وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

الهامشية والعنف الحضري

دراسة ميدانية بحي شوف لكداد سطيف

رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة

الطالب :
بن يحي عبد القادر

إشراف الأستاذ الدكتور:
قيرة إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء لجنة المناقشة	الرتبة	الجامعة	الصفة
رشيد طبال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة 20 أوت 1955	رئيسا
إسماعيل قيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
محمد بودرمين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سكيكدة 20 أوت 1955	عضوا مناقشا
سمية هادفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة 20 أوت 1955	عضوا مناقشا
حميد حملاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
فايزة مجدوب	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

شكر وعرفان

إلى من أنار درب العلم، وسكب من معين معرفته نورًا يبدد عتمة التساؤل

إلى أستاذي المشرف **البروفيسور إسماعيل ڤيرة**، لا تسعفني الكلمات في رد جميلك، ولا تكفي العبارات في وصف قدرك، فكيف للقلم أن يجازي من وهب وقته وجهده للعلم، وكيف للمداد أن يختصر فضلك في جملة، لقد كنتَ لي أكثر من مشرف، كنتَ ملاذًا فكريًا، وسندًا علميًا، ونبراسًا يضيء زوايا البحث والتأمل، وما وجدتُ في رحلتي معك إلا صبرًا على التساؤلات، وكرمًا في العطاء، وحكمةً في التوجيه. فإن كانت هذه الأطروحة تحمل اسمًا، فإن بصمتك عليها واضحة لا تُمحى، وإن كانت تعكس جهدًا، فإن يدك البيضاء قد خطّت فيها معالم النجاح، لك مني امتنانٌ بحجم البحر، وعرفانٌ بقدر السماء، ودعاءٌ لا ينقطع بأن يجزيك الله خير الجزاء، أدام الله صحتك وعافيتك.

ولا يفوتني أن أخط أسمى عبارات التقدير والشكر لعميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سكيكدة **البروفيسور طبال رشيد**، الذي لم يبخل علي منذ بداية هذه المغامرة البحثية بالتوجيه والنصح ومدّ يد المساعدة في كل وقت.

إلى أساتذتي في قسم علم الاجتماع بجامعتي سطيف 2، وسكيكدة الطيبين

شكرا جزيلا لكم جميعا.

الإهداء

إلى روح أبــي الطاهرة رحمة الله عليه

أمـي نبع الحنان أطال الله عمرها

رفيقة الدرب زوجتي الغالية؛ **رحيـمة**

إلى فلذات كبدي

لجين، صهيب، محمد ... أنتم الحكاية وأنا مجرد راوٍ

إخوتي وأخواتي .... السند حين لم يبقى أحد

الصديق الوفي؛ رياض خيري

"The more we understand how societies work, the better we become at changing them."

"كلما فهمنا أكثر كيف تعمل المجتمعات، أصبحنا أكثر قدرة على تغييرها"

أنتوني غيدنز

ملخص:

توصلت الدراسة إلى إشكالية العلاقة بين الهامشية والعنف الحضري من خلال دراسة ميدانية معمقة لحي شوف لكداد بسطيف، باعتباره نموذجًا دالًا على التهميش الحضري بأبعاده السوسيوثقافية، الاقتصادية، السياسية والإيكولوجية. في سياق التحولات الحضرية المتسارعة، تفترض الدراسة أن التهميش ليس مجرد وضعية ظرفية بل نتاج تراكمات تاريخية وإقصاءات بنيوية، مما يساهم في تشكيل أنماط متعددة من العنف الحضري تتراوح بين الجريمة الاقتصادية والانحراف الاجتماعي والتمرد السياسي. استنادًا إلى تحليل المعطيات الإحصائية والمقابلات الميدانية، كشفت النتائج أن التهميش يسهم بشكل ملموس في ارتفاع معدلات العنف، لكنه يتباين حسب شدة الإقصاء ونوعية التفاعل مع المجال الحضري، حيث يتعزز العنف في ظل الهشاشة الاقتصادية وضعف الإدماج الاجتماعي. وتؤكد الدراسة أن العلاقة بين التهميش والعنف ليست ميكانيكية بل تخضع لظروف وأوضاع معينة، تجعل الارتباط بينهما متغيرًا وفق أنماط السكن، فرص العمل، ومستويات التفاعل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يبرز الحاجة إلى سياسات حضرية دامجة تعيد الاعتبار للفئات المقصاة، وتحدّ من إعادة إنتاج العنف داخل الأنساق الحضرية المهمّشة.

الكلمات المفتاحية : الهامشية ، العنف ، الحضري .

Abstract :

The study explored the complex relationship between marginality and urban violence through an in-depth field investigation of the Chouf Lekdad neighborhood in Sétif, seen as a telling example of urban marginalization in its socio-cultural, economic, political, and ecological dimensions. In the context of rapid urban transformations, the research posits that marginality is not merely a temporary condition but the outcome of historical accumulations and structural exclusions. This dynamic contributes to the emergence of diverse forms of urban violence, ranging from economic crimes and social deviance to political dissent. Based on statistical data and field interviews, findings reveal that marginalization significantly fuels rising violence rates. However, this impact varies depending on the severity of exclusion and the nature of engagement with urban space. Violence tends to intensify where economic vulnerability and weak social integration prevail. The study underscores that the link between marginality and violence is not deterministic; rather, it is shaped by specific contextual factors such as housing patterns, employment opportunities, and levels of interaction with both formal and informal institutions. These insights highlight the urgent need for inclusive urban policies capable of reintegrating excluded groups and disrupting the reproduction of violence within marginalized urban systems.

Keywords: Marginality, Violence, Urban.

1. فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ ، ب، ج
الفصل الأول الإطار التصوري للدراسة	
تمهيد	5
1. مبررات اختيار الموضوع	6
المبررات المعرفية والمنهجية و التطبيقية للموضوع	6
أهمية الدراسة	7
2. أهداف الدراسة	8
أ. الأهداف النظرية	9-8
ب. التطبيقية	9
3. المشكلة البحثية و تساؤلاتها	10
3.1 التساؤل المركزي	11
1.1.3 التساؤلات الفرعية	12-11
4. الجهاز المفاهيمي للدراسة	13
1.4 الإشكالية المفاهيمية للهامشية و التهميش	14
1.1.4 التعريف اللغوي للتهميش	14
2.1.4 التعريف الاصطلاحي للتهميش	15-14
3.1.4 المهمش	15
4.1.4 التعريف الإجرائي للتهميش	17-16
5.1.4 التعريف الإجرائي للعنف	18
5. أشكال التهميش في المجتمع	19
1.5 التهميش الإيكولوجي (الحضري، المكاني)	19

2.5 التهميش الاجتماعي	20-19
3.5 التهميش السياسي	20
4.5 التهميش الاقتصادي	21
6. بعض المفاهيم المرتبطة بالتهميش	21
1.6 الاقصاء الاجتماعي	21
2.6 الاستبعاد الاجتماعي	22
3.6 التهميش و الفقر	23
7. الإشكالية المفاهيمية للعنف	23
1.7 التعريف اللغوي للعنف	24-23
2.7 التعريف الاصطلاحي	25-24
3.7 التعريفات المختلفة للعنف	26
1.3.7 التعريف القانوني	27-26
2.3.7 التعريف النفسي	27
8. أشكال العنف في المجتمع	27
1.8 العنف الاجتماعي	28-27
2.8 العنف الحضري	28
3.8 العنف الرمزي	29
8.4 العنف السياسي	30-29
5.8 العنف الاقتصادي	30
9. العنف و المفاهيم المرتبطة به	31-30
1.9 العنف و العدوان	31
2.9 العنف و الغضب	31
3.9 العنف و التطرف	32
4.9 العنف و الإرهاب	32
5.9 العنف و التنمر	32
6.9 العنف و التمرد	33
7.9 الانحراف كمفهوم مرتبط بالعنف	34-33
8.9 الجريمة كمفهوم مرتبط بالعنف	35-34

9.9 الباثولوجيا الاجتماعية	35
10. في إشكالية مفهوم التحضر و الحضرية و المدينة	36
1.10 تعاريف لغوية	36
2.10 تعاريف سوسيولوجية	36
3.10 مفهوم المدينة	39
1.3.10 التعريف اللغوي	39
2.3.10 التعريف الاصطلاحي	39
3.3.10 الإيكولوجيا الحضرية	41
11. فرضيات الدراسة	42
1.11 الفرضية العامة للدراسة	43
2.11 الفرضية الجزئية الأولى	45
3.11 الفرضية الجزئية الثانية	47
4.11 الفرضية الجزئية الثالثة	49
5.11 الفرضية الجزئية الرابعة	51
12. منهج وأدوات الدراسة	56
1.12 المنهج المناسب	56
2.12 البناء التقني	56
3.12 مصادر جمع البيانات و المعطيات	56
4.12 التحليل و التأويل	57
5.12 معالجة البيانات و المعطيات	57
الفصل الثاني: الهامشية الأبعاد والدلالات	
تمهيد	59
1. المداخل النظرية المفسرة للهامشية الحضرية	61
1.1 المنظورات الكلاسيكية لدراسة الهامشية	61
2.1 نظرية النمو السريع	65
3.1 نظرية تخطيط النمو الحضري	66
4.1 نظرية إعادة التوزيع مع النمو	66
5.1 نظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس	67

2. المدخل الإصلاحي ومسألة الهامشية الحضرية	68
1.2 الثنائيات الاجتماعية و الهامشية الحضرية	69-68
2.2 النظرية الثنائية المحدثة	70
3. المدخل الراديكالي في تفسير الهامشية والتهميش	71
1.3 نظرية المتصل الحضري (الأنشطة الإنتاجية الحضرية)	71
2.3 نظرية التبعية (المركز والهامش)	72
4. مدرسة شيكاغو والهامشية الحضرية	73
1.4 نظرية الدوائر المتراكزة	74
2.4 نظرية الفوضى الاجتماعية	75
5. أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة	76
1.5 البعد السوسيوثقافي للهامشية	78
2.5 البعد الاقتصادي للهامشية	87
3.5 البعد الإيكولوجي للهامشية	95
4.5 البعد السياسي للهامشية	106
6. الدعائم الرئيسية لنظريات التهميش	115
1.6 العناصر التحليلية	116
2.6 عناصر الاتفاق ومجالات الاختلاف بين الاتجاهات النظرية	119
3.6 نحو نظرية تعددية تكاملية	120-119
خاتمة الفصل	121
الفصل الثالث : العنف الحضري الأشكال و التجسدات	
تمهيد	123
1. النظريات المفسرة للعنف الحضري	124
1.1 النظرية الطبيعية	125-124
2.1 النظرية السيكولوجية	125
3.1 نظرية الأنومي	126
4.1 التفاعلية الرمزية	129
5.1 نظرية التعلم الاجتماعي والمخالطة الفارقة	130
6.1 نظرية الثقافة الفرعية للعنف	131

7.1 نظرية الفوضى الاجتماعية	132
8.1 نظرية الضبط الاجتماعي	133
9.1 النظرية الماركسية	134
10.1 مدرسة شيكاغو و النظرية الإيكولوجية	135
2. أشكال العنف الحضري	138-137
1.2 العنف المادي (المباشر)	140-139
2.2 العنف الهيكلي (البنيوي، غير المباشر)	141
3.2 العنف الثقافي (الرمزي)	147-146
3. تجسدات العنف الحضري	151
1.3 السلوك المنحرف (العنف الاجتماعي)	152
2.3 الجريمة الاقتصادية (العنف الاقتصادي)	163
3.3 التمرد (العنف السياسي)	167
4.3 التفكك الاجتماعي	172
خاتمة الفصل	176
الفصل الرابع: البعد الامبريقي للتهميش والعنف في مجتمع المدينة	
تمهيد	178
1. أبعاد الهامشية والعنف في مجتمع المدينة الجزائرية المعاصرة	179
2. ثقافة الفقر والعنف الحضري	186
خلاصة	195
الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة	
تمهيد	197
1. الأحياء الفوضوية في المدينة الجزائرية المعاصرة	198
1.1 المسار التاريخي للأحياء الفوضوية في الجزائر	199-198
2.1 الخلفية التاريخية لحي شوف لكداد الفوضوي	201-200
3.1 واقع حي شوف لكداد الفوضوي	202
2. مجالات الدراسة	203
1.2 المجال المكاني (الجغرافي)	205
2.2 المجال الزمني	219

3.2 المجال البشري	221
3. منهج الدراسة و تقنيات البحث	222
1.3 التقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية وصعوباتها	222
أ. الملاحظة	222
ب. الاستمارة	223
ت. المقابلة و محاورها	224
ث. السجلات و الوثائق	227
2.3 الصعوبات التي واجهت الدراسة	228
4. العينة وكيفية اختيارها	229
1.4 العينة الحصصية بين الالتزام ببعض القيود و حدية اختيار المفردات	229
2.4 نموذج اختيار عينة الدراسة	231-230
5. أسلوب التحليل	232
1.5 أسلوب التحليل الكمي	232
2.5 أسلوب التحليل الكيفي	233-232
خاتمة الفصل	234
الفصل السادس : الإطار الاجتماعي و الثقافي للتهميش و العنف	
تمهيد	236
1. عرض و تحليل مضامين المقابلات الخاصة بالتهميش الحضري	237
1.1 البيانات الديموغرافية والاجتماعية لحالات المقابلة	237
2.1 تحليل سوسيوثقافي معمّق لمقابلات سكان حي شوف لكداد	253
3.1 التهميش الاقتصادي في شوف لكداد :واقع معيشة وأفق مسدود	261-260
4.1 تحليل إجابات المقابلات حول التهميش السياسي	265
5.1 إيكولوجيا الفوضوي في شوف لكداد :واقع مأزوم وتحديات مستمرة	272
2. عرض و تحليل مضامين المقابلات الخاصة بالعنف الحضري	276
1.2 جدول تحليل العنف المادي (المباشر) لحالات المقابلة	278
2.2 العنف الهيكلي في الحي من خلال بيئة المبحوث وخبراته	286
أ. العنف الهيكلي بين التهميش الحضري وإنتاج العنف	291
ب. خبرات المبحوثين: العنف كحتمية معيشية	291

خاتمة الفصل	292
الفصل السابع : تحليل البيانات و استخلاص النتائج	
تمهيد	294
1. التحليل الديموغرافي	295
2. الدلالات الامبريقية للتهميش الحضري	320
1.2 البعد الامبريقي للتهميش الاجتماعي	320
2.2 تجسدات التهميش الاقتصادي	339
3.2 الملامح الواقعية للتهميش السياسي	361
4.2 دلالات التهميش الإيكولوجي في ضوء المعطيات الميدانية	384
3. التحليل الامبريقي للعنف الحضري	396
1.3 العنف الاجتماعي قراءة في ضوء البيانات الكمية	396
2.3 تمظهرات العنف الاقتصادي و تنوعه حسب المعطيات الواقعية	412
3.3 عرض وتحليل بيانات العنف السياسي (التمرد)	436
4.3 رؤية واقعية للعنف الإيكولوجي	437
خاتمة	441
الفصل الثامن : تحليل النتائج	
تمهيد	443
1. عرض نتائج الدراسة في ضوء فروضها	444
1.1 الفرضية الأولى: العزلة الاجتماعية و الانحراف	444
2.1 الفرضية الثانية : ندرة الموارد و الجريمة الاقتصادية	449
3.1 الفرضية الثالثة : الاقصاء السياسي و التمرد	459
4.1 الفرضية الرابعة : تفكك البنية العمرانية، الخدماتية و تفكك البنية الاجتماعية	463
5.1 الفرضية العامة : التهميش و العنف الحضري أية علاقة	468
2. الصدق الامبريقي لفرضيات الدراسة	469
1.2 الارتباط بين أنماط التهميش وأشكال العنف	469
2.2 الارتباط بين العزلة الاجتماعية و تنامي معدلات الانحراف	472
3.2 الارتباط بين ندرة الموارد وتنامي الجريمة الاقتصادية	473
4.2 الارتباط بين الاقصاء السياسي و التمرد	475

5.2 الارتباط بين التهميش الإيكولوجي والتفكك	476
3. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة	477
4. نتائج الدراسة في ضوء الأهداف	479
5. نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاجتماعية	480
6. القضايا التي تثيرها الدراسة	481
خاتمة	483
الملاحق	/

1. قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المدن التي بها أكبر الأحياء الفقيرة والعشوائية في العالم	01
02	أنماط التكيف عند ميرتون من خلال نظرية الأنومي	02
03	أشكال العنف المادي المباشر	140
04	تمظهرات العنف الهيكلي	143
05	آلية اشتغال العنف الهيكلي	146
06	آلية اشتغال العنف الثقافي	150
07	بعض أشكال جرائم الروتين في الوسط الحضري	162
08	حصيلة نشاط الشرطة في مكافحة تجارة المخدرات لسنة 2022	164
09	حصيلة نشاط وحدات الدرك الوكني في مكافحة تجارة المخدرات لسنة 2022	164
10	نسبة توزيع سكان ولاية سطيف حسب الجنس و الفئة العمرية	208
11	التوزيع الديموغرافي لسكان ولاية سطيف	209
12	نسبة التشغيل و البطالة بولاية سطيف 2020	210
13	الجرائم المسجلة خلال سنوات 2020،2021،2022،2023 بمدينة سطيف	211
14	تطور التعداد السكاني لحي شوف لكداد مقارنة بالأحياء الفوضوية الأخرى من سنة 1987 إلى 2008	216
15	نسبة نمو السكان في حي شوف لكداد مقارنة ببلدية سطيف من 1987 إلى 2008	218
16	حالة السكان و الشغل في مدينة سطيف 2021	219
17	توزيع أسئلة الاستمارة على محاورها وفق الأبعاد التي تقيسها	224
18	تقنيات المقابلة الموضحة في الدراسة	225
19	طريقة اختيار مفردات الدراسة	230
20	توزيع أفراد المقابلات حسب المتغيرات الديموغرافية	252
21	التهميش السوسيوثقافي لحالات المقابلة	255-254
22	واقع التهميش الاقتصادي لحالات المقابلة	259-258
23	واقع التهميش السياسي لحالات المقابلة	264-262
24	واقع التهميش الإيكولوجي لحالات المقابلة	271-269
25	أشكال و أنماط العنف المادي المباشر حسب حالات المقابلة	281-278

26	أنواع العنف الأكثر شيوعًا من خلال أجوبة المبحوثين	282
27	يعرض التجارب الشخصية للمبحوثين مع العنف	282
28	الإجرام على مستوى حي شوف لكداد من سنة 2020إلى 2024 حسب الفئات العمرية	285
29	يمثل العنف الهيكلي و بيئة المبحوث و خبراته حسب حالات المقابلة	290-287
30	يوضح جنس المبحوثين	296
31	يوضح سن المبحوثين	297
32	الميل لانتهاك قيم و معايير المجتمع و ممارسة العنف	300
33	*يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة*	301
34	*يوضح عدد أفراد الأسر المبحوثين*	302
35	*يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين الذكور*	304
36	*يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين الإناث*	306
37	*يوضح المستوى التعليمي للمجيبين*	308
38	*يوضح مهنة المبحوثين*	310
39	*يوضح دخل المبحوثين*	312
40	*يوضح مكان الإقامة السابقة للمجيبين قبل الوفود إلى الحي الفوضوي*	314
41	*يوضح تاريخ سكن المبحوثين بالحي*	315
42	*يوضح مدة سكن المبحوثين بالحي*	317
43	يوضح نمط سكن المبحوثين	318
44	*يوضح الأسباب التي جعلت المبحوثين يسكنون في هذا الحي الفوضوي*	321
45	يوضح المسافة بين المسكن الذي يقطنه المبحوثين وأقرب تجمع حضري (كلم^2)	322
46	*يوضح مساحة المسكن الذي يسكنه المبحوثين*	323
47	*يوضح عدد غرف مسكن المبحوثين*	325
48	*يوضح وجود أكثر من أسرة مجتمعة بيت المبحوثين*	326
49	*يوضح عدد الأسر المبحوثين في المسكن الواحد*	327
50	*يوضح عدد الأسر في المسكن الواحد للمجيبين حسب حالتهم العائلية*	328
51	*يوضح تجهيز مساكن المبحوثين بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية*	329
52	*يوضح عدد التجهيزات في مساكن المبحوثين*	330
53	*يوضح الخدمات المتوفرة في مساكن المبحوثين*	332

54	يوضح الخدمات المتوفرة في حي المبحوثين	333
55	يوضح المعالم والمراكز المتوفرة في حي المبحوثين	335
56	يوضح المشكلات التي تعيق الحياة في حي المبحوثين	337
57	يوضح الدخل الشهري للمجيبين	339
58	يوضح الدخل الشهري للمجيبين حسب سنهم	341
59	يوضح كفاية الدخل الشهري في تسديد الحاجيات اليومية للمجيبين	342
60	يوضح سد الدخل الشهري لاحتياجات اليومية المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم	343
61	يوضح ملكية المبحوثين للسيارة	344
62	يوضح ممارسة المبحوثين لبعض الأعمال الشاقة من أجل كسب المال	345
63	يوضح ممارسة المبحوثين لبعض الأعمال الشاقة لكسب المال حسب مهنتهم	346
64	يوضح ممارسة المبحوثين لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية	347
65	يوضح ممارسة المبحوثين لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية حسب مهنتهم	348
66	يوضح مواجهة المبحوثين مضايقات من رجال الشرطة والدرك خلال ممارستهم لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية	349
67	يوضح تلقي عائلات المبحوثين للمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير	350
68	يوضح تلقي عائلات المبحوثين لمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير حسب عدد أفراد أسرهم	351
69	يوضح تلقي عائلات المبحوثين لمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير حسب حالتهم العائلية	353
70	يوضح استفادة أسر المبحوثين من إعانة الدولة	354
71	يوضح استفادة أسر المبحوثين من إعانة الدولة حسب عدد أفراد أسرهم	355
72	يوضح نوع استفادات أسر المبحوثين من إعانة الدولة	356
73	يوضح شعور المبحوثين بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي يعانون منه	357
74	يوضح شعور المبحوثين بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي تعاني منه حسب جنسهم	358
75	يوضح شعور المبحوثين بأنهم مهمشين اقتصاديا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت	359
76	يوضح شعور المبحوثين بأنهم مهمشين اقتصاديا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت ارتباطا بمستواهم التعليمي	360
77	يوضح اهتمام المبحوثين بالسياسة	361
78	يوضح اهتمام المبحوثين بالسياسة حسب سنهم	362

79	يوضح ملك المبحوثين لبطاقة الناخب	363
80	يوضح امتلاك المبحوثين لبطاقة الناخب حسب السن	364
81	يوضح انتخاب المبحوثين من قبل	365
82	يوضح انتخاب المبحوثين من قبل حسب سنهم	366
83	يوضح انضمام المبحوثين لحزب سياسي	367
84	يوضح انضمام المبحوثين لحزب سياسي حسب سنهم	368
85	يوضح المبحوثين هل تقوم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية؟	369
86	يوضح تتبع المبحوثين للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي	370
87	يوضح متابعة المبحوثين للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي حسب مستواهم التعليمي	371
88	يوضح وجود جمعيات في حي المبحوثين	372
89	يوضح نوع الجمعيات الموجودة في حي المبحوثين	373
90	يوضح انخراط المبحوثين في جمعيات الحي	374
91	يوضح مشاركة المبحوثين في تجمع سياسي أو حزبي	375
92	يوضح تتبع المبحوثين لقضايا الحي الذي يقطنون فيه ومشاركتهم مع السكان في الوقفات الاحتجاجية	376
93	يوضح متابعة المبحوثين لقضايا الحي الذي يقطنون به ومشاركتهم مع السكان في الوقفات الاحتجاجية حسب مدة سكنهم بالحي	377
94	يوضح تعرض المبحوثين للإقصاء من قوائم الترشح للانتخابات	378
95	يوضح اعتقاد المبحوثين أنهم مهمشين سياسيا	379
96	يوضح السماح للمجيبين بالإدلاء برأيهم والتعبير عن انشغالاتهم بكل حرية أمام السلطات المحلية	380
97	يوضح شعور المبحوثين أنهم مهمشين أو محقورين سياسيا لأنهم يقطنون في الحي الفوضوي	381
98	يوضح استجابة السلطات للمجيبين عند إبداء أو طرح انشغالاتهم	382
99	يوضح استشارة المبحوثين في القضايا المهمة في الحي	383
100	يوضح الأسباب التي دفعت المبحوثين لبناء مسكنهم في ذلك المكان	385
101	يوضح تأثير العيش في الحي الفوضوي على حياة المبحوثين وعائلاتهم	386
102	يوضح وجود في حي المبحوثين موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة	387
103	يوضح المسافة بين مساكن المبحوثين وأقرب تجمع حضري (كلم²)	388

104	يوضح إعاقة بعد المسافة على المدينة اندماج المبحوثين فيها	389
105	يوضح احتقار المبحوثين للحي الفوضوي الذي تقطنون فيه	390
106	يوضح احتقار المبحوثين للحي الفوضوي الذي يقطنون فيه حسب نمط سكنهم	391
107	يوضح معاناة احد أفراد أسر المبحوثين من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي يقطنون فيه	392
108	يوضح معاناة أحد أفراد أسر المبحوثين من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي يقطنون فيه حسب نمط سكنهم	394
109	يوضح شعور المبحوثين بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي	395
110	يوضح وجود مظاهر للعنف في حي المبحوثين	396
111	يوضح شعور المبحوثين بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي	397
112	يوضح شعور المبحوثين بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي حسب مدة سكنهم بالحي	399
113	يوضح طبيعة العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم	400
114	يوضح طبيعة علاقة المبحوثين بجيرانهم حسب مدة سكنهم بالحي	401
115	يوضح تعرض المبحوثين لفعل عنف من طرف شخص آخر	402
116	يوضح تعرض المبحوثين لفعل عنف من طرف أشخاص آخرين حسب جنسهم	403
117	يوضح نوع العنف الذي تعرض إليه المبحوثين من طرف أشخاص آخرين	405
118	يوضح وجود سوابق قضائية للمجيبين	406
119	يوضح وجود السوابق القضائية للمجيبين حسب سنهم	407
120	يوضح رأي المبحوثين حول غضب السكان من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي	408
121	يوضح حمل المبحوثين حقدا وانتقاما لسكان الحي بسبب سوابقهم القضائية	409
122	يوضح رأي المبحوثين في وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية	411
123	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام	412
124	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب مهنتهم	414
125	يوضح رأي المبحوثين في كون بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام فيه	415
126	يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي	416
127	يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي حسب نمط سكنهم	418

128	يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) في الحي	419
129	يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم الاقتصادية (جرائم واقعة ضد الأموال) حسب مستواهم التعليمي	421
130	يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف ضد الأفراد (جرائم واقعة على الأشخاص) في الحي	423
131	يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم ضد الأفراد (جرائم واقعة على الأشخاص) حسب جنسهم	425
132	يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم ضد الأفراد (جرائم واقعة ضد الأشخاص) حسب مستواهم التعليمي	426
133	يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف الزوجي في الحي حسب حالتهم العائلية	428
134	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة	430
135	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة حسب مهنتهم	431
136	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي	433
137	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي حسب عدد أفراد أسرهم	434
138	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير	436
139	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)	437
140	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب نمط سكنهم	439
141	يوضح رأي المبحوثين في وجود مظاهر العنف في الحي حسب طبيعة المشكلات التي تعيق الحياة في الحي	445
142	يوضح طبيعة علاقات المبحوثين بجرانهم حسب عدد الأسر في المسكن الواحد	447
143	يوضح رأي المبحوثين في كون بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي حسب توفر مركز أمن في الحي	447
144	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب دخلهم الشهري	450
145	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب كفاية دخلهم الشهري	452

146	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة حسب شعورهم بالدونية والتهميش بسبب الفقر	454
147	يوضح رأي المبحوثين في انتشر العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) حسب ممارستهم للأعمال الشاقة	456
148	يوضح رأي المبحوثين في انتشر العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) حسب ممارسة نشاط البيع المتجول أو التجارة الموازية	458
149	يوضح رأي المبحوثين في وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية حسب تتبعهم لقضايا الحي ومشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية	460
150	يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير حسب شعورهم بالتهميش والحقرة السياسية	461
151	يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي حسب استجابة السلطات لانشغالات سكان الحي	462
152	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب الأسباب التي دفعتهم لبناء مساكنهم في هذا الحي	463
153	يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب تأثير العيش في الحي على حياتهم وعائلاتهم	465
154	يوضح رأي المبحوثين في غضب سكان الحي من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي حسب احتقارهم لحيهم	466
155	يوضح رأي المبحوثين في غضب سكان الحي من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي حسب شعورهم بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي	467
156	يوضح درجة التهميش في إنتاج العنف (كا^2)	468
157	يوضح الارتباط بين أنماط التهميش و أشكال العنف	471
158	يوضح الارتباط بين زيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية وتنامي معدلات الانحراف	472
159	العلاقة بين ندرة الموارد و تنامي معدلات الجريمة الاقتصادية	474
160	العلاقة بين الإقصاء السياسي و التمرد	475
161	العلاقة بين تفكك البنية العمراني – الخدماتية وتفكك البنية الاجتماعية	476

2. قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط أهداف الدراسة	09
02	المخطط العام لإشكالية الدراسة	12
03	التهميش و حدوده العملية	17
04	العنف و شدته	18
05	النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية العامة	43
06	العلاقة بين متغيري الدراسة	44
07	النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الأولى	45
08	العلاقة بين التهميش الاجتماعي و السلوك المنحرف	46
09	النموذج الافتراضي للبرهنة على الفضية الجزئية الثانية	47
10	العلاقة بين التهميش الاقتصادي و الجريمة الاقتصادية	48
11	النموذج الافتراضي للبرهنة على الفضية الجزئية الثالثة	49
12	العلاقة بين التهميش السياسي و التمرد	50
13	النموذج الافتراضي للبرهنة على الفضية الجزئية الرابعة	51
14	العلاقة بين التهميش الإيكولوجي و التفكك الاجتماعي	52
15	التحليل المفهومي للفرضية العامة	55-54
16	أشكال الاختلال الاجتماعي وفق نظرية الفوضى الاجتماعية	75
17	أدوات قياس درجة العزلة الجغرافية	99
18	مثلث غالتونغ للعنف	139
19	أشكال العنف المباشر– العنف الموجه ضد الأفراد –	140
20	موقع العنف المباشر من مثلث غالتونغ	141
21	هيكل توضيح تدرج العنف بين الأفراد	153
22	كيفية حدوث الإجرام	161
23	العناصر المحفزة لتشكل التطرف و الإرهاب في الوسط الحضري	169
24	مجالات الدراسة	204
25	نسب تركز السكان في لاإقليم ولاية سطيف	207

26	هرم الاعمار بولاية سطيف حتى سنة 2022	209
27	المجال الزمني للدراسة	221
28	جنس عينة الدراسة حسب مركزهم في أسرهم	298
29	سن المبحوثين حسب عينة الدراسة	300
30	يبين الحالة العائلية للمجيبين حسب عينة الدراسة	301
31	يبين عدد أفراد الأسرة حسب عينة الدراسة	303
32	عدد أفراد الأسرة الذكور حسب عينة الدراسة	305
33	عدد أفراد الأسرة الإناث حسب عينة الدراسة	307
34	يبين المستوى التعليمي للمبحوثين حسب عينة الدراسة	309
35	يبين مهن المبحوثين حسب عينة الدراسة	311
36	يوضح دخل المبحوثين حسب عينة الدراسة	312
37	مكان الإقامة السابقة للمبحوثين حسب عينة الدراسة	314
38	يبين تاريخ سكن المبحوثين بالحي حسب عينة الدراسة	315
39	يبين مدة السكن للمبحوثين بالحي إلى غاية اليوم حسب عين الدراسة	317
40	يبين نمط سكن للمبحوثين بالحي إلى غاية اليوم حسب عين الدراسة	318

1. قائمة الخرائط :

الرقم	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	توضح موقع شوف لكداد من مدينة سطيف	201
02	توضح الحدود المكانية لحي شوف لكداد	205
03	توضح حدود بلدية سطيف و تقسيمها الإداري (البلديات و الدوائر)	206
04	توضح حدود بلديات ولاية سطيف	210
05	حي شوف لكداد الموقع و الحدود و المساحة	213
06	حي شوف لكداد الفوضوي	214

مقدمة

في ظل التحولات البنيوية التي شهدتها المدن المعاصرة، أصبح العنف الحضري ظاهرة متجذرة في الفضاءات الهامشية، حيث تتقاطع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية في إنتاج أشكال معقدة من الإقصاء والتهميش، وهو ما يجعل دراسة هذه الظاهرة من منظور الأنثروبولوجيا الحضرية ضرورة ملحة لفهم تفاعلات الأفراد داخل هذه الأحياء الفوضوية، التي لم تعد مجرد فضاءات للإقامة، بل تحولت إلى ساحات للصراع الاجتماعي والتفاوض اليومي حول الموارد والسلطة والمعنى. فمن خلال استقصاء الروابط القائمة بين التهميش الاجتماعي وتفاقم الانحرافات السلوكية، والتهميش الاقتصادي وما يفرزه من ممارسات الجريمة الاقتصادية، والتهميش السياسي باعتباره مولدًا لثقافة التمرد الحضري، والتهميش الإيكولوجي بوصفه عاملًا مفككًا للروابط الاجتماعية، يتجلى التداخل العميق بين العوامل البنيوية والذاتية في تشكل العنف الحضري، إذ لا يمكن فهم السلوكيات العنيفة في هذه الفضاءات بمعزل عن السياقات الحياتية اليومية التي يعيشها الأفراد، والتي تنعكس بشكل مباشر على مواقفهم ورؤاهم للعالم الاجتماعي.

تسعى هذه الأطروحة إلى تفكيك آليات إنتاج العنف الحضري وتحليل بنياته العميقة من خلال فصولها المختلفة، حيث يتناول الفصل الأول الإطار التصوري للدراسة، مبرزًا مبررات اختيار الموضوع وأهميته، إلى جانب أهدافه النظرية والتطبيقية التي تسعى إلى تقديم فهم معمق لظاهرة العنف الحضري داخل الفضاءات الهامشية، ثم تحديد المشكلة البحثية وتساؤلاتها التي تسترشد بها الدراسة، يليها تحديد الجهاز المفاهيمي الذي يُؤطر المفاهيم الأساسية كالهامشية والعنف الحضري، ثم عرض فرضيات البحث التي توجه التحليل، وأخيرًا تحديد المنهج المستخدم والأدوات البحثية التي تم توظيفها لجمع البيانات وتحليلها. أما الفصل الثاني، فيتناول الهامشية الحضرية من خلال استعراض أبعادها ودلالاتها، حيث يتم التطرق إلى المداخل النظرية المختلفة التي فسرت الظاهرة، من المنظورات الكلاسيكية إلى المقاربات الراديكالية، بالإضافة إلى تحليل أبعاد الهامشية الحضرية من منظور اجتماعي، اقتصادي، إيكولوجي وسياسي، وهو ما يسمح بفهم كيف تتشابك هذه الأبعاد في خلق فضاءات الإقصاء والتهميش داخل المدن.

ينتقل الفصل الثالث إلى دراسة العنف الحضري من خلال استعراض أشكاله وتجسداته المختلفة، بدءًا من النظريات المفسرة للعنف الحضري، مثل نظرية الأنومي، والنظرية التفاعلية الرمزية، ونظرية

الثقافة الفرعية الجانحة، وصولًا إلى تحليل الأشكال المختلفة للعنف الحضري، سواء كان ماديًا، أو بنيويًا، أو رمزيًا، ثم استعراض تجسدات العنف الحضري في الواقع، من خلال مظاهره المختلفة كالسلوكيات المنحرفة، والجريمة الاقتصادية، والتمرد السياسي، والتفكك الاجتماعي. أما الفصل الرابع فيُكرّس للبعد الامبريقي للهامشية والعنف الحضري، حيث يتم تسليط الضوء على انعكاسات الهامشية الحضرية داخل المدينة الجزائرية، مع التركيز على تحليل الأحياء غير المخططة، وتأثيراتها على الشباب، ودراسة الاستراتيجيات المتبعة للانتقال من التهميش إلى الإدماج الحضري.

أما الفصل الخامس، فيقدم الإطار المنهجي للدراسة، حيث يتم عرض المناهج الكمية والكيفية التي تم اعتمادها، مع التركيز على تقنيات جمع البيانات، كالمقابلات المعمقة والملاحظة ، وتحليلها وفقًا لمقاربات سوسيولوجية وأنثروبولوجية. بينما يركز الفصل السادس على الإطار الاجتماعي والثقافي للتهميش والعنف، حيث يتم تحليل نتائج المقابلات المعمقة مع سكان الأحياء الفوضوية، للكشف عن تمثلاتهم للعنف والهامشية، وآلياتهم في التكيف مع هذا الواقع، مما يُتيح فهمًا أكثر دقة للكيفية التي يتم بها إعادة إنتاج العنف داخل هذه الفضاءات.

وأخيرًا، يتناول الفصل السابع تحليل البيانات واستخلاص النتائج، حيث يتم التطرق إلى الروابط القائمة بين الهامشية والعنف الحضري من خلال المعطيات الإحصائية والكيفية، مع تقديم تفسير سوسيولوجي معمق لهذه الظواهر، مما يساهم في تقديم رؤية تحليلية شاملة، تسمح بإعادة النظر في سياسات التخطيط الحضري وإعادة الإدماج الاجتماعي، وفق مقاربة أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البنيوية والأنثروبولوجية التي تؤطر هذه الظواهر المركبة.

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

تمهيد:

1: مبررات اختيار الموضوع وأهميته

2: الأهداف النظرية والتطبيقية

3: المشكلة البحثية وتساؤلاتها

4: الجهاز المفاهيمي

5: فرضيات الدراسة

6: منهج وأدوات الدراسة

خاتمة

تمهيد:

يتبادر للأذهان للوهلة الأولى عند طرح ثنائية الهامشية والعنف، كل الصفات و التمظهرات السلبية والشاذة وحالة التشضي والضياع الذي يعتري تلك الفئات الاجتماعية في المدينة الجزائرية المعاصرة، تخلق مع مرور الوقت نمط وأسلوب حياة خاص بها لاسيما مع توفر البيئة أو الغطاء الإيكولوجي المناسب لنموها وازدهارها في جو من التدهور الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وتردي الواقع السياسي الذي لم يعد يكترث بواقع تلك الفئات الهشة، وهي الأخرى لم تعد تثق في طموحات السياسي ومع مرور الوقت تخلق هذه الحالة الهامشية مع استشراء ظاهرة العنف بشكل متسارع وخطير في الوسط الحضري أصبحت المدينة على فوهة بركان، يهدد هذا الوضع يوميا الساكنة والمجتمع الإنساني ككل، بالنظر إلى ما يروج في الدوائر الأكاديمية أن الطبقات المسحوقة طبقات خطيرة سياسيا، واجتماعيا.

ونظرا لتعقد وتشعب ثنائية التهميش/ العنف وما تنطوي عليه من دلالات، وعدم أخذها القسط الكافي من البحث والتحري ومدى علاقة كل شكل من أشكال التهميش الاجتماعي، الايكولوجي، الاقتصادية، السياسي، وحتى الثقافي بمستويات العنف الحضري أو علاقته بالسلوكيات المنحرفة والجريمة بصفة عامة، فإن الظاهرة البحثية تبقى محل جدل و نقاش في مختلف الدوائر العلمية بحكم ارتباطها بالبناء الاجتماعي، و تغيرها عبر الزمان و المكان فضلا عن اتخاذها أشكالا متعددة

ضمن هذا الإطار نحاول في هذا الفصل المتمحور حول الإطار التصوري للدراسة؛ وضع لبنات بحثنا الأولى بداية من مبررات اختيار الموضوع، ثم الأهمية وأهداف الدراسة وما تطرحه من إشكالية وتساؤلات عديدة حق لنا إيجاد تفسيرات لها، بعد طرح مجموعة فرضيات كإجابة مؤقتة ورؤية أولية للظاهرة المدروسة، وحتى تتبدد المفاهيم الغامضة، قمنا ببناء جهاز مفاهيمي يبدد الغموض والضبابية التي قد تلف بعض مفاهيم الدراسة وبعض المفاهيم التي ترتبط بمتغيرات الموضوع، وأخيرا نبين في نهاية الفصل الأسلوب الفني المتمثل في المنهج المتبع وأدوات الدراسة المستعملة في البحث الميداني لمعالجة ظاهرة التهميش وعلاقته بالعنف الحضري من خلال نافذة أحد الأحياء الحضرية الهامشية بمدينة سطيف **(حي شوف لكداد الفوضوي)**.

1. مبررات اختيار الموضوع:

تفيد الأدبيات المتوفرة حول التهميش والعنف، استمرار البحث الاجتماعي في تقصي عمليات التجاذب والترابط التي تحكم صيرورتهما؛ بسبب اضطراب وضبابية الكثير من النتائج المتوصل إليها أحيانا، وتباينها بتباين التصور والسياق أحيانا أخرى، ناهيك عن التحولات السريعة والمعولمة التي أخذت حصة الأسد في تأثيرها على مثل هكذا دراسات وأبحاث، بالإضافة إلى تنامي وتيرة التحضر والنمو الحضري غير المراقب في ظل عدم وجود استشراف ونظرة مستقبلية للمدينة وما يصاحب ذلك من تراكم وتعقد للمشكلات الاجتماعية بأشكالها وأحجامها و تمفصلاتها ودرجة توغلها في المجتمع، وما يلاحظ أيضا أن معظم الأبحاث ركزت على الكيفية التي يؤدي بها التهميش إلى العنف، دون مراعاة جملة من القوالب المنهجية الناظمة لعملية البحث العلمي خاصة تلك المتعلقة بـ:

1. وحدة النظرية والواقع.
2. العلاقات المتناظرة والتبادلية.
3. القابلية للتعميم **Generalizability**
4. القابلية للنقل **Transferability**
5. العلاقات المتبادلة بين (3) و(4) **Relationships**

وبناء على ما تقدم، يمكننا تقديم استنتاج أولي مفاده أن الأدلة على التهميش والأوضاع الهامشية كعامل محدد ومثير للعنف في الوسط الحضري غير كافية، بسبب تحديات القياس، كما أن النظرية الاجتماعية قد تم تطويرها واختبارها في سياقات خاصة ومعينة تتماشى والواقع الاجتماعي التي تم صياغتها في إطار الأمر الذي يدفعنا إلى القول بان هذه النظرية تبدو غير كافية في معالجة حقائق الحياة الحضرية، خاصة في البلدان النامية. هذه الملاحظات المستندة إلى وقائع معرفية ومنهجية وتطبيقية، تبرر المشروعية العلمية والشرعية البحثية لأي طالب أو باحث في إعادة دراسة هذا الموضوع وفق خصوصية المدينة الجزائرية المعاصرة التي تحتاج إلى مقاربة نظرية تلم وتجمع مختلف عناصر ومكونات بنائها الاجتماعي.

هذا،

وتستمد الدراسة الراهنة أهميتها من عدة مبررات علمية أخرى أهمها:

أ. تكشف دراسة التهميش والعنف عن طبيعة الأزمة الحضرية التي وصل فيها العنف إلى مستويات قياسية، ومظاهر جد دموية، كان لها التأثير المدمر على الساكنة والأمن والنظام العام من جهة، وسبل العيش والحق في الحياة الكريمة في ظل آفاق اقتصادية ومادية مريحة من جهة أخرى. حيث أضحت أغلب المدن لاسيما الميتروبولية منها تشهد تزايدا كبيرا في استخدام مظهر القوة الجسدية والرمزية التي توصل لا محالة إلى الحرمان المادي والأذى النفسي.

ب. ترتبط هذه الدراسة بالدعوة إلى الاقتراب من الحقيقة المحلية، وفهم أهم المشكلات التي يعاني منها السكان، إذ يشكل رصد هذه المشكلات مدخلا ملائما لفهم السلوكيات المنحرفة وخطورتها ومداها، أبعادها وآليات مواجهتها، دون الإنقاص من ضغط مشكلات التهميش كالفقر والحرمان والعزلة.

ت. وإذا كانت هذه الدراسة تشكل نقطة تقاطع تلك الأبحاث المعنية بالحياة الحضرية فإن رصد مثل هذه القضايا يمكننا من وضع خريطة لأشكال العنف وتوزيع السلوكيات المنحرفة عبر مختلف مناطق مجتمع المدينة آخذين ارتباطها بالبناء الاجتماعي؛ فهي في واقع الأمر مرآة عاكسة لطبيعة هذا البناء وما ينطوي عليه من ميكانيزمات الهيمنة واللامساواة.

ث. تعد دراسة العنف والتهميش في الوسط الحضري امتدادا لاهتمامات وتوجهات الباحث.

ث. تجسد دراسة ثنائية التهميش/ العنف والوقوف على محدداتها وتمظهراتها وأبعادها، الواقع العام للمجتمع ونمط إشكالياته الأساسية، لأن المدينة هي في حالة من التفاعل وتبادل علاقات التأثير والتأثر مع وسطها الأوسع والأشمل.

ح. إذا كانت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، تسلط الضوء يوميا على مشكلات الانحراف والجريمة، الفقر والحرمان، فإن الدراسة الراهنة تعتبر استجابة لهذا المسعى الذي يتطلب تضافر الجهود من أجل تشخيص الواقع بكل تضاريسه وإيجاد البدائل الملائمة لفهمه ومن ثمة تغييره، وتغليب ثنائية **روبيرت ميرتون (Robert.k. Merton)** الفاعلية / الفعل الجمعي على ثنائية القدرية / الحتمية.

ج. يُلاحَظ أنه قد تزامن مع تزايد الاهتمام بدراسة الانحراف، الجريمة، الباثولوجيا الاجتماعية، نمو اهتمام مماثل بدراسة التهميش ممثلا في مناطق الظل، الأحياء المتخلفة، البطالة ... إلخ.

خ. اندراج الظاهرة البحثية ضمن الاختصاص، والرغبة في دراستها، القيمة العلمية، قابليتها للدراسة والتقصي، ارتباطها بمحاور وسياسات وتوجهات البحث العلمي الجديدة، فضلا عن اقترابها من الاهتمامات المحلية والوطنية وإدراجها ضمن الملفات التي تحوز أولوية في برنامج عمل الحكومة.

ونخلص مما سبق، أن ظاهرة الدراسة الراهنة تكتسي أهمية خاصة في سياق التحولات التي يشهدها البحث العلمي في مجالات اهتماماته المتعلقة بالتهميش والعنف:

1. الانتقال من الاهتمام بالعنف في المدينة إلى التركيز على سيرورته عبر الزمان والمكان في سياق تحضر "كوكبنا المشترك" وما يفرزه من ظواهر جديدة تعبر عن الاستبعاد وعولمة الفقر.
2. الانتقال من دراسة مظاهر التهميش والعنف في المدينة إلى تقديم تصور شامل يتم بموجبه فهم المدينة على أنها تشكل " نسقا " عنيفا.
3. البحث والتقصي فيما يكمن من أبعاد ومؤشرات ودلالات وظروف وراء تبني التفكير الثنائي: التهميش والعنف.

وهكذا يتضح أن دراسة أبعاد التهميش في علاقتها بأنماط العنف داخل البيئة الحضرية التي تشكل إطارا اجتماعيا تتناقض عناصره مع طبيعة المكون الاجتماعي الثقافي للعمليات الحضرية، وأسلوب الحياة السائد الذي يشخص البناء الاجتماعي الأوسع لمجتمع المدينة، تعد من القضايا التي مازالت تفرض نفسها على العمل البحثي في المدينة الجزائرية المعاصرة، التي تجمع بين خصائصها مزيجا غريبا من العناصر غير المتجانسة والمتناقضة والمنتجة لمختلف الآفات والأمراض الاجتماعية.

2 . الأهداف النظرية والتطبيقية:

تسعى الدراسة الحالية الموسومة بـ " الهامشية والعنف الحضري" إلى تحقيق نمطين غالبين من الأهداف النظرية والتطبيقية. فالأولى، تنبع من مراجعة حالة الأدلة النظرية والتراث السوسيولوجي حول العلاقة بين طرفيي ومتغيري الظاهرة البحثية، أما الثانية فترصد علاقات "التجاذب / الترابط" كما تحاول تشخيص ووصف عوامل ومحددات هذه الظاهرة الآخذة في النمو والتوسع *(أنظر شكل 1)*.

أ. الأهداف النظرية:

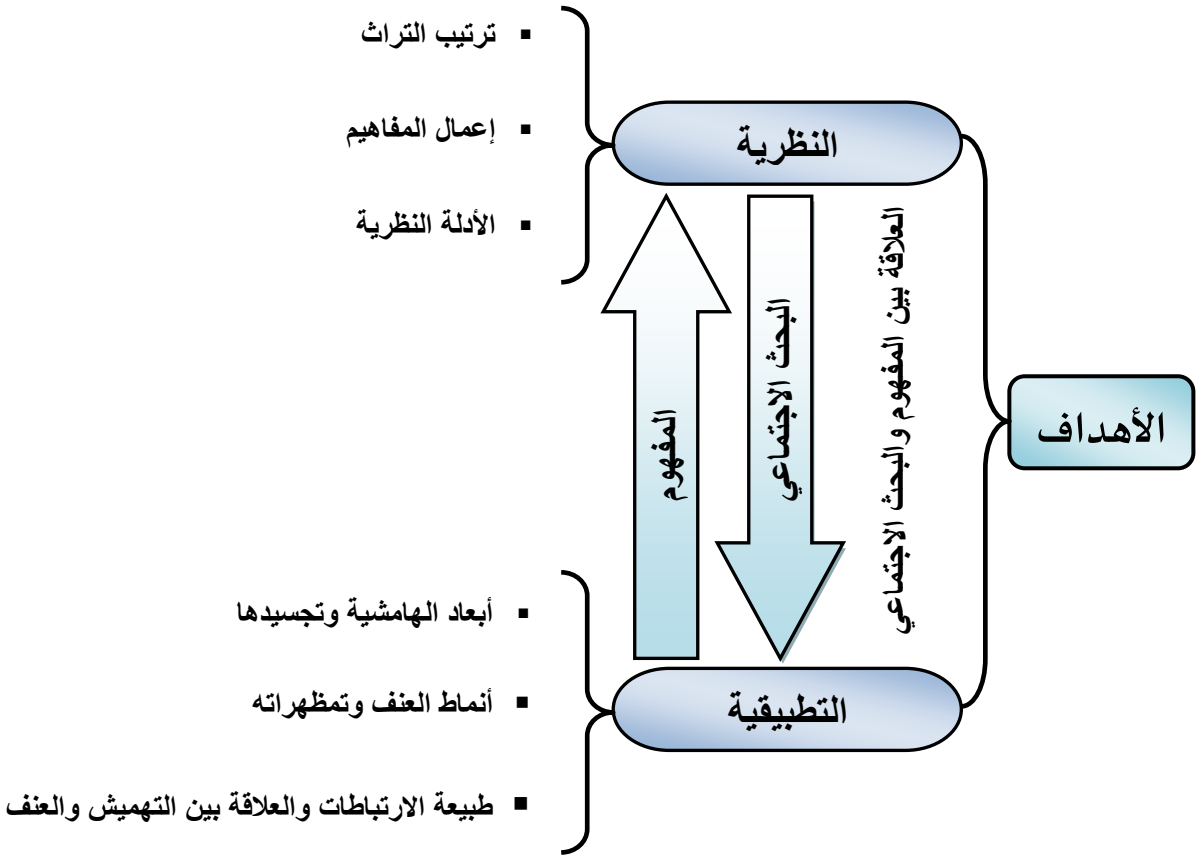
- إعادة ترتيب التراث السوسيولوجي المتعلق بالظاهرة البحثية، وفق معيار " التوجيه النظري"

- نقل المفاهيم المتداولة في حقل العلم الاجتماعي، وتطبيقها في ضوء الخصوصية الاجتماعية ووحدة النظرية والواقع.
- محاولة التعرف على الأدلة النظرية القاضية بوجود علاقات محددة بين التهميش والعنف الحضري.

ب. الأهداف التطبيقية:

- تحديد أبعاد الهامشية الحضرية وتجسداتها.
- محاولة التعرف على أنماط العنف في بيئة الحضرية وتمظهراته.
- محاولة التعرف على طبيعة الارتباطات والتجاذبات القائمة بين عناصر ومكونات الظاهرة البحثية.
- الوقوف على مستويات وواقع التهميش في مجتمع المدينة من جهة ومن جهة أخرى إعطاء صورة حية عن مدى تغلغل ظاهرة العنف الحضري فيها.

شكل رقم (01): *أهداف الدراسة* *



المصدر: من إعداد الباحث

* ملاحظة : الأشكال و الجداول الواردة في هذه الأطروحة دون الإشارة إلى مصدرها، هي من إنتاج الباحث.

3. المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

اهتم العديد من الباحثين بدراسة التهميش والهامشية بأبعادها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والإيكولوجية، في علاقتها بالعنف بأنماطه وأشكاله المختلفة والمتباينة، والأدوار السلبية التي يقوم بها داخل أطر المناطق الحضرية وما ينتج من آثار سلبية على البناء الاجتماعي لأي مجتمع، خاصة التأثيرات السلبية غير المرغوبة على أفراد المجتمع، وخنقه لعملية التنمية باعتبارها عملية تغير اجتماعي دينامية ومتصلة وواعية وموجهة.

و مع تعدد وتباين الأطر التصورية المعنية بالتهميش الحضري، و ما يولده من ردود فعل عنيفة، واحتقان كبير يخالج النفس البشرية التي مورس عليها فعل التهميش، في سياق التحولات المعولمة وديناميكية التغير الحضري السريع، الذي أصبح موسوما بالتشظي والتحول نحو الانحراف، لذلك يحاول المهتمون حول هذه الظاهرة الآخذة في الاتساع والتفاقم وحتى الانفلات أحيانا عن المعدلات الطبيعية، سبر أغوار حقيقتها وخلفياتها التاريخية وفهم آليات التعبير عنها، خاصة تلك المتمثلة في الرفض، اللامبالاة، القمع أو العزلة إلى جانب محاولاتهم المستمرة لإعادة إدماجهم وتكيفهم مع عناصر البناء السوسيو– اقتصادي، سن السياسات وإيجاد البدائل الملائمة لمواجهة ما يعانيه هؤلاء المهمشون من افتقار إلى الفرص والحرمان وعدم إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى أشكال المحاصرة والإبعاد عن المشهد الاجتماعي اليومي، والزج بهم في غياهب المعاناة وعزلة الأحياء الهامشية.

لذلك نجد أن العنف قد أصبح سمة متوطنة في مختلف مدن العالم، حيث تتزايد معدلاته وتختلف مستوياته بشكل عام، لكن الشواهد الواقعية تفيد بتباين معدلاته عبر أجزاء متعددة من العالم، وبظهور أنماط جديدة للعنف الحضري (تجارة مخدرات، عصابات الأحياء، الجريمة المنظمة، اختطاف الأطفال ... إلخ) التي ترتبط بما تفرزه المدن من أوضاع ومواقف محددة تساهم في تأجيج عنصر الإجرام والعنف فيها، وتنتشر عبر مناطق جغرافية ذات خصائص معينة (الأحياء المتخلفة والأحياء الشعبية). وهذا ما يزيد من استمرار الجدل حول إشكالية العنف، باعتباره نتاجا للعوامل الهيكلية المتعلقة بعلاقات القوة غير المتكافئة، وكذا عوامل الخطر المحفزة، خاصة تلك المتعلقة بتفاقم الظروف والأوضاع المعيشية، كالحرمان والفقر والبطالة.

انطلاقا من هذا التحليل يبدو جليا أن ثمة توجها نحو استكشاف الروابط الاجتماعية التي تنحو نحو الجنوح للإجرام من خلال التهميش ضمن السياق الاجتماعي، وفي هذه الحالة يبدو لنا أن العنف باعتباره خللا وظيفيا اجتماعيا لصيقا بحالات التهميش وحالات الفرص المقيدة وقلة الوسائل والأهداف التي تحدث عنها روبيرت ميرتون من خلال مفهوم **الأنـــومي**، وعليه تصبح ديناميات العنف وآليات اشتغاله، كخيار لابد منه أكثر وضوحا وتجليا في بيئة التهميش والوسط الرث، ويستطيع المتتبع لهذه الإسهامات التي قدمها الدارسون لقضية الحياة الحضرية أن يخلص إلى آن هناك معالم لإشكالية بحثية تتمثل في نمط العلاقة التناقضية التي تكشف عنها المدينة كوحدة مكانية، اجتماعية، ثقافية وحتى نفسية، تسعى لتلبية الحاجيات الأساسية للأفراد، وتحقيق الأمن والاستقرار لسكانها، فضلا عن توفير أسباب وجود كيانهم المادي والإنساني والاجتماعي والمعنوي، ويمكن تلمس هذا التناقض بين المستهدفات وبناء التوقعات، من الدور الذي على المدينة أن تمارسه، و بين إنتاجها المتزايد للمشكلات الاجتماعية التي يعتبر التهميش والعنف المادي والرمزي وما يسببانه من اختلالات وظيفية وبنيوية، تعكس في أساسها ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي الحضري من ميكانيزمات الظلم والاستغلال و اللامساواة، أدت إلى إفراز مشكلات وأمراض ومثالب، خاصة ما تعلق منها بالحرمان المادي والتفكك الاجتماعي والانحراف.

ومن هذا المنطلق؛ تثير الدراسة الراهنة إشكالية بحثية متمحورة حول تقصي معاني ودلالات التجاذب والترابط المحتمل بين التهميش بأبعاده الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية السياسية والإيكولوجية، وبين أنماط العنف المادي والرمزي واللفظي، في سياق التحولات والتغيرات التي تشهدها المدينة الجزائرية المعاصرة ويمكن حصر نطاق هذه الإشكالية في تساؤل مركزي ومجموعة تساؤلات فرعية تخدم التوجه العام للدراسة.

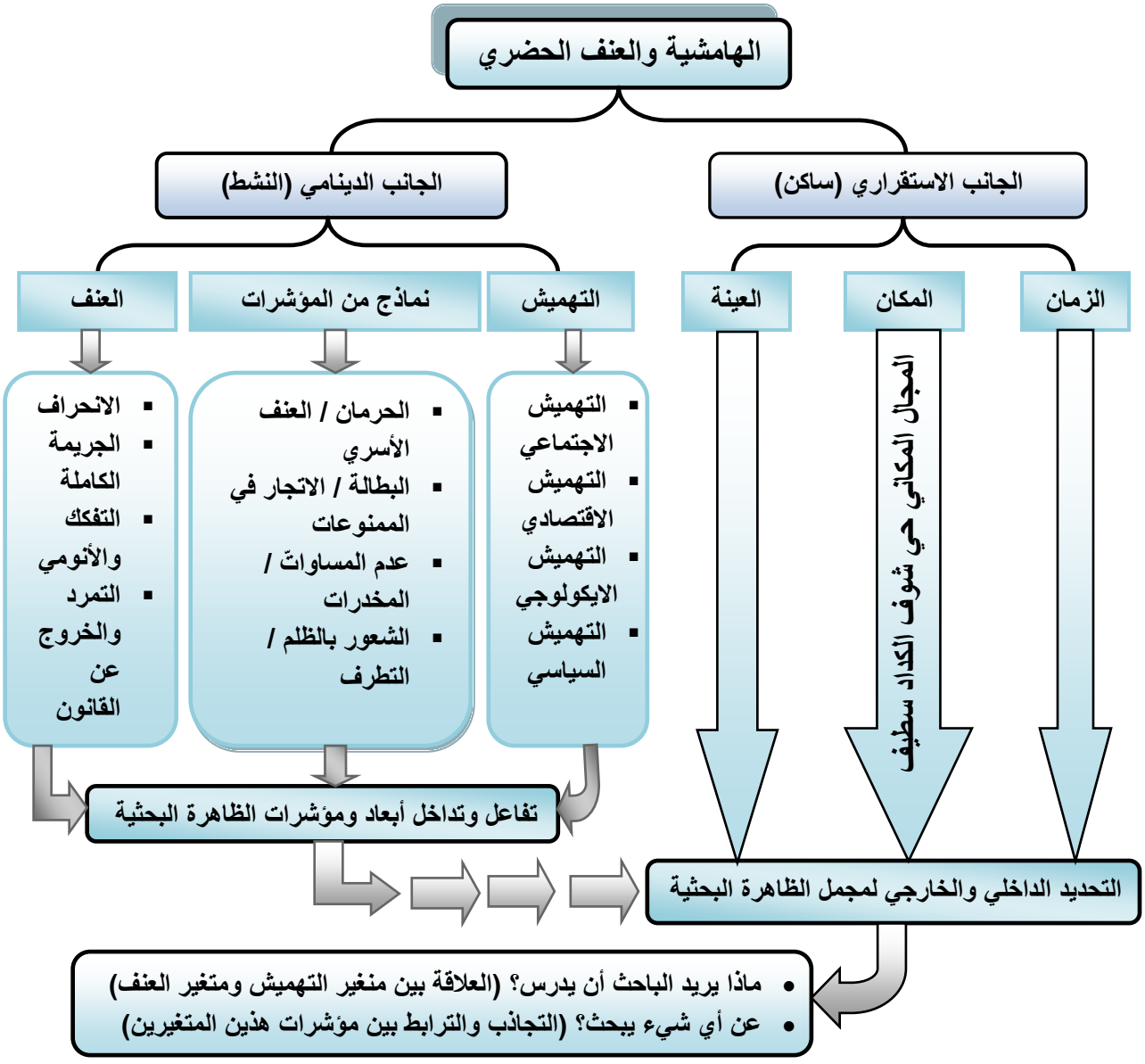
1.3 التساؤل المركزي:

إلى أي حد يرتبط التهميش بالعنف الحضري، وفي ظل أي ظروف يكون هذا الارتباط قويا، متوسطا، ضعيفا، متغيرا؟

1.1.3 التساؤلات الفرعية:

- هل ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في خلق الفئات الهامشية في مجتمع المدينة، وما نوع هذه التراكمات؟
- ما علاقة التهميش الاجتماعي بالانحراف ؟
- ما علاقة التهميش الاقتصادي بالجريمة الاقتصادية ؟
- ما علاقة التهميش السياسي بالتمرد والخروج عن القانون ؟
- ما علاقة التهميش الإيكولوجي بالتفكك الاجتماعي ؟

الشكل رقم (02): *يبين المخطط العام لإشكالية الدراسة*



المصدر: من اعداد الباحث

4. الجهاز المفاهيمي:

لا شك أن أي دراسة أو عمل بحثي يحتاج إلى إبراز مفاتيحه ومفاهيمه التي تضبط الإطار المفاهيمي العام للموضوع وتضعه في سياقه الذي سوف ينتهجه الباحث في دراسته، و لما كانت المفاهيم مفاتيح فدراستنا تحوي ثلاثة مفاهيم رئيسية هي؛ الهامشية (فعل التهميش)، العنف والحضري، هذا الأخير الذي ينسحب على كل من متغيري الدراسة التهميش والعنف، وسوف نقوم بإبراز المعنى اللغوي والاصطلاحي ثم الإجرائي لهذه المفاهيم الثلاث مع إبراز بعض المفاهيم المشابهة و المرتبطة أو اللصيقة بكل مفهوم على حدا.

ولدى صعوبة تبني مفهوم شامل وجامع لكل من التهميش والعنف، فلابد من استعراض بعض الأدبيات اللغوية والاصطلاحية التي حاولت الاقتراب من معنى التهميش كفعل يولد حالة الهامشية التي غالبا ما قصد منها التعبير عن حالة البؤس والحرمان التي تعاني منها الطبقات التحتية[1]، وتبيان الفرق بينها وبين بعض المصطلحات المشابهة كالعزلة، الإقصاء والاستبعاد أما بالنسبة لمفهوم العنف؛ فإن التعريفات والمفاهيم التي يفيدها جد متعددة بالإضافة إلى تشابكها و تداخلها مع مفاهيم و معاني أخرى مشابهة، أما العنف الحضري كظاهرة فهو مركب من جوانب اجتماعية سياسية اقتصادية ثقافية و إيكولوجية، لذلك فإن التعاريف التي قيلت في هذا المصطلح تتباين وتختلف متى اختلف المؤثر والجانب الذي قيلت أو وضعت في إطاره، و حتى التخصص العلمي الذي وردت من خلاله، فعلماء الاجتماع لهم تعريفهم الخاص للعنف كذلك الأمر بالنسبة لعلماء النفس و الأمر ينسحب على الحقل السياسي كما لا ننسى خاصة الترسانة القانونية التي تدلي بدلوها في هذا المجال من خلال التعريف القانوني للعنف و ما يترتب عليه من تبعات حقوق وواجبات.

و انطلاقا من أن الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فإن التهميش يمثل مخالفة لهذه القاعدة الاجتماعية المهمة التي تفيد ضرورة الانتماء والانصهار في الضمير الجمعي الذي جاء به إيميل دوركهايم، و لأن لكل شذوذ عن القاعدة لابد أن يكون له انعكاسات سلبية؛ فإن العنف الحضري يمثل إحدى هذه النتائج، فهذا الأخير من المفاهيم التي عرفتها الحاضرة البشرية منذ فجر التاريخ، فقد استعمل قابيل العنف على أخيه هابيل، وقام بقتله في أول فعل عنف عرفته البشرية، فالعنف كظاهرة اجتماعية؛ موغل في البناء

[1] اسماعيل قيرة: "**الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 153، 1991، ص 28.

الاجتماعي وجزء لا يتجزأ منه لأنه يمثل إحدى المشاهد اليومية المعتادة في المدينة المعاصرة اليوم، وبالتالي حق لنا أن نغوص في ثنايا مفاهيم ثنائية التهميش/ العنف من خلال البوتقة الحضرية التي تمثل مكان تجسد الظاهرة.

1.4. الإشكالية المفاهيمية للتهميش والهامشية:

1.1.4.التعرف اللغوي للتهميش: كلمة التهميش من الكلمات التي لها دلالات متعددة وتعج بالمدلولات المختلفة وذلك لأن مصطلح تهميش يحتمل معان كثيرة.

والهامش في اللغة العربية، حاشية الكتاب، واهتَمَشُوا أي اختلطوا وأقبلوا وأدبروا، والمُهَامَشة أي المُعاجَلة وتهَامشُوا أي دخل بعضهم في بعض وتحركوا [1].

تشتق كلمة "التهميش" من الفعل العربي "همش" الشيء: جمعه ويقال همش فلان: عضه والمُهمَشُ اسم المفعول يدل على وقع عليه فعل التهميش وهَمّشَ الكتاب: وضع له الهوامش أي وضع له حاشية يذيل بها سردا للمراجع او لشروح معينة مرتبطة بما ورد في المتن ولكنها اقل أهمية، وتهميش الشيء: تآكل وتفكك[2].

2.1.4. التعريف الاصطلاحي للتهميش والهامشية: في اللغة الإنجليزية **(Marginalisation)**، فتشتق من الفعل **(Marginaliser)**، والذي يعني حمل وإجبار فرد أو جماعة، أو بلد أو إقليم أو طبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية (النساء، الشباب، العاطلون عن العمل، كبار السن، المعاقون، المنحرفون، المجرمون...) لكي يكونوا خارج الاهتمامات العامة وخارج سلطة الدولة أو الحاكم، وعليه فإن الهامشية هي حالة من عدم القدرة على التكيف والاندماج في البيئة السوسيوثقافية أو الطبيعية نظرا لظروف وعوامل قد تكون اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وحتى تاريخية.

[1] مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 1708.

[2] إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي، **التهميش: الدلالات و المضامين – قراءات مفاهيمية**، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد الأول العدد الثاني، 2022، ص 39

و قد تطرق بيار بورديو (Pierre Bourdieu)، في كتابه Langue et pouvoir symbolique إلى ظاهرة التهميش على أنها: " كل ما يتنافى ويعارض المركز أو المهيمن، فالتهميش حسبه هو آلية ووضع أو حالة من خلال علاقة الندية للأطراف مع المركز التي تتداخل فيها عقد الدونية والتفوق".[1]

و بالتالي يمكن تطبيق مفهوم "الهامشية" هذا على بيئات مختلفة تماما عن بعضها البعض، ولكنها مع ذلك تشترك في أنها تقع على هامش ما يمكن تسميته بالهيكل الاجتماعي العام للمجتمع. فالمهمشون، بحكم أسلوب حياتهم وثقافتهم (بالمعنى الأنثروبولوجي للمصطلح)، لا ينتمون إلا جزئيا إلى المجتمع الذي هم أعضاء فيه أثناء وجودهم في هذا المجتمع، فهم غرباء، يعيشون في عالم اجتماعي ثقافي منفصل عن الكل، دون التواصل معه وخاصة دون إمكانية أو إرادة لنحت مكان لأنفسهم [2].

يمكن أيضا ملاحظة جملة من الثنائيات المتصادمة والمتنافسة التي تعبر عن معنى الهامشية، ومثال ذلك المنحرف هامشي بالنسبة للسوي، والعاطل مهمش بالنسبة للأجير أو العامل، والأميّ مهمش بالنسبة للمثقف، والمريض مهمش بالنسبة للسليم، فالتهميش إذن لا يمكن قراءته أو فهمه إلا في ظل التحليل الثنائي ولا يمكن أن نتحدث عنه بمعزل عن سببه أي عن المركز.

3.1.4 المهمش: حسب قاموس **(le Petit Robert)** هو الشخص الذي يعيش على الهامش المجالي والاجتماعي للمجتمع، يرفض المقاييس أو أنه لم يستطع الاندماج أو التفاعل معها، ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن هناك نوعين من التهميش، تهميش اختياري أو إرادي، يختار من خلاله الفرد بإرادته رفض الاندماج والانسحاب وعدم الامتثال للقواعد العامة لمجتمع أو فئة أو مجموعة، أما النوع الثاني من التهميش فهو الإجباري أو القهري، المسلط من المركز أو المهيمن ويفيد بعدم تقبل هذا الفرد أو ذلك لكون وضعيته أو حالته الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية غير متوافقة مع المركز أو من بيده سلطة التهميش، وقد يكون المهمش فردا أو جماعة[3]، وبهذا المعني يمكن القول بأن المهمش أو الهامشي هو إنسان غير عصري.

---

[1] Pierre Bourdieu, **Langue et pouvoir symbolique**, Oxford, Polity Press, 1992, p. 123

[2] Guy Rocher, **La marginalité sociale. Un réservoir de contestation**, Les Éditions Hurtubise HMH ltée, 1971,p.43.

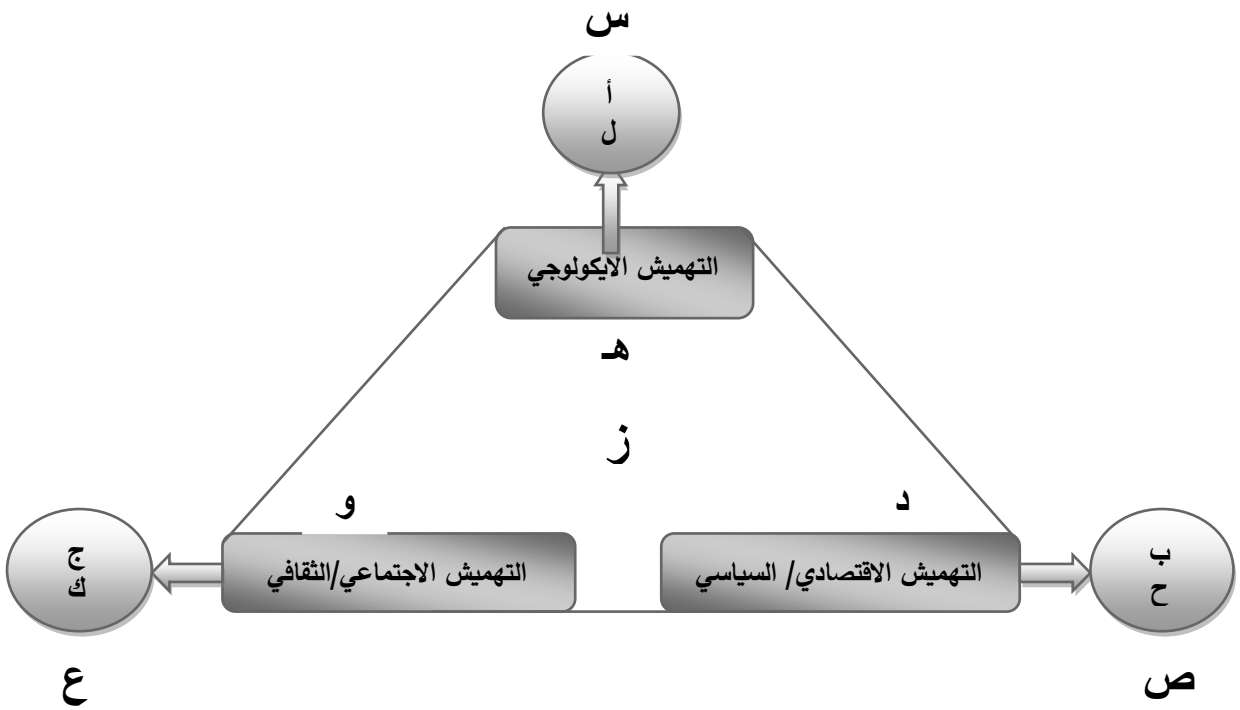
[3] عبد الهادي حموي، **التهميش الحضري، مفهوم معقد و متشعب**، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05 العدد 2، 2021، ص 102.

4.1.4 التعريف الإجرائي للتهميش:

أشرنا في مواقف متعددة من هذه الرسالة قبل كتابة هذه النتيجة العامة للتعريف الإجرائي إلى أن التهميش يرتبط من الناحية العملية (الإجرائية)، بحرمان فرد أو مجموعة أفراد من الوصول إلى مجالات ومكتسبات المجتمع (المنظمات، النوادي، المرافق مثلا)، ووضعهم في مواقف عاجزة تشعرهم بالدونية والظلم. وتتجسد هذه الصورة أكثر في دفع هؤلاء الأشخاص إلى هامش النظام الاجتماعي والاقتصادي و السياسي و البيئي و المادي، الذي يمنعهم من الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات.

(أنظر الشكل رقم 3 أدناه) مضمون وحدود مفهوم التهميش في الواقع المعاش بحي شوف لكداد بسطيف

شكل رقم (03): *يمثل التهميش وحدوده العملية*



قراءة لما ورد في الشكل:

1. **أ ، ب، ج:** مثلث التهميش
2. **س:** التهميش الإيكولوجي
3. **ص:** التهميش الاقتصادي / السياسي
4. **ع:** التهميش الاجتماعي / الثقافي
5. **هـ + د + و** = المحددات العملية للتهميش في هذه الدراسة
6. هشاشة / أو انعدام البنية التحتية
7. ندرة الموارد وعدم المشاركة في الحياة المدنية
8. الحرمان والعزلة (الاقصاء والاستبعاد)

ز = فضاء التهميش
ح = البيئة الاقتصادية / السياسية
ك = البيئة الاجتماعية والثقافية
ل = البيئة المادية

وكنتيجة التهميش العملـــي هـ + د + و= ندرة الموارد وعدم المشاركة + هشاشة البنية التحتية + الحرمان والعزلة الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث

وكنتيجة التهميش العملـــي هـ + د + و = ندرة الموارد وعدم المشاركة + هشاشة البنية التحتية + الحرمان والعزلة الاجتماعية

5.1.4 التعريف الإجرائي للعنف:

وبالتعريج على المتغير التابع في دراستنا الراهنة، فإنه من المفيد التذكير هنا أيضا إلى أن البيئة الحضرية هي موطن لأشكال مختلفة من العنف، باعتبارها نقطة التقاء لأشخاص من خلفيات اجتماعية متنوعة، ضف إلى ذلك أن المدينة هي المكان الذي يكافحون فيه من أجل الموارد الاقتصادية "الشحيحة" والنادرة. ولذلك فإن العنف ليس مجرد صادم يمكن ملاحظته، بل أنه يتجدد في هياكل اجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية، فضلا عن البنى التحتية.

إن التفاعل المعقد الذي يتم من خلاله إنتاج العنف الحضري وتأطيره واستمراره عبر الزمان والمكان، يقتضي منا في هذه الدراسة تعيين الحدود العملية لهذا المفهوم والذي يشير إلى **مجموعة من الظواهر التي تحدث في الفضاءات الحضرية، وتسبب الأذى المادي والمعنوي للآخرين من جهة، وتخلق تأثيرا مدمرا على الأفراد وممتلكاتهم وسبل عيشهم ونفسيتهم، ومن ثم يصبح العنف الحضري عبارة عن قوة جسدية أو لفضية أو حركية أو معنوية (تجاهل، اشمئزاز...) تصدر من طرف تجاه طرف آخر، فتلحق به الأذى الجسدي والنفسي.**

الشكل رقم (4): *يمثل العنف وشدته*



المصدر: من إعداد الباحث

5. أشكال التهميش في المجتمع:

1.5 التهميش الإيكولوجي (الحضري، المكاني):

يعرف في كثير من الدراسات الاجتماعية بمصطلح الهامشية، والذي ارتبط بمفاهيم الفقر والحرمان والدونية [1]، ويعتبر **روبيرت بارك** أول من تحدث عن الفرد المهمش في كتابه الهجرة البشرية والإنسان الهامشي سنة **1928**، ثم جاء بعده سفونكويست سنة **1935** وجسد الإنسان الهامشي في "المهاجر الريفي"، باعتباره النموذج الأمثل للإنسان الهامشي. إن تلك النقاط العمياء في الوسط الحضري تمثل معنى الهامشية الحضرية ذات البعد الإيكولوجي، وبالتالي يمكن القول أن التهميش الإيكولوجي هو فشل في بناء وتهيئة وسط حضري مستديم، يتوفر على شروط وضروريات الحياة اليومية العادية، وقد يكون مباشرا في ظل تقاعس السلطات المحلية عن أداء التزاماتها الحضرية أو تهميش غير مباشر، بسبب العراقيل الإدارية والقانونية المتعلقة بالملكية الخاصة وغياب التخطيط ونزع الملكية، التي تحول أحيانا دون تجسيد المشروع الحضري فتبقى تلك الأحياء الحضرية رهن التهميش والنسيان إلى إشعار آخر، وفي انتظار ذلك تغزو هذه الأحياء الفوضى والأوساخ وأعمال البنائية العشوائية من طرف واضعي اليد في ظل غياب رقابة صارمة من الدولة فتدخل بذلك هذه الأحياء طي النسيان وتوصم بالأحياء الهامشية.

ورغم أن الجيب الهامشي الموجود في المدينة أو على حوافها وتخومها، يشلك نقطة عمياء منسية اجتماعيا واقتصاديا واجتماعيا فإنها تحمل أيضا معنا مضللا، لأن تلك لأن الهوامش تحمل عموما تفاعلات وروابط منسوجة مع بقية المدينة أو الوسط الحضري المنظم[2].

2.5 التهميش الاجتماعي:

يطلق مصطلح "التهميش الاجتماعي" للتدليل على الحرمان والتسلط على من يقع عليهم من الناس وبيئاتهم، والمقصود به الإيقاع وإيذاء فئة أو شريحة أو مجتمع محلي أو إقليم معين داخل البلد أو خارج البلد، التهميش الاجتماعي يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفراده بالدرجة التي يحققون فيها ذواتهم ويفعلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم. وبالتالي فإن التهميش لا يعني ولا ينبغي أن ينحصر في النواحي الضيقة التي ترتبط بمدلولات الفقر والحرمان والحاجة، بل ذو دلالات ثقافية

[1] نديرة بوقبس: **الأحياء الفوضوية في الجزائر و إشكالية التهميش الحضري دراسة حالة مدينة قسنطينة**، مجلة علوم و تكنولوجيا : د، الهندسة المعمارية و علوم الأرض، عدد 42، 2015، ص17.

[2] Alexis Sierra, Jérôme Tadié: **La ville face à ses marges**, Revue de sciences sociale au sud **Autrepar**t, n° 45, 2008, p 5.

و اجتماعية وحضارية ورمزية أيضاً حيث أن التهميش في هذا المضمار يعني غياب الاعتبار وغياب المعنى وغياب القيمة لجماعة أو لشخص ما[1].

وبالحديث عن الفقر فإن الفقير ليس هامشيا بل مُهَمَشا، وفرض عليه التهميش أو الإفقار، لأنه مُستَغَل اقتصاديا، ومقموع سياسيا، وموصوم اجتماعيا، ومستبعد ثقافيا ضمن بناء اجتماعي يتميز بالانغلاق والعنف الرمزي الممارس على هذه الشريحة التي كثيرا ما تقابل طلباتها بالتجاهل وعدم الاكتراث.

ويمكن اعتبار كلمة "**الحقرة**" – الاحتقار– من الاستصغار لقيمة الشخص لعدم تمتعه بمكانة أو حضوة في المجتمع وبالتالي عدم إعارته الاهتمام، وهي كلمة تعرف رواجا واسعا في أوساط الجزائريين خاصة عند التعبير عن التهميش الاجتماعي لاعتبارات مادية جهوية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو حتى ثقافية.

فالشخص المهمش هو في حالة من العزلة سواء إرادية باختياره، أو مسلطة عليه من جهة أخرى أكثر قوة وهو ما يؤدي إلى فصله عن التفاعلات الاجتماعية، مما يفرز مفهوما آخر للتهميش أكثر حدة وتأثيرا وهو الإقصاء الاجتماعي[2].

3.5 التهميش السياسي:

تمثل كلمة التهميش والهامشية مفهوما رائجا وجد متداولة لدى الطبقة السياسية والحكام، يستعملونها لجلب الانتباه إلى هذه الفئة من المجتمع عند المناسبات والاستحقاقات الانتخابية لتبرئة المركز من تهمة التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي للأطراف (الشعب)، ويمكن القول أن التهميش السياسي أو الإقصاء من المشاركة في الحياة السياسية هو فقدان العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو بين الناخب والمنتخب، وانقطاع حبل الاتصال السياسي، والبقاء أو الإبقاء خارج دائرة اتخاذ القرار نتيجة محاولة المحكوم في كل مرة الانفراد بالحكم والرأي وعدم مشاركته فيه أحد من المحكومين أو الناخبين، وهو بذلك يصنع الفجوة والهوة بين المواطن وحكومته في تسيير الشؤون العامة، وضرب عرض الحائط كل الشعارات التي كانوا يدعون إليها في فترة الانتخابات من مشاركة سياسية وتعددية حزبية وتقبل للآراء

[1] سميرة قوندي، **مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري: إشكاليات نظرية**، مجلة التواصل في العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد47، 2016، ص 182.

[2] عبد الهادي حموي، المرجع السابق، ص 106.

والشفافية وشفافية ونزاهة العملية الانتخابية، ومع استمرار هذه الذهنية أو هذه الآلية في كل مرة وفي كل مناسبة سياسية أو موعد انتخابي وتكرر مشهد التوسل ثم التنكر من طرف السياسيين والحاكمين للشعب، يتشكل ذلك العزوف والإحجام عن المشاركة في السياسية ويدخل المواطن في حالة التهميش السياسي أو مواطن لا يهتم بالسياسة لأنها مجال غير مأمول والمشهد السياسي فيه يتميز بالضبابية وعدم الوضوح، وتسمى هذه الحالة في أدبيات السياسة انغلاق الحقل السياسي، واعتبر المفكر والسياسي الأمريكي الشهير صامويل فيليبس هنتنجتون (Samuel Phillips Huntington) أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في الأنظمة العالمية توقفت عند أبواب الأنظمة السياسية العربية، وهو ما يفيد ببقاء الممارسة السياسية في المجتمع العربي مجرد شعارات وحديث قنوات فقط أما في الواقع فهي تمارس الإقصاء والتهميش السياسي بالانفراد بالقرار والحكم.

4.5 التهميش الاقتصادي:

يرتبط هذا النوع من التهميش بمجموعة أخرى من المفاهيم التي طرحها الباحثون في علم الاجتماع، فقد أورد هارت Hart مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، ثم تلاه ويكس Weeks الذي أورد مفهوما جديدا وهو القطاع غير المعد، في إشارة إلى عدم القدرة على استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل في القطاع الرسمي وتحولهم إلى القطاع غير الرسمي الذي يتميز بعدم التنظيم وانعدام الحماية للعمال وتعرض للطرد والحرمان من العطل وأحيانا الأجر وإن وجد فإنه زهيد جدا، وبالتالي يعيش هؤلاء على هوامش الاقتصاد في ظل المضايقات محاصرة والقهر والاستغلال، وانتهاء بالمصادرة والتغريم الذي يتعرض له المهمشون اقتصاديا من قبل أنظمة الدول المتخلفة في ظل تناقضات البناء الاجتماعي والآليات التي تدعم الرأسمالية المتوحشة، التي قد تدفع أحيانا هذه الفئات المقهورة إلى الأنشطة غير الرسمية غير الشرعية كالدعارة والمتاجرة بالمخدرات والتزوير... إلخ من أجل الحصول على لقمة العيش[1].

6. بعض المفاهيم المرتبطة بالتهميش:

1.6 الإقصاء الاجتماعي Exclusion:

اللاتكيف الاجتماعي أو اللانتساب الاجتماعي كما يسميه **روبيرت كاستل** (Robert Castel)، ويمكن القول أن هذه المفاهيم قد استطاعت تجميع فئات عديدة حولها وقضايا اجتماعية كثيرة مثل

[1] بلقاسم سلاطنية و إسماعيل قيرة: **عصر المشكلات**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص 102-103

الفقر، والتفاوت الاجتماعي، وصعوبات الاندماج واختلال الروابط الاجتماعية، المدمنين والمسجونين والمجرمين المسبوقين وقد يربطه البعض بالجانب الاقتصادي أكثر كونه يحمل معاني الفقر والعوز[1].

2.6 الاستبعاد الاجتماعي:

ويعد الفرد مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه " وقد كانت تشير هذه الأنشطة الأساسية في بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي إلى أربعة أبعاد؛

1. الاستهلاك: التمكن من شراك السلع والخدمات.
2. الإنتاج: المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية.
3. المشاركة السياسية: الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو القومي.
4. التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة، والأصدقاء والمجتمع المحلي.

وبالتالي فإن كل حرمان من هذه الحقوق أو المؤشرات الدالة على الاندماج فهو يعتبر استبعادا وإقصاء، والمشاركة ضمن هذه الأبعاد يعد أمرا ضروريا للاندماج الاجتماعي[2].

كما يشير أنتوني غيدنز للإقصاء الاجتماعي بأنه تعريف للطبقة المسحوقة في المجتمع، وقال بأن علماء الاجتماع هم أول من وضع هذا المفهوم، لكن السياسيين استخدموه بكثرة للإشارة إلى ظاهرة اللامساواة وهو يدل على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة[3].

وتشير الكتابات أن استخدام المصطلح شاع مع صدور وانتشار كتاب "**ضحايا الإقصاء**" لوزيرة الخارجية للعمل الاجتماعي رينيه لينوار (René Lenoir) سنة 1979، التي ينسب إليها وضع المفهوم الحديث للإقصاء الاجتماعي في فرنسا. وثقت لينوار في كتابها وجود فئة من الفرنسيين تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية تختلف تماماً عن غيرها من الفرنسيين.

وكانت تستخدمه للإشارة إلى الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية، ولا يتلقون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي لا سيما مع عجز الاقتصاد الفرنسي حينئذ عن توفير مقومات الاندماج التي تتيح لها الخروج من حيز التهميش.

---

[1] نوال بوطرفة : **عن الإقصاء الاجتماعي و المقصيين الاجتماعين**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 16، المجلد4، 2019، ص 55.

[2] جون هيلر وآخرون : **الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، ترجمة : محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 344، 2007، ص 34.

[3] أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فائز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 394.

ونشير هنا أن المؤسسة الأوربية لتحسين ظروف المعيشة والعمل عام **1995** قد عرفت الاستبعاد الاجتماعي بأنه: "العملية التي يُستبعَد بها الأفراد او الجماعات كليا أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه"[1].

3.6 التهميش والفقر:

عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام **1990** الفقر على أنه: "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة"، ويعد عالم الانثروبولوجيا الأمريكي أوسكار لويس(Oscar Lewis) في كتابه الشهير عن ثقافة الفقر The Culture of poverty أن الفقر عند علماء الانثروبولوجيا، لطالما ارتبط ارتباطا وثيقا بنقص الموارد والتكنولوجيا الضعيفة، لكن في الدول الحديثة الأمر يختلف، ويصبح الفقر عاملا ديناميا يخلق ثقافة فرعية خاصة به يمكن تسميتها " **ثقافة الفقر**" حيث ينفرد الفقراء بحياة وأسلوب عيش خاص بهم وحياة نفسية واجتماعية مميزة لأعضائها (العلاقة الزوجية زواج مبكر وإنجاب كثيف، روابط القرابة، أنماط الإنفاق، بنية الأسرة، النظام القيمي، الوفيات إلخ)[2]. وعليه فإن التهميش والفقر حالتان متلازمتان متى كان هناك تهميش لفئة أو مجتمع أو حي من الأحياء إلا واعتراه الفقر، التخلف، سوء التغذية، تدهور الجانب الصحي، وهذه الوضعية غالبا ما تكون معيقا لهؤلاء عن الاندماج في البناء الاجتماعي وهو ما يديم الفقر واللامساواة وخلق الحلقة المفرغة للفقر[3]، الذي سوف ينتقل بالتأكيد من جيل إلى جيل كثقافة تميز أفراد ذلك المجتمع التي لا يمكن التخلص منها، لأنها نشأت معهم فهي قدرهم ولا مناص منها، وهو الأمر الذي بدوره يؤدي إلى استدامة التهميش أو خلق ثقافة الهامشية من جهة أخرى.

7.الإشكالية المفاهيمية للعنف:

1.7 التعريف اللغوي للعنف:

يتبلور لدينا للوهلة الأولى أثناء مرحلة القراءة والاستكشاف، أن مفهوم العنف يكتفه بعض الغموض والضبابية بين جمهور الباحثين وعلماء الاجتماع خاصة، إذ تتعدد وتتداخل التعريفات والمعاني المبينة والمفسرة لمفهوم العنف ودلالاته، وذلك نظرا لاتسام الظاهرة العنفية بالتعقيد والتداخل هي الأخرى نظرا

[1] فروق يعلى : **دروس حول مادة المشكلات الحضرية**، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ، 2022/2021، ص4.

[2] Oscar Lewis**, Five Families Mexican Case Studies In The Culture Of Poverty**, Basic books.INK, New York,1959,p2.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون : **التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا**، منشورات مخبر الإنسان و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة، ص 192.

لأبعاد العنف وممارساته في المدينة الجزائرية المعاصرة خاصة، فكل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وحتى النفسي للعنف يسهم في تعدد التعاريف والمدلولات[1].

لغة: العنف في اللغة العربية الخرق في الامر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. عنف به وعليه، يَعنُف عُنفا وعنَافَةٌ، وأَعْنَفَهُ وعَنّفَهُ تعْنيفًا، وهو عَنيفٌ إذا لم يكن رفيق في أمره، واعتنف الأمر؛ أخذه بعنف.

والعنيف عند العرب قديمة هو الذي لا يحسن الركوب، وليس له رفق بركوب الخيل، وقيل الذي لا عهد له بركوبها أصلا.

وأَعْنَفَ الشيء : أخذه بشدة، واعْتَنَفَ الشيء كرهه، والتعنيف هو التعيير واللّومُ، وعنفوان كل شيء هو أوله وقد غلب على الشباب والنبات[2].

والعنف قديم قد البشرية وموجود منذ فجر التاريخ كما أشرنا سابقا، لذلك فهو مرافق للمجتمعات ويتطور ويتمظهر حسب درجة التحضر والتطور الحاصل في المدن بالدرجة الأولى، وكلمة العنف مرافقة دوما لمعنى القسوة والشدة، وهو الفعل الذي يتنافى مع الرقة واللين والرأفة وهو وسيلة الإنسان للإفلات من مأزق معين[3].

2.7 تعريف العنف اصطلاحا:

تاريخيا؛ كلمة العنف مشتقة من الكلمة اللاتينية "VIS" والتي تعني القوة و"LATUS" وهي اسم مفعول لكلمة "Ferro " والتي تعني يحمل، إذن فكلمة عنف "Violence " معناها حمل القوة اتجاه شيء أو شخص معين[4].

---

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: **التهميش و العنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية، دار الهدى للطباعة و النشر، قسنطينة، 2004، ص 41.

[2] أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، دار المعارف، القاهرة، دون سنة، ص ص 3132- 3133

[3] إسماعيل محمد الزيود: **العنف المجتمعي إطلالة نظرية**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان – الاردن، 2012، ص19.

[4] أمال رداف: **أشكال العنف في مدينة قسنطينة دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2007، ص 18.

يعرفه العالمان الأمريكيان **غراهام** Graham و**قير** Gurr العنف على أنه الميل إلى إيقاع وإحلال الأذى الجسدي بالأشخاص، وهو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات[1].

ويعرفه **محمد عاطف غيث** في قاموس علم الاجتماع بأنه؛ تعبير صارم عن القوة التي تُمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوبا فيزيقيا (الضرب، الجرح، الإعدام)، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيته على اعترف المجتمع به[2].

كما تعتبر موسوعة لالاند الفلسفية العنف أنه الاستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة.

كما تعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه: "الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة، سواء بالتهديد أو بالاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو (رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان". يرتبط التعريف الذي تستخدمه منظمة الصحة العالمية بصفة العمد أو القصد عند اقتراف الفعل بذاته بغض النظر عن النتيجة التي يحدثها، وبذلك يخرج عن هذا التعريف الحوادث أو الأعمال غير المقصودة كالحرائق ومعظم إصابات المرور، كما أن تضمين كلمة "قدرة" بالإضافة إلى استعمال كلمة "قوة فيزيائية مادية"، يوسع من دائرة طبيعة الفعل العنيف، كما يوسع الفهم الأكاديمي للعنف ليشمل الأفعال التي تنتج عن العلاقة بالقدرة، بما في ذلك التهديد والترهيب، ويمكن توظيف كلمة القدرة لتضمين أفعال الإهمال والغفلة واللامبالاة، فالقدرة أو القوة تشمل جميع الأنماط المادية والانتهاك الجنسي والسيكولوجي وكذا الانتحار والأفعال الانتهاكية الأخرى الموجهة للذات[3].

كما تبنت منظمة الصحة العالمية في جمعيتها التاسعة والأربعون سنة **1996** بالقرار ج ص ع **25/49** الذي صرح بأن العنف مشكلة صحية عمومية في العالم كله، كما لفتت النظر إلى العواقب الخطيرة للعنف على الأفراد والأسر والمجتمعات والدول سواء على المستوى القريب أو البعيد.

---

[1] إسماعيل محمد الزيود: المرجع السابق ص 19.

[2] محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 192.

[3] إيتين ج كروغ و رفاقه : **التقرير العالمي حول العنف و الصحة**، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة، 2002، ص 5.

ويرى فيليب بيرنو (Philippe Perrenoud) أن العنف هو "ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي، ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أساس انه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة"[1].

ويرى "ج. لافو" أن العنف هو جميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال شريطة أن تصل إلى حد المس أو التهديد بمس الأفراد أو الجماعات جسديا

أما جون فرويند (Freund John) فيقول: "سوف نطلق كلمة العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين، وخبراتهم بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع أو الهزيمة"[2].

وتنظر حنة أرندت للعنف في كتابها "**في العنف**" باعتباره: "لا شيء أكثر من التجلي الأكثر بروزا للسلطة" وتستطرد قائلة: "كل سياسة إنما هي صراع من أجل السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة" في إشارة إلى ربط العنف بالسلطة السياسية[3].

3.7. التعريفات المختلفة للعنف:

1.3.7 التعريف القانوني للعنف:

هو الاستعمال غير المشروع لوسائل القسر المادي والبدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية[4].

وتجدر الإشارة هنا أن المشرع الجزائري قد أشار إلى كلمة العنف في المواد من **264** إلى **276** تحت عنوان أعمال العنف المادية، حيث تشير المادة **264** بالقول: "كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو الاعتداء يعاقب بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات وبغرامة من **500** إلى **10.000** دج إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف؛ مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما"[5].

---

[1] فيليب بيرنو و آخرون، **المجتمع و العنف**، ترجمة الأب زحلاوي، طبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، دمشق، 1985، ص149.

[2] جمال معتوق : **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**، ط1، دار الكتاب الحديث،القاهرة، 2012، ص 19.

[3] حنّة أرندت، **في العنف**، ترجمة إبراهيم العريس،الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، 2015، ص 31.

[4] جمال معتوق، المرجع السابق، ص 19.

[5] الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 11 يونيو 1966.

كما يعرفه محمد أحمد خطاب "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون" ومن خلال التعريفات القانونية للعنف يتضح لنا المزج بين الفعل المادي بغض النظر عن الوسيلة والفعل المعنوي أو اللفظي كالشتم والسب، ووصف كل ذلك بكلمة "**الجريمة**" والتي تقتض حتما رصد ما يسمى بالعقوبة التي تتراوح في شدتها بين المخالفة والجنحة وصولا إلى الجناية، هذه الأخير قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

وبالتالي فإن الجريمة كوصف آخر وشكل من أشكال العنف هي "فعل يحظره القانون، يعاقب عليها بعقوبات، وينكرها المجتمع ويدينها الرأي العام"[1].

2.3.7 التعريف النفسي للعنف:

يعرف علماء النفس العنف على أنه يمثل كل أشكال الاعتداء والانتهاك العاطفي بحق شخص ما، كالاعتداء النفسي اللفظي مثل التهديد والوعيد أو الذم والشتم أو الترهيب وفرض السيطرة على الآخر.

ويظهر العنف النفسي في عدة أوجه من بينها الاعتداء اللفظي كالشتم مثلا والتهديد والاحتقار والإذلال والإهانة والرهاب النفسي بأفعال صادمة. كما يعد كلٌ من القذف والتشهير وتجاهل الآخر وتشويه السمعة والإفادات الكاذبة المتعمدة بحق شخص ما نوعاً من أنواع العنف النفسي. وغالباً ما يصاحب هذا النوع من العنف الغيرة المفرطة وسلوك يتجلى في السيطرة والهيمنة على الآخر.

وغالباً ما يُمارس العنف النفسي من طرف الزوج على زوجته أو ما يسمى "العنف الزوجي"

8. أشكال العنف في المجتمع:

1.8 العنف الاجتماعي:

يظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفردً عن تقبل وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية كما تجعله عاجزا الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته ويميل إلى التمرد والتهكم كما اتسم تفاعله بالخشونة والقسوة، على الأصعدة كافة.

[1]Madeleine Grawitz : **LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES,** 8 ème édition, DALLOZ, Paris, 2004, pp97, 98.

إن العنف الاجتماعي يتضمن العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، والعنف الذي يقع على المرأة والعنف في أثناء المشاجرات، إضافة إلى العنف الذي يقع من خلال الجرائم العادية بأشكالها المختلفة، كما في جرائم القتل والإيذاء والخطف والاغتصاب والذم والاعتداء على الممتلكات وغير ذلك[1].

2.8 العنف الحضري:

يضع الباحث **عبد الرزاق امقران** تعريفا دقيقا لعنف المدينة حيث يقول بأنه "ذلك العنف الذي يتجسد في عجز المؤسسات الرسمية عن إدماج الشباب في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تسطر مركزيا، والتي تزيد من تهميش الشباب في مجتمع يمثلون فيه الشريحة الأكبر، عجز يدعمه التسلط وضعف الاتصال مع الشباب.

وتورد الباحثة **بلعيفة ليلى** تعريفا إجرائيا عن العنف الحضري في أنه: "ممارسة الأفراد داخل المدينة مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تلحق ضررا بالأفراد وممتلكاتهم، وتأخذ أشكالا مختلفة تتمثل في؛ العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الرمزي، العنف الجنسي وجملة من الاعتداءات على ممتلكات الأفراد والدولة، ويكون في شكل جماعات أو أفراد[2].

ويؤكد بعض الباحثين على أن هناك ثلاث اتجاهات رئيسية في مفهوم العنف الحضري؛

- الاتجاه الأول: ويؤكد على كل سلوك يتضمن معنى استخراج القوة المادية.
- الاتجاه الثاني: يتضمن العنف هنا استعمال القوة والاستخدام الفعلي لها.
- الاتجاه الثالث: ينظر إلى العنف باعتباره تلك الاختلالات في البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وهو ما اصطلح علية بالعنف الكلي أو البنائي، وتؤكد ضمن هذا السياق الدراسات الميدانية أن ظاهرة العنف تأخذ أبعادا متعددة منها السلوكي الذي يعبر عنه بممارسات ظاهرة وجلية (عنف لفظي: شتم، سب...، مادي: ضرب، جرح...) ومنها العنف الهيكلي الذي يظهر في البنى الاجتماعية

[1] سهيل مقدم : **من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن، 2012 ص ص 376-377.

[2] ليلى بلعيفة : **خريطة العنف الحضري بمدينة سطيف**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، قسم علم الاجتماع، 2022، ص 37.

والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، دون ان ننسى مدى الترابط بين العنف السلوكي والهيكلي حيث متى وجد هذا الأخير أدى إلى احتمال حدوث الأول وتفاقم درجاته[1].

3.8 العنف الرمزي:

يقول **بيار بورديو** في كتابه العنف الرمزي؛ إن أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصف فرضا من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين.

والواضح أن كلام بورديو حول العنف الرمزي أنه لا يهم من أصدر هذا العنف، سواء الأب أو الأم أو المدرسة فهو نوع من العنف، لأن فيه إجبار على فعل أو ترك فعل بغض النظر عن السبب فقد يكون من أجل التنشئة الاجتماعية للطفل أو ترسيخا لثقافة أو قيم اجتماعية معينة ومادام يخالف الإرادة الحرة للشخص الذي مورست عليه فهو عنف –رمزي– لأنه يحمل معني الإكراه والإجبار[2].

4.8 العنف السياسي:

يُنظَر إلى العنف السياسي على أنه عنف موظف لفرض وضع سياسي معين، أو الحصول على مكاسب سياسية، بما في ذلك تغيير حكم قائم أو قلبه، والعنف السياسي إذن على وجهين هما؛ عنف الدولة أو عنف السلطة، عن طريق أفعالها وقراراتها بصفتها تهدف إلى الصالح العام وحفظ الأمن والسكينة والنظام العام، وبالتالي تلجأ إلى ممارسات تعتبر عنفا كمنع أعمال التجمهر والشغب وإصدار قوانين كحضر التجول خلال جائحة كورونا وفرض الحجر الصحي وغيرها، والوجه الثاني هو العنف المضاد والذي يتمثل في التمرد على نظام الحكم، أو المناداة بإصلاحات ومطالب سياسية.

والعنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم هو: "السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات عنوانه السياسي لأن الذي يحركه هي دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم.

---

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: المرجع السابق، ص 43.

[2] بيار بورديو : **العنف الرمزي بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1994، ص7.

وقد حدد الباحثان؛ إيفو فييرابند (Ivo Feierabend) و روزالين فييرابند (Rosalind Feierabend) مؤشرات وجود العنف السياسية في مجتمع ما، وهو وجود أعمال شغب وتكررها، المظاهرات، الإضرابات المتكررة، **الاغتيالات السياسية***، الانقلابات على نظام الحكم، التمرد والعصيان المدني، الاعتقالات العشوائية، إعلان حالة الطوارئ والحصار والأحكام العرفية[1].

5.8 العنف الاقتصادي:

العنف الاقتصادي هو السيطرة على الموارد الاقتصادية الخاصة بشخص آخر من خلال فرض القيود واستغلالها أو تخريبها. و يمكن أن تشمل هذه الموارد؛ المال وحرمان الطعام، ووسيلة النقل والمسكن[2].

يحدث العنف الاقتصادي جنبا إلى جنب مع أشكال أخرى من العنف ويكون جزءا من نمط سلوكي يسمى بـ السيطرة الاقتصادية، وهو نمط يقيد اختيارات الشخص في الوصول إلى نصادر المال أو الحد من قدرته على ذلك، هذا الشكل من الممارسات يسمى عنفا اقتصاديا، ويمكن القول أن العنف الاقتصادي نادرا ما يحدث وحده كفعل منعزل، بل هو محصلة سياقات أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، الفقر والتهميش والإقصاء من الحياة العامة وعدم توفير مناصب شغل ومحدودية الوصول إلى الموارد المادية والحاجات الضرورية للعيش، تدخل في خانة العنف الاقتصادي الذي يمارس غالبا من الدولة أو حتى الأفراد عند احتكار سلعة أو خدمة يحضر القانون احتكارها.

وبالتالي فإن العنف الاقتصادي شديد الصلة بآليات التهميش والحرمان والفقر الحضري، لأن التهميش والاستبعاد الاجتماعي يتخلله عنف اقتصادي يتمثل في تضييق الخناق على الموارد المالية للأفراد المهمشين، الذين يمارسون عادة أعمال مؤقتة جد شاقة في مقابل مادي زهيد لا يغطي قوت عائلاتهم، كذلك التضييق الإداري من السلطات العمومية التي تحاصر الفئات الهشة وتضيق على مصادر رزقهم.

---

* **الاغتيالات السياسية** : هي وسيلة من وسائل العنف السياسية التي تستخدمها جهات معادية، مجموعات أو أفراد، للتخلص من الخصوم السياسيين الذين يعيقون و يعارضون فكرهم أو نظامهم أو إيديولوجيتهم، وذلك بالقتل و التصفية الجسدية، وقد يكون هؤلاء الضحايا رؤساء دول كما حدث في الجزائر في 29 جوان 1992 بعنابة واغتيال الرئيس محمد بوضياف، أيضا اغتيال رفيق الحريري في لبنان 2005 و الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في 1975، أنور السادات في مصر 1981، الرئيس الامريكي جون كينيدي و.م.أ 1963، وتعد هذه الأعمال أشهر الاغتيالات السياسية في العالم.

[1] مصطفى خواص : **العنف السياسي في الجزائر**، سلسلة علم الاجتماع، عدد 31، مركز الدراسات ز البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، ص 119.

[2] https://survivingeconomicabuse.org/wp-content/uploads/2022/08/ARABIC__What-is-economic-abuse_.pdf

9. العنف والمفاهيم المرتبطة به:

أشكال العنف في المجتمع كثيرة، منها البسيط الذي لا تتعدى آثاره غضب الآخر، ومنها الشديد الذي يصل إلى إنهاء حياة الآخر، ومن بين الأوصاف التي ترتبط بمفهوم العنف؛

1.9 العنف والعدوان:

يعرف العدوان على أنه سلوك مقصود يستهدف إلحاق الضرر أو الأذى بالغير وقد يصيب الإنسان أو الحيوان أو ينتج عنه تحطيم الممتلكات، والدافع وراء العدوان غالبا هو دافع ذاتي وقد يستعمل بعض الباحثين كلا من العون والعدوان على أنهما كلمتين مترادفتين لكن التحليل اللغوي والمقاصدي لكل مفهوم يبن اختلافا جوهريا؛ فالعلاقة بينهما هي علاقة الخاص بالعام، فالعدوان أشمل وأوسع من العنف، وهذا الأخير يعبر الحالة النشطة في العدوان، لذلك يمكن القول أن كل عنف يعد عدوانا ولكن ليس كل عدوان هو عنف بالضرورة، ويمكن القول أن أي إنسان يملك في ثناياه غريزة العدوان لكنها ساكنة والعنف هو التعبير الصريح عن العداء عندما يتجسد في ضرب أو جرح أو قتل أو لفظ أو رمز، فالعنف هو نهاية المطاف للسلوك العدواني في شكله الميكانيكي أو العملي[1].

2.9 العنف والغضب:

يعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب في حين أن الأخير هو أحد الدوافع التي تؤدي إلى العنف، فإذا كان العنف هو محصلة ونتيجة للعدوان، فإن غضب هو أحد الدوافع التي تنتج العنف أيضا، فغالبا ما يتم التعبير عن مشاعر الغضب في شكل عنف وتدمير وعدوان[2]. والغضب هو: "انفعال سيء يصاحبه رغبة في الاعتداء والإيذاء والتدمير وإنزال الضرر بالآخرين أو بالذات"، والفرد الذي يسيطر عليه الغضب يزيد النشاط العنفي لديه، وهذا دليل على اقتران العنف بالغضب[3].

---

[1] جمال معتوق، المرجع السابق، ص 60.

[2] خالد علي أحمد ضو : **قراءة سوسيولجية لمفهوم العنف وبعض المفاهيم المرتبطة به**، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، طرابلس، مجلد 1، عدد 21، 2022، ص 92.

[3] سامي مقلاتي: **تفسير ظاهرة العنف في الجامعات الجزائرية من طرف هيئة التدريس دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي**، أطروحة دكتوراه، العربي بن مهيدي أم البواقي ، قسم العلوم الاجتماعية، 2017، ص 106.

3.9 العنف والتطرف:

في قاموس ويبستر (Webster)، تطرف إلى الحد الأقصى أو الدرجة القصوى لشيء ما، وكلمة التطرف **Extremity** تفيد الابتعاد بشدة وعنف عما هوة منطقي ومقبول عادة، ونقول متطرفون في رأيهم إذا جاوزوا الحد في المعقول والمعتاد في الاتجاه الفكري او الرأي[1].

يعد العنف أحد مظاهر التطرف، وهذا الأخير يفسر على أنه حركة أو طريقة تفكير أو عمل تتجاوز الحدود التي تعارف وانتظم عليها المجتمع، والتطرف يؤدي إلى العنف والخروج عن المألوف والقيام بأعمال عنيفة كأعمال التخريب والشغب مثلا [2]، وغالبا ما يقترن التطرف بالجانب الفكري والديني وحتى السياسي من خلال الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تعادي الإسلام وتواجد الأجانب على تراب بلدهم، وتتداخل معها معني التعصب أيضا للقومية والهوية وغالبا ما يقومون بأعمال عنف ضد الأجانب لفظا أو اعتداء أو حتى رمزا بإحراق القرآن أو العلم الوطني لدولة ما مثلا.

4.9 العنف والإرهاب:

تشير كلمة إرهاب إلى معاني الرهبة والرعب وخلق مجال من الرعب والهلع بين الساكنة، ففعل الإرهاب هو فعل عنف في الأساس يستلزم اللجوء إلى القوة والإكراه والقسر والإجبار على الإذعان للأمر أو للرأي، من طرف مجموعة او حركة أو تنظيم تمارس الإرهاب والقتل، والإرهاب ينطوي على انتهاك القوانين الإنسانية لذلك فمدلوله ذو بعد عالمي. وقد عرف موريس الإرهاب بأنه: "استخدام أو التهديد باستخدام العنف بصورة غير اعتيادية او غير مألوفة، كاستهداف المدنيين وخلق جو من اللاأمن لتحقيق غايات سياسية، أو تغييرات منشودة[3].

وتجدر الإشارة أن مفهوم الإرهاب من المفاهيم التي صنعت ضجة مفاهيمية عارمة في الأدبيات، لذلك ليس هناك اتفاق على وصف فعل ما بأنه إرهاب من عدمه، وهنا نذكر محاولة تسييس الظاهر الإرهابية وتوجيهها الوجهة التي تخدم منظمة أو مجموعة أو دولة على حساب أخرى، فكلمة الإرهاب من الكلمات التي تحوي ضبابية كثيفة في المعنى والمبنى، لذلك ليس هناك اتفاق شامل على معناه، لكن

[1] Webster (1984). Webster's New Dictionary of Synonyms Merriam. Webster. inc. Publishers, p316.

[2] إسماعيل محمد الزيود: المرجع السابق ص 21.

[3] إبراهيم الحيدري : **سوسيولوجيا العنف و الإرهاب**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 2015، ص 31

المهم عندنا هو توافقه واتصاله المباشر مع العنف، فالإرهاب شكل جديد من أشكال العنف الذي يتميز بالإفراط في العنف والترهيب إلى حد الإبادة والقتل الجماعي.

5.9 التنمر Bullying:

التنمر أو الاستقواء، ويعرف على أنه أحد أشكال العنف الذي يمارسه شخص، أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر أو إزعاجه بطريقة متعمدة؛ وقد يأخذ التنمر أشكالاً متعددة مثل نشر الإشاعات، أو التهديد، أو مهاجمة المتنمر عليه بدنياً أو لفظياً، أو الانعزال عن الشخص بشكل متعمد بقصد الإيذاء النفسي. ويقول العالم أولويس Olweuse أن التنمر عدوان مترقب يحدث حدوثا نموذجيا ومقننا، ويتكرر من دون أي سبب واضح، أو استفزاز من الضحية، ويشير أولويس أن التنمر يميز ثلاث سمات أساسية؛ أنه هجوم أو تهديد جسدي أو لفظي أو نفسي هدفه إخافة الضحية، يتميز أيضا بالتفاوت في القوة النفسية والجسدية بين المتنمر والمتنمر عليه، وأخيرا يجب ان تتكرر حادثة التنمر لفترة من الزمن، وبالتالي هو نهج يتم فيه استغلال التفاوت في القوة على نحو سلبي[1].

6.9 التمرد Rebellion:

التمرد هو موقف معارضة وعدم انضباط، ويرتبط أشد الارتباط بمفهوم التعبئة والتحريض وكلاهما يؤدي إلى اتخاذ مواقف او ممارسات عنيفة وعدوانية، يرتبط التمرد بشدة بالإحباط الذي هو عدم القدر على فعل شيئ يريد المرء بشدة القيام به نتيجة ظروف خارجة عن إرادته سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وبالتالي ذلك الإحباط سرعان ما يترجم في شكل تمرد مصحوب بفعل عنيف تعبيرا عن الرفض وعدم الانصياع والعصيان[2]، ويقول (قير Girr) في كتابه الشهير whay men rebel: "أن المجموعة الاجتماعية التي تمتلك مجموعة من السمات والمواصفات، ويتم تصنيفها على أساسها في السلسلة الهرمية للمجتمع ستكون غير راضية وعرضة للتمرد"[3].

7.9 الانحراف كمفهوم مرتبط بالعنف:

في كتابه الشهير الغرباء (**The Outsiders**)، يقول **هوارد بيكر** (**Howard Backer**) إن أبسط وجهة نظر للانحراف أنه ذو طبيعة إحصائية، حيث يعرف أي شيء منحرف عندما يختلف اختلافا

[1] يمينة مدوري و سارة زغدودي : **التنمر الإلكتروني الشكل الحديث للعنف**، مجلة ضياء للبحوث النفسية و التربوية، جامعة 20 أوت سكيكدة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، سكيكدة، 2020، ص14.

[2] Ted Robert Gurr, **why men rebel**, Fortieth Anniversary Paperback Edition,Routledge, New York, 2016, p.39.

[3] *Ipid*,p.110..

كبيرا عن المتوسط، أو وصف أي شيء يختلف عما هو شائع على أنه انحراف[1]. ويعرف بيكر الشخص المنحرف بأنه الخارج عن قواعد الجماعة، أما السلوك المنحرف فهو خرق القواعد الاجتماعية[2].

ويطرح **بيكر** معضلة مفاهيمية حول الانحراف عندما يتطرق إلى وجهة النظر التي تقول بأن الانحراف هو شيء مرضي بالأساس، أو يكشف عن وجود مرض، من خلال تشبيهه بالكائن البشري حين لا يعمل عضو من الأعضاء في الجسم بكفاءة، فإن ذلك يدل حتما على وجود خلل أو يقول "مرض" وهذا متفق عليه بين الناس[3]، لكن السلوك المنحرف ليس محل اتفاق بين غالبية الناس فما يعتبر خلل عند العض يراه البعض الآخر سلوكا عاديا، وما يعتبره المجتمع الجزائري مثلا شذوذا وانتهاكا للأخلاق والآداب العامة يمثل في ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا امرأ عاديا بل حقا من الحقوق وحرية تعبير كما يعتبره البعض.

يستخدم بعض علماء الاجتماع أيضًا نموذجًا للانحراف يعتمد أساسًا على مفاهيم الصحة والمرض، حيث ينظرون إلى مجتمع ويسألون عما إذا كانت هناك أي عمليات تجري فيه تميل إلى تقليل استقراره، وبالتالي تقليل فرصته في الاستمرار. ويتفق هؤلاء على وصف هذه العمليات بأنها منحرفة أو يحددونها على أنها أعراض للفوضى الاجتماعية، حيث يميزون بين سمات المجتمع التي تعزز الاستقرار (وبالتالي فهي **وظيفية**) وتلك التي تعطل الاستقرار (وبالتالي فهي **مختلة**)، إن تبني مثل هذا الفهم له ميزة كبيرة تتمثل في الإشارة إلى مناطق ومواضع المشاكل المحتملة في أي مجتمع[4].

8.9 الجريمة كمفهوم مرتبط بالعنف:

لقد عرف الماوردي في كتابه السياسة الشرعية، الجريمة على أنها "محظورات شرعية، زجر الله عنها بحد أو تعزير".

نستطيع أن نقول أن هناك شبه إجماع بين رجال القانون على أن الجريمة هي" كل فعل أو امتناع عن فعل أو سلوك يجرمه أو يحرمه القانون ويضبط له قاعدة قانونية عامة ومجردة تتصدى لذلك الفعل بالعقاب والردع"، وهذا هو التعريف القانوني للجريمة الذي يعتبر كل فعل ترصد له عقوبة فهو جريمة،

[1] Howard S.Backer: **OUTSIDERS studies in the sociology of deviance**,th Free Press, New York, 1966, p4.
[2] *Ipid*,p.3.
[3] *Ipid*,p.5.
[4] *Ipid*,p.7.

بغض النظر عن درجة الفعل سواء كان مخالفة أو جنحة أو جناية، وبالخروج عن الرواق القانوني الذي ربط مدى تجريم الفعل بما رصد له من عقوبة، يذهب فريق آخر خاصة علماء الاجتماع الذين اصطلحوا على تسمية كل خروج عن ما رسمته المبادئ العامة في المجتمع بأنه جريمة، وفاعل هذا السلوك المعادي يسمى مجرما، وهنا يتضح لنا أن التعريف الاجتماعي أشمل وأعم من المفهوم القانوني فهذا الأخير يبين علي سبيل الحصر ما هي الجريمة ويعددها بالتفصيل، وما سواها لا يدخل ضمن نطاق التجريم، أما المفهوم الاجتماعي للجريمة فهو متسع ويستوعب كل ما من شأنه أن يؤذي الضمير الجمعي كما يقول إيميل دوركهايم، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الجريمة هو نسبي فما هو مجرم في مجتمع قد لا يكون كذلك في آخر وما هو ممنوع في بلاد قد يكون مطلوبا في بلاد أخرى، كشرب الخمر وحتى تعاطي المخدرات. وضمن هذا المفهوم فقد ذهب كل من **موريس** (P.Morris) وركلس (W.Reckless) في دراستهما للجريمة إلى أن هذه الأخيرة نسبية وزمنية ومجتمعية، لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ

وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة، ومن ثم يذهبان إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وكذلك تخضع لتغيير قيم المجتمع واتجاهاته[1].

ويعرفها رادكليف براون (Radcliffe Brown) بأنها "خرق للعادات تثير طلب تطبيق أو إعمال العقوبات الجنائية "ويصفها كل من وليام توماس (William Thomas) وفلوريان زينانيكي (Florian Znanieck) بأنها "فعل مضاد للجماعة كوحدة متضامنة" [2].

9. 9. الباثولوجيا الاجتماعية:

علم الأمراض الاجتماعية هو مفهوم يشير إلى دراسة المشاكل الاجتماعية والاختلالات التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات، وهو ينطوي على تحليل السلوكيات والظروف الاجتماعية التي تعتبر غير طبيعية أو غير مرغوب فيها في مجتمع معين، حيث يسعى علم الأمراض الاجتماعية إلى فهم المشكلات الاجتماعية مثل الفقر، والجريمة، وإدمان المخدرات، والعنف المنزلي، والبطالة، وعدم المساواة الاقتصادية، والتهميش، وغيرها من أشكال السلوك أو الظروف الاجتماعية التي لها تأثير سلبي على نمط الحياة الحضرية خاصة، كما يكشف الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل، بما في ذلك العوامل الاجتماعية

[1] نجيب بو الماين: **الجريمة و المسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2007، ص35.

[2] سامية قطوش : **ظاهرة الجريمة، قراءة في الأبعاد و التحديات**، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد11، البليدة، 2014، ص 63.

والاقتصادية والثقافية والنفسية والسياسية التي تساهم في ظهورها واستمرارها وبالتالي كيفية تأثير هذه المشاكل الاجتماعية على المجتمع ككل، من حيث التكاليف الاقتصادية، والاضطراب الاجتماعي والضرر الذي يلحق بالمجتمع.

10. في إشكالية مفهوم التحضر والحضرية والمدينة:

1.10. تعاريف لغوية:

يقول ابن منظور في لسان العرب بأن الحَضَرَ هو خلاف البدو، والحاضر خلاف البادي، وفي الحديث الشريف ورد قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع حاضر لبادي"، و**الحاضِر** المقيم بالمدن والقرى، و**البادي** المقيم بالبادية، و**الحِضَارةُ** بكسر الحاء: الإقامة في الحضر، و**الحَضَرُ** و**الحَضْرَةُ** و**الحَاضِرة** خلاف البادية، وسميت بذلك لأن أهلها حظروا الأمصار ومساكن الديار، التي يكون لهم بها القرار، ورجل حضرٌ: لا يصلح للسفر، وهم حضور أي حاضرون، و**الحاضِرة** و**الحاضِر**: الحي العظيم، ويقال على المقيم على الماء حاضِر وجمعه حضور وهو ضد المسافر، وفلان حاضر بموضع كذا فهو مقيم به[1].

2.10 تعاريف سوسيولوجية:

مفهوم التحضر Urbanisation يشير إلى ما يعرف بالعملية **process**، كما ارتبط بمعاني كثيرة منها الإشارة غلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبع ذلك من تزايد في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عنهم في الريفية، وتشير كلمة تحضر أيضا؛ إلى انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية وبالتالي الإشارة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية[2].

وفي كتابه **المدينة (The City)**، يصف روبيرت إزرا بارك (Robert E.Park) الإنسان المتحضر من خلال مقارنته مع غير المتحضر (الهمجي، **Savage**) حيث يقول: "الفرق الوحيد بين الإنسان الهمجي والمتحضر هو أن الهمجي يهتم بشكل أساسي بالأحداث والحوادث، الجوانب التاريخية وليس الجوانب العلمية. إنه منخرط بنشاط في درء الشر الحالي، وتلبية احتياجاته العاجلة لدرجة أنه لا يملك الوقت ولا

[1] أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، المرجع السابق، ص ص 906-907.

[2] السيد عبد العاطي السيد : **علم الاجتماع الحضري مداخل نظرية**، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص 115.

الرغبة في مراقبة الروتين. إن اكتشاف هذا الروتين وتفسيره هو الذي يُمكِّن العلم الطبيعي من التنبؤ بالنتائج المستقبلية للفعل الحالي، وبالتالي يمكننا من الاستعداد اليوم لاحتياجات الغد. إن اكتشاف هذا الروتين وتفسيره، من حيث السبب والنتيجة، هو الذي يشكل بالمعنى الذي يستخدمه **ليفي برول** مصطلح، التفكير العقلاني"[1].

يشير مفهوم التحضر عند **مانويل كاستلز** (Manuel Castells) إلى العملية التي يتم من خلالها تركيز نسبة كبيرة من سكان المجتمع في مساحة معينة حيث تتشكل التكتلات المترابطة وظيفيا واجتماعيا من خلال علاقة تواصلية هرمية، كما يشير أيضا أن التحضر يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية، والنشاط الصناعي وشبكة المواصلات التي قضت على عقبة اتساع مساحة المدينة، بالإضافة إلى شبكة الكهرباء واستخدام السيارة و شبكة الطرقات السريعة، والملاحة الجوية ووسائل الاتصال[2].

كما ذكر جيرالد بيريز (Breese Gerald) تعريف مهما للتحضر قال فيه: "أن التحضر عملية تغير كمي وكيفي معا تؤدي إلى تحولات كثيرة في خصائص وسمات ووظائف المجتمعات المحلية (المدن والبلدان) ولفهم العملية الحضرية يقول بيريز أنه لابد من عقد المقارنات بين المراكز الحضرية في البلد الواحد، أما أموس هاولي (Amos Howly) فيرى أن التحضر هي عملية إطار سكاني متزايد التنظيم، ونوعا من العلاقات المتبادلة بين المكونات البنائية لذلك الإطار المكاني، أما **نيلسون أندرسون** (Nelson Anderson) فيرى في كتابه القرية المتحضرة؛ أن كلمة التحضر مرادف لكلمة العلمانية **Secularization**، التي تمتاز بالتقدم بمعدلات سريعة، ووجود وسائل اتصال حديثة، تربط ما بين المناطق المختلفة في البلد الواحد، وبينه وبين المناطق المختلفة في العالم، وفي تعريف آخر للتحضر يوصف على أنه عملية من عمليات التغير الاجتماعي، ينتقل بموجبها أهل البادية و الريف إلى المدينة و يكتسبون أنماط التحضر[3].

يشير مفهوم الحضرية **Urbanisme** إلى حالة أو كيفية أو كما عبر عنها عالم الاجتماع لويس ويرث (Louis Wirth) "طريقة او أسلوب أو نمط حياة أو عيش "في مقاله الشهير" الحضرية كأسلوب للحياة

[1] Robert E. Park and Ernest W. Burgess : **The City Suggestions for Investigation of Human Behavior in the Urban Environment**, The University of Chicago Press,Chicago, 1984, p126.
[2] Manuel Castells: **La question urbaine**, Librairie François Maspero,paris,1981, p 32.
[3] عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري قضايا و إشكالات**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،2003، الاسكندرية، ص ص 15-13

"**Urbanism as a Way of Life**" التي نشرها سنة **1938** في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، تناولت هذه المقالة أشهر نظرياته (الظاهرة الحضرية)، التي تستند إليها الدراسات الحضرية. وأكد أن المدينة تكتسي الأهمية البالغة في التحضر، باعتبارها شكلا من أشكال الاجتماع الإنساني، وقد أشار ويرث إلى أن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن لا يختزل هذه الأخيرة في التعريف الفيزيقي، الإحصائي (الكمي) الذي يعتبر أن الحضرية هي مجرد تجمع سكاني لأكثر من **2500** نسمة، أو حتى أكثر من **100.000** نسمة فهذا التحديد حسب ويرث هو معيار كمي فقط، وهو غير كاف للوصول إلى تصور عام ومرضي لتعريف الحضرية، بل لابد من شمولية التعريف للتقدم التكنولوجي والنقل والاتصالات التي أثرت التعريفات الكمية للحضرية وساعدت في تجاوز الحدود الجغرافية للمدينة التي تحتكر ولا شك مجمل الفضاءات والبُنى التحتية والنشاطات الاقتصادية والمرافق المالية والإدارية، وخطوط النقل والاتصالات، بالإضافة إلى التجهيزات الثقافية والترفيهية كالصحافة، الإذاعة، المسارح، المكتبات، المتاحف، قاعات الحفلات الموسيقية، دار الأوبرا، المستشفيات ومؤسسات التعليم العالي، مراكز البحث والنشر، المنظمات والمؤسسات العمالية والمهنية والدينية، ودور الرعاية، كل هذه العناصر والخصائص المتراكمة المميزة للمدينة وتّأثيرها على حياة ساكنة المدينة تخلق نمط عيش متطور يسمى بالحضرية أو التحضر[1].

ويقول الكاتب الجزائري **محمد السويدي** في كتابه **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** أن التحضر في الجزائر لعب دورين متناقضين؛ كمعيق لعملية التنمية وذلك لأن التحضر سبق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمدن الجزائرية في غالبيتها ومنذ عهد الاحتلال، مدن ذات وظيفة استهلاكية أكثر منها إنتاجية وهذا هو الجانب المعيق، وحتى بعد الاستقلال وبالرغم من إنشاء البنوك والشركات الوطنية والوظائف الإدارية والسياسية واتساع الرقعة الجغرافية مدننا آنذاك إلا أن الوظيفة الاستهلاكية لهذه الأخيرة ظلت لصيقة بها، أما التحضر كمحرك للعملية التنموية فقد تمثل خاصة في هجرة الفئات من ذوي الكفاءات العلمية والتكوين المهني المتميز إلى المدينة، وبالتالي ساعد ذلك على تحقيق الترقية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات، كذلك من نتائج عملية التحضر ظهور شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية،

[1] : Louis Wirth**,"Urbanism as a Way of Life",** The American Journal of Sociology, Vol. 44, No. 1 (Jul., 1938), pp 4-5.

في أماكن العمل والنوادي والجامعات والأحياء والتجمعات السكنية، وإعادة تشكيل وتنظيم العائلة من الممتدة إلى النووية وفق أسلوب عيش مختلف مما خلق نمط جديد من الحياة الاجتماعية[1].

3.10 مفهوم المدينة The city:

1.3.10 لغة: مَدَنَ بالمكان أي أقام به، ومنه المدينة وجمعها مدائن، وكل أرض بُني بها حصن في أصطمتها، فهي مدينة، والمدينة هي اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومَدَنَ الرجل إذا أتى المدينة، وإذا نُسِبَ الرجل إلى المدينة فهو مَدَنِيٌّ[2].

2.3.10 اصطلاحا: بداية يجب التفرقة بين مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمدينة؛

المدينة بالإنجليزية **City**، وكلمة **البلدة** هي **Town**، والتفرقة بينهما حسب الباحثين أن المدينة أكبر حجما من البلدة، لكن هذه التفرقة ليست مطلقة وتختلف من مجتمع لآخر حسب درجة الكثافة السكانية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا؛ تعتبر البلدة هي المكان الإقامي الذي يتراوح عدد سكانها بين **1000** نسمة و**2500** نسمة، ويوجد بها **50** وحدة خدمات منها خدمات تخصصية مثل الطبيب أو طبيب الأسنان، محامي، وتوجد بها أيضا صحيفة محلية أسبوعية، أما المدينة فهي التي يزيد تعداد سكانها عن **2500** نسمة.

بالإضافة إلى التنوع الوظيفي والخدمي فيها بدرجة نفوق ما هو موجود في البلدة، ويعرف **السيد حسني عوض** المدينة على أنها "أكبر الأماكن العمرانية، سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبينة أو عدد الوظائف"، يمكن القول هنا أن الباحث قد اعتمد على المعيار الإحصائي لتعريف المدينة وهو طبعا غير كاف، وهناك معايير أخرى للتفرقة والتمييز بين البلدة والمدينة[3].

أما **القرية** من وجهة النظر الاجتماعية تُعرَف بأنها كل تجمع سكاني في منطقة جغرافية محددة، حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة وتربطهم ببعض علاقات اجتماعية قوية، ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة. ويفرق عالم الاجتماع الأمريكي **هوارد بيكر** بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف، عندما وصف

---

[1] محمد السويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، الجزائر، ص ص 105- 106.

[2] أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، المرجع السابق، ص ص 4160-4161

[3] السيد حنفي عوض : **سكان المدينة بين الزمان و المكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1997، الإسكندرية، ص 28.

الأولى بالمجتمعات المتحررة ذات الثقافات سريعة التغيير والمتصلة بغيرها من المجتمعات الحضرية، أما الثانية فوصفها بالمجتمعات المقدسة، المنعزلة ذات الثقافات قليلة التغيير[1].

وتجدر الإشارة أن هناك عدة معايير للتفرقة بين القرية والمدينة نذكر منها؛ معيار الحجم وعدد السكان اتجاه الهجرة، المعيار الثقافي، المعيار الإداري، المعيار الضريبي، المعيار التاريخي، المعيار المهني والتخصص في الوظائف، الحراك ودرجة التغير الاجتماعي.

يعرف **روبيرت بارك** المدينة من الناحية الاجتماعية أو الجانب الاجتماعي الذي أساسه التفاعل الاجتماعي على أنها المكان الذي يشمل على تجمعات سكانية كبيرة، والذي تقام فيه مراكز معينة وظيفتها إشعاع الأفكار، والممارسات التي تعمل على تنمية نمط الحياة الحضرية، وأسلوبها داخل المدينة وتناول "ممفورد" المدينة على أنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من خلال هذه التراكمات التاريخية، ومن خلال تطورها زمنيا تأخذ شكلا تتابعيا للمراحل التي مرت بها، ونتيجة هذا التتابع الزمني تعد تراكمية في المكان.

أما **ماكس فيبر** فيصفها **بالمجتمع الحضري الكامل** ويقول أنها مكان سكن واستقرار متسع تسوده ثقافة معينة، واعتمد فيبر لهذا التعريف مقومين الأول تواجد مركز سلطة، والثاني تواجد مركز تبادل السلع "السوق" [2].

كما يصف **دافيد هارفي (Davide Harvey)** في كتابه "**مدن متمردة** "بأن المدينة "هي المكان الذي يختلط في الناس من مختلف الأجناس والطبقات مهما كان ذلك على مَضَضٍ، أو ذا طابع صراعي، لخلق حياة تشاركية، حتى وإن كانت دائمة التغيير ومؤقتة"[3].

تعد المدينة، وخاصة الكبرى منها، حيث من المرجح أن تكون العلاقات الإنسانية غير شخصية وعقلانية أكثر من أي مكان آخر، ومحددة من حيث الفائدة والنقد، مختبرًا للتحقيق في السلوك

[1] عبد القادر القصير :**الهجرة من الريف إلى المدن دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب**، دار النهضة العربية، 1996، بيروت، ص 32.

[2] ياسمينة غضابنة و عليمة لمطيش : **العنف الحضري كمحصلة لمظاهر الحياة في المدينة وطرق مجابهتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، قسنطينة، 2017، ص 87.

[3] ديفيد هارفي: **مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر**، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2017، ص 111.

الجماعي، الإضرابات والحركات الثورية الصغيرة منتشرة في البيئة الحضرية، المدن ولا سيما المدن الكبرى، في حالة توازن غير مستقر، والنتيجة هي أن التجمعات الكبيرة غير الرسمية والمتنقلة التي تشكل السكان الحضريين في حالة من التحريض الدائم، تجتاحها دوما رياح جديدة من التغيير والتحول، وتخضع للإنذارات المستمرة، ونتيجة لذلك فإن المجتمع في حالة أزمة مزمنة[1].

كما أن من سمات حياة المدينة أن يلتقي الناس جميعًا ويختلطون معًا ولا يفهمون بعضهم البعض تمامًا وكأنهم لا يزالون يعيشون في عوالم مختلفة تمامًا، يكتمل الفصل بين الطبقات المهنية لدرجة أنه من الممكن داخل حدود المدينة العيش في عزلة تكاد تكون كاملة مثل تلك الموجودة في بعض المجتمعات الريفية النائية[2].

ومن نافلة القول أن المدينة بكل ظواهرها الاجتماعية، هي الميدان الطبيعي والأنسب لدراسة الظاهر الحضرية والمشكلات الاجتماعية باختلاف أشكالها ومسبباتها.

3.3.10 الإيكولوجيا الحضرية:

يمكن القول ان مصطلح إيكولوجيا ظهر لأول مرة على يد عالم الأحياء الألماني ايرنست هاينريش هيكل (Ernst Heinrich Haeckel)، ومعناه ذلك التعايش والتفاعل بين النبات وبيئته الطبيعية، ليأتي بعدها **تشارلز جالبن** Galpin ويوظف هذا المعنى دون الإشارة إلى مصطلح إيكولوجيا من خلال مؤلفه "التشريح الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي" في **1915**، وخلص إلى وجود مناطق وأوساط طبيعية ترسم المعالم الكبرى للنشاط الإنساني من خلال تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها والوسط أو المكان الذي يؤثر ويتأثر به في حياته اليومية، وذكر جالبن مجموعة من النشاطات التي تساهم في رسم تلك المؤثرات، كالسوق الذي يبتاعون منه والمدرسة التي يتمدرس بها الأولاد، والبنوك التي تودع فيها الأموال وحتى أماكن العبادة، لذلك تكون هناك مناطق آهلة بالسكان وتكاد تنعدم في غيرها، وهذا التوزيع الإيكولوجي لفت انتباه روبيرت بارك وإرنست بيرجيس لدراسة مجتمع المدينة وحاولوا البرهنة على ان هذه وهذه الفسيفساء الحضرية المرتبطة أشد الارتباط بالبيئة والمحيط المديني خاصة؛ هي من ترسم لوحة الإيكولوجيا البشرية التي اعتمدتها مدرسة شيكاغو كعقيدة بحثية في جميع دراساتها التي عرفت في التراث

[1] Robert E. Park and Ernest W. Burgess : Op.cit, p.22.
[2] *Ipid*,p.26.

السوسيولوجي بالإيكولوجيا البشرية[1]، لقد مثلت مدرسة شيكاغو أيقونة الدراسات الحضرية، وحاولت تفسير السلوك الإنساني انطلاقا من البيئة والوسط الحضري او الطبيعي، واعتمدت على الثنائيات الإيكولوجية، أو العمليات البيئية وتفاعلاتها من خلال؛ المركزية واللامركزية، التابع والمتبوع، التمركز والتفرع، الفقر والغني، التهميش والاندماج، الغزو والتتابع، ورغم التحفظات التي أبداها بعض علماء الاجتماع على التفسير الإيكولوجي للسلوك الاجتماعي، بسبب تجاهله للعامل الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، إلا أن الدراسات الإيكولوجية التي ظهرت فيما بعد على يد رواد مدرسة شيكاغو أمثال لويس ويرث و أموس هاولي، وروديريك ماكنزي (Roderick Mackenzie) أتت أكلها وساهمت بشكل كبير في فهم وتفسير الظاهرة الحضرية والظاهرة الإجرامية بشكل خاص.

وبصفة عامة فإن التفسير الايكولوجي للسلوك الاجتماعي خاصة داخل المدينة، ساهم بشكل كبير في فهم الظواهر التي غزت المدينة المعاصرة (باثولوجيا اجتماعية، انحراف، تلوث، الأحياء الهامشية...) وبالتالي اعتبر التنظيم المكاني أو الحيز الجغرافي قيمة مضافة في المدينة، وبالتالي يخلق نوعا من الصراع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأفراد للهيمنة على مراكز المدينة ومفاصلها، ما يبرهن على أهمية العامل الإيكولوجي والبيئي في تشكيل معالم الظاهرة الحضرية وفهمها من زاويتها الإيكولوجية. هذه الأخيرة سوف تكون المقاربة المنهجية المعتمدة لدراستنا الراهنة وتوافقها مع الإشكالية العامة التي تم صياغتها آنفا .

11. فرضيات الدراسة:

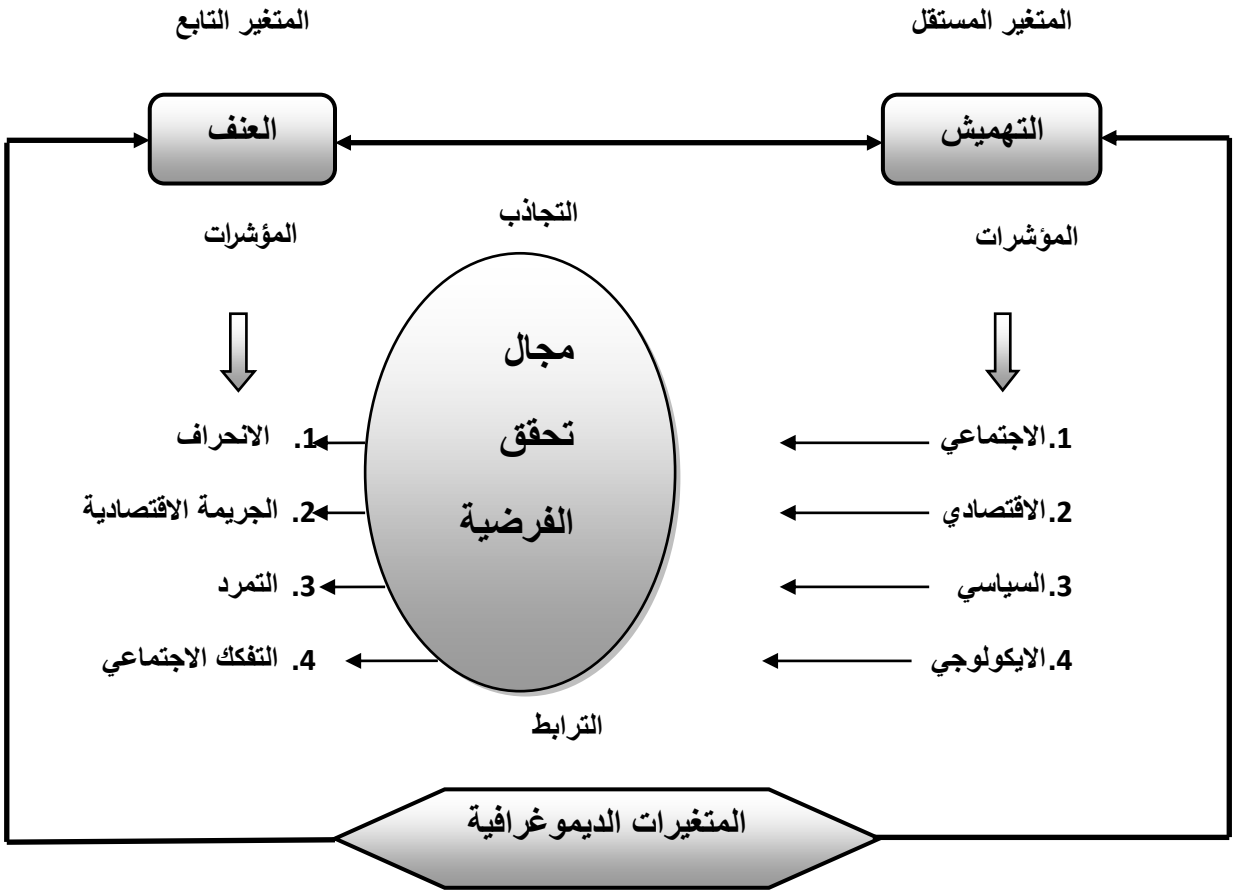
لاشك أن لكل ظاهرة اجتماعية تخالج شعور الباحث تستلزم تسلحه بأدوات و ميكانيزمات وخطط أولية وأخرى ثانوية، تساعده في التنقيب والتقصي والإحاطة الكاملة بالظاهرة المدروسة للبرهنة والتأكد من صدق خططه أو فرضياته وتنبؤاته حول الظاهرة من عدمها، وبالرجوع إلى موضوع الهامشية أو التهميش والعنف الحضري وما وصل إلى التراث السوسيولوجي والأبحاث والتحقيقات الميدانية التي خاضت نفس المضمار والميدان المتعلق بواقع مجتمع المدينة في صورة التهميش والعنف الحضري الذي لربما أصبح لا يذكر أحدها في معزل عن الثاني فكلما ذكرت أدبيات السوسيولوجيا الأوضاع الهامشية وقاع المدينة الرث والأحوال المزرية التي تعاني منها بعض فئات المجتمع يتجسد أمامنا الفعل العنيف وكل ما هو

[1] السيد الحسيني : **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992، ص 124.

تصرف مؤذي لفظا او معنى فعلا أو رمزا، تعبيرا عن الصورة الأولية لهذا التلاصق بين المفهومين، ومادام الأمر كذلك فإن فروض الدراسة جاءت انطلاقا من هذا التفاعل بين متغيري التهميش والعنف. ولقد عبر حسن الساعاتي عن ذلك في كتابه تصميم البحوث الاجتماعية حيث يقول: *"الفرض في البحوث الاجتماعية تعميم عن علاقة بين مفهومين اجتماعيين أو أكثر، يبدأ الباحث في وضعه في البحوث البرهانية التي يريد فيها تحري صحته أو خطئه، فيصبح بعد ذلك قانونا اجتماعيا ثابتا أو نظرية اجتماعية مدعمة"*[1]، واعتمادا على هذا قمنا بصياغة **الفرضية العامة** بالصيغة التالية:

- **توجد علاقة ارتباطية بين زيادة التهميش وتنامي معدلات العنف الحضري.**

شكل رقم (05): *النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية العامة*



المصدر: من اعداد الباحث

[1] – حسن الساعاتي، **تصميم البحوث الاجتماعية، نسق منهجي جديد**، دار النهضة العربية، بيروت 1982 ص 103

من خلال النموذج يمكن افتراض أن:

1. التهميش الاجتماعي يفرز زيادة الانحراف الاجتماعي.
2. يؤدي التهميش الاقتصادي إلى تنامي معدات الجريمة الاقتصادية.
3. يساهم التهميش السياسي في زيادة التمرد الحضري.
4. يعمل التهميش الإيكولوجي على زيادة التفكك الاجتماعي.
5. تؤثر المتغيرات الديموغرافية على كل من المتغير؛ المستقل والتابع.

وبالتالي هذه الثنائيات الأربع؛ (الاجتماعي/الانحراف، الاقتصادي/الجريمة، السياسي/التمرد، الإيكولوجي/التفكك) تشكل فيما بينها معالم ظاهرة الهامشية الحضرية في علاقتها بالعنف الحضري وتفاعلها معه على عبر مختلف المستويات، وفي نفس الوقت تشكل لنا كدراسة ميدانية أساس الفرضيات الجزئية الأربعة، أما المتغيرات الديموغرافية فهي تنسحب على جميع الثنائيات السالفة وتؤثر قبل ذلك في المتغير المستقل والتابع.

شكل رقم (06): *العلاقة بين متغيري الدراسة*



المصدر: من إعداد الباحث

هذه الثنائيات الأربع تشكل هي الأخرى فيما بينها متغيرات مستقلة وتابعة كما هو موضح ومرتب في *الشكل رقم (1)* وتشكل معالم فرضيات جزئية كما سيأتي:

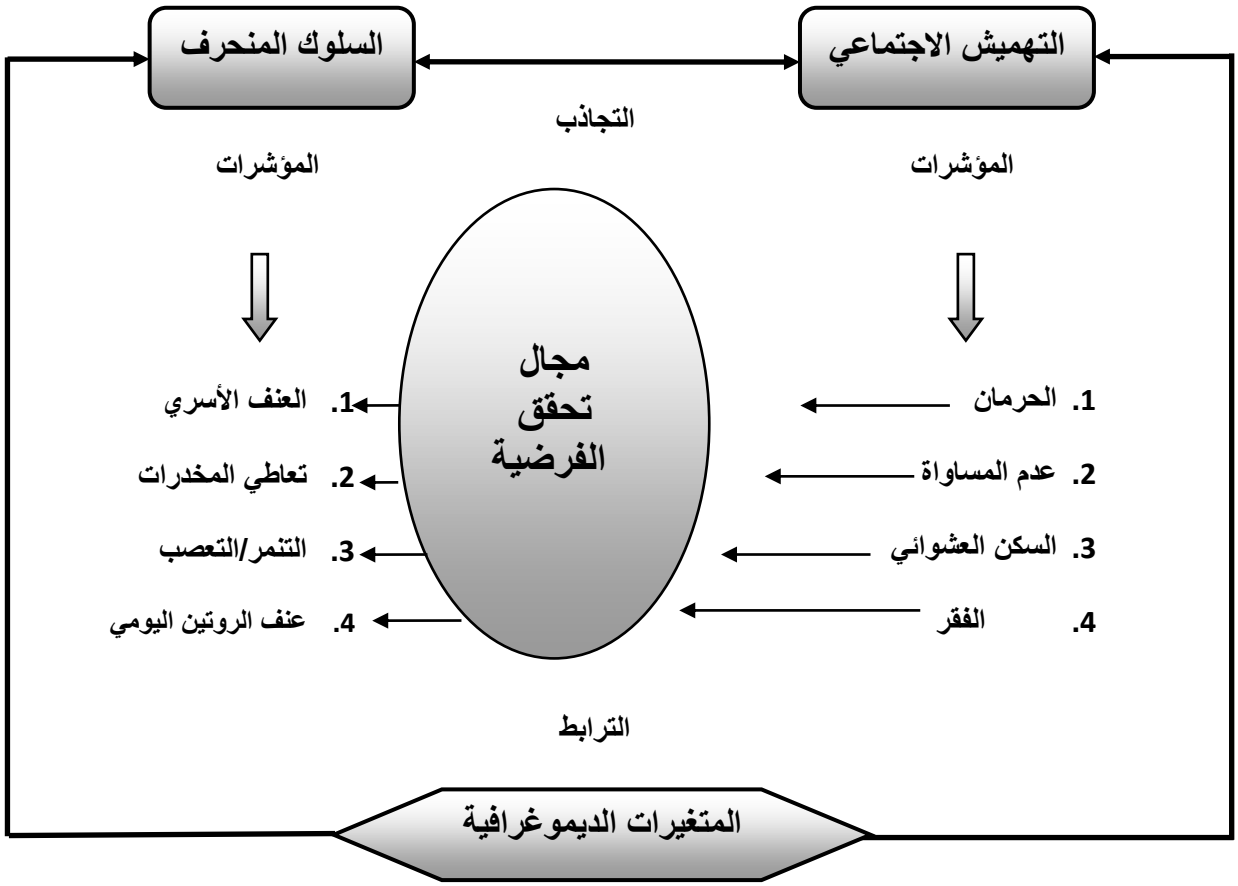
حيث سنقوم في كل مرة باستخلاص مجموعة من مؤشرات المتغير المستقل والتي تكون ضمن الجوانب الأربع للحياة اليومية (الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والأيكولوجي) ثم نُعَرضها إلى الاختبار

حسب كل جانب ونرصد هل هناك علاقة أو تأثير في المتغير التابع– العنف – أو إحدى تمظهراته (جريمة، سلوك منحرف، تفكك).

الفرضية الجزئية الأولى: يعمل التهميش الاجتماعي على زيادة احتمالية التورط في السلوكيات المنحرفة.

يمكن البرهنة على صحة هذه الفرضية الجزئية الأولى كما هو موضح في الشكلين رقم (7) و(8)

الشكل رقم (07): *النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الأولى.*

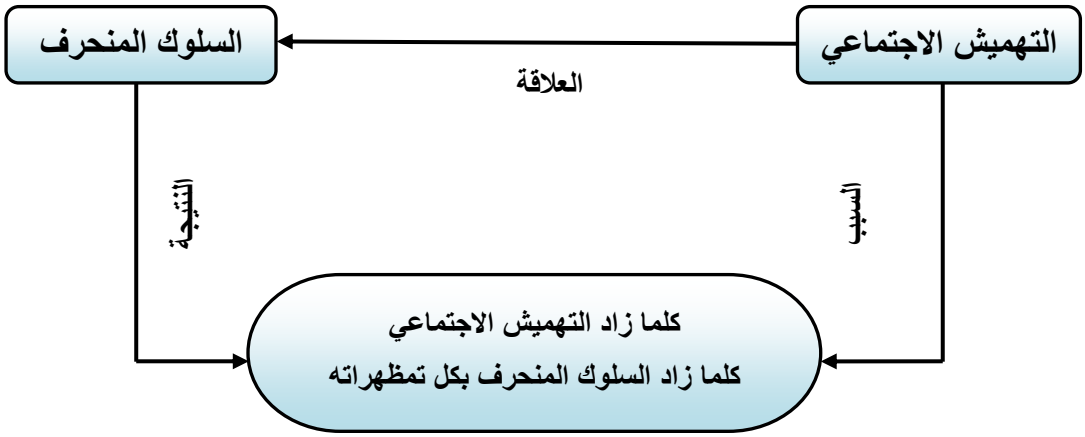


المصدر: من اعداد الباحث

وبالتالي البرهنة على هذه الفرضية الجزئية الأولى لابد أن تمر عبر العلاقات الثنائية التالية:

- ما علاقة الحرمان بالعنف الأسري؟
- هل يؤدي عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة إلى تعاطي المخدرات/الاتجار؟
- هل لفقدان التنظيم الداخلي للمناطق السكنية وانتشار السكن الهامشي والفوضوي يؤدي إلى التنمر/التعصب؟
- هل للفقر الحضري علاقة بعنف الروتين اليومي المنتشر في المناطق السكنية (تهديد، اعتداء مادي لفظي أو رمزي ...).
- هل هناك علاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيري التهميش والانحراف؟

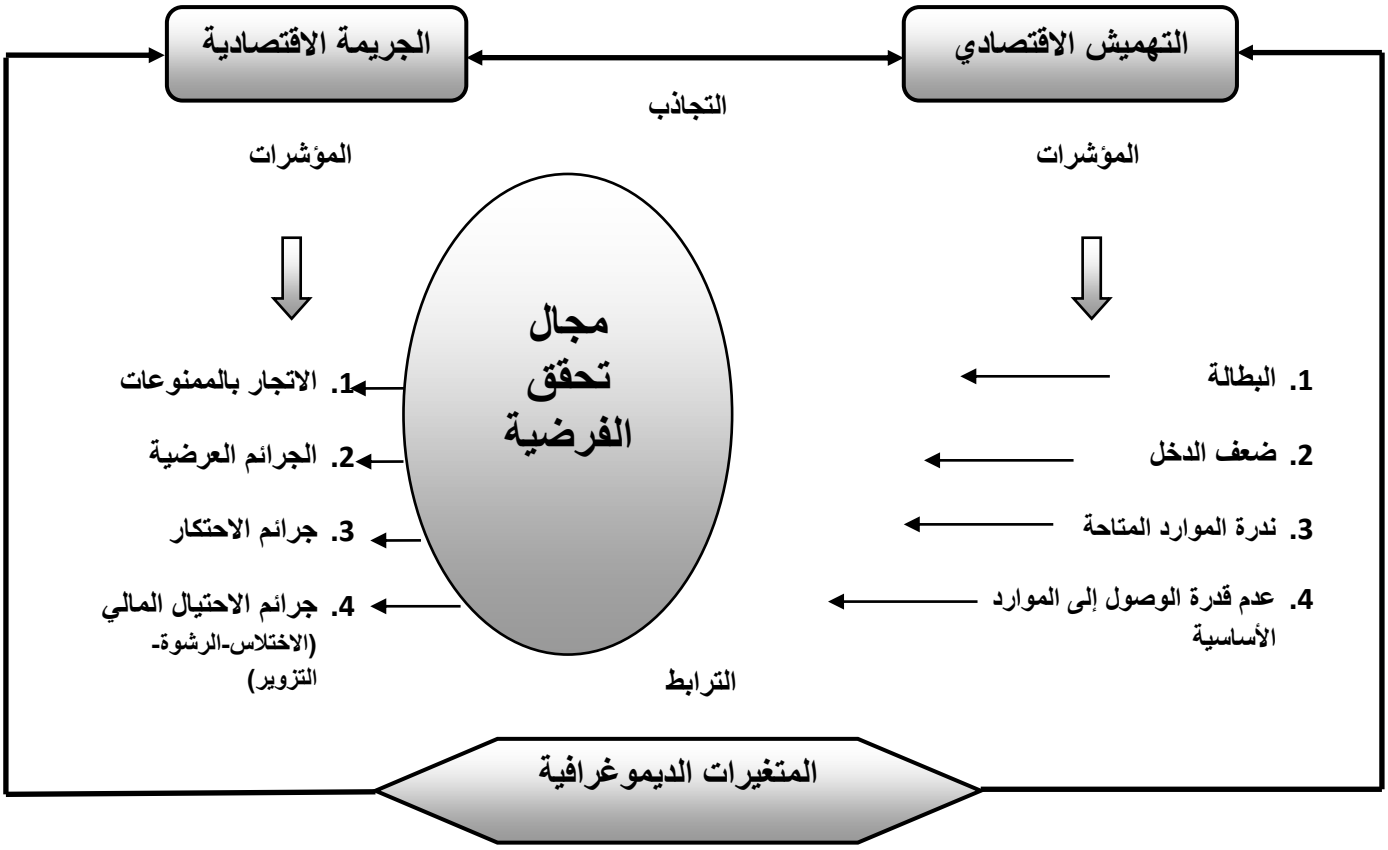
شكل رقم : (08) *العلاقة بين التهميش الاجتماعي والسلوك المنحرف*



المصدر: من إعداد الباحث

الفرضية الجزئية الثانية: يزيد معدل الجريمة الاقتصادية كلما زادت حدة التهميش الاقتصادي.

شكل رقم (09): *النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثانية*

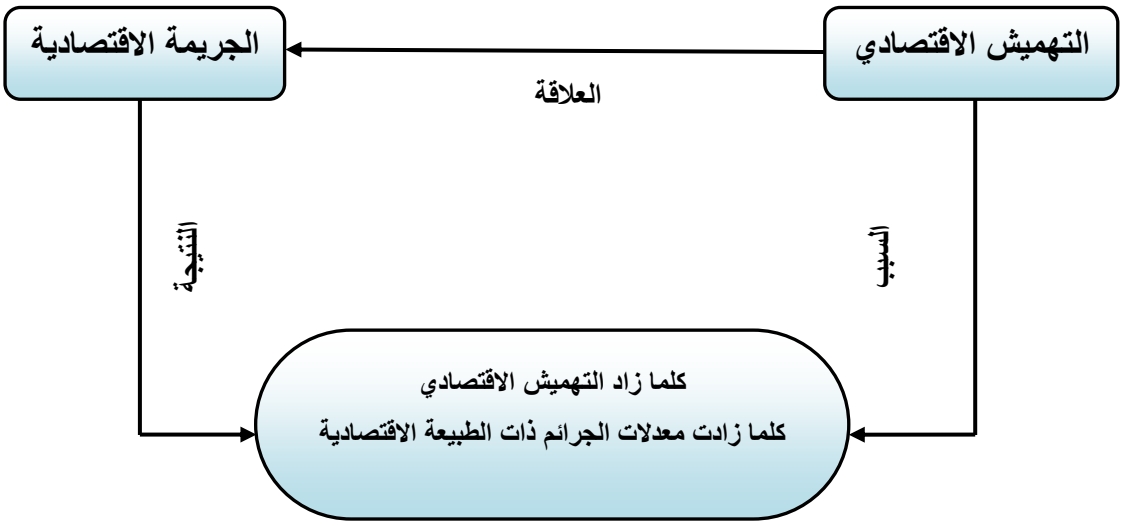


المصدر: من اعداد الباحث

من خلال هذا النموذج الافتراضي تتشكل لدينا خمس علاقات قابلة للتقصي والبحث

- ما مدى ارتباط الاتجار بالممنوعات بظاهرة البطالة في المدينة المعاصرة؟
- هل يؤدي ضعف الدخل إلى ارتكاب الجرائم العرضية المفاجئة نتيجة تعرض مرتكبيها لظروف معيشية طارئة وغير متوقعة؟
- هل أن ندرة الموارد المتاحة تؤدي إلى ارتكاب جرائم (القتل العمدي وغير العمدي، الجرح والضرب، الغصب)؟
- هل تشجع ظاهرة عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية على ممارسة الاحتيال بمختلف أشكاله (الاختلاس، الرشوة، تزوير العملة والمحررات الرسمية، الاحتكار)؟
- كيف تؤثر المتغيرات الديمغرافية على واقع التهميش الاقتصادي وعلاقته بالجريمة الاقتصادية؟

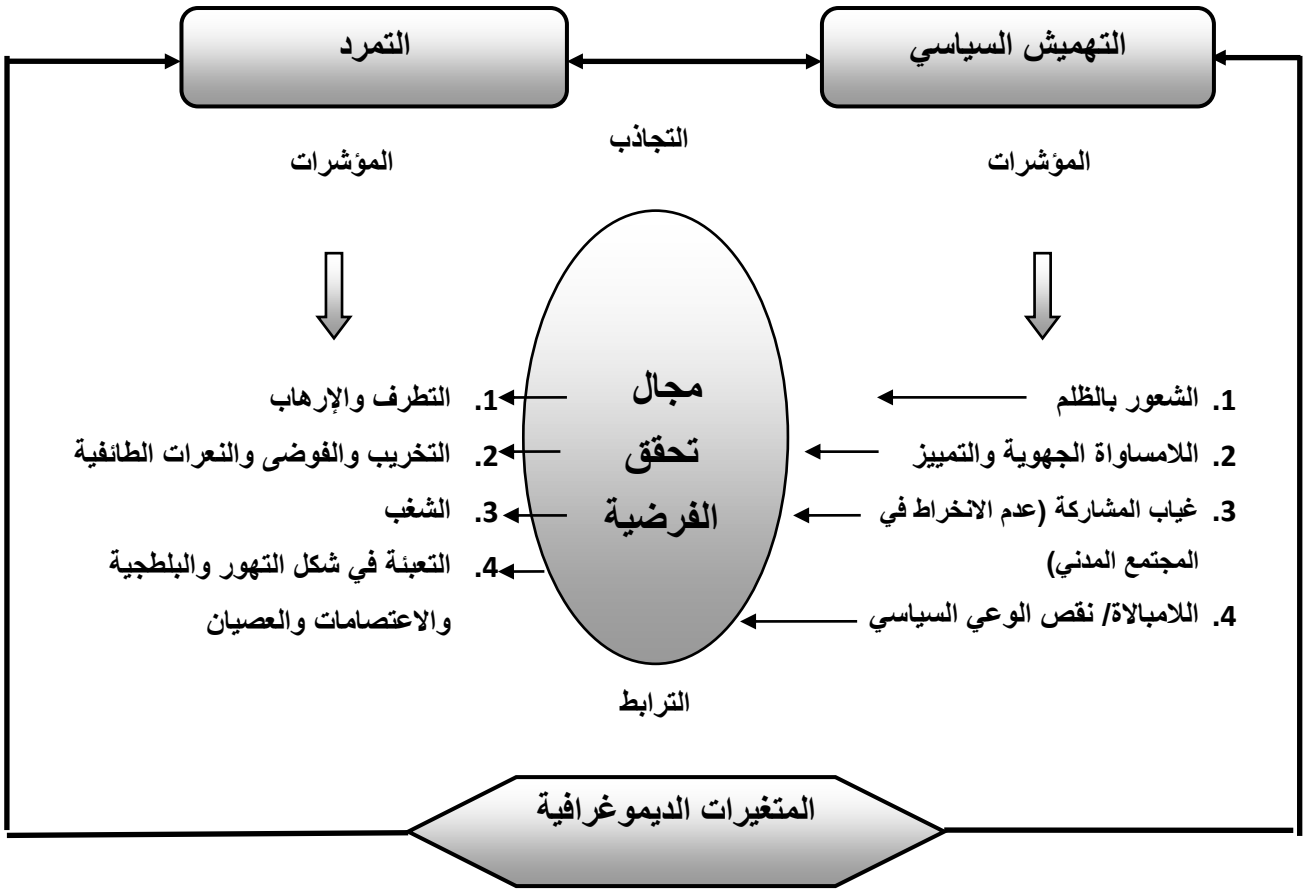
شكل رقم (10): العلاقة *بين التهميش الاقتصادي والجريمة الاقتصادية*



المصدر: من إعداد الباحث

الفرضية الجزئية الثالثة: يساهم التهميش السياسي في زيادة الاستجابة التمردية في المدينة المعاصرة.

شكل رقم (11): *النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثالثة*

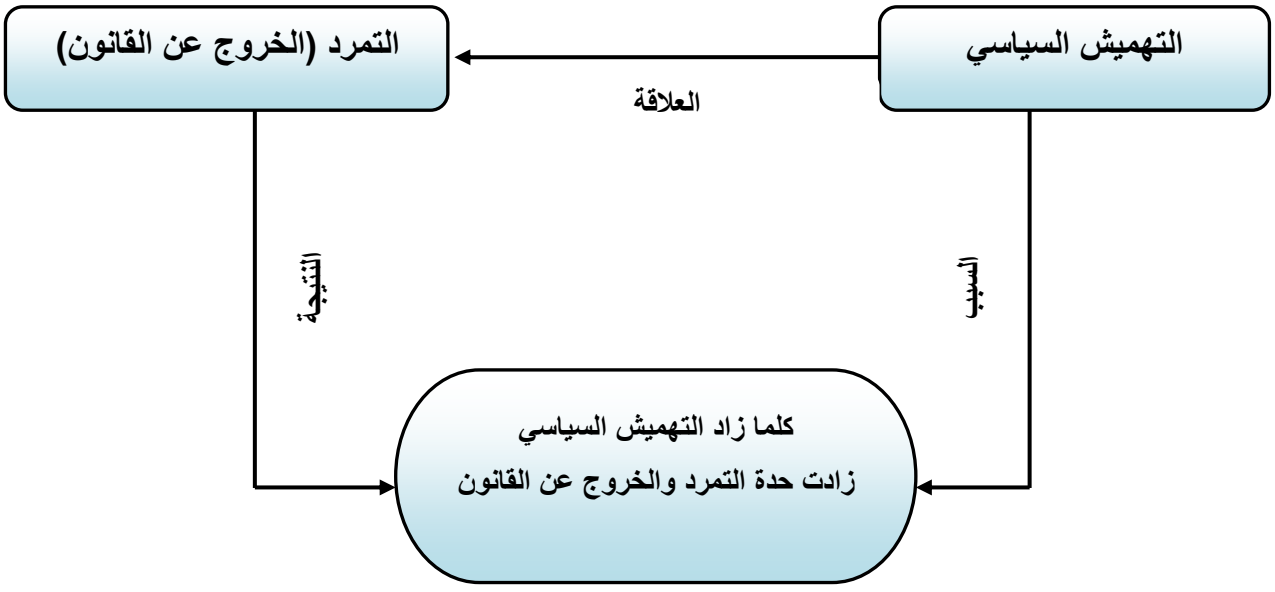


المصدر: من اعداد الباحث

بالنسبة للتهميش السياسي وعلاقته بالعنف فهو ذو طبيعة مغايرة ويتعلق أساسا بالنظام السياسي حيث تتبلور لدينا مجموعة من العلاقات والارتباطات بين متغير التهميش السياسي المفروض من المركز والمتمثل هنا في السلطة أو الدولة أو النظام، الذي يخلق بدوره احتقان سياسي ينفجر في أشكال مختلفة من العنف وأحيانا يكون دمويا للغاية، خاصة إذا تعلق الأمر بالإرهاب والتطرف وأعمال التخريب، وبالتالي يمكن استخلاص أربع علاقات أخرى تصب في البعد السياسي للتهميش:

- يساهم الشعور بالظلم والدونية في سرعة انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب
- تزيد مظاهر التخريب والفوضى كلما زاد الشعور بعدم المساواة (الجهوية والتمييز).
- يؤدي غياب المشاركة السياسية إلى زيادة مظاهر الشغب.
- كلما نقص الوعي السياسي زادت احتمالية تجنيد وتعبئة الأفراد لخلق البلطجة والعصيان ومظاهر اللاستقرار.
- تؤثر المتغيرات الديموغرافية على مستوى التهميش السياسي ونطاق الاستجابة التمردية والخروج عن القانون.

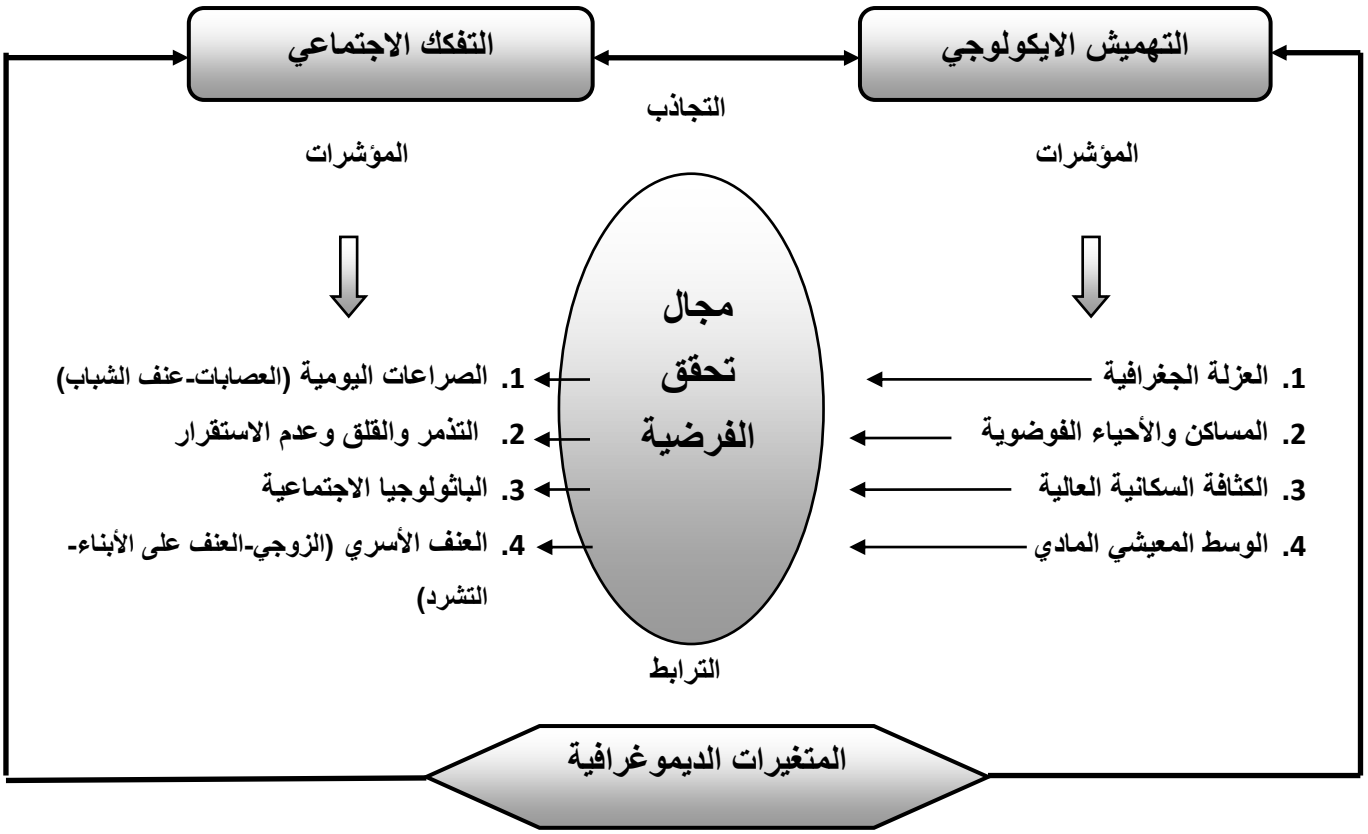
شكل رقم (12): *العلاقة بين التهميش السياسي والتمرد*



المصدر: من إعداد الباحث

الفرضية الجزئية الرابعة: يزداد التفكك الاجتماعي بازدياد التهميش الإيكولوجي.

شكل رقم (13): *النموذج الافتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الرابعة*

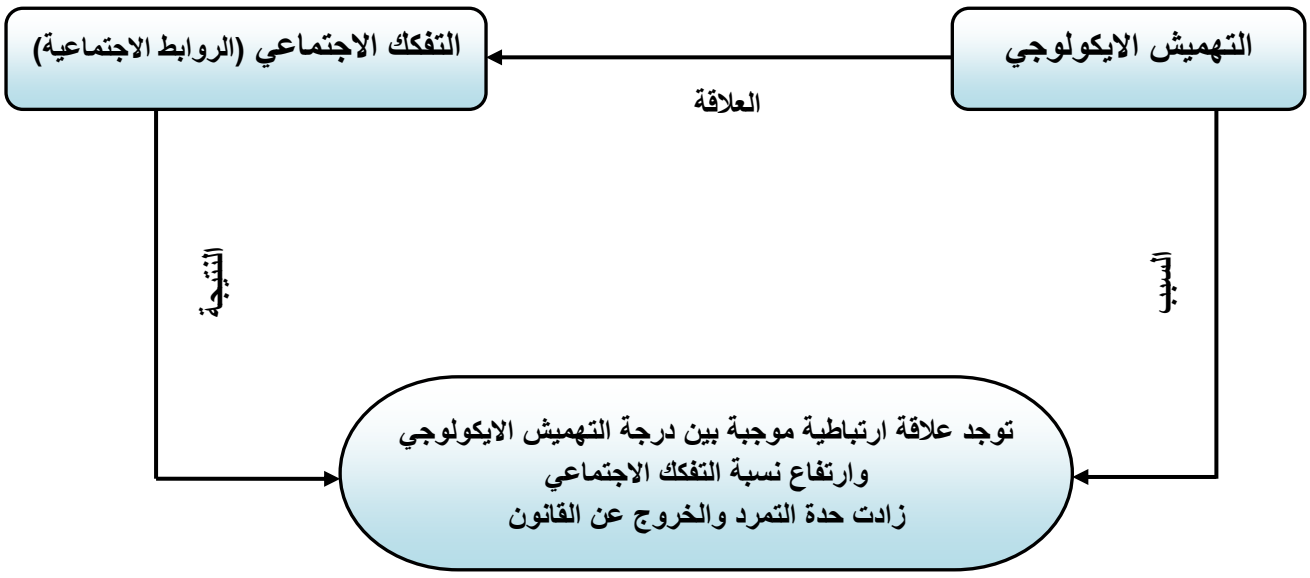


المصدر: من اعداد الباحث

بصياغتنا لهذه الفرضية المتمثلة في تأثير الوسط الإيكولوجي الحضري في أنتاج وزيادة نسبة التفكك الاجتماعي في المدينة تتضح لدينا أربع علاقات ارتباطيه بين التهميش الإيكولوجي الجغرافي– المكاني– وزيادة نسبة تفكك البُنى والروابط الاجتماعية، ويكمن صياغة هذه العلاقات الأربع بالشكل التالي:

- كلما زادت العزلة الجغرافية زادت الصراعات اليومية.
- انتشار الأحياء الفوضوية والهامشية وتدهور البنية التحتية يزيد في معدل التذمر وعدم الاستقرار الاجتماعي.
- تؤدي الكثافة السكانية العالية إلى انتشار الباثولوجيا الاجتماعية.
- يقترن العنف الأسري بكل تمظهراته بتردي الأوضاع المعيشية المادية.
- يزداد تأثير التهميش الإيكولوجي في نسبة التفكك الاجتماعي متى اقترن بالمتغيرات الديموغرافية.

شكل رقم (14): *العلاقة بين التهميش الإيكولوجي والتفكك الاجتماعي*



المصدر: من إعداد الباحث

بعد أن انطلقنا من مفهومي التهميش والعنف في محاولة لرصد تلك العلاقة التي تربط بينهما، قمنا بتفكيك كل مفهوم أو متغير لمجموعة من الأبعاد التي تسمى (مكونات المفهوم) وهذه الأخيرة لابد لها أيضا من مؤشرات توصلنا إليها، وهنا كان لابد علينا الرجوع إلى مجمل المعارف والدراسات والأبحاث والحدس الذي يمكننا من اكتشاف قائمة المؤشرات الدالة على هذا أو ذاك البعد.

وبناء على ما تقدم من عرض شامل للنماذج الافتراضية المتعلقة بالبرهنة على فرضيات الدراسة الأربع؛ يمكن تجميع هذه النماذج في صيغة أو نموذج واحد *(أنظر الشكل 15)*، استنادا إلى ما أسماه موريس أنجرس **Maurice Angers** "التحليل المفهومي للفرضية"[1].

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية :تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر،2013، ص 163.

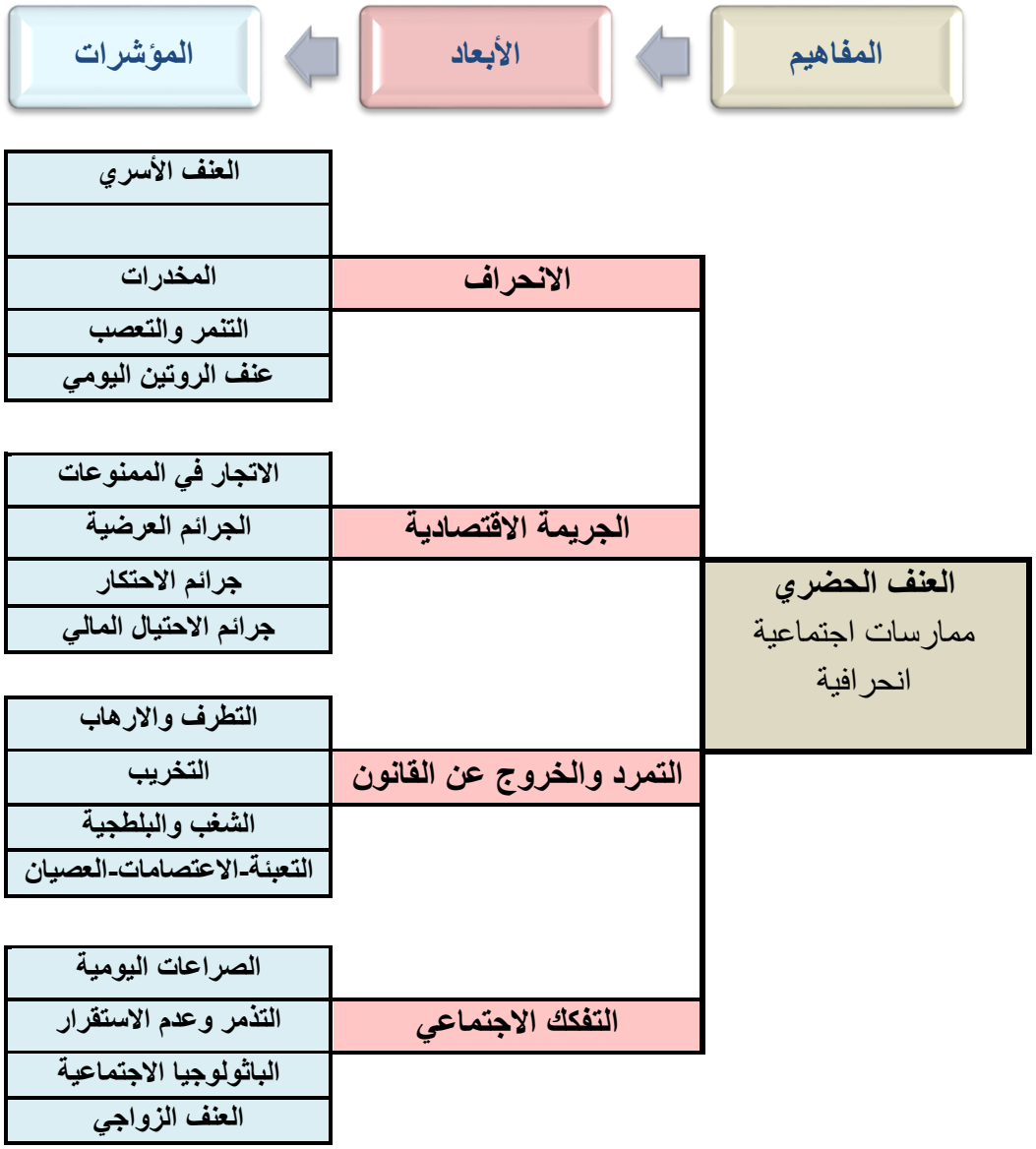
شكل (15) *التحليل المفهومي للفرضية العامة*

الفرضية العامة: توجد علاقة ارتباطية بين زيادة التهميش وتنامي معدلات العنف الحضري.



التهميش: فعل معاملة شخص معين على أنه غير مهم. أي حرمانه من الوصول إلى الخدمات الأساسية أو الفرص أو حتى منعه من القيام بأشياء معينة

التهميش الاجتماعي	الحرمان
	عدم المساواة
	فقدان التنظيم
	الفقر
التهميش الاقتصادي	البطالة
	الدخل
	ندرة المواد المتاحة
	عدم قدرة الوصول إلى المواد الأساسية
التهميش سياسي	الشعور بالظلم
	عدم المساواة
	غياب المشاركة
	اللامبالاة
التهميش الايكولوجي	العزلة الجغرافية
	البنية التحتية المتهورة
	الكثافة السكانية العالية
	الوسط المعيشي المادي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نموذج موريس أنجرس

12. منهج وأدوات الدراسة (الطريقة العلمية)

يحتم علينا الإطار المنهجي للبحوث الأكاديمية كشف أوراق الظاهرة المدروسة منذ تحديد الإشكالية العامة وفرضيات الدراسة لأن هذه القاعدة المنهجية تجعل الباحث يحصر بحثه في زاوية معينة وواضحة منذ البداية حتى لا تختلط وتتشابك عليه التجاذبات المفاهيمية والبحثية عند الخوص عميقا في ظاهرة الهامشية وعلاقتها بالعنف الحضري، ولعل تحديدنا لإشكالية دراستنا مبلورة في تساؤلها الرئيسي حول مدى ارتباط التهميش بالعنف الحضري والظروف الجاذبة والطاردة لهذه العلاقة الثنائية التي لم تحظى بحقها الوافر في البحث والتقصي رغم انها تقتحم الفضاء الحضري، وهذا يجعلنا نهرع إلى الاستعانة بـ:

1.12 المنهج المناسب: المنهج الوصفي يصلح لمثل هذه الدراسات الاجتماعية مع الممازجة بين الكم والكيف في التحليل تبعا للأهداف المسطرة، النظرية والتطبيقية سالفة الذكر، الاستعانة بأسلوب المسح بالعينة لأن الحي محل الدراسة كبير جدا وبه عدد كبير ومتراص من المنازل الفوضوية والقصديرية التي لا يمكن مسحها كلها وبالتالي نلجأ لهذا الأسلوب وتعميم النتائج على المجتمع كله لتوفر نفس العناصر في جميع مفرداته.

2.12 البناء التقني: من بين أدوات جمع البيانات التي سوف نستعين بها في دراستنا ما دمنا نمزج بين الكم والكيف. [الملاحظة– المقابلة– الاستمارة– الصور والخرائط والسجلات والوثائق]

3.12 مصادر جمع البيانات والمعطيات:

بالنسبة لهذه المرحلة من البحث فقد استقر الرأي على ضرورة

- ✓ لابد من الاستعانة التراث السوسيولوجي النظري المكتوب حول ظاهرة الهامشية الحضري في علاقتها بإنتاج العنف الحضري والسلوك المنحرف في إطار المدينة الجزائرية باعتبارها بوتقة لإفراز مختلف المشكلات الاجتماعية والسلوك العنيف أحد أهم أنماطها.
- ✓ . مجتمع البحث وهو حي من الأحياء الهامشية بمدينة سطيف حيث استقر الرأي على **حي شوف لكداد** الواقع بالمدخل الشمالي لعاصمة الولاية متاخما لمدينة سطيف، وكان هذا الاختيار بالنظر لما يتوفر عليه هذا المجتمع من عناصر الدراسة المطلوبة لقياس وفهم ظاهرة التهميش وعلاقتها بالعنف الحضري في مدينة سطيف.

✓ الإحصائيات والأرقام المسجلة على مستوى مختلف الإدارات المحلية عن ظاهرة الهامشية والسلوك الإجرامي، خاصة الصادرة عن الدوائر الأمنية والقضائية التي تفيدنا ولا شك في معرفة مدى انتشار الظاهرة وبالتالي إمكانية قياسها وتكميمها.

4.12 التحليلي والتأويل:

سوف نقوم بتحليل ظاهرة التهميش الحضري وعلاقتها بالعنف والسلوك المنحرف، وبالتالي لابد لنا من تحليل وصفي لواقع التهميش العنف ثم ننتقل إلى تحليل تفسيري لفهم علاقة المتغيرين ببعضهما زيادة ونقصانا والعوامل المؤثرة فيهما، من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من مجتمع البحث.

5.12معالجة البيانات والمعطيات:

لكل دراسة مدخلات عمليات ومخرجات، هذه الأخيرة هي تجاوز المشاهدة البسيطة العابرة وتبني رأي علمي بحثي نابع مما جمعناه عن ظاهرة التهميش والعنف في المدينة ومن ثمة إعطاء قراءة كمية عن التهميش والعنف في حي شوف لكداد، وقراءة أخرى سوسيولوجية لمختلف البيانات والمعطيات المتحصل عليها تجيب عن تساؤلات الإشكالية وتؤكد صحة الفرضيات من عدمها[1].

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 422.

الهامشية الحضرية الأبعاد و الدلالات

تمهيد:

1: المداخل النظرية المفسرة لهامشية الحضرية

1.1 المنظورات الكلاسيكية لدراسة الهامشية

2.1 نظرية النمو السريع

3.1 نظرية تخطيط النمو الحضري

4.1 نظرية إعادة التوزيع مع النمو

5.1 نظرية ثقافة الفقر

2: المدخل الإصلاحي ومسألة الهامشية الحضرية

1.2 نظرية الثنائية التقليدية

2.2 نظرية الثنائية المحدثة

3: المدخل الراديكالي في تفسير الهامشية والتهميش

1. نظرية المتصل الحضري (الانشطة الأنتاجية الحضرية)
2. نظرية التبعية (المركز والهامش)

رابعا: مدرسة شيكاغو والهامشية الحضرية

1. نظرية الدوائر المتراكزة
2. نظرية الفوضى الاجتماعية

خامسا: أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة

1. البعد السوسيوثقافي للهامشية والتهميش
2. البعد الإقتصادي للهامشية والتهميش
3. البعد الإيكولوجي (البيئي)
4. البعد السياسي للهامشية

سادسا: الدعائم الرئيسية لنظريات التهميش

1. العناصر التحليلية
2. عناصر الاتفاق ومجالات الاختلاف بين الاتجاهات النظرية
3. نحو نظرية تعددية تكاملية

خاتمة:

تمهيد:

تعرف المدينة اليوم في شتى أرجاء المعمورة نقلة نوعية في التغيرات الحضرية ونمط العيش، وبالتالي تعقد الحياة فيها، مما جعلها حبلى بمجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تستحق توجه بوصلة البحث العلمي نحوها.

فقد أشارت التقارير الحديثة أن نسبة الحضر في الجزائر ستصل إلى **80%** في حدود سنة **2025** أي ما يعادل **30** مليون نسمة من سكان الحضر في مقابل **44.17** مليون نسمة نهاية سنة **2021** سكان الجزائر[1] وتشير التوقعات إلى الحاجة لمليوني وحدة سكنية بمعدل إشغال **6** أفراد في السكن الواحد في حين أن البرنامج السكني لرئيس الجمهورية خلال الخماسي **2024/2020** يوفر **01** مليون وحدة سكنية[2]، وهو ما جعل الجزائر تنتقل من التحول من مرحلة تسيير "أزمة السكن" إلى مرحلة تسيير طلبات السكن، وهو ما خلق فوضى في ملف السكن ودفع بالفئات الفقيرة والدنيا إلى انتهاج طريق السكن الفوضوي والعشوائي كبديل مؤقت لحل مشكل السكن في المدينة بالنظر إلى التكاليف الباهظة التي يتطلبها بناء سكن خاص، وبالتالي يفرض الواقع ضرورة الاعتماد على مساعدة الدولة للظفر بسكن وفي انتظار ذلك فإن المدة يمكن أن تطول لسنوات عديدة، يستدعي الأمر اللجوءَ إلى الحلول الترقيعية التي غالبا ما تكون نتائجها وخيمة على الوسط الحضري والساكنة على حد سواء.

وتثبت الشواهد التاريخية، أن موجات الهجرة والنزوح من الأرياف نحو المدن في سنوات السبعينات والثمانينات ثم فترة العشرية السوداء نتيجة الهاجس الأمني، شبيهة بهجرة لاجئي الحروب والنزاعات المسلحة حيث تم الاستوطان على حواف وتخوم شتى المدن الكبرى، العاصمة، قسنطينة عنابة وهران وغيرها من المدن التي استقبلت مكرهة الوافدين من الأرياف لأسباب أمنية كما أسلفنا وإما لأسباب اقتصادية، بحثا عن حياة أفضل ورغبة بالظفر بمنصب عمل محترم، لم تعد البادية أو الريف قادرة على توفيره لسكانها نتيجة غياب التنمية الريفية، وشح الموارد وقلة الاستثمارات وانهيار ما عرف بالثورة الزراعية آنذاك، وازدادت معها أحزمة الأحياء الفوضوية التفافا حول المدن بكل ما تحمله من مشكلات اجتماعية نتيجة البناء الفوضوي غير المخطط، وانعدام أدنى شروط النظافة والعيش الكريم، مباني تبنى ببقايا الكارتون، الحديد والقصدير وبعض الأخشاب لا تقي ساكنيها حر الصيف

[1] تقرير البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

[2] وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar/economie/136840-2022

ولا برد الشتاء، وبالتالي فإن إيكولوجية هذه الأحياء والمساكن الهشة سوف تؤثر بشكل واضح على نمط عيش ساكنيها وعلى العلاقات الاجتماعية بينهم وعلى علاقاتهم مع المحيط الحضري للمدينة التي يعيشون على حدودها الترابية فلا هم مدنيون بمعنى الكلمة ولاهم ريفيون، لأن الوجود الجسماني في المدينة لا يعني بالضرورة اندماج المهاجرين في الحياة الحضرية وأنه قد تحول بين ليلة وضحاها إلى إنسان حضري يزاول مهنة أو حرفة حضرية أو يتطبع بأخلاق الحضر وعاداتهم وتقاليدهم، بل غالبا ما يصحب هجرته في فتراتها الأولى، هزات نفسية وصدمات ثقافية تفرض عليه وتتركه قلقا حائرا نظرا للفرق الشاسع بين حياة الريف والمدينة، وهذا ما يسبب له عادة عزلة واغتراب عن المجتمع الحضري الذي سوف يعيش فيه[1]، ولاشك أن عملية الاندماج سوف تأخذ منه وقتا قد يطور أو يقصر حسب درجة التقبل للنمط المعيشي الجديد

نستطيع القول إذن أن الهامشية الحضرية هي مجموعة معوقات اجتماعية ثقافية، اقتصادية وسياسية و إيكولوجية، تتضافر كلها وتتفاعل بينها لتكون الفئات الهامشية التي تتسم بشكل أساسي بأنها تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم وهذا الأخير عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج، ومن ثمة فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط المستغلين بالمستغلين[2]، ونتيجة لهذا العجز تتشكل المناطق الهامشية على شكل أحياء عشوائية أو أكواخ وأعشاش وبيوت قصديرية، يضرب الفقر بأطنابه فيها وتغزوها الباثولوجيا الاجتماعية في كل ركن من أركانها، لا تصلح أحيانا حتى لعيش البشر، يتبين لنا من خلال هذه الحقائق سبب ربط الجانب الإيكولوجي للهامشية بجانبها الاجتماعي الحياتي، ونستطيع القول أن الوجه النشط في الهامشية نمثله في تهميش الأفراد وإقصائهم ليس رغبة منهم بل من طرف المركز وحرمانها من حقوقها الأساسية، وحتى نمسك بخيوط الظاهرة الهامشية لابد من دراسة التراث السوسيولوجي الذي نشأت فيه وتطورها في الفكر الاجتماعي الغربي الكلاسيكي والمعاصر، وواقعها في البيئة العربية كمدخل تاريخي أو البعد التاريخي للهامشية، ثم من خلال مبحث أبعاد الهامشية الحضرية نحاول الولوج إلى أنماط وتجليات الهامشية في المدينة من

[1] عبد القادر القصير: المرجع السابق ،ص234

[2] فادية عبد الفتاح محمد: **علم الاجتماع الريفي و الحضري** (دراسة سوسيولوجية لتفاعل الإنساني)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 225.

خلال استعراض البعد الإيكولوجي و السوسيوثقافي والبعد الاقتصادي الذي يمثل الوجه المادي للهامشية ونحاول مع البعد السياسي استعراض أهم ميكانيزمات التهميش السياسي.

1: المداخل النظرية المفسرة للهامشية الحضرية

1.1. المنظورات الكلاسيكية لدراسة الهامشية:

لا يمكن تناول أو دراسة الهامشية الحضري إلا من خلال الوقوف على العلاقة الموجودة بين الريف والمدينة، خاصة عند الحديث عن الهجرة وأنماط التحضر، وبالتالي يمكن القول هنا أن الهجرة هي: "كل انتقال بشري من البادية إلى المدينة بقصد الإقامة أو العمل" أما التحضر فهو: "عملية الانخراط التدريجي في الثقافة الحضرية"[1]، وبالتالي شكلت المدينة منذ فجر التاريخ عامل جذب لطالبي الشغل والمأوى وهنا يقول العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته أن ظاهرة الانتقال التدريجي والدائم من البداوة إلى التمدن ظاهرة حتمية، وفي طريقه لأن يتحول البدوي من البداوة إلى التحضر هناك تغيرات وتحولات كبرى تطرأ وتصحب هذا الانتقال.

أ. **المنظور الدوركهايمـــــي:** بالرجوع إلى مؤلفات الفرنسي **إيميل دوركهايم** باعتباره يمثل علم الاجتماع الكلاسيكي نجده يقسم السوسيولوجيا إلى مورفولوجيا اجتماعية وفيزيولوجيا اجتماعية، فالأولى تهتم بدراسة المجتمع باعتباره ظاهرة مادية، أي دراسة الشكل المادي للمجتمعات من حيث الكثافة السكانية وشكل المدن والسكنات والمهن والهجرات، أما الفيزيولوجية فتهتم بدراسة المجتمع باعتباره ظاهرة روحية أي دراسة بنيته المتحركة والتي تتمثل في أفعال الناس وتمثلاتهم ووعيهم الجُمَعي، ويطرح دوركهايم فكرته الكبرى بأولوية الكل على الجزء وأسبقية الموضوع على الذات، وانصهار الضمير الفردي في الضمير الجُمَعي لذلك لا ضرورة للحديث عن ظاهرة الهامشية والفئات الهامشية في كتاباته، وبالتالي فإن الدولة والأمة والوطن عند دوركهايم هي من تتولى عملية غرس قيم المواطنة والتضامن بين الأفراد، أما بالنسبة للهامشيين فهم في نظر البنائية الوظيفية عنصر غير وظيفي **(dysfonctionnel)** أي غير فعالين في المجتمع وليس لهم دور، وفي هذا الإطار يقول دوركهايم أنه لابد من اعتبار الكثافة في بعديها المادي والروحي، لأن الكثافة السكانية الممتدة على أرض شاسعة كما هو الأمر لدى القبائل الكبرى في الماضي لا ينتج بروز التضامن العضوي، ولابد أن تتجلى تلك الكثافة في بعديها المادي والروحي، فالأولى تتمثل

[1] عبد الرحمان المالكي : **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر و الهجرة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب،2016، ص 13

في التعداد السكاني على رقعة جغرافية معينة والثانية حجم ووتيرة التبادل الثقافي والتواصل الاجتماعي بين هؤلاء الأفراد، وفي هذا الصدد يقول دوركهايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي: "إن الكثافة الروحية (la densité morale) لا يمكن أن ترتفع إذن دون أن ترتفع الكثافة المادية (la densité dynamique) في نفس الوقت، وهذه يمكن أن تفيد في قياس تلك"[1].

وبالتالي فإن دوركهايم يعتقد أن العناصر التي لا تشتغل ضمن هذا التفاعل وهذه الديناميكية التي تفسر كيفية اشتغال الظاهرة الحضرية لا تعتبر محل اهتمام ولا يمكن أن تساهم في خلق ذلك التضامن العضوي الذي تحتاجه المدينة لضمان اشتغال أنساقه والمقسمة عند دوركهايم كل حسب وظيفته وتخصصه، أما الهامشيين وفق المنظور الدوركايمي ينظر إليهم على أنهم عصبة مارقة وهم عنصر لا وظيفي ولا مكان لهم في مجتمع النظام والاستقرار[2]. وهنا نقف عند نتيجة مفادها أن دوركهايم ومن خلال تحليله لظاهرة تقسيم العمل قد أرسى قواعد الظاهرة الحضرية أيضا ودور المدينة من خلال انتقال المجتمعات من التضامن الآلي البسيط إلى مجتمعات التضامن العضوي المعقدة، وسوف نقف على أن النظريات اللاحقة قد استلهمت غالبيتها من التنظير الكلاسيكي الدوركهايمي الوضعي، وهنا يقول هنري شومبار دولوف P.H.C de Lauwe "عن لويس ويرث في دراسته التركيبية المتميزة من خلال مقالته الشهيرة **(التحضر كنمط للعيش)** ينخرط في خط فكري يربطه مباشرة بإيميل دوركهايم وأوغست كونت" غير أن دوركهايم في معرض حديثه كان يبجل المدينة ويرفعها إلى النموذجية، عكس لويس ويرث وزملائه في مدرسة شيكاغو الذين ركزوا على الوجه الباهت والمظلم للمدينة من خلال الباثولوجيا الاجتماعية[3].

في تفسيره السوسيولوجي يحدد دوركهايم أيضا بعض مظاهر الأزمات الاجتماعية بما يسميه **الأنومي** أو **اللامعيارية**، أي إلغاء التنظيم المعياري الداخلي الناتج عن التغيرات المفاجئة المرتبطة بتقدم المجتمعات الحديثة التقسيم الاجتماعي للعمل، على سبيل المثال؛ في معالجة ظاهرة الانتحار يعرّف دوركهايم الأنومي على أنها حالة اجتماعية مرضية تعبر عن نقص المعايير الجماعية التي تنظم السلوك الفردي، ويمارس مفهوم الوعي الجماعي هنا دورًا أساسيًا في تنظيم الممارسات الاجتماعية، في سياق اجتماعي غير منتظم يكون الفرد مرتبكًا إلى حد ما لأنه لم يعد يدرك المعايير الأخلاقية التي يمكن أن توجه رغباته ووسائل إشباع احتياجاته. تُفهم المعايير الأخلاقية على أنها تتعارض مع الغرائز القديمة للفرد الذي تُرك لنفسه. تشير وجهة

[1] Emile Durkheim**, de la division du travail social**,Quartrige,presses universitaire de france,2eme edition, paris 1991, p 238

[2] – عمر الزعفوري : **التهميش و المهمشون في المدينة العربية المعاصرة**، رؤية تحليلية من منظور بنيوي ، مجلة عالم الفكر، العدد 4، أفريل 2008، الكويت، ص 192

[3] عبد الرحمان المالكي : المرجع السابق، ص 21 –22

النظر هذه إلى رؤية علمية للحياة في المجتمع حيث يتم الحصول على وحدة الجسم الاجتماعي من خلال الوظيفة الأساسية المحددة لكل جزء من أجزائه[1]. وبالتالي فإن الهامشية الحضرية تمثل الجانب المظلم لتقسيم العمل والتضامن العضوي للمدينة وتمردا عليها.

ب. المنظور الفيبري: حاول **ماكس فيبر** في مقاله الشهير "**المدينة**" بالألمانية "Diestadt" والذي نشر لأول مرة سنة **1921**، القيام بدراسة مسحية للمدن التاريخية في أوربا والشرق الأوسط ومقارنتها بالمدن التاريخية في كل من الصين والهند، وطور تعريفا للمدينة أطلق عليها تسمية *"المجتمع الحضري الكامل"* ويشير إلى ضرورة هيمنة العلاقات التجارية وتوفر شروط أساسية لكي يصدق عليها هذا المصطلح حيث يفرض فيبر حتمية توافر السوق والمحكمة والحصن والاستقلال الذاتي لهذا الكيان الذي لابد أن ينشط في حرية واستقلالية دون معوقات وعراقيل إدارية تُفرَض عليه، وبالرجوع إلى اشتراط **فيبر** ضرورة هيمنة العلاقات التجارية في المجتمع الحضري الكامل، هو ضرورة التوجه الاقتصادي للمدينة التي كان حينها يُمارَس ويُجَسد في إطار السوق من خلال العلاقات التجارية البيع والشراء والتبادل السلعي، أما بالنسبة للاستقلال الذاتي فهو بدوره مهم جدا في تجسيد اللحمة الاجتماعية داخل المدينة هذه الأخيرة التي تمثل ذلك النموذج المصغر الذي تذوب فيه ولاءاتهم و توجهاتهم السياسية، وبالرغم من تأثر ماكس فيبر بالمدينة إلا انه لم يعقد آمالا كبيرة على المدينة في القرن العشرين، واعتبرها قد ذابت في ما سمي بظاهرة الدولة والأمة، وهنا فقدت المدن الحديثة تلك اللحمة الاجتماعية التي تحدث عنها ووصفها بالفشل بسبب أتباعها لمنطق الربح والمنفعة كدافع للحياة وفق مبادئ الرأسمالية المتوحشة التي أفرغت المدن من هدفها الذي بنيت من أجله، واعتبر بذلك أنه لا يمكن الحديث عن المدن في مفهومها الضيق إلا من خلال مظهرها في العصور الوسطى في شكل المجتمع الحضري الكامل الذي صاغه [2].

وفي سياق الحديث عن المدينة وفق نظرة ماكس فيبر ينبغي إلقاء الضوء على الحضور السوسيولوجي للهامشية الحضرية في كتاباته، حيث تفرض هذه الأخيرة وجود نمط من الصراع والقوة التي تمارسها جماعة على أخرى بقصد تهميشها وإقصائها، وهنا يمكن القول بأن الهامشية الحضرية حسب النظرية الفيبرية تنشأ بسبب اختلافات السلطة والتفوق الاجتماعي في المدينة، ويقول فيبر في كتابه الاقتصاد والمجتمع أن البُنى الاجتماعية الشاملة من قبيل العائلة والدولة والقبيلة والأمة ومؤسسة الجيش، هي نتاج لتفاعل الإرادات الفردية التي تتوحد لاحقا في نسق اجتماعي وثقافي مشترك الذي عبر عنه بمصطلح المجتمع الكامل،

[1] Michel Parazelli: **pratiques de «socialisation marginalisée" et espace urbain: le cas des jeunes de la rue à montréal (1985-1995)**, thèse du doctorat, université du québec, montréal, 1997, p.p 82-83.

[2] السيد عبد العاطي السيد : **علم الاجتماع الحضري**، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، ص35.

وبالتالي أولوية الفرد على المجتمع، في مقابل أن دوركهايم يطرح فكرة أسبقية المجتمع على الفرد، وفي خضم هذا الجدال لم يميز فيبر بين الفعل الاجتماعي المركزي وآخر هامشي، فالعلاقات الاجتماعية تنبني حسبه على منطق التنافس لا التناقض والصراع في إطار الحراك الاجتماعي، وباشتغال فيبر بأولوية الذات على الموضوع وأسبقية الأول على الثاني فإن هده الفكرة تطرح أيضا تفاعل الفرد مع ثقافة مجتمعه وهو ما يخلق تلك اللحمة ويشرع وجود مؤسسات المجتمع، كل هذه الأفكار والمعطيات السوسيولوجية حيدت فيبر عن التفكير في فئة الهامشيين هل هم فاعلون في المجتمع أم لا، ولم يطرح حتى إشارة إلى تواجدهم من عدمه ورغم ذلك فإن سكوت فيبر عن لا يمكن أن نفسره على انه إنكار لوجود تلك الفئات الاجتماعية التي لطالما كانت مركزا للبحث والدراسة في مجتمعات أخرى[1].

ت. **المنظور الماركسي:** لقد قدم كارل ماركس التاريخ في كتاباته على أنه صراع الطبقات، ولكن لابد أن نطرح التساؤل ماهي هذه الطبقات التي يقصدها ماركس؟ هل هي طبقة الفلاحين البسطاء أم طبقة العمال المطحونين أو الفئات الرثة آو صغار الفلاحين التي تعيش كلها على هامش الهيمنة الرأسمالية لوسائل الإنتاج حسب المفهوم الماركسي؟ ولعل آي باحث يدرك تمام الإدراك أن مفهوم الطبقة عند ماركس هو ملكية وسائل الإنتاج والصراع الأبدي بين الطبقة البورجوازية مالكة وسائل الإنتاج ومن لا يملك إلا جهده العضلي ونعني بها طبقة البروليتاريا، وهنا يكون هذا التموقع في عملية الإنتاج في النظام الرأسمالي عند كارل ماركس هو حجر الزاوية في الانتماء إلى طبقة ملاك وسائل النتاج أو الطبقة الكادحة، وبالتالي هنا يُخلق الصراع التاريخي بين الحر والعبد وبين السيد والمسود والبورجوازي والبروليتاري، وهو صراع أيضا بين مُظْطَهِدين ومُظْطَهَدين، بين مُهَمِشِين ومُهَمَشين، أي أن طبقة مسيطرة ومتحكمة في وسائل الإنتاج تتولى إقصاء الطبقة العاملة والتي لا تملك إلا بيع القوة العضلية لكسب قوتها اليومي، وبالتالي فإن بقية الفئات الاجتماعية التي لا ينطبق عليها هذا الوصف فهي هامشية وتقع على حافة المجتمع ولا تشارك ولا تندمج في العملية الإنتاجية فلا دور لها، فغياب الدور معناه في فكر ماركس غياب الوعي ويعني بها ماركس طبقة ثالثة سماها بالارستقراطية العمالية وهي فئة تم منحها امتيازات من الطبقة البورجوازية للتأثير في العلاقة الإنتاجية وتُمِيل الكفة لصالح البورجوازيين دائما، وتصبح في نظر ماركس عائقا في تحقيق حلم الشيوعية والمجتمع الشيوعي المنشود، وبالتالي هذه الطبقة الوسطى وباعتبارها موجودة على هامش العملية الإنتاجية فهي غير مؤثرة في عملية حسم الصراع للبورجوازيين أو العمال البروليتاريين فهي فئة هامشية لا دور لها في صنع التاريخ ، لكن ثبت فشل المشروع الماركسي (عمليا لا علميا) إن السبب في ذلك هو وجود الطبقة

[1] عمر الزعفوري : المرجع السابق، ص192-193

الوسطى التي حسمت الصراع لصالح البرجوازية خدمت مصالحها على حساب البروليتاريا[1]. ووفق المفهوم الاقتصادي الهامشية الاقتصادية معناها اليد العملة الوفيرة والفقيرة في آن واحد وهو ما عبر عنه ماركس بالجيش الاحتياطي.

2.1 .نظرية النمو السريع [2]:

مثلت الطفرة الحضرية في عدد سكان المعمورة ولاسيما البلدان النامية ومستوى التحضر السريع الذي لا يزال يشهده العالم إلى غاية يومنا هذا من خلال الثورة الصناعية وموجة التصنيع التي لم تشهد الكرة الأرضية مثلها عبر العصور، ثم التحول نحو الثورة الرقمية والكم الهائل من التكنولوجيا المتطورة التي تساهم بشكل كبير في تحسين الحياة الحضرية، كما لا ننسى التحديات البيئية والوصول إلى مصادر الطاقة والعناصر الأساسية للحياة؛ هذه العوامل شجعت بدورها الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن واقع أفضل وآفاق أوسع للأفراد المهاجرين من المناطق التي أصبح يصطلح عليها باسم **مناطق الظل**، هذه الأخيرة تعتبر مقبرة الطموحات والآفاق وعنوانا للإحباط والتخلف والجهل، وهو ما جعل نسبة كبيرة من السكان الريفيين تجعل المدينة والمناطق الحضرية الكبرى خاصة وجهتها الأولى وهدفها الأسمى، رغبة في الحصول على سكن أو طلبا للعمل مع ازدياد حركة التصنيع التي تحتاج العمالة لاسيما الرخيصة منها، إلا أن الذي حدث في خضم هذه الحركية التي لا مفر منها؛ انبثاق مشكلات اجتماعية كنتيجة تسمى بإفرازات التصنيع أو الحضارة، كالأحياء الهامشية واتساع نطاق الفقر والبطالة والقطاع الاقتصادي غير الرسمي غير المحمي وقد شكلت هذه المنغصات الاجتماعية تحديات يجب على المدينة أن تواجهها ولعل أهم تحد هو التقسيم الطبقي في المدينة الذي أصبح جليا وبشكل جد مهين أمام تصاعد مستويات الفقر والتشرد واقتناع بعض المهاجرين أن أحوالهم تزداد تعاسة وهامشية وعزلة، نظرا لعدم احتوائهم في المجتمع المديني لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية حالت دون اندماجهم في البيئة الحضرية، وهنا يشير **بارك** بقوله "إن تأثير التنقل والهجرة هو علمنة العلاقات التي كانت مقدسة في السابق مثل علمنة المجتمع وتفرد الشخص هجرة الشعب في الحقيقة أدت إلى تدمير الحضارة السابقة وتحرير الشعوب من أجل إنشاء مجتمع لاحق أكثر علمانية وأكثر حرية" وقد تم استخدام مفهوم الهامشية عند بارك للإشارة إلى الفرد الذي يعاني من عدم التنظيم الاجتماعي أو الإنسان "الغريب" على حد تعبير جورج زيمل[3] .

---

[1] المرجع نفسه ص 194.

[2] إسماعيل قيرة : **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، المرجع السابق، ص 120.

[3] Robert E. Park: **Human Migration and the Marginal Man**, American Journal of Sociology, Vol. 33, No. 6, The University of Chicago Press, 1928, P.888.

وقد شكلت هذه المقاربة النظرية تفسيرا للخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي حيث يصبح الفرد عير قادر على الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي والثقافي.

3.1 نظرية تخطيط النمو الحضري:

المعدل السريع للنمو السكاني والهجرة حسب هذا المنظور قد يكون سببا في تجنيد موارد المدينة لاستيعاب أية زيادة سكانية ومتى غاب هذا التخطيط الحضري فإن العشوائية والمشكلات الحضرية سوف تتفاقم ولا تعرف مخرجا إلا بحلول قد تكون جد مجحفة في حق الساكنة والمجتمع، وأحيانا قد تكون مستحيلة وهذا ما نلاحظه اليوم في غالبة المدن حيث أن افتقار المدينة لسياسات حضرية وبرامج حقيقية للتخطيط الحضري أدت إلى نتائج جد مؤسفة من بينها انتشار السكنات الفوضوية نتيجة أزمة السكن وانتشار أحياء بأكملها تعيش في حالة فقر وبؤس مزمن وكل ذلك نتيجة غياب التخطيط المسبق للنمو السكاني المتزايد الذي لم يشهد معه نمو في البنـى والمساكن والتنظيم الحضري اللازم.

4.1 نظرية إعادة التوزيع مع النمو:

مع التحضر السريع للمدينة صاحب ذلك ما يعرف بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي خلق تذبذب واضطراب كبير في مستويات المعيشة والسلوك الفردي في المجتمع أدى ذلك إلى عدم توازن في الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات الضرورية لفئة من المجتمع التي تعرف بالطبقة الفقيرة أو المهمشة أو الرثة على تعبير ماركس وفي المقابل تكدس هذه العناصر لدى ثلة في المجتمع عرفت بالبرجوازية أو الرأسمالية وتطورت اليوم إلى الأوليغارشية التي استأثرت بالثروة واستحوذت على مقدرات الشعوب المهمشة التي تم إقصاؤها من الدور المنوط بها اجتماعيا اقتصاديا سياسيا وأعانها أكثر في ذلك انسحاب تلك الفئات من المشهد العام لأنها في صراع يومي لتوفير لقمة العيش، رغم أن الإحصائيات في البلدان التي تعرف هذا الوقع تشير إلى انخفاض معدلات البطالة وتحسن المعيشة ومحاصرة جيوب الفقر في جل مناطق البلاد وهي طبعا إحصائيات غير دقيقة ولا تعكس واقع تلك الفئات ومستوى الثروات التي تحويها تلك البلدان التي من المفروض أن يكون ناتجها المحلي عال ومداخيل أفرادها جد مريحة لكن الواقع الاقتصادي والاجتماعي دائما يكذب الإحصائيات المغشوشة.

يسهم هذا الاتجاه إذن في معرفة الفئات الهامشية والكشف عنها بتفحص توزيع الدخل وتركز الثروة في المجتمع والأساليب والآليات التي أسهمت وأدت إلى هذا الوضع أو ذاك.

5.1 نظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس:

حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع في الأدبيات السوسيولوجية العالمية والمحلية نظرا لما تشكله الظاهرة من أبعاد متشابكة ترمي بثقلها على كاهل المدينة الذي تظل الشجرة التي تغطي الغابة في كل مرة وتعكس الواقع البائس الذي تجسده الفئات الفقيرة في المجتمع وبما أن العالم منقسم بنيويا إلى تشكيلات اجتماعية متطورة وغنية وأخرى تابعة متخلفة وفقيرة، يعاني الفقراء في واقعهم المتردي وكأن القدر قد كتب عليم الشقاء والحرمان[1].

صاغ أوسكار لويس نظريته لتفسير ظاهرة الفقر من خلال وجود ثقافة فرعية تسمى ثقافة الفقر تمتاز هذه الثقافة بخصائص محددة يتناقلها هؤلاء الفقراء جيلا بعد جيل في سيرورة اجتماعية تكاد تكون مُدَرّسَة وممنهجة بجانبيها الروحي (التواكل، القدرية، مكتوب ربي، الرزق على الله...) والمادي (الإنجاب الكثيف، سوء المعيشة والتغذية، السكن الهش والفوضوي، الدخل المنخفض...) والثقافي (انعدام الخصوصية، المستوى التعليمي المحدود جدا، التسرب الدراسي، غياب الوعي...).

يشير أيضا لويس في معرض حديثه عن ثقافة الفقر: "هي طريقة حياة تنتق من جيل إلى جيل على طول خطوط الأسرة، إن ثقافة الفقر ليست مجرد حرمان أو عدم تنظيم، إنها ثقافة بالمعنى الانثروبولوجي التقليدي من حيث انها توفر للبشر تصمما للعيش مع مجموعة جاهزة من الحلول لمشاكل الإنسان"[2]. إن هذا المفهوم يوضح أن هذه الثقافة تخدم وظيفة تكيُفية مهمة للفئات الفقيرة تجعلها قادرة على مسايرة فقرها والتناهي معه لفترات طويلة أو مدى الحياة.

وعلى حد تعبير لويس فأن الفقر سمي في العالم بمشكلة المشاكل لما للظاهرة من دلالات وأبعاد تعكس مدى البؤس والحرمان والعزلة التي تعاني منها هذه الفئات التي تعيش على هامش المجتمع وكأن الفقر هو قدرها المحتوم، ويذهب أوسكار لويس إلى أبعد من ذلك حينما يَعِزُ دونيتهم إلى النقص الشخصي وقبول الفقر كواقع محتوم تعودوا عليه وأصبح نمط عيش وأسلوب حياة، لأن ثقافة الفقر تميل إلى إدامة نفسها حتى الأطفال بعد سن السابعة والثامنة يكونوا قد استوعبوا المواقف والقيم الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير مستعدين لاستغلال أي فرصة للتخلص من الفقر والهامشية أو الاستفادة من التحضر الذي تمنحه المدينة لسكانها، وقد حدد لويس أربعة أبعاد رئيسية لثقافة الفقر؛ العلاقة بين الثقافة الفرعية ومجتمع المدينة الأكبر، طبيعة مجتمع الحي الهامشي الفقير، طبيعة الأسرة، مواقف وقيم وشخصية الفرد. إن فك الارتباط وعدم اندماج الفقراء في

[1] إسماعيل قيرة: **الفقراء بين التنظير و السياسة و الصراع**، مجلة المستقبل العربي، العدد 241، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 51.

[2] Oscar Lewis**: The Culture of Poverty**, Scientific American , Vol. 215, No. 4, Scientific American, a division of Nature America, 1966, p.19.

مؤسسات المجتمع هو عنصر حاسم في ثقافة الفقر حيث يعكس هذا العامل التهميش والفصل والتمييز والخوف من المجتمع والشك واللامبالاة بالحياة العامة والمشاركة السياسية أو الانخراط في نقابات عمالية أو أحزاب سياسية ولا يستفيدون من المتاجر الكبرى آو المستشفيات آو مراكز التسوق وحتى نظام الإعانة الذي تقدمه الدولة غير كاف بالمرة ويعمل على استدامة فقرهم وعوزهم والشعور الدائم بالبؤس بدل القضاء عليه[1]. علاج ثقافة الفقر عند أوسكار لويس يكون إما برفع مستوى معيشتهم ثم دمجهم في الطبقة الوسطى وأحيانا قد يسعى الأشخاص ذوو ثقافة الفقر إلى حلول راديكالية أو ثورية لتغيير واقعهم من خلال إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاجتماعي غالبا ما تؤتي أكلها إما في إلغاء بعض صفات ثقافة الفقر أو على الأقل قد تنجح في علاج الفقر نفسه[2].

ورغم نظريته الرائدة في تفسير ظاهرة الفقر وهامشية الفئات الفقيرة إلا أن أوسكار لويس ربط الفقر وكل ما يصاحبه من تهميش وعزلة وغياب للدور وبؤس وحرمان من الخدمات والمرافق والموارد سببها هو الفرد أي الفئات الفقيرة هي المسؤولة عن فقرها وبقائها كذلك لفترات طويلة أو مدى الحياة وهذا غير صحيح طبعا فهناك عوامل أخرى خارجية لها دورها في الظاهرة.

2. المدخل الإصلاحي ومسألة الهامشية الحضرية

1.2. الثنائيات الاجتماعية والهامشية الحضرية:

تعكس الهامشية عملية الإقصاء الاجتماعي والمكاني التي تتميز بفعل؛ الرفض، النفي، والطرد، حيث تصبح المجموعة الهامشية في حالة من العزلة العلائقية نتيجة موقعها الجغرافي ودورها الاجتماعي الذي يستبعدها من عمليات التفاعل، ولذلك يجب تفسير الهامش بطريقة ثنائية، تحت وجه مزدوج، الوجه الدلالة المكانية والمعنى الاجتماعي والمظهر الاقتصادي.

يقدم بويك Boeke التعريف الرسمي التالي للمجتمع المزدوج "الثنائية الاجتماعية هي صراع نظام اجتماعي مستورد مع نظام اجتماعي محلي من نمط آخر". وفي أغلب الأحيان يكون النظام الاجتماعي المستورد هو الرأسمالية، ولكنها قد تكون الاشتراكية أو الشيوعية أيضًا، أو مزيجًا منهما هذه الثنائية، كما يقول هي "شكل من أشكال التفكك وعدم الاندماج[3] الذي يصاحب تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة، هذه الأخيرة ومن

[1] *Ipid*,p.21.

[2] *Ipid*,p.25.

[3] Benjamin Higgins: **The "Dualistic Theory" of Underdeveloped Areas, Economic Development and Cultural Change**, Vol. 4, No. 2, The University of Chicago Press, p 100.

سماتها الوثيقة الاهتمام شبه الكامل للبحث عن أرباح المضاربة والتي تفتقر إلى كل عنصر من عناصر ذلك الانتظام والاستمرارية التي تميز فكرة الدخل". وحيثما تهيمن الصناعة الغربية بالعقل، فإن المجتمعات التقليدية (الزراعية) المتخلفة تتشكل على أساس "القدرية والاستسلام". وبسبب هذه الاختلافات الكبيرة بين الاقتصاديات الرأسمالية والتقليدية، فإن النظرية الاقتصادية الرأسمالية غير قابلة للتطبيق على الإطلاق في المناطق المتخلفة، كما يحذر بويك بشدة قائلاً: "يُستحسن صنعًا ألا نحاول نقل نباتات الدفيئة الرقيقة والحساسة التي تتفق معها النظرية الرأسمالية إلى التربة الاستوائية، حيث ينتظرها الموت المبكر"[1]، ويقول إن النظرية الاقتصادية الرأسمالية تقوم على احتياجات غير محدودة، واقتصاد نقدي، ومنظمات شركاتية متعددة الجوانب، ولا يوجد أي منها في القطاع الريفي للمجتمعات المتخلفة. وقد تم تصميم النظرية الغربية لتفسير المجتمع الرأسمالي، في حين أن القرية الشرقية (نسبة لدول شرق آسيا)، هي ما قبل الرأسمالية أي التقليدية أو الزراعية. وهو ينتقد بشكل خاص أي جهد لتفسير تخصيص الموارد أو توزيع الدخل من حيث نظرية الإنتاجية الهامشية، ويرجع ذلك أساسًا إلى الجمود الكبير للموارد في المجتمع الشرقي المتخلف، وهنا يبرز بويك أن قبول الثنائية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى نتيجتين أسياسيتين: أولا كقاعدة عامة؛ لا يمكن تطبيق سياسة واحدة على البلد بأكمله، وثانيا، ما هو مفيد لقسم واحد من المجتمع قد يكون ضارًا بالآخر، لأن *"الرأسمالية لا يمكن تحقيقها إلا من قبل أفراد ذوي عقلية رأسمالية"* [2] وتظهر الهامشية عنده من خلال اقتصاد فائض العمالة، حيث تنتج العمالة أقل مما تستهلك. وقد صاغ هذا الأمر، إلى حد كبير، ويليام آرثر لويس William Arthur Lewis في الخمسينيات من القرن الماضي، في نظريته عن الثنائية. على عكس الافتراض الكلاسيكي الجديد بأن العمل محدود، جادل لويس بأن العمل غير محدود. لقد طور نموذج الاقتصاد المزدوج الذي ينقسم إلى القطاع الزراعي التقليدي ذي الأجور المنخفضة والإنتاجية المنخفضة ورأس المال القليل وعدم التحديث، والقطاع الصناعي حيث يمكن أن تكون الأجور مرتفعة بسبب الإنتاجية العالية ورأس المال الكبير المتطور. وطور رانيس فكرة الثنائية من خلال نمط الاستهلاك أما رينولدس فقد ميز بين قطاع الدولة وقطاع الخدمات والتجارة، وقد حاول الباحثون دراسة المجتمع الحضري وفهم آليات الهامشية الحضرية من خلال هاته الثنائيات (رأسمالي/ زراعي، قطاع عام/ قطاع خاص، عصري/ تقليدي، محلي/ مستورد، حضري/ ريفي) وغيرها من الثنائيات التي حاولت فهم مسارات تطور المجتمع الحضري وآليات تشكل المجموعات الهامشية لكنها بقيت عاجزة عن تفسير بعض التمفصلات الدقيقة للتهميش وأساليب الإقصاء داخل المجتمع الحضري.

[1] *Ipid*,p.101.
[2] *Ipid*,p.101.

2.2 نظرية الثنائية المحدثة:

بالنظر إلى ازدواجية المعايير وازدواجية الطبقات الاجتماعية في المدينة المعاصرة، من الأكيد وجود أنظمة اقتصادية متناقضة تميز كل طبقة اجتماعية على حدا وفق أنماط الإنتاج السائدة رأسمالي/اشتراكي، تقليدي/ حديث، صناعي/ فلاحي وأخيرا رسمي/ غير رسمي هذه الثنائية الأخيرة التي ظهرت مع بداية السبعينات التي حاولت تفسير قطاعين اقتصاديين؛ الاقتصادي الرسمي the urban formal sector يمثل الطبقة المهيمنة في المجتمع والقطاع الاقتصادي غير الرسمي the urban informal sector يمثل بدوره حسب كايث هارت (Keith Hart) نسق اجتماعي فرعي له وسطه الاجتماعي الذين غالبا ما يتركز في الأحياء الهامشية والفوضوية والمساكن الهشة أما وسطه الاقتصادية الذي تمثله الطبقات الفقيرة الكادحة في المدينة، ويقول هارت أن كل مالا تستطيع السيطرة عليه أو فهمه هو غير رسمي ومعناه غير منتظم، لا يمكن التنبؤ به غير مستقر وحتى غير مرئي[1].

وقد حدد هارت مصادر الدخل في المدينة إلى رسمية سواء في القطاع الخاص أو العام، وغير رسمية شرعية كمسح الأحذية في الطرقات الباعة الجائلة، الحراسة، غسل الملابس والتنظيف في البيوت وغالبا هي الأنشطة التي لا تستدعي مهارة وكفاءة، وتضم الأنشطة غير الرسمية الجانب غير الشرعي والذي تمثله أنشطة الدعارة وبيع المخدرات والسلع المهربة والمسروقة القمار... إلخ[2].

استطاع هارت أن يدلل على المستوى المتدني للفئات المدينية التي تتميز بواقعها البئيس والفقير عن طريق ما أسماه بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي باعتباره مؤشر للهامشية والتهميش في جانبه الاقتصادي.

وقد اتجه كل من جون ويكس **John Weeks** وديبارك مزيمدار **Dipak Mazumdar** نفس اتجاه هارت في تفسير ثنائية رسمي/ غير رسمي حيث صاغها مزيمدار تحت تسمية القطاع المحمي والقطاع غير المحمي **Protected sector and Unprotected sector** في إشارة إلى عدم وجود ضمانات في القطاع غير الرسمي واحتوائه مخاطر وعدم وجود ضمانات لممارسة الأعمال غير الرسمية وحسب مزيمدار مرد هذا هو قوى السوق والنظام الاقتصادي الرأسمالي المسيطر على الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الأنظمة السياسية.

وبناء على ما سبق فقد أعطى كل من هارت وويكس ومزيمدار أهمية كبيرة للقطاع غير الرسمي باعتباره مخرجا للفئات الهامشية والفقيرة للاسترزاق وتحصيل القوت، لكن هذه الفرضية قد لا تصلح في الدول النامية التي تشجع هذا النوع غير الرسمي من النشاط لأنه بصفة عامة يسكت الأفواه الجائعة وهذا هو السبب

[1] Keith Hart : **THE INFORMAL ECONOMY**, The Cambridge Journal of Anthropology, Vol. 10, No, Berghahn Books, 1985, p75.

[2] إسماعيل قيرة : **نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر و التهميش في البلدان النامية**، منشورات مخر البحوث و الدراسات الاجتماعية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2012، ص-ص 30-31.

الحقيقي، رغم أنه حسب خبراء الاقتصاد يسهم في توليد برجوازية هامشية تتحالف مع البرجوازية الأم لإدامة السيطرة القهر على الفئات الفقيرة المعدمة وجعلها دائمة تابعة لها[1].

3: المدخل الراديكالي في تفسير التهميش

يمثل هذا الاتجاه مجموعة من علماء الاجتماع المهتمين بدراسة النشاط الحضري غير الرسمي في مقدمتهم غاري **Garry**، غرين **Green**، برومليي **Bromley** مانفرد بينفلد **Manfred Bienefeld**، أليخاندرو بورتس **Alejandro Portes**، موزر **Moser**، والذين انطلقوا من الفكر الماركسي المبني على التغيير الجذري والراديكالي لتغيير واقع الفئات الهامشية بالاستناد إلى نظريتين رائدتين في التفسير الاقتصادي لواقع الأنشطة الحضرية وهما:

1.3. نظرية المتصل الحضري (الأنشطة الإنتاجية الحضرية):

تمثل العلاقات الجدلية بين مختلف مكونات البناء الحضري، مجال تنظير للظواهر الحضرية حيث تم التركيز في هذا الاتجاه على متصل أو العلاقة بين أنماط الأنشطة الإنتاجية في المدينة النامية وما ينجر عن ذلك من علاقات تبعية وسيطرة وتفاوت وتصارع أحيانا أخرى بين أنماط الإنتاج والتوزيع.

عرض بينفيلد مثلا مقاله المشهور بعنوان **القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية** سنة **1975** وحاول فهم القطاع غير الرسمي في سياق الاهتمام بالتنمية، بعد المشاكل الكبيرة التي خلفتها الهجرة الداخلية نحو المدن وعدم قدرة القطاع الصناعي على احتواء جيش العمالة القابع في قاعة الانتظار، وصنف بينفيلد القطاع غير الرسمي وفق المفهوم الماركسي "الإنتاج السلعي الصغير" وقال أنها تزاوج بين النظام الإقطاعي غير رأسمالي عند مستويات التبعية والأسلوب الرأسمالي عند مستويات الليبيرالية الحرة عندما يكون القطاع غير الرسمي غير تابع، كما يردف جاري **Gerry** أن التغلغل الرأسمالي خلق الظروف التي سمحت بظهور فروع الإنتاج الصغير وقال إن خصائص أي نمط إنتاجي ما هي إلا تجليات خارجية لعلاقات الكل مع الجزء خاصة نمط الإنتاج الرأسمالي أو عملية التكديح المسيطر من خلال موقعه في مجموعة العلاقات المتبادلة بين مكونات البناء الحضري.

أما **والاس Wallace** فتدافع عن فكرة وجود صراع المصالح بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وهو صراع بالغ الأهمية في فهم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية على ضوء ثنائية مسيطر أو مركزي، في مقابل تابع هامشي وبالتالي ضعف التابع يقلل من تأثيره في المركز بل وبالعكس يزيد في هامشيته مما ولد حسب

[1] المرجع نفسه ، ص 33.

والاس عداوة متبادلة بين مصالح القطاعين الرسمي/ غير الرسمي، ثم تنتقل والاس لتبين أن نمط الإنتاج الرسمي مثل البناء الطبقي الفوقي الذي يعتمد التسلسل الهرمي المعقد، بينما غير الرسمي يمثل نمط الإنتاج التقليدي ذو الملكية العائلية المحدودة[1].

أما **ريجينالد هيربولد غرين** Reginald Herbold Green فقد اهتم أكثر بالبعد السياسي للأنشطة الحضرية غير الرسمية وأكد على خطورة الأنشطة غير الرسمية في بلد يتجه إلى الاشتراكية مثل تانزانيا، ورغم إقراره بفعالية الأنشطة غير الرسمية، إلا أنها تشكل تهديدا وخطرا على التحول الثوري، ونموها سوف يولد برجوازية مضادة للثورة، لأن ممارسي الأنشطة غير الرسمية مع الوقت سوف يتحولون إلى مناصرة الرأسماليين والبرجوازية التاريخية وتقف ضد طبقة الفقراء والفلاحين والهامشيين وهذا لن يسمح بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل عن طريق النهج الثوري على الرأسمالية المتوحشة[2]، حيث يقول غرين "هناك حاجة إلى القطاع غير الرسمي ويتم تشجيعه إلى النصف، ولكن ينظر إليه أيضا على أنه خطر محتمل إذا سمح له بالتطور إلى طبقة رأسمالية"[3].

2.3. نظرية التبعية:

تعتبر نظرية تبعية الهامش والمركز منظورًا اجتماعيًا يدرس العلاقة بين المراكز المتقدمة والمهيمنة والأطراف الأقل تطورًا والمهمشة في سياق عالمي، ويركز على الديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تديم عدم المساواة بين هاتين المنطقتين، وفقًا لنظرية الهامش والتبعية المركزية؛ يشير المركز إلى البلدان المتقدمة اقتصاديًا أو المناطق التي تمتلك القوة والثروة والتأثير في النظام العالمي، غالبًا ما تكون هذه المراكز صناعية ومتقدمة تقنيًا ولها مؤسسات سياسية قوية، من ناحية أخرى يمثل الهامش دولًا أو مناطق أقل تقدمًا تخضع اقتصاديًا وسياسيًا للمركز، تقترح النظرية أن المركز يستفيد من الأطراف من خلال استخراج الموارد والعمالة الرخيصة وأسواق سلعهم، بينما يظل المحيط أو الهامش معتمداً على مركز رأس المال والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، كما تؤدي هذه العلاقة غير المتكافئة إلى إدامة التخلف والتبعية في الأطراف. تناقش نظرية الهوامش والتبعية المركزية بأن هيمنة المركز يتم الحفاظ عليها من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والعلاقات التجارية والاستثمار الأجنبي والتأثير السياسي. غالبًا ما تفضل هذه الآليات مصالح المركز وتعيق تنمية الأطراف، حيث تشكل هذه الأطراف المعتمدة دائما على الأنشطة غير الرسمية

[1] إسماعيل قيرة : المرجع السابق ، ص 44.

[2] إسماعيل قيرة : المرجع نفسه ، ص 45.

[3] Reginald Herbold Green**: Redistribution with Growth— and/or Transition to Socialist Development: Some Jottings on Tanzania 1961-74**, IDS BULLETIN, volume 7 number 2, 1975, p 27

قطبا هامشيا مما يساهم في تضخم دائرة التهميش والتبعية وفائض القيمة في الهامش يستفيد منه المركز طبعا[1].

من منظور اجتماعي؛ تؤكد نظرية الهامش والتبعية المركزية على أهمية تحليل هياكل القوة العالمية والأنظمة الاقتصادية والعلاقات السياسية في فهم التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص بين مناطق مختلفة من العالم ويُسلَط الضوء على دور العوامل التاريخية والهيكلية في تشكيل وإدامة هذه التفاوتات، ويدعو إلى معالجة الأسباب الجذرية للتهميش والتبعية من خلال التغييرات في مراكز قوى النظم الاقتصادية والسياسية العالمية.

4: مدرسة شيكاغو والهامشية الحضرية

يثير الفكر البيئي الإيكولوجي الذي ركزت عليه هذه المدرسة الرائدة في علم الاجتماع الحضري بزعامة **روبيرت بارك** بحق، تربة خصبة للعديد من النظريات الأخرى المفسرة للظاهرة الحضرية بشكل عام والهامشية الحضرية والتهميش بشكل خاص، ربطت هذه المدرسة بين مفهوم البيئة وتفاعلاتها واضطراباتها وبين الاندماج النموذجي للطبيعة والثقافة المجتمعية، والسلوك الإنساني حسب مدرسة شيكاغو قابل للتكيف فقط إذا كان متوافق مع العوامل البيئية الموجودة، وتلفت ملاحظات بارك الانتباه إلى أن مختلف النباتات تسعى إلى التشكل في جماعات أو مجموعات وأنها تنمو وتتطور وبالتالي **بارك** أسقط هذه الملاحظة على المجال الاجتماعي وفي هذا الصدد يقول" *إن ما يهمنا نحن هو المجموعة أكثر من الإنسان الفرد، والعلاقات بين الناس أكثر من علاقاتهم مع الأرض التي يعيشون عليها*"، على عكس كل من ماكس فيبر وجورج زيمل اللذان كان لهما اهتمام بالفرد أكثر من الجماعة، وأكد بارك على أن المدينة تمثل ملتقى السلوكيات الاجتماعية والفردية وترسخ بحق مظاهر الطبيعة الإنسانية مثلها مثل مجتمع النبات، والمدينة حسب المنظور الإيكولوجي هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر المتشبع بالثقافة الحضرية، ولكن هذا الانبهار الذي تحدث عنه بارك لم يمنعه من تبني فكرة مزدوجة عن المدينة بأنها أيضا ملتقى الباثولوجيا الاجتماعية، فالمدينة مجال بروز الحريات الفردية وتحسن نمط العيش والاتصال مجال للإبداع الفكري والعلمي ولكن في نفس الوقت مجال للانحراف، والانتحار والعنف، وبهذا فإن المدينة هي عبارة عن مجال ذو وجهين، وبالتالي انبثقت عن مدرسة شيكاغو العديد من النظريات التي حاولت تفسير الهامشية الحضرية وعوامل التهميش والإقصاء الاجتماعي.

[1] إسماعيل قيرة : المرجع السابق ص 45.

لقد أشارت مدرسة شيكاغو إلى مجموعة من علماء الاجتماع والمنظرين الحضريين، الذين ظهروا في أوائل القرن العشرين في جامعة شيكاغو، طوروا نظريات وأجروا أبحاثًا حول علم الاجتماع الحضري والعمليات التي تشكل المدن وغطت مجموعة واسعة من الموضوعات؛ الجريمة والعرق (التمييز العنصري) مشاكل الهجرة والاضطراب الاجتماعي، يمكن تطبيق نظرياتهم لفهم التهميش الحضري ومآلاته، هناك عدة نظريات مرتبطة بمدرسة شيكاغو في تفسير التهميش الحضري ، و سوف نعرج على المهمة خاصة نظرية لدوائر المتراكزة، نظرية الفوضى الاجتماعية، ونظرية النوافذ المكسرة، وسنحاول اقتباس أهم الآليات التي فسرت بها هذه النظريات ظاهرة الهامشية والتهميش الحضري.

1.4 نظرية الدوائر المتراكزة:

هذه النظرية، التي طورها عالم الاجتماع **إرنست بيرجيس** Ernest Watson Burgess تقترح أن المدن تنمو وتتطور في سلسلة من الدوائر أو المناطق متحدة المركز، المنطقة الأولى المعروفة باسم "منطقة الأعمال المركزية" أو المنطقة التجارية وهي نواة المدينة لاحتوائها جميع البني والمرافق العمومية الكبرى (مقاهي محلات مسارح ودور السينما والألعاب والترفيه) والتجمعات الصناعية والتجارية، المنطقة الثانية وهي منطقة التحول أو الانتقال وتتسم بالكثافة السكانية العالية وتدهور المنازل فيها وكثرة المشكلات الاجتماعية وانتشار الأزمات والباثولوجيا الاجتماعية من جرائم وتمييز عنصري وبناءات فوضوية وأحياء هامشية وارتفاع معدلات الجريمة والفقر. وفقًا للنظرية، سكان وقاطنيها من المهاجرين الجدد والأقليات العرقية والإثنية ينتقلون منها بمجرد تحسن أحوالهم المادية والمعيشية وحصولهم على سكن لائق في منطقة أخرى، ثم بعدها نجد المنطقة الثالثة وهي منطقة سكن العمال الذين يكافحون من أجل الارتقاء في السلم الاجتماعي وتحسين مستوى معيشتهم وهي منطقة أفضل من السابقة بها مساكن محترمة وأصحابها من العمال المسالمين، أما المنطقة الرابعة فتضم أصحاب السكنات الجميلة وأكثر رفاها من سابقتها عمارات وبنى تحتية حديثة، وأخيرا المنطق الخامسة وهي منطقة السفر اليومي أو منطقة الضواحي، والتي يعيش فيها الأغنياء من ذوي الدخول المرتفعة جدا والذين يملكون المساكن الفارهة والأراضي والحدائق والمسابح الخاصة وينعمون بحياة رغيدة بعيدا عن صخب المدينة ومركزها الذي لا يقصدونه إلا لتسيير تجارتهم ومعاملاتهم وجلب الأموال منها.

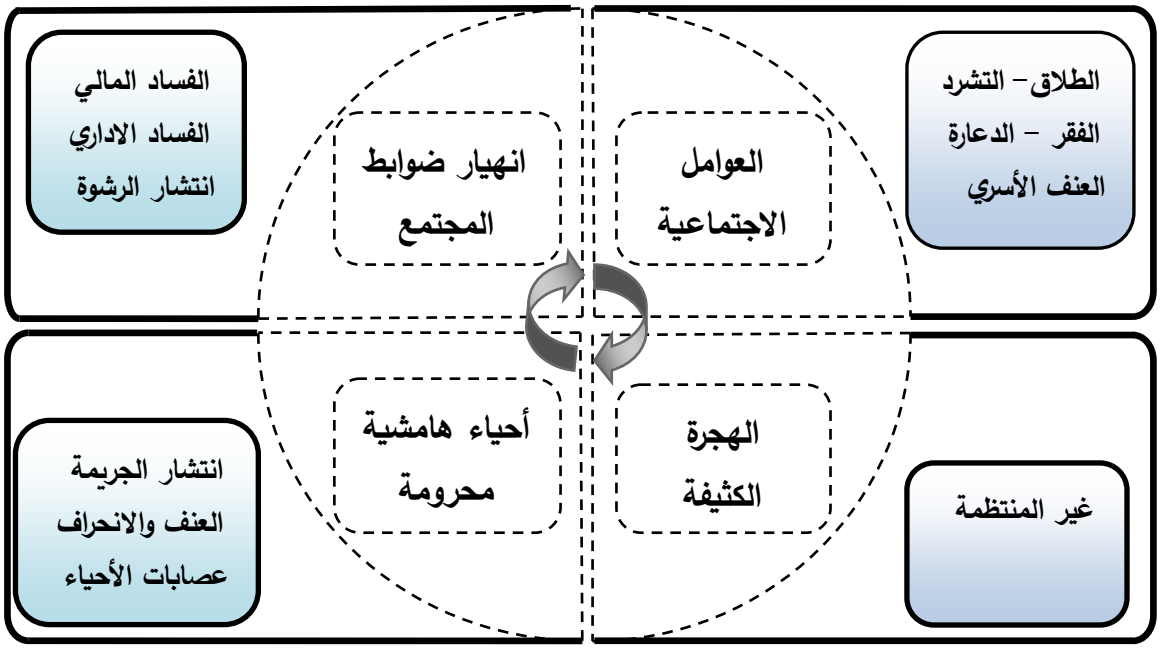
في سياق التهميش الحضري، تشرح نظرية الدوائر المتراكزة كيف تصبح مناطق معينة داخل المدينة محرومة بمرور الوقت، غالبًا ما تصبح المنطقة الثانية ببنيتها التحتية المتدهورة ومواردها المحدودة، مركزًا للسكان المهمشين، بما في ذلك السكان ذوو الدخل المنخفض والمهاجرون والأقليات العرقية أو الإثنية. تواجه هذه

المناطق معدلات أعلى من الفقر والجريمة والتعليم غير الكافي ومحدودية الوصول إلى الخدمات والفرص، مما يؤدي إلى حلقة من التهميش.

2.4. نظرية الفوضى الاجتماعية (التفكك الاجتماعي):

طورها علماء الاجتماع **كليفورد شو وهنري مكاي** (Clifford R Shaw) and (Henry D. McKay) من مدرسة شيكاغو، تركز نظرية الفوضى الاجتماعية على انهيار المؤسسات الاجتماعية والروابط المجتمعية كعامل رئيسي في التهميش الحضري. تشير النظرية إلى أن الأحياء ذات الشبكات الاجتماعية الضعيفة، والمستويات المنخفضة من الفعالية الجماعية، والرقابة الاجتماعية غير الرسمية المحدودة، تكون أكثر عرضة للجريمة والانحراف والمشاكل الاجتماعية الشاملة وفقًا لنظرية عدم التنظيم الاجتماعي، يحدث التهميش الحضري عندما تفتقر الأحياء إلى الهياكل الاجتماعية اللازمة للتصدي والتحديات التي تواجهها بفعالية. يمكن أن تسهم عوامل مثل معدلات الفقر المرتفعة وعدم الاستقرار السكني وعدم التجانس العرقي أو العرقي في الفوضى الاجتماعية. نتيجة لذلك، تعاني هذه الأحياء المهمشة من معدلات جريمة أعلى، وتحصيل تعليمي أقل، وفرص اقتصادية منخفضة، ومحدودية الوصول إلى الموارد والخدمات ويمكن التدليل علة هذه النظرية من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (16): *يوضح أشكال الاختلال الاجتماعي وفق نظرية الفوضى الاجتماعية*



المصدر: من اعداد الباحث

مثل التهميش الحضري واحد من المداخل النظرية الرئيسية التي تطورت في إطار مدرسة شيكاغو وركزت على دراسة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في الأحياء الحضرية، وتحليل تأثيرها على الأفراد والمجتمعات، حيث أكدت أن التفاوت الاجتماعي الكبير بين الأفراد داخل المدينة، بالإضافة إلى الاستبعاد المؤسسي بعدم المساواة في الوصول إلى المؤسسات والخدمات والموارد والحرمان منها يؤدي إلى صناعة أحياء و مناطق خارج النطاق الزمني المُعاش تغزوها الباثولوجيا الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف في هذه المناطق نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة وقلة الفرص والتوترات الاجتماعية التي يواجهها الأفراد في تلك الأحياء.

5: أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة

كغيرها من الاقتصاديات النامية، تعاني المدينة الجزائرية أيضًا من معدلات نمو سكاني عالية. إحدى النتائج المباشرة لهذه الظاهرة؛ هي النمو السريع للمراكز الحضرية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتجاه الأخير للهجرة غير المسبوقة من الريف إلى الحضر في محاولة للتمتع بسبل عيش أفضل يؤدي إلى تفاقم الصعوبات لإدارة المناطق الحضرية المكتظة بالفعل، حيث يضطر معظمهم للعيش في الأحياء الفقيرة بالمدينة والبقاء في الحلقة المفرغة للفقر بسبب كونهم في وضع غير موات بشكل واضح من حيث المهارات والتعليم لذلك يظل هؤلاء البائسين الذين يفتقرون إلى المهارات والتعليم؛ فقراء ويتقاضون أجورًا منخفضة جدًا على مدى أجيال[1]، ويعيشون حياة أقل ما يقال عنها بئيسة وغير آدمية، هذه الفئات الهشة تواجه بالإضافة إلى فقرها وعوزها قضية أخرى لا تقل أهمية وهي التهميش والإقصاء من الفاعلية في النسق الاجتماعي والتي غالبا ما تكون خارج اهتمامات السياسات خاصة في البلدان النامية، التي تركز خاصة على استقرار الاقتصاد الكلي، بينما تتجاهل مكونات الاقتصاد الجزئي، وربما تكون في أحيان كثيرة هي أحد الأقطاب الممارسة للتهميش وإقصاء تلك الفئات الهشة.

ينطلق المهتمون بدراسات ظاهرة الهامشية الحضرية من خلال الثنائية المتضادة (المركز/ الأطراف) باعتبار أن الذات المهمشة، ذاتا مقصاة من المركز المُهيمِن، وبالتالي فالعلاقة بينهما سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، الثقافي أو السياسي وحتى التاريخي هي علاقة صراعية أو إقصائية للطرف الأول (المركز)، تجاه الطرف الثاني (المهمش)، ويتحدد مستوى الهامشية ارتفاعا و انخفاضا في المجتمع حسب درجة نجاح المركز في تهميش وإقصاء الأطراف من النسق الاجتماعي كليا أو جزئيا، وبالتالي فإن الذات التي مورس عليها فعل التهميش والإقصاء تتمظهر في صورتين؛ إما مسلمة وخاضعة لميكانيزمات

[1] Kanwal Zahra and outhers, **Marginality and social exclusion in Punjab, Pakistan: A threat to urban sustainability**,sustainable cities and society review, volume 37, Elsevier, 2018, p 203.

التهميش المسلطة من المركز، وإما كضحية للتهميش رافضة له ساعية إلى إعادة الاعتبار الذاتي وإيصال رسالة للمركز مفادها ضرورة عدم إغفال المهمش ضمن المعادلة الصراعية في النسق الاجتماعي[1]، هذا الأخير الذي يشهد الكثير من عمليات التهميش في المدينة الجزائرية من خلال الصراع الطبقي، الثقافات الفرعية الجانحة، آليات الاستغلال والتفقير، الثورات العمالية من سياسة التهميش والإقصاء التي مورست على هذه الفئات الهشة ولا تزال تئن تحت وطأة المركز الذي يرفض دوما التخلي عن ممارساته ضدها خاصة في مجتمعات البلدان النامية.

تكشف الدراسات الحضرية المتخصصة أن الهامشية الحضرية كظاهرة اجتماعية ملموسة ومؤثرة على أنها واقع اجتماعي، اقتصادي، سياسي، ثقافي وتاريخي يعكس الخلل الحاصل في النسق الاجتماعي من ناحية؛ التنمية غير المتكافئة والتبعية، أو الإشارة إلى خصائص بنائية معينة مثل انعدام المشاركة في العملية الديمقراطية، الدخل المنخفض، الإنتاج الضعيف، سكان الأحياء الفوضوية والهشة ومناطق الظل، عدم الاستفادة المادية والمعنوية من التنمية، الانتماء إلى ثقافتين أو بيئتين أو مجتمعين مختلفين دون الاندماج كلية في إحداهما، التواجد على هوامش الاقتصاد، مظاهر العزلة والاغتراب والدونية والقدرية والتواكل[2]، وعدم الاستعداد لخوض تجارب وعلاقات اجتماعية جديدة ومتميزة وفق مفهوم روبيرت بارك *"إنسان الثقافتين أو إنسان المجتمعين"*، الفقر وثقافة الفقر وفق المفهوم الأوسكاري الذي له علاقة وثيقة مع مفهوم التهميش حيث يعتبر هذا الأخير سببا مباشرا في الفقر كما يعتبر الفقر أيضا سابقا وسببا في التهميش والاستبعاد الاجتماعي.

تقع الفئات الهامشية خارج نطاق النظام المهني لأنها تفتقر إلى التدريب والمهارة الفنية العالية، ويعانون البطالة السافرة والمقنعة وبالتالي هي فئات خارج نطاق قوة العمل، وتعتبر الهامشية الولد غير الشرعية للتنظيم الرأسمالي، حيث تهمش الرأسمالية باستمرار الفئات الفقيرة أو الوافدة إلى سوق العمل خاصة المهاجرة منها، التي تضطر مرغمة في ظل وحشية الرأسمالية اللجوء إلى المهن الهامشية والأشغال المضنية والتجارة البسيطة كالباعة الجائلة الذين يمتهنون مهنا عرضية لا تدر عليهم إلا بقشيشا قد لا يكفي لسد جوعهم وحاجاتهم اليومية[3]، هذا الوضع يحتم عليهم اللجوء إلى مناطق هامشية على تخوم المدينة وبناء سكنات فوضوية من بقايا القصدير والخشب والبلاستيك في وضع أقل ما يقال عنه أنه غير إنساني. إن هذا المسار

[1] عمر الزعفوري : المرجع السابق، ص 185.

[2] إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين: **التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوريع، عين مليلة، ص 206.

[3] فادية عبد الفتاح محمد: المرجع السابق، ص 223.

الهامشي يمثل بنية هذه الفئات في المدينة الجزائرية، وكما يقال أن هذه الفئات الهامشية تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم، فهو غير قادر على استيعابها في دائرة الإنتاج ومن ثمة فهي تعيش في دائرة اجتماعية خاصة بها بعيدة عن العلاقات الاجتماعية للمدينة، وهو أمر راجع لفشل سياسيات التنمية في المدينة الجزائرية وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وهو ما يخلق هذه الفوارق المادية والسيكولوجية والإيكولوجية، يمكن القول هنا أن الهامشية تمثل عدسة رؤية ثاقبة لتفسير مظاهر الفقر والحرمان الاجتماعي في المدينة الجزائرية.

يجرنا مسار التحليل أن ظاهرة الهامشية لا يمكن حصرها في زاوية الفقر والحرمان المادي فقط بل لابد من استحضار البعد الإيكولوجي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي والتاريخي، هذه الأبعاد تشكل معادلة يمكن عند عرض أطرافها فهم الهامشية وآليات التهميش في المدينة العربية والجزائرية خاصة. وبالتالي لابد من طرح تساؤل عرضي لفهم تلك الأبعاد؛ **التهميش أو الهامشية من ماذا؟**

وعلى الرغم من أن أغلب المناقشات الأكاديمية والبحثية عالجت التهميش من ناحية تعلقه بظروف الحياة اليومية المتعثرة، إلا أن مفهوم الهامشية يمكن تطبيقه أيضا على الظروف الاجتماعية، الثقافية والسياسية و الاقتصادية ، ويمكن التفصيل فيها على النحو الآتي؛

1.5 .البعد السوسيوثقافي:

يقول ايرون انتونوفسكي (Aaron Antonovsky)، أن الهامشية تسير إلى حالة اجتماعية تتميز بخاصيتين اثنتين؛ أولها أنها تحوي ثقافتان فرعيتان على اتصال دائم، تتسم إحداها بأنها هي الثقافة المهيمنة لأنها تتمتع بالقوة والسلطة وبالتالي لا تنجذب للتهميش انطلاقا من موقعها القوي، والثانية مهيمن عليها وينجذب أعضاء المجموعات الهامشية للثقافة المهيمنة رغبة في الحصول على عائد مادي معين، مجبرة على استيعاب ثقافة المهيمن بالإضافة إلى ثقافتها الفرعية الخاصة، كما يتحدث **روبيرت بارك** عن الإنسان الهامشي على أنه "هجين ثقافي" وهو رجل يعيش ويشترك في الحياة الثقافية وتقاليد مجموعتين أو فئتين اجتماعيتين، هذه الحياة التي لن تنصهر فيما بينها إطلاقا، وبالتالي عدم التوافق هذا كاف لجعل تكيفه معهما صعبا أو مستحيلا[1]، لأنه يفتقر إلى أربع شروط ضرورية للاندماج في أي ثقافة وهي؛ التلقين المبكر والتعود على الوضع، المشاركة الاجتماعية كالجيرة مع أعضاء المجموعة الأولية، المشاركة في الأنشطة المؤسسية التي يتم توفيرها وترتيبها من قبل أفراد المجموعة، وإشباع معقول للرغبات ضمن المجموعة مهما

[1] Aaron Antonovsky : **Toward a Refinement of the "Marginal Man" Concept**, Social Forces Journal, Vol. 35, No. 1, JSTOR, Oxford University Press, 1956, p. 58.

كانت التسمية المستخدمة في وصف الهامشية ببعدها الاجتماعي– "الطبقة الدنيا underclass" في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ "فقر جديد" new poverty في هولندا وألمانيا وشمال إيطاليا؛ "الإقصاء" "exclusion" في فرنسا وبلجيكا ودول الشمال، الزوالي والقليل في الجزائر، العلامات الواضحة للتهميش الجديد مألوفة على الفور حتى للمراقب العرضي للمدينة؛ عائلات بلا مأوى رجال يتدافعون عبثًا للظفر بكيس حليب أو صفيحة زيت، طوابير أمام البلديات والمساجد للحصول على إعانة غذائية "قفة رمضان"، متسولون في الأماكن العامة تعج بالعاطلين عن العمل والمتعثرين البائسين؛ تصاعد جرائم الروتين، وازدهار اقتصاديات الشوارع غير الرسمية (وغير القانونية في أغلب الأحيان) و في مقدمتها تجارة المخدرات، اليأس والغضب من الشباب المحرومين من العمل المربح ومرارة العمال الأكبر سنا الذين عفا عليهم الزمن بسبب تراجع التصنيع والارتقاء التكنولوجي، الإحساس بالتراجع واليأس وانعدام الأمن الذي يسود الأحياء الفقيرة والفوضوية التي على ما يبدو رابضة تحت براثن الباثولوجيا الاجتماعية ولا تستطيع التخلص منها[1]، وربما أصبحت في أحيان كثيرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها اليومية.

تُكرِس كل هذه والاختلالات والتناقضات الاجتماعية التي تسيطر على المشهد الاجتماعي يوميا؛ الهامشية في بعدها الاجتماعي. هذا الاغتراب المجتمعي والعزلة والدونية الطبقية، جعل البعض ينظر إلى الظاهرة نظرة استعلائية ازدرائية احتقارية، وأنها شكل من أشكال الانحراف وجانب من جوانب المرض الاجتماعي الذي يصيب المدينة لابد من محاربته واستئصاله[2]، وكان حريا بنا هنا أن نعرج على أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للهامشية الحضرية التي تم الإشارة إليها في الفرضية الجزئية الأولى، ومن نبين أهم هذه المؤشرات الدالة على الهامشية في الوسط المدينة الجزائرية خاصة هو؛

أ. **مشكلة الفقر والحرمان:** أثار **لاندا** مسألة محورية في عدد من دراساته حول الفئات المدينية الدنيا وقضية التداخل مفهوما وظاهرة بين الفقراء والمحرومين من حيث أن الأخير يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين الفئات الرثة (المنسلخين نهائيا)، والفقراء العاديين الذين يقبعون في الطبقات الدنيا للسلم الاجتماعي، أما المعدمون وهم العاطلون وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت من الفقراء فهم تحت خط الفقر ويوصفون بأنهم الفئات الرثة القادرون على العمل سعيا للخروج من قاع المدينة، وهنا يقول لاندا أن الحدود الفاصلة بين هذه الفئات ليس حقيقية بل مجرد أوصاف تعكس درجة الاحتياج والعوز وهو ما جعل لاندا يضمهم جميعا تحت غطاء فئات المدينة الدنيا، كما يشير في هذا الصدد الباحث إسماعيل قيرة أنه بغض النظر عن

[1] Loïc Wacquant :**Urban Marginality in the Coming Millennium**, Urban Studies Journal, Vol. 36, No. 10, Sage Publications, Ltd, 1999, London, p1641.

[2] إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، المرجع السابق، ص 126.

دلالات هذه الفئات وأوصافها (الهامشيون، دون الطبقات، البروليتاريا الرثة، العمالة غير الرسمية...) وعالمها المليء بالعنف ورفضها لواقعها المزري، فلا شك أنها تتعرض يوميا في مجتمع المدينة لأشكال كثيرة من الاستغلال والاضطهاد وحرمان من الحقوق والحريات الأساسية[1]، الأمر الذي جعلها محط استغلال من نوع آخر لغرض قد يكون سياسي راديكالي إيديولوجي*.

هذه الظاهرة القديمة تاريخيا الجديدة في تمظهراتها، لازالت تنخر البناء الاجتماعي للمجتمعات الحضرية وتشكل مأزقا حقيقيا لصناع القرار ودليلا واضحا على نجاح السياسة العامة لأي دولة إذا تناقصت نسبه وفشلها إذا زادت واتسعت هوته وأبعاده.

لقد أدى التحضر السريع وتدهور البنية التحتية، والمرافق المحدودة المرصودة للتعامل مع الزيادة السكانية في المناطق الحضرية إلى إنشاء أحياء فقيرة في العديد من دول العالم النامي، وقد قدرت وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أن هناك ما يقرب عن مليار نسمة يعيشون في الأحياء الفقيرة على مستوى العالم، في حين أن **6%** فقط من سكان المدن في البلدان المتقدمة يعيشون في أحياء فقيرة، وفي المقابل فإن سكان الأحياء الفقيرة يشكلون نسبة مذهلة تبلغ **78.2%** من سكان الحضر في البلدان الأقل نموا، هذه النسب العالية جعلت مايك ديفيز يقول في كتابه المعنون بكوكب العشوائيات أو كوكب الأحياء الفقيرة أن النمو السكاني المتزايد بسرعة لا يقابلها فرص عمل كافية في المدن الحضرية والعشوائيات أو المستوطنات الحضرية غير الرسمية هي أسوء الأماكن التي يمكن أن يعيش فيها الشخص[2]، وذلك نتيجة نسبة الفقر والحرمان الذي تعاني منه هذه المناطق الذي تعدى مجرد الفقر النقدي أو نقص الدخل فقط بل يمثل سلسلة متصلة من حلقات الحرمان التي تشمل سوء الحالة الصحية وتدني مستوى التعليم والافتقار إلى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتغذية وظروف السكن، والتجهيزات المنزلية المستدامة، وإعاقة فرص مشاركة المواطنين في العمليات التي تؤثر على حياتهم، وعليه نخلص أن الفقر إذا كان يعبر عن حالة اقتصادية تقترن كما أسلفنا بانخفاض الدخل أو الثروة أو الإمكانات إلى الحد الذي يصعب معها إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء

---

[1] إسماعيل قيرة : **الفقراء بين التنظير و السياسة و الصراع**، المرجع السابق، ص 49.

* تم استغلال الطبقة الفقيرة في الجزائر من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال حقبة التسعينات لتفجير الجبهة الاجتماعية و جعلها على خط النار مع النظام الجزائري، مستغلين الوازع الديني و أن رجال الجبهة يخافون الله وسوف يرجعون الحق لأصحابه ويقتسمون ثروات البلاد على الشعب و سيتم القضاء على الفقر بالقضاء على من نهبوا البلاد باسم جبهة التحرير الوطني و هو ما جعل الفيس يكسب تعاطف و حماس منقطع النظير من خلال المساجد و الخطب في الساحات العمومية والشعبوية المفرطة جعلها تكتسح نتائج الانتخابات المحلية 1990 بنسبة 54.25% ثم التشريعية في 1991 بنسبة 47.27% وبعد إلغاء المسار الانتخابي و انفلات الوضع الأمني تبين أن من التحقوا بالجبال و حملوا السلاح في وجه النظام آنذاك جلهم من الفقراء و المشردين و قطاع الطرق و المجرمين الدين لهم سوابق قضائية عديدة أصبحوا فيما بعد أمراء الإرهاب أمثال عنتر زوابري، جمال زيتوني، مختار بلمختار.

[2] George Owusu, Samuel Agyei-Mensah & Ragnhild Lund ,**Slums of hope and slums of despair: Mobility and livelihoods in Nima, Accra, Norsk Geografisk Tidsskrift** - Norwegian Journal of Geography, Vol. 62, 2008, p.180.

الإنسان وتنمية قدراته وإمكانياته، إلا أنه متى اقترن بظروف ومعوقات اجتماعية أخرى كنقص المهارات وانعدام التعليم تجعله مصدرا للذل والحرمان وفقدان الكرامة والدونية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إعاقة شديدة في إنتاجية الفرد وعجزه عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ينجر عنه نتائج أخرى لا تقل سوءا، حيث تنتشر اللامساواة واللاعدالة التوزيعية وسيادة التخلف وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وهو ما يجعل المجتمع هدفا للمشكلات الاجتماعية الحادة[1]، غير أن هذا التحليل يلقي باللوم في حالة الفقر التي تشهدها المجتمعات خاصة النامية منها على عاتق الدولة والأنظمة، غير أن أوسكار لويس له قول آخر في هذا الباب من خلال نظريته عن ثقافة الفقر.

ب. **ثقافة الفقر:** يعتبر **أوسكار لويس** أول من صاغ هذا المفهوم وحاول أن يقدم نظرية متكاملة تفسر ظاهرة الفقر من خلال إرساء نظرية ثقافة الفقر التي برر من خلالها وجهة نظره حول السبب الكامن وراء فقر الشعوب واستمرارها في إنتاج نفس الآليات وميكانيزمات الفقر، كرد فعل للحرمان المادي الذي تعاني منه هذه الفئة المجتمعية.

لقد كان أصحاب العمل والطبقة الوسطى في أواخر العصور الوسطى يصنفون مجموعات من الفقراء على أنهم كسالى وغير مبالين ومرتجلون، وبدأ الملاك وأصحاب العمل ينسبون وضعهم الاقتصادي الضعيف إلى التراخي والضعف المفترض للعمال وقد قال البعض آنذاك أن الفقر هو خيار وليس مشكلة اجتماعية وبالتالي تم تقديم العاطلين القادرين على العمل على أنهم عاطلون عن العمل ومجرمون، من المفترض أنهم فضلوا التسول والسرقة والكذب والغش حياة التسكع على العمل نظرًا لكونهم السبب الجذري للصعوبات الاقتصادية فقد تم الحكم على العمال والفقراء على أنه انسحاب متعمد من الاقتصاد والاعتماد الكسول على الآخرين و"أصبح الفقر يُنظر إليه على أنه خيار أكثر منه مشكلة[2].

غير أن المقاربة الماركسية إلى أن المجموعات الاجتماعية التي درسها علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع ضمن ثقافة الفقر هي " البروليتاريا الرثة Lumpon-prolétariat "، المتشردين، عمال المواسم أو العرضيين العمال في القطاعات الاقتصادية غير المتكتلين نقابيا وذوي الأجور المنخفضة كما يسميهم ماركس الجيش الاحتياطي. إن أهم نقطة مشتركة بين كل هذه المجموعات هي عدم ملكيتها لوسائل الإنتاج، فهم ملزمون أن يبيعوا قوة عملهم المحتملة لأنهم جميعًا جزء من الطبقة العاملة، وهم بهذا يختلفون عن الرأسماليين مالكي

[1] مصطفى محمود: **العشوائيات و ثقافة الفقر دور الدولة آليات المجابهة**، الطبعة الثانية، مصر العربية للنشر و التوزيع، 2014، ص22.

[2] HOWE LEO: **WHERE IS THE CULTURE IN THE 'CULTURE OF POVERTY'**?, Cambridge Anthropology, JSTOR, vol. 20, no. 1/2, 1998, pp. 68.

وسائل الإنتاج، الذين يشترون قوة العمل ويبتزون الربح منهم، ويختلفون عن البرجوازية الصغيرة التي تتحكم في وسائل إنتاجها ولكنها لا تشتري قوة العمل، كما أنها تتميز عن الطبقات المتوسطة وموظفي الخدمة المدنية والعاملين في المكاتب، من حيث أن استخدامها الفعلي أو المحتمل يكون في العمل الذي ينتج عنه فائض القيمة. وكنتيجة يتم تمييزهم عن الطبقات الأخرى من الطبقة العاملة من حيث أن دخولهم، المستمدة من بيع قوة عملهم أو من أشكال مختلفة من المساعدة الاجتماعية، غير كافية بالنظر إلى التعريف الاجتماعي للحاجات[1]، في حين يمكن القول أن ثقافة الفقر توفر للرأسمالية جيشا من العمالة الرخيصة غير الماهرة المشار إليها سابقا التي تستند إليها وقت الحاجة وأثناء الأزمات الاقتصادية لتعويض العمال من الطبقة الماهرة المكلفة والإبقاء على الأجور منخفضة.

يصور لويس من خلال دراسته الأنثروبولوجية لخمس عائلات مكسيكية في الريف المكسيكي أن نموذج القيود المادية التي يعيش فيها فقراء الحضر تتطلب تطوير سلسلة من المتكيفات السلوكية، في حين أن هناك العديد من السمات التي يقال إنها تميز ثقافة الفقر، حيث يصف لويس في مقدمة كتابه ثقافة الفقر بعض الديناميات التي يُعرف بها الفقر "من بين الأشياء اللافتة للنظر حول هذه العائلات – يقصد العائلات المكسيكية محل دراسته– هو الشعور بالضيق العام وندرة الرضا فيما بينها، وتضاؤل المودة والحب واختزال العاطفة التي نادرا ما تظهر، وهي غالبا مقصورة على الزوجين حديثي العهد بالزواج، لأن الثقافة المادية الجديدة تحطم الثقافات غير المادية للشعوب التي تصل إليها"[2]، في إشارة على طغيان المادة على تراث الشعوب الفقيرة يصنفها لويس في أربع فئات أساسية:

- عدم المشاركة والثقة في المنظمات الرسمية وعدم الالتزام بمؤسسات وقيم المجتمع السائد.
- انخفاض مستوى التنظيم المحلي.
- ممارسات عائلية وجنسية مختلفة ومنحرفة.
- ومواقف التبعية والقدرية واللامبالاة والتوكل والتواكل.

حيث تنشأ هذه الممارسات والقيم أولا كتكيف مرحلي ولحظي، ومع النقص الحاد في الوظائف والفرص الاقتصادية في المجتمع الأوسع، ومع مرور الوقت يتم استيعابها، ويتم نقلها إلى الأجيال القادمة وتصبح طرقًا ثقافية دائمة لرؤية العالم والتصرف ضمنه، هذا هو الحال لدرجة أنه حتى في حالة تحسن الظروف في المجتمع الأوسع، لم يعد الفقراء في وضع يمكنهم من الاستفادة من الفرص الجديدة، مما دفع لويس إلى

[1] Bernier, Bernard: **Culture de La Pauvreté et Analyse Des Classes**." Anthropologica, JSTOR, vol. 16, no. 1, 1974, p. 53.
[2] Oscar Lewis, *Op cit*, p. 8.

الادعاء بأن القضاء على الفقر المادي، أسهل من القضاء على تلك الحزمة الثقافية للفقر المتجذرة في النسق الفقير لتلك المجموعات المحرومة[1].

تم نقد لويس في سياق ثقافة الفقر من حيث أنه إذا كانت هذه الاستجابة لحظية وظرفية فلماذا تستمر لأجيال وأجيال طويلة رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الوسط الحضري باستمرار؟، يجيب لويس أن هذا التساؤل لديه شقي إجابة أولهما؛ أن ثقافة الفقر تمنع تعلم واكتساب مهارات معينة لا يمكن تداركها مرة أخرى بسرعة وسهولة وهذا يفسر استمرار الموقف الضعيف في سوق العمل بالنسبة لطبقة الفقراء التي تبقى تعاني نتيجة قلة خبرتها وانعدام كفاءتها وعدم خوضهم المغامرة الاقتصادية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ثقافة الفقر التي جاء بها لويس تتكلس في مجتمع الفقراء وتمنع بالتالي أي تغيير وأثناء ذلك فهي تنتشر كسرطان من جيل إلى جيل مستقلة عن التغيرات الاجتماعية ومقاومة لها.

ورغم أن لويس استطاع نوعا ما الدفاع عن نظريته التي تعتبر رائدة في تفسيرها ظاهرة الفقر في المجتمعات إلا أن الانتقاد الكبير الذي وجه له هو اعتبار الفقير مسؤولا عن فقره وأن الوضعية المزرية التي آل إليها هي من صنعه بصفته من تسبب في فقره وحرمانه، وأكد أوسكار لويس في نتيجة دراسته إلى القول بأن القضاء على الفقر أسهل بكثير من القضاء عل ثقافة الفقر.

ت. السكن العشوائي وفقدان التنظيم الداخلي: يطرح **آلان توران** سؤالا دقيقا في دراسة الهامشية الحضرية حيث يقول ليس المهم أن نعرف من هم المهمشون لكن الأهم هو معرفة من أين يأتي التهميش؟ وهذا يعني ماهي أنظمة المشاركة الاجتماعية التي لا تعمل بشكل كاف؟ وهنا يقول توران أنه غالبا ما حدد المهمشون مع فقراء السكن أي الذين يقطنون مساكن فوضوية وهشة مثل الفافيلا في البرازيل والغيثو في الولايات المتحدة الأمريكية والعشوائيات في مصر الأحياء القصديرية في الجزائر، هذه المساكن الفقيرة توفر ظروف معيشية سيئة للغاية لا تستجيب لأدنى شروط الحياة الكريمة[2].

يطرح البعد السوسيولوجي للهامشية الحضرية مزيدا من الشروخ في البناء الاجتماعي، خاصة إذا أمطنا اللثام عن الوجه البئيس للهامشية الحضرية المتمثل في فقدان التنظيم الداخلي في الحي الفوضوي الذي يمثل تجسيدا للهامشية في بعدها المادي الملموس، حيث يقول تشارلز بوث Charles Booth " أن الأحياء العشوائية أو كما يسميها بالإنجليزية (Slums)، هي خلطة من السكن البالي المتهدم، والتكدس، والمرض

[1] *Ipid*,p. 68.
[2] TOURAINE, ALAIN. "**La Marginalité Urbaine**." Boletín de Estudios Latinoamericanos y Del Caribe, JSTOR, 1977, no. 22, p. 4.

والفقر والرذيلة وينظر للحي العشوائي على انه مكان لـ "فُضْلَة" اجتماعية فاسدة وهمجية، تتعفن وتتفسخ في فضاء لاأخلاقي وعنيف في الغالب ".

وقد تم تبني تعريف مهم للحي العشوائي في اجتماع الأمم المتحدة أكتوبر سنة **2002** بالعاصمة الكينية **نيروبي** والذي استند إلى المعيار الطبقي من حيثّ أنه ذلك الحي الفقير الذي يتميز بالسكن الرث وغير الرسمي مع عدم إمكانية الوصول بطرق ملائمة إلى مياه آمنة، وصرف صحي، فضلا عن غياب أي ضمانة للحيازة، ويتضح جليا التركيز من خلال هذا المفهوم على البعد الفيزيقي المادي للحي العشوائي الفوضوي، وخصائصه المكانية من دون التركيز على الأبعاد الاجتماعية التي تعتبر مهمة جدا أيضا في تشكيل وصف متكامل للحي العشوائي في شقيه الفيزيقي والاجتماعي هذا الأخير الذي يصعب أحيانا الوصول إلى خصائصه وفحصه وقياسه وجمع المعلومات حوله[1].

لا تمثل الهامشية مجرد اعتبارات ومؤشرات إحصائية نظرية تقدم عند كل مناسبة انتخابية أو ترسل مع كل مطلب اجتماعي للمؤسسات الرسمية، بل تمثل مأزقا اجتماعيا حقيقيا يتفاقم مع كل كوخ أو عشة تبنى الظروف المأساوية التي يعاني منها سكن الأحياء الفوضوية والخطر الداهم والدائم الذي يكابدونه يوميا إضافة إلى العزلة والاغتراب عن المجتمع المركزي الذي انقسم في نظرته إليهم، نظرة مشفقة ومتحسرة على وضعهم، ونظرة أخرى أبوية فوقية تجرم قاطني هذه الأحياء الذين يشوهون المنظر العام للمدينة ويفرزون ثقافتهم الفرعية غير المرغوبة فيها وينظرون إليهم على أنهم مصدر الفوضى والانحراف فيَصِمونهم باللاحضرين أو كما يقولون " **البرية، الجبلية، صحاب الدوار، تع Les environs**"، كل هذه التمثلات الاجتماعية تساهم في تحييد قاطني الأحياء الفوضوية عن مركز المدينة وضمان عدم قربهم من المركز وبالتالي عزلهم عن المجتمع المديني الذي يرفض فقرهم وتدني مستواهم الاجتماعي المنبوذ، تشكل هذه النعوت و الأوصام؛ إعاقة اجتماعية تمنع اندماج الهامشيين في الوسط الحضري، تزداد حالتهم الانعزالية والاغترابية كلما زاد حرمانهم وفقرهم وعدم استفادتهم من التنمية وحرمانهم من المرافق والاندماج في مجتمع الاستهلاك الذي يميز المدينة، بالإضافة إلى ضعف الشبكة العلائقية التي تؤدي غالبا إلى العطب الاجتماعي وفك الرباط الاجتماعي.

إن هذه التمايُزات المجالية داخل المجتمع الحضري بين الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة، هي عامل من عوامل اللامساواة الحضرية تولد غالبا إحساسا بالإحباط والشعور بالاحتقار لساكني الأحياء الفقيرة الذين يعتبرون أنفسهم درجة ثالثة أو حتى رابعة، لذلك لا يترددون في الكثير من الأحيان في مختلف الولايات

[1] مايك ديغيز: **كوكب العشوائيات**، ترجمة وحيد وهبة، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 72.

الجزائرية في الاحتجاج وغلق الطرقات رفضا لسياسة التهميش والإقصاء واللامساواة التي يعاني منها سكان الأحياء الفوضوية، ومعاناتهم اليومية مع الكهرباء والماء والغاز والصرف الصحي والمرافق التعليمية والصحية والإدارية، في المقابل نجد الأحياء المخططة والحضرية الملاصقة لهم تتمتع بكل ضرورات الحياة، هذه المفاضلة والتمايز بين الأحياء الرثة والمهيأة، أفرزت ما يسمى "بأيديولوجية المهمشين"[1]، حيث كونوا لأنفسهم ثقافة وإيديولوجيا تمكنهم من حجز مكانة لهم في البناء الاجتماعي رغم ما يكتنف واقعهم من غموض وما يتعرضون له من إقصاء.

يمثل سكان الأحياء الفوضوية والقصديرية نموذجا للتشرذم، وعدم التجانس ومحاولاتهم المستميتة للاندماج في مجتمع المدينة الذي يفرض عليهم ضريبة دخول إلى مجتمع الاستهلاك الذي يطالبون بالانتماء إليه من خلال عباراتهم "**حاب نعيش**" "**حاب نشوف الدنيا**" "**حاب نزهى**" "**الناس العايشة**" كلها عبارات استهلاكية تستوجب إمكانيات مالية لتحقيقها ليست متوفرة لديهم، الفقر والحرمان وضآلة وشح مناصب العمل تحول دون ذلك، تشعرهم هذه الحالة بالضيق والقهر ولعن القدر الذي ساقهم لهذا المكان الذي يمثل بالنسبة إليهم لعنة أصابتهم لا يعرفون كيف يتخلصون منها وربما يحتاجون معجزة إلاهية في ظل تناسي المؤسسات والسلطات أن هناك من يعيش حياة بدائية على تخوم الحضر الراقي، يمكن تشبيه حالتهم بأن أرجلهم منغرسة في أوحال الفقر والحرمان ورؤوسهم تحاول أن تطأ مجتمع المدينة المتحضر.

بالنسبة للتنظيم الداخلي للحي الفوضوي فهو لا يقل ضحالة عن خارجه، علاقات جيرة غير طبيعية تتآكل يوما بعد يوم في ظل التغير الاجتماعي اليوم من غلاء ووباء (كورونا)، تضعف مشاعر ومظاهر التضامن بين الأفراد، كل واحد همه التخلص من هذا لمكان الذي أصبح من ملجأ وحل مؤقت لمشكلة الأمن أو الهجرة من الريف للعمل إلى وكر للجريمة والرذيلة، الإحساس بالدونية والصورة السلبية المنطبعة لدى شباب هذه الأحياء العثة تؤرقهم وترهن مستقبلهم، وأمام هذا الوضع يمكن أن نصل إلى بعض النتائج أن هؤلاء الشباب المهمشين كثيرا ما يحملون أنفسهم أو آباءهم مسؤولية ما يعيشونه من فقر وموت بطيء، أو البحث عن تبريرات دينية كالمكتوب والقدر والرضى بالنصيب والقضاء والقدر "**ولي حي رزقو حي**" في قصور واضح لفهم المقصد الديني الذي يحث على العمل والبذل في سبيل تحقيق الذات والحاجات، في حين ينصرف جزء آخر من الشباب إلى اعتناق العنف والانحراف وولوج عالم الجريمة، كرد فعل راديكالي على الوضع المتأزم أو الانخراط في مجموعات إرهابية تستغل الظرف لإجراء غسيل مخ لعقول اجتاحها القهر

[1] فؤاد غربالي : **سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية شباب أحياء مدينة صفاقس مثالا**، مجلة عمران، العدد 16، المجلد الرابع، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016، ص 90.

والفقر والحرمان ناقمة على المجتمع والدولة لما آلت إليه فتصبح في متناول تلك الجماعات لضمها إلى عالمها[1].

ث. **ثقافة الهامشية الحضرية:** لا شك أن كل ظاهرة في استمرارها ودوامها في المجتمع واعتياد الأفراد عليها تخلق وتولد مع الوقت ثقافة خاصة وعالما موازي للعالم الحقيقي، والهامشية الحضرية واحدة منها حتى تضمن تكيفها مع واقعها وظروف حياة ذلك المجتمع الصغير الذي لا يخرج عن نطاق ذلك الحي الهامشي وتقف عنده تلك الثقافة الهامشية ولا تتجاوزه، فما يأتي بعد ذلك يفرض ثقافة الطبقة المتوسطة أو الغنية ولها شروطها ونمط عيشها هي الأخرى.

تثبت الشواهد الواقعية أن الهامشية الحضرية بقدر ما توحي من عدم الانخراط في المجتمع والانعزال والتقوقع على الذات، بقدر ما تعني أيضا القدرة على تشكيل روابط جديدة ومتميزة من العلاقات الاجتماعية تمكن الفرد المقصى من فتح نوافذ انتماء جديدة وتشكيل مجموعات انتماء شعورية على حد تعبير ماكس فيبر؛ الشبان **الحيطيست،** بائعي الخردة والسلع المستعملة، أصحاب الباسطات في الأسواق الشعبية، الباركينغور (أصحاب مواقف السيارات غير الشرعية) وفتيان التسرب المدرسي، هؤلاء جميعا خلقوا لأنفسهم ثقافة خاصة على غرار ثقافة الفقر التي جاء بها أوسكار لويس. فرضها عليهم واقع الحي الهامشي الموسوم بعدم التنظيم والفوضوية، وبحثا عن تحقيق الذات وبحثا عن التكيف اللازم للعيش ضمن هذا المجتمع الموازي، وفي غياب هوية مهنية وغياب المكانة الاجتماعية لهؤلاء يتم إنتاج هويات ميكرو مجتمعية أو فرعية تعبر عن عالمها الخاص للفت الانتباه وتأكيد الحضور، رغم الظروف والمعاناة يحاول هؤلاة مواكبة الموضة وشراء أغلى الهواتف الذكية وصبغ الشعر وحلاقته على طريقة مشاهير كرة القدم، ثقافة الطراباندو أو تجارة السلع المهربة هي الأخرى تمثل ثقافة للفئة الشبانية للوصول إلى مجتمع الاستهلاك الذي يرونه متجليا أماهم يوميا في الأحياء الراقية من المدينة، العنف العرضي أو المجاني من بين الثقافات الفرعية التي يلجأ إليها هؤلاء الشبان خلال يومهم قلع الشجيرات تحطيم الكراسي العمومية في محطات النقل، التعارك على قارعة الطرقات والصراخ وإثارة الانتباه، رسم الجدران بالبخاخات الملونة وغيرها من الممارسات الروتينية العنيفة.

[1] فؤاد غربالي : المرجع نفسه، ص 90.

2.5. البعد الاقتصادي:

يشكل البعد الاقتصادي أحد أهم الأعراض التي تميز الهامشية الحضرية بشكل واضح وجلي منها عن البعد الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي، فقد توصلنا في البعد السوسيوثقافي إلى أن الهامشية ظاهرة مركبة من كل ما يمثل ولوج الفئات الاجتماعي دائرة النسيان والانسحاب من الإطار العام للمجتمع وضوابطه وأطره التنظيمية والرسمية بالنظر إلى فقرهم وقلة حيلتهم وانتمائهم المكاني أو الاجتماعي (الطبقي)، وتدني مستواهم الثقافي والاقتصادي في مجتمع يغزوه التناقض الاجتماعي فيصبح الانسحاب أو الإقصاء سببا كافيا لقيام الهامشية بكل أركانها المادية والشرعية والمعنوية.

ويقوم التهميش الاقتصادي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل وتحديد من يوجد داخله ومن يوجد خارجه، باعتبار وجود قطاع اقتصادي رسمي (سواء رأسمالي أو اشتراكي) وقطاع حضري غير رسمي (تقليدي او هامشي) the formal sector and the informal sector هذه هي الصيغة التي جاء بها هارت Hart استنادا للبحث الذي أجراه بآكرا الغينية عن القطاع الحضري غير الرسمي وينقسم بدوره إلى غير رسمي شرعي مثل امتهان العِتالة ونقل الأغراض باليد والعربة بيع الصحف، مسح الأحذية وفي المقابل نجد الأنشطة الحضرية غير الرسمية غير الشرعية (احتراف الدعارة، السرقة والسطو على المنازل والممتلكات تزوير العملة، القمار...)، ويقدم الباحث إسماعيل قيرة هنا الفرق بين القطاع الرسمي والتقليدي في أن الأول مفهوم محايد يفيد بعدم نظامية نشاط معين ولا يكفله القانون وفي نفس الوقت لا يمنعه، أما التقليدي فيشير إلى حالة من الاستخفاف والأنشطة التي عفى عليها الزمن وأصبحت لاتؤتي أكلها مع العولمة والنظام العالمي الجديد رغم أنها تدل على إرث ثقافي للأمه وجزء لا يتجزأ من هويتها[1].

كما قدم ويكس Weeks دراسة نقدية عن البطالة الحضرية مستندا إلى مفهوم جديد لهذا الوضع وهو القطاع غير المعد Unenumerated Sector، وتم اعتماد مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي لدى منظمة العمل والبنك العالمي وجل الأبحاث الأكاديمية والسياسية وتم تطبيقه فعلا رغم الانتقادات التي طالته عند طرحه أول مرة [2].

ويشير التهميش الاقتصادي إلى المدى الذي يشغل فيه الأفراد مناصب وأوضاع في البناء الاقتصادي وسوق العمل (انخفاض الدخل، مستوى الاستهلاك، ظروف العمل، المهارات، والخبرة)

[1] إسماعيل قيرة : **نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر و التهميش في البلدان النامية**، المرجع السابق، ص 180.

[2] إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين: المرجع السابق ص 210.

وتثبت الشواهد الواقعية تعاظم واطراد دور القطاع الحضري غير الرسمي، في استيعاب القادمين الجدد لسوق العمل وهو مؤشر ينذر بالخطورة الفعلية للوضعية الاقتصادية المقلقة، التي باتت تعيشها المدينة الجزائرية خاصة، ولاشك أن الرأسمالية المتوحشة التي أفرزت على مدى عقود مضت جحافل ضخمة من جيش البطالين وسرحتهم من وظائفهم مع بداية كل أزمة اقتصادية، ومع كل نكبة عالمية هي نفسها اليوم تستعين بهم لإبقاء دار لقمان على حالها وضمان بقاء الأجور منخفضة واستمرار استغلال الفئات المحرومة والفقيرة في العملية الإنتاجية بشكل جد بشع وأحيانا غير آدمي بالمرة ويقول هانا كل من ألان جيلبير وبيتر وارد "Alain Gilbert, Piter Ward" *لو كان للرأسمالية العاتية وجه غير مقبول في عمومه، فإن الأسوء من ذلك الوجه على الدوام، دولة فاسدة تعمل لصالح الأغنياء. وفي مثل هذه الظروف لا يمكن التعويل على تحقيق الكثير حتى ولو بمحاولة تحسن النظام".*

ويقول الأستاذ السيد الحسيني أن القطاع الاقتصادي في المدينة يحوي نمطين متضادين أحدهما مستقر ودائم والثاني متذبذب ومؤقت ومن الطبيعي أن يكون الثاني من نصيب المهمشين[1] من سكان الأحياء الفوضوية والهامشية للظفر بفرصة العمل والنازحين من الأرياف بحثا عن الأمن في المدينة نظرا لأعدادهم الهائلة، والتي تفتقر في نفس الوقت للكفاءة والخبرة والمهارة اللازمين للولوج إلى عالم الاقتصاد الرسمي المحمي، وبالتالي لا يسعها إلا الاضطلاع بالمهن الهامشية التي تدر عليهم الفتات.

تشير الشواهد الإحصائية أن معدل **فقر الدخل** في العالم بلغ مستويات مخيفة وأرقام مرعبة حيث أن **1.3** مليار شخص في العالم النامي تعيش على **1.25** دولار أمريكي في اليوم، كما يعيش **234** مليون شخص على أقل من **0.63** دولار أمريكي في اليوم، ورغم أن هذه الأرقام تحسنت نوعا ما على الصعيد العالمي إلا أن الوضع الغذائي بلغ نسبة **870** مليون شخص يعانون سوء التغذية في العالم حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة **FAO** لعام **2012** وأغلبهم يعيشون في الدول النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب إفريقيا وجنوب الصحراء[2].

أ. القطاع الاقتصادي الرسمي والقطاع غير الرسمي:

إن التمييز بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي حسب ديبارك ميزيمدار (Dipak Mazumdar) يدور حول فكرة أن التوظيف في سوق العمل الرسمي محمي إلى حد ما، أي الطبيعة المحمية وطبيعة ومستويات

[1] السيد الحسيني : **المرجع السابق** ، ص 180.

[2] J. von Braun and F.W. Gatzweiler: **Marginality Addressing the Nexus of Poverty, Exclusion and Ecology,** hardcover, 2014, pp 7-8.

الأجور والحماية الناشئة خاصة من عمل النقابات العمالية والحكومات أو كلاهما معا وهو ما يؤدي إلى تطوير قطاع محمي داخل السوق الحضرية وزيادة كفاءته وفق منظومة متكاملة، وفي المقابل هناك جيش العمال القابعين في الانتظار، وهنا قام مازومدار بدراسة هذه الحالة، من خلال مصنع النسيج في مدينة بومباي بالهند حيث يوظف المصنع عمالا ذوي أجور مرتفعة لكن وفق آليات وضوابط وشروط كفاءة ولا يمكن خفض أجورهم، وفي المقابل يوظف المصنع نسبة كبيرة من العمال بصفة غير رسمية أو عمالا يوميين يوفرون له جيشا من اليد العاملة منخفضة الأجرة والتكاليف، ويطلق مازومدار على هذا على هذا النمط سوق العمل ذو المستويين[1].

إن طالبي العمل في السوق الرسمي للعمل لن يكونوا قادرين على ولوجه ما لم يتمكنوا من تجاوز الحواجز أو اختبارات القبول، وفق شروط واتفاقيات عمل جماعية تضمن الحقوق وتنص على واجبات الوافدين الجدد للعمل في القطاع الاقتصادي الرسمي، كما استخدم ميريك Merrick معيار الدفع للضمان الاجتماعي الذي يتقاسمه أرباب العمل والموظفون في إشارة إلى ترتيب وتنظيم علاقة العمل وحمايتها، وباستثناء أصحاب المؤسسات والمصانع أرباب العمل والملاك الكبار فإن القطاع غير الرسمي يمثل ما دون ذلك، وتبقى الشواهد الإحصائية التي تقدمها الدراسات الحضرية تثبت أن القطاع غير الرسمي يمثل الحصة الأكبر للعمالة وهو ما يمسى أيضا باقتصاد الشارع أو الاقتصاد التقليدي أو ما يعرف بثنائية رسمي/ غير رسمي الذي جاءت في تقرير برنامج التوظيف العالمي الصادر عن مكتب العمل الدولي في كينيا، حيث اعتبر القطاع غير الرسمي ملاذا للمهاجرين والذين يفشلون في اختبارات القبول ضمن القطاع المحمي الرسمي. كما يثبت علم الاقتصاد أن المهاجرين وقاطني الأحياء الفوضوية الفقيرة هم من يملؤون الأنشطة ذات الأجور المنخفضة وغير المحمية والتي تتطلب قوة وتحملا ويعافها ويرفضها أغلب أفراد المجتمع كقطاع البناء مثلا [2].

وفي ظل عدم وجود وظائف جاهزة في القطاع الرسمي يضطر حتما المهاجرون وطالبي العمل من الفئات الفقيرة الانخراط في العمل غير الرسمي لكسب قوت العيش، ومع مرور الوقت قد ينجح بعضهم في الولوج إلى القطاع المنظم. ويلاحظ بيدرسون (Pederson) أن القطاع غير الرسمي يعمل كمخزون مؤقت أو قاعة انتظار قبل السماح لهم بالولوج إلى القطاعات الاقتصادية الحديثة المنظمة والرسمية وبالتالي تميزه عن القطاع المنظم بسهولة الدخول والخروج ولكن بانتقائية وشروط مسبقة أشرنا لها سابقا.

[1] Dipak Mazumdar: **The urban informal sector**, World Development, Volume 4, Issue 8, 1976, p656.
[2] Francis Cherunilam: **The Urban Informal Sector**, Indian Journal of Industrial Relation, Vol. 17, No. 1, 1981, p103.

كما يضيف مازومدار معايير أخرى للتفرقة بين ثنائية الرسمي وغير الرسمي في نمط توظيف هذا الأخير الذي يتم عادة بساعات عمل متغيرة على مدى فترات زمنية متقطعة أسبوع مثلا او شهر، وعدم وجود علاقات تعاقدية طويلة المدى، ويتم دفع الأجور عادة على أساس يومي أو بالساعة[1].

ب. **القطاع غير الرسمي (الاقتصاد غير الرسمي): مأوى أم سوق عمل أم نمط إنتاج؟**

من أكثر التعريفات التي يتم الاستشهاد بها في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، هو تعريف راي بروملي (Ray Bromley) الذي يصفه بأنه *"عملية لتوليد الدخل الذي يتميز بميزة أساسية واحدة أنها غير منظمة من قبل مؤسسات المجتمع، في بيئة اجتماعية وقانونية تفرض تنظيم أنشطة مماثلة"*. ويضيف بروملي أن من بين أولئك الذين تحددهم منظمة العمل الدولية على أنهم جزء من الاقتصاد غير الرسمي؛ أرباب عمل وعاملين في مؤسسات غير رسمية وعاملين لحسابهم الخاص، ويشمل أيضا أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي (غير مصرح بهم) في مؤسسات أو شركات رسمية أو كعمال منازل وخدام غير مشمولين بقانون العمل ولو كانت فترة خدمتهم لعقود طويلة[2].

ويقول بروملي أنه قد كانت هناك مناقشات حول ما إذا كان الاقتصاد غير الرسمي مسايرا للدورات الاقتصادية، أو أنه يتوسع مع توسع الاقتصاد الرأسمالي أو يتقلص مع توسع هذا الاقتصاد؟ والواضح أنه قد يحدث كلا الأمرين، فالعاملون لحسابهم الخاص بشكل غير رسمي، أو العمال بأجر غير المصرح بهم في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، فعلى سبيل المثال قد تظهر المشاريع الصغيرة غير الرسمية التي تسوق منتجاتها مباشرة للعملاء أو منافذ البيع بالتجزئة اتجاهات معاكسة للدورة الاقتصادية، في حين أن نفس المشاريع الصغيرة غير الرسمية التي يتم التعاقد معها من الباطن من قبل الشركات والمؤسسات الكبيرة قد يكون لها نتائج جيدة على الدورة الاقتصادية حيث يمكن أن يتم توظيف عدد أكبر من العمال المنزليين عندما يتوسع السوق، في حين أن العمل الحر في العمل الحرفي والبيع، قد يتوسع عندا يقل وينضب العمل الرسمي المأجور، وهناك أيضا فرق بين "الخروج" وهو الانتقال الطوعي إلى العمل غير الرسمي و"الاستبعاد أو الإقصاء"؛ وهو الدخول القسري إلى الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدم توفي العمل الرسمي بأجر، وفي هذه الحالة قد يحدث الاثنان في نفس الوقت، ويمكن الافتراض أيضا أن *الخروج* يكون أكثر شيوعا عندما يتوسع الاقتصاد الرسمي خاصة بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص، *والاستبعاد* عندما يتقلص الاقتصاد الرسمي[3].

---

[1] Dipak Mazumdar: Op.cit. p 657.
[2] Ray Bromley and Tamar Diana Wilson, **THE URBAN INFORMAL ECONOMY REVISITED**, Latin American Perspectives, January 2018, Vol. 45, No. 1, p.4.
[3] *Ipid*,p.5.

وتؤكد المقاربات النظرية المختلفة على واحدة من هذه العمليات، فالمقاربة النيولبيرالية مع هيرناندو دو سوتو (Hernando de Soto) تنص على أن الاقتصاد غير الرسمي هو مرتع للأصحاب المشاريع الناشئين الذين تعيقهم فقط اللوائح التنظيمية للدولة التي تفضل النخبة عليهم، بينما المقاربة الماركسية المحدثة او المادية التاريخية تركز عند أليخاندرو بورتس (Alejandro Portes) على القوة العاملة غير الرسمية المستخدمة من قبل المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، وهنا تؤدي تفسيرات دي سوتو إلى "الخروج" بينما آراء بورتس إلى "الاستبعاد والتهميش"[1].

تذهب ديانا ويلسون (Tamar Diana Wilson) إلى القول بأن العلاقة بين ثنائية الاقتصاد الرسمي/غير الرسمي، هي علاقة استغلال الأول للثاني حيث يقوم الأول باستدراج وجذب الثاني من خلال جذب جيش العمال الذين لاستغلالهم، والزج بهم في العمل بطريقة غير قانونية وفق تشريعات العمل والقوانين واللوائح، في إشارة إلى مزيد من عدم تدخل الدولة في العملية الاقتصادية وفق النهج النيوليبيرالي وغالبا ما يتم التعاقد مع هؤلاء العمال الدين يمثلون الطبقة المسحوقة والمهمشة من الباطن أو عن طريق طرف ثالث وسيط بطريقة غير رسمية من طرف تلك الشركات الرسمية ويعد بورتس من المؤيدين الرئيسيين هذا النهج، ويشير برواملي إلى أن الكثير من العاملين لحسابهم الخاص في مشاريع صغيرة هم بائعون بعمولة أو عمال تابعون، لهم علاقات مع شركات رسمية كبيرة أو صغيرة، أو حتى شركات متعددة الجنسيات يقومون ببيع منتجاتها وبالتالي يشكلون كما يقول جزءا من *"البروليتاريا المقنعة"*، وفي المقابل ترتبط المقاربة القانونية هيرناندو دي سوتو وزملائه في المعهد البيروفي للحرية والديمقراطية أن الاقتصاد غير الرسمي باعتباره مرتعا لأصحاب المشاريع الناشئة مقيدة بتشريعات غير ضرورية وزائدة عن الحاجة، فهم يميلون للتركيز على العاملين لحسابهم الخاص بشكل غير رسمي وشبه غير رسمي رغم انهم لا يستعملون عبارة "الهيمنة المضادة" إلا أنهم يبررون نهجهم الاقتصادي غير الرسمي بأن مرتادي وداخلي هذا النوع من الاقتصاد يتمردون على قوانين الدولة وتشريعاتها البيروقراطية التي تمجد الدولة التاجرة التي تتدخل في الاقتصاد[2].

كما يربط دي سوتو الاقتصاد غير الرسمي بصعود دولة تجارية **mercantiliste state** مستبدة على حساب قوى السوق وهو ما يؤدي إلى إعاقة توسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية وضرورة المرور على الإجراءات الرسمية، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الشركات الرسمية الكبرى على توظيف المهاجرين من الأرياف إلى المدن نتيجة فائض العمالة[3].

---

[1] *Ipid*,p.5
[2] Tamar Diana Wilson:**Approaches To The Informal Economy, Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development**, Vol. 40, No. 3/4, 2011, p 206.
[3] *Ipid*,p.208.

ت. البطالة كمؤشر للتهميش الاقتصادي: تعرف البطالة في الأدبيات السوسيولوجية؛ على أنها عدم التوافق أو عدم التوازن بين العرض والطلب على العمالة، ويضيف آخرون على أن البطالين هم أولئك الدين يعتبرون قادرين وراغبين في العمل و لا يجدونه، حيث يستثنى بذلك الشحاذون والمجانين، الأطفال الصغار دون سن العمل وكبار السن فوق **60** سنة.

تعد البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري السريع غير المنظم والتضخم الحضري الذي ينم عن عدم مواكبة التنمية للزيادة السكانية في المدينة في محدودية المقابل الموارد والمرافق المتوفرة، وقد قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في الجزائر لسنة **2017** بـ **12%**، في حين تشير الإحصائيات الرسمية أن معدل البطالة في الجزائر وصل سنة **2016** إلى **11.22%**، في حين وصل معدل التضخم في نفس السنة إلى **6.4 %**، هذه الأرقام تعكس تعاظم دور القطاع غير الرسمي الذي يعتبر إسفنجة امتصاص للبطالة الحضرية، في ظل عدم توفير مناصب عمل كافية في القطاعين العام والخاص نتيجة الأزمة العالمية من جهة وشبح جائحة كورونا الذي عصف بالكثير من الوظائف.

وتعكس البطالة الحضرية والجنوح إلى الاقتصاد غير الرسمي تناقضات البناء الاجتماعي من جهة وتردي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في البلاد، ولعل أهم ما يميز المجتمعات التي تئن تحت وطأة مؤشر البطالة المرتفع؛ إفراز العديد من الفئات المحرومة والمهمشة التي يتم استغلالها والزج بها في أعمال جد مرهقة وغير محمية مقابل عائد مادي بخس جدا لا يعكس الجهد المبذول، وقد أثبتت الشواهد الواقعية أن هذه الشريحة المهمشة؛ كثيرا ما تجنح إلى الانحراف وممارسة العمل غير الرسمي غير الشرعي كالرشوة والمقامرة والدعارة والتزوير والسرقة والنهب، أمام تزايد أعداد البطالين يوما بعد يوم وفي المقابل عجز واضح عن خلق فرص عمل وجلب الاستثمارات الداخلية أو الخارجية[1].

لقد أثبتت الشواهد الواقعية أن عمال القطاع غير الرسمي يتعرضون لضغوط شديدة لقبول وظائف منخفضة الأجرة في المدن بدل الانتظار إلى أجل غير مسمى حتى يتم توفير وظيفة رسمية بأجر جيد وظروف آمنة وهذا هو أحد أسباب استمرار الفقر الحضري في العديد من مدن العالم الثالث، لكن ومع تحرير التجارة يمكن القول أن البلدان التي سايرت هذا التحرر ظهرت فيها مؤخرا آثار للإصلاحات التجارية مثل فيها القطاع غير الرسمي جزءا مهما في الاقتصاد وحيزا مهما من النقاش في الأدبيات السوسيولوجية، ومتى أهمل القطاع غير الرسمي من المعادلة الاقتصادية، فإن مصير تلك الإصلاحات غالبا هو الفشل، حيث أن **70%** من القوى العاملة في البلدان النامية تعمل وفق ترتيبات خارج القطاع الرسمي أو المنظم،

[1] بلقاسم سلاطنية و إسماعيل قيرة: المرجع السابق ، ص 97.

فمثلا في تركيا وسلوفاكيا مثلت نسبة القطاع غير الرسمي الحضري ملا يزيد عن **15%** إلى **20%**، في حين كانت النسبة **80%** في زامبيا وأكثر من **83%** في **ميانمار**، كما مثلت بعض الدول المنخفضة القطاع الحضري غير الرسمي في نيجيريا وبانغلاديش وساحل العاج والهند فإن حصة القطاع الحضري غير الرسمي تصل إلى **51%** وفي تونس يتقاضى فقط ما نسبته **11%** من الموظفين رواتبا خاضعة للحد الأدنى من الأجر المضمون **SNMG** [1].

على افتراض أن القطاع غير الرسمي هو طبقة اجتماعية اقتصادية يمكن تعريفه على أنه واحد من أكثر القطاعات حرمانا لاسيما في المناطق الحضرية، حيث فشلت الزيادة في فرص العمل خاصة في الدول النامية وعجزت عن مواكبة الطفرة السكانية ومعها القوة العاملة، هذه الأخيرة التي طردتها المَكْنَنَة في المناطق الريفية الزراعية وخاصة الذين لا يملكون الأراضي بل يملكون جهدهم ويبيعون قوة عملهم فقط، بالإضافة إلى العامل الأمني في الجزائر مثلا، كذلك ثورة التصنيع التي تشهدها المدن وحاجتها إلى العمالة وتحول الريف إلى بؤرة للفقر والحرمان من المرافق والضروريات، أو ما أصبح يعرف في الدوائر الرسمية **بمناطق الظل**، هذه العوامل الطاردة وفي المقابل العوامل الجاذبة في المدينة التي لا تزال مرتبطة بإطار سلعي واستهلاكي، أدت إلى هجرة واسعة النطاق من الريف إلى المدن في أغلب دول العالم النامي بحثا عن فرص اقتصادية أحسن، وهو ما أدى إلى خلق تضخم حضري هائل لأن حجم الهجرة كان يفوق بكثير القدرة الاستيعابية للقطاع الاقتصادي الرسمي (المنظم)، ومعه المرافق المدنية التي أصبحت لا تستجيب للضغط المتواصل عليها.

وتجدر الإشارة أن الهجرة في البلدان النامية من الريف إلى المدينة لا تشبه الهجرة في الدول المتقدمة الصناعية، ففي الأولى ينظر إلى تلك الهجرة على أنها زيادة في القذارة، ونقص في السكن، والتوجه نحو البناء الفوضوي في أحياء جد قذرة مع انعدام الصرف الصحي وانتشار الأوساخ والفوضى والازدحام، أمام محدودية الفرص الاقتصادية وهو ما يشكل ظاهرة التحضر المفرط[2].

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للعديد من المهاجرين والبطالين وذلك لسهولة الدخول إليه والمهارة المنخفضة والأجور البخسة، فيمكن مثلا لأي شخص القيام بالعمل المتجول والخدمة والتصليحات المنزلية (التنظيف، قص العشب، تسليك المواسير، تحميل أغراض غسل سيارة، الحراسة...) والعديد من الأنشطة المماثلة دونما حاجة إلى تكوين متخصص أو مستوى تعليمي عال.

[1] Saibal Kar, Sugata Marjit : **Urban informal sector and poverty, International Review of Economics & Finance**, Volume 18, Issue 4, 2009, P632.
[2] Francis Cherunilam: **The Urban Informal Sector**, Indian Journal of Industrial Relation, Vol. 17, No. 1, 1981, p100.

وانطلاقا من هذا التحليل المقتضب عن القطاع غير الرسمي يمكن القول انه ذا قيمة كبيرة للمجتمع ليس فقط بسبب الوظيفة الاقتصادية التي يقوم بها بل أيضا بسبب أنه يوفر تقريبا فرصا لجميع فئات المجتمع للكسب، فالمنخرطين في القطاع الاقتصادي غير المنظم هم الذين لا يمكن توظيفهم في القطاع المنظم ورغم ذلك فهو مصدر الرزق الأساسي وأحيانا الوحيد لعدد كبير من الأسر الفقيرة.

ث. ندرة الموارد المتاحة وعدم القدرة على الوصول إليها: بدايات المجتمعات الحضرية، كانت في المدن وهي الأماكن التي ظهرت فيها الاختلافات الاجتماعية بشكل لافت للنظر. الفقر والثروة، اليأس والسلطة والاحترام الاجتماعي– كل ذلك تم العثور عليه في مكان صغير نسبيًا. قد تكون الاختلافات قد ساهمت ببساطة في نسيج اللون الحضري، لكن بدايات التحضر الحديث، تطورت إلى مشاكل اجتماعية خطيرة. أصبحت التناقضات شديدة الوضوح، وجلبت معها الكثير من التساؤلات الجادة، وأثارت سخط المواطنين والرأي العام، والحكومات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بموارد العيش والشغل والمأوى وكيفية الوصول إليها[1] هنا تأخذ الأمور منحنى مادي لتفسير الهامشية الاقتصادية اعتمادا على مؤشر الوصول إلى الموارد من عدمه.

أن تكون فقيرا هو أكثر من مجرد التغذية الأساسية والملبس والمأوى، فالبشر كائنات اجتماعية وجسدية في نفس الوقت وبالتالي لابد أن تكون لهم موارد كافية واستطاعة في الوصول إليها حتى تبقى تلك العلاقات الاجتماعية والإنسانية مستمرة ويستمر معها المشاركة في الحياة والأعباء الاجتماعية، وبالتالي يمكن القول ان الفقر يشمل العوامل المادية والاجتماعية، هذه الأخير التي تشير مباشرة إلى الانعزالية ومعوقات الاندماج والوصول إلى الهامشية الاقتصادية، يمكن اعتبار أن الأسر تعيش حياة الفقر والحرمان عندما يفتقرون إلى الموارد والوسائل اللازمة للحصول على أنواع المواد الغذائية والملبس والسكن والمرافق الضرورية للعيش من نظام صحي وتعليمي واجتماعي.

قدر مكتب الإحصاء في الو.م.أ في سنة **2008** أن خط الفقر العام إذا كان الدخل هو **21200** دولار في السنة لأسرة مكونة من أربع أفراد، ويمكن القول ان الفقر هو العيش جائعا وباردا وغير قادر على تلبية المتطلبات الاجتماعية العادية وفي خوف أيضا مما يخبئه المستقبل، حيث يفحص مؤشر الحرمان المادي في دول الاتحاد الأوربي **تسع** جوانب من ظروف المعيشة المادية للأسر إذا كانوا يستطيعون تحمل مايلي: **01** اقتناء غسالة، **02** سيارة شخصية، **03** تلفزيون ملون، **04** هاتف، **05** إجازة سنوية لمدة أسبوع بعيدا عن

[1] MICHAŁ NOWOSIELSKI: **Challenging Urban Exclusion? Theory and Practice**, Polish Sociological Review , 2012, No. 179 (2012), p. 369.

المنزل، **06** مواجهة النفقات غير المتوقعة، **07** دفع المصاريف والتكاليف (الإيجار، الخدمات...)، **08** وجبة من الدجاج أو اللحم او السمك كل يومين، **09** الحفاظ على المنزل دافئا بشكل كاف في الشتاء[1].

غير أن الواضح ومن خلال التطور الحياة الحضرية والتحضر السريع في المدن فإن مؤشرات الحرمان المادي لا تصلح بشكل جيد ان تكون مناط التحليل الإحصائي لمدة طويلة، والأكيد انه بمرور الوقت سوف تختلف **بعض** هذه المعايير والمؤشرات وهو الأمر الذي يمكننا ملاحظته اليوم حيث أصبح الحصول على هاتف ذكي، ومعبأ برصيد المكالمات والانترنت، متاحا لعدد كبر من الأسر المحرومة، كما أن التلفزيون البلازما أصبح في كل منزل مزودا بالعديد من المحطات الفضائية.

3.5. البعد الإيكولوجي (البيئي):

من المعلوم أن الأحياء الفوضوية أو العشوائية الفقيرة ظاهرة جديدة، بل بالعكس كانس سمة مميزة وعلامة مسجلة رافقت المدن الأوربية والأمريكية خاصة خلال الثورة الصناعية، واستمرت في بعض هذه المدن حتى القرن العشرين، فقد كانت تقع على مشارف وتخوم المدن التي تشهد حركية صناعية ونمو اقتصادي متسارع الذي كان يجذب بدوره المهاجرين والطامحين لنيل فرصتهم الاقتصادية أو الظفر بمنصب عمل جيد ودخل مرتفع، فمثلا جذبت منطقة وايت تشابل شرق لندن عددا كبيرا من المهاجرين الريفيين.

تعتبر الأحياء الهامشية أو كما تسمى الفقيرة، القصديرية، الفوضوية، أحياء **الغيتو**، الأحياء غير المنظمة الفافيلا، العشوائيات والعشش، أحياء الأكواخ، مناطق الظل، وغيرها من التسميات هي البيئة المادية والاجتماعية والثقافية للفقراء وتظل الحقيقة الثابتة أن غالبية الفقراء يعيشون في الأحياء الفقيرة وهو ما كون علاقة حميمة بين الأحياء الهامشية والفقر، ورغم أن الظاهرة عالمية مست جميع دول العالم، إلا أن لكل دولة أبعادها الهامشية المتميزة وإيكولوجيتها الموبوءة التي تميزها عن باقي مناطق العالم وفقا لخصوصية كل دولة، وتوصف الأحياء الهامشية والفقيرة بأنها مناطق مزدحمة بالسكان (حي دهارافي Dharavi)في مومباي بالهند يقطنه حوالي مليون شخص في مساحة لا تزيد عن **2** كلم^{2} فقط)، وذات مساكن دون المستوى ومحيط غير صحي يستوعب الفقراء والذين يزاولون مهن منخفضة الأجر أو العاطلين عن العمل، ويعيشون حياة الجريمة والمنحرفين أخلاقيا[2].

---

[1] Neil Gilbert : **European Measures of Poverty and "Social Exclusion": Material Deprivation ,Consumption, and Life Satisfaction**, Journal of Policy Analysis and Management , Vol. 28, No. 4, Wiley on behalf of Association for Public Policy Analysis and Management, 2009, p739.

[2] Victor S. D'souza: **SOCIO-CULTURAL MARGINALITY : A THEORY OF URBAN SLUMS AND POVERTY IN INDIA**, Sociological Bulletin, Vol. 28, No. 1/2, 1979, p10.

قدر باحثون في الأمم المتحدة أن **19.6%** من المكسيكيين الحضر مثلا يعيشون في أحياء عشوائية، كما قدر هؤلاء الباحثين بوجود على الأقل **921** مليون نسمة من ساكني العشوائيات في عام **2001** وارتفع هذا العدد إلى أكثر من مليار نسمة عام **2005**، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة UN-HABITAT فإن أعلى النسب لسكان العشوائيات في العالم سجلت في كل من إثيوبيا بنسبة عالية جدا قدرت بـ **99.4%** من سكان الحضر وتشاد بنفس النسبة **99.4%**، وأفغانستان **98.5%**، نيبال **92%**، أما بومباي بالهند التي سميت بعاصمة قاطني العشوائيات الذين يتراوح عددهم من **10** إلى **12** مليون نسمة يعيشون في الأحياء القذرة على مستوى العالم، تليها ميكسيكو سيتي وعاصمة بنغلاديش دكا **Dacca** من **9** إلى **10** ملايين نسمة في كل منهما، ثم العاصمة النيجيرية لايغوس والقاهرة وكاراتشي وكينشاسا وساوباولو وشنغهاي ودلهي من **06** إلى **08** ملايين نسمة تعيش في الأحياء العشوائية تختلف هذه الأحياء الفقيرة من مدينة لأخرى حسب خصوصيات كل دولة[1].

تؤكد بعض الإحصائيات المتوفرة؛ بأنه على سطح الأرض يوجد حوالي **200.000** حي عشوائي، وربما أكثر وقد تصل إلى حد الذرة عند اندماج الاحياء القذرة، وأحياء الصفيح والأحياء القذرة لتكون ما يسمى بالعشوائيات الكبرى Megaslums، في شكل أسوار تحيط بالمدن وتلفها كأحزمة بالباثولوجيا الاجتماعية لذلك يقترب العالم شيئا فشيئا ليتحول فيه غالبية السكان إلى حضريين، يعيشون في مستوطنات وأحياء غير منظمة بدون أبسط الخدمات والمرافق الحضرية الضرورية.

وقد أوضح الباحث الأمريكي ريتشارد سترين (Richard Stren) الخبير البارز في الدراسات الحضرية في البلدان الفقيرة وخاصة الأفريقية بان فرصة حصول ساكن حضري إفريقي على مياه الصنبور الصالحة للشرب تبلغ حوالي واحد فقط من بين ثلاثة أفراد، أما نظام الصرف الصحي فهناك فقط فرصة واحدة من بين **08** ساكنين، وطبعا الأمر ليس أفضل بكثير في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تنتشر فيها الأحياء الفقيرة بشكل كبير[2].

من خلال هذه الإحصائيات والإرهاصات العامة للهامشية الإيكولوجية كبعد من الأبعاد المهمة في دراسة ظاهرة التهميش في الوسط الحضري التي تشير إلى مفهوم يستخدم للدلالة على التفاوتات البيئية بين مجموعات مختلفة في المجتمعّ أو طبقات او أفراد بسبب نفوذ أو حظوة أو سلطة. وتوزيع هذه الموارد البيئية

[1] مايك ديغيز :**المرجع السابق** ص 73.

[2] HERBERT WERLIN**: The Slums of Nairobi: Explaining Urban Misery, World Affairs** , Summer 2006, Vol. 169, No. 1, 2006, p 39.

والمرافق العامة بطريقة غير عادلة، تسهم في خلق شروخ وجيوب إيكولوجية مهمشة نتيجة عدم الاهتمام بها وتركها طي النسيان والتهميش لعدم وجود من يسندها.

والتراث السوسيولوجي انبرى في العديد من الدراسات لهذه الظاهرة، والكشف عن تأثير التهميش الإيكولوجي أو البيئي على النظم الاجتماعية، وتوزيع مراكز القوى والفواصل الاجتماعية وعلاقة الهامش بالمركز والطبقات الاجتماعية ببعضها والفئات الاقتصادية والأعراق والأجناس وتأثير كل ذلك في توليد المشكلات الاجتماعية التي تظهر تباعا معها وخاصة العنف الحضري.

وبالتالي يمكن القول أن التهميش الإيكولوجي يرتب تواجد مناطق وقطاعات حضرية مهمشة بيئيا، أي تعاني من نقص الموارد البيئية والخدمات الحضرية الأساسية مثل توفير المياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي، النظافة العمومية، وأحيانا انعدامها تماما ما يفرز جوا عاما تغزوه القذارة والأوساخ والإهمال حتى يُخيَل للأفراد الآخرين غير القاطنين في هذه البيئة بأنها قطعة موبوءة من المدينة، وجب عزلها وعدم الاقتراب منها ومن سكانها فهم طبقة دنيئة وضيعة تجتاحهم الباثولوجيا الاجتماعية، وفي المقابل توجد أحياء ومناطق حضرية أخرى قد تكون محاذية للأولى تتمتع بكل مظاهر الحياة الكريمة والبيئة الصحية والتمتع بموارد المدينة من مياه نظيفة على مدار الساعة وهواء نظيف وتنظيم للمرور ونظافة المحيط والمساحات الخضراء وفضاءات اللعب والراحة وغيرها من المرافق الضرورية التي تعزز دور المدينة في حياة المجتمع والأفراد.

وهنا نؤكد أن التهميش الإيكولوجي له مجموعة مؤشرات تشكل أضلاع الهامشية الإيكولوجية يمكن حصرها في:

أ. العزلة الجغرافية (الهامشية الجغرافية): ينظر **روبرت بارك** إلى المدينة على أنها منظومة حية تتأثر بتفاعلات العناصر المختلفة فيها، وبالتالي فإن السلوك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى السياسي يتأثر بتوزيع السكان في المساحة الجغرافيةّ أو رقعة المدينة ودرجة القرب أو البعد من المركز فكلما كان القرب من مركز المدينة نلاحظ ديناميكية وحضور فردي وجماعي للمجموعات الاجتماعية وتفاعل مستمر غير منقطع، تَأثِيرا وتَأَثُرا من خلال قوى السوق مثلا، أو المشاركة السياسية أو التبادل الثقافي والعلمي أو حتى الرياضي الترفيهي، أي نستطيع القول أن هناك عوامل جذب وارتباط دائم مع قلب المدينة، ومتى كان هناك بعد عن المركز لأي من الظروف التي ذكرناها سابقا (الهجرة، الفقر...)، غاب ذلك التفاعل والاتصال مع قلب المدينة وتفاعلاتها حيث يصفها بارك بالمختبر الاجتماعي الذي يكشف مدى التشابكات والتفاعلات

الثقافية والتحولات والتغير الاجتماعي من خلال جسم المدينة النابض بالتناقضات الاقتصادية السياسية والدينية والإثنية، وهو ما يخلق ما سماه **بالتضاريس الاجتماعية**، هذه الأخيرة التي تعني الطبقات الاجتماعية وأنماط الحياة الحضرية والمجموعات العرقية والإثنية، الطبقات المسحوقة والفقيرة التي تنزوي في ركن من أركان المدينة بعيدا عن الزخم الحضري، ومن هنا تتشكل التضاريس الاجتماعية للمدينة وفق خريطة غير منظمة تفرضها القوى الاقتصادية وتتحكم في رسمها المجموعات القوية والمسيطرة في المدينة التي تتولى تهميش الحلقة الأضعف ونفيها إلى تخوم وأطراف المدينة، وفق تخطيط حضري غير مدروس وأحيانا عشوائي وعرضي وجد لظروف واعتبارات أمنية أو لدواعي سياسية واجتماعية، هذا الواقع يسهم في اعتبار تلك المناطق مجرد عالة وحالة عابرة آيلة للزوال، لا تستدعي الاهتمام وصرف الأموال لتحسين ظروفها ومعيشتها فسيأتي اليوم الذي تُزال فيه تلك المناطق أو الأحياء غير المخططة أو الفوضوية، لكن الملاحظ أنها عمرت لعقود من الزمن وربما مرت عليها أجيال وأجيال ولازالت تراوح مكانها ويزداد وضعها الإيكولوجي تدهورا ومأساوية.

تؤثر العزلة الجغرافية بشكل بالغ على جودة الحياة ونسبة الاندماج في المجتمع الحضري نتيجة مركب النقص الذي يخالج قاطني الأحياء العشوائية من نظرائهم في الأحياء المنظمة، وهو ما يعزز الانقسامات وحالة التشظي في المدينة التي من المفروض تمثل التضامن العضوي الميكانيكي، وهو ما يجعل قاطني الأحياء العشوائية يواجهون مصيرهم بأنفسهم دون دعم او مساعدة من المركز.

وحتى نستطيع رصد حالة العزلة الجغرافية؛ لابد لنا من أدوات تحليل نقيس بها مدى هذه العزلة؛ ويمكن حصرها في الأدوات او العناصر التالية:

تجدر الإشارة بادي ذي بدء أن العزلة الجغرافية عي تلك العناصر والمؤشرات التي تستخدم في الأوساط الحضرية لقياس وتحديد درجة العزلة والانفصال الجغرافي لمنطقة أو مجتمع معين، وتشمل هذه المؤشرات الجغرافية ما يلي:

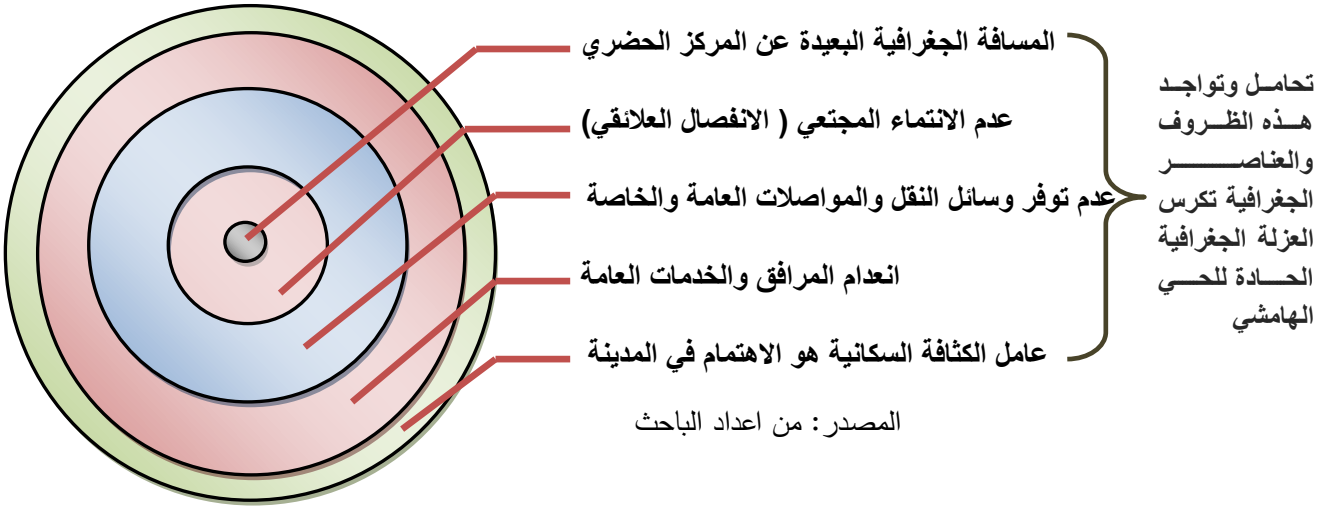
- **المسافة الجغرافية:** تشير إلى المسافات الجغرافية بين المجتمعات أو المناطق الحضرية المنظمة والعشوائية الفوضوية، حيث تكون المسافات الكبيرة قد تسهم في زيادة العزلة الجغرافية وصعوبة التواصل والتفاعل بين السكان ما يرفع مستوى التهميش والعزلة في الحي العشوائي.
- **الانتماء المجتمعي:** الارتباط بين الأفراد من حيث الأصل والمولد والنشأة تقلل من مستوى العزلة الجغرافية لأن هنالك علاقات متواصلة بين الحي المخطط والفقير، لكن متى كان هنالك تشرذم وعناصر

هجينة من تسكن الحي الفقير نتيجة الهجرات من أماكن مختلفة ومتعددة هنا تزيد نسبة العزلة والتفرق ليس بين الحي الحضري والعشوائي فقط بل داخل الحي العشوائي نفسه.

- **توفر وسائل النقل:** تعتبر وسائل النقل والاتصالات الفعالة والمتاحة مؤشرًا هامًا لقلة العزلة الجغرافية. فعندما تكون هناك شبكة مواصلات جيدة وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة، فإنها تسهم في تسهيل التواصل والتفاعل بين المناطق، ومتى قلت أو انعدمت كانت سببا في تكريس العزلة الجغرافية أكثر فأكثر
- **الخدمات والمرافق العامة:** تشير إلى وجود الخدمات الأساسية والمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والمراكز التجارية ووسائل الراحة العامة. عندما تكون هذه الخدمات متاحة بشكل متساوٍ ومرضٍ، فإنها تسهم في تقليل العزلة الجغرافية بين الأحياء.
- **الكثافة السكانية:** تؤثر الحي الحضري ذو الكثافة السكانية على درجة العزلة الجغرافية للحي الفقير ويجعل مركز الاهتمام دائما هو الحي ذو الساكنة الكثيفة الذي يستأثر بالاهتمام والمشاريع والتنمية على حساب الأحياء الأخرى أقل كثافة وهوما يؤدي إلى عزلها تنمويا محاصرتها جغرافيا.

ويمكن اختصار مؤشرات العزلة الجغرافية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (17): *يوضح أداوت قياس درجة العزلة الجغرافية*



المصدر: من اعداد الباحث

العزلة الجغرافية

ب. المساكن والأحياء العشوائية: ينطبق على السكن العشوائي عدة تسميات؛ السكن القصديري نسبة لمواد القصدير التي تستعمل في بنائه، السكن الهش نسبة لهشاشته وعدم تحمله لقوى الطبيعة، السكن الهامشي لأنه يوجد على هامش المدينة وغير معني بالتنمية والتهيئة فهو مهمش ومنسي على مدار السنة، الحي القذر لكثرة الأوساخ والقذارة فيه، الحي الفقير لأن ساكنيه غالبيتهم من الطبقة الفقيرة والمعدمة، الحي غير المخطط لأنه لا يدخل في البنية العمرانية المنظمة للمدينة، الأكواخ، العشش، العشوائيات، الصفيح، وغيرها

من التسميات والتعريفات التي تفيد كلها بحالة غير سوية للسكن، إيكولوجيا غير صحية وتهدد السلامة البيئية والصحة العامة، قانونيا ليست شرعية ولا تستند في إنشائها لأي قرار أو رخصة وهي معرضة في كثير من الأحيان للهدم وطرد سكانها وتشريدهم، اجتماعيا تسهم في تهميش وعزل فئة من المجتمع وفصلهم عن أقرانهم لدونيتهم وانحطاطهم المعيشي واعتبارهم بؤرة الانحراف والإجرام، كخلاصة المساكن والأحياء العشوائية هي تشوه عمراني فهم **بناء بلا أساس وتخطيط بلا مستقبل**، هي مجمعات سكنية نشأت في غياب التخطيط ونتيجة لظروف معينة (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، مخالفة القانون ومتعدية على أملاك الدولة أو الخواص بوضع اليد علة رقعة جغرافية والاستحواذ عليها بالسكن فيها مفتقرة إلى أبسط ضرورات الحياة البشرية، تعجز حتى سيارات الإسعاف وأجهزة الرقابة والشرطة الولوج إليها، ونتيجة لحرمان السكان من الحق في الوصول إلى الموارد والحد الأدنى للمعيش كما أسلفنا، نجد أن الأمراض المستوطنة ويتفشى الجهل، وتسود الأمية، وتنتشر كافة أنواع الجريمة، وتتوطن بها فئات خارجة على القانون، وبذلك تصبح هذه الأحياء مصدرا للعنف والعصابات وكافة أشكال الإجرام[1].

ت. **خصائص المساكن والأحياء العشوائية:**

بطبيعة الحال الأحياء والمساكن الفوضوية والعشوائية تتميز بمجموعة مختلفة من الخصائص عن نظيراتها من الأحياء الأخرى المنظمة، وتجعل منها جسما مختلفا وشاذا عن النسق العام للمدينة؛ سواء عمرانيا اقتصاديا، نظام الحياة الاجتماعية، ثقافيا وتاريخا أيضا ومن بين هذه الخصائص:

- الملامح والشكل العام للسكنات والأحياء العشوائية: يقول جيتا فيرما **Gita Verma** *؛"السبب الجذري في وجود العشوائيات الحضرية، لا يبدو كامنا في الفقر الحضري وإنما في الثراء الحضري"* في إشارة إلى أن أهم ما يميز السكنات الفقيرة والأحياء الهامشية هو انعدام المساواة في الوصول إلى الموارد والمرافق وترك تلك الأحياء الفقيرة تجابه مصيرها مع معترك الحياة اليومية، لأنها إيكولوجيا تقع على حواف المدينة وغالبا في مواطن صعبة الوصول مثل أسفل الوادي أو في ربوة تضاريسها وعرة وغير قابلة للسكن أو في منطقة تغمرها مياه الفيضانات والأمطار هو الأمر الذي يصعب من مهمة الوصول إليها وتهيئتها مستقبلا شوارعها ضيقة جدا وموحلة وطرقها مهترئة ومقعرة ومليئة بالحفر غير مزفتة وإن كانت كذلك فالإسفلت من النوع الرديء المغشوش الذي يَبلى بسرعة ليرسم لوحة قاتمة ومخيفة عن الحي، لا وجود طبعا للمساحات الخضراء و أحيانا ولا شجرة واحدة، كل ما يوجد هو الكثير من الغبار المتطاير والحيوانات المتشردة، قطط، كلاب،

[1] مصطفى محمود: المرجع السابق، ص22.

جرذان، حمير، تصور حالة الفقر والعوز والإهمال والتهميش الذي يطال هذا الحي أو ذاك، والاهتمام فقط بالأحياء الراقية التي يسكنها الأغنياء، تعاني هذه السكنات من انعدام قنوات الصرف الصحي، حيث غالبا ما يتم تصريف الفضلات في الهواء الطلق أو في حفر غير مغطاة تشكل تهديدا دائما للساكنة، شبكة الماء والكهرباء ليست بالحسنة بل تعاني الأمرين حيث كثيرا ما تختلط قنوات الصرف مع حنفية الماء الوحيدة الموجودة في الحي التي يتداول عليها جميع السكان لجلب الماء منها والتي قد يكون تكفل ببنائها محسن أو قامت البلدية بإنشائها تحت ضغط السكان.

تكوين الأحياء الهامشية والعشوائية قد يكون أيضا على أنقاض المزابل وبجانب المفارغ العمومية ومصب السيول وتصريف القذارة على غرار عشوائيات ساوباولو و ريو ديجانيرو في البرازيل، المبنية على تربة غير مستقرة كثيرا ما تنزلق بفعل الأمطار وتحدث كوارث إنسانية، حيث راح ضحيتها **200** قتيل عام **1966-1970**، و**70** قتيلا عام **2001**، كذلك فيضان بورتوريكو الذي أودى بحياة **500** شخص في عشوائية "**مامايز**: المبنية على تلال غير مستقرة، كذلك عشوائيات العاصمة الفينزويلية كاراكاس التي تؤوي أكثر من ثلثي سكان الحضر مبنية هي الأخرى على تلال غير تربة غير مستقرة وأودية وسفوح شديدة الانحدار وضمن منطقة نشطة بالزلازل ما يجعل السكان في قلق وحيرة وترقب متى تحدث الكارثة [1].

- من حيث المرافق العامة والخدمات: يواجه سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية مشكل جد معقدة خاصة ما تعلق منها بالمرافق الضرورية لحياة البشر، وفي مقدمتها نقص حاد في المياه الصالحة للشرب قنوات الصرف الصحي، إسكان مهترئ وغير آمن، مساحة معيشية جد ضيقة وغير كافية ومزدحمة في نفس الوقت، تفتقر إلى التهوية والضوء لا يوجد نظام لرفع القمامة ولا تنظيف للأزقة الضيقة، لا مدارس ولا دوائر حكومية ولا نقاط شرطة على الأقل، ووفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية فإن **80 %** من سكان الحضر يتعرضون للتلوث، والأمراض المتنقلة عبر المياه الملوثة حيث يموت ما يقارب مليوني شخص كل عام بسبب أمراض الإسهال، والأطفال دون سن الخامسة هم الضحايا الرئيسيون هم ويبقى هؤلاء محاصرين في حلقة مفرغة ودائمة من الفقر الحضري[2].
- من حيث الإطار المعيشي العام: يمثل السكن العشوائي نمط سكني غريب عن البنية السكنية العامة المعتادة تستعمل فيه تقريبا كل المواد المتاحة والتي يمكن أن يصل إليها صاحبه (قماش، ألواح خشبية، قصدير، معادن مختلفة، طوب، بلاستيك، بقايا المنازل المهجورة) وذلك لسهولة الحصول عليها لا تقي من البرد شتاء وتقي من الحرارة المرتفعة صيفا. يستعمل السكن الفوضوي الهش لغرض السكن كما يمكن

[1] مايك ديغيز: **المرجع السابق** ص 234.

[2] Saira Habib: **Slums: Prevalence, prevention and solutions,** WALIA journal 35(1), 2019, p 148-149

أن يكون ورشة للعمل اليومي وإنتاج بعض السلع مغسل الملابس للفنادق مثلا او صناعة الفخار والأواني، الفحم، تصليح الدراجات الهوائية والنارية، تربية الدواجن والحيوانات...الخ، وهو ما يصنع مشهدا مشوها جدا يصاحبه عادة تلوث سمعي وبصري وإيكولوجي جد منفر.

يعتبر الحي العشوائي أيضا مكانا للمعاناة الأسرية خاصة الأمهات والأطفال، بسبب نقص الوعي بالأمومة وحفظ الصحة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حالات وافيات الأطفال نتيجة سوء التغذية أو التلوث والإهمال الأسري وانعدام الوعي الصحي، الاكتظاظ والتزاحم داخل المنزل العشوائي يسرع في انتشار العدوى والأمراض الموسمية والأمراض الوبائية، الأنفلونزا، كوفيد **19**، أمراض الروماتيزم والأمراض الصدرية والحساسية.

ت. **الكثافة السكانية العالية:** تعكس الأحياء الهامشية وجود تناقض هائل من ناحية الكثافة السكانية، في العاصمة الكينية نيروبي يعيش أكثر من نصف السكان على مساحة **18%** من المدينة، كذلك الحال في مومباي بالهند حيث يستحوذ الأغنياء على **90 %** من الأراضي ويعيشون في راحة واتساع كبير وفي المقابل يعيش فقراء المدينة مكدسين فوق **10%** من مساحة المدينة، وهو ما يعكس اللامساواة والتمايز الإيكولوجي والديموغرافي لتوزيع السكان بين الطبقات الاجتماعية، ويمكن القول أن الأحياء العشوائية هي مرادف للاكتظاظ والضيق في مساحة المنازل والممرات والشوارع والساحات وبالتالي انعدام الخصوصية، هذه الخصائص الديموغرافية هي امر طبيعي كون أن الأحياء العشوائية هي منتج ثانوي تم إنشاؤه لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من مهاجرين وباحثين عن العمل، وبسبب قربها من مركز المدينة ومشارف النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية، ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة فقد تم الإبلاغ على أنه في زيمبابوي وأبيدجان بلغت الكثافة السكانية **34000** نسمة لكل كيلومتر مربع واحد[1].

الأحياء العشوائية أجزاء مهملة من المدن حيث الإسكان وظروف المعيشة سيئة للغاية، لكن الملاحظ أن الكثافة السكانية فيها مرتفعة ونسبة الإنجاب عالية رغم الظروف المزرية، وهذا ما برره أوسكار لويس بثقافة الفقر التي من نتائجها الإنجاب الكثيف، وتجدر الإشارة أيضا غلى ان نصف سكان العالم يعيشون في المدن وهذا سبب رئيسي، كما تشير الشواهد الإحصائية أن **50%** من سكان الحضر في العالم يعيشون في أحياء فقيرة وهناك تقديرات بأن عدد ساكني الأحياء العشوائية والفقيرة سوف يرتفع في السنوات القادمة إلى **02** مليار شخص، لذلك تعرف الأمم المتحدة الأحياء الفقيرة بأنها؛ مناطق ذات كثافة سكانية عالية وبنية

[1] Benjamin Marx, Thomas Stoker and Tavneet Suri: **The Economics of Slums in the Developing World,** The Journal of Economic Perspectives, Vol. 27, No. 4, 2013, p192.

تحتية سيئة وظروف معيشية مزرية. والملاحظ أن أغلب الأحياء الفقيرة والعشوائية تتركز في جنوب الكرة الأرضية لاعتبارات وخلفيات اقتصادية سياسية ثقافية وتاريخية وطبوغرافية، وهذا راجع للكثافة السكانية العالية للمدن التي تقع فيها هذه الأحياء، حيث نجد مثلا مدينة مومباي عدد سكانها **12.4** مليون نسمة **(2015)**، مانيلا **12.9** مليون **(2015)**، كاراكاس **4.1** مليون **(2015)**، ريو ديجانيرو **7.5** مليون **(2015)**، ساوباولو **12.1** مليون **(2015)**، القاهرة **18.3** مليون نسمة **(2017)** كما أفرزت بعض الدراسات الحضرية الأخيرة الدقيقة حول الأحياء الفقيرة إلى أن **70%** من سكان الأحياء الفقيرة أي حوالي **01** مليار نسمة يعيشون في أماكن تتراوح مساحتها بين **0.01** و**01** كلم^2 [1].

أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، إلى أن **60%** من جميع سكان الأحياء الفقيرة يعانون من الاكتظاظ، وغالبًا ما تتجاوز المساكن العشوائية شَغل ثلاثة أشخاص يتشاركون في غرفة واحدة وهو معيار مساحة المعيشة المناسبة، ورغم أنه لم يتم تحديد معيار مساحة محددة للغرف، لكن برنامج الأمم المتحدة يوصي في أحدث منشور على أربعة **(4)** أمتار مربع كحد **أدنى**، وهذا يترجم إلى أقل من **1.5** متر مربع للفرد ويعكس المساحة المطلوبة للنوم على الأرض[2].

تشير الإحصائيات العالمية إلى ارتفاع نسبة الأحياء العشوائية في جميع أنحاء العالم، حيث زاد إجمالي عدد سكان الأحياء الفقيرة من **723** مليونًا في عام **1990** إلى **817** مليونًا في عام **2000** إلى **928** مليونا في عام **2014**، كما قفز عدد الأحياء العشوائية من **928** إلى **1.034** مليون وبنسبة من **23%** إلى **24%** بين عامي **2014** و**2018**. وتشير التقديرات إلى أن نصف مليون شخص سوف يقعون في براثن الفقر مما سينتج دفعة كبيرة للتوسع الحضري غير الرسمي[3].

يمثل عامل الكثافة السكانية المؤثر الأول في تشكيل الأحياء الفقيرة والعشوائية، وهناك سبه تأكيد على أن الكثافة السكانية تزداد كلما كانت مساحة الحي العشوائي أقل حيث تصل مثلا في حي دهارافي في الهند إلى **01** كلم^2، بالإضافة إلى عامل اللارسمية وغياب التخطيط وسهولة إنشاء المنازل وممارسة المهن الخاصة والنشاطات الهامشية داخل البيوت كدباغة الجلود والنسيج والخزف.

[1] John Friesen, Hannes Taubenböck, Michael Wurm & Peter F. Pelz: **Size distributions of slums across the globe using different data and classification methods**, European Journal of Remote Sensing, 2019,pp 99-100-107

[2]: Anthony Boanada-Fuchs: The challenge of slums – an overview of past approaches to tackle it (report), Cities Alliance, Brussels,2021, p 11.

[3] *Ipid*,p. 14.

جدول رقم (01): *يوضح المدن التي بها أكبر الأحياء الفقيرة و العشوائية في العالم*

اسم الحي العشوائي	البلد	عدد سكان الحي
منشية ناصر	مصر	262.000 نسمة
حي الشمس Cite-Soleil	هاييتي	300.000 نسمة
خايليشتا كيب تاون	جنوب إفريقيا	400.000 نسمة
توندو (مانيلا)	الفليبين	600.000 مسمة
دهارافي (مومباي)	الهند	1 مليون نسمة
سويداد (Cuidad) مكسيكو سيتي	المكسيك	1.1 مليون نسمة
كيبيرا (Kibera) نيروبي	كينيا	1.5 مليون نسمة
أورانجي (Orange) كاراتشي	باكستان	1.5 مليون نسمة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على موقع : www.usnews.com

وبالنسبة للإحصائيات أعلاه فهي لسنة **2019**، وحتما سيكون التعداد السكاني لهذه الأحياء قد ازداد مع الوقت مع تسجيل عدم إزالة أي حي من الاحياء المذكورة لحد الساعة إلا بعض التحسينات والإعانات لمحاولة تصليح الأوضاع المعيشية لسكانه.

ث. **الوسط المعيشي المادي المتدني:** تؤكد الدراسات الحضرية أن هناك مئات الملايين من فقراء الحضر في العالم ليس لديهم خيارات كثيرة سوى العيش في بيئات قذرة وغير آمنة حيث يواجهون تهديدات متعددة لصحتهم وأمنهم. تفتقر العشوائيات والأحياء الهامشية إلى أبسط البنى التحتية والخدمات. سكانها مهمشون ومحرومون إلى حد كبير من أبسط الحقوق وليس ذلك فقط بل معرضون للأمراض والجريمة والكوارث الطبيعية. تتزايد المستوطنات العشوائية والعشوائية بمعدلات تنذر بالخطر.

الأحياء الفقيرة هي أجزاء مهملة من المدن حيث الإسكان وظروف المعيشة سيئة للغاية، تتراوح الأحياء الفقيرة بين مساكن عالية الكثافة وقذرة في وسط المدينة إلى مستوطنات عشوائية بدون اعتراف قانوني أو حقوق، منتشرة على أطراف المدن وتخومها، يبلغ عمر بعضها أكثر من خمسين عامًا، والبعض الآخر عبارة عن غزوات واحتلال للأرضي العمومية أو الخاصة المهملة. للأحياء الفقيرة أسماء مختلفة، فافيلاس كامبونج، بيدونفيل، توجوريوس، عشوائيات، أكواخ، أحياء القصدير، لكنها تشترك في نفس الظروف المعيشية البائسة، يلاحظ أيضا أن متوسط عمر سكان المدن آخذ في الازدياد، وفي المقابل متوسط عمر سكان الأحياء الفقيرة آخذ في التناقص، وبالتالي يعاني الشباب والأطفال أكثر من تفاوتات واضحة بين الأحياء الفقيرة والأحياء الميسورة المنظمة والمخططة، النمو العشوائي للمستوطنات يجعل تقديم الخدمات التقليدية معقدًا ومكلفًا وأحيانا مستحيلا.

يمكن استخلاص عناصر الوسط المعيشي الملائم الذي يجب أن يفي بالمعايير التالية على الأقل:

- **ضمان حيازة سكن:** لا يكون السكن ملائمًا إذا لم يكن شاغله يتمتع بدرجة من أمن الحيازة التي تضمن الحماية القانونية ضد عمليات الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات الأخرى.
- **توافر الخدمات والمواد والمرافق والبنية التحتية:** لا يكون الوسط ملائمًا إذا لم يكن لدى شاغليه مياه شرب آمنة أو مرافق صحية مناسبة أو طاقة للطهي أو التدفئة أو الإضاءة أو تخزين الطعام أو التخلص من النفايات.
- **القدرة على تحمل التكاليف:** السكن غير ملائم إذا كانت تكلفته تهدد أو تقوض تمتع شاغليه بحقوق الإنسان الأخرى.
- **الصلاحية للسكن:** لا يكون السكن مناسبًا إذا كان لا يضمن السلامة الجسدية أو يوفر مساحة كافية فضلاً عن الحماية من البرد والرطوبة والحرارة والأمطار والرياح وغيرها من الأخطار الصحية والمخاطر الهيكلية.
- **إمكانية الوصول:** يكون وسطا غير ملائم إذا لم تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والمهمشة وقدرتهم على الوصول إليها خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية واسعة الاستهلاك والمرافق الصحية والتعليمية.
- **نقص الفرص الاقتصادية:** تعاني الأحياء العشوائية الفقيرة من نقص في فرص العمل المستدامة والرسمية والدخل الثابت وهو ما يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار المالي والمادي وعدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية وهو ما يجعل السكان يلجؤون إلى الأعمال غير الرسمية غير الشرعية.
- الموقع: لا يعد السكن ملائمًا إذا تم قطعه عن فرص العمل الرسمية وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، أو إذا كان يقع في مناطق ملوثة أو خطرة تفتقر إلى الأمن والسكينة.
- **الملائمة الثقافية:** السكن غير ملائم إذا كان لا يحترم ولا يأخذ في الاعتبار التعبير عن الهوية الثقافية وممارسة الشعائر الدينية وحرية التفكير وطريقة العيش.

إن الحق في السكن اللائق معترف به كحق دولي من حقوق الإنسان، كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق، تم الاعتراف بهذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام **1948** والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام **1966**، وتميزت به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم **4** لعام **1991** بشأن الحق في السكن اللائق ورقم **7**

لعام **1997** بشأن عمليات الإخلاء القسري. يحتوي الحق في السكن على ضمانات بما في ذلك الحماية من عمليات الإخلاء القسري والحق في تحديد مكان العيش يؤكد مواطنته.

يمكن القول أن المدرسة الإيكولوجية حسب اعتقاد الدكتور **بومخلوف** توصلت إلى صياغة مجموعة من النتائج التي نراها ضرورية لفهم البعد الإيكولوجي في التهميش الحضري، خاصة عندما اعتبر روادها أن المدينة عبارة عن

مخبر اجتماعي: يمكن أن يتم من خلاله رصد جميع التفاعلات والعمليات الاجتماعية.

الحي الطبيعي: ويقصد به تلك الأحياء السكنية التي تنمو طبيعيا و بصفة و بصفة حرة دون تعميم مسبق، الأمر الذي يفسح المجال للحصول على بناء اجتماعي طبيعي للحي

علاقات المصلحة: فالناس يعيشون مع بعضهم البعض لأن الواحد منهم ضروري للآخر وفق مبدأ المنفعة المتبادلة

التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري: فالسكان يتوزعون على أحياء المدينة حسب مداخيلهم ومستوياتهم الاقتصادية و فق النظرية الدوائر المتراكزة

المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية: في المدينة تبرز الطبيعة البشرية على حقيقتها عكس ما كانت تخفيه في البادية و الريف أين تسود العادات و التقاليد والضوابط الأخلاقية بشكل صارم، بعكس لمدينة التي يسودها التنافس و الفردية و التخصص و علاقات المنفعة و العقلانية و ضمور السلوك العاطفي[1].

ويجمع المتخصصون في علم الاجتماع الحضري، أن النظرية الإيكولوجية التي جاءت بها مدرسة شيكاغو رغم ريادتها للتفسير العلمي والانثروبولوجي لإشكالية التهميش و العنف الحضري، والعلاقات التي تنشأ من خلال مجتمع المدينة التي تتميز غالبا باستعمال السلطة والقوة سواء المادية أو الرمزية لضمان السيطرة، إلا أنها تهمل العوامل الثقافية وخصوصية البيئة الإنسانية التي تسيطر فيها العادات والتقاليد و الأعراف بشكل واسع.

4.5: البعد السياسي

يشكل الاغتراب والإقصاء الاجتماعي علامة دالة على الهامشيين الحضريين، كما تعبر الهامشية السياسية عن اللامبالاة وعدم الاكتراث بما يدور في أروقة المباني الحكومية، ودوائر الحكم وعدم الإسهام في الأحزاب السياسية والانخراط في صفوفها وعدم أو محدودية التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية من

[1] الزهرة بن شرقية : **التغيرات الأسرية و العنف في الوسط الحضري دراسة ميدانية مدينة برج بوعريريج**، أطروحة دكتوراه، تخصص ديموغرافيا حضرية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2024، ص 200.

خلال الترشح أو الترشيح أو المساندة، وإنما اتخاذ موقف المتفرج على الأحداث أو الناقد والممتعض مما يدور في دهاليز السياسة أو اتخاذ دور المتفرج على الأحداث السياسية دون الإسهام لا قولا ولا فعلا في ما يدور حول الأفراد من نشاط سياسي، بحكم الظروف المعيشية وضغوطات العمل اليومية التي ترهق وتثقل الكاهل ولا تدع مجالا للاهتمام بالسياسة والسياسيين حيث لا يفكر الفرد الهامشية إلا في قوت يومه وضمان منصب عمله الذي يقتات منه هو وعائلته[1].

عندما نتحدث عن الهامشية الحضرية في بعدها السياسي؛ فإننا نشير إلى الواقع السياسي والتفاعلات السياسية التي تحدث في السياق الحضري، نشير أيضا إلى سمتان أساسيتان للمهمش من السياسة؛ البعد عن السياسة وكأنها محذور شرعي لا يجوز الاقتراب من ناره نظرا للثقافة السائدة على أن الخوض في السياسة معناه نصب العداء لنظام الحكم ومعناه اتخاذ موقف سياسي معين قد يزعج من هم في سدته وهو ما لا يجب أن يكون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشك المتبادل بين السلطة تجاه الفرد أو المواطن البسيط بأنه غير صالح لممارسة السياسة وأن قراراته ورغباته وحقوقه وحرياته يجب أن تصادر لمن هم أولى وأحرص عليها منه كذلك الشك وعدم الثقة في السلطة من طرف الفرد لأنها تخذله دائما وتتحين المناسبات الانتخابية فقط للبروز وبعدها تنسحب من المشهد الاجتماعي للساكنة والتنصل من أي وعود كانت قد قطعتها أو التزامات أخلاقية مع ساكنة المدينة، هذه الممارسات المتكررة أنتجت ثقافة أن من يهتم بالسياسة هو مجرد إنسان وصولي وانتهازي يسعى لخدمة مصالحه الشخصية وما الانتخابات والعمل السياسي إلا مطية لذلك، ولا شك أن هذه الوقائع والممارسات كفيلة بصد وإحجام كل المدينة عن المشاركة السياسية لأنها لعبة غير آمنة ولا يدخلها إلا المنتفعون منها وبالتالي خلق مثل هذا النمط من التفكير وتغلغله جليا في المجتمع تجعل الأفراد يكفرون بالسياسة وينأون عنها في معزل في مجموعتين إما مُهَمَشِين بفعل فاعل أو هامشيين بإرادتهم.

تتعلق الهامشية السياسية بالتأثيرات السياسية والسلطة والمشاركة السياسية في المدن والمناطق الحضرية. وفهم هذا البعد للهامشية الحضرية يتطلب الخوض في النظام السياسي المحلي وكيفية تنظيم السلطة واتخاذ القرار في البيئة الحضرية. يمكن أن يتأثر السكان المهمشون في المدن بتركيبة السلطة والحكم المحلي، وقد يكون لديهم تحديات ومعيقات في المشاركة الفعالة في العملية السياسية واتخاذ القرارات.

ترتبط الهامشية في بعدها السياسي أيضا بطريقة توفير الموارد والخدمات في المدن، وكيفية توزيعها على الفئات المهمشة. فقد تشهد المناطق الحضرية الهامشية نقصًا في البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية، وهذه المشكلات نتيجة لسياسات التخطيط العمراني غير

[1] جلال معوض: **الهامشيون الحضريون و التنمية في مصر**، مكتبة التنمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1998، ص 79.

العادلة أو الاهتمام بالمناطق الرئيسية والمركزية تسهم بشكل كبير في اتساع دائرة التهميش السياسي، كما أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الهامشية الحضرية تتداخل هي الأخرى مع العوامل السياسية. فالعوامل مثل الفقر والبطالة والتمييز والعنف والتفاوت الاجتماعي يمكن أن تزيد من مستوى التهميش السياسي والاجتماعي في المدن.

إن التهميش السياسي كظاهرة اجتماعية تتعلق إذن بالتوزيع غير العادل للسلطة السياسية والموارد والفرص السياسية في المجتمع، وتشمل أشكال التهميش السياسي عدم المشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات السياسية، وعدم تمثيل المجموعات الاجتماعية المتضررة في المؤسسات السياسية، وعدم الحصول على حقوق مدنية وسياسية متساوية.

ولفهم البعد السياسي للهامشية الحضرية وكيف يسهم هو الآخر على غرار الأبعاد الأخرى، لابد من فتح الصندوق الأسود للاستبداد والظلم السياسي وملف التضييق على الحقوق والحريات والمحسوبية، الجهوية، العنصرية والتعقيدات والمعوقات الإدارية، كلها مؤشرات تدل على التهميش المفروض من جانب السلطة لاعتبارات نظام الحكم أو ارتباطها بمصالح النافذين في الحكم وصناع القرار في أعلى هرم الدولة التي تكرس مثل ثقافة التهميش السياسي وتضييق الأفق التشاركي هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون الهامشية السياسية وليدة العزلة والرغبة في البقاء بعيدا عن الحقل السياسي من طرف الأفراد بإرادتهم أو لنقص الوعي والثقافة السياسية أو التجارب الأمنية المرعبة التي شهدتها أغلب بلدان العالم خاصة النامية منها نتيجة الصراع على السلطة، والجزائر من بين الدول التي اكتوت بنار الحرب الأهلية مطلع التسعينات ساهمت بشكل مؤثر وبليغ إلى اليوم في ترسيخ عقيدة (أخطيك من البوليتيك) أي لا تقترب من السياسة لأنها شيطان رجيم يجب أن تتعوذ منه أو سيلبسك وتكتوي بنارها، ومنذ ذلك التاريخ لازال الشعب الجزائري ماض في إحجامه وعزوفه الانتخابي و مقاطعة في المواعيد الانتخابية مهما كانت .

يمكن تحليل واقع التهميش السياسي من خلال أبعاد ومؤشرات مختلفة تسلط الضوء على الإقصاء أو المشاركة المحدودة لمجموعات معينة في المجال السياسي.

أ. **غياب التمثيل والمشاركة السياسية:** يوجهنا هذا المؤشر إلى نقص تمثيل الفئات المهمشة في المؤسسات السياسية وهيئات صنع القرار، انخفاض إقبال الناخبين والمشاركة السياسية بين المجتمعات المهمشة محدودية الوصول إلى المناصب السياسية والأدوار القيادية للأفراد المهمشين، محدودية أو المنع من الوصول إلى الموارد السياسية؛ التوزيع غير المتكافئ للموارد السياسية والاقتصادية، مثل تمويل الحملات وحرية

التغطية الإعلامية والوصول إلى صوت المواطن وحق الوصول إلى المعلومة ونشرها عن طريق قنواتها المتاحة والمشروعة، والتي يمكن أن تحيد الفئات المهمشة وتجعلها في اغتراب دائم عن المشهد السياسي، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى التعليم والتدريب، أما بالنسبة للتمثل السياسي؛ فإن صنع القرار تشريعا وتنفيذا يحدد مدى تمثيل الشعب في قبة البرلمان ومدي التمثيل الحقيقي للمواطنين ومشاركتهم في صنع القرار ومتابعة تنفيذه، ومتى غابت هذه الميكانيزمات و تم التضييق عليها لتمرير القوانين واللوائح التي لا تخدم المواطن فلا شك سوف تزيد من معاناته وبالطبع تزيد في تهميشه على غرار عدم إدراج وجهات النظر والأخذ برأي الأقليات والفئات المضطهدة والفقيرة في المجتمع التي لا تستطيع إسماع صوتها للمسؤولين.

ولا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية دون معالجة الحقوق الأساسية والحريات العامة التي من ضمنها ضمان حق المشاركة في الحياة السياسية التي يكفلها القانون للمواطنين بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية والدينية أو العرقية أو حتى اللغوية، ومتى فرضت القيود وقلصت الحقوق على الحريات السياسية مثل حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانتساب لها والنشاط ضمن أطرها، قوانين أو ممارسات تسجيل الناخبين التمييزية، من خلال حرمان مجتمعات معينة من حق التصويت، العنف السياسي أو الترهيب أو المضايقة التي تمنع المجموعات المهمشة من الانخراط في العملية السياسية. الحواجز الاجتماعية والهيكلية العميقة الجذور خاصة الطبقية والمستوى الاجتماعي، والصور النمطية والتمييز على أساس الجهة أو الانتماء التي تعيق المشاركة السياسية للمجتمعات المتخلفة خاصة. عدم المساواة الهيكلية والحواجز المنهجية التي تحد من الوصول إلى السلطة السياسية والفرص، التهميش متقاطع الاتجاهات والأسباب، حيث تتقاطع أشكال متعددة من الاضطهاد، مما يؤدي إلى تفاقم الإقصاء السياسي ونعتبر هنا أن تلك الفئات المضيق عليها دخلت ضمن التهميش السياسي.

ب. عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: يمكن أن ينشأ التهميش السياسي في المجتمع من خلال آليات أخرى اجتماعية واقتصادية تفرز آثار كبيرة على العملية الديمقراطية، ومنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث يمكن أن تساهم المستويات المتدهورة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في التهميش السياسي عندما تواجه الفئات المهمشة عقبات في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والخدمات الأساسية، فغالبًا ما يتم تقييد تأثيرها السياسي ومشاركتها أو بالأحرى (التقليل من شأنها واحتقارها). وكما هو معلوم فالوصول المحدود إلى الموارد والفرص يمكن أن يقلل من القدرة على المشاركة بشكل هادف ومثمر وكامل في العملية الديمقراطية، فعندما يكافح هؤلاء المغبونين والفقراء في الحصول على احتياجاتهم اليومية من ضمان المأكل والملبس والتعليم والعلاج والمواصلات ومختلف الخدمات بالإضافة إلى

الالتزامات العائلية والمهنية، فالأكيد أن المشاركة السياسية والانخراط في العملية السياسية بعيد المنال وليس من ضمن أولويات تلك الفئات الكادحة يوميا على رزقها وخبزها، وهنا يقول الباحث إسماعيل قيرة لو كان للفقراء وقت للسياسة ما بقوا على فقرهم لاصطلحت أحوالهم.

وبالتالي فإن الفقراء لديهم طاقة وموارد أقل أو أحيانا منعدمة لتسخيرها في المشاركة السياسة، فالوصول غير المتكافئ للتعليم والغذاء والماء والمرافق الصحية ومختلف الخدمات التي تقدمها المدينة ممثلة في مرافقها الخدمية أو الإنتاجية على وفرتها وتنوعها، لكن الوصول غير متساو بين فئات المجتمع، والفقر أو البطالة تعيق الوصول إلى تعليم جيد أو اكتساب مهارات ومعارف وخبرات لاقتحام عالم السياسة الذي بقي إلى اليوم حكرا على أصحاب المال والأعمال أو كما يسمونهم (أصحاب الشكارة) في إشارة واضحة إلى شراء القوائم الانتخابية والأصوات والتزوير لصالحهم لأنهم يمتلكون المال لتغيير معايير النزاهة والشفافية وقلب النتائج لصالحهم.

أما الأحياء الهامشية والفقيرة فنسبة وصولها إلى التمثيل السياسي أو مشاركتها في العملية الديمقراطية التي تمر عبر اللعبة السياسية شبه منعدمة، الشغل الشاغل لقاطني تلك الأكواخ هو الخروج منها وكيفية الحصول على سكن لائق يأوي عائلته، وأحيانا يتم استغلال تلك الفئات لزيادة نسبة المشاركة الانتخابية مثلا وتقديم وعود كاذبة ومشاريع وهمية لاستجلاب أصواتهم فقط، وينتهي ذلك الحلم بالنسبة لهؤلاء المهمشين مع نهاية كل موعد انتخابي يفوز فيه المال الفاسد وفي المقابل تستمر معاناة وتهميش الفئات الفقيرة إلى أجل غير مسمى.

ت. الشعور بالظلم: تشير كلمة الظلم في قاموس لونجمان new Longman Dictionary إلى معنى الاستياء والشعور بالمرارة وهي كلمة وثيقة الصلة بالاستياء أو الأذى المستمر والسخط تجاه شيء يعتبر. منطقيا، الظلم هو نقيض العدالة كما يشير Woozley، أي غياب أو إنكار للعدالة حيث يجب أن تكون موجودة، من الناحية التجريبية؛ فإن العلاج الوحيد للظلم هو العدالة لذلك يتعين على المرء في النهاية البحث عن نظرية إيجابية لنظام أو نظام سياسي عادل[1].

تشمل مؤشرات الظلم على الجانب السياسي التي تولد التهميش السياسي مايلي:

[1] Moorhead Wright : **Reflections on Injustice and International Politics, Review of International Studies** , Vol. 12, No. 1, 1986, Cambridge University Press, London, p.67.

- قمع الناخبين ومصادرة أصواتهم: عندما تواجه مجموعات أو مجتمعات معينة حواجز أمام ممارسة حقها في التصويت، على سبيل المثال من خلال قوانين مجحفة أو تضيق على الحريات أو التزوير أو الوصول المحدود إلى مراكز الاقتراع، فقد يؤدي ذلك حتما إلى تركهم النشاط السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة وتؤثر هذه الممارسات بشكل خطير على المجتمعات المهمشة مثل الأقليات العرقية أو الإثنية، أو حتى المجتمعات البدوية البعيدة عن الزخم الحضري والأفراد ذوي الدخل المنخفض وكبار السن.

- التمييز والتحيز: المجتمعات المهمشة التي تعاني من التمييز والتحيز على أساس عوامل مثل العرق أو العرق أو الجنس أو الدين أو التوجه الجنسي هي أكثر عرضة لمواجهة التهميش السياسي. يمكن أن تؤدي التحيزات الممنهجة والأوصام الاجتماعية؛ إلى تقييد حضورهم السياسي، وبالتالي إلى تجاهل أصواتهم.

ث. التنمر واللامساواة السياسية: عدم احترام الآخر في أفكاره وآرائه وتوجهاته وميولاته الحزبية؛ يؤدي حتما لتآكل مبدأ الشرعية والمشروعية وتهديد الديمقراطية، وعندما تُستبعد أجزاء كبيرة من السكان خاصة الفئات الهامشية والفقيرة في المدينة من العملية السياسية، فإن ذلك يضعف التصور بأن الحكومة تمثل مصالح جميع المواطنين، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات، وترسل إشارات بأن الأنظمة لا تعمل إلا مع الطبقة الغنية ولا تستجيب إلا لتطلعاتها، لأن الخلل في التقسيم الاجتماعي للعملية السياسية تزيد من عدم المساواة الاجتماعية وتعمق الانقسامات داخل المجتمع الواحد، التي غالبا ما شكلت بدائة لاضطرابات اجتماعية غاضبة تطالب بإسقاط الأنظمة ومحاسبة المسؤولين عن الأوضاع القائمة هذا في حالة كانت الحركات الاجتماعية قوية ولها جمهور واسع من الطبقات الاجتماعية الفقيرة، أما إن كان صداها متواضع ولم تستطع جلب الجماهير لها فهذا الوضع سوف يخلق شعوراً بالاستبعاد والعزلة بين الفئات المهمشة. يمكن أن يؤدي هذا إلى الإحباط والاستياء وانخفاض الرغبة في الانخراط في عمليات ديمقراطية سلمية وبناءة.

وقد رأينا أمثلة كثيرة في العالم العربي كيف أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتهميش الاجتماعي، وسيادة الظلم والقهر على جميع المستويات، إلى الاحتكام العنف والنهج الراديكالي للتعامل مع الأوضاع المتأزمة.

ج. الهامشية السياسية في المدينة الجزائرية: تؤكد الدراسات والأبحاث السوسيو سياسية على قلتها وعدم دقتها بعدها عن الموضوعية والواقعية التي شهدها الحقل السياسي الجزائري منذ الاستقلال. إن السياسة عند الجزائريين تتميز بخصائص نركزها في؛ عدم الاهتمام أو عدم الاكتراث بالمشهد السياسي وهو ما عبرنا عنه

أعلاه باللامبالاة السياسية، الاغتراب السياسي، غياب المشاركة، والصراع من أجل السلطة عند النخب السياسية، ورغم ذلك يمكن تتبع السيرورة التاريخية للمشهد السياسي الجزائر ضمن مجموعة مراحل رئيسية نوجزها في:

- مرحلة ما بعد الاستقلال من **1962** إلى **1965** تميزت بالبحث عن الاستقرار والتوجه نحو إعادة بناء الدولة وفق نمط قومي قادة نخبة من السياسيين الذين كانوا بالأمس قادة عسكريين ومجاهدين في الجبال ضد المستعمر، وكما كان متوقع التف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني التي حولت إلى حزب سياسي وسادت فكرة الانغلاق على الذات وجسد رئيس الدولة النظام السياسي في الجزائر اعتمادا على شخصيته الكاريزمية المستمدة من البطولات ضد المستعمر أيام الثورة.
- انقلاب **1965** أو ما عرف في التاريخ بالتصحيح الثوري الذي كان أولى بوادر النقد والمعارضة السياسية وولوج النخبة السياسية معترك السياسية من باب الانقلابات والعنف السياسي ممثلا في الانقلاب على رئيس الدلو أحمد بن بلة من طرف وزير دفاعه آنذاك **هواري بومدين**، وشكلت الحادثة منعرجا خطيرا امتدت هذه المعارضة والتمرد السياسي إلى الجامعات والطلاب مع الربيع البربري أفريل **1980** ثم سلسلة المظاهرات التي ميزت حقبة الثمانينات التي لم تعرف الهدوء السياسي بل كان الوضع يزداد غليانا سنة بعد سنة نتيجة الأزمة الاقتصادية وغليان الجبهة الاجتماعية، نتيجة انهيار أسعار البترول وانهيار المعسكر الشرقي ثم حرب الخليج. لتنفجر الأوضاع فيما سمي بأحداث أكتوبر **1988**.
- بدأت عملية حقيقية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة العامة في الجزائر، لا سيما من خلال انتشار الأحزاب السياسية وحرية الصحافة. جاءت عملية الدمقرطة هذه في أعقاب أعمال الشغب في أكتوبر **1988** التي أكدت فشل نظام الحزب الواحد الذي تم تبنيه بعد الاستقلال في عام **1962**. ولكن بسرعة إلى حد ما هيمنت على المشهد السياسي الأحزاب الإسلامية أو كما عبر عنه **عدي الهواري** (الإسلام السياسي) وأهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فاز في الانتخابات البلدية في يونيو **1990** والانتخابات التشريعية في ديسمبر **1991**. ما يميز الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تتكون قاعدتها الاجتماعية من شرائح اجتماعية فقيرة ومتوسطة على السواء؛ أنه لطالما كان لديه خطاب راديكالي ضد منتسبي النظام على أنهم فاسدين ولا يخافون الله نادرا ما يشير هذا الخطاب إلى الديمقراطية، باستثناء القول بأنها أيديولوجية مستوردة لا تتوافق مع الإسلام. حتى أنه يتم مهاجمته في بعض الأحيان خلال الخطب الدينية من قبل أئمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويتهم صراحة بأنه من مكونات العلمانية التي أعلن عنها معصية، بالإشارة إلى هذا الرفض للديمقراطية، تدخل الجيش بين جولتي الانتخابات التشريعية لوقف العملية الانتخابية، مما اضطر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة، وكان تبرير الجيش أن الحزب الفائز – الفيس– ضد النظام الديمقراطي

للدولة[1]. وكما يقال في أبجديات السياسة فإن الجيش في غياب الديمقراطية الحقيقية يستطيع أن يحسم أي معركة حول السلطة.

ودخل الجيش بعدها حربا ضد الجماعات الإسلامية المسلحة وتصاعدن حدة المواجهات ولاغتيالات لتزداد الأوضاع دموية وعنفا مع مقتل رئيس الدولة محمد بوضياف في عنابة جوان **1992**، شهدت الفترة بعد ذلك تصاعد المد الإسلامي وظهر ما يسمى ركودا في المشاركة الشعبية، ونفور أو هروب من السياسة وكل من يتعاطى السياسة كان محل شبهة أو متابعة أمنية وهذا المشهد كان حجر الزاوية في تطليق الشعب الجزائري السياسة طلاقا بائنا بينونة كبرى لأنها أصبحت خطرا على حياته رغم سن قوانين خاصة بتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية إلا أنه المشهد الأمني كان بالمرصاد والسلبية واللامبالاة السياسية كانت سيدة الموقف التي استمرت لعقد من الزمن إلى غاية الألفية الثانية التي صاحبها انتعاش كبير في الخزينة العمومية مع ارتفاع مداخيل البترول ابتداء من **2002** إلى **2008** وعودة السلم والأمن إلى مختلف ربوع الوطن بعد محنة العشرية بفضل قانون المصالحة الوطنية لكن اللعبة السياسية ميزتها سيطرة نخبة تمارس الشعبوية*، وسيطرة الخطاب الشعبوي وتخوين غير السائرين في فلك النظام الحاكم وهو الأمر الذي جعل العديد من النخب تعتزل السياسية أو يتم تهميشها سياسيا أو حتى نفيها ومحاصرتها أو إقصاؤها من المشهد الساحة السياسية تماما لأنها كانت تنادي بضرورة تخليص الدولة من الريع البترولي ومحاربة الأوليغارشيا التي عاثت في البلاد فسادا ونهبا إلى غاية انتصار الحراك الاجتماعي الذي قلب الطاولة على المنتفعين وأزلام النظام السابق وقوض مضجع الكثير من الشخصيات النافذة سياسية مناه وعسكرية واقتصادية كانت محسوبة على نظام الحكم السابق.

إن هذه الأحداث المتشابكة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا كان لها دور كبير في تشكيل النظام السياسي الجزائري ورسم معالم الممارسة السياسية في الجزائر، التي تميزت بعدم المشاركة والانعزال الطوعي وعذم الخوض فيها أو تم تهميشها وإقصاؤها عمدا من ظرف النظام لأنها تشكل تهديدا لاستمراره ولمنتفعيه، وحتى التسهيلات والحملات التحسيسية بوجوب المشاركة السياسية والانتخاب والترشح لم تجد نفعا في العديد من المناسبات والمواعيد الانتخابية حتى الرئاسية منها، حيث لم يعد الشعب يكترث بما يجري أو من ترشح أو حتى من فاز بالانتخابات لأن في مِخياله الشعبي أن الأمور لن تتغير و الواقع الاجتماعي البئيس باق حسب رأيهم لذاك فمشاركتهم أو انخراطهم في اللعبة السياسية لن يجدي نفعا.

[1] Lahouari Addi: **Islam politique et démocratisation en Algérie**, Editions Esprit, No. 184 (8/9), 1992, p 143.

* تتميز الشعبوية بقدرتها على تعبئة الفئات المهمشة والمستاءة اجتماعياً، مستخدمة آليات التنشئة الاجتماعية لبناء هوية جماعية جديدة، وتوظف الرموز والثقافة الشعبية لتأسيس شرعية بديلة للنظام القائم.

إن كرونولوجيا الأحداث التي ميزت السيرورة التاريخية للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال والتي اختصرناها أعلاه في المحطات الكبرى التي شكلت حجر الزاوية في المشهد السياسي العام للمجتمع الجزائري ليست للسرد فقط؛ بل كانت عاملا مهما في رسم المشهد السياسي مستقبلا، فمن يمارس السياسة وينادي بالديمقراطية فهو كافر حسب اعتقاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك ومن ينادي بضرورة احترام نتائج الانتخابات التي فاز فيها الفيس فهو موال للإرهاب ويدعو للتطرف وبين هذا وذاك –حسب رأينا– حدثت القطيعة الشعبية مع المشاركة السياسية لمدة عقدين من الزمن، حتى بعد تحسن الجو العام في الجزائر مع إقرار قانون الوئام المدني وبداية استتباب الأمن إلا أن مخلفات العشرية من الإرهاب والمآسي التي خلفتها كانت كفيلة بإحداث القطيعة مع السياسة والمشاركة السياسية بشكل خطير يعكس مدى فقدان الثقة بين الفرد والسلطة نتيجة التزوير في الانتخابات والوعود السياسية الكاذبة في كل موعد انتخابي، بالإضافة إلى تدني المستوى السياسي والثقافي لمتصدري المشهد السياسي ما جعل الشعبوية تطغى على عموم خطاباتهم.

هذا الواقع خلق عدوانية أحيانا ضد النظام السياسي الذي تعتبره الفئات الهامشية في المدينة الجزائرية مسؤولا عن مآسيها وهمومها وواقعها الرث والمزري، لذلك نجد أن أغلبية قادة الفيس والجماعة الإسلامية المسلحة (الجيا **GIA**)، كانوا من أحياء شعبية فقيرة جدا أمثال حسان حطاب الإرهابي الشهير أثناء حقبة التسعينات وبعضهم كان منحرفا ومن قدامى المحاربين في أفغانستان أيام الغزو السوفياتي والاستنجاد بالجهاديين من طرف المملكة العربية السعودية لكبح المد الإلحادي في المنطقة حيث عاد هؤلاء المجرمين السابقين المعروفين لدي أجهزة الأمن الجزائرية على أنهم ذوو سوابق قضائية أمثال مختار بلمختار المعروف ببلعور الذي كان في بداية مسيرته المهنية تاجر أسلحة، وأغلبهم كانوا من البلطجية الذين انضووا تحت لواء الجبهة الإسلامية رغبة في الغفران الموعود من قادتهم أو للانتقام من النظام [1].

تبين في الأخير بعد نهاية العشرية، وظهور بوادر الأمن والاستقرار أن الانتقال من نظام إلى آخر كان أصعب مما كان متوقعًا، بعد أن فشل في إجراء انتقال سلس، رأت الجزائر ذلك في مأساة لم تشهد لها مثيلا. مع ظهور العنف كعامل دائم الوجود في الحياة السياسية، فقدت الجزائر إحدى السمات العظيمة التي ميزت البلاد على مدى عقدين من الزمن؛ الاستقرار الاجتماعي والسلام[2]. في السابق كان العنف حاضرًا بالتأكيد في المجتمع، ولكن بطريقة متفرقة وعنف مؤقت تم احتواؤه بسرعة، مع تراكم كبير للمشاكل والتوترات، دون ظهور طرف أو هيكل أو شخصيات قادرة على إيجاد الحلول، وحمل فئات المجتمع على العودة إلى الطاولة السياسية

[1] Bencheikh, Farid**: Comprendre pour combattre : salafisme armé, les fondamentaux. L'apport de la criminologie à la compréhension du fondamentalisme salafiste**, *Sécurité globale*, vol. 7, no. 3, 2016, p. 27
[2] Abed Charef: **Algérie Le grand dérapage**, Editions de l'Aube, 1994, p 513.

ومحاولة رسم معالم ديمقراطية تشاركية وأمام عزوف انتخابي وطلاق بالثلاث بين المشاركة السياسية والشعب خاصة الفئات الهشة والفقيرة، التي لم تعد يهمها من ترشح ومن ربح الانتخابات ومن تولى منصب رئيس البلدية (المير) أو من هو رئيس الجمهورية حتى، لأن الأمور محسومة مسبقا دائما وصوت الشعب والفئات المهمشة اجتماعيا امتدت إلى مهمشة سياسيا لأن خيوط اللعبة السياسية لا تحتكم للصندوق بل للأقوى نفوذا وما العملية الانتخابية إلى مجرد مسرحية معروفة النهاية مسبقا .

- عدم الانخراط في المجتمع المدني من قبل الشباب: في الأدبيات المتعلقة بالتهميش الاجتماعي، يتم تسليط الضوء على القضية الاقتصادية بشكل عام، بينما يتم التعامل مع البعد السياسي بشكل أقل كعنصر مكون للتهميش الاجتماعي. القليل من الدراسات المتاحة تتناول البعد السياسي للإقصاء الاجتماعي. بالإضافة إلى الحرمان من بعض الحقوق والوصول إلى الخدمات، قد يشمل الاستبعاد أيضًا المشاركة في العمليات الديمقراطية. يبدو أن الإحساس بالاستبعاد من العمليات السياسية يجعل الشباب الجزائري يطور شعورًا بالرفض وحتى الكراهية، ليس فقط تجاه النظام السياسي، ولكن تجاه الدولة ككل. يقودنا هذا إلى مفهوم آخر، وهو المشاركة السياسية والمدنية، ففي الجزائر يبدو أن المشاركة المنخفضة في الانتخابات –وخاصة بين الشباب– أصبحت الآن سمة من سمات الحياة السياسية. هذا يمكن التحقق منه في المجتمع، وهو معروف من قبل . لقد أظهرت دراسات عديدة عدم اهتمام الشباب الجزائري بالسياسة وعدم ثقتهم في النظام السياسي، يشرح التهميش من خلال العوامل النفسية تلك العوامل الشخصية للفرد نفسه، حيث يستبعد الأفراد أنفسهم من المجتمع وبالتالي يكونون مسؤولين عن وضعهم، قد لا يبدو أن الاستبعاد من الوصول إلى خدمات معينة أو حقوق معينة مرتبط بالمشاركة المدنية. لكن شعور الفرد بالاستبعاد يقودهم أيضًا إلى رد الفعل وهذا يترجم بالتالي إلى قرار عدم المشاركة كعمل عقابي أو انتقامي من الحكومة، وهذا الموقف تعززه التجارب السيئة مع الإدارة وكل حدث وطني أو محلي له صدى سلبي، مثل مشاكل الإدارة المحسوبية والرشوة أو حتى قضايا الفساد، سواء نقلتها وسائل الإعلام أو تعرضت لها أوساط أخرى محلية أو أجنبية. تخلق هذه التجارب بيئة يطور فيها الشباب تصورًا بأن النظام الذي وضعته الدولة لا يسمح لهم بالاندماج فيها[1].

6: الدعائم الرئيسية لنظريات التهميش

نقصد بالدعائم الرئيسية لنظريات التهمميش تلك العناصر المشتركة ووحدات التحليل الأساسية التي ترتكز عليها كل نظرية في تفسير الظاهرة الهامشية في الوسط الحضري.

[1] Omrane, Mustapha: **Youth civic and political participation in Algeria: Issues and challenges. Youth at the Margins, Perspectives on Arab Mediterranean Youth**, London: Routledge 2019 p 7.

1.6. العناصر التحليلية:

ينظر دوركهايم إلى الهامشيين على انهم فئة لا وظيفية، وهي في نظره عصبة مارقة وبالتالي هي انحراف واضح على تقسيم العمل والتضامن العضوي داخل المدينة وتمثل تمردا عليها. أما كارل ماركس فقد اعتبر الفئات الهامشية وجيش البطالين الاحتياطي في النظام الرأسمالي كضابط لقيمة العمل، والابقاء على سوق العمالة منخفضا لأن هناك فائض في العمالة، حيث تنتج هذه الأخيرة أقل مما تستهلك ولاتملك المهارة والخبرة التي يمكن أن تساوم به الطبقة البرجوازية وتفرض عليها شروطها، فهي لا تملك رصيدا معرفيا أو فنيا يؤهلها للظفر بمناصب عمل محترمة، أو فرض منطقها وإملاء شروطها في سوق العمل وعلى المستوى الثقافي هي جماعات متواجدة بين ثقافتين مختلفتين؛ الحضرية التي اسوطنوا فيها والريفية التي جاؤوا منها، فلاهم حضريين بالمعني الذي صاغه لويس ويرث في مقاله الحضرية كنمط للحياة، ولاهم قرويين، لأنهم غادروا قراهم إلى حواف وتخوم المدن أين فُرِضت عليهم ثقافة خاصة مختلفة في عاداتهم ولبسهم وأكلهم وابتدعوا لأنفسهم نمط حياة خاص مثل الموجود عند الغجر (زواج مبكر، إنجاب كثيف، العيش في خيام، ممارسة السحر والشعوذة وقراءة الطالع لكسب المال، التواكل والمكتوب ...) هذه المظاهر التي عبر عنها أوسكار لويس بثقافة الفقر.

وإذا أتينا نظريات المدخل الكلاسيكي ممثلة في النمو السريع وتخطيط النمو الحضري وإعادة التوزيع مع النمو التي تعز التهميش الحاصل في مختلف مجتمعات البلدان النامية والفقيرة إلى السبب السياسي، أو عجز حكومات الدول النامية في مواكبة التحضر السريع، الذي غالبا ما تكون إفرازاتة الديموغرافية جد مؤثرة، ففي غياب تخطيط حضري، وانعدام أرقام وإحصائيات دقيقة للسكان الوافدين بالإضافة إلى غياب تنمية حقيقية وتوفير الحاجات الضرورية وسوء توزيع الثروة في غياب مقومات اقتصاد إنتاجي، وانعدام رؤية سياسية وتخطيط لاحتواء الهجرة المكثفة إلى المدن تساهم لا محالة في خلط أوراق الحكومات والدول في السيطرة والتحكم في جيوب الفقر والأحياء الفوضوية التي تئن تحت وطئة التهميش والفقر.

أما المدخل الإصلاحي من خلال المقاربات الثنائية التقليدية والمحدثة، تفسر الأولى التهميش في الدول المتخلفة على أنه نتاج عدم الاندماج الذي يصاحب اعتناق النظام الرأسمالي دون جاهزية لأنها تفتقر لآليات الاستثمار وحركة رؤوس الأموال وانعدام اقتصاد منتج واعتمادها على الاستهلاك واقتصاد الريع، وبالتالي عدم الاندماج في النظام الرأسمالي الذي فُرِض فرضا، يترتب عنه تهميش شريحة واسعة من المجتمع تلجأ للمهن الهامشية كمصدر للدخل على محدوديته.

أما مدخل الثنائية المحدثة؛ فهو امتداد للتقليدية في بعض التمفصلات والجزئيات المتمثلة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي والدور الاقتصادي الإيجابي للقطاع غير الرسمي في عملية التنمية حسب المقاربة الثنائية المحدثة، في حين المدخل الراديكالي الذي يدعو للقضاء على الأنشطة الهامشية التي اصطلح عليها غير الرسمية أو الانتاج السلعي الصغير حسب الوصف الماركسي، وما يمكن استنتاجة أن كلا المدخلين الاصلاحي والراديكالي يركز على علاقات الانتاج وطرق توزيع الثروة أي الاعتماد على العامل الاقتصادي لتفسير الهامشية في الوسط الحضري فالرأسمالي يهمش المحلي والحضري يهمش الريفي والعصري يهمش التقليدي ضمن علاقات غير متكافئة كما تصورها النظرية التبعية من خلال العلاقة بين المركز والهامش وفق آليتين؛ التكامل والاستقلال ففي إطار التكامل يكون القطاع غير الرسمي تابعا للقطاع الرسمي في تبعية غير متكافئة يفرضها الرسمي على الثاني الهامشي وهو مايزيد من معاناة الفئات الاجتماعية المنخرطة في الاقتصاد الهامشي، وفي إطار الاستقلالية يكون هناك فائض قيمة في القطاع غير الرسمي وزيادة طفيفة للناتج الوطني الإجمالي.

أما بالنسبة لمدرسة شيكاغو باختلاف نظرياتها، التي تناولت الفقر في المناطق الهامشية والانحراف والإجرام في الأحياء الامريكية المعزولة التي يقطنها السود والمهجرين خاصة، عالجت التهميش من منظور جغرافي مكاني معتبرة أن المهمشين هم شعب بلا جغرافيا ليس لهم حق المكان لأنهم إما فقراء، مهاجرون، طبقة وضيعة حثالة اجتماعية وبالتالي متطفلون على المدينة.

يمكن القول أن عوامل التهميش يمكن إجمالها فيما هو مكاني، متعلق بالمحيط الإيكولوجي (حواف وتخوم المدن، مناطق وبيئة قذرة وصعبة التضاريس غير صالحة للعيش البشري، منعدمة الطرق ومسالكها وعرة...) ومنها ما هو بشري، متعلق بالأفراد الذين يساهمون في تشكل ورسم معالم البؤس والحرمان كفاعلين في الظاهرة، ومنها ما هو هيكلي بنيوي، راجع إلى تقصير السلطات وضعف تخطيط المؤسسات وغياب أرقام وإحصائيات دقيقة لدى المديريات عن مستويات التهميش وعمق الظاهرة، التي تحولت فيما بعد إلى إفراز نماذج من العنف والاجرام جد خطيرة ساهمت هي الأخرى في تحول المناطق الهامشية إلى مرتع للجريمة والانحراف. لا شك أن التهميش يولد مجموعة من المشكلات الحيوية يمكن حصرها في عدم التجانس الداخلي المتزايد وانعزال العمل الاجتماعي، والانفصال الوظيفي عن الوسط الحضري واتجاهات الاقتصاد والوصم الاجتماعي بالدونية وبالتالي التجزئة الرمزية للسكان المهمشين في شكل تمييز عنصري مقنع، الاغتراب

المكاني وإنكار السكان انتماءهم للحي تحت أي ظرف، الاستبعاد المؤسسي كون هذه الأحياء مساحات خاضعة للعقاب لأنها أحياء سيئة السمعة[1].

في ظل هذه الظروف التي يشهدها المحيط الحضري المليئ بالثآليل وأحزمة الفقر والأحياء الفوضوية تشير الشواهد الواقعية أن أن هناك علاقة قوية بين كل ماهو مهمش ومخفي وبين العنف والاجرام المستشرى في هذه الجيوب صعبة الولوج، الأمر الذي نعتقد أنه مهد لظهور الانحراف والإجرام، والاجرام الجماعي كون الوسط جد مشجع لأنه بعيد عن أنظار السلطات الأمنية والمراقبة، كما تشير الدراسات المختلفة حول التهميش إلى أن خصائص هذه المجالات تؤدي إلى مجموعة متنوعة من الاضطرابات الاجتماعية في العلاقة بين الفرد والمجتمع.

إن المناطق المهمشة هي مناطق تُفْتَقَدُ فيها القيم الانسانية، موبوءة بالباثولوجيا الاجتماعية؛ السرقة والإدمان التهريب، الدعارة ، وبالتالي هناك علاقة بين الظروف الاقتصادية والمعيشية والخوض في العنف والإجرام كرد فعل اجتماعي على الأوضاع المزرية لهذه المجموعات المهمشة، وبالتالي هناك شبه تأكيد على علاقة غير قابلة للانفصام بين الفقر وجرائم العنف في ظل ظروف الحرمان، وبقدر ما تكون الأسرة فقيرة ثقافيا وإمكانية التعليم والعمل لأفراد الأسرة غير متوفرة، فإنهم يعانون من خطر الانحراف، والسلوكيات المخالفة للمعايير الاجتماعية. وأغلب هؤلاء المجرمين هم من العاطلين عن العمل أو ذوي دخل متدني وغير ثابت.

يزداد الشعور بالحرمان النسبي لدى الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية ويخلق حلقة من عدم الرضا الاجتماعي بينهم، وتدريجياً هذه المجموعة تتجه نحو أهداف أسهل في تحقيقها ولكنها غير مشروعة، وتلجأ وفقاً **لميرتون** ومن أجل تحقيق تطلعاتهم؛ أولا إلى الأنشطة غير المشروعة ومن ثم إلى السلوكات العنيفة، وبحسب نظرية الأنوميا لدوركهايم، يمكن تفسير ميل الشباب المهمشين إلى الانخراط في سلوكيات منحرفة، والتي بموجبها يقوم المجتمع، من ناحية، بتعزيز الأهداف والقيم المرغوبة بطرق مختلفة، ومن ناحية أخرى تعزيز وسائل تحقيقها. هذه الأهداف ليست متاحة للجميع، ونتيجة لذلك يسعى الأشخاص المحرومون منها باستمرار إلى تحقيق الأهداف المرغوبة من خلال وسائل غير مشروعة.

كما أن التهميش والعزلة الاقتصادية لهما أثر كبير في الصحة النفسية ولها تأثير اجتماعي. المهمش هو شخص بسبب الكفر بالقيم (العدالة والمساواة) والاغتراب عن الوضع الجديد، ينسحب الشخص من المجتمع

[1] Loic J. D. Wacquant: **Rise of Advanced Marginality: Notes on its Nature and Implications**, Acta Sociologica, Vol 39 No 2, Sage Publications, Ltd, 1996, p 121.

ويجلس في حالة من التوقف على الهامش من أجل خلق ثقافة خاصة، والتي غالبا ما يشار إليها بثقافة الفقر التي تأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر تعقيدا، وتصبح مشكلة كبيرة في الحياة الحضرية.

2.6. عناصر الاتفاق ومواطن الاختلاف بين الاتجاهات النظرية:

يمكن القول أن أغلبية النظريات التي أوردناها أنموذجا لتفسير الظاهرة الهامشية الحضرية والتهميش تشترك وتتفق في معضمها على البعد أو السياق التاريخي الذي يمثل أحد النقاط المشتركة لجميع النظريات فالسياق التاريخي مهم جدا في تشكل واستمرار التهميش والفقر وانتشار الأحياء التجمعات الفوضوية الموروثة تاريخيا في كثير من المناطق عن الحقبة الكولونيالية، كذلك لايمكن انكار ارتباط الفقر بالتهميش فلا يوجد هامشية إلا وصاحبتها أحزمة الفقر التي تلفها وبالتالي لا يمكن التنظير للظاهرة الهامشية دون التعريج على الفقر وثقافة الفقر.

أما بالنسبة لمواطن الاختلاف فيمكن القول أن أغلبية النظريات ركزت على العامل الاقتصادي في فهم تمفصلات التهميش حيث أن نقاط قوته وتوسعه تستند لبيئة فقيرة ومعزولة تعاني الاغتراب والاستبعاد أما أفوله وانحصاره مرتبك بارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة، وأغفلت الجانب الثقافي ونمط العيش الموروث عن الأسرة الممتدة التي تتسم بالركون والرضوخ إلى الانعزال والتواكل وانتظار ما يسفر عنه المكتوب وما تسوقه الأقدار وهو جانب مهم جدا ساهم في الانغلاق الثقافي لهذه المجموعات الهامشية.

3.6 نحو نظرية تعددية أو تكاملية:

إن تفسير الطاهرة الهامشية الحضرية تحتاج لتجنب النظرة الأحادية في تفسير وتحليل ظاهرة التهميش في الوسط الحضري برده سواء إلى التفسير الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الثقافي أو السياسي أو التاريخي والشواهد التي قدمناها سالفا تؤكد عالمية الظاهرة في جميع أقطار العالم وبالتالي تداخل وتععد الأسباب والمسببات ما يحتم الركون إلى التفسير التكاملي والبحث عن منظور جديد جدير بفهم أبعاد ومؤشرات الظاهرة وبالتالي الاكتفاء بتفسير التهميش على أنه نتاج نقص في المورد الاقتصادي وضعف الدخل هو تفسير قاصر لأن التهميش يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الاجتماعي كدور الأسرة والتنشئة الاجتماعية للفرد، ونستطيع القول أن الهامشية كظاهرة هي نتاج السياق التاريخي والموروث الثقافي عرفتها أغلب الحضارات والأمم والدول المتعاقبة المتقدمة منها والمتخلفة وتناقلتها الأجيال وبالتالي فهي حتمية تاريخية هي الأخرى نظرة قاصرة، بقد أثبتت المدرسة الإيكولوجية الدور المؤثر للجانب المكاني والموقع الجغرافي في تفسير التهميش وتجسد الظاهرة ببعدها الفيزيقي بوضوح وجلاء.

لهذا نستطيع القول أنه لاغنى عن النظرة التكاملية بين المدارس الفقهية للامساك بين جميع أبعاد ومؤشرات الهامشية الحضرية حيث إذا أخفق التفسير الاقتصادي يمكن الرجوع إلى النظريات الثقافية أو الإيكولوجية لإعطاء تفسيرات من زوايا أخرى للتهميش في علاقته بالعنف الحضري.

خاتمة:

توصلنا أبعاد الهامشية الحضرية في خاتمة هذا الفصل، على أنها مزيج من عوامل اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وسياسية وتاريخي حتى، تؤثر على حياة الفرد والجماعة والمنطقة وتجعلها في تهميش دائم او مؤقت، ومع عوامل أخرى داعمة قد تزداد حدة التهميش.

لقد أدت مشاكل البناء الفوضوي والعشوائي والقطاع غير الرسمي إلى ظهور سياسات حضرية غامضة تعكس تناقضات أنواع المجتمع التي تنشأ فيها. حاولنا في هذا الفصل كشف الستار عنها من خلال التحليل الظاهراتي و الإثنوغرافي أين تجلى لنا بوضوح بأنها مجموعة من التمظهرات اللاوظيفية واللاعقلانية التي يتم انتهاجها تكيفا مع الواقع المديني المجحف خاصة مع تضافر أبعاد التهميش؛ العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة التي تؤثر حتما على حياة الفرد والجماعة والمنطقة وتجعلها في تهميش مؤقت أو يركن إلى دائم أو يعرف بمصائد الفقر أين تتحول الهامشية والتهميش إلى أسلوب حياة بعد أن مكان محطة عابرة في اعتقاد الفرد المهمش أو تلك الفئات الهامشية، ومع عوامل أخرى داعمة قد يزداد الوضع تدهورا ليتطور إلى العنف والإجرام الذي يعشش في بيئات مماثلة فهي تربته الخصبة التي ينمو فيها ويزدهر.

العنف الحضري الأشكال و التجسدات

تمهيد:

1. : النظريات المفسرة للعنف الحضري

1.1 النظرية الطبيعية

2.1 النظرية السيكولوجية

3.1 نظرية الانومي

4.1 التفاعلية الرمزية

5.1 نظرية التعلم الاجتماعي والمخالطة الفارقة

6.1 نظرية الثقافة الفرعية الجانحة

7.1 نظرية الفوضى الاجتماعية

8.1 نظرية الضبط الاجتماعي

9.1 النظرية الماركسية

10.1 مدرسة شيكاغو والنظرية الإيكولوجية

2. : أشكال العنف الحضري

1.2 العنف المادي (المباشر)

2.2 العنف الهيكلي (البنيوي) غير المباشر

3.2 العنف الثقافي (الرمزي)

4 : تجسدات العنف الحضري

1.3 السلوك المنحرف (العنف الاجتماعي)

2.3 الجريمة الاقتصادية (العنف الاقتصادي)

3.3 التمرد (العنف السياسي)

4.3 التفكك الاجتماعي (العنف الإيكولوجي)

خاتمة:

تمهيد:

منذ فجر التاريخ اعتبر إميل دوركهايم العنف ظاهرة صحية ودليل على صحة المجتمع متى كان في معدلاته الطبيعية وكما يقول جوليان فرويند Julien Freund أن *"العنف هو أحد أشكال العلاقات بين البشر مثله مثل التعاون أو التسوية الودية ويضيف أن العدوان هو غريزة الوجود الطبيعية "* [1].

لكن الشواهد الإحصائية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة كشفت أن العنف بمختلف أشكاله يساهم في قتل عددا أكبر بكثير من العدد الذي تقتله النزاعات المسلحة. ففي عام **2017**؛ أودت جرائم القتل بحياة ما يقرب من نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وهو ما يتجاوز بكثير عدد الذين فقدوا أرواحهم بسبب النزاعات المسلحة الدائرة وهو **89 000** شخص، وعدد من قتلوا في هجمات إرهابية، وهو **19 000** شخص. وإذا استمرت معدلات العنف وخاصة جرائم القتل في الارتفاع بمعدلها الحالي البالغ **4 %**، فلن تتحقق بحلول عام **2030** الغاية من أهداف التنمية المستدامة، التي تنص على *"الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان"*. حيث تتفاوت معدلات الجريمة المنظمة وعنف العصابات تفاوتا كبيرا بين المناطق، فبلدان الأمريكيتين لديها بفارق كبير عن غيرها أسوأ معدلات جرائم القتل، إذ يمثل ذلك المعدل **37%** من الإجمالي العالمي، في منطقة لا تمثل سوى **13%** من سكان العالم. وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، كان أكثر من نصف سكان العالم يعيشون مباشرة وسط قدر كبير من العنف السياسي أو بالقرب منه. كما مثل العنف ضد المرأة في عام **2017**، نسبة تقارب **58%** من جرائم قتل الإناث على يد الصديق أو الزوج أو أحد أفراد الأسرة، مقابل **47 %** في عام **2012**. وتتحمل المرأة العبء الأكبر من أعمال الإيذاء المُفضية إلى الوفاة[2]

إن معضلة العنف الحضري تحوز اهتمام البشرية جمعاء منذ فجر التاريخ نظرا للمستويات القياسية التي وصل إليها في الأوساط الحضرية والأشكال و التمظهرات الكثيرة والمتجددة التي أصبح يتجسد فيها، والتي تعكس التغير الاجتماعي الحاصل من جهة والخلل الذي أصاب البنية الاجتماعية ككل من جهة أخرى.

ولما سمي عصرنا هذا بعصر الاستعمال المنظم المتعمد للعنف؛ كان لابد من الخوض في هذا الحقل السوسيولوجي الذي يعكس الجانب المظلم والسلبي للمدينة المعاصرة من خلال كشف وتبيان التنظير السوسيولوجي للعنف الحضري، وأهم ما قيل في نظرية العنف ثم نتناول أهم أنواع العنف وتقسيماته مع التعريج على أشكاله وكيف يتجسد في الوسط الحضري، بشكل من الإسهاب والتوضيح لفهم جميع العوامل المحيطة به حتى يكتمل في صورة الإيذاء وتسبيب الضرر.

[1] Julien Freund: **La violence dans la société actuelle**, Revue européenne des sciences socials, T. 30, No. 94, p.43.
[2] https://www.un.org/ar/un75/new-era-conflict-and-violence. اطلع عليه بتاريخ 21.07.2023

1: النظريات المفسرة للعنف الحضري

يشير التراث النظري السوسيولوجي إلى أن هناك عددا من الخصائص المشتركة المتعلقة بالعنف الحضري، منها الطبيعية الفيزيولوجية التي تَعِزُ السلوك العنيف للوراثة والصفات الجسمانية والعضوية للفرد العنيف ومنها ما تعتمد المنطلق السيكولوجي وترد كل سلوك عنيف إلى تأثيرات النفس البشرية والعقد النفسية، وهناك فريق آخر من المنظرين من يسفر السلوك العنيف إلى التأثيرات الاجتماعية المختلفة، كالتنشئة الاجتماعية والثقافة الفرعية، وقد يميل العنف إلى التركيز في مكان معين وزمان معين وبين أشخاص محددين، كما لا يتركز العنف في مناطق فرعية محددة فحسب بل إنه يتجمع بشكل **مفرط** في مدن وأحياء وأسر محددة. غالبًا ما يشير الباحثون إلى هذه الظاهرة على العامل الإيكولوجي الذي جاءت به مدرسة شيكاغو في تفسير السلوك العنيف.

ومن الطبيعي أن تقدم المدينة الوسط المناسب والتربة الخصبة لنمو العنف بشتى أشكاله وأنواعه خاصة مع الحجم والكثافة السكانية والتباين، باعتبار أن النمو السكاني في المدن بلغ مستويات قياسية أدى إلى حرمان الأفراد من احتياجاتهم الأساسية والهياكل والمرافق الاجتماعية والاقتصادية بسبب الطلب المتزايد عليها ونتيجة الهجرة الكثيفة من الريف نحو المدن، وهو ما جلب كما رأينا في الفصل الأول مستويات عالية من الفقر واللامساواة والحرمان من المواد الأساسية، وهنا حق لنا أن نتساءل عن مدى تأثير هذه العوامل الفيزيولوجية والوراثية والنفسية والاجتماعية والإيكولوجية وحتى التاريخية في زيادة معدلات العنف والجريمة في المدينة، وكيف فسر علماء الاجتماع العنف الحضري انطلاقا من بواعثه سالفة الذكر وأهم المدارس الرائدة في تفسير السلوك الاجرامي.

1.1. النظرية الطبيعية في تفسير العنف:

ترى هذه النظرية بزعامة كونراد لورانز (Konrad Lorenz) أن العنف سلوك عدواني لا مفر منه لأنه تعبير غريزي متجذر في تكوين الإنسان منذ الولادة، ويرى لورنز أن العنف عند الإنسان والحيوان هو تعبير عن دافع غريزي يسعى إلى الإشباع والتعبير عنه يكون بتحريره من خلال عامل مثير كالقتال مثلا، ونرى هنا مدى تأثر لورنز بالنظرية التطورية لشارل داروين عندما يقول أن الغريزة المقاتلة والتنافس يكفل تكاثر الأصلح فقط، وهذا يعزز رأي داروين في الصراع من أجل البقاء وبقاء الأقوياء وظهور القادة[1].

وبالرجوع إلى تاريخ البشرية فإن العنف كان ولا يزال المحرك الدينامي الذي ساعد الإنسان على مواجهة الطبيعة وحاجة الإنسان إلى التملك والسيطرة، والإنسان إنما يعنف ويعتدي ويقتل إذا شعر بتهديد خارجي لنفسه أو ممتلكاته.

[1] جمال معتوق : المرجع السابق، ص 164

لذلك يمكن القول أن النظرية الطبيعية تجعل من العنف الذي فُطِر عليه الإنسان منذ ولادته؛ حتمية لابد منها بل إنها تنظر إلى العدوان والعنف على أنه سلوك طبيعي وليس بالضرورة أنه سلبي، وهذا ما يساعد الإنسان التنفيس عن مكبوتاته حتى يكون هناك توازن واستقرار[1].

وكنقد للنظرية يمكن القول أنها أهملت بالدرجة الأولى العوامل الأخرى النفسية والاجتماعية والإيكولوجية في تفسير السلوك العنيف كالتنشئة الاجتماعية والوسط المعيشي والجانب السيكولوجي الذي يعد مهما في صناعة الغضب المفضي للعنف.

2.1. النظرية السيكولوجية (التحليل النفسي):

تبني هذه النظرية نتائجها على أساس ارتباط العنف بالنفس البشرية ومشاعر الإحباط و الغضب حيث يعز جون دولارد (John Dollard) العنف إلى العوامل النفسية كالتوتر العدواني الناجم عنه الكبت وإن ازدياد العدوان يكون متناسبا مع ازدياد الحاجات المكبوتة[2]، وتقول مدرسة التحليل النفسي أن الإنسان يعيش في عالم الحاجات والرغبات المحسوس الذي يدفعه حتما إلى الاصطدام مع معوقات دينية أو أخلاقية أو قانونية وهو ما يجعله في تناقض وتوتر بين هذه القوى المتضادة المتساوية في القوة، هذا الصراع الداخلي في أجهزة الشخصية (الهو، الأنا، الأنا الأعلى) ما يفتأ يخرج في شكل عنف وسلوك عدواني.

أما سيغموند فرويد فيرى أن العنف دافع من الدوافع الغريزية المتعارضة وهما غريزة الموت التي وظيفتها حفظ النوع وغريزة الحياة التي مهمتها حفظ الفرد، وقد أطلق فرويد على العنف بنزوات تدمير الآخرين أو نزوات الموت والعدوان هو أحد أشكال هذه النزوات عندما تكون موجهة للذات أو الآخرين، ويؤكد فرويد على النزعة الشريرة للإنسان وليس كما يعتقد انه طيب ومسالم، فهو ينزع إلى تعنيف أقربائه كزوجته وأطفاله مثلا، أو عدم دفع مستحقات عماله، أو العدوان على أملاك جيرانه وصولا إلى فعل القتل[3].

والعدوان والعنف بكل أنواعه من أكثر الاستجابات التي تثار في المواقف المحبطة حيث يتوجه العدوان مباشرة صوب المواقف التي سببت الإحباط كرد فعل وبغية إزالة ذلك المثير المحبط.

---

[1] جمال معتوق : المرجع السابق، ص 170

[2] اسماعيل محمد الزيود: المرجع السابق، ص 31.

[3] مليكة بن زيان : **العنف و المقاربات النظرية المفسرة له**، مجلة الخلدونية، العدد 12، جامعة تيارت ،2020، ص 66.

3.1. نظرية الأنومي في تفسير السلوك العنيف والمنحرف:

يقول روبيرت ميرتون في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي (Social Theory and Social Structure) أن فرويد إذا كان يفسر الإجرام بأنه خطيئة أصلية، أي منبعها النفس البشرية فإن ميرتون يَسِر الفعل العنيف أو المنحرف بأنه "عقيدة الخطيئة الاجتماعية، وبالتالي فهناك مصادر ثقافية واجتماعية تمارس ضغوطا على أشخاص معينين للانخراط في أعمال عنف، وباعتبار هذه المجموعات تتعرض دوما لضغوطات اجتماعية وثقافية فيجب أن نتوقع العثور على معدلات عالية ومن السلوك العنيف والإجرامي لديها ليس لأن لهم ميول بيولوجية للجريمة ولكن لأنهم يستجيبون للوضع الاجتماعي المفروض عليهم[1].

يوضح ميرتون ذلك بمعادلة الأهداف الثقافية والقواعد المؤسسية، فهناك أهداف ومصالح وغايات محددة ثقافيا مشروعة لجميع الأفراد ولكنها في نفس الوقت مضبوطة بقواعد وأطر مؤسسية ناظمة لها، وفي جميع الحالات يؤكد ميرتون أن هناك اختيار وسائل السعي لتحقيق أهداف ثقافية مقيدا بالمعايير المؤسسية[2]. ونتيجة الضغط الكبير على الأهداف يكون سلوك العديد من الأفراد مبنيا على المنفعية فقط، ويصبح السؤال المهم هو كيف السبيل للأهداف الثقافية دون الرجوع إلى المعايير المؤسسية أو أن هذه الأخيرة لا تكفي لتحقي تلك الأهداف، وهنا يصبح المجتمع يعاني ما أسماه دوركهايم من قبل حالة الأنومي، ويعطي ميرتون مثالا على الأنومي من خلال ألعاب القوى التنافسية، عندما يتم تجريد هدف النصر من معاييره المؤسسية فيصبح النجاح على أنه "الفوز باللعبة" بدلا من "الفوز وفقا لقواعد اللعبة" باستخدام وسائل كالعنف والاحتيال أو الاعتداء وتكون فعالة تقنيا للفوز لكنها غير مشروعة[3].

يخلص ميرتون إلى أن البيان الثقافي واضح؛ يجب على المرء أن لا يستقيل بل يستمر في السعي ولا يقلل من أهدافه لأن الفشل والهدف المنخفض هو الإجرام، وعليه تحتم الثقافة قبول ثلاث بديهيات ثقافية؛ أولا على الجميع السعي لتحقيق نفس الأهداف السامية لأنها مفتوحة للجميع، ثانيا الفشل الأولي ما هو إلا محطة على طريق النجاح النهائي وثالثا؛ الفشل الحقيقي ما هو إلا تقليلي أو سحب للطموحات، ويعرف ميرتون الثقافة الأمريكية المعاصرة بالتركيز الشديد على الثروة على أنها رمز للنجاح، دون التأكد بالمقابل على الوسائل المؤدية لذلك النجاح هل هي مشروعة أم لا، وباختصار يواصل ميرتون تفسير العواقب حيث يقول العواقب المترتبة على سلوك الأشخاص الذين يقعون في بنية اجتماعية مختلفة لثقافة أصبح فيها التركيز

[1] Robert.K.Merton: **Social Theory and Social Structure,** The Free Press, New York, 1968,p.186
[2] *Ipid*,p.178.
[3] *Ipid*,p.189.

على أهداف النجاح المهيمنة منفصلا بشكل متزايد عن التركيز المكافئ على الإجراءات المؤسسية لتحقيق هذه الأهداف سيكون السلوك الإجرامي[1].

ثم ينتقل ميرتون من مستوى أنماط القيم الثقافية إلى مستوى أنواع التكيف مع هذه القيم بين أفراد البنية الاجتماعية وهي خمس أنماط من التكيف بين الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية.

- **المطابقة:** وهي حالة استقرار المجتمع حيث يكون فيه هذا النمط من التكيف بتطابق الأهداف الثقافية مع القواعد المؤسسية وهو الأكثر انتشارا ولا يمكن الحفاظ على استقرار المجتمع وهنا يقول ميرتون أن الحديث عن العنف أو السلوك المنحرف غير مجد مادام هناك استقرار.

- **الابتكار:** بما أن الهدف عند ميرتون هو النجاح فإن التكيف من خلال استخدام وسائل محظورة مؤسسيا ولكنها فعالة في تحقيق الثروة والسلطة، تحدث هذه الاستجابة عندما يستوعب الفرد التركيز الثقافي على الهدف دون استيعاب المعايير المؤسسية التي تحكم الطرق والوسائل لتحقيقه، وهنا يحدث السلوك العنيف والمنحرف أو كما يسميه ميرتون **الابتكار المشكوك فيه**[2]. في المجتمع الأمريكي وحتى مجتمعات البلدان النامية اليوم، فإن التركيز الثقافي الكبير على النجاح المالي للجميع في مقابل التخلي عن الوسائل المؤسسية نحو الممارسات المبتكرة التي تخرج عن المعايير المؤسسية[3].

- **الطقوسية:** أي التخلي أو تقليص الأهداف الثقافية في استقالة كنوع من الروتين العملي الممل السلبي والقاتل، والتي هي أكبر في وقتنا الحاضر، حيث يقول ميرتون أن العامل لا يعرف إلا القليل عن العمليات التي تجعله ينجح، أو لا يهتم بها وربما ليست لديه فرصة للنجاح، وبالتالي فهو فرد يقبل الوسائل والقواعد المؤسسية ولا يهتم بالأهداف الثقافية تحققت أم لا.

- **الانسحابية:** وهو من أقل الأنماط شيوعاً في المجتمع الأمريكي، والفرد الذي يلجأ إلى هذا النمط الانسحابي يعيش في المجتمع و لكنه لا يكون جزءً منه بمعنى أنه لا يشارك في الاتفاق الجماعي على القيم المجتمعية والانسحابي يتخلى عن كلاً من الأهداف والأساليب التي يحددها النسق، ومن أمثلة هذا النمط من التكيف الانحرافي حالات الجنون والتشرد وإدمان الخمور وإدمان المخدرات، ويرى ميرتون أن هذا النوع من الأفراد لا يقبل الأساليب الإبداعية (أي غير المشروعة) لتحقيق الأهداف، وفي نفس الوقت لا تتاح له الفرصة لاستخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها ولا يكون أمامه من مفر سوى أن ينسحب من المجتمع إلى

[1] *Ipid*,p.193.
[2] *Ipid*,p.195-196.
[3] *Ipid*,p.204.

عالمه الخاص (الجنون أو السكر أو الأوهام) وهكذا يحل هذا الفرد الصراع النفسي عن طريق الهروب الكامل من المجتمع.

إن هذا النمط الرابع من التكيف إذن هو أسلوب المحرومين اجتماعيًا، الذين إذا لم يكن لديهم أي من المكافآت التي يحملها المجتمع، فإنهم أيضًا لديهم القليل من الإحباطات المصاحبة للاستمرار في السعي للحصول على هذه المكافآت. علاوة على ذلك فهي طريقة مخصخصة وليست جماعية للتكيف، على الرغم من أن الأشخاص الذين يظهرون هذا السلوك المنحرف قد ينجذبون نحو المراكز التي يتعاملون فيها مع منحرفين آخرين، وعلى الرغم من أنهم قد يشاركون في الثقافة الفرعية لهذه المجموعات المنحرفة[1].

- **التمرد:** يقود هذا التكيف الأفراد خارج الهيكل الاجتماعي المحيط إلى تصور وخلق بنية اجتماعية جديدة أي بنية اجتماعية معدلة بشكل كبير، إنه يفترض الاغتراب عن الأهداف والمعايير السائدة بل والتمرد عليها حيث تهدف حركات التمرد المنظمة إلى إدخال هيكل اجتماعي يتم فيه تعديل المعايير الثقافية للنجاح بشكل راديكالي[2]، وفي نظر ميرتون فإن سلوك التمرد أكثر احتمالاً في حدوثه عندما يتزايد ويتصاعد بشكل خطير الإحباط ومشاعر الحرمان من الفشل في تحقيق الأهداف من خلال وسائلها وقنواتها المشروعة.

لقد حاول ميرتون في كتابه من خلال نظرية الأنومي طرح فكرة أن تلازم وتماسك الأبنية الاجتماعية من خلال الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية داخل المجتمع هو عنوان نجاح له، ولكن متى حدث الانفصال والصراع وهذا يحصل في جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة طبعا؛ يصل المجتمع مرحة الأنومي أو اللامعيارية أين يسود العنف والإجرام. ويمكن تلخيص نظرية الأنومي وفق ما جاء بها ميرتون من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): *يوضح انماط التكيف عند ميرتون من خلال نظرية الأنومي*

نموذج التكيف	الأهداف الثاقفية	الوسائل المؤسسية
المطابقة أو الامتثال	**+**	**+**
الابتكار او الابداع	**+**	**-**
الطقوسي	**-**	**+**
الانسحابي	**-**	**-**
المتمرد أو العاصي	**±**	**±**
+ (يقبل) / - (يرفض) **± يرفض القيم والمعايير السائدة ويحل محلها قيما جديدة بديلا عنها**		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات كتاب ميرتون

[1] *Ipid*,p.209.
[2] *Ipid*,p.210.

4.1. نظرية التفاعلية الرمزية في تفسير العنف الحضري:

العنف هو فعل يحاول التقليل من أهمية أولئك الموجودين في المجموعة الخارجية، وتحاول نظريات متعددة شرح أسباب العنف، إحدى هذه النظريات هي نظرية الهوية للتفاعل الرمزي. وفقًا لبيتر هول التفاعل الرمزي هو منظور نظري له جذور في البراغماتية، مع تركيزه على *"النشاط والعمليات وحل الثنائيات"* بهذا المعنى فإن التفاعل الرمزي هو الفكرة التي يجدها الناس مهمة بناءً على التفاعلات التي لديهم مع البيئة. تجادل نظرية الهوية التي صاغها هنري تاجفيل وجون تيرنر في عام **1979**، بأن المعاني التي يعطيها الناس لأنفسهم تتطور من الأدوار التي يؤدونها، تفيد هذه النظرية بأن الناس يقسمون عالمهم إلى مجموعة داخلية ومجموعة خارجية، وقد تتميز الأولى عن الثانية وبالتالي يعززون صورتهم الذاتية، يمكن أن يساهم هذا التقسيم الواضح في العنف ضد أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم "آخرون".

نظرية مجموعة المصالح، التي طورها ثورستن سيلين **(1938)** هي نوع من نظرية الصراع، في هذا الإطار يقترح سيلين أنه خلال فترات التغيير الاجتماعي السريع يحدث العنف بسبب التقارب بين المجموعات ذات المعايير والقيم المختلفة. ويتكون العنف من أفعال بين مجموعات ذات معايير مختلفة لتأكيد القوة على مجموعة أخرى، قد يكون سبب العنف في هذه النظرية محاولة للحفاظ على معايير كل مجموعة.

كما تفترض نظرية الهوية فكرة أن تصنيف المرء لنفسه في مجموعة يضع أهمية كبيرة على هذه المجموعات، وبالتالي يشكل الطريقة التي ينظر بها الشخص إلى نفسه. في نظرية مجموعة المصالح؛ تعمل قيم ومعايير المجموعة كمحدد نهائي في الصراعات مع المجموعات الأخرى، حتى لو كان الفرد لا يؤمن دائمًا بهذه المثل العليا، وتظهر نظرية الهوية في العديد من الأماكن، سواء كان طالبًا يشعر بالحاجة إلى التواجد باستمرار في المكتبة لأن هذا هو ما يفعله "الطالب الجيد"، أو ضابط شرطة يصبح عنيفًا عندما لا يكون في العمل لأن الأنشطة العنيفة لوظيفته تعمم على حياتهم المنزلية. تعد الشرطة وضباط الإصلاحيات من أقوى الأمثلة على نظرية الهوية، ففي بداية الوظيفة يشعرون أنه ليس لديهم ميل للعنف خاصة المنزلي او الزوجي، بالنسبة لعملهم يشعرون أنه يجب عليهم استخدام العنف، سواء كان ذلك في التعامل مع مهاجم أو في بعض الحالات الشديدة باستخدام أسلحتهم أو مسدسات لتقليل التهديدات، يصنف ضباط الشرطة أنفسهم على هذا النحو، وبالتالي فإن العنف المثير للانتباه في مجال عملهم يبدأ في الاندماج في حياتهم الشخصية. هكذا تصور النظرية التفاعلية الرمزية العنف و تمثلاته في الحياة الاجتماعية.

5.1. نظرية التعلم الاجتماعي والمخالطة الفارقة في تفسير العنف:

تشكل الفكرة المركزية لنظرية التعلم الاجتماعي؛ أن البشر يكتسبون مواقفهم ومعتقداتهم ومعاييرهم وسلوكياتهم المحددة من خلال عملية التعلم الاجتماعي. حيث يتعلم الأفراد ليس فقط من تجاربهم الخاصة مع العالم ولكن أيضًا من خلال ملاحظة الآخرين أو ما يسميه ألبرت باندورا (Albert Bandura) التعلم غير المباشر. ويعتمد ما إذا كان الفرد قد تعلم سلوكًا معينًا أم لا على نتيجة ذلك السلوك، وبالنسبة للتعلم غير المباشر على حالة الأفراد الذين تمت ملاحظتهم يشار إليهم باسم "النماذج"[1].

من المرجح أن يتم تعلم السلوك إذا (أ) أدى إلى أو لوحظ أنه يؤدي إلى نتائج إيجابية للفرد و (ب) إذا كان الفرد الذي تمت ملاحظته مرتفعًا في المكانة ويشارك في خصائص مماثلة للمراقب. لعبت تفسيرات التعلم الاجتماعي دورًا بارزًا في فهم تطور العدوان والعنف، وفي دراسة كلاسيكية في علم النفس الاجتماعي؛ أوضح باندورا وزملاؤه أنه لاحظ لدى الأطفال الصغار انخراطًا بالغًا في سلوكيات عدوانية تجاه الدمية "**بوبو**"، بعد السلوكيات التي لوحظت في البالغين، وذلك أكثر من الأطفال الذين شاهدوا البالغين في أفعال غير عدوانية. تشير هذه الدراسات وغيرها إلى أنه يمكن تعلم الأعمال العدوانية من خلال ملاحظة سلوكيات الآخرين. إن فكرة أن العنف والسلوكيات الإجرامية الأخرى تنشأ من خلال التعلم الاجتماعي من الآخرين تبرز أيضًا في العديد من النظريات الإجرامية البارزة.

تستند فكرة إدوين سذرلاند Edwin Sutherland عن الارتباط التفاضلي، على سبيل المثال، إلى فكرة أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه أساسًا وأن الفروق الفردية في السلوك الإجرامي تنشأ من خلال أنماط مختلفة من الارتباطات مع الآخرين والتفاعل معهم، ويقول سذرلاند أن السلوك الإجرامي لا يرتبط بالوراثة بل يتم تعلمه بالتفاعل مع الآخرين من خلال عملية التواصل، حيث يحدث جزء هام من هذا التعلم ضمن مجموعة محدودة من العلاقات الشخصية (الأسرة، الشارع، النادي، المدرسة)، ويتضمن هذا التعلم كيف ممارسة العنف والمواقف الدوافع الإجرامية، حيث يكتسب الشخص هوية عنيفة أو مجرمة من خلال اختيار الأهداف وتبني المواقف وتبرير تلك الأفعال (التبرير الذاتي طبعا)، ويلعب الاتصال مع أقرانه الجانحين دورا أساسيا في هذه الرابطة التفاضلية، ويجزم سذرلاند أن التواصل والمخالطة هو من يخلق العنف والإجرام في المجتمع وليس الفقر والوسط الاجتماعي أو التفكك الأسري بل إن الفعل الإجرامي أو العنيف يتحدد في ثلاث شروط هي (القدرة، الدافع، التبرير)، لقد أكد سذرلاند أن الجرائم العنيفة تنتقل بشكل جيد بين الأجيال بشكل حيث أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف في المنزل، هم أكثر عرضة للانخراط في جرائم العنف من أولئك الذين

[1]Russil Durrant: **Socio cultural Theories of Violence, in Encyclopedia of Evolutionary Psychological Science**, edition 1, Springer Cham, Switzerland, 2021, p.2.

لا يفعلون ذلك ويشير هذا إلى أن سلوكهم العنيف، هو نتيجة لعمليات التواصل والمخالطة المباشرة وغير المباشرة[1].

هناك أيضًا مجموعة متراكمة من الأدلة التي تشير إلى أن التعرض للأفلام العنيفة وألعاب الفيديو ووسائل الإعلام العنيفة والوسائط الأخرى كوسائل التواصل الاجتماعي يزيد من خطر العدوان والعنف نتيجة للتعلم الاجتماعي باختصار، تعد القدرة البشرية على التعلم الاجتماعي خاصية مهمة يمكن أن تساعدنا على فهم تطور السلوك العنيف، توفر نظرية التعلم الاجتماعي أيضًا القاعدة النظرية التي تعتمد عليها التفسيرات الاجتماعية والثقافية في فهم وتحليل الفعل العنيف[2].

6.1. نظرية الثقافة الفرعية للعنف:

هي نظرية أنشأها فرانكو فيراكوتي(Franco Ferracuti) ومارفن وولفجان(Marvin Wolfgang) ظهرت في عام **1967**، وحاولت تفسير سبب حدوث جرائم العنف في كثير من الأحيان في بعض المجتمعات، ويمكن تعريف الثقافة الفرعية على أنها *مجموعة ثقافية موجودة داخل ثقافة أكبر*. تشرح هذه المقاربة أن بعض الثقافات الفرعية تنظر إلى العنف على أنه طريقة مقبولة أو صالحة للرد على هجوم شخصي محسوس. حيث أنه في تلك الثقافات الفرعية كان العنف أكثر شيوعًا والناس أكثر عرضة لرؤية العنف كحل أو استجابة صحيحة عندما يسيء إليهم شخص ما، الثقافات الفرعية التي حددوها كانت مركزة في الغالب على المجتمعات ذات الدخل المنخفض، والتي تتألف في الغالب من مجموعات الأقليات العرقية الفقيرة.

تم تطوير الثقافات الفرعية لنظرية العنف بشكل أكبر في عمل إيليا أندرسون Elijah Anderson المهتم بالدراسات الآفروأمريكية وقضايا التمييز العنصري والهجرة ، والذي أكد أن معدلات العنف المرتفعة بين الذكور الأمريكيين الأفارقة المحرومين اجتماعيًا على وجه الخصوص، يمكن أن تُعزى إلى غرسهم في ما يشير إليه باعتبارها The Code of the Street أو مدونة الشوارع*، التي ترقى إلى مجموعة من القواعد غير الرسمية لإدارة السلوك العام بين الأشخاص بما في ذلك العنف كثقافة فرعية، تُظهر القيم والمعايير الاجتماعية أنه من المتوقع أن يتصرف الأعضاء بعنف. يُنظر إلى الشخص الذي يسمح للآخرين بعدم احترامهم أو مهاجمتهم أو الإساءة إليهم ولا ينتقم منهم بالعنف على أنه ضعيف ولا يتناسب مع الثقافة الفرعية أو كما يسميها رتشارد نيسبت Richard E Nisbett وألبرت كوهين "ثقافة الشرف"

---

[1] Alain Bauer**,** Christophe Soullez **: La Criminologie,** edition First grund, paris, 2012, p.112.

[2] Russil Durrant: *op.cit*. p. 2.

* كود الشارع أو قانون الشارع امتداد لثقافة السجون، يفترض قانون الشارع أنك شخص محطم، شخص غير قادر على الحصول على وظيفة جيدة في المجتمع و من خلال الثقافة السائدة، وعادة ما تعتمدها عصابات الأحياء كثقافة خاصة بها.

يُعتقد أن هذه القيم والأفكار تنتقل عبر الأجيال، لذلك يحمل كل جيل سلوكًا عنيفًا. يعزز هذا أيضًا ثقافة العنف الفرعية حيث يتعلم الأعضاء الأصغر سنًا ممن يتطلعون إليهم ويشعرون بالحاجة إلى إقناعهم أو إرضائهم بامتثالهم لسلوكهم. هكذا هو عمل عصابات الأحياء التي تجند أعضاءً جددًا، لأنها تفترس الشباب القابلين للتأثر الذين يشعرون أنه ليس لديهم خيار آخر سوى التوافق مع نمط الحياة الذي اعتادوا رؤيته. بينما يلتزم الكثير في هذه الثقافات الفرعية بتوقع العنف واعتباره نمط حياه، هناك أيضًا بعض الأعضاء الذين لا يفعلون ذلك. وبدلاً من ذلك، فهم يتماشون مع الثقافة السائدة ولا يعتقدون أن العنف خيار مقبول. في بعض الأحيان يمكن نبذ هؤلاء الأعضاء وجعلهم يشعرون بأنهم لا ينتمون إلى الثقافة الفرعية لأنهم يرفضون الامتثال لها.

يمكن الإشارة هنا أيضا إلى نظرية صراع الثقافات التي جاء بها تورستين سيلين Thorsten Sellin حيث يذهب إلى أن الثقافة توجه السلوك وتشكل الشخصية، وما الإجرام في النهاية حسب سيلين إلا تصادم سلبي بين الثقافات والمعايير الاجتماعية، والعنف هو تضارب بين قانون الدولة ومعايير الثقافة الخاصة بمجموعة اجتماعية معينة، ومع ذلك سيلين يرفض التفسير الأحادي للجاني الثقافي ويسلط الضور أيضا على العوامل الاقتصادية والاجتماعية[1].

7.1. نظرية الفوضى الاجتماعية:

يعرف كليفورد شو وهنري مكاي **الفوضى الاجتماعية** على أنها *"التدفق المفاجئ لعدد كبير من الناس داخل وخارج الحي تخلق بيئة مرضية تساهم في الجريمة أكثر من السلوك المنحرف للأشخاص الجانحين"*، وكانت مرتكزات هذه النظرية هي أن الوضع الاقتصادي المنخفض وعدم التجانس العرقي والتنقل السكني والاضطراب الأسري يؤدي كل هذا إلى اضطراب مجتمعي، يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات العنف والجريمة ويتم قياس مستوى التنظيم الاجتماعي للمجتمع من خلال؛ شبكات الصداقة المحلية والتحكم في مجموعات الشبان والمراهقين في الأحياء من خلال إدماجهم في الأعمال الاجتماعية ومشاركتهم في المجتمع المدني[2] وبالتالي فإن التغير الاجتماعي مسؤول عن ارتفاع معدلات العنف في مدينة وانخفاضها في أخرى.

تشير نظرية الفوضى الاجتماعية أو عدم التنظيم الاجتماعي للأحياء والمجتمعات التي يوجد فيها حرمان اجتماعي كبير ودوران مرتفع للسكان، الذين يتنوعون عرقيًا وثقافيا، تميل إلى أن تكون أقل تماسكًا

[1]Alain Bauer**,** Christophe Soullez: *op.cit*. p.121
[2] Robert J. Sampson and W. Byron Groves: **Community Structure and Crime: Testing Social-Disorganization Theory**, The American Journal of Sociology, Vol. 94, No. 4, The University of Chicago Press, 1989, p.774.

اجتماعيًا بسبب عدم وجود اتفاق على الملائمة قواعد وقيم التحكم غير الرسمي في السلوك. تظل معدلات الجريمة مرتفعة بمرور الوقت حتى في مواجهة التغيرات الجوهرية في سكان هذه المجتمعات[1].

وبشكل عام يشير عدم التنظيم الاجتماعي إلى عدم قدرة الهيكل المجتمعي على تحقيق القيم المشتركة لسكانه والحفاظ على ضوابط اجتماعية فعالة، ومن الناحية النظرية فإن المجتمعات غير القادرة على التحكم في مجموعات المراهقين مثلا في الأحياء والشوارع ستواجه معدلات عنف وجنوح أعلى من تلك التي تخضع فيها مجموعات الأقران للرقابة الاجتماعية [2].

ويعطي فريديريك تراشر من خلال كتابه الشهير "العصابة، The gang" مثالا واضحا عن الفوضى الاجتماعية حين يقدم دراسته عن عصابات الأحياء في شيكاغو حيث يقول: *"إن التفكير في الجزء الأكبر من جرائم شيكاغو على أنها نتيجة لأنشطة المتشددين أو عصابات البالغين سيكون خاطئا، لا يوجد خط فاصل بين صارم بين العصابات المفترسة للأولاد والجماعات الإجرامية للشباب وكبار السن، يندمجون مع بعضهم البعض من خلال تدرجات غير محسوسة، حيث تضم هذه العصابات الجانحة المراهقين والبالغين على حد سواء"* ثم يخلص في الأخير إلى القول بأن *"العنف والجريمة بقدر ما تسهلها الانخراط في العصابة لا يمكن فهمها إلا من خلال اتباعها حتى جذورها الأولى وبداياتها في عصابة الشبان"* [3].

إن المجتمعات المتميزة بتناثر شبكات الصداقة ومجموعات الأقران والمراهقين غير الخاضعة للرقابة المجتمعية والأبوية والمشاركة التنظيمة المنخفضة، تتوسط الخصائص الهيكلية للمجتمع والمتمثلة في الوضع الاقتصادي المنخفض، والتنقل السكني المستمر و عدم التجانس العرقي والاضطراب الأسري وبالتالي تثبت نظرية الفوضى الاجتماعية أهميتها البالغة في تفسير معدلات العنف العالية في هذه المجتمعات.

8.1. نظرية الضبط الاجتماعي (الرابطة الاجتماعية) Social Control Theory:

يميل ترافيس هيرشي(Travis Hirschi) صاحب هذه النظرية إلى تفسير العنف و الجريمة من خلال طرح التساؤل التالي: "لماذا يطيع الأفراد القوانين " تفيد نظرية الضبط الاجتماعي أن جوانب معينة من روابط الشخص بالمجتمع تمنع السلوك المنحرف؛ الأعراف والتقاليد والالتزامات والدين واحترام قيم المجتمع والمشاركة في المجتمع هي الجوانب الرئيسية للرقابة الاجتماعية.

[1] Russil Durrant: *op.cit*. p. 6.
[2] Robert J. Sampson and W. Byron Groves: *op.cit*. p.778.
[3] Frederic.M.Thrasher: **The Gang: A Study of 1313 Gangs in Chicago**, th university of Chicago press, abridged edition, Chicago, 1963, p. 280.

بالنسبة لهيرشي، العنصر الأهم في نظريته هو الرابط الاجتماعي يشتمل هذا الأخير على أربعة عناصر قال هيرشي إنها مترابطة ولكنها قابلة للفصل من الناحية التحليلية: الارتباط والالتزام والمشاركة والاعتقاد.

يشير التعلق بالآخرين إلى ارتباطنا العاطفي بالآخرين. بقدر ما نحب الآخرين أو نحترمهم، فنحن حساسون لآرائهم عنا، افترض هيرشي أن النظام الاجتماعي يقوم على الإجماع، وهكذا افترض أن الآباء والمعلمين وغيرهم لا يوافقون بشكل موحد على السلوكيات العنيفة والتخريبية وغير النزيهة المضرة. لذلك، فإن الانخراط في هذه السلوكيات سيؤدي إلى عواقب سلبية على الفرد. ويقول هيرشي بأن الالتزام بالأهداف التعليمية أو المهنية بمثابة رادع للانحراف. كان أكثر تنبؤات هيرشي وضوحًا هو أن المشاركة في الأنشطة التقليدية مثل المدرسة أو الرياضة أو وظيفة ما بعد المدرسة تقلل من الوقت المتاح للأعمال المنحرفة. كما أكد هيرشي أن هناك تباينًا في الاعتقاد بالصلاحية الأخلاقية للقوانين. بالنسبة لنظريات الإجهاد، يوفر الحرمان واليأس حافزًا كافيًا لنا لانتهاك القوانين التي نؤمن بها؛ بالنسبة للنظريات الثقافية لا يُقدْمُ الأفراد على انتهاك معايير مجموعاتهم على الإطلاق. لكن بالنسبة لنظرية التحكم، فإن بعض الناس، جزئياً نتيجة عدم ارتباطهم بالآخرين، لا يشعرون أن القوانين والقواعد ملزمة أخلاقياً لسلوكهم وبالتالي فإنهم أحرار في الخروج عنها[1].

9.1. النظرية الماركسية:

تنص الفقرة الأخيرة من بيان الحزب الشيوعي أو كما يسمى Manifesto على ما يلي: *"ويترفّع الشيوعيّون عن إخفاء آرائهم ومقاصدهم، ويعلنون صراحة أنّ أهدافهم لا يمكن بلوغها وتحقيقها إلّا بدكّ كلّ النظام الاجتماعي القائم بالعنف. فلترتعش الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية، فليس للبروليتاريا ما تفقده فيها سوى قيودها وأغلالها، وتربح من ورائها عالما بأسره"*. تتضمن هذه الصيغة الكلاسيكية بيانين: أن النظام الاجتماعي والسياسي الحالي يجب أن يتغير بالثورة وثانيا أن الثورة الاجتماعية يجب أن تتطابق مع الإطاحة بالنظام الاجتماعي القائم بالعنف[2]. ينظر إلى الجريمة من منظور الظروف الاقتصادية والصراع الطبقي والعنف والجريمة هي ظاهرة في اجتماعية في نظر الماركسيين مصدرها عدم المساواة وتركيز الثروة في يد قلة منهم وبالمقابل بؤس الطبقات الأخرى الكادحة، وبالتالي فإن الجريمة لن تكون إلا تعبيرا عن الصراع الطبقي والمعارضة بين البروليتاريا والبرجوازية[3].

[1] Barbara J. Costello1 ,John H. Laub: **Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency**, Annual Review of Criminology, Vol. 3, 2020,p.25.
[2] Adam Schaff: **Marxist Theory on Revolution and Violence**, Journal of the History of Ideas, Vol. 34, No. 2, University of Pennsylvania Press, 1973, p.263.
[3] Alain Bauer**,** Christophe Soullez: *op.cit*. p.111

10.1. مدرسة شيكاغو وتفسير العنف الحضري:

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت مدن قليلة في أمريكا الشمالية متنوعة مثل شيكاغو. كان عدد سكان المدينة يتوسع بسرعة بفضل موجات الهجرة المتتالية من أوروبا. في عام 1870، كان عدد سكان المدينة 299000 نسمة، ونما إلى 1698600 بحلول عام 1900، مما يجعلها المدينة الأسرع نموًا في العالم في ذلك الوقت، قدمت المدينة لوحة لطريقة جديدة في التفكير حول الجريمة والمجتمع والتي أصبحت تعرف باسم مدرسة شيكاغو. كان لدى هذه المدرسة نهج بيئي واضح على المستوى الكلي لدراسة الجريمة تحت تأثير روبرت بارك و أرنست بيرجيس، تم تدريب أجيال من الباحثين على الخروج إلى المدينة والتعرف على ديناميات الانحراف بشكل مباشر[1].

يمكن القول أن **مدرسة شيكاغو** Chicago School الكلاسيكية، كانت المهد الذي نشأ منه علم الجريمة الحضري المعاصر، من خلال المساهمة في تطوير نظرية الفوضى الاجتماعية؛ كانت الوتيرة التي تطورت بها شيكاغو منذ نهاية القرن الثامن عشر من مكان صغير في بحيرة ميشيغان إلى متروبوليس حيوية للدراسة المنهجية للتحضر وعواقبه. أعطت أفكار أحد أبرز الشخصيات داخل هذه الحركة، الصحفي السابق وأستاذ علم الاجتماع **روبرت إزرا بارك**، علم الاجتماع الحضري خاصة العنف والجريمة دَفْعَة مهمة، و اعتبر بارك المناطق الجغرافية بمثابة فسيفساء حضرية، و لكل منها كثافة مكانية خاصة بها، وإلى جانب بارك كان هناك أيضا ثلة من العلماء الذين آثروا البحوث الحضرية انطلاقا من اهتمامهم بعواقب ما كان يحدث في هذا الإطار الزمني والمكاني الذي أحدث تغييرات سريعة وعواقب وخيمة، سواء بالنسبة للصحة العامة أو الجريمة.

11.1. النظرية الإيكولوجية:

يقول جون ديوي (John Dewey) في تعريف الإيكولوجيا الحضرية: *"هي شكل من أشكال التداخل والتفاعل بين بين الداخل والخارج، بين الكائن الحي وبيئته بين الفرد ومجتمعه"*، لذلك تحاول مدرسة شيكاغو تحليل العلاقة بين الذاتية والموضوعية على أنها عملية دائمة التغيير والاتصال من خلال البيئة المادية والمحيط الحضري (المدينة)، هذه الأخيرة التي كانت بمثابة مختبر مفتوح لدراسة ظواهر العنف والجريمة والسلوك المنحرف وإجراء تحقيقات اجتماعية جد مهمة ساعدت في فهم السلوك الإجرامي ومحاولة إيجاد ميكانيزمات وآليات لاحتوائه، ويقول روبرت بارك رائد هذه المدرسة *"ربما يكون انهيار الروابط المحلية*

[1] Sean Ashley**: The Chicago School in "INTRODUCTION TO CRIMINOLOGY"**, Kwantlen Polytechnic University, 2023, p.171.

وإضعاف القيود والموانع للمجموعة الأساسية، تحت تأثير البيئة الحضرية مسؤولة إلى حد كبير عن زيادة العنف والجريمة في المدن الكبرى".

في كتابهم المدينة The City الذي نشر عام 1925 والذي مثل بحق مقطع عرضي للاهتمامات الفكرية للمدرسة في فترة نشاطها الأكثر كثافة، لاحظ بارك وبيرجيس وماكينزي أن الجريمة لم تكن موزعة بالتساوي في جميع أنحاء شيكاغو ولكنها تركزت في أحياء معينة، كان النموذج الذي اقترحوه لفهم التوزيع الجغرافي للجريمة مشابهًا للحلقات على الشجرة، حيث تمثل كل دائرة متحدة المركز منطقة حضرية مختلفة. تميزت مناطق معينة بدرجات أكبر من عدم التنظيم الاجتماعي بسبب الطبيعة الانتقالية لهذه المناطق، حيث انتقلت مجتمعات المهاجرين الجدد وانتقلت المجتمعات الأكبر سناً. كانت الجريمة من سمات هذه الحالة الانتقالية وعلى الرغم من كونها غير مرغوب فيها، فإنها تمثل الدينامية الطبيعية لمدينة نامية، مع عدم التنظيم الذي يؤدي إلى إعادة التنظيم بمرور الوقت.

ويشرح رودريك ماكينزي (Roderick D.McKenzie) في كتاب المدينة؛ مضمون النظرية الإيكولوجية حيث يقول بأن المجتمع يتكون من أفراد منفصلين مكانيًا وموزعين إقليمياً وقادرين على الحركة المستقلة، هذه العلاقات المكانية للبشر هي نتاج المنافسة والاختيار بناء على ثلاث عوامل مهمة وهي (الماء، الطريق و المسكن أو المأوى)، ويمكن أن تتدخل عوامل جديدة لإزعاج هذا الاختيار والمنافسة، مع تغير هذه العلاقات المكانية يتغير الأساس المادي للعلاقات الاجتماعية، مما ينتج عنه مشاكل اجتماعية وسياسية. ويضيف ماكينزي أن المحيط الإيكولوجي لم يتم إيلاؤه الاهتمام الكافي من الدراسة والاهتمام. يدرك عالم البيئة النباتية تأثير النضال من أجل المكان والطعام والضوء على طبيعة تكوين النبات، لكن عالم الاجتماع فشل في إدراك أن نفس عمليات المنافسة ونمط العيش تعمل في تحديد الحجم والتنظيم البيئي للمجتمع البشري. يتمثل الاختلاف الأساسي بين الكائن النباتي والحيواني في أن الحيوان لديه قوة الحركة التي تمكنه من جمع العناصر الغذائية من بيئة أوسع، بالإضافة إلى القدرة على التحرك في الفضاء فإن الحيوان البشري لديه القدرة على التلاعب وتكييف البيئة لاحتياجاته. باختصار؛ يختلف المجتمع البشري عن المجتمع النباتي في السمتين المهيمنتين للتنقل والغرض، أي في القدرة على اختيار الموطن وفي القدرة على التحكم أو تعديل ظروف السكن[1].

تتسبب الهجرة السكانية هي الأخرى الناتجة عن الأزمات الاقتصادية المفاجئة في زيادة الضغط السكاني إلى ما هو أبعد من نقطة الذروة الطبيعية لتطوره الدوري، مما يؤدي إلى حالة أزمة وانتكاسة مفاجئة

[1]Robert E. Park and Ernest W. Burgess: : *op.cit*. p.64.

وعدم تنظيم وكثافة ما يسمى بـ "المدن المزدهرة" وهي التي شهدت تحركات من السكان إلى ما وراء النقطة الطبيعية للذروة. من ناحية أخرى، فإن المجتمع الذي وصل إلى نقطة الذروة ولم يشهد أي شكل من أشكال الإفراج من المحتمل أن يستقر في حالة من الركود يضطر الفائض الطبيعي من السكان إلى الهجرة حيث يسهم هذا النوع من الهجرة في الاستنزاف الشعبي مما يؤدي إلى استجابة عناصر السكان الأصغر سنًا والأكثر نشاطًا بحساسية أكبر لغياب الفرص في مدنهم الأصلية خاصة عندما يكون للمجتمع المحلي قاعدة اقتصادية محدودة، ويتبع ذلك الفوضى والاضطرابات الاجتماعية، وتصبح المنافسة أكثر حرصًا داخل المجتمع، والعناصر الأضعف إما تضطر إلى مستوى اقتصادي أدنى أو تضطر إلى الانسحاب من المجتمع بالكامل وتسلك سبيل العنف والجريمة[1].

استفادت دراسة الجريمة في المناطق الحضرية من إدخال أساليب جديدة، وهي دراسة العمليات الاجتماعية التي افتُرِض أنها تلعب دورًا منذ بداية تقليد نظرية الفوضى في مدرسة شيكاغو، وتم إحراز تقدم كبير منذ أن بدأ العلماء الأوائل في مدرسة شيكاغو في الاهتمام بالسياق المكاني للجريمة منها مشروع التنمية البشرية في أحياء شيكاغو ودراسة للمراهقين وصغار البالغين التي تتميز بدراسة تركيزات المنطقة للجناة (فرضية أرض التكاثر)، والأحياء والجريمة، وتم تسليط الضوء على المقاربة البيئية من خلال مدرسة شيكاغو والتحول نحو الدراسات المعاصرة للجريمة والحقائق الاجتماعية والاختلافات المكانية المؤثرة[2].

وكغيرها كمن المقاربات لم تسلم النظرية الإيكولوجية من الانتقادات التي تمثلت في أن النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل والبيانات والتفسيرات المقدمة، تخص مدينة شيكاغو وبعض المدن الأمريكية وربما النموذج الأمريكي قد لا ينطبق على جميع مدن العالم، فلكل مدينة خصائصها وثقافتها ونظامه الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم انتقاد فكرة النظرية حول عدم التنظيم الاجتماعي للمدينة أو بعض الأحياء كسبب في العنف والإجرام في حين أن مثل هذه الأحياء قد تبدو غير منظمة للغرباء عنها، لكن بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فيها هناك نظام محدد يتكون من علاقات ومجموعات وشبكات غير رسمية.

2: أشكال العنف الحضري

من خلال استعراض المفاهيم في الفصل الأول، تبين معنا كمٌ لابأس به من التعاريف "للعنف" و"الحضري". العنف هو الآخر مفهوم يتأرجح بين المادي والهيكلي، المرئي وغير المرئي، الطبيعي والاجتماعي، المؤسسي والإجرامي– كذلك كلمة الحضري، قد تشير إلى العمران أو البيئة المادية (المدينة)

[1] *Ipid*,p.71.
[2] : Hardyns, W., Pauwels, L: **The Chicago School and Criminology**. In Handbook of the History and Philosophy of Criminology , Wiley-Blackwell, 2017, p 139.

أو حالة اجتماعية ووجودية (طريقة الحياة الحضرية)، كائن جوهري معًا (علاقة، مجموعة...)، أو عملية تاريخية (التحضر مثلا). لكن تمت الإشارة بشكل واضح إلى العنف الحضري في المناطق الحضرية إلى مكان محدد ومحدود وثابت وهو المدينة. بعبارة أخرى، يُقصد بالحضري في معظم الأحيان أن تكون صفة ثانوية، تشير إلى المكان (الحاوية) الذي ستحدث فيه حالات العنف[1].

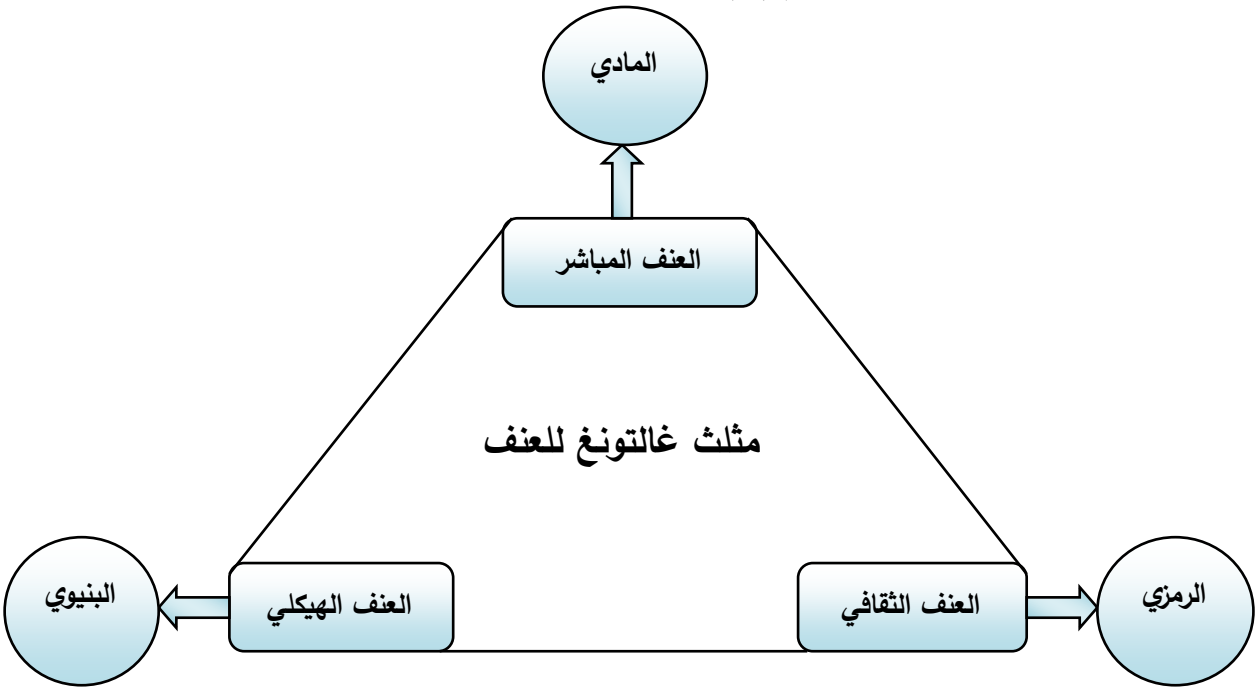
هناك أعداد لا تحصى من الأبحاث والتقارير والمقالات حول تصاعد السرقات والاعتداء الجسدي، والعنف العرضي والروتيني أو عنف الشارع، ويمكن أن يكون مفهوم العنف الحضري محيرًا في البداية: هل أن المدينة حقا تنتج انعدام الأمن وكل هذه الأشكال من العنف؟ أو على العكس من ذلك، هل هي فقط مساحة أو حاضنة لممارسة مختلف أشكال العنف، لذلك لابد من التطرق وجوبا إلى التقسيمات الكبرى للعنف في المدينة ثم التفصيل في كل قسم الذي يتفرع إلى أشكال متباينة من العنف حسب كل تقسيم.

وكنتيجة طبيعية لتعدد الرؤى والمدارس الفكرية التي استعرضناها أعلاه حول تفسير السلوك المنحرف والعنيف كان تقسيم العنف وتنميطه يختلف باختلاف علماء الاجتماع في تقسيم العنف إلى عدة أنواع وأنماط، لكن على العموم يمكن تبني التقسيم الذي جاء به يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، الذي يقسم العنف إلى عنف هيكلي (بنيوي، غير مباشر)، وعنف ثقافي وعنف مادي (مباشر) وقد عبر عن هذه التقسيمات بشكل مثلثي عرف بمثلث غالتونغ للعنف *أنظر الشكل رقم (18).*

كما يبين غالتونغ في مقاله الشهير متى نعتبر الفعل أنه عنف ويقدم ثنائية "الفعلي" و"المحتمل". حيث يُعرف العنف هنا على أنه سبب الاختلاف بين المحتمل والفعلي، بين ما كان يمكن أن يكون وما هو موجود. إن العنف هو الذي يزيد المسافة بين الممكن والفعلي وبالتالي؛ إذا مات شخص بسبب مرض السل في القرن الثامن عشر فسيكون من الصعب تصور هذا على أنه عنف، لأنه ربما كان لا مفر منه تمامًا ولكن إذا مات بسببه اليوم على الرغم من كل الموارد الطبية في العالم، فإن هذا يكون عنفا بلا شك في الوقت الحاضر وفقًا لتعريف غالتونغ[2].

[1] Andrea Pavoni: **What is urban violence?**, Progress in Human Geography, Vol. 44(1), Sage, 2020, p49.
[2] Johan Galtung: **Violence, Peace, and Peace Research**, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3, Sage Publications, Ltd, 1969, p 169.

شكل رقم (18): يمثل مثلث غالتونغ للعنف



المصدر: Johan Galtung: Violence, Peace, and Peace

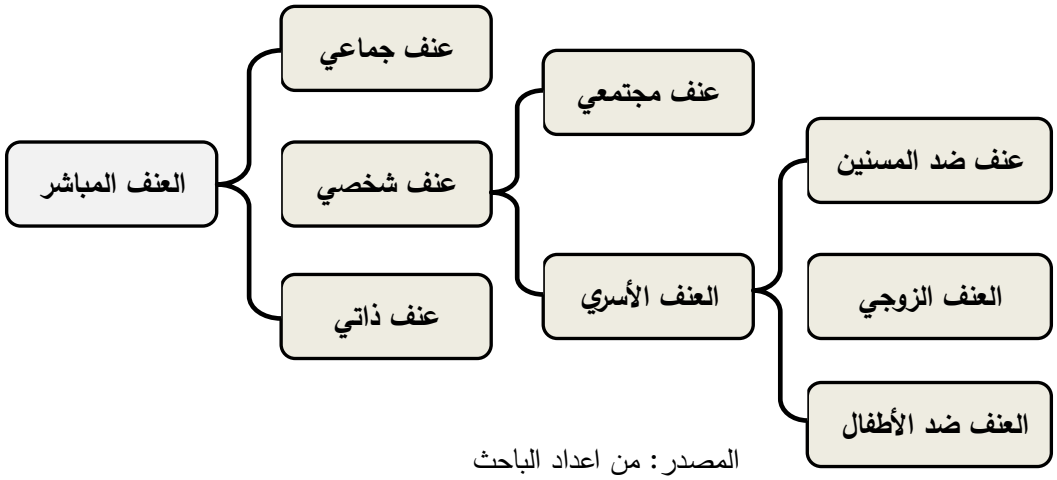
1.2 العنف المادي (المباشر):

العنف المباشر هو النوع الوحيد من العنف المعترف به على أنه عنف حقيقي، وهو مباشر أي مباشرة الفعل أو استعمال القوة التي يستخدمها شخص أو أكثر لنقل أو إلحاق أذى أو إصابات جسدية بأشخاص آخرين بما في ذلك الطبيعة. يُعرف أيضًا باسم العنف الشخصي وهو ثابت هذه الأعمال تهين وتضر بالاحتياجات الأساسية للآخرين ومثالها الاعتداء الجنسي والضرب، كما أن العنف اللفظي مثل الإذلال أو الإهانة أصبح معترفًا به على نطاق واسع على أنه عنف مباشر. يمكن القول أن التعذيب مثلا أو القتال وعنف السلاح والاعتداء الجسدي والاعتداء العاطفي هي أيضا مثال على العنف المباشر، والفاعل أو الممارسون له هم المكون الأساسي للعنف المباشر ويجعلونه فعلًا ماديا شخصيًا. تنجم العديد من أشكال العنف المباشر عن التفاوتات الهيكلية التي تفاقمت بسبب التوترات العرقية والتدهور البيئي واليأس الاقتصادي، في بعض الأحيان يتسبب التعبير الخاص عن العنف المباشر مثل العنف المسلح في حدوث أضرار ويعزز ظروف العنف الهيكلي. كما أنه يضعف قدرة المجتمع على المقاومة أو التكيف.

يصف يوهان غالتونغ الباحث في دراسات السلام والصراع العنف المباشر؛ *"بأنه ضعف الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مما يجعل من المستحيل أو الصعب على الناس تلبية احتياجاتهم أو تحقيق إمكاناتهم الكاملة. كذلك التهديد باستخدام القوة يعرف على أنه عنف".*

يحدد مثلث العنف الذي حدده عالم الاجتماع غالتونغ ثلاثة أنواع من العنف ويجزم أن للظاهرة بنية مشابهة لتلك الموجودة في جبل جليدي، حيث يوجد دائمًا جزء صغير مرئي وجزء ضخم مخفي؛ العنف المباشر أو المادي هو قمة الجبل الجليدي الظاهر، يتميز بخصائصه الرئيسية حيث أن معظم آثاره مرئية وليس جميعها، فمن الشائع أن العنف المباشر هو أسوأ أنواع العنف، ولكن هذه الرؤية ليست صحيحة تماما مما يسهل التعرف عليه وبالتالي إمكانية مكافحته. من المهم أن نلاحظ أن هذا النوع من العنف هو مظهر من مظاهر الفعل وليس مصدره، لا يؤثر العنف المباشر على كثير من الناس كالعنف الثقافي والهيكلي الذي هو الجزء الخفي من جبل الجليد.

شكل رقم (19): *يوضح أشكال العنف المباشر – العنف الموجه ضد الأفراد–*



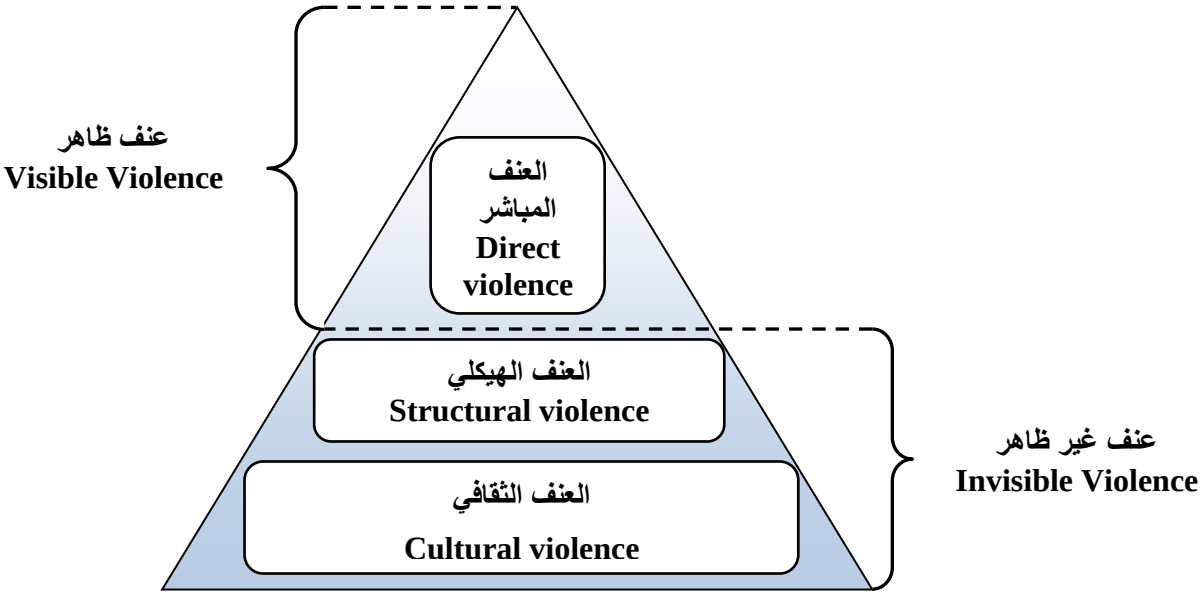
المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم (03): *يوضع أشكال العنف المباشر المادي*

عنف ذاتي	عنف ضد الأشخاص	عنف جماعي/ مجتمعي
الانتحار **تعاطي المخدرات** **إيذاء النفس (الوشم، تقطيع جلد الجسم)**	**العنف القائم على النوع الاجتماعي:** **العنف الأسري: الشريك/ الأطفال المسنين؛ الاغتصاب، العنف الجنسي، الزواج القسري، تشرد الأطفال، إهمال المسنين وتعنيفهم، إساءة معاملة الأطفال اللفظية والنفسية** **عنف ضد الأفراد: الاعتداء الجسدي، التنمر، الترهيب والتهديد، القتل والإكراه والتهديد، العزلة والإقصاء والتهميش في العمل أو الحرمان من التنمية والموارد**	**عنف الحروب والصراعات: الإبادة الجماعية، النزاعات المسلحة، جرائم ضد الانسانية، العنف الطائفي، الإرهاب، الحرب الأهلية والمذابح الجماعية، التعذيب والعنف الجنسي في الحروب والنزاعات، عصابات الأحياء، التهريب، الجريمة المنظمة،**

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (20): *يبين موقع العنف المباشر من مثلث غالتونغ*



المصدر : Johan Galtung: Cultural Violence, p 295

2.2. العنف الهيكلي (البنيوي، غير المباشر):

بينما يتم تعريف العنف عمومًا على أنه عمل عدواني متعمد يرتكبه شخص أو أكثر، فإن "العنف الهيكلي" هو تلك الطرق التي قد تتعرض بها بِنْيَتُنا الاجتماعية، مثل الحكومة أو المؤسسات أو الأعمال التجارية أو المجتمعات لخطر العنف. وعلى النقيض من مفهومنا التقليدي عن العنف؛ فإن العنف البنيوي غير متاح لتوجيه اللوم كشخص مثلا، وقد لا يكون دائمًا مقصودًا. وقد طرح غالتونغ مفهوم العنف البنيوي في البداية لوصف عنف الهياكل الاجتماعية التي تسبب الضرر كالاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل السلامة والصحة والاستقلالية والحرية، وإذا قلنا التمييز العنصري من المؤسسات والدوائر ضد مجموعات أو فئات معينة، هنا نفهم جيدا العنف الهيكلي. قد تكون هذه الهياكل في شكل تشريعات مثل الفصل العنصري، أو السياسات (التلاعب في دوائر الناخبين)، أو الشرطة أو كما يسمى عنف السلاح[1]، مثل ما حدث في مدينة فيرغيسون بأمريكا و قتل شرطي للأمريكي لجورج فلويد.

تمثل أيضا اللامساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات والمناطق عنفا بالغ الخطورة، حيث أصبحت مشكلة العنف مصدرا لقلق متزايد بالنسبة للبنك الدولي، حيث كانت الرسالة الرئيسية في

[1] Tanya Zakrison and outhers **: Gun Violence, Structural Violence, and Social Justic**, in : Why We Are Losing the War on Gun Violence in the United States, springer, 2020, p.12.

"تقرير التنمية في العالم لسنة **2011**" عن "الصراع والأمن والتنمية" هي أن تعزيز المؤسسات الشرعية والحوكمة لتوفير الأمن والعدالة وفرص العمل للمواطن، هو أمر حاسم في كسر دائرة العنف" [1].

وبالفعل هذا النوع من العنف جد خطير على البنية الاجتماعية، فهو ليس أمرا بسيطًا كقولك: "هناك رجل خطير يحمل سلاحًا"، وإذا اعتقلناه، فسنكون آمنين"، لأن الهياكل الموجودة في مكانها والتي تخلق عوائق مالية وفرص قليلة للنجاح التعليمي أو المربح كالتوظيف، وثقافة التعصب والتحيز العنصريين ستنتج المزيد من نفس الشيء. ليس "المجرمين" ولكن الأنظمة السيئة التي لا ترتكز في تسييرها على العدالة الاجتماعية وبالتالي تتواصل حلقة العنف في إنتاج نفسها[2]. وغالبا ما يستند العنف البنيوي إلى هياكل تعزز من عدم المساواة وصور الاستغلال والاستبعاد بكل أشكاله، ويمكن تقسيم العنف البنيوي إلى قسمين:

- **العنف البنيوي العمودي:** ويشمل القمع (القوة السياسية)، الاستغلال (القوة الاقتصادية والاغتراب والعزلة) و(القوة الثقافية).
- **العنف البنيوي الأفقي:** ويشمل تفريق الجماعات التي ترغب بالتجمع ومثالها منع جمع شمل العائلات المتفرقة، أو جمع الأفراد الذين يرغبون في العيش منفردين مع آخرين لا يتوافقون معهم (الترحيل القسري الذي قامت به فرنسا للجزائريين إلى كاليدونيا بين عامي **1964** إلى **1921**)، وأيضا حرمان بعض الشعوب من حق تقرير المصير أو الاستقلال، والحاجة التي يتم انتهاكها هنا هي الهوية[3].

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص ما تقدم في الجدول أدناه ؛

[1] دوغلاس سي نورث و آخرون : **في ظل العنف، السياسة و الاقتصاد و مشكلات التنمية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2016، ص 12.

[2] Tanya Zakrison and outhers : *op cit*.12-13.

[3] علي باسم خريسان : **العنف البنيوي، دراسة في نظرية جوهان غالتونغ**، مجلة العلوم السياسية، المجلد2018، العدد 55، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2018، ص 159.

جدول رقم (04): *يوضح تمظهرات العنف الهيكلي*

نتائج العنف الهيكلي	خصائص مؤسسات العنف الهيكلي
ينتج عن العنف البنيوي ما يلي: **- الحرب وعنف الدولة و كيف تؤثر على بعض السكان ولا تؤثر على البعض الآخر.** **- عدم المساواة الاقتصادية والفقر وانخفاض الدخل.** **- انخفاض متوسط الحياة المتوقع لبعض الفئات المجتمعية عن غيرها.** **- انخفاض مستويات التحصيل العلمي لبعض المناطق دون غيرها.** **- التمثيل والمشاركة غير المتناسبين لبعض الفئات والمناطق دون غيرها.** **- تزايد تعرض بعض الفئات والمناطق لخطر التلوث والتدمير البيئي والكوارث الطبيعية دون غيرها التي يتم اتخاذ تدابير احترازية ووقائية لصالحها.** **- التوزيع غير المتناسب وغير العادل للسلطة والامتيازات والفرص والحقوق.** **- فرص حياة غير متكافئة لصالح مجموعة على أخرى.**	**تشترك الهياكل والمؤسسات التي تفرز هذه السلوكيات والأفعال في خصائص عامة منها:** **- التمثيل غير متوازن وغير موضوعي في الهياكل والمؤسسات (التوازن بين الجنسين غير متكافئ).** **- التمثيل غير متوازن للأقليات العرقية والإثنية والثقافية والدينية واللغوية فهي غير ممثل بشكل كاف الافتقار للشفافية والمسائلة وانتشار الفساد.** **- غياب الحكم الراشد وتطبيق القانون.** **- غياب الديمقراطية التشاركية لأن آليات اتخاذ القرار سلطوية (نظام عمودي) من أعلى إلى أسفل.** **- غياب فصل الحقيقي بين السلطات والتهام السلطة التنفيذية لباقي السلطتين واستحواذها على التشريع والقضاء.**

المصدر: من إعداد الباحث

إن العنف الهيكلي هو نتيجة العلاقات الهرمية داخل المجتمعات وفيما بينها التي تميز أولئك الذين هم في القمة ويقمعون ويستغلون ويسيطرون على من هم في القاع ويوضح غالتونغ آليات العنف البنيوي التي تتمثل في؛ الاستغلال، الاختراق، التجزئة والتهميش وهي مفصلة كالآتي:

الاستغلال: يقوم على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الظالمة، يحدث ذلك داخل الهياكل المعقدة وفي نهاية سلاسل ودورات التشريع الطويلة والمتشعبة، إنه يمثل الجزء الرئيسي من هيكل العنف النموذجي ولا يعني شيئًا أكثر من مجرد حالة من "التبادل غير المتكافئ" حيث تجني "أفضل الكلاب" أو النخبة ربحًا أكبر بكثير من التفاعل الذي يحدث داخل هذا الهيكل أكثر من "المستضعفين". أو الأشخاص المستبعدين من التنمية. في الواقع، قد يكون "المستضعفون" محرومين لدرجة أنهم يموتون جوعًا أو يموتون بسبب المرض أو المرض أو يُتركون في حالة فقر دائم لا إرادي يشمل عادة سوء التغذية والمرض. يتسامح الناس مع العنف الهيكلي ويبررونه لأسباب نفسية مهمة لا تترك بنية العنف علاماتها على الجسد البشري فحسب، بل تؤثر أيضًا على العقل والروح.

الاختراق: يتضمن غرس عملاء أقوياء داخل "المستضعفين" وتحكم أيديولوجية النخبة وتوجيه وعي الفئات المستضعفة أو المستغلة في المجتمع.

التجزئة: تغلغل الأيديولوجيا مرتبط بالتجزئة؛ يسمح التقسيم للمستضعف فقط برؤية محدودة للواقع حيث يعمل على إخفاء الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين القوي والضعيف التقسيم هو نتيجة عمليتين، التهميش والتشرذم. التهميش والتجزئة يستبعدان العوامل المحيطية من المركز عن بعضها البعض.

التهميش: يعمل التهميش على خلق مستوى أكبر من التنافر داخل المحيط أكثر منه داخل المركز، بينما يمنع في نفس الوقت مصالح المستغَلين داخل المحيط من التزامن مع المستغَلين داخل المركز. بعبارة أخرى كل من التهميش والتشرذم يجبر "المستضعفين" على حافة المجتمع، ويُدِينونهم على أنهم غير مهمين ويقسمهم ويبعدهم عن بعضهم البعض. هنا يجب أن نذكر أنه في حين أن الاستغلال والقمع قد يسيران جنبًا إلى جنب، صرح غالتونغ أن "هذه تشكيلات مختصرة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لها آثار مثل نقص التغذية، ونقص الحرية، ونقص التعاون، والحرمان من الرفاهية بشكل عام".

يمكن التوصل إذن إلى الصيغة العامة وراء العنف الهيكلي هي عدم المساواة، أو كيفية توزيع السلطة، فإذا كان الناس يتضورون جوعا عندما يكون من الممكن تجنب ذلك بشكل موضوعي، فهذا عنف ولا شك ويوصف العنف الهيكلي بأنه صامت، وغالبًا ما يكون فهم العنف الهيكلي (البنيوي) أكثر صعوبة على الناس لأنه لا توجد ضحية واحدة أو مرتكب جريمة واحدة واضحة يمكننا الإشارة إليه، كما هو الحال بالنسبة للعنف المباشر، وبالتالي فالعنف الهيكلي يشترك كثير من الناس في إنتاجه كما يعاني الكثير من الناس بسببه يمكن تمييز العنف الهيكلي بالطرق المنهجية التي يتم من خلالها مثلا إعاقة بعض الجماعات في قدرتها على الوصول إلى الفرص أو الرعاية الصحية أو خدمات التعليم أو الإسكان أو المعلومات أو النقل أو السلع والخدمات الأخرى.

هناك أيضًا مجموعة متراكمة من الأدلة تشير بأن العنف الهيكلي يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة والوصول إلى الموارد والمرافق من خلال أنه جزء لا يتجزأ من الهياكل السياسية والاقتصادية، وهو عنف لأنه يتسبب في إلحاق الضرر بالناس، بينما في بعض المواقف المتطرفة يعطل العنف الهيكلي قدرة ضحاياه على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وينتج عنه فرص حياة غير متكافئة للبعض. في بعض السياقات يتجلى العنف الهيكلي في شكل قمع سياسي أو إعاقة صريحة عن الوصول إلى سلعة أو خدمة في حالات أخرى قد ينتج العنف الهيكلي أيضًا عن أنظمة أو ممارسات أو سياسات أو معايير تتبناها المؤسسات أو الهياكل أو المنظمات أو المجموعات ولذلك يقول غاندي "القانون الجائر هو في حد ذاته نوع من العنف والاعتقال نتيجة لخرقة هو أكثر من ذلك".

من جهة أخرى نستطيع أن نرصد الاختلاف بين العنف الهيكلي والعنف المباشر. في أن الأخير وحشي وبراق ويحصل على رد فعل من الناس الذين يكتشفونه أو يتعرضون له. أما العنف البنيوي يكاد يكون غير مرئي، وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه الطريقة التي تم بها تنفيذ الأشياء دائمًا أو اعتبارها ليست بالسوء الذي يمكن أن تكون عليه. لا يحتاج العنف البنيوي إلى أن يكون دمويًا ووحشيًا مثل العنف المباشر؛ يمكن أن يكون الأمر عاديًا مثل المدارس غير الملائمة في المدن الداخلية التي تعمل في مبان متهدمة مع غرف مكتظة بالطلاب ومع ذلك غالبًا ما يتسبب العنف الهيكلي في معاناة وألم أكثر مما يسببه العنف المباشر ويصعب إيقافه.

إن حجم الضرر الناجم يستدعي وصفه بالعنف وليس مجرد ظلم اجتماعي أو قمع. إن معدلات الوفاة والعجز الزائدة الناتجة عن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا؛ أي تقسيمه إلى أغنياء وفقراء، قوي وضعيف متفوق وأدنى، قابلة للقياس باستخدام بيانات متوسط العمر المتوقع، حيث تُظهِر الشواهد الإحصائية أن ما بين **10** و**20** مليون حالة وفاة سنويًا يمكن أن تُعزى إلى العنف الهيكلي، أي أكثر من عشرة أضعاف العدد بسبب الانتحار والقتل والحرب مجتمعة، والأرقام أكبر الآن ، وقد أعلنت لجنة المحددات الاجتماعية للصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية لسنة **2008** أن الظلم الاجتماعي يقتل الناس على نطاق واسع، مما يجعل العنف الهيكلي مسؤولية جماعية مثل أي نوع آخر من العنف. نختار هياكلنا المجتمعية عندما نقرر كما يفعل كل مجتمع؛ كيفية التوزيع أو عدم التوزيع، أو كيفية المشاركة أو عدم المشاركة، الحصول على الدخل والثروة الجماعية التي ينتجها المجتمع. وقد أكد الاقتصادي الهندي (أمارتيا سين) أن الوفيات الجماعية التي تحدث أثناء المجاعات ليست نتيجة نقص الغذاء، بل بسبب نقص القدرة الشرائية للفقراء، فهم لا يستطيعون شراء الغذاء المتوفر بالفعل في بلدانهم، وبالمثل فإن ملايين الوفيات التي تحدث بسبب وباء الإيدز في الدول منخفضة الدخل مثل تلك الموجودة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ليست نتيجة لأسباب طبيعية بل بسبب الفقر، فلا يستطيع الفقراء المصابون بالإيدز دفع ثمن الأدوية التي تنقذ حياة الملايين من المرضى الآخرين في البلدان ذات الدخل المرتفع. إن آثار السيطرة غير المتكافئة على توزيع الموارد تزداد سوءًا إذا كان أصحاب الدخل المنخفض أيضًا منخفضين في التعليم والصحة والسلطة كما هو الحال في كثير من المدن، حيث تترابط هذه الأبعاد داخل البنية المجتمعية من أجل إنتاج دوامة من العنف، لذلك فقد أصاب عالم الاجتماع النرويجي يوهان جالتونغ إلى حد كبير حين عرّف العنف الهيكلي بأنه إضعاف متعمد

للاحتياجات الإنسانية الأساسية من قبل الجهات الفاعلة في السلطة. ورفض التعريف الضيق للعنف بأنه عجز جسدي أو حرمان من الصحة وحده[1].

جدول رقم (05): *يوضح آليات اشتغال العنف الهيكلي*

الهياكل والمؤسسات التي تنتج العنف الهيكلي	مظاهر إنتاج العنف الهيكلي حسب الهيكل أو المؤسسة
تنتج المجموعات أدناه العنف الهيكلي؛ - الوزارات والدوائر الحكومية بما في ذلك المؤسسات التشريعية والقضائية - مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم المؤسسات الامنية؛ الشرطة الدرك والجيش ووكالات المخابرات وأمن الدولة - الشؤون الخارجية والتنمية الدولية - الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية - السجون ومؤسسات وأعوان العدالة - المدارس الحكومية والثانويات والمدارس الخاصة وروضات الأطفال والجامعات - المنظمات الدولية؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، منظمة الصحة العالمية ...إلخ - الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية - المؤسسات المالية والبنوك المحلية والدولية الأحزاب السياسية - مراكز الفكر والمؤسسات البحثية	السياسات والممارسات التي تنتج العنف هي: - التوسع العسكري والأنفاق العسكري المتزايد على الأسلحة السباق نحو التسلح ونشر الأسلحة المتطورة - السماح باستخدام العنف بشكل متزايد من طرف أفراد الشرطة والأمن (استخدام الرصاص الحي ضد الشعب في أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر) - حماية رجال الشرطة والامن المتورطين في اعمال عنف وتجاوزات بمراكز التوقيف منن المتابعات القضائية - التمادي في التوزيع غير المتكافئ للتعليم والرعاية الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية أو العرقلة في الوصول إليها - الحد من قدرة بعض الفئات الاجتماعية في تكوين الثروة أو الوصول على الدخل وهو ما ينتج عنه تفاوت في المستوى المعيشي وخلق الطبقية في المجتمع - رفض إعطاء الحقوق والحريات الأساسية الموثقة دوليا لبعض الفئات المهمشة والأقليات العرقسة او الدينية أو اللغوية في بعض المناطق - وضع أو تهجير بعض السكان إلى مناطق الخطر البيئي - القمع السياسي للناخبين والتضييق على المترشحين والمعارضين السياسيين والتدخل غير المشروع في الانتخابات قصد تغيير اختيارات الأفراد - منع بعض الأفراد من الوصول إلى سلع معينة أو منع منتجاتهم من التسويق أو التضييق على شركاتهم أو منع حصولهم على اقروض أو تعويضات أو أي امتيازات إدارية أو بنكية - الاستمرار على النهج الاستعماري القديم لكن بوجه محلي جديد (مظاهر الحقرة والمحاباة والتسلط والرشوة والتمييز على أساس المستوى المعيشي والجهوية ...إلخ)

المصدر: من إعداد الباحث

3.2. العنف الثقافي (الرمزي):

يقول بيير بورديو أن إحدى الطرق الرئيسية لتعبير البشر عن العالم الملموس هي الرموز لإضفاء المعنى، وبالتالي الاحتكام إلى البوصلة الأخلاقية للتمييز بين الصواب والخطأ الجيد والسيء، العنف واللاعنف[2].

[1] Bandy X. Lee: **Structural Violence in Violence: An Interdisciplinary Approach to Causes, Consequences, and Cures**, John Wiley & Sons, In, 2019, 124

[2] Pierre Bourdieu : **la domination masculine**, 1 ère publication, édition de Seuil, Paris , 1998. P 34

يمثل العنف الثقافي تلك المواقف والمعتقدات السائدة التي تعلمناها منذ الصغر والتي تحيط بنا في الحياة اليومية حول قوة وضرورة العنف إذا تأملنا في سرد التاريخ الذي يمجد ويسجل ويبلغ عن الحروب والانتصارات العسكرية بدلاً من التمردات اللاعنيفة للشعب أو انتصارات الروابط والتعاون. تدرك جميع الثقافات تقريبًا أن قتل شخص ما هو إلا قتل فقط، لكن قتل العشرات أو المئات أو الآلاف خلال نزاع معلن يسمى "الحرب" ومهما انجر عنها من نتائج فهو مقبول وهنا نوع من التناقض. وتشير باربرا ويتمر Barbara Whitmer في كتابها "الأنماط الثقافية للعنف" أنها أشكال من القبول والإقرار التي تعبر عنها خطب الرموز، والمؤسسات والمعتقدات والمواقف والممارسات الاجتماعية، وهنا تشير الكاتبة إلى أن العنف نوعين فطري ومكتسب والاعتقاد بطبيعة العنف الفطرية بأنه ينتقل عبر الأعراف والمعتقدات الرسمية المعتمدة في الثقافة المجتمعية أو المحلية؛ يسهم إسهاما مباشرا في قبول العنف والمصادقة عليه في تلك الثقافة، وقد يتم تصديره إلى ثقافات عالمية أخرى[1] ، وتقول باربرا أنه لفهم العنف الثقافي لابد من البحث في جوهر العنف كظاهر والسلوك العنيف ليس كعلاقة عرضية وإنما كإرث حضاري و سلوكيات مؤسسية مجتمعية تناقلت بين الأجيال في شكل موروث ثقافي مشترك نقل ممارسة العنف.

أما غالتونغ فيقول بأن العنف الثقافي *هو " تلك الجوانب الثقافية أو المجال الرمزي لوجودنا، المتمثل في الدين والأيديولوجيا. اللغة والفن والعلوم التجريبية والعلوم الرسمية والأخلاق، والتي يمكن استخدامها لتبرير أو إضفاء الشرعية على العنف المباشر أو الهيكلي".* فالمعتقدات والأعلام الوطنية والأناشيد والاستعراضات العسكرية الخطب والملصقات التحريضية هي عنف ثقافي. فمثلا؛ أي شخص يشجع قاتلًا محتملًا، ويصيح « *القتل هو تحقيق الذات* " فهذا عنف[2]. وهنا يمكن أن نوضح بمثال عن الثأر كعنف ثقافي ، فهو أصلا عنف مادي مباشر متمثل في فعل القتل العمد، لكن مع وجود ثقافات وإرث اجتماعي – في صعيد مصر مثلا– يشجع على الأخذ بالثأر فهو بالتالي إضفاء للشرعية الاجتماعية و شرعنة فعل القتل اجتماعيا، رغم أنه يبق في الأخير وفي نظر القانون جريمة يعاقب عليها القانون.

يشير العنف الثقافي إذن؛ إلى جوانب من الثقافة التي يمكن استخدامها لتبرير أو إضفاء الشرعية على العنف المباشر أو الهيكلي، ويمكن تجسيدها بالدين والأيديولوجية واللغة، العنف الثقافي يجعل العنف المباشر والهيكلي يبدو "صوابا"، أو على الأقل ليس خطأ كبير على حد قول غالتونغ، وتسلط دراسة العنف الثقافي الضوء على الطرق التي يتم بها إضفاء الشرعية على فعل العنف المباشر وحقيقة العنف الهيكلي، ومن ثم

[1] باربرا ويتمر : **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص-ص 6-7.

[2] Johan Galtung : **Cultural Violence,** *Journal of Peace Research*, Vol. 27, No. 3, Sage Publications, Ltd, 1990, p.291.

أصبحت مقبولة في المجتمع، وتتمثل إحدى آليات العنف الثقافي في تغيير اللون الأخلاقي للفعل من "الأحمر / الخطأ" إلى "الأخضر / الصحيح"، أو على الأقل إلى "الأصفر / المقبول"[1].

يلاحظ من خلال تمظهرات العنف الثقافي أنه يغذي جوانب معينة كالغضب والكراهية والخوف ونتيجة لعدم أو سوء التفاهم يتحول إلى مصدر للأجرام والعنف المرئي أو عنف مباشر مادي، وهنا تقول باربرا ويتمر أن استخدام الإكراه من قبل فرد أو جماعة قد يصنف عنفا عندما لا يكون مشرعنا بواسطة القيم والأعراف الاجتماعية، حيث يصبح نعت شخص أنه عدواني وعنيف بمنزلة لوم له على فعل غير معياري شاذ، مما سيكلفه عقابا اجتماعيا قد يحول هذا العقاب الاجتماعي دون تكرار هذا السلوك العنيف[2]، وبالتالي فإن الأساطير الشعبية الحقيقة أو الخيالية والأخلاق والرموز الدينية هي مثال دقيق على وحدة واستمرارية الموروث الثقافي بجعل أعضاء الجماعة يؤمنون بمفاهيم متشابهة للعنف ويتخذون منه مواقف متشابهة ويتصرفون نحوه بمواقف متشابهة، ويمتلكون حوله توقعات متشابهة وبهذه الطريقة يتكون خطاب رمزي حول العنف أو السلوك المنحرف وتتشكل منظومة عنف رمزية[3].

أ. العنف الرمزي عند بير بورديو: أما الاجتماع بيير بورديو فيشير من خلاله تحليله للعنف الرمزي أنه يتأسس من خلال ذلك الالتصاق والخضوع الذي لا يمكن للمُسيطَر عليه إلا منحة للمسيطِر، من خلال إضفاء الهيمنة الذكورية وتصويرها على أنها ثابتة وأبدية تعطي الحق للرجل في استغلال المرأة، وجعلها تابعة بشكل طبيعي[4]. هذه الوضعية تجعل من المرأة تشعر مع الوقت بنوع من الاستنكار الذاتي، وحتى بعض القبائل تمارس بعض نسائه تمثلات عن جنسهن بأنه شيء ناقص أو قبيح وحتى مثير للاشمئزاز، يعتبر بورديو هذه المواقف عنفا لطيفا غير مرئي، من خلال آليات الهيمنة الرمزية سوا كانت (عرقية أو جنسية أو ثقافية أو لغوية) ويقول بورديو أن هذه الهيمنة لا تمارس في المنطق الخالص للوعي أو العالم المحسوس ولكن من خلال الضمير وضوابط الإرادة، وبالتالي فإن هذا المنطق المتناقض للسيطرة الذكورية على وخضوع الأنثى هو عفوي وابتزاز لا يمكن فهمه إلا من خلال الآثار الدائمة التي يمارسها النظام الاجتماعي على النساء، وهي شكل من أشكال التصرفات الممنوحة تلقائيا لهذا لنظام الذي يفرض عليهم القوة الرمزية التي تمارس فيما بعد بصفة مباشرة على الأجساد في شكل عنف مادي مباشر[5].

[1] *Ipid*, p.292.

[2] باربرا ويتمر : المرجع السابق، ص 47.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

[4] Pierre Bourdieu :*op cit*. P 34.

[5] *ipid*. P 34.

يؤكد بورديو على أن هذا البناء الاجتماعي الذي لا يزال يفرز هذه الممارسات الاجتماعية لا يمكن إنفاذها دون مساهمة هؤلاء الذين يخضعون لها، فهذه التراكمات الرمزية التي تحمل قوة رمزية للعنف هي منقوشة في جسد المسيطر عليه في شكل تصرفات الطاعة والاحترام والخضوع [1].

ب. تحليل عدي الهواري للعنف الرمزي: يقول عدي الهواري أن العنف الرمزي والإكراه البدني الذي يأتي من التفكير في علاقات التبعية الشخصية المقبولة على أنها طبيعية وشرعية من قبل الشخص الذي يخضع لها، بمعنى أنه ضغط لا يدركه الفاعل وفق آلية أساسية لإعادة إنتاج الهيمنة كما فسر ذلك بورديو، وهي بالتالي الافتراض المسبق للنظام الاجتماعي (غير المتكافئ) والاستغلال الذي يسمح للمهيمن بتجنب الهيمنة الجسدية والعنيفة، طالما كان هناك تواطؤ بين المجموعة بأكملها أو كذب المجموعة على نفسها. تتكرر فكرة مشاركة المهيمنين في سيطرتهم عند بورديو الذي يقول *"...لا تحكم لغة السلطة أبدًا إلا بتعاون من تحكمهم، أي بفضل الآليات الاجتماعية المساعدة القادرة على إنتاج هذا التواطؤ، على أساس الجهل الذي هو أصل كل سلطة"*، العنف الرمزي يضمن السلم الاجتماعي في بنية غير متكافئة من القوانين، ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة للسلطة الرمزية التي على الرغم من طابعها التعسفي ولكنها خفية حيث تنال الطاعة دون اللجوء إلى العنف المادي أو الاقتصادي نظرًا لأهميتها ومن الضروري بعد ذلك تحديدها بدقة قبل إعطائها الدور المفاهيمي الذي تستحقه: هل كل ما هو مختلف عن العنف الجسدي؟ هل هي فقط التي تستخدم في المجتمع التقليدي القائم على معتقدات الفاعلين؟، إذا تم تحليل المحتوى النظري للمفهوم وإذا تم تقييم صحته على أساس تاريخي وفي الممارسات الاجتماعية المتعلقة بمظاهره؛ فسيكون من السهل أن نرى أن قدرته التحليلية محدودة وأن استخدامه المعمم في الخطاب يذكر بشكل خاص بمفهوم **الأيديولوجيا** [2].

إن العنف الرمزي كما يحلله عدي الهواري يندرج في أي تفاعل اجتماعي، ويخضع الفرد له بمجرد أن يستيقظ في الصباح ويخضع أفرادًا آخرين دون أن يكون على دراية به في أغلب الأحيان ودون أن يوافق الشخص الذي تمارس عليه، فلا داعي للجوء إلى العنف، رمزيًا أو غير ذلك، يكفي أن يؤمن الفرد بالقيم السائدة ويلتزم بها ويشترك في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي الذي يسيطر عليه دون أن يكون على علم بهذه الهيمنة. ونتيجة لذلك، ليس من السهل تصور ماهية العنف الرمزي وتحديده بدقة[3].

[1] *ipid*. P 37.

[2] Lahouari Addi**: Violence symbolique et statut du politique dans l'oeuvre dePierre Bourdieu**, Revue française de science politique Vol. 51, Éditions Presses de Sciences Po, 2001, p 950.

[3] *ipid*. P 250.

ويؤكد عدي الهواري على جزئية مهمة جدا وهي أن العنف الرمزي لا يمكن لأي فرد ولا مؤسسة الاستئثار به، فالدولة كمحتكرة سلطة توقيع العقاب لها الحق على الجسد وليس على النفس. فالعنف الرمزي ليس مرجحا تماما أن يتم احتكاره فهو ممارس من طرف المؤسسات والأفراد معا ومن الصعب تحديده قانونيا دون الوقوع في مساس بالحقوق والحريات العامة للأفراد، لذلك العنف الجسدي يمكن تقديم شكوى بخصوصه لكن العنف الرمزي يصعب تقديم شكوى بخصوصه إلا من خلال إثباتات مادية وموافقة صريحة من

جدول رقم (06): *يمثل آلية اشتغال العنف الثقافي*

الهياكل والمؤسسات التي تنتج العنف الثقافي	مظاهر إنتاج العنف الثقافي حسب الهيكل أو المؤسسة
تنتج المجموعات أدناه العنف الثقافي: **- المنظمات الإعلامية** **- القادة السياسيون** **- مراكز الفكر وجماعات الضغط و اللوبيات** **- المناهج التعليمية الرسمية منها وغير الرسمية** **- القادة الدينيون أئمة المساجد** **- المدارس والمعلمين والأسرة** **- المتطرفين ودعاة العنصرية (اليمين التطرف)** **- قادة المجموعات الثقافية والجمعيات النسوية** **- المؤثرين على جميع منصات ووسائل التواصل الاجتماعي** **- الهاكرز والمتصيدون على شبكة الانترنت** **- أفراد عاديين ذوي توجهات إيديولوجية معينة**	**السياسات والممارسات التي تنتج العنف الثقافي هي:** **- تهويل وتضخيم التهديدات الداخلية والخارجية** **- خلق أعداء وهميين أحيانا وتجريدهم من الإنسانية** **- تشويه الحقائق لبناء قضية للحرب وتأجيج الوطنية وممارسة الشعبوية والترويج للأكاذيب وإخفاء الحقيقة** **- وصف جنودهم مثلا بالمقاتلين والطرف الآخر بالعدو أو الإرهاب** **- تبرير العنصرية وعدم المساواة وإلقاء اللوم على الفقراء بأنهم سبب فيما هم فيه** **- طمس الإرث التاريخي المظلم المليء بالجرائم والعنف** **- تكريس السياسات التي تفرز عدم المساواة والإقصاء والتهميش وإخفاء معاناة الفقراء** **- رفض وجهات النظر ومساهمة الأقليات** **- تشجيع الفصل الجنسي والعرقي واللغوي وتفعيل الحساسيات الجهوية والعروشية والنعرات القومية** **- اللعب على وتر الهوية الوطنية وتخوين الآخر وشيطنته** **- خطاب الكراهية والتعصب الديني** **- الافتخار بالماضي الجهادي والثوري كشرعية ثقافية لممارسة السلطة والاستفراد بالحكم.**

المصدر: من إعداد الباحث

ممارسيه، يصبح كما يقول بورديو "هابيتوس **Habitus**" أي سجية مغروسة في الأجيال المتعاقبة أو كما يسمها عدي "ثقافة الدولة" أو الخوف واحترام الدولة وبدونها تكون فرصة ضئيلة للطاعة والهيمنة[1].

في العلاقة بين الأفراد والسلطة السياسية يكون العنف رمزيًا بشكل عام وماديًا بشكل خاص إذا لزم الأمر تحترم الأغلبية القاعدة القانونية أو العرفية تحت تأثير العنف الرمزي طبعا، ولكن إذا لم يمتثل عدد قليل من الأفراد فإنهم يعرضون أنفسهم لرد فعل وحشي سيجبرهم على الامتثال. وبالتالي لن يكون هناك مجتمع يعمل فقط على أحد العنفين أو ذاك، وتلجأ القواعد الاجتماعية في جميع الحالات إلى كلا النوعين من العنف[2].

يمكن القول أخيرا أن العنف الثقافي سلاح ذو حدين يمكن أن يتم استخدامه لتبرير وإضفاء الشرعية الأخلاقية والمشروعية القانونية لضبط المجتمع من خلال تلك الحزمة من الحواجز القانونية والثقافية والدينية والنظام الاجتماعي بصفة عامة، كما يمكن استغلاله من جهة أخرى من طرف بعض القادة ورجال السياسة والقابعين في السلطة من المنتفعين خاصة في تمرير سياسات الإقصاء وشيطنة بعض الفئات المهمشة القابعة في قاع المدينة والتي تفتقر إلى أدنى ضرورات الحياة ملقين باللوم عليهم على أن هؤلاء هم ضحايا العنف المباشر والعنف الهيكلي، أما عنفهم الثقافي القائم على التمييز والإقصاء وعدم تفعيل آليات التنمية هو مبرر بوسائل الإعلام مثلا أو باستخدام مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وحتى منصات التواصل الاجتماعي لدعم برامجهم، توجهاتهم وآرائهم التي تعبر عن عنفهم الثقافي.

3: تجسدات العنف في الوسط الحضري

بعد تسليط الضوء على الأقسام الكبرى للعنف، نعرج على تجسداته في الوسط الحضري الذي يمثل مساحات يمكن من خلالها ممارسة أشكال مختلفة من العنف، إلى الحد الذي يجعل العنف هو المعيار للمقبول والمرفوض على نطاق واسع داخل التجربة الحضرية الاجتماعية والمادية والمكانية والمؤسسية. المدن ليست فقط أماكن يحدث فيها العنف؛ بل هي أيضا حاضنات تنتج أشكالا متعددة السلوكيات المنحرفة خاصة منها العنف المباشر، الذي يمثل الوجه المادي الحقيقي للظاهرة. ولما كان المدينة حبلى بمشاهد العنف يوميا وبمعدلات في تزايد مضطرد؛ كان لابد من الإحاطة بمختلف أنماط العنف والجريمة التي تنخر فيها ليل نهار وملاحظة تجسدات هذه السلوكيات التي وإن كانت متنبأ بها نظرا لوجود نفس الأسباب والدوافع، لكن يبقى الحد منها أو القضاء عليها هدفا بعيد المنال، وبالرجوع إلى الوسط الحضري الذي يمثل أحد أقطاب الظاهرة

[1] *ipid*. P 253.
[2] *ipid*. P 254.

الإجرامية على مر التاريخ، فقد أفرزت ثقافة المجتمع ومحيطه الإيكولوجي وظرفه الاقتصادي وجانبه الاجتماعي و نظامه السياسي، أنماطا كثيرة من السلوكيات المنحرفة والإجرامية قوضت مضجع المدينة بأشكال جد معقدة من الإجرام، تُحتِم علينا الخوض فيها لكشف خباياه والغوص في مآلاته من خلال الولوج مباشرة إلى أنماط العنف الحضري من خلال المقاربة الإيكولوجية آخذين في الحسبان العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية والسياسية والتي تجسد لنا على التوالي أنماط العنف التي حددناها في الفرضيات الجزئية؛ الانحراف الاجتماعي، الجريمة الاقتصادية، التمرد ، التفكك الاجتماعي.

1.3. السلوك المنحرف:

لا يخلو أي مجتمع من الانحراف والإجرام باعتبار ذلك جزءا من الحياة العامة، ولكون الجريمة ظاهرة اجتماعية، والسلوك المنحرف يمس النسيج الاجتماعي كان لابد من استعراض بعض تجسداته في المجتمع المنتج للسلوك العنيف والذي يتضافر مع ظروف وشروط أخرى لإنتاج أنماط معينة منه.

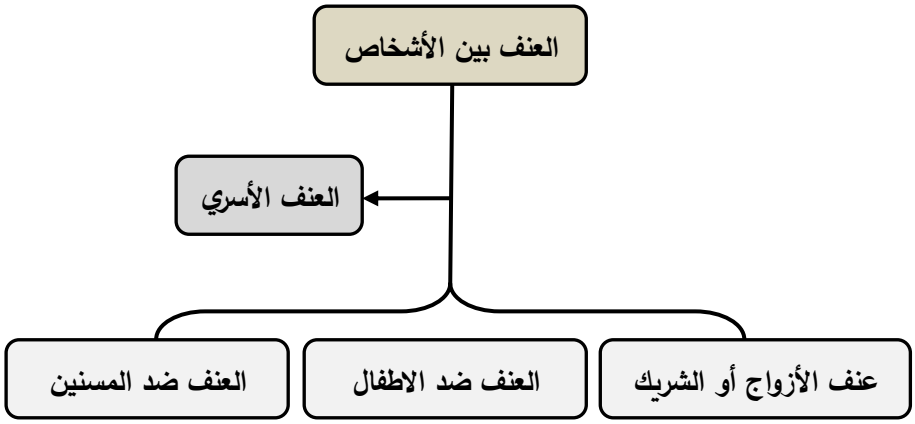
أ. **العنف الأسري:** يشير مصطلح العنف الأسري إلى مجموعة من الأفعال المختلفة التي توجه أحد أفراد تجاه فرد آخر داخلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف توقيع أشكال متعدد من الأذى النفسي أو اللفظي أو الجسدي أو الجنسي[1]، و يكاد يكون المنزل من أكثر الأماكن شيوعاً وأماناً لممارسة العنف وذلك بسبب بعده عن أعين الرقابة المجتمعية و وسائل التواصل الاجتماعي حاليا، تجنبا للتشهير و الفضيحة أمام الغير، ويشير في معناه المحدد إلى العنف "البدني أو النفسي" الذي يمارسه الرجل ضد المرأة "الزوجة"، الأبناء داخل الأسرة حيث يمارس ضد الأشخاص من طرف شخص الرجل بصفة عامة، وهو عمل مخالف لشرعية حقوق الإنسان التي تنص في وسبب العنف بشكله العام يكمن في شخص "الرجل" عموماً عايش مشاهد عنيفة أو مورس عليه العنف، او نتيجة تراكمات اجتماعية و نفسية تضطره لممارسة العنف كضرب الزوجة و تفريغ شحنة الغضب في الأولاد [2].

يندرج العنف الأسري ضمن خانة العنف بين الأشخاص، حيث يشير إلى سوء معاملة الأطفال وعنف الأشقاء وعنف الشريك أو الزوج وإساءة معاملة المسنين. يتزايد استخدام هذا المفهوم للفت الانتباه إلى أهميته في هز أركان المجتمع وكونه عامل خطر وترابط بينه وبين الانتحار والإجرام، تعاطي المخدرات وإدمان الكحول وغيرها من مظاهر العنف المجتمعي وبالتالي نستعرض هذت الأشكال من العنف كما هو موضح *في الشكل رقم (21).*

[1] منى يونس بحري، نازك عبد الحليم قطيشات: **العنف الأسري**، الطبعة الاولى، دار فاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان،2011، ص38.

[2] يسلي نبيلة: **العنف ضد المرأة بين واقع التربية و الرجلة** دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2009، ص 59.

الشكل رقم (21): *يمثل هيكل توضيح تدرج العنف بين الأشخاص*



المصدر: من إعداد الباحث

ب. **عنف الأزواج أو الشريك أو القرين:** من أكثر أنماط العنف الأسري انتشارا وأشدها وطأ هو ذلك الذي يُرتكب ضد المرأة أو من قبل الزوج أو قرين ذكر وثيق الصلة بالضحية، وهو يحدث في جميع الدول بغض النظر عن الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو الثقافية للمجموعة الاجتماعية، ويشار على أنه سلوك يسبب الأذى البدني أو النفسي أو الجنسي ضد المرأة سواء زوجة أو صديقة أو شريكة وتشمل هذه السلوكيات:

- الأفعال العدوانية الواقعة على البدن كالصفع والضرب والركل والشد من الشعر والضرب المبرح.
- العنف النفسي كالتهديد الترهيب والإذلال والاستخفاف المستمرين.
- الإكراه على ممارسة الجنس وأشكال المضاجعة العنيفة والشاذة التي ترقى لصفة الحيوانية.
- عنف السيطرة والمنع من زيارة الأقرباء والأصدقاء والمنع للوصول إلى الأهداف والحاجات والمعلومات أو المنع من المساعدة والتطبيب والحرمان من الأبناء مثلا.

أما عن الإحصائيات المتعلقة بعنف الأزواج والقرناء؛ فقد أشار التقرير العالمي حول العنف والصحة إلى أن ما بين **10 %** إلى **69 %** من النساء في العالم أبلغن أنهن تعرضن للعنف بالضرب أو الأذى البدني من طرف القرناء الذكور[1]، كما تشير دراسات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك أن ما بين **40%** إلى **69%** من النساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل الشريك سواء كان عنف جنسي أو جسدي أو نفسي لكن منهن **3%** إلى **50%** فقط أبلغن عن العنف الذي تعرضن له، كما تشير إحصائيات أخرى أكثر دقة أن **35%** من النساء في جميع أنحاء العالم تعرضن لعنف الشريك الحميم أو العنف الجنسي من غير

[1] التقرير العالمي حول العنف و الصحة، 2002، ص 91.

الشريك و**30%** من النساء اللواتي كن في علاقة قد تعرضن للعنف من قبل شريكهن الحميم، و**7%** من إجمالي النساء في جميع أنحاء العالم تعرضت لاعتداء جنسي من قبل شخص آخر غير شريكها الحميم، و**38%** من إجمالي جرائم قتل النساء يرتكبها شركاؤهن وأزواجهن. كما أن تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والحروب والنزاعات والهجرة، تجعل النساء أكثر عرضة للعنف والإيذاء مقارنة بالرجال، كما تواجه النساء العبء الأكبر من إهمال الرعاية الصحية مقارنة بالرجال، وكذلك سوء المعاملة أثناء الحيض والحمل والولادة. الأرامل عرضة للعادات الاجتماعية التي قد لا تكون مجرد انتهاكات لحقوق الإنسان ولكن أيضًا تعذيب جسديًا ونفسيي أيضا. العنف هو تعبير عن القهر الشديد والاستغلال، فالعنف والإيذاء لا يعتبران من قضايا حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل يتركان أيضًا تأثيرًا دائمًا على الصحة البدنية والعقلية، وبالتالي فهي قضية تتعلق بالصحة العامة أيضًا[1].

ت. **العنف ضد الأطفال:** يتخذ العنف ضد الأطفال أشكالاً عديدة، يمكن أن تكون جسدية أو عاطفية أو جنسية، يحدث ذلك في جميع البلدان وفي أي مكان في منزل الطفل والشارع والمدرسة وعبر الإنترنت ووسائل ووسائط التواصل الاجتماعي، ما يلاحظ غالبا أن التأديب العنيف مقبولًا اجتماعيًا وشائع في الثقافة المجتمعية سواء من طرف الوالدين أو مقدمي الرعاية والمعلمين والأقران والجيران، لكن أكثر أنواع العنف تدميرا للطفل غالبا ما تكون مخفية عن الأنظار بعيدة عنها، حيث يبذل الجناة جهودًا كبيرة لإخفاء أفعالهم، مما يجعل الأطفال خاصة أولئك الذين يفتقرون إلى القدرة على الإبلاغ عن تجربتهم مع العنف عرضة للمزيد من التعنيف لاسيما الفقراء منهم، الفتيات والفتيان في مؤسسات الرعاية، الأطفال المنفصلين عن عائلاتهم كمهاجرين أو لاجئين أو طالبي لجوء، المشردين في الشوارع الذين يواجهون المخاطر يوميا مع الاستغلال والتعنيف. وقد أثبتت الشواهد الإحصائية المروعة فضاعة هذا النوع من العنف حيث تم تسجيل أن نصف أطفال العالم هم ضحايا للعنف، كل عام وكل خمس دقائق يموت طفل نتيجة للعنف. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى مليار طفل تتراوح أعمارهم بين **02** و**17** عامًا قد تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو الإهمال في العام **2019** وأن **300** مليون طفل تتراوح أعمارهم بين **02** و**04** سنوات هم ضحايا للإيذاء الجسدي والنفسي. على الصعيد العالمي؛ واحد من كل خمسة ضحايا للاتجار بالبشر هم من الأطفال، يتعرض الأطفال أيضا للعنف (أي سوء المعاملة الجسدية والجنسية والنفسية) في المدارس وأثناء الكوارث الطبيعية، وإساءة استخدام التكنولوجيا الناشئة، والحبس والإيداع في مؤسسات. و حيث أنه كان من المفترض

1 Smruti Bulsari**: Violence and Victimization: Gender Inequality, in** Reduced Inequalities, Reduced Inequalities, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals, Springer Nature Switzerland AG, 2021, p901.

أن توفر المدارس وهي الآلية الرسمية للمجتمع لتربية الأطفال ونموهم مساحة آمنة للأطفال للتعلم؛ بدلاً من ذلك ينتهي بهم الأمر في كثير من الأحيان كأماكن للعنف[1].

في عام **2019**، أفادت الأمم المتحدة أن **396** مدرسة تتعرض للهجوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و**26** هجوما على مدارس في جنوب السودان، و**67** هجوما في سوريا و**20** هجوما في اليمن. تعرض واحد من كل ثلاثة طلاب **32%** تقريبًا للتنمر من قبل أقرانهم في المدرسة مرة واحدة على الأقل في الشهر وتتأثر نسبة مماثلة بالعنف الجسدي، وفقًا لتقرير ما وراء الأرقام الصادر عن اليونسكو لعام **2019**. أن واحدا من كل ثلاثة شبان في **30** دولة وقعوا ضحية للتنمر عبر الإنترنت، كما وجدت دراسة للأمم المتحدة العالمية **2019** الأخيرة حول الأطفال المحرومين من الحرية، أن **410.000** طفل محتجزون في السجون، و**330.000** في مراكز احتجاز المهاجرين[2]. وكنتيجة أخيرة فإن العنف ضد الأطفال لا يوجد ما يبرره تحت أي ظرف مهما كانت البواعث الاجتماعية والثقافية والظروف الاقتصادية والسياسية.

ث. **العنف ضد المسنين (كبار السن):** هو العنف الموجه لمن هم فوق السن **65** عام، أي الفئة الهشة التي تكون في حالة الاعتماد الجزئي أو التام على غيرها، ويأتي في شكل أفعال وممارسات تسيء إلى كبار السن نفسيا وجسديا، أو في شكل إهمال مسؤولية الاعتناء بهم وتقديم المساعدة لهم[3].

يمكن أن نقول أن العنف ضد المسنين هي المشكلة أو نوع العنف المسكوت عنه أو المنسي أو غير المهم في مجتمعنا وفي العالم ككل، وهذا نظرا لعدم وجود إحصائيات دقيقة ومعلومات جد شحيحة حول هذا الموضوع، رغم ما تعانيه هذه الفئة من المجتمع من أشكال العنف اليومي خاصة النفسية منها، لأنها فئة في اعتقاد البعض انتهت مدة صلاحيتها وبالتالي لا أهمية لها وعليها أن تركن إلى الهامش ولا تتدخل في أي أمر في الثقافة الجزائرية المسن لدية هوية ثقافية ومكانة احترام في أسرته النووية والممتدة كرمز ثقافي لابد من احترامه، لكن في المجتمع الخارجي هو مجرد إنسان انتهى دوره وربما معيق للحركية اليومية ومن أسباب العنف النفسي والرمزي خاصة ضد هذه الفئة الاجتماعية، هو التغير الاجتماعي الحاصل والتخلي عن الضوابط الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية الخاطئة وأيضا غياب الحوار والمناخ الأسري المضطرب الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى إرسال المسن إلى دار الرعاية أو كما نسميها دار العجزة إرضاء للزوجة أو

[1] Najat Maalla M'jid: **Global status of violence against children and how implementation of SDGs must consider this issue**, in Child Abuse & Neglect, Volume 110, Part 1, 2020. P.2.

[2] *Ipid*. P.2.

[3] عبد القادر بوكابوس: **المسنون بين العنف و الرعاية الاجتماعية في المجتمع الجزائري**، مجلة الأسرة و المجتمع، المجلد 10، العدد الاول، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية، 2022، ص 205.

الأولاد أو لظروف اقتصادية واجتماعية، رغم أن الثقافة الدينية للمجتمع الجزائري ترفض بشدة وتحرم هذا الفعل، عكس القانون الذي يسمح به إلا إذا صاحب ذلك تعنيف جسدي أو معنوي ضد المسن.

ج. **تعاطي المخدرات:** تعرف المخدرات على أنها كل مادة نباتية مصنعة منها أو مادة كيميائية أيا كان شكلها سائلا أو مسحوقا، قد يؤثر استهلاكها على الجهاز العصبي المركزي وقد يكون منبهًا أو مهلوسًا أو مهدئا من شأن متعاطيها أن يؤدي إلى التعود والإدمان عليها، مما قد يضر الفرد والمجتمع جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا[1].

تشير الإحصائيات العالمية أن هناك عدد قليل نسبيا من سكان العالم منخرطون في استهلاك المخدرات حيث تشير إلى أن هناك ما يقارب **230** مليون شخص استهلكوا المخدرات مرة واحدة على الأقل في **2010**، وتشير نفس التقديرات إلى أن معدل استهلاك السكان الذين يتراوح أعمارهم بين **15** و**64** عاما بين عامي **2006** و**2010** بلغ بين **3.4%** و**06%** من سكان العالم وتصدر تعاطي الحشيش المرتبة الأولى في انوع المخدرات المستهلكة، وقد قدر حجم تجارة المخدرات في العالم بحوالي **400** مليار دولار[2].

وهناك أدلة وافية في المدينة خاصة، بأن تفكك الأسرة وجماعة الرفاق والوسط المدرسي (المتوسط والثانوي والجامعي) والتعرض لثقافة المخدرات، وسائط ووسائل التواصل الاجتماعي من بين أبرز العوامل المباشرة في التشجيع والترويج لتعاطي المخدرات، ويمكن اعتبار الإدمان على المخدرات هو استعداد أولي للعنف هذا من جهة، من جهة أخرى يمكن اعتبار العنف المبكر أو الإهمال في فترة الطفولة هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى الإدمان.

أما طريقة تأثير المخدرات فهي تعمل مباشرة على نظام المكافأة في الدماغ، مما يؤدي إلى خلق حالة مزاجية راضية ودفع الدماغ إلى تكرار السلوك الذي أدى إلى ذلك، وبالتالي زيادة تعاطي المخدرات. لا يستطيع المدمنون مقاومة الرغبة في تعاطي المخدرات بشكل متكرر حتى مع علمهم بالعواقب الضارة على المدى الطويل. فمثلا المدمنين على الحشيش أو القنب الهندي يؤدي إلى الإصابة بالذهان الشبيه بالانفصام إذا استمر متعاطيه في استهلاكه، مما يؤدي بدوره إلى زيادة خطر السلوك العدواني، أما المهلوسات (بريغابالين مثلا)، من اسمها تهلوس فلها وتجعل متعاطيها تحت تأثير التحفيز و النرفزة والإزعاج التي تطالب متعاطيها بفعل العنف والعدوان لتخفيف القلق كما تؤدي إلى تشوهات بصرية في الإدراك، أما المواد

[1] Nouri Achichi**: The role of the family and school in standing in the way of drug abuse**, EL MESBAH Journal, Volum03,Number01, University Mohammed Boudiaf of M'sila, Faculty of Humanities and Social Sciences, p. 139.
[2] Bryan R. Roberts and Yu Chen: **Drugs, Violence, and the State**, : Annual Review of Sociology , Vol. 39, University of Texas, 2013, p. 107.

الأفيونية، مثل الهيروين فلها تأثير مهدئ ولها تأثير تبعي سريع جدا وتؤدي إلى أعراض نفسية وجسدية لا تطاق لمدمنها وهو ما يفسر الجرائم وكمية العنف التي تولدها عند متعاطي الهيروين، حيث تنتج له عداء ضد المجتمع في شكل انتقام وحتى عداء لنفسه في شكل الانتحار، أما الكوكايين فله تأثير متدرج حيث يخلق مع الجرعات الأولى حالة مزاجية مبتهجة مع الثقة المفرطة والقيادة المتزايدة، ثم تتطور التبعية مع الجرعات الأكبر لتي تؤدي إلى الذِهَان وأوهام التهديد وموجات العنف الهستيري مع زوال الذاكرة اللاحق المرتبط بالاكتئاب وردود فعل القلق والهلوسة، هذا بالنسبة لخطر الإدمان على المتعاطي[1].

تسبب المخدرات كتجارة أيضا تحدث حروبا طاحنة ومميتة بين العصابات وكارتلات المخدرات وقوات الأمن والجيش والشرطة بمختلفة مكوناتها، نظرا للكم الهائل من الأموال التي تدرها هذه التجارة التي سميت بتجارة الدم والمال نظرا لمستوى العنف الفظيع الذي تخلفه. وبشكل خاص في بعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية التي لديها أعلى مستويات العنف في العالم. في المكسيك على سبيل المثال، يَحْمِلُ ثلث إلى نصف جميع جرائم القتل بصمات كارتلات المخدرات والجريمة المنظمة ذات الصلة، كانت أكثر الأعوام دموية حتى الآن هي عام **2018** مع **23000** حالة وفاة، و**2019**، مع **34000** حالة وفاة، ديموغرافيا؛ يعادل هذا الرقم أكثر من **30** مرة الوفيات الناجمة عن إرهاب المخدرات العدد الإجمالي لجميع جرائم القتل في أوروبا الغربية. أضف إلى ذلك أكثر من **73000** مفقود في المكسيك، وما يصل إلى **50000** طفل تيتم هناك في عام **2020** نتيجة حروب المخدرات[2].

ت. التعصب والتنمر: يصدر التنمر عن شعور بالقوة والقدرة على السيطرة لتوكيد الذات أو عن عدم تقبل الآخر، **كلّ** استبداد هو تنمّر، وكلّ تعصب أو تطرّف هو تنمّر، وكلّ وصاية على الفرد الحر هي تنمّر فاضطهاد النساء مثلا وتعنيفهن كلها من قبيل التنمّر، وتقسيم المواطنين إلى مواطنين وطنيين شرفاء وغير شرفاء، على نحو ما يتردد في خطابات الأنظمة الشمولية، والسلطة السياسية التي تتهم من لا يواليها بالعمالة والخيانة؛ فالإسلاميون يتهمون غيرهم بالزندقة والكفر، والقوميون يتنمّرون على الاشتراكيين، وهلمّ جرا.

لقد غلب أظن أن التنمر مقصور على الأطفال، سلوك تم حصره واختزاله في هذه الفئة الضعيفة التي يقتصر فيها فعل التنمر على السلوك المادي من تلميذ أو طفل على آخر بسبب فرط قوة أو سلطة، لكن البحث السوسيولوجي لا يقصر التنمّر على الأطفال فقط، إنما يتعداهم إلى الأفراد البالغين وإلى الجماعات في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية خاصة في البيئة الحضرية التي هي مكان

[1] Bernhard Bogerts: **Alcohol, Drugs and Violence**, in: Where Does Violence Come From?, Springer, Cham, 2021, pp. 85-86
[2] *Ipid*, p.87.

متنوع يجتمع فيه العديد من الأفكار والثقافات والأعراق والأديان، ويمكن أن تتفاعل هذه العوامل لتشكيل نمط معين من السلوكيات الاجتماعية، ويمكن توضيح العلاقة بين التعصب والتنمر والعنف من خلال المدخلات التالية:

- التنافس على الموارد: قد يكون هناك تنافس على الموارد المحدودة مثل العمل والإسكان والخدمات العامة. هذا التنافس قد يزيد من حدوث التعصب والتوتر داخل مجتمع المدينة، مما يمكن أن يؤدي إلى حالات من التنمر والعنف خاصة إذا كانت هناك لا عدالة في التوزيع.
- التعصب الثقافي والديني: يمكن أن يكون التعصب الثقافي والديني عاملًا مشتركًا في بعض الحالات لتفعيل العنف إذا كان هناك انعدام التفاهم والاحترام وحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، وفي انعدام التعايش يمكن أن تتصاعد التوترات العنيفة وتنمر ضد طائفة او أقلية تؤدي فيما بعد إلى انزلاقات أمنية عنيفة جدا.
- العوامل الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة على مستوى التوتر والعنف في المدينة. قد يتحول الضغط الاقتصادي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية وحدوث تصرفات تنمر وعنف.
- نقص الخدمات الاجتماعية والتعليمية: عندما يكون هناك نقص في الخدمات الاجتماعية والتعليمية في مناطق معينة من المدينة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص التنمر وبالتالي الغضب والتعصب الذي ينتج العنف.
- العنف المنظم والجرائم المنظمة: في بعض المدن، قد يتعلق العنف بعصابات أو جرائم منظمة تستهدف الأفراد أو المجموعات بشكل عنيف. هذا النوع من العنف يمكن أن يكون له علاقة بالتعصب والتنمر الموجودين في المدينة فأغلب حروب العصابات هي نتيجة لتنمرات وتعصبات عرقية وإثنية وتنافسية على مناطق النفوذ والتجارة المخدرات والسلاح، من يكسب مساحة أكبر يسوق ويبيع أكثر.

ث.عنف الروتين: اتجاهات وقياس العنف الحضري على الرغم من أن تسارع معدلات العنف والجريمة لا يمثلان مشكلات حضرية فحسب، إلا أنهما يمثلان مشكلة خاصة في العديد من المناطق الحضرية. إن الحجم الهائل للعنف في العديد من المناطق الفقيرة أو الأحياء الفقيرة يعني أنه أصبح "روتينيًا" أو "طبيعيًا" في الحياة اليومية، مما يعطي مؤشرات "المدن الفاشلة" و"مدن الفوضى".

الخوف وانعدام الأمن وهي تنتشر في حياة الناس، ولها آثار خطيرة على الثقة والرفاهية بين المجتمعات والأفراد. إن ما يسميه تاوسيغ *"الإرهاب المعتاد"* يمكن أن يظهر نفسه من خلال جرائم الشوارع، وثقافة العصابات المتنامية، والمستويات العالية من العنف في المجال الخاص.

إن نطاق أنواع العنف والجريمة في المناطق الحضرية معقد ومحدد السياق، في مجتمع جامايكي حضري على سبيل المثال، أدرج السكان المحليون **19** نوعًا من العنف وكان متوسط العدد الذي تم تحديده في تسعة مجتمعات حضرية فقيرة في غواتيمالا هو **41** شخصًا، بينما كان المتوسط المقارن في كولومبيا **25** شخصًا.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل انتشار العنف الريفي في الماضي، إلا أن العنف عادة ما يكون أكثر حدة في المناطق الحضرية الكبيرة. يمكن أن تكون الاختلافات على مستوى المدينة في مستويات جرائم القتل ملفتة للنظر، وفي أمريكا اللاتينية في عام **2000**، تراوحت المعدلات من **6.4** لكل **100.000** سنويًا في بوينس آيرس إلى **248** لكل **100.000** في ميديلين.

ولا يتجلى العنف بنفس الطريقة في المدن المختلفة حتى داخل نفس الأمة، على سبيل المثال في البرازيل بين عامي **1979** و**1998**، ارتفع معدل جرائم القتل في مدينة ريو دي جانيرو الكبرى بنسبة **35** في المائة، لكنه زاد في مدينة ساو باولو الكبرى بنسبة **103** في المائة.

وكانت الاختلافات في مستويات العنف بين الريف والحضر أقل وضوحا في بلدان ما بعد الصراع، حيث لا يزال العنف في المناطق الريفية في كثير من الأحيان أكثر تطرفا منه في المناطق الحضرية. وفي السلفادور تحدث **76** في المائة من جرائم القتل في المناطق الريفية، مقابل **24** في المائة فقط في المناطق الحضرية.

وداخل المدن، ترتبط الاختلافات في مستويات العنف بمستويات دخل الحي والجنس والعمر. تعاني المناطق الأكثر ازدهارًا من جرائم العنف والتي عادة ما تكون مرتبطة بالممتلكات، ولكن العنف الشديد يتركز عمومًا في المناطق ذات الدخل المنخفض، لا سيما في الأطراف الهامشية.

ومع ذلك، فإن الزيادات في سرقة المركبات مع تزايد خطر التعرض للعنف وقد أدى القتل في هذه العملية إلى تفاقم انعدام الأمن بين السكان الأكثر ثراء، ومن الأرجح أن يكون الشباب ضحايا العنف ومرتكبيه على حد سواء. وحتى في البلدان التي تتسم بمستويات منخفضة نسبياً من العنف، لا يقتصر الأمر على الذكور الأحداث فحسب فالعنف يتزايد، لكن حدته تتزايد.

إن قياس العنف محدود بعدد من القيود. ومن المعروف أن إحصاءات الوفيات، التي تستخدم غالبا كمؤشرات للعنف، غير موثوقة. ويتجاهل المؤشر الأكثر استخداما لجرائم العنف، وهو معدل جرائم القتل، العنف غير المميت، ويشمل عموما العنف المتعمد وغير المتعمد (مثل حوادث السيارات). كما أن الاختلافات الوطنية والإقليمية في أساليب جمع البيانات، وفترات الاستذكار، والتعريفات الثقافية للجريمة

والعنف تحد أيضًا من صحة المقارنات بين البلدان. كما أن قياس العوامل غير الملموسة ولكن المهمة مثل الخوف يمثل مشكلة أيضًا.

تتمثل المساهمة المفيدة في القياس في دمج الأسئلة المتعلقة بالعنف في المسوحات الأسرية الأوسع نطاقًا، وهي طريقة منخفضة التكلفة للحصول على البيانات التي ربما تكون أكثر دقة من إحصاءات الشرطة. وقد أدى الاعتراف المتزايد بأن المنهجيات الكمية تفشل في التقاط تجربة الناس اليومية إلى زيادة استخدام المنهجيات الاجتماعية والأنثروبولوجية النوعية التكميلية، بما في ذلك استخدام المذكرات الشخصية المطلوبة كما أثبتت أساليب التقييم التشاركي الأخرى أنها لا تقدر بثمن في إعطاء صوت لتصورات الناس عن العنف.

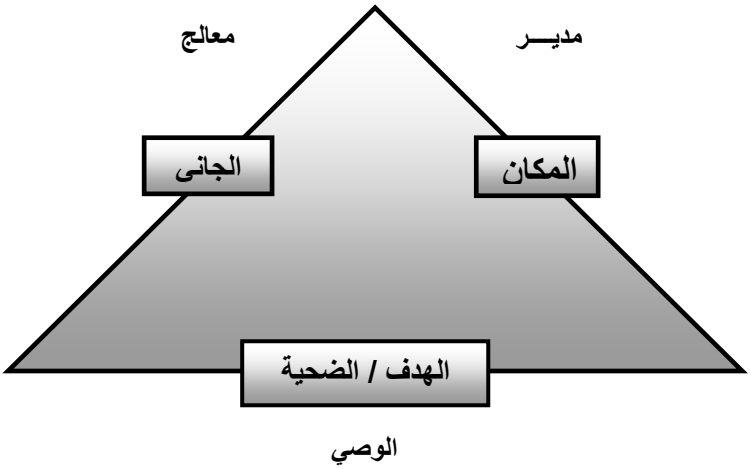
حول عنف الروتين

يُعرف عنف الروتين من منظور سوسيولوجي كنمط من أشكال العنف المتكرر والمتجذر في الحياة اليومية الحضرية، حيث يتجلى في الممارسات المعتادة والتفاعلات الاجتماعية المنتظمة التي تحمل في طياتها عناصر من القهر والإكراه والإيذاء النفسي أو الجسدي أو الرمزي. وهو يتميز بطابعه المؤسسي والهيكلي الذي يجعله مقبولاً اجتماعياً أو متسامحاً معه ضمن السياق الحضري، كالعنف في وسائل النقل العام، والمعاملات البيروقراطية القاسية، والتمييز اليومي في الخدمات العامة، والتحرش اللفظي في الشارع. ويمكن قياس هذا النمط من العنف من خلال رصد تكرار الأحداث العنيفة في المواقف اليومية.

لذلك يمكن القول أن الجرائم الروتينية هي نوع من الجرائم تحدث نتيجة لتكرار الأنشطة والفرص في الحياة اليومية. هذا النوع من الجرائم يتطلب وجود فرص متاحة للجناة لارتكابها، وتتعلق غالباً بالأنشطة اليومية والروتينية التي يشارك فيها الأفراد خلال التسوق أو العمل أو التنزه أو...، يقول كل من لورانس كوهين LAWRENCE E. COHEN وماركوس فيلسون MARCUS FELSON، من خلال مقاربتهما بالتأكيد على نظرية النشاط الروتيني لتحليل اتجاهات ودورات معدل الجريمة. بدلاً من التأكيد على خصائص الجناة، والتركيز على الظروف التي يرتكبون فيها أعمالًا إجرامية، حيث افترضا أن التغيرات الهيكلية في أنماط لنشاط الروتيني يمكن أن يؤثر على معدلات الجريمة من خلال ثلاث شروط أساسية؛ التقارب في الزمان والمكان للمجرمين المحتملين، الأهداف المناسبة وغياب الأوصياء المؤهلين ضد الجريمة أو عدم وجود رقابة. وبتوافر هذه الشروط يتم السماح للأنشطة غير القانونية بالتغذي على الأنشطة القانونية للحياة اليومية بما في ذلك توزيع الجريمة عبر الوحدات الجغرافية، حيث تم تمثيل هذه النظرية من خلال المثلث المزدوج، *الشكل رقم (22)*، حيث يمثل المثلث الداخلي العناصر الضرورية لحدوث العنف والجريمة، حيث يجب أن

يجتمع الجاني الدافع والهدف المناسب معا في مكان يسهل الوصول إليه، بينما المثلث الخارجي يمثل المتحكمين أو المراقبين الذين يجب أن يكونوا غائبين أو غير فعالين لحدوث الجريمة[1].

شكل رقم (22): *يمثل كيفية حدوث الإجرام*



المصدر: Marie Skubak Tillye, John E. Eck: Getting a handle on crime, p181

إن التقارب في الزمان والمكان للأهداف المناسبة وغياب الأوصياء القادرين قد يؤدي إلى زيادات كبيرة في معدلات الجريمة العرضية كالسرقة والاعتداءات بالسلاح الأبيض والاغتصاب والتحرش الجنسي وغيرها دون الحاجة بالضرورة إلى أي زيادة في الظروف الهيكلية التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في الجريمة. أي إذا كانت نسبة المجرمين المتحمسين أو حتى الأهداف المناسبة ستظل مستقرة في المجتمع، فإن التغييرات في الأنشطة الروتينية يمكن مع ذلك تغيير احتمالية التقارب في المكان والزمان، وبالتالي خلق المزيد من الفرص لوقوع الجرائم[2].

فمثلا عندما تتوفر الفرص لارتكاب الجرائم، تزيد احتمالية وقوعها. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك أفراد لديهم فرصة سهلة لسرقة أشياء من السيارات المتوقفة في مناطق معينة بسبب الروتين، فمن المرجح حدوث جريمة سرقة، السرقات في المنازل التي تكون غير محمية بأنظمة أمان مناسبة، وعندما يكون هناك عوائق ضئيلة تمنع الجناة من القيام بأنشطة غير قانونية فإن احتمال وقوع الجريمة يزيد، مثلا إذا كان هناك غياب لأنظمة أمنية أو رقابية في مناطق معينة ويمكن أن نوضح في الجدول أدناه بعض جرائم الروتين التي تجتاح عادة الوسط الحضري الجزائري خاصة.

[1] Marie Skubak Tillye, John E. Eck**: Getting a handle on crime: A further extension of routine activities theory**, Security Journal Vol. 24, 2, Macmillan Publishers Ltd, , University of Texas, p.181.
[2] Lawrence E. Cohen and Marcus Felson**: Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach**, American Sociological Review , 1979, Vol. 44, No. 4, American Sociological Association, 1979, p.589.

جدول رقم (07): *يوضح بعض أشكال جرائم الروتين في الوسط الحضري*

شكل العنف	التجسد في الوسط الحضري
العنف ضد الأشخاص	- **الاعتداء والضرب الأسري: يمكن أن يحدث العنف الأسري بشكل متكرر داخل الأسرة، وذلك نتيجة للتوترات والصراعات المستمرة بين أفراد الأسرة؛ ضد الزوجة أو ضد الأبناء** - **الاعتداءات اللفظية والبدنية في الأماكن العامة: تشمل الشجارات والاعتداءات البسيطة التي تحدث في الأماكن العامة وقد تكون نتيجة تصاعد التوتر والصدامات وحركة المرور في الشارع** - **التحرش الجنسي في الأماكن العامة: قد يحدث التحرش الجنسي بشكل متكرر في الأماكن العامة حيث يكون هناك فرص للجناة لارتكاب هذه الجريمة ضد النساء والعاملات وطالبات الثانوية والجامعة** - **الضرب والهجوم والبلطجة الفردية أو الجماعية: باستخدام السلاح الأبيض السيوف أو الخناجر والكريمونجان والمطارق الحديدية**
العنف ضد الممتلكات العامة والخاصة	- **السرقة المركبات أو محتوياتها: أي السيارات أو الشاحنات المتوقفة في الأماكن العامة أو في الحي يشمل ذلك سرقة محتويات السيارات كالمذياع أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو أموال أو سلعة أو حاجات شخصية ذات قيمة، وذلك عندما يكون هناك فرصة للاستيلاء على ممتلكات دون مخاطرة كبيرة** - **السرقة من المنازل: تشمل السرقات التي تحدث عندما يكون المنزل غير محمي بأنظمة أمان مناسبة، ويستغل الجناة التكرار في الروتين للدخول والسرقة** - **الاعتداءات المالية: التجريد من الأموال والممتلكات المحمول كالهواتف والساعات الذكية والمصوغات الذهبية أو الأموال، أو بيع سلع مسروقة أو معطلة** - **الاحتيال والتزوير المالي البسيط: تتضمن سرقة الهوية، والتزوير، والاحتيال البسيط في الصفقات المالية وعمليات البيع والشراء في الأسواق والمحلات** - **التخريب والتدمير: تدمير أو تخريب الممتلكات العامة أو الخاصة دون إذن. قد يشمل ذلك تكسير النوافذ، أو رش الجدران بالرسومات، أو تحطيم الممتلكات.**

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن في الأخير الخروج بنتيجة مفادها أن التقارب في الزمان والمكان ووجود الأهداف المناسبة وغياب الأوصياء أو المراقبين القادرين، قد يؤدي إلى زيادات كبيرة في معدل الجريمة دون الحاجة إلى الزيادة في الظروف الهيكلية الأخرى – في مقاربة غالتونغ – التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في العنف الحضري، أي إذا ظلت نسبة المجرمين المتأهبين أو حتى الأهداف المناسبة مستقرة في المجتمع بنسب معينة فإن الأنشطة الروتينية غير المشروعة وفرص الإجرام تبقى موجودة وثابتة، ويمكن القول أيضا أن هذه الانتهاكات الروتينية تشترك في العديد من سمات الأنشطة الروتينية المشروعة الأخرى وتتداخل معها[1]، لتكون ما يعرف باحتراف الإجرام أو العود في الجريمة واستعمالها كأداة لكسب الرزق، وبالتالي الأنشطة غير القانونية لا يمكن أن تستمر إلا من خلال التغذي على الأنشطة اليومية الأخرى.

[1] *Ipid*, p.589.

فمثلا حوادث النشل وسرقة الحقائب والهواتف في محطات الميترو والأماكن المكتظة كالأسواق توفر للجناة ظرف مكاني مثالي، وتمثل أوقات الذروة حيزا زمنيا جد مناسب مع وجود هدف غير مراقب وغير منتبه سوف يكون الانقضاض سهلا جدا، يستشهد ألبرت رايس Albert Reiss بدراسات الإيذاء والتي تشير إلى أنه من المرجح جدا أن يختار الجناة أهدافا ليست بعيدة عن مكان إقامتهم، وهذا ليس اكتشافا مهما أكثر من كيفية وقوع الجريمة ورايس يحاول أن يبرز كيف أن الأنشطة غير المشروعة تشق مكانتها داخل النظام الأكبر للأنشطة الروتينية اليومية[1].

2.3. الجريمة الاقتصادية : (العنف الاقتصادي)

تمثل الجريمة الاقتصادية في الوسط الحضري مجموعة من الأنشطة الإجرامية التي تتعلق بالجانب الاقتصادي، والتي قد تؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي والحياة العامة. هذه الجرائم تشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق ربح غير قانوني من خلال مخالفة القوانين الاقتصادية والمالية، وتكون غالبًا مرتبطة بالتحديات والظروف الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

أ. الاتجار بالممنوعات: الاتجار بالممنوعات في الوسط الحضري يشير إلى نشاط غير قانوني يتضمن بيع وشراء مواد ممنوعة أو غير قانونية داخل المدن والمناطق الحضرية. هذه الممنوعات قد تشمل المخدرات والأسلحة غير المرخصة، والسلع المقلدة، والمنتجات المغشوشة، والبضائع المهربة وغيرها. وتعد هذه الأنشطة جرائم اقتصادية تتسبب في تهديد الأمان والسلامة العامة، كما تؤدي إلى زيادة مستويات الجريمة والعنف في البيئة الحضرية تؤثر طبعا على الاقتصاد الوطني، وتعمل على تشويش المجتمع وتعزز من انعدام الثقة في النظام الاقتصادي والقانوني.

لقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة **1988** المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، على ضرورة تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة قصد مجابهة هذه الأنشطة الإجرامية التي تشكل خطرا داهما على الهيكل الاجتماعي ككل، نظرا لاتصالها بمجموعة أنشطة إجرامية أخرى حيث تشبه الاتجار بالمخدرات؛ القنابل العنقودية التي تنفجر القنبلة الرئيسية لتخلف قنابل أخرى فرعية تؤدي إلى ضرر هائل هي الأخرى، وهكذا مبدأ عمل تجارة المخدرات يستدعي هو الآخر عمليات غسيل وتبييض الأموال وتجارة الأسلحة، والجرائم العرضية داخل الأوساط الحضرية والتشويش على السكينة العامة للأفراد.

[1] *Ipid*, p.592.

تِجارة الممنوعات ذات أشكال متعددة في الأوساط الحضرية؛ حيث تشمل المخدرات بأنواعها وتجارة الكحول غير المرخصة والتبغ و (الشمة المقلدة)، وتجارة الأسلحة الحربية والأسلحة البيضاء والسلع المهربة (هواتف ذكية، عطور أجنبية، أجهزة الرؤية الليلية والمراقبة والتجسس طائرات مسيرة مزودة بكاميرات...) هذه الأنشطة غير القانونية؛ تشكل تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة وكل فئة من فئات التجارة الممنوعة لها خصائصها المميزة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية في بنية المجتمع.

- **تجارة المخدرات:** وهذا يشمل الإنتاج والتوزيع والبيع غير القانونيين للمواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك المخدرات والعقاقير المحظورة الأخرى. يساهم الاتجار بالمخدرات في الإدمان ومشاكل الصحة العامة والعنف الحضري. غالبًا ما تلعب مجموعات الجريمة المنظمة دورًا مركزيًا في هذه التجارة، حيث تسعى إلى الاستفادة من الطلب على المواد غير المشروعة. وفي الحصيلة السنوية أوردت مصالح الشرطة والدرك الوطني إحصائيات قضايا المخدرات لسنة **2022** التي جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (08): *يوضح حصيلة نشاط الشرطة في مكافحة تجارة المخدرات لسنة 2022.*

التعيين	الكمية المحجوزة
القنب الهندي	5035 كلغ و30 غ
الكوكايين	25 كلغ و676 غ
الهيروين	08 كلغ و497 غ
الأقراص المهلوسة	7.207.760 قرص مهلوس

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات موقع www.algeriepolice.dz

جدول رقم (09): *يوضح حصيلة نشاط وحدات الدرك الوطني في مكافحة تجارة المخدرات لسنة 2022.*

التعيين	الكمية المحجوزة
الكيف المعالج	42.939 طن
الكوكايين	34.597 كلغ
الأقراص المهلوسة	6.958.505 قرص مهلوس

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات موقع https://www.mdn.dz/site_cgn

- **تجارة الكحول والتبغ غير المرخصة:** تشير تجارة الكحول والتبغ غير المرخصة إلى الشراء أو البيع أو التوزيع أو الحيازة غير القانونية للكحول ومنتجات التبغ دون التراخيص أو التصاريح القانونية المطلوبة أو الامتثال للوائح والقوانين. يحدث هذا النوع من التجارة عادة خارج إطار الضرائب الحكومية والرقابة، مما

يؤدي إلى العديد من المخاوف الاجتماعية على الأفراد خاصة الفئات الشبانية والأطفال ومخاوف ولوجهم عالم الانحراف والجريمة مبكرا مما يؤجج الجيوب الإجرامية في المدينة بفئات عمرية ليس لديها وعي بمخاطر التناول الخمور والتدخين المبكر.

- **تجارة الأسلحة:** تشمل التجارة غير المشروعة للأسلحة الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات. يمكن أن تؤدي هذه التجارة إلى تفاقم الجرائم العنيفة، وتأجيج الصراعات، وتمكين الجماعات الإجرامية والمتطرفة. إنه يشكل مخاطر أمنية خطيرة وغالبًا ما تنشط تجارة الأسلحة عبر الحدود الجنوبية لتواجد التنظيمات الإرهابية النشطة بقوة في الساحل، وهو ما يهدد حتى الأمن القومي للبلاد.
- **تجارة السلع المهربة:** تشمل البضائع المهربة مجموعة واسعة من العناصر، بما في ذلك السلع الكمالية والإلكترونيات والمنتجات المقلدة ومنتجات الحياة البرية. يمكن للتهريب تشويه الأسواق وتقويض الأعمال المشروعة والمساهمة في الخسائر الاقتصادية للدولة. وتنطوي هذه التجارة النشطة غالبا على الحدود البرية الشرقية والغربية والجنوبية والمطارات والموانئ، لما فيها من عائدات مالية ضخمة خاصة تهريب المازوت والمواد الغذائية واسعة الاستهلاك والمدعمة من الدولة إلى خارج الحدود مما يسهم في ضرر فادح في الخزينة العمومية.

ب. جرائم الاحتكار: من بين أهم الجرائم الاقتصادية التي تعج بها المدينة اليوم هو جرائم الاحتكار أو تقييد الوصول إلى الموارد والسلع الاستهلاكية والخدمية والتي تصنف كشكل من أشكال العنف الاقتصادي الممارس على الأفراد في الوسط الحضري

يشير الاحتكار إلى حالة يهيمن فيها كيان أو شركة تجارية أو مؤسسة أو تجار طبيعيين على سوق المواد الغذائية مثلا أو السيارات أو سلعة أو خدمة مطلوبة من المجتمع أو صناعة معينة ويتم التحكم فيها باستخدام نفوذ أو سلطة أو حماية من أطراف سياسية أو أمنية في الدولة، مما يؤدي إلى منافسة محدودة أو معدومة أحيانا. هذا النقص في المنافسة سوف يؤدي إلى خلل في الدورة الاقتصادية وفي السلسلة التموينية الغذائية خاصة هذا من ناحية. من ناحية أخرى، يشكل هذا السلوك عنفا أو جريمة اقتصادية، تُسْتَغَل فيها القوة الاقتصادية وسيطرة بعض الأفراد أو الشركات والتجار على حساب منافسيهم في شكل احتكار ومنع السلع والخدمات عن أفراد المجتمع بغية رفع أسعارها وزيادة المداخيل بشكل غير قانوني يضر بالفئات الهشة ويمس قوت يومهم، ومن أشكال هذا النوع من العنف الاقتصادي:

- **الاحتكار والاستغلال:** يمكن للمحتكر أن يستغل مركزه المهيمن للتلاعب بالأسعار، وتقييد العرض، وجني الأرباح الطائلة من المستهلكين. ويعتبر هذا الاستغلال شكلاً من أشكال العنف الاقتصادي لأنه يؤثر سلباً على المستهلكين بإجبارهم على دفع أسعار أعلى للسلع والخدمات أو ما يعرف بعنف الاستهلاك.
- **تعطيل قوانين السوق:** يمكن أن يؤدي الاحتكار إلى تشويه دينامية السوق وتعطيل الدورة الاقتصادية وخلل في قانون السوق حيث تحدد الأسعار على أساس قانون العرض والطلب والاحتكار يهدم هذه القاعدة ويفتح المجال للسيطرة على السوق وفرض منطق المُحْتَكِر، كما أن الاحتكار يعيق الابتكار وتنويع مصادر السلع والخدمات وبالتالي منع دخول منافسين جدد. يمكن أن يحد هذا من خيارات المستهلك ويعيق النمو الاقتصادي، وهذا أيضا شكل من أشكال العنف الاقتصادي ضد المنافسين والمستهلكين.
- **انخفاض الجودة والابتكار:** بدون المنافسة، قد يكون لدى الكيانات الاحتكارية حافز أقل لتحسين جودة المنتج أو الابتكار والتنويع في المواد والسلع والخدمات، مما يؤدي إلى الركود وتقليل الفوائد للمستهلكين وهذا نوع من الإجحاف الاقتصادي ومحاصرة وإجبار المستهلك على سلع وخدمات محددة وإلغاء التنوع
- **عدم المساواة في الدخل:** الاحتكار يولد أموالا طائلة حتى لا نقول أرباح لأنها جاءت من خلال طرق احتيالية، وهي تسهم ولا شك في فوارق كبيرة في الدخل. يمكن للتركيز المفرط للثروة والسلطة في أيدي قلة أن يديم الفوارق الاقتصادية ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.
- **قتل روح المنافسة:** التجارة والاقتصاد مبني على المخاطرة والمنافسة، والاحتكار كممارسة منحرفة وغير قانونية تخلق حواجز أمام دخول المنافسين الجدد وتبعد الاستثمارات، مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة المنافسة بشكل عادل، من خلال والحد من الفرص الاقتصادية. الممارسات المناهضة للمنافسة: قد تنخرط بعض الكيانات الاحتكارية في ممارسات مناهضة للمنافسة، مثل التسعير المفترس* والتعامل الحصري مع عملاء معينين لإحكام السيطرة على السوق في كل المدن الأخرى.

ت. جرائم الاحتيال المالي: يشير الاحتيال المالي إلى أنشطة غير قانونية تتضمن استخدام الخداع أو التلاعب للحصول على أموال أو مكاسب مالية من الآخرين بطرق غير مشروعة وغير أخلاقية تتنافي مع مبادئ السوق الحر، باستغلال الثقة والضمانات الفارغة والوعود الكاذبة والجهل والضعف لتحقيق مكاسب غير مستحقة أو غير قانونية

* **التسعير المفترس:** (Predatory pricing) هو ممارسة تجارية غير قانونية تتمثل في تحديد أسعار منخفضة لمنتج بشكل غير واقعي من أجل القضاء على المنافسة. ينتهك التسعير المفترس قوانين مكافحة الاحتكار؛ حيث إن هدفه هو خلق الاحتكار. ومع ذلك، قد يكون من الصعب إدانة هذه الممارسة؛ حيث يجادل المدعى عليهم بأن خفض الأسعار هو ممارسة تجارية عادية في سوق تنافسية وليست محاولة متعمدة لتقويض السوق والسيطرة عليه فيما بعد.

تقوّض جرائم الاحتيال المالي المنظومة الاجتماعية في المدينة وانتشار الاحتيال معناه فقدان الثقة في الهيكل الاجتماعي ككل، لأن الضمانات الاقتصادية والتجارية تم المساس بها ومن المعروف أن التعاملات التجارية والاقتصادية مبنية في أساسها على الثقة وحسن النية، لكن مع التغيرات الاجتماعية والتحضر السريع الذي صاحبه انحراف التعاملات المالية من الثقة إلى الشك والريبة، حيث أصبحت المدينة تعج بقضايا النصب والاحتيال والغش والتزوير، حيث سجلت قضايا الاحتيال والنصب المالي رقما قياسيا على الصعيد العالمي في عام **2021**. فقد أبلغ المستهلكون عن خسارة أكثر من **5,8** مليارات دولار أمريكي بسبب الاحتيال في عام **2021**؛ أي بزيادة نسبتها **70** في المائة مقارنة ب **2020**، وفقا للجنة الاتحادية للتجارة، وبشكل ملفت للنظر ارتفع أيضا متوسط الهجمات الاحتيالية الشهرية على المصارف من **1977** حالة في عام **2020** إلى **2320** في عام **2021**، وفقا لشركة.LexisNexis Risk Solutions[1].

ومن بين أهم أشكال التحايل المالي نذكر؛ الاختلاس بالنسبة لموظفي البنوك والمؤسسات المالية والبريد الاحتيال في التأمين، الفدية بالنسبة لجريمة الاختطاف، سرقة الهوية المالية أو بطاقات الائتمان وتزويرها الاحتيال في البيانات المالية، الرشوة، الاحتيال في الرهن العقاري وتزوير المحررات، التهرب الضريبي تزوير الأوراق النقدية وطرحها للتداول من خلال إدماجها في السوق، السوق السوداء لتبادل العملات الأجنبية تزوير المستندات المالية والشيكات، والجدير بالذكر أن التحايل المالي في الوسط الحضري اليم أصبح يتم على أعلى مستوى من الأوراق إلى الاحتيال الرقمي في البيانات والحسابات الالكترونية خاصة مع ثورة التجارة الالكترونية وخدمات البيع بالأنترنت.

3.3. التمرد (العنف السياسي):

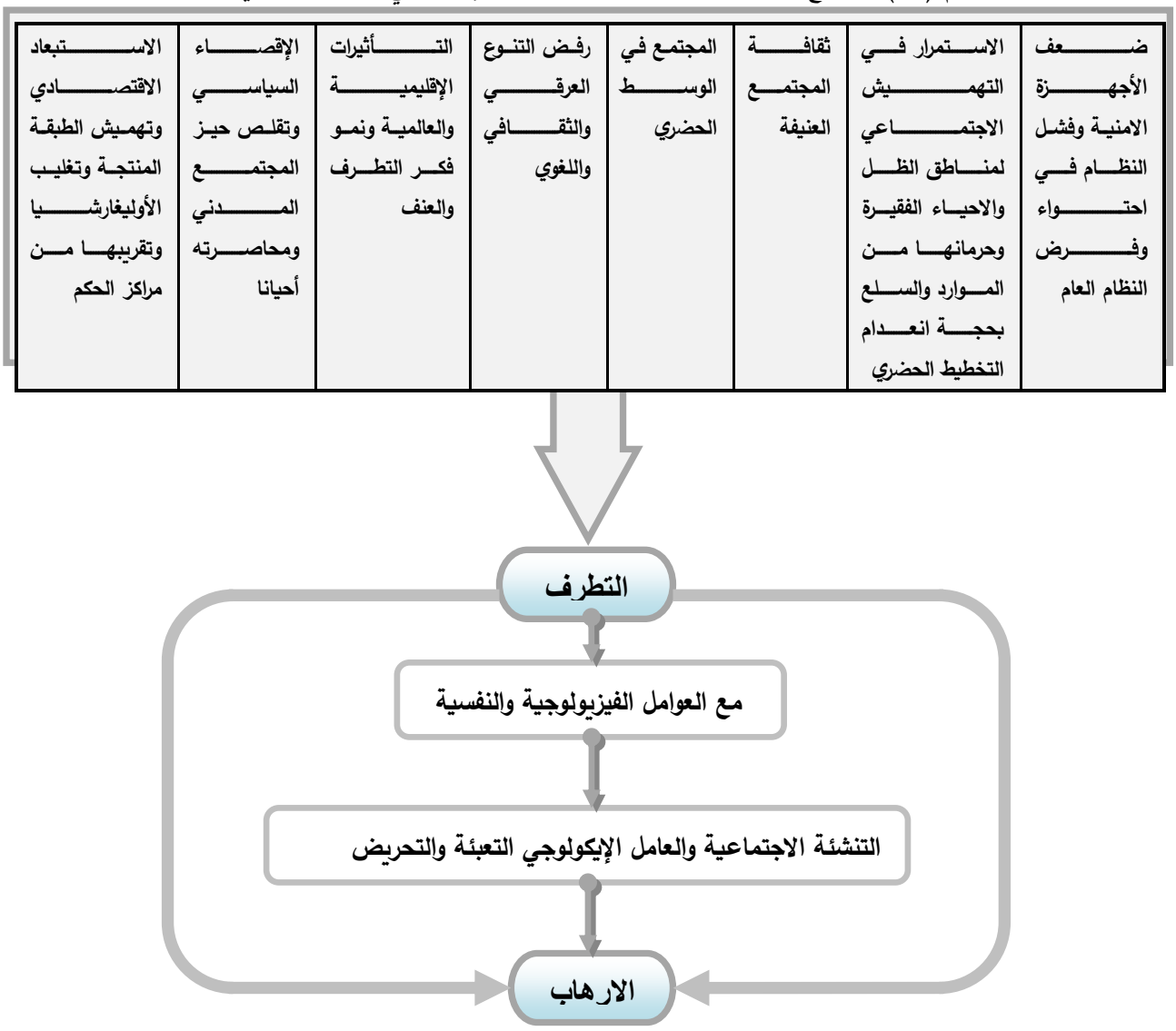
يجمع الكثير من الناس أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وأن له ميولا جامحا نحو العيش ضمن الجماعة، إلا أن مسار تاريخ المجتمعات البشرية يشهد دائما صراعا بين الأفراد والجماعة، وفي كتابه الشهير الحضرية كطريقة للحياة نظم لويس ويرث سلسلة من المعادلات التي لا تزال قائمة حتى اليوم، حيث يبين أن الحجم المميز للمدن وكثافتها وعدم تجانسها يعني ضمناً أن العلاقات الحضرية تُضعِف بشكل طبيعي الروابط الاجتماعية وتردها إلى ما قبل الحضرية، وبالتالي فإن الافراد كثيرا ما يجنحون إلى العنف في علاقتهم بالسلطة مادام هناك مطالب غير محققة ومادام هناك فقر وظلم وتهميش وانعدام للتنمية، وقد يتطور ذلك العنف إلى النموذج الخطير وهو التمرد والعصيان والخروج عن بيت الطاعة الذي تفرضه الدولة على أفرادها لأنها في اعتقادهم قد خذلتهم ولم تَفِ بالوعود التنموية والرفاهية التي كانت تروج لها في برامجها الوهمية.

[1] https://www.interpol.int

وفي هذه الجزئية من العنف نستعرض أشكال وتجسدات العنف السياسي، الذي كثيرا ما يعرف بحالة التمرد والعصيان الذي تنتجه البيئة الحضرية في علاقتها مع السلطة أو نظام الحكم.

أ. **التطرف والإرهاب:** يشير التطرف إلى العملية التي من خلالها يتبنى الفرد أو يدعم بشكل متزايد الأفكار المتطرفة. وهو مفهوم ذو تفسيرات مختلفة ويُستخدم هذا المصطلح بطرق تشير إلى وجود صلة بين الأفكار المتطرفة والعنف أو حرية التعبير وإبداء وجهة النظر أو تبني أفكار متطرفة، وكثيرا ما تصطدم هذه المفاهيم والأفكار مع السلطة وتتصادم معها أو تزعجها، رغم أن الأفكار الراديكالية وحركات التمرد والعصيان مثلت في زمن الحروب والعبودية مخرجا وسلاحا فتاكا ضد أنظمة الظلم والاستبداد؛ أدت دوما إلى تحرر الشعوب ودحر الاستعمال وكل أشكال العبودية والظلم، لتتطور نماذج وأشكال العنف في الأوساط الحضرية خاصة إلى شكلها المخيف المتمثل في الإرهاب والتمرد المادي أو العنف المسلح ضد الدولة، الذي بدأ بنمط العيش البئيس والمتدهور الذي خلق بوتقة وحيزا مجاليا من الانعزالية والاغتراب الاجتماعي عن العالم الخارجي المتمثل في المدينة في حلتها الناصعة، مع مرور الوقت وفي غياب الاهتمام بمناطق الفقر والجيوب الإجرامية في المدينة؛ يتحول ذلك الاغتراب والانطواء إلى تطرف فكري واحتقان ضد الدولة، هذه الأخيرة لم تكلف نفسها عناء الاستماع لانشغالات الأفراد والاستجابة لمطالب التنمية ورفع الغبن عنهم، ومع وجود الفكر المتطرف الذي يدعو للثورة والتمرد على النظام تنفجر الأوضاع في شكل احتجاجات شعبية يقودها سكان الأحياء الشعبية الفقيرة كما حدث في الجزائر في **5** أكتوبر **1988**، ثم النشاط المسلح بعد توقيف المسار الانتخابي كرد فعل عنيف على الإقصاء من المشهد السياسي عن طريق جماعات مسلحة تربت في بيئات جد فقيرة تحمل حقدا دفينا للطبقة البورجوازية، وكل ما يمثل الدولة لأنه حسب اعتقادهم هم سبب في حرمانهم من العيش الكريم، ثم تسببوا مرة أخرى في كبح طموحاتهم السياسية، وفي وجود وقود فكري بطابع إسلاموي جد متطرف كانت الطريق جد مناسبة لخوض المغامرة المسلحة التي أدخلت البلاد في دوامة عنف لم تشهدها من قبل.

شكل رقم (23): *يوضح العناصر المحفزة لتشكل التطرف والإرهاب في الوسط الحضري*



المصدر: من إعداد الباحث

ب. التخريب والفوضى: بالرجوع إلى التاريخ يمكن القول أن تاريخ الجزائر مزدحم بمحطات العنف والرفض الشعبي المصحوب بأعمال العنف والتخريب وانتشار الفوضى، نتيجة لقصور النظام الحاكم وعدم قدرته على خلع ثوب الشرعية الثورية والمؤامرة الخارجية والشعبوية والتخوين، لضمان الاستفراد بالسلطة وتدفق مداخيل الريع، حيث اهتم الحزب الحاكم في الجزائر بعد الاستقلال لفترة طويلة بتسيير تناقضاته الداخلية، وتشديد قبضته على هياكل الدولة من أجل استمرار سلسلة المنافع مما عجل في اندلاع أحداث أكتوبر **1988** التي انطلقت شرارتها من الأحياء الشعبية الفقيرة، التي كان من نتائجها التوجه نحو التعددية الحزبية سياسيا والتوجه الليبيرالي اقتصاديا بقرار إداري بين عشية وضحاها وليس عن تجربة ودراية، مما ساهم في تفاقم الوضع وتأزمه من خلال ما عرف بالعشرية السوداء، التي كانت نتائجها وخيمة على اقتصاد البلاد، حيث أشارت الشواهد الإحصائية أن عشرية الإرهاب تركت خلفها حصيلة ثقيلة من الجرائم البشعة انتهت تقريبا مع

بداية الألفية الجديدة بتسجيل **200** ألف قتيل و**47** ألف طفل يتيم وحوالي **3000** امرأة مغتصبة وما قيمته **20** مليار دولار خسائر مادية، وفي تقرير للأمم المتحدة حول التنمية، فإن حوالي مليون جزائري فقدوا عملهم من **1990** إلى **2005**[1]، باختصار يمكن القول أن النتيجة الرئيسية للعشرية هو تدمير جزء من المجتمع الجزائري كجسم سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى.

أنتجت هذه الأحداث مع مرور الزمن شكلا جديدا من الفوضى التخريبية التي تعبر عن السخط والرفض الاجتماعي، انتشرت الجريمة والشوارع الملوثة غير الصحية والباثولوجيا الاجتماعية وأدت هذه المظاهر بدورها إلى تآكل الحياة، مع تزايد التماس السلوك العدواني والعنيف وبالتالي فقدان الوصول إلى الموارد والمرافق في المدينة والتمتع بها، وفي المقابل تعزيز الشعور بالخوف والترهيب والفوضى وكأنها حلقة كل عنصر فيها ينتج الآخر. فانعدام الفرص الاقتصادية، وعدم القدرة على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، انعدام المساواة الاجتماعية والفوارق الطبقية السحيقة، مع انعدام الثقة في النظام الحاكم بسبب فشله المتواصل في إدارة الأزمات؛ يشكل دعوة صريحة للفوضى والتخريب والغضب الاجتماعي.

ت. الاحتجاجات والشغب: شهدت الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر بداية من الألفية الثانية عددا لا يحصى من أعمال الشغب أو الانتفاضات الشعبية العفوية التي لم تسلم أي جزء من التراب الوطني. إن تواتر هذه المظاهرات العنيفة دفع الأكاديمي نور الدين الثعالبي إلى استنتاج أنه في الجزائر هناك ثقافة أعمال شغب تعززها حالة من الأنومي والاضطراب الاجتماعي، تساهم في تأجيج الشغب والعنف الحضري وتصدرت الاحتجاجات آنذاك عناوين الصحف، نظرا لعدد أعمال الشغب والاحتجاج التي ميزت الجبهة الاجتماعية. حيث يشير رشيد التلمساني أنه تم تسجيل في سنة **2010** أكثر من **10000** حالة شغب، أي أكثر من **900** حالة شهريًا، وأكد محمد بن صالح من صحيفة وهران اليومية أنه "تم تنفيذ ما لا يقل عن **100** ألف تدخل للحفاظ على النظام خلال سنة **2009** وتم تسجيل أكثر من **9000** حالة شغب واضطرابات وبحسب مصالح الشرطة، فقد تم خلال الأحد عشر شهرا الأولى من **2010** تسجيل **112.878** تدخلا لحفظ النظام بناء على طلب السلطات الإدارية المحلية في عدة ولايات. شهد أيضا ملف السكن خلال سنة **2010** عدة احتجاجات خاصة في العاصمة حيث أعادت السلطات هنا إسكان **10.000** أُسرة نازحة جراء الإرهاب وفي نفس الوقت القضاء على أحياء الصفيح التي كانت تغزو العاصمة، إلا ان العملية كان مصاحبة لاحتجاجات وأعمال شغب وعنف عارمة خاصة بحي ديار الشمس الشهير[2].

[1] عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيرة : **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 7، العدد2، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، 2023، ص 279.

[2] https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1254 تم الاطلاع عليه بتاريخ 28.08.2023

إن أهم ما يميز هذه الحركات الاحتجاجية وأعمال الشغب في المدينة الجزائرية عموما هو عدم ركونها إلى التنظيم والرسمية، فهي أعمال عرضية هنا وهناك نتيجة لمطالب أغلبها اجتماعي متعلق بالسكن والعمل والحياة البئيسة التي يعيشونها، في حين يقول غوستاف لوبون(Gustave Le Bon) في كتابه سيكولوجيا الجماهير، *"إن ولادة قوة الجماهير قد نشأت أولا عن طريق نشر بعض الأفكار التي زرعت بشكل بطيء في النفوس، ثم بواسطة التجميع المتدرج للأفراد من خلال الروابط والجمعيات"* [1].

ث. التعبئة الاعتصامات والعصيان: يبدو جليا من خلال طرح مفهوم التعبئة بعدها الصراعي، فهي تتجه ضد الممسكين بالسلطة وتتخذ طابعا احتجاجيا للغاية خاصة عندما تكون مستوى تنظيمها في شكل جمعية أو جماعة مفصولة ومجزأة عن النظام السياسي، وبالتالي لديها صعوبة في نقل شكاويها وطلباتها للسلطات القائمة، وبالتالي فإن ميل أعضائها إلى التعبئة يكون قويا جدا، سرعان ما يتطور لشكله المادي العنيف المتمثل في تنظيم الاعتصامات أو عصيان مدني، وهنا يردف غوستاف لوبون *" أن مطالب الجماهير اليوم قد أصبحت واضحة وتميل إلى تدمير المجتمع الحالي وقلب عاليه سافله لكي تعود به إلى تلك الشيوعية البدائية التي كانت تمثل الحالة الطبيعية لكل الجماعات البشرية قبل فجر الحضارة، وتتمثل تلك المطالب في الأشياء التالية؛ تحديد ساعات العمل، تأميم المناجم وسكك الحديد والمعامل والأرض ثم التوزيع المتساوي للسلع والمنتوجات، ثم تصفية الطبقات العليا لمصلحة الطبقات الشعبية"* [2]، وهذا ما لمسناه في أحداث أكتوبر من خلال احتلال الشعب لحيز مكاني وهو شوارع العاصمة خاصة بحي باب الواد والحراش و بيلكور، حيث وبمجرد خروج الاحتجاج إلى الشارع سرعان ما يتطور إلى أشكال عنيفة كالتخريب والتكسير وإتلاف الأملاك العمومية والخاصة، كرد فعل على إخفاق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبدورها ترد هذه الأخيرة بشكل عنيف أكثر لإخماد هذا العصيان باستعمال وسائل القمع المختلفة (الغاز المسيل للدموع، الرصاص المطاطي، رش الماء الساخن...) وربما في أحيان أخرى استعمال الرصاص الحي كما وقع في أحداث اكتوبر **1988**، أين لجأت قوات الأمن إلى استعمال الرصاص الحي، و أسفرت المواجهات للأسف عن قتل **400** إلى **500** شخص بينهم **300** قتيل في العاصمة وحدها، بالإضافة إلى عمليات القمع الشديد والتعذيب الذي تعرض له المتظاهرون [3].

لاشك أن السبب الرئيس في ظهور تنظيم الاعتصامات وتطورها إلى عصيان وثورات وهو عجز السلطة وإخفاقها في تحقيق مطالب الشعب في تنمية شاملة وحقيقية بدل سياسة الهروب إلى الأمام والاعتماد على

---

[1] غوستاف لوبون: **سيكولوجيا الجماهير**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، لبنان، 1999، ص 45

[2] المرجع نفسه ، ص 45.

[3] عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيرة: **المرجع السابق**، ص 278.

مداخيل الريع البترولي التي سرعان ما تنهار أسعاره وتخلق أزمات اقتصادية وصعوبات مالية خانقة ترجع بالسلب في كل مرة على الوضعية العامة للبلاد، حيث تنخفض الإعانات الاجتماعية ويرتفع معدل التضخم وترتفع الأسعار كم يحدث اليوم مع المواد واسعة الاستهلاك والبقوليات والمواد الالكترونية والخضر واللحوم وبالتالي تدني مستوى المعيشة، مما يولد ضغطا شعبيا كبيرا يفرز بدوره تذمر ومطالب بالخروج إلى الشارع للاعتصام والتنديد بالسياسة العامة للحكومة في ظل قصور أو تواطئ ممثلي الشعب ، وإحجامهم عن نقل صوت الشعب إلى قبة البرلمان، الأمر الذي زاد من ضحالة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهامشية التي أصبح يُطلق على احتجاجهم و غضبه ***"انتفاضة الجياع أو الخبز"*** وبالتالي يمكن أن نفسر الإحجام السياسي ورفض المشاركة السياسية، نتيجة عدم الثقة في العملية السياسية برمتها، يمكن أن نفسر التخريب والعصيان المدني خلال أحداث أكتوبر **1988** نتيجة إفلاس السياسة الاقتصادية للدولة رغم الإمكانات الطاقوية والبشرية المتوفرة: كذلك الفساد المالي والإداري الذي كان مستشرى في عضد النظام الجزائري أدى إلى تفجير الوضع بشدة وتم إعادة فتح هذا الملف من خلال حراك **22** فيفري **2019** تحت نفس البند وهو الفساد المالي لرموز النظام السياسي السابق.

4.3. التفكك الاجتماعي:

بقيت المدينة الجزائرية بالإضافة إلى الأزمات والمعوقات الاقتصادية والمالية، رهينة تعاني البؤس في جانبها الاجتماعي تحت وطأة التفكك وتفشي مظاهر الانحراف والتصدع في بِنية الأسرة الجزائرية، حيث أشارت بعض الإحصائيات عام **2022**، عن تسجيل **44** ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من السنة، أي بواقع **240** حالة يومياً و**10** حالات في الساعة الواحدة، بالإضافة إلى انتشار الجريمة بكل أنواعها شكل العنصر الشبابي فيها الفاعل الرئيسي فيها، بالإضافة إلى تجلي التقسيم الطبقي الذي طغى على البنية الاجتماعية للمدينة، وتفشي تجارة المخدرات والسلوكيات العنيفة اليومية في أوساط الشباب ما يدل على عدم الرضي والقلق من المستقبل الغامض لهذه الفئة الحساسة.

أ. الصراعات اليومية: تفيد بعض الإحصائيات الرسمية أنه في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، هناك **400** جريمة قتل كل يوم أو **4** جرائم قتل كل **14** دقيقة، وهو ما يسميها **مانويل كاستلز** بالصراعات الحضرية التي تمثل دورًا رئيسيًا في بلورة دستور المدينة كمنتِج لهذه الصراعات، بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية الحضرية التي تسهم إلى حد كبير في فهم العنف الحضري من خلال المدينة باعتبارها مكانًا للحياة والعيش الجماعي، ولا شك أن هذا الأخير يفرز ويخلق لا محالة صراعات بسبب الوصول إلى الموارد الحضرية، والرغبة في الحكم والسيطرة، وفرض الهوية الثقافية، وأصبح التورط في أنشطة إجرامية، الكراهية، عدم

الاحترام، العداء والمواجهة هو السمة اليومية لأغلبية شباب المدن الفقيرة التي تعاني من انعدام التنمية وتفشي الباثولوجيا الاجتماعية، عصابات الأحياء. تصبح المدن المكان المثالي للصراع العنيف على الموارد والسلع والخدمات بسبب الاختلاف العرقي أو الديني أو الثقافي، وهذه العناصر تسهم في خلق توترات سرعان ما تتحول إلى صراعات وتتصاعد إلى أعمال عنف جراء التنافس على هذه الموارد وبالتالي **فأدوات التحضر هي نفسها أدوات الصراع**، ويقول يوهان غالتونغ أنه كلما كان هناك عنف هناك صراع لم يتم حله، ويعني الصراع الذي لم يتم حله أن هناك عدم توافق بين الأهداف بما في ذلك الوسائل التي لم يتم حلها أو استبدالها أو تحويلها أو تجاوزها، ووفقا لهذا التحليل يمكن القول أن الصراع ليس شرطا كافيا بل ضروريا لممارسة العنف، فيمكن أن يكون هنالك صراع دون عنف ولكن لا يمكن أن يكون هناك عنف دون صراع، وبالتالي فإن مصالح المجموعات المتعارضة في المدينة للحصول على الموارد والخدمات المهمة تعزز الصراع[1]، ويمكن القول أن الصراع في القرن العشرين كان صراع الفلاحين ضد الطبقة البورجوازية وظلم الملاك وقهر الحكام، أما صراع القرن الواحد والعشرين فهو صراع الأحياء الفقيرة والفقراء حيث تمثل البيئة الحضرية مصنعا للصراعات اليومية بسبب الاكتظاظ و الضغط النفسي للأفراد، جراء ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة مصادر الدخل والتمويل وهو ما يمثل ضغوطا أخرى اقتصادية ومالية تسهم في تشكل العزلة الاجتماعية خاصة في الأحياء العشوائية والمهمشة رغم زخم المحيط الحضري.

ب. التذمر وعدم الاستقرار: من المؤكد أن الحياة في المدن اليوم معقدة، فمن ناحية تعد العديد من المدن أماكن نابضة بالحياة مليئة بالفرص والمعالم الثقافية، النوادي الرياضية، المسارح، المطاعم، ويسكنها أشخاص من مختلف ربوع البلاد، يحملون خلفيات ثقافية عرقية وإثنية ووطنية متنوعة. يتدفق العديد من طالبي السكن بالمدينة، ليس فقط من أجل فرص العمل المتاحة، ولكن أيضًا من أجل أنشطتهم اليومية المتنوعة، والإثارة المطلقة وتنوع سبل العيش في وسط حضري ملائم. لكن هذه المدن مليئة في جانبها المظلم بالفقر المدقع والمساكن القذرة والمتهالكة، وارتفاع معدلات الجريمة وإدمان المخدرات، والاختناق المروري والهواء الملوث. والواقع الإيكولوجي المتداعي، يجعل سكان المدينة يتذمرون من الحياة اليومية داخل الحيز المكاني الذي أثر فيه البعد العضوي أو الميكانيكي الذي ساقه إيميل دوركهايم حول المدينة، وخلق من التضامن العضوي عائقا ووسع دائرة الإجرام والتشرذم بدل الاتساق والتكامل الاجتماعي.

ت. الباثولوجيا الاجتماعية: يشير مصطلح الباثولوجيا الاجتماعية أولا إلى " المشكلات الاجتماعية، أو التناقضات الداخلية التي يحملها الجسم الاجتماعي وهذه التناقضات تتكون من اللامعيارية أو الأنومي أو

[1] Roel Smeets **: CONFLICT in Character Constellations**, Leuven University Press, 2021, p 152.

الافتقار للتنظيم الداخلي، وهو ما يميز المجتمع أو الحي أو المدينة الموبوءة، وثانيا هو المنظمات الاجتماعية المتضاربة داخل النسق الاجتماعي، وقد عرف توماس و زينانيكي الفوضى الاجتماعية بأنها إضعاف المجتمع ونحدد بدقة مجتمع المدينة، وقد ذكر لاستر وار(Lester F. Ward) إن *"المجرمين هم عباقرة الأحياء الفقيرة"*[1]، فهم يعيشون في عالم الانحراف والإدمان والفوضى الشخصية التي هي مرادف للفوضى الاجتماعية والرجل الهامشي هو النموذج المثالي للفوضى الشخصية فهذه الأخيرة هي حالة شخصية أو سلوك يتعارض مع وظائف الفرد وتكيفه مع المجتمع، مثل المرض أو اختلال العقل وإدمان الكحول والمخدرات التعصب والتذمر، ولدراسة هذه المشاكل الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية عموما، فقد تم التوصل إلى طريقتين اثنتين للكشف عن علل وأمراض المجتمع وهما؛ **الطريقة البيئية أو الإيكولوجية** أي الإطار والسياق المكاني الذي تنتشر فيه الجريمة أو المرض والطريقة الثانية هي **التنبؤ**، فقد أظهرت الدراسات البيئية لجنوح الأحداث وجود علاقة إيجابية عالية بين الفقر وجنوح الأحداث، أما تقنية التنبؤ فقد تم استعمالها لأول مرة في مجال علم الأمراض الاجتماعي في التنبؤ بنجاح أو فشل إجراء الإفراج المشروط، ثم تم استعماله أكثر في الدراسات البحثية حول الأساليب العقابية وعلم العقاب والسجون باعتبار أن السلوك يتمتع ببعض الثبات على مدى فترة من الزمن، وتم استعمال هذه التقنية فيما يعرف **بدراسات التنبؤ** لعوامل الطوارئ، أي أن الشخص سوف يتصرف بطريقة محددة إذا تصرف أشخاص بطريقة معينة[2].

ث. العنف الزوجي: يعتبر العنف الزوجي من السلوكيات الاجتماعية المسكوت عنها لأنه يُمارس بين جدران المساكن الزوجية، ولا يبلغ عنه مهما كانت درجة خطورته وتأثيره، نظرا لما ما ينجر عنه من آثار وخيمة واستفحاله داخل المجتمع، حتى الإحصائيات الدقيقة في البلدان العربية غير متوفرة لأن هذا النوع من العنف خاصة في البلدان العربية المسلمة يستتر تحت غطاء الضرب غير المبرح وحق تأديب الزوجة الذي أجازه الدين الإسلامي بنص القرآن "واضربوهن..." وهو ما جعل هذه العنف إلى وقت ليس بالطويل لا يحضى بالدراسة والتحليل والبحث في ثناياه. يشير العنف الزوجي المعروف أيضًا بالعنف المنزلي أو عنف الشريك الحميم؛ إلى نمط من السلوكيات المسيئة داخل العلاقة الرومانسية أو الزوجية، ويمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة بما في ذلك الإيذاء الجسدي أو العاطفي أو النفسي أو الجنسي أو المالي. يعد العنف الزوجي مشكلة اجتماعية خطيرة وواسعة الانتشار تؤثر على الأفراد والأسر في جميع أنحاء العالم وفيما يلي بعض الجوانب الأساسية التي يجب فهمها حول العنف الزوجي:

[1] : Edwin H. Sutherland: **Social Pathology**, American Journal of Sociology, Vol. 50, No. 6, The University of Chicago Press, 1945, p 431.
[2] *Ipid*, pp 435-435.

- **الاعتداء الجسدي:** يتضمن الأذى الجسدي أو التهديد بإيذاء جسدي، مثل الضرب أو الصفع أو الركل أو استخدام أشياء للتسبب في الإصابة.
- **الإساءة العاطفية والنفسية:** وتشمل السلوكيات التي تهدف إلى السيطرة على الشريك أو التلاعب به أو الحط من قيمته عاطفيًا أو نفسيًا، مثل النقد المستمر والإذلال والتهديدات والعزلة.
- **الاعتداء الجنسي:** يشمل أي نشاط جنسي غير رضائي أو إكراه وتعنيف في العلاقة الزوجية.
- **الإساءة المالية:** يحدث هذا النوع من الإساءة عندما يتحكم أحد الشركاء في أموال الطرف الآخر أو يستغلها، مما يحد من وصوله إلى الأموال أو الموارد.

غالبًا ما يتبع العنف الزوجي نمطًا يسمى "دورة العنف"، والذي يتضمن مرحلة بناء التوتر، ونوبة عنف حادة ومرحلة شهر العسل التي تتميز بالاعتذارات والوعود بالتغيير. ويمكن أن تتكرر هذه الدورة بمرور الوقت مما يجعل من الصعب على الضحايا فض العلاقة الزوجية.

للعنف الزوجي عواقب وخيمة وطويلة الأمد على ضحاياه، بما في ذلك الإصابات الجسدية والصدمات العاطفية وتدني احترام الذات والاكتئاب والقلق وحتى الموت في أحيان أخرى. قد يعاني الأطفال في الأسر التي تعاني من العنف الزوجي أيضًا من الصدمات العاطفية والنفسية، مما يشكل مجتمعا أسريا موبوءا وفاسدا غير صالح للعيش أو التعايش معه، وهو ما يفرض إما تنازلات من الطرف المتضرر وتحمل العنف وإما إنهاء الرابطة الزوجية وحل الأسرة عن طريق اللجوء إلى القضاء، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه الوضعية بشكل سلبي على الأطفال وتهديد النسق الاجتماعي بشكل عام.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا الفصل رسم رؤية نظرية أكثر عمقا عن أحد أعمق المشكلات الاجتماعية وهو العنف الحضري، فرغم أن المدينة تعمل كمركز مزدحم للنشاط البشري والابتكار والتبادل الثقافي، لكن بالمقابل تمثل البيئة التربة الخصبة لنمو وتصاعد العنف بشتى أشكاله التي عرضناها، بدءا بالعنف المباشر المادي الذي يمثل النسبة الأكبر من العنف في المدن وعرجنا بنوع من الإسهاب للعنف الهيكلي الذي يمثل أحد أخطر أشكال العنف في الوسط الحضري باعتباره يمس المؤسسات والحياة العامة الجماعية، ثم تناولنا العنف الثقافي الذي يمثل بدوره الجانب الرمزي للفعل العنيف، وخلصنا مع تَجَسُدَات الأنماط العنيفة في المدينة إلى أن الشبكة الإجرامية و الانحرافية متعددة الأسباب والأبعاد التي لا يمكن حصرها أو اختزالها في نوع معين أو نمط محدد، لكن هناك قاسم مشترك لبراديغم العنف، هو أنه يمثل تهديدا حقيقيا للتنمية والتطور في الوسط الحضري خاصة في الدول النامية.

الفصل الرابع : البعد الأمبريقي للهامشية و العنف الحضري

تمهيد:

1: أبعاد الهامشية والعنف الحضري في المدينة الجزائرية المعاصرة

2: ثقافة الفقر والعنف الحضري

خاتمة:

تمهيد:

لاشك أن أهمية الدراسات السابقة التي يدلي بها الباحث تكمن في الاستفادة من نتائجها للموضوع محل البحث فيه، بغية الوقوف على حجم وأبعاد المشكلة البحثية من جهة، ومن جهة أخرى رصد مواطن القوة فيها بالاستفادة منها وتبيان ما يعتريها من ضعف بالتطرق إلى المثالب التي وقعت فيها وثالثا الخروج بنظرة بحثية جديدة عن الموضوع الذي تمت دراسته واستكمال جوانب النقص فيه لتجنب تكرار ما تم بحثه.

إن المقصود بالدراسات السابقة هو استعراض زبدة تلك البحوث بتقديم ملخصات لمناهجها ونتائجها أو تقديم النتائج فقط دون مناقشة أو محاولة للتقويم[1]، وهو ما اتبعناه في هذا الفصل المخصص لمجموعة من الدراسات والبحوث الاجتماعية التي عالجت موضوع التهميش والعنف الحضري. ولاشك أن موضوع التهميش والعنف الحضري أسال الكثير من الحبر في الأدبيات السوسيولوجية، سواء على مستوى أطروحات الماجستير أو في طور الدكتوراه أو حتى الدراسات الأنثروبولوجية الأكاديمية المحلية القطرية والعالمية نظرا لتعقيدات هذا الموضوع والقضايا البحثية المهمة التي يثيرها. ولما كان الأمر كذلك كان لابد من استعراض أهم نتائج تلك الدراسات والأبحاث والمنشورات التي عالجت في مضامينها متغيري التهميش والعنف الحضري، وما هي أهم مواطن التركيز وعدم التركيز في نتائجها المُتوَصَل إليها، وهذا ما يعطينا مادة علمية معتبرة ومهمة قد تقترب من أهداف وتوجهات موضوعنا أو قد تتقاطع معه في جزئيات معينة، أو قد تخالفه في الطرح والتصور والبناء والنتائج المتوصل إليها والفجوة المعرفية التي تخالج دراستنا الراهنة، وتدفعنا إلى بلوغها والعمل على كشف اللبس عنها والوصول إلى فهم جيد وشامل للظاهرة.

ولذلك سوف نقوم في هذا الفصل بعرض أهم الأدبيات والبحوث التي طرقت موضوع التهميش والعنف الحضري، أو الدراسات التي سارت في نفس منحى متغيرات دراستنا الراهنة، والتي سوف نقسمها إلى ثلاثة أجزاء مراعين في ذلك متطلبين أساسين، يتعلق أولاهما بالخصوصية التاريخية والسياق الاجتماعية الذي أجريت فيه هذه الدراسات، أما ثانيهما فيحتكم إلى متغيرات دراستنا الموسومة: "**الهامشية والعنف الحضري" دراسة ميدانية بحي شوف لكداد بسطيف**"، وتتضمن هذه الأجزاء أو الأقسام مايلي:

---

[1] فضيل دليو و علي غربي : **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، مخبر علم اجتماع الاتصال و الترجمة**، جامعة منتوري قسنطينة، مطبعة دار الفائز، 2012، ص107.

1. أبعاد الهامشية والعنف الحضري في المدينة الجزائرية المعاصرة

إن المشتغل على مشكلات المدينة الجزائرية المعاصرة، لاشك يلحظ تنوعا وتقاربا ورؤى مختلفة بين مختلف الدراسات والأبحاث التي عالجت متغير التهميش والعنف وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تنوع المداخل المعرفية والمنهجية والتطبيقية، فضلا عن اختلاف نطاق تلك الدراسات في بعدها "الزماني والمكان"

أ. وضمن هذا الإطار تندرج الدراسة الأولى حول ***"الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب" دراسة ميدانية مقارنة"*** **للباحث علي بوعناقة 1984**، قدم الباحث دراسته حول الأحياء غير المخططة والفوضوية انطلاقا من الواقع المعاش في تلك الحقبة، حول أهمية وتغلغل الظاهرة في البناء الاجتماعي الجزائري كونها حسب بعض الباحثين المسؤولة عن ظاهرة الانحراف والإجرام في الوسط الحضري الجزائري، وانطلاقا من هذه الأهمية حاول الباحث معالجة الظاهرة نفسيا واجتماعيا، للوصول إلى آلية اشتغال هذه الأحياء الفوضوية التي تفتقر للضبط الاجتماعي والمرافق، فتأثيرها انحراف الشباب، وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن الأحياء غير المخططة معضلة حقيقة ولا يمكن حلها بسهولة، وأول هذه المشاكل هي الهجرة من الريف إلى المدينة أو كما سماها التحرك الجغرافي، هو الذي يجعل الظاهرة حادة لدرجة قد تصل إلى الانحراف، وقد أرجع الباحث في نتائج بحثه المشكلات المرتبطة بالأحياء غير المخططة بضعف مستوى التعليم، عدم توفير فرص العمل بسبب عدم حصول الشباب على تكوين ومؤهل مقبول لخوض غمار التوظيف، كذلك ضيق السكن يحتم على الشاب الذكر الخروج من المنزل والمكوث بالشارع لساعات طويلة والتسكع في الشوارع وبالتالي اكتساب الثقافات الفرعية المنحرفة، ويؤكد الباحث أن ضيق السكن ليس بالسبب الجوهري مقارنة مع انعدام فرصة العمل والتسرب المدرسي، وهذا استنتاج خطير كما يردف الباحث لأن السكن الضيق ونوع السكن ليس هو سبب الانحراف، بل السبب المركزي هو انعدام فرص العمل وفرص التعليم والتكوين المهني مضافة لها بدرجة أقل مشكلة السكن. وبالتالي يجزم الباحث على أن البيئة الاجتماعية هي أسوء حالا بالنسبة للأحياء غير المخططة عنها في الأحياء المخططة، وتساهم بشكل مباشر في توجيه الشباب إلى الانحراف، حيث يؤكد الباحث أن أصل المشكلة هو إدا بنت الدولة مساكن مجهزة مثلا أو غير مجهزة لكن لم تبن معها مدارس ومعاهد ومؤسسات تعليمية كافية وذات جودة تبقي الطلاب في مسار ومضمار الدراسة أو التكوين المهني والتأهيل للحصول على

عمل محترم فلن تحل المشكلة، فالدخول إلى الحياة الاجتماعية الصحية والخروج من الحياة الهامشية المعتلة يجب أن يقتضي هذا الطرح.

من بين النتائج المهمة أيضا التي تحصل عليها الباحث من مجتمع البحث أن الأحياء غير المخططة توجد في أماكن غير معدة أو غير صالحة للبناء وبعيدة عن الخدمات الاجتماعية، كذلك لاحظ الباحث من خلال دراسته نقص التغطية الأمنية وأجهزة الضبط الرسمية داخل هذه الأحياء مما يتيح الفرصة لانتشار ظاهرة انحراف الشباب البطال والمتسرب دراسيا.

ب. أما الدراسة الثانية **للأستاذ ڤيرة إسماعيل** فتركز *على "أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة"*، حيث أجريت هذه الدراسة في إطار مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية **CRASC**؛ لتثير قضايا مهمة حول الواقع الفعلي للمهمشين كضحايا للاستغلال واللامساواة في مجتمع المدينة وقد اختار الباحث سكيكدة كجانب ميداني لدراسة أبعاد الهامشية لاعتبارات المدينة ذات الإمكانات الاقتصادية، وموقعها الذي يؤهلها أن تكون قطب حضري ضخم بامتياز فضلا عن الاطراد في الكثافة السكانية التي تزداد يوما بعد يوم، لكن هذه الخصائص لم تشفع لها لأن تكون مدينة حضرية عصرية منظمة، بسبب المشكلات التي تعاني منها وفي مقدمتها البناء الحضري المترهل الذي تنهشه باستمرار الأحياء الفقيرة والفوضوية على شاكلة حي بوعباز، والماطش وحسين لوزاط، برج حمام والزفزاف، وعلي حداد، التي ضلت قابعة وجاثمة على صدر المدينة الساحلية وما يتخللها من باثولوجيا اجتماعية كانت كلها سببا في تراجع إن لم نقل قتل المدينة في جميع جوانب الحياة؛ اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا وإيكولوجيا، هذه البيئة التي أصابتها الشيخوخة شكلت عند الباحث مجالا خصبا لدراسة ثلاث شرائح اجتماعية في سوق العمل ضمن أربع قطاعات هامشية وهي: القطب الهامشي، الجيش الاحتياطي الصناعي، القطاع الاقتصادي الرسمي، ثم رابعا القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وهنا نلحظ بصورة جلية تبني المقاربة الماركسية في سوق العمل وتقسيم مجتمع المدينة إلى طبقات حسب القوة العاملة، هذه الأخيرة التي مثلها الباحث في ثلاث شرائح شبانية كعينة للدراسة؛ الأولى مثلت الشباب العاطل عن العمل والذين يبحثون طول الوقت عن العمل، ثم الشريحة الثانية ممثلة في الأفراد الذين لهم القدرة على العمل في القطاع الرسمي لكن لم يوفقوا في ذلك فانتقلوا للعمل في القطاع غير الرسمي كحل مؤقت وقد عمل الباحث على عينة الباعة الجائلة نموذجا، أم الشريحة الثالثة فهم الأفراد الهامشيون حقا أو كما يسميهم الباحث الشحاذين واللصوص

والتعساء والمنحرفين غير الناشطين في الأنشطة غير الرسمية. وكنتيجة لهذه الدراسة يؤكد الباحث أن التحليل الامبريقي كشف عن أن الهامشية أو التهميش ليس أزليا أو مطلقا بل هو نسبي ويتراوح أيضا بين التهميش الديني أو الوظيفي أو السياسي أو الثقافي، ضمن بيئة اجتماعية متخلفة طبعا تجعل الهامشي فرد أجبر على وضع لم يختاره هو بل فرض عليه من طرف المركز المتسلط الذي لديه آليات التهميش، ونظرا لذلك الأسلوب الحياتي الذي طُبِع عليهم؛ خلق نمطا معيشيا مسايرا لذلك الأسلوب كالعزلة الاجتماعية والاغتراب، ثقافة الفقر، فقد الأمل واللامبالاة بالواقع، القبول بالأمر الواقع، استحضار قول الدين في الاتكال والتواكل والركون إلى القدرية، عدم السعي في الأرض ...إلخ

وقد توصل الباحث أيضا من خلال دراسته؛ إلى أن التهميش هو عملية مقصودة من طرف فرد أو جماعة بغرض محاصرة أو منع أو عزل فئة اجتماعية، من أجل الامتثال لنمط أو أنماط الاستغلال الموجودة خاصة كما مثلها الباحث في القطاع الاقتصادي، وقد أكدت ذلك الشواهد الإحصائية والكمية التي أوردتها الدراسة، والتي دلت أيضا أن عملية التهميش هي عملية مستمرة تعيد إنتاج نفسها متى توفرت نفس الظروف ونفس الأدوات ونفس الميكانيزمات، حيث تجلب إلى دائرتها المفرغة أجيالا من الهامشيين وهي نفس آلية اشتغال نظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس، وإحكام السيطرة واستغلال تلك الفئات الضعيفة التي مثلها الباحث في الباعة الجائلة والشبكة العلائقية التي تحيط بهم.

يؤكد الباحث ضمن نفس السياق على نتيجة لا تقل أهمية في دراسته؛ وهو الواقع الفيزيقي أو المحيط الإيكولوجي للأحياء التي تعيش فيها تلك الشرائح الشبانية محل الدراسة التي تدل على عشوائية التنمية الحضرية والواقع البئيس والمزري لساكنة تلك الأحياء الفقيرة والمتخلفة، حيث وصل إلى قناعة تامة أن حي بوعباز القصديري يجسد جليا وبعمق أبعاد الهامشية الحضرية ومختلف التناقضات الاجتماعية التي ساقتها المقاربات النظرية، كما لا يهمل الباحث التراكمات التاريخية التي تسهم هي الأخرى في خلق بعض الشرائح الهامشية.

ويمكن القول أن الدراسة هي تعد بمثابة لبنة مهمة في حقل الدراسات الاجتماعية ونقطة ارتكاز للعديد من المقاربات النظرية حول تناقضات البناء الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية في المدينة الجزائرية المعاصرة خاصة والعربية عموما. وكنتيجة عملية لدراستنا الراهنة يمكن القول أنها امتداد لها، حيث يمثل العنف الحضري أو الإجرام بصفة عامة علامة مسجلة للمناطق الهامشية والأحياء الفوضوية أكثر من غيرها، حيث سنحاول قياس مدى تأثير التهميش في إفراز مظاهر العنف والإجرام.

ت. وفي إطار العلاقة بين التهميش والإدماج الحضري، تأتي الدراسة الثالثة "***من التهميش إلى الادماج الحضري للسكن غير القانوني في الجزائر عبر أي استراتيجية؟ دراسة حالة مدينة قسنطينة***"، للباحث "**حموي عبد الهادي** والتي حاولت توضيح علاقة السكن الذي وصفه بغير القانوني المنتشر في مدينة قسنطينة واستفحال مظاهر التهميش الحضري – وهو ما عبرنا عنه بأبعاد التهميش– وماهي السبل المتبعة من أجل إدماج هذا النمط العمراني مع باقي النسيج الحضري والاجتماعي، لتخلص الدراسة إلى حقيقة مفادها أن لظاهرة التهميش الحضري علاقة مباشرة بالسكن غير القانوني، تتجسد من خلال طبيعة العلاقات بين السكان المهمشين والمجتمع، كما أنها تعتبر انعكاس للخصائص الفيزيائية والجغرافية للمجالات المهمشة والعلاقة بين المركز والضواحي (الهامش)، وبين مجموعة الأفراد والمجال والخصائص الجغرافية التي تنقل جملة من الرموز والصور، أو انعكاس للسياسة المطبقة من طرف السلطات وطبيعة العلاقة القائمة بين السكان والسلطات العمومية والتي تتمحور حول انعدام الثقة واللامبالاة في جزء كبير منها.

ث . أما الدراسة الرابعة الموسومة "***الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر***" **للدكتور جلال معوض؛** فتعد إحدى الدراسات الرائدة، التي حاولت إلقاء الضوء على واقع الفئات المهمشة في مصر وتحليل العلاقة بين مهمشي الحضر في مصر والعملية الإنمائية، وتتمثل المشكلة البحثية التي يطرحها الباحث في ما إذا كان سكان هذه المناطق الحضرية المهمشة قوة دافعة لعملية التنمية أم قوة محبطة ومثبطة لها، حيث جاء تساؤل الدراسة المركزي كالتالي؛ *هل يمثل الهامشيون الحضريون في مصر قوة إيجابية من وجه نظر تنموية أم أنهم بالضرورة قوة سلبية معوقة لتطور المجتمع ؟* وبين الباحث أن الإجابة على هذا التساؤل من خلال التحليل والبيانات والمدخلات والمخرجات التي ساقها في ثنايا الكتاب، يمكن أن تسير في الاتجاهين في آن واحد، لكن الباحث كان أكثر موضوعية من خلال التعامل مع سكان المناطق الحضرة الهامشية على أنهم يمكن أن يمثلوا قوة أكثر إيجابية وأقل سلبية في العملية الإنمائية في ظل ظروف مغايرة لما كان سائدا آنذاك.

ج. ومن خلال أحياء مدينة باتنة، تحاول كل من كلثوم بيبيمون و بركو مزوز التركيز على فهم علاقة أخرى بين التهميش الاجتماعي ودوره في انتشار ثقافة العنف من خلال الدراسة الموسومة بـ "**مؤشرات التهميش الاجتماعي وعلاقته بنمطية ثقافة العنف في المدينة الجزائرية**" ، من خلال إبراز أهم مؤشرات التهميش الاجتماعي في المدينة، وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى نتائج مهمة مفادها؛

أن العنف أصبح ثقافة نمطية في الوسط الحضري لولاية باتنة، من خلال السلوكيات والأفعال الجانحة التي تؤكد رمزية التواجد، وإظهار التملك للمجال العام والسطوة الاجتماعية لهذه الفئات العنيفة، ومحاولة فرض منطقها بممارسة السلوك العنيف، كما أكدت الدراسة على أن الأحياء ذات الامتداد الكولونيالي تتسم بالرقي الحضاري عكس الأحياء الشعبية ذات السمعة السيئة، التي ضلت لصيقة بها حتى أيام الحقبة الاستعمارية، والنظرة الدونية لهذه الأحياء نتيجة تركز العنف فيها بشكل لافت وساقت الدراسة أنموذجا لحي *"بوعقال"* الشعبي بباتنة كحي متمرد ومارق – لكثرة العنف – نتيجة مظاهر التهميش والتغييب والإقصاء التي طالته وعدم إشراكه في ثقافة المدينة، فكانت النتيجة عنف ورفض لثقافة أخرى حضرية لم تشارك في صنعها وهي الثقافة الفوقية المسيطرة، لذلك بقي الحي منطوي على ثقافة العنف كوصم اجتماعي له.

ح. وفي إطار أطروحة دكتوراه معنونة بـ:

MARGINALITE SOCIO – SPATIALE, VIOLENCE ET SENTIMENT D'INSECURITE DANS LES QUARTIERS PERIPHERIQUES DE CONSTANTINE: CAS DE BOUDRAA SALAH ET D'EL GAMMAS.

"**التهميش الاجتماعي والمكاني والعنف والشعور بانعدام الأمن في الأحياء الطرفية لمدينة قسنطينة: حالة بودراع صلاح والقماص**" عكفت الباحثة **بلمعلم صليحة** على محاولة فهم إشكالية كيف أن الظروف السيئة للبيئة الحضرية التي تميز السكن غير الرسمي في الأحياء الهامشية ذات الكثافة السكانية العالية تولد العنف، وانطلاقا من هذا الطرح العام؛ توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن للبيئة الحضرية يمكن أن يكون لها دور في تهميش الأفراد والفئات الاجتماعية خاصة في حالة الاكتظاظ الشديد لهذه العشوائيات، التي ترتسم كفطريات حول المدينة مشكلة جيوب إجرامية ومواطن للعنف والسلوك المنحرف، وهنا عبر سكان حي القماص وبودراع عن شعور قوي بالتهميش والعزلة الاجتماعية من جانب السلطات العمومية، كما أن الدراسة توصلت إلى أن الكثافة السكانية في هذين الحيين ليست وحدها المسؤولة عن الفضاضة والعنف و اللاتحضر؛ بل هناك مؤشرات أخرى تساهم في تعزيز الشعور بانعدام الأمن، وقد أكدت الدراسة أن نسبة **87.3 %** ونسبة **91. 1%** من سكان حي القماص وبودراع على التوالي، أكدوا على وجود مظاهر العنف الانحراف في أحيائهم على غرار السرقة والعنف اللفظي والاعتداءات والكتابة على الجدران والمتاجرة بالمخدرات وعصابات الأحياء، وأظهرت الدراسة وجود عوامل ومدخلات أخرى تنتج العنف، ممثلة في مشكلة البطالة والفقر ومشكلة السكن والتسرب الدراسي والتركيبة الديموغرافية التي غالبيتها من الفئات

الشبانية مما يزيد في احتمال الجنوح، خاصة مع انعدام مرافق ومراكز الترفيه وقضاء الوقت. أوضحت الدراسة أيضا أن مظاهر الفوضى وانعدام التهيئة الحضرية للحيين ساهم في ارتفاع معدل العنف، فمثلا أشارت الدراسة أن انعدام الإضاءة وتدهور المسالك والشوارع تساهم هي الأخرى في افراز أكثر للعنف، كما أن كما نسبته **44.4 %** من المساكن في الحيين وضعها غير محدد ومجهولة، بينما ما نسبته **15.7 %** هي مساكن مستأجرة وهو ما يجعل هذه البناءات أوكارا للفساد والرذيلة. لتأتي نتائج المعالجة الإحصائية لتبين أهمية متغير "الوضع السكني"؛ حيث أعلن **38.2%** من السكان أن حيهم غير آمن، ونسبة **45.40%** يريدون مغادرة الحي والحجة هي الرغبة في العيش في حي أكثر أمانًا، وقبل كل شيء الرغبة في أن يصبحوا مالكين لمنزلهم.

خ. أما الدراسة الباكستانية لإقليم البنجاب المعنونة بـ:

MARGINALITY AND SOCIAL EXCLUSION IN PUNJAB, PAKISTAN: A THREAT TO URBAN SUSTAINABILITY

التهميش والإقصاء الاجتماعي في البنجاب، باكستان: تهديد للاستدامة الحضرية للباحثة

Kanwal Zahra وآخرون، تبحث في التهميش والإقصاء الاجتماعي بين السكان الذين تم تحديدهم على أنهم هامشيون على أساس الإطار التحليلي الذي تم تطويره حيث تستخدم الدراسة مجموعتي بيانات من **MICS** (المسح العنقودي متعدد المؤشرات) (Multiple Indicator Cluster Survey) لمقاطعة البنجاب– باكستان في الفترة الممتدة بين (أوت **2007**، نوفمبر **2010**) وصنفت المناطق الحضرية إلى أكثر أو أقل من التهميش والإقصاء الاجتماعي، حيث تُستخدم الخرائط المواضيعية GIS لنظم المعلومات الجغرافيةK أيضًا لتمثيل نقطة التهميش والإقصاء الاجتماعي في **36** مركزًا حضريًا في البنجاب– باكستان، وذلك من أجل التعرف على جانب مهم من جوانب الفقر، وهو التهميش ومحاولة معرفة أسبابه وآثاره في المناطق الحضرية في إقليم البنجاب من خلال تحديد مؤشراته، وقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على تلك المؤشرات التي تساعد في حساب مدى التهميش والإقصاء الاجتماعي في مقاطعة البنجاب، من خلال استخدام تقنية تفاعلية لرسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية ومقارنة المناطق المختلفة في إقليم البنجاب. وقد خلصت الدراسة إلى أن المدن الكبيرة في البنجاب (لاهور و جوجر انوالا) تواجه مشكلات أكبر من المدن الصغيرة الأخرى، إلا أن المدن الأكثر تخلفًا في جنوب البنجاب أظهرت صورة أفضل من الفترة الزمنية السابقة، كما بينت الدراسة انخفاض الحرمان في هذه المناطق. حاولت الدراسة أيضا بناء صورة للتهميش والإقصاء في إحدى مقاطعات البنجاب، كما أن تحليل المناطق المحرومة سيعطي فهمًا أفضل لاستهداف الأسباب

الجذرية للفقر مع انسجام وتنسيق السياسات في مختلف المناطق المحرومة وفقًا لاحتياجاتها المبينة في التقييم والخرائط المرصودة.

د. كما تثير دراستنا الثامنة **لغاي هوشون** (Guy Houchon)، التي عرض فيها نظرية التهميش الحضري في العالم الثالث والتي تم نشرها سنة **1982** حول الهامشية الحضرية و دعى إلى توفير إطار لفهم القضايا الاجتماعية في البلدان النامية، وخاصة التركيز على العشوائية والاقتصاد غير الرسمي والأنماط الإجرامية. لقد سلط هذا النهج التفاضلي تجاه التهميش الحضري الضوء على تعقيدات التحضر في العالم الثالث، متحديًا وجهات النظر التقليدية حول التهميش المرتبط بـ "ثقافة الفقر"، ومن خلال التأكيد على أهمية وضع البيانات ضمن المنظور التفاعلي والبنيوي، ساهمت نظرية هوشون في فهم أعمق للديناميكيات الاجتماعية في المناطق الحضرية المهمشة، أثرت النظرية على الدراسات الحضرية من خلال تسليط الضوء على هشاشة وتعقيد المساحات الحضرية، وخاصة فيما يتعلق باحتلال المكان والفضاءات المكانية المتاخمة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تساهم في تشكيل المساحات الهامشية الحضرية، فقد أثارت النظرية الخطاب حول التنمية الحضرية والإقصاء الاجتماعي في البلدان النامية. بشكل عام؛ لعبت نظرية هوشون حول الهامشية الحضرية دورًا حاسمًا في تشكيل الدراسات الحضرية من خلال توفير عدسة، يمكن من خلالها للباحثين وصانعي السياسات تحليل ومعالجة التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها المجتمعات المهمشة في المناطق الحضرية في العالم الثالث.

ذ. وتذهب الدكتورة **آمال طنطاوي** في دراستها المعنونة ***"المهمشون في صعيد مصر آليات السيطرة والخضوع"*** [1] إلى الجزم أن استخدام مفهوم الهامشية في بلدان العالم الثالث يستخدم لتوصيف عدد من الظواهر أو المشكلات المتداخلة؛ القطاع السكني الهامشي، المهن الهامشية، أنماط المشاركة السياسية، الثقافة الهامشية لكن على المستوى الوصفي للظاهرة نُظِر إلى القطاع الهامشي ككتلة سكانية، مهاجرة غالبا من الريف إلى المدينة بحثا عن واقع أفضل، تقطن مساكن الصفيح والكرتون والقصدير والبيوت المهجورة، والأراضي المختلة بشكل غير قانوني وتبرز الباحثة أهم أبعاد هامشيتهم. من حيث العلاقة بسوق العمل فهم ينخرطون في أعمال شاقة تفتقر إلى المهارة والخبرة، تستخدم فيها اليد أو الوسائل البدائية كما أنها قليلة الإنتاج، أما علاقتهم بسوق الاستهلاك فإن دخلهم الضعيف

[1] آمال طنطاوي: **المهمشون في صعيد مصر، آليات السيطرة والخضوع**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012.

يحول دون وصولهم إلى السلع والخدمات، أما سياسيا فهم مستبعدون دوما من عملية المشاركة في اتخاذ القرار، كما يصعب تنظيمهم سياسيا، ثقافيا أسلوب حياتهم و نمط معيشتهم يتعارض مع المنظومة القيمية العامة في المجتمع وعاداته وتقاليده، و أوضحت الباحثة نقطة محورية تتمثل في أن الهامشية في الغرب أحدثت تحولا عميقا لهذه الفئات بالمقارنة مع نظيرتها في العالم الثالث فالهامشيين في الغرب ونتيجة التطور والنهضة الصناعية وانفتاح السوق وتدفق العمالة الماهرة؛ ساعدت هذه المعطيات في إدماج الهامشيين واستيعابهم في المجتمع وما الأنشطة الهامشية وغير الرسمية والبطالة والفقر إلا مجرد مظاهر آيلة للزوال، وسرعان ما يندمج هؤلاء في المجتمع الحضري الجديد وينضموا إلى المشروع الصناعي والخدمي في المدينة المعاصرة، ومزيدا من التحديث يعني مزيدا من التصنيع ومزيدا من الاندماج ومزيدا من القضاء على القطاع الهامشي بكل أشكاله. عكس التجربة الاجتماعية في بلدان العالم الثالث التي كانت سيئة الاستنساخ، ولم تصادق على رؤية المجتمعات الغربية، بل تبدل المفهوم من الهامشية الحضرية إلى القطاع الحضري غير الرسمي الذي يتميز بممارسة أنشطة ثانوية كاستغلال أرض، ومهن حرة غير رسمية وغير مضمونة مثل الباعة المتجولة، تصليح الأحذية، الخياطة، ثم أخيرا الأنشطة غير الرسمية غير الشرعية وفي مقدمتها التبطل، التسول، الدعارة القمار، تجارة الممنوعات وبيع السلع المسروقة.

2: ثقافة الفقر والعنف الحضري

تُبين نظرة سريعة على دراسات الفقر والعنف الحضري في مجتمع المدينة، غزارة الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تناولت مدخل الفقر ومعضلة العنف الحضري وارتباطهما التاريخي بمفهوم التهميش والحرمان والإقصاء الاجتماعي، كسبب أو نتيجة للمتغير الهامشي. وضمن هذا الصدد يقول **مصطفى محمود** بأن الفقر ليس فقط نقصا في الدخل وندرة في فرص العمل؛ ولكنه أيضا تهميش لطبقة من المجتمع وحرمان الفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية[1]، وقد وثق أوسكار لويس إشكالية الفقر بعد أن أصر على وجود ثقافة للفقر تستحق الدراسة، فكان له ذلك من خلال دراسة إثنوغرافية متأنية لخمس عائلات مكسيكية، و أكد على أن هناك شيء مشترك بين الفقراء في جميع أنحاء العالم وحياة الطبقة الدنيا بشكل عام، ويستطرد أوسكار لويس قائلا : "...إن الفقر في الدول الحديثة اليوم يشير إلى العداء الطبقي، والمشاكل الاجتماعية، والحاجة إلى التغيير، فيصبح عاملا ديناميكيا يؤثر على

[1]مصطفى محمود : المرجع السابق ، ص 22.

المشاركة في الثقافة الوطنية الأوسع ويخلق ثقافة فرعية خاصة به، حيث يمكن للمرء أن يتحدث عن ثقافة الفقراء لأن لها طرائقها الخاصة وعواقبها الاجتماعية والنفسية المميزة لأعضائها"[1].

أ. وتأتي دراسة الباحثة **صليحة مقاوسي** لتجيب عن تساؤل مهم جدا في حقل الدراسات الحضرية حول أسباب وأنماط الفقر الحضري في المدينة الجزائرية المعاصرة، من خلال دراستها الميدانية لبعض أحياء مدينة باتنة المعنونة بـ ***" الفقر الحضري أسبابه و أنماطه "***. وقد بينت الباحثة أن الفقر الحضري هو أحد أهم أقطاب التهميش الحضري، وعمدت إلى طرق أسباب وأنماط الفقر وربطها بأربع مؤشرات وهي التعليم، الدخل التهميش والبطالة، لتعكس مظاهر الفقر الحضري في جانبه الدينامي، وقد خلصت الباحثة في الأخير إلى نتائج مهمة مفادها؛ أولا أن العلاقة بين حجم الأسرة والفقر علاقة ارتباطية فكلما كان حجم الأسرة أكبر كلما زادت نسبة الفقر، أما بالنسبة لمؤشر انخفاض المستوى التعليمي فهناك علاقة دالة على تدني المستوى التعليمي وزيادة ظاهرة الفقر، أما بالنسبة لانخفاض الدخل الفردي فهو الصورة الواقعية المجسدة لحالة الفقر المباشر حيث دلت الشواهد الإحصائية للباحثة عن علاقة جد قوية بين تدني أو انعدام الدخل وانهيار القدرة الشرائية وحالة البؤس والفقر، أما مؤشر البطالة فهي أحد تجسدات الفقر الحضري فكلما كانت هنالك بطالة انتشرت مظاهر الفقر، وكنتيجة أخير توصلت الباحثة إلى صدق فرضيتها العامة؛ كون أن الفقر الحضري ورغم ارتباطه بالبناء الاجتماعي و التراكمات التاريخية، إلا أن تجلياته الميدانية والواقعية يرتبط مباشر بمتغير كبر حجم الأسرة، تدني المستوى التعليمي، انخفاض أو انعدام الدخل والبطالة التي ترسم صورة قوية عن الفقر الحضري.

ب. وعطفا على ذلك جاءت دراستنا الثانية للدكتور **مصطفى محمود** لتبين العلاقة بين مجتمع التهميش و الفقر من خلال ***العشوائيات وثقافة الفقر دور الدولة و آليات الموجهة***؛ حيث سعت الدراسة إلى التعرف على ملامح البنية الاجتماعية والثقافية لساكني المناطق العشوائية اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أوضاع ساكني تلك المناطق من الناحية الاجتماعية والثقافية وملامح البنية الفيزيقية لها، ودراسة برامج الحكومة في إعادة هيكلة هذه المناطق العشوائية، وقد طبق الباحث هذه الرؤية على منطقة الشيخة شفا بمحافظة الفيوم بمصر، من خلال إضافة البعد الاجتماعي والثقافي لساكني هذه المناطق العشوائية. وقد اعتمد الباحث في دراسته بشكل واضح على نظرية أوسكار لويس حول ثقافة الفقر التي تبلورت لدى دراسة هذا الأخير لخمس عائلات مكسيكية وأصبحت فيما بعد من أهم نظريات الدراسات الأنثروبولوجية

[1]Oscar Lewis:**Five FamiliesMexican Case Studies In The Culture Of Poverty**, *op cit*.p2.

المعاصرة التي تهتم بالواقع الاجتماعي والثقافي والبيئي للتجمعات الإنسانية خاصة الفقيرة منها. وبما أن العشوائيات تمثل أحد البدائل المفروضة لفئة الفقراء محدودي الدخل فقد أظهرت الدراسة عدة نتائج منها؛ أن منطقة الشيخا شيفا بمحافظة الفيوم كمنطقة عشوائية؛ تعد الموطن الأصلي لـ **55%** من إجمالي العينة مقابل **45%** وافدين من مواطن أخرى، كما بينت الدراسة أنها عمريا نشأت من مدة طويلة تعود لـ **20** سنة ما يعكس حجم المشكلة وبعدها التاريخي، بينت أيضا الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين الأسر التي بلغت **51%**، كما بينت الدراسة وجود عدد لابأس به من ساكني هذه المنطقة يحترفون مهن يومية مثل (القهوجي، طباخ، حلواني، سائق تكتك، صياد، و ارتفاع نسبة الحرفيين **26%** من أجمالي العينة، بينت الدراسة ارتفاع نسبة المتزوجين التي بلغت **85%**، منهم المتزوج بأكثر من زوجة وذلك رغم بساطة وقلة دخل الزوج إلا أن اغلبية الشباب بالمنطقة يتزوجون ويقيمون في حجرة أو في شقة مشتركة مع أسرهم، دلت الدراسة على ارتفاع متوسط حجم الأسرة فمثلا من (**06** إلى **09** أفراد) مثلت ما نسبته **29%**، وهذا مؤشر لارتفاع درجة التزاحم وعدم وجود الخصوصية كما لاحظ الباحث من خلال مستوى دخل الأفراد الشهري تراوح بين (**100** و**300** جنيه) وهو مبلغ زهيد بالمقارنة مع المستويات السابقة وهذا دليل على تفسي الفقر ولجوء معظم العائلات إلى الاستدانة أو المساعدات بنسبة **29.8%** و**31.4%** على التوالي. بالنسبة لواقع الأسرة في منطقة الدراسة فقد بينت الملاحظات والمقابلات، إهمال الأسرة الواضح لتنشئة أبنائها على القيم والمثل العليا وعدم اهتمامهم بتربيتهم على الأخلاق والتربية الصالحة، نتيجة الفقر الذي يجل الأسر منشغلة عن الأبناء بكسب لقمة العيش مما يزيد في التوتر والقلق الأسري نتيجة متطلبات الأبناء، وبالتالي يزيد العنف الأسري وعمالة الأطفال والتشرد، أما بالنسبة لواقع المرأة فالحال ليس أفضل مما سبقه، بل تتعدد معاناة المرأة كزوجة وكأم وكابنة؛ قهر وعنف وإهمال ومعاكسات في الشارع ومضايقات من السكان للنساء العاملات على البسطات وانحراف البعض منهن إلى العمل في الدعارة أو المهن المشبوهة لكسب المال. تعاني بعض النساء أو الفتيات من تأخر سن الزواج والعنوسة والمنع من الدراسة وإجبار الشابات على العمل خادمات في البيوت ... إلخ. لقد أظهرت الدراسة نسبة مقبولة من التواصل الاجتماعي بين العائلات من خلال زيارة الأقارب والجيران والوقوف مع بعضهم في الأفراح و الأقراح، وهناك علاقات تفاهم وود بين الجيران ممثلة في التعاون في حالات الوفاة والعزاء والزواج، وتقديم يد العون للمقبل على الزواج سواء ذكر أو أنثى، أوضحت من جهة أخرى هذه الدراسة الثرية بنتائجها الميدانية، إلى وجود مشاجرات واشتباكات بين الجيران أيضا حول مكان رمي القمامة أو تربية الدواجن والحيوانات الأليفة التي تخلف فضلات لا تطاق، الصخب والصراخ والضجيج ومشاحنات الأولاد فيما بينهم كلها مسببات للخصام والتشاجر بين الجيران.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة حول العنف والإجرام بحي الشيخا شفا؛ فقد وُجِد أن أكثر الجرائم شيوعا هو تعاطي المخدرات والاتجار بها، في غياب الحد الأدنى من معايير الأمان والانضباط كما أن الظروف المتدنية والواقع المزري للحي العشوائي يشجع على الإجرام والعنف والرذيلة بشتى أشكالها وأنواعها وكان السبب الرئيس هو فقدان الأمل وقلة الدخل وانعدامه أحيانا أخرى الذي يخلف دائما القلق والضجر والتوتر المفضي إلى العنف. أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن المناطق العشوائية هي مرتع ومأوى للمنحرفين والمجرمين بسب طبيعتها الفيزيقية الوعرة والفوضوية التي تساعد على طمس الجرائم والتخفي والهروب من المساءلة. و تتفق هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في كون المناطق العشوائية تنتشر بها نسبة الأمية، كما أظهرت أيضا ارتفاع نسبة الأبناء المتسربين من الدراسة وكانت الأسباب تتراوح بين التوجه نحو الحياة العملية في سن مبكرة، وارتفاع تكاليف التعليم أمام محدودية دخل الأولياء الأسر، وبالتالي لا تتاح الفرصة للجميع في الدراسة بشكل تتساوى فيه الفرص. كشفت الدراسة عن انزعاج كبير من قاطني المنطقة من الأوساخ والقمامة المنتشرة في كل مكان وعدم احترام المكان المخصص على صغره وعدم جاهزيته لاستقبال أكوام القمامة التي ترمى في كل مكان، وهو ما يجعل الحي تحت رحمة الجرذان والحشرات والفئران وكل الحيوانات الضالة التي تقتات من القمامة ما يشكل خطرا فادحا على الصحة العمومية وعلى حياة الساكنة والأطفال خاصة، حيث تغزو الأمراض الجلدية والأوبئة المتنقلة عبر الماء والهواء والغذاء الذي يباع في الهواء الطلق. كشفت الدراسة أيضا تعدد المشاكل الفيزيقية فمنها ما يرتبط بالبيئة التحتية ومنها ما يتعلق بالجانب المعماري ومنها ما يتعلق بالجانب الإيكولوجي، مثل عدم صلاحية قنوات الصرف الصحي وأنابيب المياه التي اهترأت بعد سنوات طويلة ولم يتم تجديدها بالإضافة إلى البناء العشوائي غير الآمن دون أساسات أو تسليح بل مجرد بيوت من قصدير وطوب، عشش ليست آمنة إطلاقا ومعرضة للانهيار في أي وقت تحت أي ظرف عابر.

أما سياسيا فقد أكدت الدراسة على غياب الوعي السياسي وانعدام المشاركة السياسية لقاطني المنطقة في الاستحقاقات الانتخابية، وقد وصل الأمر إلى بيع أصواتهم الانتخابية مقابل بعض الجنيهات لصالح بعض الأحزاب أو المرشحين، وسبب ذلك أنهم فاقدون الأمل في أن يلتفت إليهم الناجحون بعد الانتخابات في حال فوزهم لذلك يستغلون مواسع الانتخابات لربح ببعض المال. وفي نهاية الدراسة أورد الباحث مجموعة من التوصيات المهمة التي رآها بأنها ضرورية للحد من آثار وإفرازات المناطق العشوائية ومن بين هذه التوصيات؛

التخطيط الدقيق للمناطق العشوائية ورصد حدودها الطوبوغرافية ومنع أي تواجد أو بناء سكنات أو امتدادات أخرى للمناطق العشوائية مع ضرورة التشديد في العقوبة لمحاصرة هذه المناطق والعمل فيما بعد على تفكيكها وإزالتها ومن الناحية الاجتماعية والثقافية يوصي الباحث بضرورة توفير مشاريع لأرباب الأسر الفقيرة وتوفير دخول ثابتة تضمن الحد الأدنى من المعيشة لتلك الأسر من بطاقات تموين وإعانات غذائية وتبرعات مع تكثيف العمل الجمعوي بتلك المناطق لتفتيت ذلك الاغتراب الذي تعاني منه، كما لا ينسى الباحث التأكيد على الجانب الصحي من خلال إنشاء عيادات طبية أو مراكز صحية تتولى معالجة الساكنة من الأمراض، والأوبئة المنتشرة وتطعيم الأطفال و توعية ربات البيوت بضرورة النظافة والحد من الانجاب الكثيف المرهق، أما بالنسبة للجانب الأمني فيوصي الباحث بضرورة إنشاء مركز أمني كحل مستعجل للحد من العنف المستشرى بالعشوائيات، محاولة لتضييق الخناق على مرتكبي أعمال العنف والاجرام وكبح جماحهم الاجرامية. من الناحية السياسية فيوصي الباحث بضرورة تكثيف العمل الجمعوي والحزبي والسياسي عموما في هذه المناطق وإذابة الجليد بين السياسي والموطن كخطوة لرفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات وضرورة إشراك الأفراد في العمل السياسي وتفعيل دورهم في الحياة السياسية لرفع الغبن واللامساواة التي يعانون منها.

ت. ونظرا لأن ثقافة الفقر غالبا ما تقترن بثقافة فرعية أخرى من بينها العنف، تأتي دراسة الدكتورة رانيا محمود الكيلاني لتوضيح" ***ثقافة الفقر وانعكاسها علي تنامي ظاهرة التطرف في المجتمع المصري من خلال دراسة ميدانية علي بعض المناطق العشوائية بالمحافظات المصرية"***، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على زيادة معدلات العنف والتطرف في المناطق المهمشة بها (العشوائية)، وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل المحوري للدراسة الذي مؤداه؛ إلى أي مدى تؤثر ثقافة الفقر في تنامي مشكل التطرف والإرهاب خاصة في المناطق العشوائية؟. وقد كانت أكثر النتائج الإحصائية تشير إلى أن التطرف والإرهاب ، كان دافعه المباشر كالتالي؛ الحاجة إلى المال **29%**، الفقر بنسبة **28%**، الهرب من ضيق المكان بنسبة **18%**، فيما جاءت الأسباب، تحقيق العدالة وتطبيق الشريعة الإسلامية **01%** لكل منهما، ومن خلال هذه الشواهد الإحصائية خلصت الدراسة إلى أن الحصول على المال كان من بين أكثر الأسباب طلبا للعنف والإرهاب والتطرف، كذلك خلصت الدراسة أن من بين العوامل الداعمة والمؤثرة في زيادة نسبة العنف والجريمة بصفة عامة في هذه المناطق هو نقص المواد الأساسية (الجوع)، وضعف التماسك الاجتماعي بسبب التغير الحضري الحاصل.

ث. ومع تعدد وزخم الأدبيات التي اشتغلت على معضلة العنف الحضري الذي ارتبط دوما بالمدينة خاصة في نطاق الأحياء الهامشية ومناطق الفقر والمستوطنات البشرية غير القانونية وتاريخيا بالأحياء الشعبية، أين تزدهر مظاهر الباثولوجيا الاجتماعية، وضمن هذا السياق؛ تأتي دراسة الباحثة **آمال ردّاف حول** "***أشكال العنف في مدينة قسنطينة من خلال مدينة الجديدة علي منجلي***، حيث عالجت فيها أشكال و تمظهرات وأسباب العنف الحضري وتجلياته في أحد الأقطاب الحضرية المهمة في الولاية وهي المدينة الجديدة علي منجلي، كونها ميدان يعج بالمشكلات الاجتماعية وخاصة العنف، حيث توصلت الباحثة لنتائج مفادها أن جرائم الاعتداء على الأشخاص من أكثر السلوكيات العنيفة انتشارا في المدينة الجديدة، سواء اعتداء مادي أو رمزي أو لفظي، كما لا تخلو المدينة من أشكال أخرى من العنف الحضري مثل الاعتداء على الأملاك الخاصة والعامة كالسرقة والتخريب والرسم على الجدران واقتحام المحلات والسكنات غير الموزعة، تنامي ظاهرة عصابات الأحياء، المخدرات ترويجا أو تعاطيا. وتشير شواهد الدراسة الميدانية أن فئة الشباب في المدينة الجديدة هم أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف سواء كجناة أو ضحايا، وترجع الباحثة الأسباب الكامنة وراء استفحال العنف في مدينة علي منجلي؛ لعدم الانسجام السكاني في أحيائها كون القاطنين غالبيتهم من المرحلين من السكنات الهشة والفوضوية، كذلك تفشي البطالة والفقر وتسجيل نقص فادح في التغطية الأمنية لهذا القطب الحضري الضخم، وتمثل هذه النتائج المتوصل إليها أسس بحثية مهمة نعتمد عليها خاصة في استهداف عينة الشباب التي تمثل الحلقة المهمة التي يدور حولها العنف الحضري، بالإضافة إلى السياسات الإسكانية التي لم تكن تركز على تشتيت وتجفيف منابع العنف في موطنها الأصلي.

ح. ومن خلال الدراسة *المعنونة* "***مظاهر العنف في الوسط الحضري التي اتخذت ولاية الطارف نموذجا***" قام كل من الباحثين **برجم سومية وجيلالي عبد الرزاق** بتحليل مظاهر وأشكال العنف في ولاية الطارف من خلال التركيز على ثلاثة أشكال رئيسية للعنف وهي العنف الرمزي، اللفظي، والجسدي وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الأشكال العنيفة، وتؤكد الدراسة بعد استعمال قياس الاتجاه وجود علاقة ارتباطية موجبة بين كل من العنف الرمزي والعنف اللفظي. كذلك اتجاه العينة موجب في العلاقة بين العنف الرمزي والعنف الجسدي فكل منهما يتأثر ويؤثر في الآخر، كذلك الحالة مع الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين العنف اللفظي الذي يؤثر ولا شك في ارتكاب العنف الجسدي، أي الانتقال من الاعتداء اللفظي ليتطور إلى اعتداء جسدي، وقد خلصت الدراسة أيضا أن المدن الكبرى في الولاية كمدينة القالة

وعاصمة الولاية والذرعان، بن مهيدي، البسباس وبوثلجة، من أكثر الأماكن عنفا حسب عدد القضايا المسجلة، كما تشير الشواهد الإحصائية للدراسة أن العوامل الديموغرافية لها تأثيرها في السلوك العنيف خاصة فئة الشباب، بالإضافة إلى متغيرات البطالة والفقر والمستوى التعليمي والتنشئة الاجتماعية المتدهورة كلها عوامل تذكي السلوك العنيف وتغذيه.

خ. وتأتي دراسة الباحث مالك شليح توفيق لرصد تمثلات " ***العنف الحضري*** " من خلال دراسة مقارنة بين الحي الشعبي المشهور في مدينة وهران حي الحمري وحي الصباح، حيث يمثل الأول الحي التاريخية والذي يحمل رمزية و هوياتية ومضامين ثقافية لساكنته وللولاية ككل؛ وبين حي الصباح المشيد حديثا من أجل امتصاص ظاهرة السكنات الفوضوية والعشوائية بالمدينة لكنه لا يخلو هو الآخر من العنف و السلوكيات المنحرفة، وقد عالج الباحث إشكالية التصورات والمواقف التي يعطيها شباب الحيين السابقين للعنف الحضري والدلالات التي يحملها العنف لدى الأوساط الشبانية في كلا الحيين، وبالتالي رصد أهم العوامل والأسباب المولدة لظاهرة العنف الحضري من خلال المجال المكاني المختار لإنجاز الدراسة، حيث خلصت إلى وجود علاقة مباشرة وقوية بين مكان الإقامة السابق واختلاف الذهنيات والعقليات لدى أفراد الحي الجديد وصعوبة العِشرة ومتطلبات الجِيرة من جهة، وممارسة العنف والإجرام من جهة أخرى كرد فعل على هذا التنازع نتيجة العجز ورفض التكيف مع وسط حضري جديد بالإضافة إلى ثقافة الفرد الجزائري ونمط حياته العنيف الذي يجعله في توجس دائم من الغير والركون إلى القوة والتعنيف خاصة في مسألة الشرف والحُرُمات، وتتشارك في نسج إشكالية العنف الحضري مجموعة من المدخلات والمؤثرات التي عالجها الباحث أهمها انعدام المرافق الثقافية والترفيهية والفنية التي تلجم الظاهرة، وعلاقة العنف بمؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة التي تملك مفاتيح كبح أو إطلاق العنان للعنف في مجتمع مدينة وهران خاصة في الحيين محل الدراسة.

د. وفي سياق الدراسة الجغرافية للعنف الحضري حاولت الباحثة **بلعيفة ليلى** معالجة إشكالية العنف من خلال رسم خارطة جغرافية لأماكن تركز العنف على مستوى ولاية سطيف، من خلال دراستها المعنونة " ***خريطة العنف الحضري بمدينة سطيف*** " هذه الولاية ذات الكثافة السكانية العالية والتي تصنف على أنها أحد أقطاب الصناعة والتجارة بالجزائر، وتبعا لذلك تبلورت إشكالية الباحثة حول العوامل المتحكمة في التوزيع الجغرافي للجريمة للعنف كما ونوعا، مع التركيز أيضا على الفاعلين في ارتكاب العنف صفاتهم وخصائصهم الديموغرافية والشخصية، وقد توصلت الباحثة إلى تأكيد صدق فرضياتها حول تأثير العوامل

الطبيعية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية في رسم الخارطة العامة والتحكم في توزيع معدلات العنف زيادة أن نقصانا عبر القطاعات الحضرية لولاية سطيف اعتمادا على إحصائيات أمن الولاية.

ذ. ومن خلال التقرير البحثي لمنظمة "**كرامة**" ***DIGNITY*** (المعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب) عن الأسباب الرئيسية وعوامل الخطر واستراتيجيات الوقاية تأتي دراستنا الأخيرة حول العنف الحضري في ناكورو كونتي بكينيا (*URBAN VIOLENCE IN NAKURU COUNTY, KENYA*) حيث تطرقت إلى الأسباب وآليات مكافحة معضلة العنف، حيث رصد التقرير الميداني واقع العنف في كينيا لمعرفة الأسباب الجذرية والآليات والديناميات وعوامل الخطر والحماية والأوضاع المرتبطة بالعنف الحضري، من خلال التركيز على الفئات الضعيفة (الفئات المعرضة للخطر وفئات الضحايا)، العوامل التي تزيد/ تقلل من احتمالية أن تصبح ضحية للعنف، العوامل التي تزيد أو تقلل من احتمال أن تصبح مرتكباً للعنف. حيث أثبتت الشواهد الإحصائية لهذا التقرير أن **25.6%** من السكان يعيشون في مناطق حضرية؛ منهم **56%** يعيشون في مستوطنات أو أحياء غير قانونية أو فوضوية، فكانت مواقع الدراسة هي مستوطنات بونديني وكابتمبو غير الرسمية في بلدية مدينة ناكورو، مستوطنات كاباتي وكاراغيتا غير الرسمية في مقاطعة نيفاشا الفرعية. و قد أظهرت هذه الدراسة أن العنف الحضري هو قضية مثيرة للقلق في مقاطعة ناكورو، وخاصة في الأحياء الحضرية الفقيرة. كما سلطت هذه الدراسة الضوء على أنواع العنف السائدة؛ أسبابه، مرتكبيه، ضحاياه، ومدى فعالية آليات الاستجابة الحالية، ومن الواضح أن هناك ثغرات في آليات الاستجابة الحالية، حيث تم ملاحظة هذه الثغرات في الدراسة بما في ذلك إفلات الجناة من العقاب، وانعدام ثقة ضحايا العنف في هذه الآليات، وعدم كفاية الفهم لما يشكل العنف والجريمة بين السكان (على سبيل المثال فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال)، فشل الضحايا والشهود في الإبلاغ عن حالات العنف إلى السلطات (الشرطة، زعماء القبائل) بسبب الخوف من المزيد من الإيذاء. ومع ذلك من الجدير بالذكر أن الدراسة تكشف أيضًا عن ديناميكيات مهمة فيما يتعلق ببنية المجتمعات التي درسناها، وآليات الإيذاء والاستجابة لها في تطوير توصيات للتدخل الهيكلي لتسهيل معالجة العنف الحضري في مقاطعة ناكورو. تركز النتائج أيضا في المقام الأول على منع العنف مع إيلاء اهتمام محدود للتدخلات بعد وقوع العنف. تعتمد كيفية منع العنف على تحسين الوعي وفهم ديناميكيات العنف وكيفية التعامل معها في المجتمع، وبالتالي تمكين المجتمع من التعامل

مع الظاهرة، و وجهة النظر أو الهدف هنا هو تمكين المجتمع من استخدام الآليات القائمة وتفعيلها لمجابهة العنف. وهناك مطلب مهم يرمي إلى التركيز على بناء ثقة المجتمع في المؤسسات القائمة مثل المنظمات المجتمعية والشرطة والزعماء والشيوخ والزعماء الدينيين. بالإضافة إلى إجراءات الإبلاغ عن العنف داخل نظام العدالة الجنائية الرسمي.

خاتمة :

رغم قدم ظاهرة التهميش والعنف الحضري في جميع بلدان العالم الثالث، والكم الهائل من الأدبيات التي طرقت الموضوع الراهن، فإن الحقل السوسيولوجي لم يصل بعد لفك شيفرة هذه الثنائية (التهميش/ العنف)، ولم يصل بعد إلى كشف جميع أوراقها (أشكالها، أبعادها، مؤشراتها، أسبابها، تأثيراتها في البناء الاجتماعي وآليات و ميكانيزمات إعادة إنتاجها) وتأتي دراستنا الحالية من خلال حي شوف لكداد أحد أقدم وأكبر الأحياء الهامشية والفوضوية في الجزائر بمدينة سطيف؛ كمحاولة لرصد علاقة التهميش بالعنف و مدى تجسدها فيه، هذا الحي الذي تتنازعه الباثولوجيا الاجتماعية؛ الفقر، السكن الفوضوي، البطالة، الحرمان، الاغتراب، البؤس، الاستغلال، الانحراف، العنف والإجرام، الأمراض والأوبئة وتداعي البناء الفيزيقي. ورغم أن هذه الأحياء تمثل أحد البدائل غير الرسمية لمشكلة الإسكان في الجزائر منذ الاستقلال؛ فإن الظاهرة قد فرضت نفسها كأحد الحلول، ومازالت تجذب إليها أجيالا جديدة تعيد إنتاج نفس المظاهر ضمن حلقة مفرغة ومفزعة في آن واحد. وأمام فشل السياسات أحيانا وتواطؤها في أحيان كثيرة، ووصول الحلول على الجبهة الشعبية إلى أفقها المسدود، رسمت تلك المناطق وساكنيها على مدى عقود من الزمن بيئة إيكولوجية وثقافة ونمط معيشي خاص بها.

ولإن أسهبت أغلب الدراسات الحضرية التي سقناها أعلاه بالتعرض لأشكال التهميش وأسباب العنف الحضري، أو دور تلك الأحياء الفقيرة في استشراء العنف، فإن أغلبها عالج الظاهرة من زاوية واحدة إما اقتصاديا كالفقر والبطالة وتأثيرها على معدل العنف، وإما الإيكولوجيا الحضرية ودورها في استفحال العنف أو اجتماعيا من حيث التنشئة الاجتماعية ونمط الحياة الحضرية وعلاقتها بالعنف.

وردا على ذلك تأتي دراستنا الراهنة في جانبها الدينامي لربط التهميش والعنف الحضري من خلال **الثنائيات الأربع؛ (التهميش الاجتماعي/ الانحراف، التهميش الاقتصادي/ الجريمة، التهميش السياسي/ التمرد، التهميش الإيكولوجي/ التفكك) لتشكل فيما بينها معالم ظاهرة الهامشية الحضرية في علاقتها بالعنف الحضري عبر المجالين الزماني والمكاني**، دون إقصاء المتغيرات الديموغرافية التي تنسحب وتتشارك فيها جميع الثنائيات السابقة، وفق ما هو محدد في التساؤلات الفرعية المقدمة في الفصل الأول من الدراسة، للوصول إلى التجاذب والترابط بين هاذين المتغيرين.

ونعتقد أن هذا التكامل بين الجانبين النظري والامبريقي لثنائية التهميش والعنف سوف يساعدنا حتما على تجنب الأحادية التي طبعت الدراسات المقدمة آنفا، وسيمكننا من رصد معالم وتجليات الظاهرة بشكل دقيق دون إغفال لتفاصيلها.

الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

1. الأحياء الفوضوية في المدينة الجزائرية المعاصرة

1.1: المسار التاريخي للأحياء الفوضوية في الجزائر

2.1: الخلفية التاريخية لحي شوف لكداد الفوضوي

3.1: واقع حي شوف لكداد الفوضوي

2 : مجالات الدراسة

1.2 : المجال المكاني (الجغرافي)

2.2 : المجال الزمني

3.2 : المجال البشري

3: منهج الدراسة و تقنيات البحث

1.3 التقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية وصعوباتها

أ. الاستمارة

ب. الملاحظة

ت. المقابلة و محاورها

ث. السجلات و الوثائق

2.3 الصعوبات التي واجهت تطبيق تقنيات البحث

4: العينة وكيفية اختيارها

1.4 العينة الحصصية بين الالتزام ببعض القيود و حدية اختيار المفردات

2.4 نموذج اختيار عينة الدراسة

5: أسلوب التحليل

1.5 أسلوب التحليل الكمي

2.5 أسلوب التحليل الكيفي

خاتمة

تمهيد:

تثبت الشواهد التاريخية أن تاريخ الأحياء الفقيرة في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية عندما شكلت سياسة السلطات الفرنسية خللاً في التوازن بين المدينة والريف وأدت استراتيجية السلطات الاستعمارية إلى مصادرة الأراضي الزراعية وتفكك النسيج الاجتماعي في الريف، مما أدى إلى موجات من نزوح الفلاحين وشكلت مصادرة الأراضي وقانون السكان الأصليين بمثابة صدمة لسكان الريف، ومن أجل تحسين ظروفهم المعيشية؛ لم يكن أمام هؤلاء السكان خيار سوى الهجرة إلى المدن الساحلية الكبيرة. وهكذا، تميزت بداية القرن العشرين بظهور النُوى الأولى للأحياء العشوائية التي شكلت قاعدة للسكان الباحثين عن حياة أفضل وعمل لائق في المدن. خلال الفترة الاستعمارية؛ كان الفقر ووضع المواطنين من الدرجة الثانية يعني أن الناس لا يستطيعون البقاء في الريف وفي منتصف القرن العشرين، أدت الثورة الجزائرية **(1954-1962)** إلى موجات جديدة من نزوح السكان الفارين من الحرب إلى المناطق الحضرية، وهكذا استمر عدم التوازن بين الريف والمدينة وكذلك عدم استقرار السكن في الضواحي في المدن الكبرى حتى استقلال الجزائر.

1. الأحياء الفوضوية في المدينة الجزائرية المعاصرة

1.1 المسار التاريخي للأحياء الفوضوية في الجزائر:

شهدت الجزائر وهي بلد ريفي في الأساس حتى نهاية الستينيات؛ توسعًا حضريًا لتصبح أبرز مجتمع يشهد تحولات سريعة و التي بدورها تولد توترات تؤثر على أنماط الحياة اليومية. في حين تضاعف إجمالي عدد سكان الجزائر ثلاث مرات خلال هذه الفترة، زاد عدد سكان المدن عشرة أضعاف، ويستمر عدد التجمعات الحضرية في النمو (**40**٪ من البلديات حضرية) وحوالي ستين تجمعا تجاوز **100000** نسمة (كان هناك **03** فقط في عام **1962** و**32** سنة **1987**). وفي التعداد الأخير الذي أجري عام **2006**، كان ما يقرب من **65%** من السكان يعيشون في المناطق الحضرية مقارنة بـ **30%** عام **1966**، و**62%** عام **1998**. وهذه التحولات العميقة، المدفوعة بديناميات مختلفة الأبعاد والمؤشرات، تثير القلق في أكثر من دولة. ويشكل القطاع الحضري غير الرسمي جزءاً من هذه الديناميات. حجمها المتزايد يتطلب منا أن نتوقف عندها، ويبدو أن النشاط الحضري غير الرسمي يغطي دوما نفس الواقع؛ الإنتاج غير المشروع، أي التطور خارج نطاق التشريعات واللوائح، سواء من جانب الإسكان والأعمال التجارية المصاحبة له؛ الممارسات التي يتم تنفيذها على الهامش وتعارض الإنتاج "الحديث" الذي يقوم على التقسيم الفني والاجتماعي والمؤسسي للعمل الذي تروج له الرأسمالية وتنظمه الدولة (ماسيا، تريبيون، **1988**). هذا التعريف العالمي لا يكفي ليأخذ في الاعتبار التعقيد والأشكال المختلفة لممارسة لها وزن كبير في صنع المدينة. إذا تم التعبير عن العشوائية الحضرية في البداية بشكل رئيسي من خلال الأحياء الفقيرة، فإن مظاهرها الحالية مختلفة وتنظيمها ليس عفويًا تمامًا. منذ الفترة الاستعمارية، تطور القطاع غير الرسمي واتخذ أشكالاً جديدة مع دعمه من قبل جهات فاعلة مختلفة. في كثير من الأحيان، لم ترصد الدراسات الحضرية للمدن الجزائرية سوى التشوهات القائمة بين القواعد والممارسات وبين البرامج وواقعها، وتتعارض أحيانًا بين المدينة المرغوبة والمدينة المعيشية، ويُتهم هنا عجز الدولة عن السيطرة على التحضر الذي يسبب أمراضًا اجتماعية لا حصر لها. فإن الممارسات غير الرسمية، تلك التي تتعارض مع القاعدة، تثير بشكل مباشر مسألة الشرعية الاجتماعية في مواجهة الشرعية المؤسسية أي (حق المواطن في السكن في مواجهة مصداقية السلطات والبرامج السكنية). وهذا يتطلب منا تجاوز الإطار المعياري البحت والتشكيك في هذه الممارسات من زاوية علاقتها بالبنية الاجتماعية.[1]

[1]Saïd Belguidoum, Najet Mouaziz-Bouchentouf. **L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne : politiques urbaines et légitimité sociale. Espaces et sociétés** (Paris, France), 2010, p 101.

وبالتالي إن فهم المدينة يعني، قبل كل شيء، قراءتها باعتبارها نتاجًا متجددًا باستمرار لنشاط الفاعلين الذين هم أنفسهم نتاج الظروف الاجتماعية والحضرية. ومن هذا المنظور سنحاول فهم القطاع الحضري غير الرسمي في تطوره ومظاهره ومجالات عمله والجهات الفاعلة فيه. في مجتمع سريع التغير مثل الجزائر، يسير بناء الفضاء الاجتماعي والفضاء المادي جنبًا إلى جنب، ولكن من خلال التدخلات التي يشارك فيها القطاع غير الرسمي، طرق بناء المدينة

لقد نشأت وتطور الأحياء العشوائية في الجزائر على مدى قرن من الزمان، مرت ظاهرة العشوائيات في الجزائر بأربع فترات مهمة، تتبع كل منها من سياق محدد: الهجرة الريفية في أعقاب مصادرة الأراضي من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، والثورة الجزائرية. والنزوح الريفي بعد الاستقلال وأخيراً الأزمة الأمنية في التسعينيات في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية، أدى نزع ملكية الأراضي في المناطق الريفية وقانون السكان الأصليين إلى خلق تمييز ضد السكان الأصليين. أدى هذا الوضع إلى ظهور الموجة الأولى من النزوح إلى المدن. وهكذا فإن تدهور الاقتصاد الريفي والظروف المعيشية الصعبة أجبرت سكان الريف على الهجرة إلى المدينة. وهكذا شكلوا نواة الأحياء الفقيرة الأولى في الجزائر. وفي عام **1954**، خلقت بداية الثورة والنزاع المسلح مناخاً من انعدام الأمن في المناطق الريفية، مما دفع السكان إلى الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى إنشاء أحياء فقيرة جديدة. وتأتي هذه الأحداث في مواجهة تراخي السلطات الاستعمارية التي شهدت ظهور أحياء عشوائية جديدة دون أن تتدخل، ويشكل مثال حي اليحياوي (طنجة) ولندريولي بسطيف حالة واقعية، أقيمت هذه الأحياء الفقيرة على أطراف المدينة على طول الطرق المؤدية إلى الريف. ولم يحل استقلال الجزائر هذه المشكلة، بل على العكس من ذلك، استمرت حركة النزوح، ومن هنا جاءت فكرة سيدي بومدين **(2016)** حول استمرار الشبكات التي تربط الريف بالمدينة. خلال سبعينيات القرن الماضي، كان هناك **98** حيًا عشوائيًا في مدينة الجزائر وحدها، وكان عدد سكان هذه الأحياء حوالي أربعين ألف نسمة. تطور هذا الرقم خلال الثمانينات ليصل إلى مائة ألف نسمة بإجمالي سبعة عشر ألف مستوطنة عشوائية وأمام هذا الوضع، اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة القضاء على العشوائيات وإعادة إسكان سكانها. لكن أثبتت هذه الاستراتيجية عدم فعاليتها، بل إنها أدت إلى إدامة هذه الظاهرة. ويرجع ذلك إلى احتلال الوافدين الجدد للأماكن بعد رحيل السكان المعاد تسكينهم مباشرة. أدت الأزمة الأمنية التي أثرت على الجزائر خلال التسعينيات إلى حركة نزوح أخرى من الريف. وأدت أجواء الانفلات الأمني التي سادت إلى نزوح السكان المهددين نحو المدينة، لكن يلاحظ غياب الأرقام والدراسات الرسمية لهذه الفترة. إلى غاية التعداد السكاني لعام **2008** الذي أظهر أن عدد

السكان الذين يعيشون في مناطق عشوائية يبلغ **200** ألف نسمة. كما تشير الأرقام الرسمية التي تعود إلى سنة **2012** إلى أن أكثر من **300** ألف عائلة تعيش في العشوائيات المنتشرة في جميع أنحاء الجزائر.

2.1 : الخلفية التاريخية للحي الفوضوي شوف لكداد

ب .: كان السكان الأوائل في منطقة الشوف لكداد عبارة عن عائلتين كبيرتين تعيشان في مزارعهما؛ **أولاد حشيش** في الجزء السفلي بالقرب من الوادي و**عائلة تشيّر** في الجزء العلوي من الموقع بالقرب من أراضيهم الزراعية في الجانب الغربي من المستوطنة. وفي عام **1987**، بدأت المساكن غير القانونية بالظهور في شوف لكداد بالنظر إلى البعد عن مركز المدينة ومراقبة السلطات المحلية وفي ذات الوقت القرب من المدينة وبعض الورشات والمصانع هناك على غرار مجمع الحبوب الرياض **(أغروديف حاليا)**، ومنذ ذلك الحين تم غزو الموقع بأكمله، خلال التسعينات مع موجة الإرهاب والهاجس الأمني الذي كان السبب المباشر في تحول شوف لكداد إلى قبلة للفارين من جحيم الإرهاب بالإضافة إلى الذين ضاقت بهم السبل في الحصول على سكن، قررت السلطات المحلية تخصيص مساحة على طرف طريق شوف لكداد المواجه للوادي (واد فرماتو)، من أجل إنشاء مساكن ريفية. وبذلك تم توزيع **149** قطعة أرض كسكن إضافي و**79** قطعة أخرى لبناء سكن اجتماعي وربما كانت الفكرة هي وقف توسع مستوطنة شوف لكداد باتجاه الوادي[1].

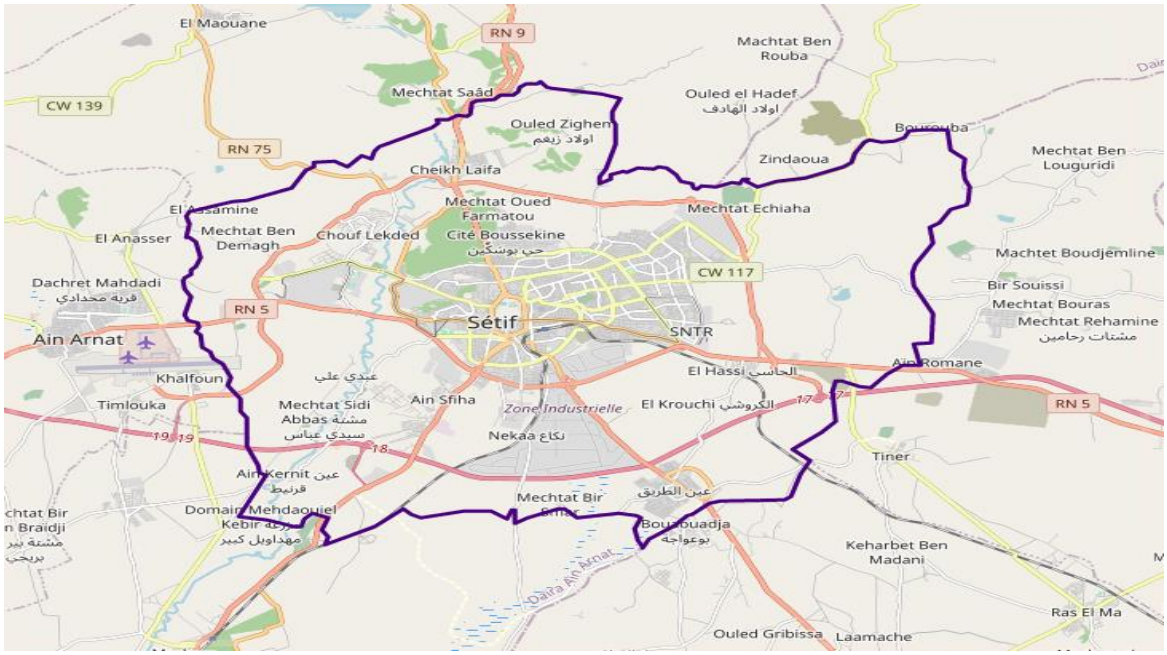
ومع اتجاه التوسع الحضري لعاصمة الولاية خلف **واد بوسلام** غربا، حيث احتلت مستوطنتان بشريتان التلال العليا من الجهة الغربية حتى نهاية التسعينات، أولاد حشيش أسفل التلال وشوف لكداد في الأعلى على الهضبة، وبالنسبة للسكان هم نتاج للهجرة الريفية من منطقة سطيف الجنوبية، مزلوق ، قلال، سكان جبل بوطالب، عين آزال، وأيضا من الولايات المجاورة كالمسيلة، برج بوعريريج، وحتى الجلفة وهكذا نما الحي الفوضوي الفقير على مر السنين حيث تؤكد الشواهد التاريخية من السكان أن الحي يعود لسنوات الثمانينات وشيئا فشيئا أصبح نقطة سوداء في المدينة، بعد البناءات العشوائية التي طالت المنطقة على شكل نتوءات وتآليل كالفطريات تنمو بسرعة وفي كل الاتجاهات دون حسيب أو رقيب منتهزين فرصة غفلة السلطات المحلية وأزمة السكن التي كانت تعاي منها الولاية نتيجة الكثافة السكانية المرتفعة، ومع بداية سنة **2000** قررت السلطات بناء قطب جامعي جديد في هضبة الباز، الموقع المجاور لشوف لكداد.

[1]Madani Said: **Mutations urbaines récentes des villes intermediaries en Algérie: Cas de Sétif**, Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif Institut d'architecture et des sciences de la Terre Département d'architecture, 2012, p 05.

وهي فرصة لفك العزلة والاندماج في المجتمع المديني لهذه المنطقة الهامشية. والغريب في منطقة شوف لكداد أن المدينة هي التي جات إلى الحي العريق شوف لكداد بدل أن تستقبل عاصمة الولاية السكان وتحتويهم في مساكن جاهزة والهدف المسطر كان محاولة إدماج هذا الحي الهامشي في المدينة ووقف اندفاع التجمع البشري الهائل الذي غزى هضبة شوف لكداد أملا في الحصول على سكن اجتماعي.

مع بداية سنة **2000** تغير كل شيء عندما بدأت جامعة سطيف في بناء حرمها الجديد على مساحة **120** هكتارا. وبعد سنوات قليلة، زاد عدد الطلاب واضطرت السلطات المحلية إلى فتح طريق مزدوج جديد بين الجامعة القديمة **(La Fac)** والجديدة الباز تحت تسمية جامعة فرحات عباس سطيف **01**، بعد بناء قطب جامعي آخر في حي الهضاب تمثل في جامعة سطيف **02**. وهكذا، عبر جسر جديد عبر وادي بوسلام تقلصت المسافة دفعة واحدة بين المدينة وشوف لكداد، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الحياة. تم افتتاح العديد من المتاجر والمؤسسات العمومية والخاصة حول مفترق الطرق. لقد غيرت وسائل النقل العام وجه هذا الحي، وأصبح شوف لكداد حيًا جديدًا في المدينة تحت اسم الباز نسبة إلى منطقة الباز، أما شوف لكداد كمنطقة فأصبحت مقسمة إلى أربع أقسام رسميا: حي شوف لكداد **140** قطعة أو ما يعرف بـ (النوامر)، حي أولاد حشيش، وحي **950** مسكن شوف لكداد، ثم يأتي في الجزء الغربي من منطقة شوف لكداد الحي الفوضوي القصديري محل الدراسة كما توضحه الخريطة أدناه رقم **(01)**.

خريطة رقم (01) توضح موقع حي شوف لكداد من مدينة سطيف



المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%81

وبالنظر إلى عدد المشاريع القادمة حول الموقع كل يوم، لكن في المقابل كان ينمو أيضا في الهضبة الصخرية الغربية حي فوضوي كالفطريات أصبح اليوم واحدا من أكبر الأحياء الفوضوية والهامشية في الجزائر نتيجة التدفق البشري الهائل من كل المناطق في الولاية وخارج الولاية[1]

3.1 واقع حي شوف لكداد الفوضوي :

يُعتبر مصطلح "الحي الفوضوي" جزءًا من اللغة الشائعة منذ عقود في شوف لكداد، حيث يُشير بوضوح إلى سكن الطبقات الهامشية والهشة من حيث جودة المواد وقانونية التأسيس. ومع ذلك، كانت هذه الواقعية الهامشية موجودة قبل ظهور المصطلح نفسه، رغم أن هذا الحي الفوضوي يرتبط مع المدينة الجديدة **(الباز) أو حي الباز** عن طريق مدخل واحد من الجهة الجنوبية للحي الفوضوي أين يقع مكتب البريد وقاعة العلاج والفرع البلدي وموقف الحافلات كل هذه التجهيزات موجودة بالجهة الجنوبية للحي، أما داخل الحي فقد أنشأ السكان مسارات ترابية غير رسمية شكلت شبكة معقدة من الشوارع تشبه أغصان الأشجار مشكلة شبكة من الطرقات والمنازل المتقاطعة بطريقة فوضوية يقسمها طريق واحد معبد في المنتصف يخترق الحي من الجهة الجنوبية إلى غاية نهايته من الجهة الغربية وعلى الرغم من صعوبة تضاريس الأرض حي أقيم هذا الحي على هضبة الباز التي تتميز بتركيبتها الجيولوجية الصعبة وخلوها من الغطاء النباتي وعدم صلاحيتها للبناء إلا بعد تهيئة جد مكلفة، إلا أن هذه المنازل المنتشرة كالفطريات والمتراصة فيما بينها كعلب كرتون توفر ملجأ لهؤلاء الفقراء الذين انقطعت بهم السبل وساقهم القدر إلى هذه الهضبة القاحلة.

وكان لتضاريس تأثير على توزيع المنازل، الأراضي شديدة الانحدار خالية من السكان، لذلك نلحظ بعض المواقع فارغة لصلابة الهضبة وانحدارها الشديد وهو ما يعيق تشييد كوخ عليها.

يتميز حي الشوف لكداد العشوائي بتصميم شوارع غير منتظم وشبكة من الطرقات الترابية جد معقدة على شكل متاهة، أما المنازل فتتوزع بشكل يبدو عشوائيا وفق قاعدة الاستحواذ على الأرض، أن من يصل أولا فالأرض ملك له، والتي في حقيقة الأمر هي ضمن أملاك الدولة.

وخلال العشرية السوداء تميزت المرحلة بتدفق المهاجرين الجدد خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات التي اتسمت بانعدام الأمن وزاد الضغط السكاني على الحي، المرحلة الثالثة هي التوسع الحضري نحو الغرب خاصة بعد بناء القطب الجامعي الباز سنة **2000** ودخول المناطق المحيطة أو

[1]Diafat, Abderrahmane &**madani, said: strategic and comprehensive approach integrating the marginal chouf lekdad settlements into setif – algeria**, n-aerus xii / madrid, 2011, p.p-2-3.

شوف لكداد القديمة المجال الحضري وتهيئتها، حيث تم بناء عدد كبير من السكنات (عدل، تساهمي، اجتماعي، سكن وظيفي) بالإضافة إلى القطب الطبي (مستشفى الام والطفل ومستشفى مكافحة السرطان) والقطب الرياضي للمدينة متمثلا في المدرسة الوطنية للرياضات الأولمبية، والتي تحتوي مسبح أولمبي ومركز لتدريب المنتخبات وأخيرا تم تجسيد مشروع خط طرامواي سطيف على امتداد **15** كلم رابطا الحدود الشرقية للمدينة بحدودها الغربية والذي افتتح في **08** ماي **2018**، وهذا الخط فك العزلة تماما عن منطقة شوف لكداد باعتباره يمر بمحاذات الحي القديم المحاذي للقطب الجامعي سطيف **01**، وبتجسيد هذه المشاريع الضخمة في المنطقة محل الدراسة خاصة بعد سنة **2000** تم تسجيل توافد كبير للنازحين والهجرة الجماعية لهضبة شوف لكداد المعقل الجديد للسكان النازحين والمشردين والفارين من أزمة السكن والإرهاب والفقر ليستوطنوا فيها نظرا لقربها من العمران والمدينة وباعتبارها أرض ملك للدولة[1].

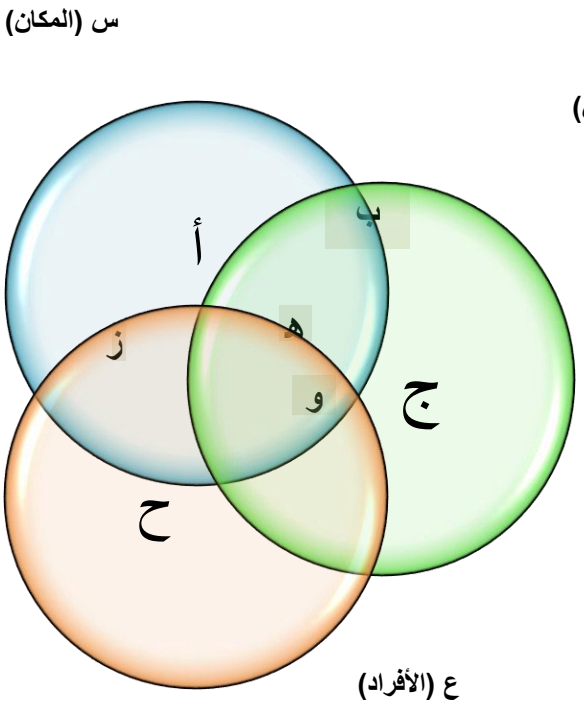
2. مجالات الدراسة :

بمراجعة الأدبيات التي تتناول منهجيا تحليل مجالات الدراسة، يمكن القول أن هذه المجالات تشكل وحدات تحليل مستقلة، لكنها في الواقع الملموس تجسد ذلك الكل المتكامل، الذي ينطوي في أساسه على محاولة رصد خصائص الظاهرة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، فلا جدال أن المجال المكاني يشكل الظاهرة البحثية، ويعطيها خصوصية وتفردية، يميزها عن تواجدها في أماكن أخرى. إذ لا يمكن النظر إلى المكان في صورته المستقرة، بل ينبغي الإخذ بعين الاعتبار تغيره وتأثيره على الظواهر التي تحدث في نطاقه.

وتأكيدا لهذا المنحى المنهجي، يعبر المجال الزمني عن التحول، التغير، التطور، الانتقال من حالة إلى حالة، بمعنى أن الرصد الواقعي لأي ظاهرة اجتماعية؛ يتطلب ملاحظة تغيرها، وتبيان العناصر المتغيرة والثابتة لهذه الظاهرة عبر الزمن. وهذا ما يفترض تسميته "**بالإضافة المعرفية**" ويأتي المجال الزمني ليبرر مدى الثبات النسبي للظاهرة وتكرارها، نطاق العينة وتمثيلها لمجتمع الدراسة، مدى القابلية للتعميم. (أنظر الشكل رقم **(22)**)

[1]Madani Said*: op.cit.* p. 11

شكل رقم *(24)*: *يوضح مجالات الدراسة*



س = هو المجال المكاني

أ = هو المكان غير المشمول بالدراسة

ب = هو تقاطع **س** و**ص** أي تقاطع المجال الزماني والمجال المكاني، إمكانية استغلال الوقت المتاح للإطلاع على مواقع وأماكن أخرى داخل المجال المكاني بغرض تكوين تصور أعمق عن الظاهرة البحثية

ز = هو تقاطع **ع** و**س** أيتقاطع المجال المكاني مع أفراد العينة، وينتج تواصل جانبي مع أفراد آخرين في مواقع محددة لاحتواء الظاهرة وفهمها أكثر من زوايا غير واضحة

و = تقاطع **ص** و**ع** حيث يتم استغلال الوقت المتاح للدراسة من أجل توسيع نطاق الاستشارة والبحث والاستقصاء عن الظاهرة المدروسة

ج = إذا كانت الدراسة الميدانية تحتاج إلى وقت كاف لتتبع حركية الظاهرة، فإن **ج** تمثل الوقت غير المستخدم أو غير المتاح أو غير

ح = مجتمع البحث غير المشمول بالدراسة

هـ = س تقاطع **ع** تقاطع **ص** [المكان التجريبي + العينة المدروسة + الوقت الفعلي]

المصدر : من إعداد الباحث

شهد العقد الماضي زيادة في عدد الدراسات التي تتحدى وجات النظر التقليدية، التي تنظر إلى الفضاء التنظيمي البشري أو الحي السكني، باعتبارهما مساحة مادية عمل و/أو سكن ثابتة، دون مراعاة الديناميات المكانية وتأثيرهما على تشكيل الظواهر، واكتسابها خصوصية تعبر عن طبيعة المكان بما يتضمنه من أنشطة وعلاقات وتناقضات، علاوة على تركيبته وتجسداته.

على هذا الأساس تحول الباحثون إلى دراسة العمليات والتفاعلات التي تحدث ضمن نطاق فيزيقي محدد من أجل فحص السمات الدينامية التي تخلق وتغير الترتيبات المادية وما يصاحب من تحول في خصائص الظواهر الاجتماعية. لذا تحاول الدراسة الراهنة تناول استقرار السكان، الهويات، الثقافات

الفرعية من أجل تقصي أبعاد ودلالات التهميش والعنف الحضري في أبعاده؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، السياسية والإيكولوجية.

1.2 المجال المكاني :

وإذا كانت الدراسة الراهنة تنطلق من تصور المكان كوحدة تحليل مستقلة بخصائصها المختلفة كونها مجتمع بحثي منفرد يشمل عناصر متمايزة عن أي مجتمع بحثي آخر في بعديه الاستقراري والدينامي، فإنها من الناحية الامبريقية تحتوي وتعتمد في نفس الوقت على توليفة من الداخل (الوظيفي، التبادلي) خاصة المدخل التجريبي الذي يركز على المكان كتجارب معيشية، ويقوم على افتراض مؤداه أن المكان ليس كيانا ماديا وحسب، بل هو نموذج عملية يتم إعادة إنتاجها اجتماعيا من خلال التفاعلات والتبادلات التي تتم بين السكان وعناصر ومكونات المكان، هذه التفاعلات هي التي ترسم ملامح الظاهرة التي هي محل دراستنا.

وبالرجوع إلى جغرافية حي شوف لكداد الفوضوي الذي يعتبر من بين أكبر الأحياء العشوائية والفوضوية في الجزائر حيث تعود نواته الاولى إلى سنوات الثمانينات

خريطة رقم (02): *توضح الحدود المكانية لحي شوف لكداد*



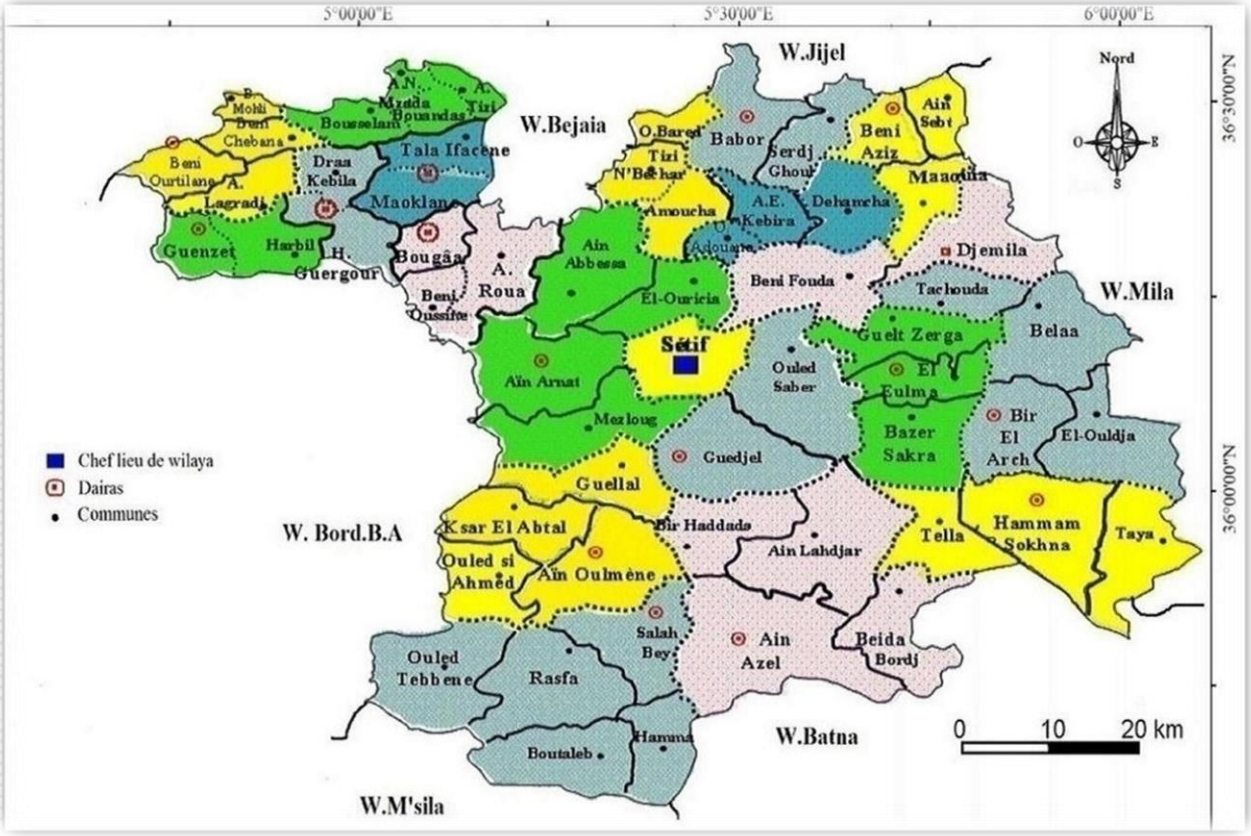
المصدر : google map

أ. مدينة سطيف قراءة تقنية في المدينة:

الموقع:

مدينة سطيف، تعني كلمة سطيف؛ التربة السوداء بالرومانية سِيتِفِيسْ **(Sitifis)** وأصل الكلمة أمازيغية (آزْدِيفْ)، تقع على بعد **300** كلم شرق الجزائر العاصمة شمال شرق البلاد، على ارتفاع حوالي **1200م** فوق سطح البحر ويمر بها الطريق السريع شرق غربكما تعتبر إحدى أهم المدن، تتميز البنية الطبيعية لمدينة سطيف بعدم التجانس لأنها تقع بين منطقتين مختلفتين الأطلس التلي شمالا وسلسلة الصحراء جنوبا، ومنطقة السهول بالوسط[1]، موقعها المتميز على هضبات جبال **مغرس** وبابور جعل مناخها السهبي قاريا، حيث تزدهر فيه زراعة القمح والشعير والخضروات والحمضيات، وقد أضاف لها سد عين زادة وسد الموان الذي يعتبر من السدود الكبيرة بالجزائر إمكانية ري مساحات واسعة.

خريطة رقم (03): *توضح حدود ولاية سطيف وتقسيمها الإداري (البلديات والدوائر)*



المصدر: نبيل سليماني، مذكرة ماجستير، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافيsig لتسيير المجال، ص، 15.

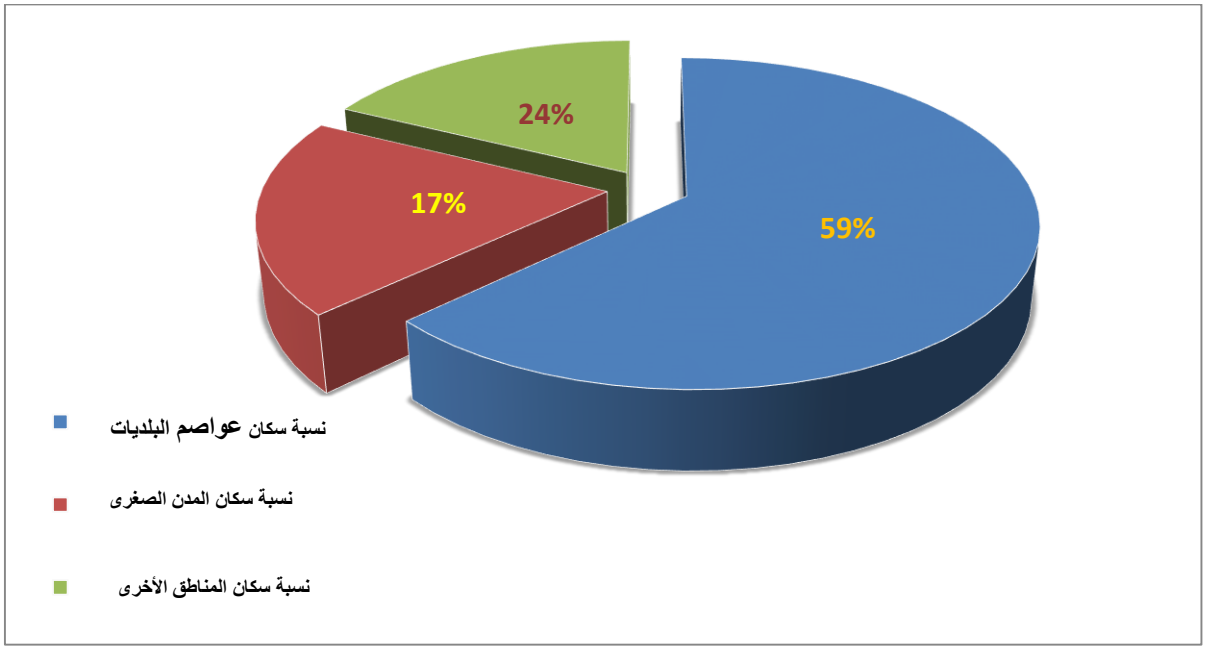
[1] https://interieur.gov.dz/index.php/fr/commune-%C3%A0-la-une/1185-commune-desetif

السكان:

يقدر عدد سكان ولاية سطيف سنة **2020** بـ **1,987,357** نسمة، أما الكثافة السكانية عام **2020** هي: **303** نسمة/كم². تتركز الكثافة أكبر بكثير في الممر الحضري بوسط الولاية على الطريق الوطني **05** حيث وصلت إلى حوالي **3000** ساكن/كم² ببلديتي سطيف والعلمة على مساحة **127.30** كلم²، و**74.20** كلم² على التوالي، وهي نسبة عالية، حيث شهد عدد السكان ارتفاعا كبيرا في ولاية سطيف من **1,581,325** نسمة سنة **2010** إلى **1,987,357** نسمة سنة **2020** بنسبة زيادة قدرها **02,22 %**[1].

وفي عام **2020**، سكن **59%** من السكان في عواصم البلديات، و**17%** في المدن الثانوية و**24%** في مناطق متفرقة[2].

شكل رقم (25): *يمثل نسب تركز السكان في إقليم ولاية سطيف*



المصدر: (D.P.S.B), Année 2021, p.14

وتعتبر سطيف ثاني ولاية بعد ولاية الجزائر من حيث الكثافة السكانية، ويطلق عليها الجزائريون في الغالب عاصمة الهضاب العليا، وهي من أهم الأقطاب الاقتصادية والتجارية في الجزائر، إن لم نقل في أفريقيا، كما تمتلك ولاية سطيف مطار دولي بمدينة عين أرنات (مطار **08** ماي **1945**).

[1]La direction de la programmation et du suivi budgétaires (D.P.S.B), Année 2021, p.13.
[2]*Ipid*, p.14.

تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية عديدة، وازدهرت فيها الحرف التقليدية والخدمات والفنون. والى جانب أنها تضم جامعتين؛ جامعة فرحات عباس سطيف **01** التي تضم الشعب التقنية والطبية وجامعة محمد لمين دباغين سطيف **02** والتي تضم العلوم الانسانية والاجتماعية، فهي تحتوي أيضا على العديد من المعاهد والمراكز العلمية والتكنولوجية والرياضية.

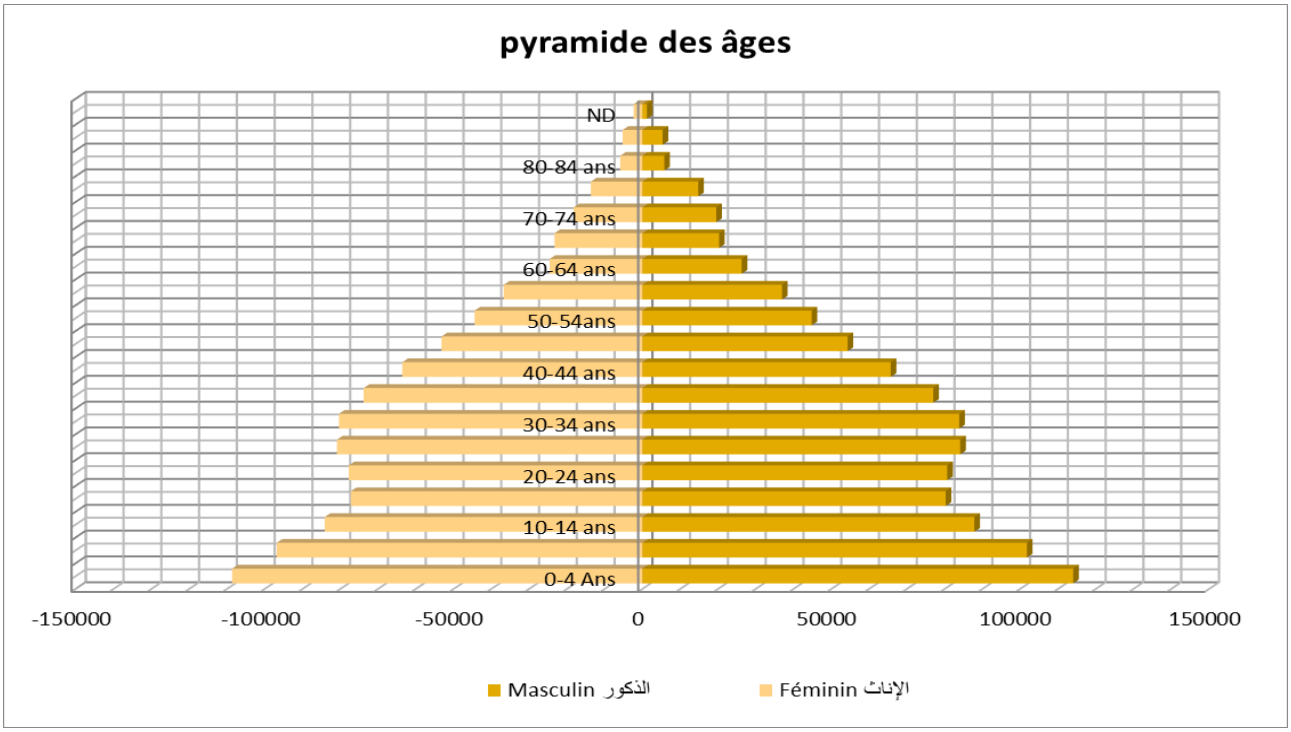
تعتبر سطيف من بين المناطق الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية، ومعبر اقتصادي وسياحي لا يمكن الاستغناء عنه. شهدت الولاية نموا استثنائيا في عدد سكانها الحضري حيث كان عدد سكان سطيف **80.000** نسمة في عام **1966** ويبلغ عدد سكانها **251.676** نسمة. و**1. 987. 357** نسمة اليوم؛ يبلغ معدل التحضر **43.45%** ويبلغ عدد سكان المدينة **645,484** نسمة. تضم مدينتي سطيف والعلمة (أكثر من **100.000** نسمة) أكثر من **60%** من سكان الحضر بالولاية.

جدول رقم (10) *يوضح نسب توزيع سكان ولاية سطيف حسب الجنس والفئة العمرية*

d'âge Groupe	Masculin	%	Féminin	%	Total	%
0-4 Ans	134379	51,22	127958	48,78	262337	13,29
5-9 ans	81417	51,25	77437	48,75	158854	8,05
10-14 ans	87856	51,10	84077	48,90	171933	8,71
15-19 ans	80256	50,97	77187	49,03	157443	7,97
20-24 ans	80670	50,93	77728	49,07	158398	8,02
25-29 ans	84115	50,99	80836	49,01	164951	8,35
30-34 ans	83844	51,08	80301	48,92	164145	8,31
35-39 ans	76972	51,06	73764	48,94	150736	7,63
40-44 ans	65735	50,85	63530	49,15	129265	6,55
45-49 ans	54296	50,52	53168	49,48	107464	5,44
50-54ans	44785	50,22	44391	49,78	89176	4,52
55-59 ans	36930	50,16	36701	49,84	73631	3,73
60-64 ans	26266	51,70	24538	48,30	50805	2,57
65-69 ans	20270	46,57	23255	53,43	43525	2,20
70-74 ans	19537	51,78	18194	48,22	37731	1,91
75-79 ans	14760	52,00	13623	48,00	28383	1,44
80-84 ans	5768	49,69	5839	50,31	11608	0,59
+ 85 ans	5340	50,59	5215	49,41	10554	0,53
ND	1183	34,05	2292	65,95	3475	0,18
Total	**1004379**	**50,87**	**970034**	**49,13**	**1974413**	**100,00**

المصدر: (D.P.S.B), Année 2021

شكل رقم (26): *يمثل هرم الأعمار بولاية سطيف حتى سنة2021*



المصدر : (D.P.S.B), Année 2021

أما بالنسبة للتسلسل الهرمي الحضري ظل بشكل عام في ذروته على مدى الأربعين سنة الماضية ويرتكز على توزيع كثيف ومتوازن للمراكز لريفية.

ارتفع عدد سكان ولاية سطيف من **1.581.325** نسمة سنة **2010** إلى **1.987.357** سنة **2020** بنسبة زيادة قدرها **02.22 %**[1]، شكلت الفئات العمرية من **15** سنة إلى **40** سنة نسبة **40.28 %** [2] من العدد سكان الولاية وهو ما يعكس الطاقة الشبانية التي تزخر بها الولاية.

جدول رقم (11) *يوضح التوزيع الديموغرافي لسكان ولاية سطيف*

الذكور	الإناث	السكان	المساحة	الكثافة السكانية / كلم^2
1 007 603	**979 754**	**1 987 357**	**6549,64**	**303 ساكن/كلم^2**

المصدر : مصلحة الحالة المدنية لولاية سطيف

[1] إحصائيات مصلحة الحالة المدنية بولاية سطيف لسنة 2020

[2]La direction de la programmation et du suivi budgétaires (D.P.S.B), Année 2021, p.28

تمتلك ولاية سطيف شبكات حضرية متماسكة تشكل الهيكلة العامة لإقليم الولاية ممثلة في خمس أقطاب حضرية كبرى منطقة سطيف الحضرية، شبكة العلمة، شبكة عين ولمان، شبكة عين الكبيرة، شبكة بوقاعة وتعتمد هذه المدن في علاقاتها على محاور الطرق الهامة الغربية/الشرقية **(RN.5)** والشمال/الجنوب **(RN.77،RN.9،RN.28)**. كما تشكل ولاية سطيف قطب التقاء حوض ديمغرافي يضم حوالي خمسة **(05)** مليون نسمة، وهي تجمع مجموعة من سبعة ولايات (سطيف، بجاية، جيجل، ميلة، باتنة، المسيلة، برج بوعريريج). يشع النظام الحضري لولاية سطيف على ثلاثة **(03)** فضاءات تخطيط إقليمية تتبع محورين استراتيجيين رئيسيين للتنمية الوطنية يتداخلان مع ثلاث مناطق برامجية (الهضاب العليا الشرقية، الهضاب العليا الوسطى ومنطقة برنامج الشمال الشرقي)[1].

خريطة رقم (4): توضح حدود و بلديات ولاية سطيف



المصدر : https://interieur.gov.dz/Monographie

[1](D.P.S.B), Année 2021, p.13

بالنسبة لإحصائيات الشغل فقد أشارت مديرية التشغيل للولاية عن الأرقام التالية:

جدول رقم (12): *يوضح نسبة التشغيل والبطالة بولاية سطيف سنة 2020*

التعيين	الوحدة	المجموع العام
التعداد السكاني للولاية	نسمة	1 987 357
الساكنة النشطة	فرد	501 172
الساكنة العاملة	فرد	439 841
الساكنة البطالة	فرد	61 331
نسبة البطالة	%	12,24

المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف

أما بالنسبة لإحصائيات الجريمة في مدينة سطيف، فقد أحصت شرطة الولاية قضايا كثيرة بوتيرة متصاعدة، منها ماهو ضد الأشخاص و ماهو ضد الممتلكات العامو و الخاصة ، بالإضافة إلى الجرائم السيبيرانية، وهو ما يكشف عن انتشار واسع للجريمة في الوسط الحضري للمدينة بشتى أنواعها، والجدول رقم (13) أدناه .

جدول رقم (13): *يوضح الجرائم المسجلة خلال سنوات 2020،2021،2022،2023 بمدينة سطيف*

طبيعة القضية	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
قضايا الشيئ العمومي	537	753	1136	1407
قضايا المساس بالأشخاص	989	1463	1441	1423
قضايا المساس بالممتلكات	1242	1498	1379	1502
قضايا الآداب	101	98	116	112
قضايا الاقتصاد	396	349	277	253
قضايا المخدرات	1146	1775	4085	5882
قضايا الجرائم السيبيرانية	125	183	161	165

المصدر: مديرية أمن ولاية سطيف

تظهر البيانات الخاصة بالقضايا الإجرامية المسجلة في مدينة سطيف خلال الفترة (2020–2023) تصاعدًا ملحوظًا في قضايا المخدرات، حيث انتقلت من (1146) قضية سنة 2020 إلى (1775) قضية سنة 2021، ثم قفزت إلى (4085) قضية سنة 2022، لتصل إلى (5882) قضية سنة 2023. هذا التزايد الحاد يعكس اتساع دائرة انتشار المخدرات، سواء من حيث الاتجار أو الاستهلاك، وهو ما قد يرتبط بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بعض الأفراد نحو تجارة المخدرات كمصدر دخل غير مشروع، فضلًا عن تزايد الإقبال على تعاطيها كنتيجة للضغوط النفسية والبطالة

أما فيما يتعلق بقضايا المساس بالأشخاص أو العنف ضد الأشخاص، فقد شهدت زيادة كبيرة بين سنتي 2020 و2021، حيث انتقلت من (989) قضية إلى (1463) قضية، وهو ما قد يكون ناتجًا عن تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا وما خلفته من توترات اجتماعية واقتصادية. إلا أن هذه القضايا استقرت نسبيًا في السنتين التاليتين، حيث سجلت (1441) قضية سنة 2022 و(1423) قضية سنة 2023، مما يشير إلى استمرار العنف الحضري في مستويات مرتفعة دون تراجع ملحوظ .

ب. حي شوف لكداد الموقع و النشأة

الموقع الجغرافي:

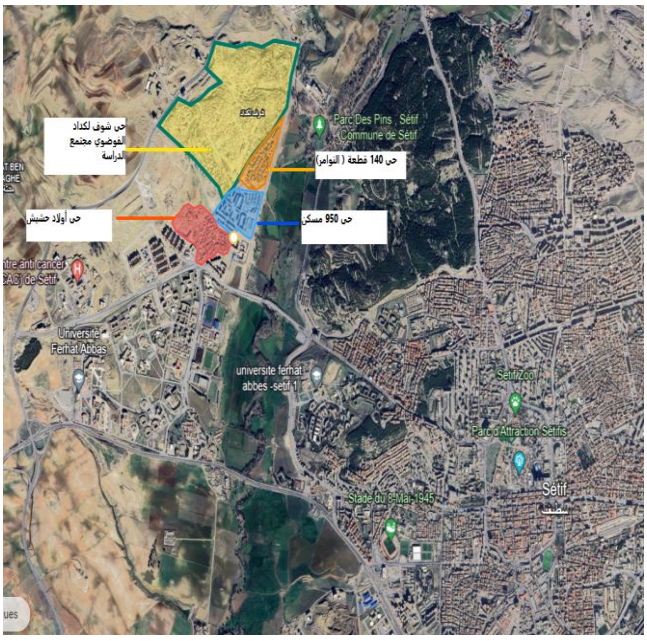
يمكن توضيح الحدود الجغرافية كما تظهره الخريطتين أدناه رقم **01** و**02** كالتالي؛ يقع الحي الفوضوي شوف لكداد في الجهة الغربية من مدينة سطيف على هضبة الباز التي تسمى اليوم هضبة شوف لكداد بين وادي بوسلام والـ **140** قطعة (النوامر) من الواجهة الشرقية المقابلة لعاصمة الولاية، والطريق الاجتنابي المزدوج الرابط بين الطريق الوطني رقم **75** والطريق الوطني رقم **05** غربا، أما جنوبا فنجد له حدودا مع أولاد حشيش وحي **950** مسكن وحي الباز المتاخم لجامعة سطيف **01** أما تقاطع الطريق رقم **75** من جهة الشمال والطريق الاجتنابي الغربي يشكل حدوده الشمالية والشمالية الغربية* ويتربع الحي الفوضوي على مساحة إجمالية تقدر ب **75** هكتار كما توضح الخريطة رقم **(05)**.

*و تجدر الإشارة هنا أن حي شوف لكداد هو حي كبير يضم الجزء الجنوبي منه الحي المنظم و المهيأ و الذي يسمى أولاد حشيش و950 مسكن و حي 140 قطعة، أما الحي الفوضوي المعني بالدراسة فهو المذكورة حدوده أعلاه.

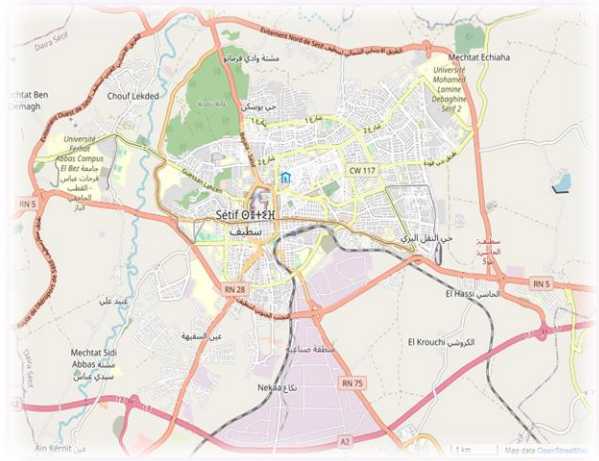
خريطة رقم (05): *تبين خرائط توضيحية لحي شوف لكداد الفوضوي (الموقع الحدود والمساحة)*



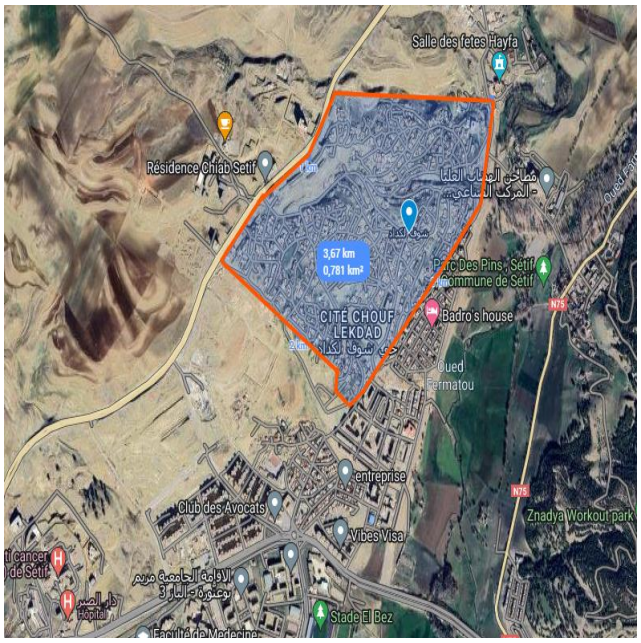
1



2



3



4

المصدر : goole map و PDAU Sétif 2010

مع مرور الوقت شهد الحي قيام حياة اجتماعية داخل المنطقة، فضلاً عن تشييد مسجد (أبو هريرة)، وعدد من المحلات التجارية التي أنشأها السكان أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك أنشأت سلطات المدينة عددًا من المرافق العامة مثل قاعة علاج ومدرسة ابتدائية ومكتب بلدية ومكتب بريد. وتقع هذه المرافق العامة في الطرف الجنوبي من الحي الفقير، وتشكل هذه الخطوة من سلطات الولاية شكلاً من أشكال الاعتراف بهذا الحي الفوضوي خاصة مع تزفيت بعض الطرق والمداخل الرئيسة للحي.

تخدم هذه المنطقة العشوائية شبكة طرقية مهمة، فالحي يتواجد ضمن منطقة محورية إلى الشمال الطريق الوطني رقم **75** ومن الجنوب الطريق الوطني رقم **05**، أما غربا فيحد حي شوف لكداد الطريق المزدوج الرابط بين الطريق الوطني رقم **75** ورقم **05** على امتداد **06** كلم، والذي يمثل بدوره طريقا استراتيجيا جد مهم كونه المنفذ نحو الطريق السيار شرق غرب ونحو مناطق حضرية مهمة كعين أرنات وجامعة فرحات عباس سطيف **01** ومطار الولاية **08** ماي **1945**.

خريطة رقم (06): *تصور حي شوف لكداد الفوضوي*



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على google maps

وتحضيرا لترحيل السكان من الحي قسم هذا الأخير إلى **19** قطاعا يحتوي كل قطاع على أرقام دلالية تثبت أن المسكن المرقم قد خضع لآخر إحصاء وبالتالي ملفه موجود بالمصالح البلدية تفاديا لأي إنشاء جديد لمساكن فوضوية أخرى، ومنعا للتحايل والبناءات الوهمية التي قد تشيد حيث تم الاستعانة في آخر إحصاء للحي بأفراد الدرك الوطني التابعين للفرقة الإقليمية للدرك الوطني **300** مسكن بسطيف، وكآخر إجراء قامت به السلطات المحلية (الدائرة وبلدية سطيف) هو مباشرة عملية إحصاء عدد السكان الراغبين في تسوية سكناتهم في إطار القانون القانون **08/15** الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها [1]، وذلك تمهيدا لعملية الإحصاء الدقيق والفعلي لسكان الحي الفوضوي المعنيين فقط بالترحيل، وتجدر الإشارة هنا أن حي شوف لكداد أن الحقب لزمنية والأجيال التي مرت وعاشت ولازالت تقطن هذا الحي أصبحت جزءا منه واستقرت به بشكل دائم بعد أن تم بناء مساكن منظمة من طابق وطابقين وفيلات حتى، وتم حتى فتح العديد من الأنشطة التجارية والصناعية على غراء ورشات التصليح السيارات

[1] قانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب 1429 الموافق 20 يوليو 2008 يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها

والحدادة والنجارة وبالتالي من غير الممكن ترحيلهم بعد تأسيسهم لهذه النشاطات، ويؤكد الأمين العام لدائرة سطيف أن من بين المعوقات التي حالت دون القضاء على حي شوف لكداد هو ملف التسوية والسكان الذين أسسوا مشاريعهم وسكنات لا تختلف عن ما هو موجود في الأحياء المنظمة، ونظرا لخصوصية الحي الفوضوي وعمره الذي قارب النصف قرن كانت هده أحد أهم الأسباب التي ساهمت في استمرارية وجود السكنات العشوائية والفوضوية وانتشارها على مدى عقود من الزمن، وهنا يشير الباحث رشيد سيدي بومدين أن الأحياء العشوائية كانت تعمل "كسوق عقاري وأرضي" منذ الفترة الاستعمارية وكانت تُعد "بوابة دخول إلى أنظمة حقوق". كان إنشاؤها وتنظيمها نتيجة "مسارات هجرة تعمل كشبكات قروية وتؤدي إلى تنظيم الفضاء العشوائي"[1].

ت: حي شوف لكداد الفوضوي السكان والمحيط

تحيط بمدينة سطيف أربع مستوطنات رئيسية في بلديتها؛ عين تريك في الجنوب، الحاسي في الشرق، فرماتو في الشمال وشوف لكداد في الشمال الغربي. وبمقارنة هذه المستوطنات الأربع من خلال نموها السكاني في نفس الفترات (الجدول رقم **(14)**)، فمن الواضح أن الشوف لكداد لديها أكبر معدل سكاني متزايد؛ وهي تزيد عن **16** في المائة بين فترة وأخرى.

خلال العقدين الأخيرين، تضاعف عدد سكان الشوف لكداد ستة أضعاف. ويوجد في المتوسط أكثر من خمسمائة وافد جديد كل عام منذ **1987**، عندما تم تركيب الملاجئ الأولى. لكن أعلى فترة للهجرة الريفية كانت في التسعينات بسبب عصر الإرهاب. وكان أول المحتلين غير الشرعيين في الثمانينيات هم العمال الموسميون في الأراضي الزراعية المحيطة بالموقع وفي الوادي. معظمهم يأتون من البلديات الجنوبية المجاورة[2].

[1]Rachid Sidi Boumedine : **Béton villes contre bidonvilles. Cent ans de bidonvilles à Alger** , ,Algérie, APIC Éditions, 2016, p. 40-55.

[2]*Ipid.p4.*

جدول رقم (14): *يمثل تطور التعداد السكاني لحي شوف لكداد مقارنة بالأحياء الفوضوية الأخرى من سنة 1987 - 2008*

الموقع	تعداد السكان 1987	تعداد السكان 1998	تعداد السكان 2000	تعداد السكان 2008
مدينة سطيف	170,182	214,932	226,680	261,670
حي شوف لكداد	1,399	5,623	7,200	8,701
حي عين طريق	3,692	6,303	6,931	إزالة/ تهيئة الحي الفوضوي
حي الحاسي	610	1,339	1,540	إزالة/ تهيئة الحي الفوضوي
حي فرماتو	3,172	4,883	5,272	إزالة/ تهيئة الحي الفوضوي

المصدر: DPAT مديرية التخطيط والتهيئة العمرانيةDPAT بسطيف 2010.

يقول جوفري باين "**Geoffrey K. PAYNE**" إن ضغط نقص السكن يجذب الناس إلى بناء الأكواخ في جيوب من الأراضي غير المستخدمة التي لم تمسها التنمية الحديثة، في حين تم تحويل مناطق بأكملها في أماكن أخرى إلى مساكن مؤجرة لذوي الدخل المنخفض.... وتدريجياً، سيتم تدمير كل من المستوطنات غير المرخصة والمساكن غير المرخصة". لقد أصبحت المساكن المزدحمة عوامل دائمة لتوسيع المدن وتنمو بسرعة أكبر من أي شكل آخر من أشكال التنمية. أسباب الموقع الهامشي إن أرض شوف لكداد غير الخصبة.

كما يتم عبور هذا الموقع غير المستقر بواسطة خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي الخطيرة التي ترتفع بضعة أمتار فوق سقف **40** عائلة. قبل سنوات قليلة خرج السكان إلى الطريق الرئيسية (الطريق الوطني رقم **9** التي تربط سطيف ببجاية في الشمال) وقاموا بإغلاق الطريق مطالبين بتحسين الظروف المعيشية في شوف لكداد. ومنذ ذلك الحين، شعرت السلطات المحلية بخطورة أعمال الشغب وقررت القيام بالتحرك لتحسين الأوضاع. فتم تعبيد بعض الطرق الرئيسية وإنشاء بعض المرافق الأساسية مثل المسجد وقاعة العلاج، الفرع البلدي ومكتب البريد، الذي أشرنا لهم سابقا، كما تم توفير صنابير المياه الجماعية ونظام الصرف الصحي والذي لم يستفد منه كامل ساكنة الحي نظرا لصعوبة ربطهم بشبكة الصرف الصحي واقتصر الأمر على تجمعات معينة تستجيب للشروط التخطيط والإنجاز، كما تم توفير الطاقة الكهربائية للحي لكن للسكنات المنظمة والذي يملك سكانها عقود عرفية أو سندات معترف بها، وبناءاتهم تستجيب لقانون التسوية في إطار قانون **08/15**، اما باقي السكنات الفوضوية فيتم نقل التيار الكهربائي لها بطريقة غير شرعية من طرف الجيران المستفيدين رسميا عن طريق ربطهم بكابل كهربائي

فردي دون عداد رسمي ثم يتم تركيب عداد يحسب كمية الكهرباء المستهلكة من طرف هذا الجار ليتم دفع ثمن ذلك كل **3** أشهر وبالتالي يضمن الساكن الفوضوي تزويده بالتيار الكهربائي في انتظار الترحيل، وقد ثبت لدينا أن حتى مؤسسة سونلغاز ربطت الكثير من المنازل الفوضوية بالكهرباء من خلال عدادات رسمية حتى غاز المدينة توجد الكثير من المنازل مزودة به من خلال عدادات سونلغاز وبطريقة رسمية وهو ما يطرح العديد من الاستفهامات حول قانونية هذا الربط العشوائي في هكذا حي فوضوي.

تثبت الشواهد الإحصائية أن تعداد السكان في الأحياء الفوضوية والقصديرية في الجزائر على غرار حي شوف لكداد رسم منحى متصاعد طوال عقود من الزمن، فغداة الاستقلال، استمرت الأحياء الفقيرة لعدة أسباب: من جهة، لم تكن معالجة هذا النوع من السكن تشكل أولوية للسلطات، ومن جهة أخرى، دفع الفقر والبطالة وظروف السكن سكان الريف للهجرة نحو المدن في بداية السبعينيات، كانت البيانات الموثوقة حول هذه الفترة تتعلق بالجزائر العاصمة وضواحيها؛ حيث تم تسجيل وجود **98** حيًا فقيرًا يسكنها **6800** عائلة ويبلغ عدد سكانها **39472** نسمة. في عام **1983**، تم إحصاء **17302** كوخًا يسكنها **119831** شخصًا، أما في مدينة قسنطينة، قدر عدد الأحياء الفقيرة بـ **31** حيًا كانت هذه الأحياء تقع في الأطراف وداخل المحيط الحضري. ولحل هذه الوضعية تم اتخاذ حلول مؤقتة لكنها غير فعالة، فعلى سبيل المثال، بين عامي **1973** و**1984** تم تخصيص بعض المساكن من برامج السكن الاجتماعي الحكومي لسكان الأحياء الفقيرة. ومع ذلك، أعيد احتلال الأكواخ المتروكة من قبل وافدين جدد، بعد ذلك، اعتمدت السلطات نهجًا آخر (غير فعال) بإعادة إسكان السكان في البلديات المحيطة بقسنطينة، مثل ديدوش مراد.

وأمام أزمة السكن في السبعينيات والثمانينيات ومشكلة الأحياء الفقيرة، تبنت السلطات حلولا ترقيعية دون معالجة جذور المشكلة ودون مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي للقضية.

أما خلال التسعينيات؛ ونتيجة الأزمة الأمنية التي ضربت المناطق الريفية خاصة، شهدنا موجة جديدة من الهجرة نحو المدن. يقدر آخر تعداد رسمي **(RGPH 2008)** عدد المساكن غير اللائقة بـ **211000** مسكن فوضوي وقصديري.

وكغيرها من المدن الكبرى شهدت مدينة سطيف ظاهرة السكن الفوضوي منذ الفترة الاستعمارية. ولد أول حي فقير في عام **1954** في حي يحياوي (طنجا) في ضاحيته الشرقية. في عام **1957**، قدر عدد سكان

هذا الحي بـ **30000** نسمة، ثم أعطت الهجرة الريفية أيضًا ميلادًا للحي العشوائي "أندريولي"؛ الذي تم إنشاؤه على طول الطريق المؤدي إلى مسيلة. أقيمت الأكواخ على أرض زراعية، ومع مرور الوقت، بلغ عدد الأسر **650** أسرة، ونظرا لأنه يحتل قلب عاصمة الولاية فقد تم القضاء عليه في عام **2001** بقرار من أعلى السلطات في الدولة[1].

وبالرجوع إلى حالة دراستنا حي شوف لكداد، فإن إنشاء هذا الحي كان متأخرًا. ولد في نهاية الثمانينيات رغم أن المنطقة عرفت أول واطئ لها خلال الثورة الخمسينيات من القرن الماضي واحتل هضبة صخريَّة غرب عاصمة الولاية. فرغم موقعه البعيد نسبيًا عن المدينة واستبعاده المكاني والاجتماعي لساكنيه، فقد شكل نقطة سوداء ووصمة عار في حبين السلطات المحلية رغم تعاقب مسؤوليها ورغم كل الوعود والحجج التي كانت تعطى في كل مرة عن سبب تأخر ترحيل السكان وبالتالي القضاء على الحي ما يزال قاطنيه يعانون وضعية أقل ما يقال عنها أنها مزرية.

أفادت المعطيات الإحصائية الصادرة عن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **(PDAU)** لسنة **2010** التي أفرز الإحصاء السكاني على المعلومات التالية:

جدول رقم (15): *يوضح نسبة النمو السكاني في حي شوف لكداد مقارنة ببلدية سطيف من سنة 1987 – 2008*

	التعداد السكاني	الإحصاء 1987	الإحصاء 1998	النمو السكاني	الإحصاء 2008	النمو السكاني
التعيين	بلدية سطيف	168.000	214.842	% 2.26	251.676	%1.59
	حي شوف لكداد	1398	5640	%13.52	7688	%3.15

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات لولاية سطيف PDAU 2010

أما أرقام العمل المقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية سطيف، فتشير إلى أن القوة العاملة بلغت حوالي **501,172** شخصًا وأن عدد العاملين يبلغ **439,841** شخصًا. وقد أسهم ذلك في خفض معدل البطالة إلى أقل من **12.24 %** [2]

[1] Ali Khodja Mehdi: **Configuration spatiale et formes d'usage dans un quartier informel. Cas de Chouf Lekdad à Sétif, Fabriques Urbaines**, Volume 2, Numéro 2, 2022, p. 73.

[2](D.P.S.B), Année 2021, p.25.

جدول رقم (16): *يوضح حالة السكان والشغل في مدينة سيطف لسنة 2021*

توزيع تعداد السكان	المجموع
التعداد السكاني العام لولاية سطيف	1 987 357
تعداد السكان القادرين على العمل (النشطين)	501 172
تعداد السكان العاملين	439 841
تعداد السكان العاطلين عن العمل	61 331
نسبة البطالة	12,24

المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف

2.2. المجال الزمني:

لقد غير علم الاجتماع المعاصر مفهوم المكان والزمان بشكل كبير، خاصة في استعمالهما كتعبير عن السياق الاجتماعي– التاريخي، أو استخدامهما كأطر للتحليل والتفسير. ومن الملاحظ أن تحليل الظاهرة من خلال تغيرات الزمن الاجتماعي، يقودنا إلى ضرورة تحديد **الثابت والمتغير** في الظاهرة محل الدراسة، كما أن مراقبة التغيرات في طبيعة الظاهرة عبر الزمن قد يؤدي إلى تحديد الخصائص والقوانين النّاظِمة لحركيّتها وديناميتها، فإذا كانت الدراسة الراهنة قد يستغرق إنجاز قسميها النظري والميداني أربع سنوات، فهذا يعني أن مداها الزمني يحمل في طياته تغييرات الظاهرة البحثية سواء من حيث الشكل أو المضمون. زد على ذلك أن غالبية الأبحاث الميدانية تتطلب تحديدا للفترة الزمنية المراد دراستها فيها لتبيان حركية وديناميكية الظاهرة عبر مُتَصِلها: "الزماني–المكاني". ففي كلتا الحالتين السابقتين، نحن مطالبون برصد ما يعتري الظاهرة من تحولات والانتقال من حالة إلى أخرى –أنظر الشكل رقم **(27)** –

وتجسيدا لهذه المقاربة المنهجية؛ نحاول في البحث الراهن رصد تغير ظاهرة العنف والتهميش في الوسط الحضري، مع التركيز على الجانب الأمبريقي الذي سيجرى بحي شوف لكداد بسطيف.

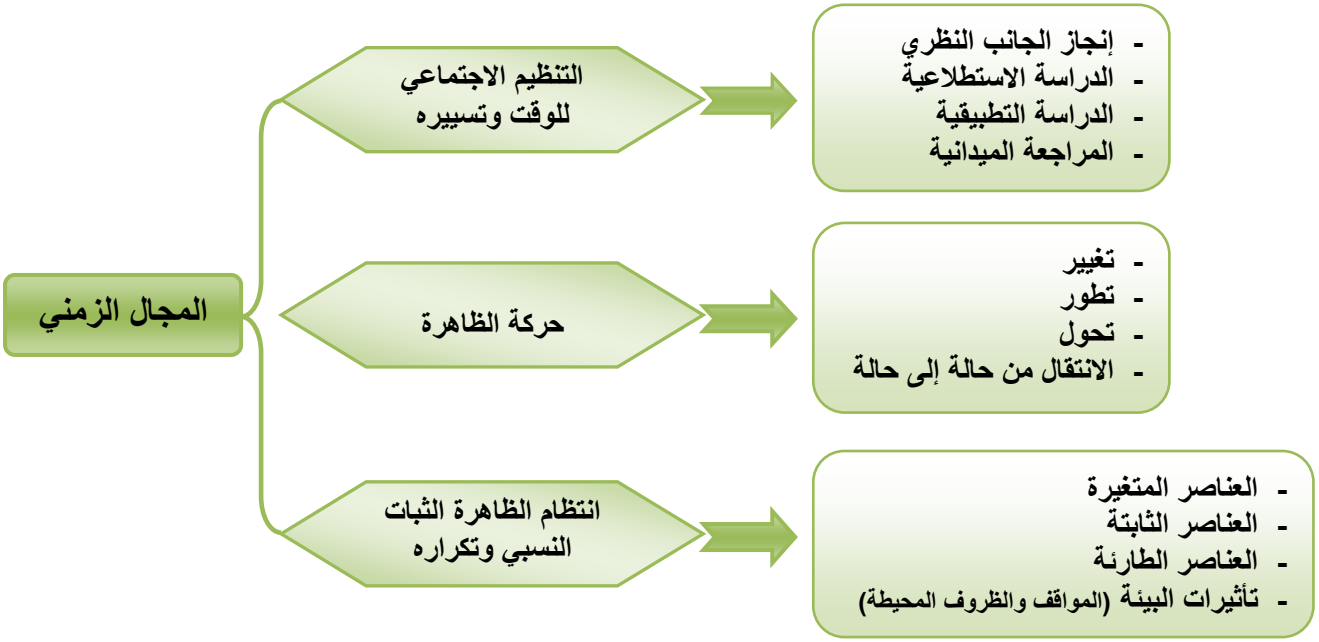
وإذا كانت هذه المقاربة لا تطرح مسألة التنظيم الاجتماعي للوقت وتسييره في البحث العلمي، فإنها تطرح أهمية علاقة الوقت بالمعنى، وكذا أهمية الوقت المسموح به أو الفعلي (أي الوقت الذي يقضيه الباحث في الميدان عموما واحتكاكه بالعينة على وجه الخصوص) للتدليل على مدى كفايته لرصد ديناميات الظاهرة.

وإذا تتبعنا المسار الزمني الذي مرت به دراستنا الميدانية، نستطيع القول أن نزولنا لحي شوف لكداد والانطلاقة الحقيقية في تطبيق أدوات جمع البيانات كانت منتصف شهر جانفي 2024، حيث تم أولا القيام بالملاحظة البسيطة و استطلاع كامل للحي الفوضوي و الوقوف على أهم معالمه و تكوينه و تركيبته البنيوية (المشي في شوارعه الترابية و الأزقة الضيقة، رصد مختلف الأوضاع التي يعيش فيها ساكنة الحي، تسجيل الملاحظات المتعلقة بشكل البيوت و تكوينها و كيفية بنائها ووضعيتها الخارجية و كل ميا يحيط بها، القيام بتصوير عن طريق كمرا الهاتف الذكي كل الوضعيات الغريبة و غير المألوفة في الحي و مثال ذلك تربية الحيوانات، و الدجاج، مكب النفايات المتاخم للحي، بعض التوسعات المحاذية للمنازل كبناء حوش (فناء صغير)، صرف المياه القذرة خارج المنزل دون تهيئة أو حتى ردم، وجود كم هائل من مادة القصدير تستعمل في تدعيم بناء البيوت، وعلى العموم تم ملاحظة كل هذه المظاهر التي تعكس بجلاء حيا فوضويا قصديريا عشوائيا بامتياز و تم توثيق جمع المظاهر ضمن الملاحق الموجودة في نهاية هذه الأطروحة.

أما بالنسبة للأداة الثانية وهي استمارة الاستبيان؛ فبعد إنجازها وعرضها على المشرف و مجموعة من المحكمين، ليتم مباشرة توزيعها على عينة الدراسة بتاريخ 14 فيفري 2024، بالاستعانة ببعض الأصدقاء القاطنين بمنطقة شوف لكداد و حي الباز، أيضا تم الاستعانة بطالبين من الحي المعني بالدراسة للمساعدة في توزيع و استعادة الاستمارات، هذه الأخيرة شكلت لنا صعوبة كبيرة نظرا لخصوصية الحي و قبول الاستمارة في بادئ الأمر ثم رفض أو عدم إمكانية استرجاعها لاحقا، وهو الأمر الذي استغرق تقريبا ستة (06) أشهر كاملة من أجل تحصيل جميع الاستمارات حسبة حجم العينة المطلوبة بتاريخ 23 جويلية 2024 .

وإذا جئنا إلى المقابلة المقننة التي تم تدعيم دراستنا الميدانية بها؛ كانت بداية عقد المقابلات البحثية مع مجموعة من قاطني الحي و عددهم عشر حالات، تنوعت بين الذكور و الإناث من مختلف الفئات العمرية و الشرائح الاجتماعية، عامل ، بطال، موظف، طالب جامعي، متقاعد...، و بعد إقناع كل حالة بموضوع المقابلة تم مباشرة العمل على هذه الأداة بتاريخ 02 جويلية 2024 و الانتهاء منها بتاريخ 25 جويلية 2024، أما بالنسبة للمقابلات التي كان من المفروض عقدها مع السلطات المحلية للولاية (رئيس المجلس الشعبي البلدي، رئيس الدائرة) فقد ألغيت لرفض التصريح بأي معلومة حول ملف حي شوف لكداد الفوضوي تحت مبرر سرية الملف و حساسيته على مستوى الولاية .

شكل رقم (27): *يمثل المجال الزمنـي*



المصدر: من إعداد الباحث

3.2: المجال البشري للدراسة

يشكل الحيز البشري في دراستنا؛ قلب الظاهرة النابض إذ يرتكز مدى جدية دراسة ظاهرة التهميش وعلاقتها بالعنف الحضري بشكل أساسي على آخر الإحصائيات المقدمة من طرف الدوائر الرسمية ممثلة في بلدية سطيف للعدد الإجمالي لسكان حي شوف لكداد الفوضوي محل الدراسة، ونظرا لخصوصية الحي والسرية الكبيرة التي يحضى بها ملف حي شوف لكداد الفوضوي كونه محل ترحيل وإزالة خاصة هذه الصائفة **2024**، فقد تمكنا من التحصل على التركيبة السكانية للحي من طرف مصلحة التعمير والبناء والأشغال العمومية لبلدية سطيف على الشكل التالي:

عدد السكان الإجمالي لحي الفوضوي شوف لكداد بسطيف حسب آخر عملية إحصائية سنة **2022** كان على النحو التالي:

العدد الإجمالي لسكان الحي الفوضوي	عدد العائلات بالحي الفوضوي
7681 نسمة	**2375 عائلة**

3: منهج الدراسة وتقنيات البحث

1.3 التقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية وصعوباتها

لا يمكن بأي حال من الأحوال خوض غمار البحث العلمي دون قولبة وربط الظاهرة المدروسة ضمن حدود طريقة أو منهج أو بحثي معين، بما يوفره من خصائص وأساليب وأدوات بحثية متمايزة عن غيره يضمن به الباحث الوصول إلى النتائج المرجوة والتدليل على الأبعاد والمؤشرات التي تم الإشارة إليها آنفا، وفي الأخير التأكد من مدى صدق الفرضيات التي تم صياغتها والإجابة عن إشكالية الدراسة،

وبالنظر إلى إشكالية دراستنا التي تبحث في العلاقة الارتباطية بين الهامشية والعنف الحضري وبعد اختيارنا لأحد أكبر الأحياء الهامشية في سطيف والجزائر عموما، وهو حي شوف لكداد الفوضوي، وعلى حد تعبير موريس أنجرس أن "المنهج هو عبارة عن جواب لسؤال؛ كيف نصل إلى الأهداف"[1]، لذلك كان لابد من تطبيق المنهج الوصفي الذي يصلح في هكذا مواضيع بحثية ودراسات ميدانية، حيث يساعدنا في تطبيق طرائق و تقنيات هذا المنهج ؛ الاستمارة و المقابلة لتحصيل البيانات والمعلومات من مجتمع البحث الذي لابد من رصد وتتبع وبالتالي وصف الثابت والمتغير في الظاهرة محل الدراسة وهذه النتائج لا يمكن تحقيقها إلا في كنف المنهج الوصفي، هذا الأخير الذي وفر لنا غطاء منهجيا قيما لتحديد أبعاد التهميش الحضري وما ينتجه من أنماط العنف التي تغزو الحي الهامشي شوف لكداد بسطيف، وبالتالي معرفة مدى صدق وتحقق فرضياتنا من عدمه، لذلك جاءت دراستنا الحالية لتصف ظاهرة التهميش الحضري المحصور في بعض زوايا المدينة المظلمة والمتمثلة في الأحياء الفوضوية أو العشوائية وتجيب عن تساؤلنا عن مدى ارتباط التهميش بالعنف.

أ. الملاحظة:

لاشك أن أداة الملاحظة لا غنى عنها في الدراسات الوصفية، فهناك ظواهر وممارسات خاصة في الاحياء الفوضوية قد تبدو للعامة عادية لكن الباحث السوسيولوجي وبتفعيل حس الملاحظة والمشاهدة لديه يستشف الكثير من الأمور التي تفيد بحثه، خاصة فيما تعلق بالحياة اليومية لأفراد العينة ونمط معيشتهم وعملهم وكيفية ممارسة حياتهم اليومية، كذلك الأمر بالنسبة لوصف الشكل ومظهر الحي الفوضوي الذي يستدعي تغليب عنصر الملاحظة المدققة لتفسير وتحليل شكل المباني وأدوات البناء

[1] موريس نجرس: المرجع السابق، ص 115

المستعملة ونوعية المواد ومحيط السكن والمظاهر المرتبطة به التي لا يمكن اكتشافها ومعالجتها إلا من خلال أداة الملاحظة، هذه الأخيرة التي تعتبر اللبنة الأولى في البحوث المتعلقة بالمشاكل الحضرية والإجرام والعنف، فبعض التصرفات والسلوكيات لا يدلي بها المبحوث وقد يتكتم عنها، بكن الملاحظة تكشف ذلك لأجل ذلك تهتم العلوم الإنسانية والاجتماعية بالملاحظة كأداة لجمع المعلومات والبيانات ومشاهدة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عن مختلف أبعادها للوصول إلى إصدار أحكام وصفية للوقائع الميدانية[1] خاصة واقع الحياة المعيشية للأحياء الفوضوية.

ب. الاستمارة :

تمثل الاستمارة أحد أهم التقنيات في جمع المعطيات أو البيانات بغرض التحقق من فرضيات البحث، حيث يتم طرح مجموعة أسئلة على أفراد العينة ف شكل استبيان من أجل الحصول على معلومات وباعتبار أن إجابات الاستمارة تكون محددة مسبقا غالبا، فهذا يسمح بإجراء معالجة كمية وإحصائية للعلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة وبالتالي عقد مقارنات كمية وسهولة تحليل البيانات والتعليق على نتائجها[2].تم توزيع الاستمارة على أفراد مجتمع البحث في حي شوف لكداد بسطيف، حيث احتوت على (88) سؤالًا موزعًا على ثلاثة محاور رئيسية: البيانات الشخصية، التهميش الحضري، والعنف الحضري. تم اختيار المستجيبين وفقًا لمعايير تضمن تمثيلًا واسعًا لمختلف الفئات العمرية والاجتماعية داخل الحي. رغم الجهود المبذولة، واجهت عملية التوزيع صعوبات ميدانية، أبرزها تردد بعض السكان في المشاركة بسبب مخاوف من استغلال المعلومات، ما استدعى تقديم توضيحات إضافية لضمان الثقة والحياد الأكاديمي. كما شكلت صعوبة الوصول إلى بعض الأسر، نظرًا للطبيعة العشوائية للبنية الحضرية، تحديًا لوجستيًا تطلب وقتًا إضافيًا. بالإضافة إلى ذلك، أبدى بعض الأفراد تحفظًا في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالممارسات غير الرسمية والوضعية القانونية للسكن. أما في مرحلة استرجاع الاستمارات، فقد تعذر استعادة عدد منها بسبب تنقل بعض المستجيبين أو فقدان الرغبة في الاستكمال، ما استوجب إعادة توزيع جزء من العينة لضمان تغطية كافية للمعطيات المطلوبة

تم تصميم الاستمارة من طرف الباحث موزعة على ثلاثة محاور [البيانات الشخصية– التهميش الحضري– العنف الحضري] يقيس كل سؤال من **(12)** إلى **(35)** البعد الاجتماعي في التهميش، ومن

[1] نادية عيشور و آخرون : **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، قسنطينة، حسين رأس الجبل للنشر و التوزيع، 2017، ص 299.

[2] سعيد سبعون: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، الطبعة الثانية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2012، ص 155.

(36) إلى **(46)** البعد الاقتصادي في التهميش، ومن **(47)** إلى **(63)** البعد السياسي في التهميش، ومن **(64)** إلى **(72)** البعد الايكولوجي في التهميش، ومن **(73)** إلى **(88)** العنف الحضري بمظاهره وأشكاله، وفيما يلي الأبعاد وأرقام المؤشرات التي تقيسها وفق ما هو مبين في الجدول رقم (17)

جدول رقم (17): *كيفية توزيع أسئلة الاستمارة على محاورها وفق أبعادها*

المحاور	الأبعاد	رقم الأسئلة	المجموع
بيانات العينة	البيانات الشخصية	11 -10-09-08-07-06-05-04-03-02-01	11
التهميش الحضري	البعد الاجتماعي	-27-26-25-24-23-22-21-20-19-18-17-16-15-14-13-12 35- 34 -33 .32-31-30-29-28	24
	البعد الاقتصادي	46-45-44-43-42-41-40-39-38-37-36	11
	البعد السياسي	-62-61-60-59-58-57-56-55-54-53-52-51-50-49-48-47 .63	18
	البعد الايكولوجي	72-71-70-69-68-67-66-65-64	09
العنف الحضري	مظاهر وأشكال العنف	88-87-86-85-84-83-82-81-80-79-78-77-76-75-74-73	16
المجموع			88

المصدر : من إنجاز الباحث

يمكن القول أن اختيارنا لأداة الاستمارة هو طبيعة مجتمع البحث وعينة الدراسة تتماشى معها هذه الأداة البحثية في دراسة الهامشية والعنف الحضري بهذا الحي الفوضوي، ومن خلالها يمكن استخلاص أن التطبيق الميداني للاستبيان أتاح كشفًا دقيقًا عن تأثيرات التهميش الحضري على ديناميات العنف داخل الحي، مما يعزز قيمة الاستمارة كأداة بحثية في التحليل السوسيولوجي الكمي،

ت. المقابلة ومحاورها

تعد المقابلة من اكثر الأدوات المنهجية انتشارا واستعمالا في الدراسات الميدانية والامبريقية، وأهميتها تكتسبها من المعلومات النوعية والمهمة التي توفرها للباحث من خلال المحاورات والحديث الشفوي الذي يجريه الباحث مع مبحوثه، وفق قواعد وآليات محددة مسبقا للحصول على النتيجة المطلوبة، ويوفر الحقل المنهجي أنواعا متعددة من المقابلات يستعمل فيها الباحث النوع الذي يراه مقيدا لبحثه[1]

وفي سعيها لتحقيق أهدافها واختبار فروضها؛ استعانت دراستنا الراهنة بتقنية المقابلة المنظمة أو ما يصطلح عليها البعض (المقننة)، ببعديها الكيفي والكمي، حيث اشتملت على أسئلة ذات أنماط ثلاث، مغلقة، مفتوحة، ذات بدائل أو اختيارات. ورغم استخدام هذه الأداة في مجلات البحث الاجتماعي بكثرة؛

[1] فضيل دليو، علي غربي: المرجع السابق ص 224.

إلا أنها اقترنت في دراستنا بتطبيق طريقة المسح الاجتماعي، وفي هذا السياق، نشير إلى أننا طبقنا هذه التقنية كطريقة موحدة، حيث تم طرح نفس الأسئلة على المبحوثين، بنفس الصيغة والترتيب، ويضمن هذا المدخل الاتساق، ويقلل من التحيز ويسمح بمقارنة الإجابات بشكل أسهل. ولقد احتوت هذه المقابلة على **(37)** سؤالا موزعين على أربع محاور كما هو مبين في *الجدول رقم **(18)*** التالي:

جدول رقم (18): يوضح تقنيات المقابلة المستخدمة في الدراسة

المحاور / الأسئلة	نمط الأسئلة			المجموع
	مغلقة	مفتوحة	ذات بدائل	
01	6	0	0	06
02	03	05	03	11
03	04	05	02	11
04	04	04	01	09
المجموع	17	14	06	37

المصدر : من إنجاز الباحث

وقد اشتملت على :

المحور الأول: لأسئلة المقابلة على البيانات الديموغرافية

1. **الجنس**
2. **العمر**
3. **الحالة العائلية**
4. **عدد أفراد الأسرة**
5. **المهنة**
6. **مدة الإقامة بالحي**

تم وضع المبحوثين ضمن ثـــلاث فئـــات لإجـــراء المقابلات معهم

1. **فئة الأزواج أرباب الأسر**
2. **فئة ربات البيوت– المطلقات– الأرامل**
3. **فئة الشباب دون زواج**

المحور الثاني: التهميش كمحدد وسبب أساسي لظاهرة العنف

أ. التهميش الاجتماعي، الثقافي والإيكولوجي:

1. ما هو سبب سكنك بهذا الحي الفوضوي؟
2. كيف هي الحياة اليومية في كنف حي فوضوي؟

3. ما هي طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية في الحي الفوضوي؟ بين الزوجين وبين الأبناء وبين الأقرباء وبين الجيران، هل هي عادية؟ أم يتخللها التشنج والخلاف؟ أحيانا؟ أم أنها علاقة سيئة جدا ويسودها الشجار الدائم واستعمال العنف أحيانا أخرى؟
4. ماهي أسباب تهميشك في هذا الحي وعدم الحصول على سكن؟
5. هل تخجل أو تشعر بالدونية لأنك تقطن هذا الحي؟ ولماذا؟
6. هل يمكنك ترتيب أهم الضغوط والتحديات المعيشية التي تواجهها يوميا من حيث: النقل، المرافق العمومية المتوفرة، النظافة، الخدمات، التهيئة، الصحة، التعليم، العمل.
7. هل تعتقد أن المستوى التعليمي والثقافي المتدني هو سبب بقائك قابعا في هذا الحي القذر؟ أم أن الفقر والبطالة هي السبب الرئيس في ذلك؟

ب. التهميش الاقتصادي والسياسي:

1. هل دخلك اليومي المنخفض وتدني مستواك المعيشي ساهم في عزلتك وتهميشك عن المجتمع كونك لا تملك ما تعول به أسرتك؟
2. ماهي أهم العوائق الاقتصادية التي ساهمت في تهميشك اقتصاديا؟ هل هي: قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، عدم وجود إعانات من الدولة أو الأقرباء، قطاع العمل غير الرسمي (عتالة، البيع المتجول، النصبات والبسطات الموسمية)
3. هل هناك تجاوب أو هناك تهميش وتهرب من قبل السلطات المحلية (البلدية، الولاية، الدائرة وباقي الإدارات) فيما يخص الاستقبال والانشغالات المطروحة ومشاكل الحي عموما؟
4. لماذا لا يوجد اهتمام بالجانب السياسي والعمل الجمعوي من طرفكم؟ هل هناك رفض طوعي من طرفكم أم عدم ثقة في العملية السياسية أو عدم جدوى هذا الجانب؟ أو هناك خوف وهاجس نجاه العمل الحزبي والسياسي عموما؟

المحور الثالث: أشكال العنف

أ. العنف المادي (المباشر): عنف الأشخاص والأموال

1. ماهي أهم أعمال العنف والإجرام التي تنتشر بالحي الفوضوي شوف لكداد؟
2. هل يمكنك أن تحدد بالتريتب الجرائم وأعمال العنف الأكثر مشاهدة وممارسة في هذا الحي؟

3. بالنسبة للعنف على الأشخاص (جرائم الأشخاص): كيف ترتب هذه الأفعال (ضرب، جرح، قتل، اعتداء باستعمال سلاح أبيض، اختطاف، انتهاك عرض، اغتصاب...أو أخرى...)؟
4. لماذا تنتشر هذه الأعمال العنيفة بالحي الفوضوي؟ ماهي أهم الأسباب في نظرك؟
5. هل مارست أو تعرضت لأي من هذه الاعمال؟ ولماذا؟
6. يؤكد أغلبية القاطنين بالحي على انتشار جرائم السرقة باستمرار رغم أن الحي فقير ولا يوجد في المنازل ما هو ثمين لسرقته، بما تفسر ذلك؟
7. حسب إحصائيات الدرك الوطني تنتشر بالحي جرائم استهلاك والمتاجرة بالمخدرات بنسبة كبيرة، ماهي أسباب الظاهرة وما النتائج الناجمة عنها على شباب الحي؟
8. علاقة الجيرة من الأمور التي يشتكي منها أغلبية القاطنين بالحي حيث تنتشر مظاهر الشب والشتم والشجار بين الجيران وشباب الحي الفوضوي، إلى ماذا يرجع ذلك؟

ب. **العنف الهيكلي (البنيوي) غير المباشر:** عنف المؤسسات والمجموعات

1. هل عدم وجود مركز أمني بالحي الفوضوي وبُعد فرقة الدرك الوطني عن الحي يفسر على أنه نوع من العنف غير المباشر المسلط على الحي؟
2. إهمال السلطات لمشاكل الحي يفسر على أنه عنف سلطوي، برأيك لماذا تستمر السلطات في تجاهل الجانب الأمني رغم أن الحي يعود لحقبة السبعينات؟
3. كون الأمن حق من حقوق المواطن أينما حل وارتحل، لماذا يستثنى حي شوف لكداد من تغطية أمنية مستمرة لسكانه؟

المحور الرابع: بيئة المبحوث وخبراته

1. حكم تجربتكم وإقامتكم بهذا الحي، (قل لي من فضلك)، ماهي الأسباب الحقيقية للعنف في هذا الحي؟
2. ماهي أنواع العنف والإجرام المنتشرة بالحي؟
3. ماهي أجزاء الحي الأكثر تعرضا له؟ ولماذا؟
4. هل يمكنك تكميم (إعطاء أرقام تقريبية) عن معدل العنف المنتشر بالحي أسبوعيا، شهريا، أو سنويا؟
5. ما مدى نجاعة تدخلات الفرقة المتنقلة الدرك الوطني **300** مسكن بسطيف لموقع الحي الذي يبعد عن مقر الفرقة بـ **10** كلم في الحد من الإجرام والعنف بحي شوف لكداد؟

6. ماهي أخطر الأمراض الاجتماعية المنتشرة بالحي (هل يمكنك ترتيبها) سرقة، مخدرات، مسكرات، الاحتيال، الضرب والجرح، المناوشات الكلامية بالسب والشتم... إلـخ
7. هل لاحظتم وجود عصابات بالحي تمتهن تجارة المخدرات وسرقة المنازل مثلا؟
8. هل يمكنك وصف حادثة عنف أو إجرام شاهدتها أو عشتها، من حيث ومانها ومكانها وأطرافها ونتائجها وتداعياتها؟
9. ماهي أهم التوصيات والمطالب التي تراها ضرورية وتسهم بشكل فعال في التقليل ومحاصرة الإجرام والعنف في الحي الفوضوي شوف لكداد؟

2.3 الصعوبات التي واجهت الدراسة:

يفرز الجانب الميداني عادة لأي دراسة أو بحث، مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه الباحث خاصة أثناء محاولة الاتصال بمجتمع بحثه بعد أن يكون قد حدد عينته وأفرادها، وفي دراستنا الراهنة مثل الحي الفوضوي شوف لكداد وما يكتسيه من أهمية بالغة ومتابعة مستمرة من طرف السلطات العليا في البلاد بهدف القضاء عليه وإزالته، وكون الأمر بالغ السرية تفاديا لإحداث شوشرة أو تسريب معلومات عن قبول ترحيل بعض السكان أو إقصاء البعض الآخر وهو التبرير الذي قدمته الإدارة في رفضها منحنا وثائق رسمية ومعلومات موثقة عن الحي، الذي أصبح يمثل النقطة السوداء في عاصمة الولاية، فإن الطلبات الرسمية الصادرة عن جامعة سكيكدة التي قدمناها للحصول على معلومات وإحصائيات حول الحي قوبلت إما بالرفض أو التكتم وعدم تقديم أي وثيقة تثبت صحة المعلومات التي كانت تعطى أحيانا بين أروقة الإدارات المحلية (الولاية، البلدية، الدائرة، الدرك الوطني) هذا من جهة، من جهة أخرى كون الحي محل ترحيل في أي لحظة حسب تصريحات رئيس بلدية سطيف ووالي الولاية، هذا الواقع فرض عيلنا ضرورة المسارعة في جمع الاستمارات وعقد المقبلات لتفادي إزالة الحي وضياع العينة محل الدراسة.

4: العينة وكيفية اختيارها

يمثل اختيار العينة امتدادا لأحد الجوانب الثلاثة المهمة في الدراسة وهو الجانب البشري على غرار الجانبية الآخرين المكاني والزماني، وشكلت العينة الجانب النشط في دراستنا ويتم اعتمادها الركيزة الأولى للبحوث الاجتماعية، ومن خلالها يتم الإمساك بخيوط الإشكالية والإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال إثبات أو نفي فرضياتها. وتبعا لذلك كان نموذج اختيار العينة في دراستنا الحالية كالتالي:

1.4 العينة الحصصية: بين الالتزام ببعض القيود وحدية اختيار المفردات

رغم اعتماد الدراسة على تقنيات أخرى لجمع البيانات المتعلقة بالتهميش والعنف الحضري، إلا أن العينة شكلت المصدر الرئيسي لالتقاط الكثير من المعطيات المتعلقة بالأحداث، المواقف، الآراء والاتجاهات التي تجسد في مجملها تشكلات الظاهرة البحثية بحي شوف لكداد الفوضوي بسطيف. وحسب آخر عملية إحصائية لسنة **2022** بلغ عدد سكان هذا الحي الفوضوي **7581** نسمة، كما بلغ عدد الأسر القاطنة به حسب المعلومات الأخيرة المتحصل عليها من مصلحة التهيئة والتعمير لولاية سطيف **2375 عائلة.**

خذ العينات الحصصية هو أسلوب معاينة غير احتمالي يقوم فيه الباحثون بإنشاء عينة مريحة من الأفراد الذين يمثلون المجتمع، ويتم اختيار هؤلاء الأفراد بناءً على سمات أو خصائص محددة.

يحدد الباحثون الحصص ويشكلونها بحيث تساعد عينات أبحاث السوق في جمع البيانات. يمكن تعميم هذه العينات على المجتمع بأكمله، ويتم تحديد المجموعة الفرعية النهائية فقط وفقًا لمعرفة الباحث أو القائم بالمقابلة حول المجتمع المستهدف.

على سبيل المثال، إذا أرادت شركة سجائر معرفة الفئة العمرية التي تفضل كل علامة تجارية من السجائر في مدينة معينة، فإنها تحدد حصصًا لفئات عمرية مثل 21–30، 31–40، 41–50، و51 فما فوق. ومن خلال هذه البيانات، يمكن للباحث تحليل اتجاهات التدخين بين سكان المدينة ، و بالتالي يمكنها من خلال هذا الأسلوب من رصد لكل فئة عمرية ما يناسبها و ما يكفيها من ماركة سجائر، ونفس الأسلوب الذي اتبعناه مع عينة بحثنا، حيث أنه لمعرف مدى العلاقة الارتباطية بين التهميش بكل مكنوناته و العنف الحضري ، يهدف أخذ العينات الحصصية المضبوطة إلى ضمان أن العينة تمثل خصائص المجتمع المستهدف بدقة .

إن هذا الأسلوب في اختيار العينة يضمن تحقيق أفضل تمثيل ممكن للمستجيبين في العينة النهائية. مما يعزز إمكانية تعميم نتائج الدراسة وموثوقيتها، خاصة و أن مجتمع البحث كبير جدا و صعب إجراء مسح اجتماعي كامل و بالتالي العينة الحصصية هي التقنية الأنسب لمثل هذه البحوث.

2.4 نموذج اختيار العينة

ومن أجل الاقتراب أكثر من الاقتراب أكثر من واقع هذا الحي اتبعت الدراسة الراهنة الخطوات التالية لاختيار مفردات العينة:

1. تقسيم مجتمع الدراسة (الأسر وعددها **2375**) إلى فئات متميزة وفقا لخصائص معينة.
2. تحديد نسبة تمثيل كل فئة بالنسبة لمجتمع الدراسة ككل، أو عينة الدراسة.
3. تحديد نسبة أو مفردات العينة.
4. اختيار المفردات بكل حرية ووفق إرادة الباحث دون التزام (ماعدا الالتزام بعدد المفردات المطلوب)

والجدير بالذكر أن مفردات الدراسة قد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات، أنظر الجدول رقم **(19)**، بحيث جمعت الدراسة بين أسلوبي العينة الطبقية والاختيار الحر.

جدول رقم (19): *يوضح طريقة اختيار مفردات الدراسة*

	حجم العينة	العدد المحدد	النسبة/ العينة الجزئية 238 مفردة	النسبة/ العينة الكلية 2375
الفئات	رب الأسرة	120 مفردة	% 50.4	% 5.1
	ربة الأسرة	59 مفردة	% 24.8	%2.5
	شاب من الأسرة	59 مفردة	% 24.8	%2.4
	المجموع	238	% 100	% 10

المصدر : من إنجاز الباحث

وتجدر الإشارة إلى أن الجدول رقم **(18)** يرشدنا إلى ثلاث ملاحظات أساسية:

- مجتمع الدراسة = **2375** أسرة
- عدد مفردات العينة = **238 وتمثل (10%)** من مفردات المجتمع
- لا يمكن تكرار أسرة واحدة مرة أو أكثر (تطبق الاستمارة وتوزع على رب الأسرة أو ربة الأسرة أو أحد شباب هذه الأسرة أي أن الاستمارة لا وجود لاحتمال أن تكرر المفردة مرتين)

ولتحديد حجم العينة المختارة من حي شوف لكداد الفوضوي؛ اتبعت الدراسة الراهنة الخطوات التالية:

- معرفة القيمة التقريبية للانحراف المعياري لمجمع البحث (حي شوف لكداد) الذي تحتار منه العينة
- تحديد درجات الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع البحث الذي يتراوح بين (± 1) درجة إلى (± 4) درجات (تعتمد على مستويات الثقة التي يتعامل معها الباحث)
- تحديد مستويات الثقة 95 % ، 99 % مع توضيح درجات دلالتها في جدول الاحتمالية.
- وبعد معرفة هذه المتغيرات؛ نستعين بالمعادلة التالية لكي نحدد حجم العينة المطلوب دراستها في بحثنا الراهن المتمحور حول التهميش والعنف الحضري.

لذلك كانت المعادلة المطبقة لاستخراج حجم العينة هي كالآتي:

$$\text{ن ع} = \frac{\text{ع ح}}{\text{ع س هـ} - 2}$$

ن ع = حجم العينة المطلوب اختيارها من مجتمع البحث

ع ح = الانحراف المعياري لمجتمع البحث

$$\text{ع س هـ} - 2 = \frac{\text{حد الثقة أو درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع الدراسة}}{\text{مستوى الثقة المقدر بـ 9\% (في الدراسة الراهنة)}}$$

ومبدئيا يمكن حساب المعطيات السابقة كمايلي:

- الانحراف المعياري التقريبي هو 15.42 ونجده بـ ($\sqrt{238}$)
- درجة الدلالة = ± 2
- مستوى الثقة = 95 % (1.96)

لذا فحجم العينة يستخرج بالطريقة التالية:

$$\text{ن ع} = \frac{\text{ع ح}}{\text{ع س هـ} - 2}$$

$$\text{ع س هـ} - 2 = \frac{2}{1.96} = (1)^2 \text{ ، ع ح} = 15.42$$

$$\text{ن ع} = \frac{15.42}{(1)^2} = 237.77$$ وبالتقريب 238 لنصل في الأخير إلى:

حجم العينة = 238

النسبة المطلوبة لعينة الدراسة = $\frac{100 \times 238}{2375}$ = 10%

5: أسلوب التحليل

درجت البحوث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية على أن هناك أسلوبين للتحليل؛ أسلوب التحليل الكمي وأسلوب التحليل الكيفي، فإذا كان أسلوب التحليل الكمي يدرس المشكلة بطريقة كمية من خلال عزل المشكلة عن السياق الاجتماعي، فإن البحث الكيفي يدرس المشكلة بطريقة كيفية في سياقها الطبيعي قريبا من المشاركين في مجتمع بحثه، وقد تم المزاوجة في دراستنا الراهنة بين أسلوبي التحليل الكمي والكيفي للإحاطة بكل أضلاع المشكلة البحثية، قياسا و تكميما في الشق الكمي من الدراسة واكتشافا وفهما ووصفها من خلال الأسلوب الكيفي، ولعل أدوات جمع البيانات التي تم ذكرها سلفا تؤكد هذا التوجه.

1.5 أسلوب التحليل الكمي:

باعتماد أداة الاستمارة نكون قد أخضعنا دراستنا للاختبار الامبريقي لمعرفة مدى صدق وثبات فرضياتها، حيث تم معالجة البيانات والمعلومات التي وفرتها استمارتنا التي وزعت على **238** مفردة حسب الفئات الموضحة سابقا وتضمنت **82** سؤالا، تراوحت بين الأسئلة المفتوحة، المغلقة والمفتوحة المغلقة لقياس مدى صحة الفرضيات التي تم الإدلاء بها في الفصل الأول من دراستنا، حيث لتبدأ من معرفة مدى العلاقة التي تربط الهامشية الحضرية وتأثيرها على المتغير التابع وهو العنف الحضري، فلا يمكننا في الدراسات الكمية إطلاق الأحكام الجاهزة بأن هناك علاقة تأثير وتأثر بين المتغيرين إلا بعد الانتقال من المجرد إلى الملموس ومن الأحكام المسبقة إلى الاختبارات الامبريقية التي تعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية تسمع بتعميم النتائج على مجتمع البحث كله.

2.5 أسلوب التحليل الكيفي:

ينطلق البحث الكيفي من حقيقة مفادها أن دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية (السلوكية) تختلف عن دراسة الظواهر في العلوم الطبيعية والفيزيائية، لذلك فهي تحتاج إلى أساليب بحث مختلفة يكون التركيز فيها على الفهم من خلال عمليتي التحليل والتفسير بعد الوصف الجيد والملاحظة الدقيقة لأركان الظاهرة[1].

[1] أسماء إبراهيم عبد الله الموسى: **تصور مقترح لتفعيل البحث الكيفي في تخصص أصول التربية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمي المعاصرة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية قسم أصول التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2018، ص 24.

وفي دراستنا الراهنة حاولنا قدر الإمكان إعمال الجانب الاستقرائي أو إن صح التعبير الذي نسميه الاستخباراتي لأنه يخبرنا بحقيقة التهميش الحضري وعلاقته بالعنف كما نلاحظه وكما يصفه أفراد العينة من خلال المقابلات والتصريحات التي يدلون بها مباشرة قد تميط اللثام عن زوايا كثيرة مظلمة أو تم تغييبها وإخفاؤها عمدا من طرف المبحوثين في الاستمارات التي تم توزيعها، فثلا ظاهرة التحايل وبناء سكن فوضوي في حي شوف لكداد بغية الحصول على سكن اجتماعي لا يتم التصريح بها في الاستمارة، وامتلاك قاطني الحي الفوضوي لسيارات التي شاهدناها مرارا في الحي لا يتم الإشارة إليها، وبالتالي هنا المقاييس الكمية والإحصائية لا تستطيع تقديم وصف وتفسير وافيا للمشكلة المطروحة، وبما أن الأسلوب الكيفي اختصاصه الظواهر الواقعية التي تحتاج إلى نزول إلى الميدان والتقصي والملاحظة واستقراء السلوكيات والتصرفات التي تشكل الواقع الحقيقي للتهميش والعنف الحضري الذي لا يمكن أن تكشفه القياسات الكمية.

خاتمة:

شكل الإطار المنهجي عدة الباحث في اقتحام وافتضاض مكنونات مجتمع البحث، في سعينا لاستقصاء ظاهرة الهامشية والعنف الحضري في حي شوف لكداد. إذ تم خلاله تفكيك المسارات التاريخية للأحياء الفوضوية في الجزائر، مع تسليط الضوء على الواقع الديموغرافي والبيئي والاجتماعي لهذا الحي باعتباره حقلًا للتحليل السوسيولوجي. وقد اقتضى ضبط مجالات الدراسة –سواء الجغرافية المكانية أو الزمنية أو البشرية– رسما مسبقا لميدان الدراسة، مما يسمح بفهم أكثر عمقًا للعوامل البنيوية التي تحكم الظاهرة. حيث عمدت الدراسة على مقاربة متعددة التقنيات تجمع بين الاستمارة، والملاحظة، والمقابلة، وتحليل الوثائق خاصة الصور، مما أتاح تحقيق تكامل بين المعطيات الكمية والكيفية. غير أن تطبيق هذه الأدوات في الميدان واجه جملة من التحديات المرتبطة بطبيعة الحي المدروس، لاسيما تلك المتعلقة بالوصول إلى المستجيبين، ودرجة تجاوبهم، ومدى دقة المعلومات المستقاة. وقد كان اختيار العينة الحصصية ضرورة منهجية توازن بين اعتبارات تمثيلية الفئات المستهدفة وحدود الوصول إلى مفردات العينة، وفق نموذج يراعي التوزيع الاجتماعي للسكان ومحددات الظاهرة قيد البحث.

وفي سياق التحليل، اعتمد البحث على مقاربة ثنائية تزاوج بين التحليل الكمي الذي يسمح بقياس اتجاهات وأنماط العنف الحضري، والتحليل الكيفي الذي يكشف عن أبعاد أكثر عمقًا من حيث التأويلات الاجتماعية للسلوكيات العنيفة وتمثلات الفاعلين المحليين لها. هذه الاستراتيجية المنهجية، بما تحمله من صرامة علمية وانفتاح على تعقيدات الواقع الميداني، تؤسس لفهم معمق لمختلف أوجه الهامشية وعلاقتها بتصاعد العنف الحضري، مما يشكل مدخلًا أساسيًا لتحليل النتائج في الفصول القادمة.

الفصل السادس : الإطار الاجتماعي و الثقافي للتهميش و العنف

تمهيد:

1. عرض و تحليل مضامين المقابلات الخاصة بالتهميش الحضري

1.1 البيانات الديموغرافية و الاجتماعية لحالات المقابلة

2.1 تحليل سوسيوثقافي معمّق لمقابلات سكان حي شوف لكداد

3.1 جدول تحليل التهميش الاقتصادي لحالات المقابلة

4.1 جدول تحليل التهميش السياسي لحالات المقابلة

5.1 جدول تحليل التهميش الإيكولوجي لحالات المقابلة

2. عرض و تحليل مضامين المقابلات الخاصة بالعنف الحضري

1.2 جدول تحليل العنف المادي (المباشر) لحالات المقابلة

أ. أشكال وأنماط العنف المادي المباشر في حي شوف لكداد حسب المقابلات المُنجزة

ب. تحليل نتائج المقابلات

2.2 العنف الهيكلي في الحي من خلال بيئة المبحوث وخبراته

أ. العنف الهيكلي بين التهميش الحضري وإنتاج العنف

ب. خبرات المبحوثين: العنف كحتمية معيشية

خاتمــة :

تمهيد :

أشرنا على مر الفصول السابقة إلى العلاقة المترابطة بين متغيري التهميش والعنف الحضري، أو ما اصطلحنا عليه بثنائية التهميش/ العنف، وحاولنا رسم معالم هذه الثنائية ميدانيا من خلال دراستنا التطبيقية على أحد أكبر الأحياء الفوضوية والهامشية في الجزائر وهو حي شوف لكداد الفوضوي الذي كان بمثابة تربة خصبة لتجليات الظاهرة المدروسة، من خلال المؤشرات والأبعاد وفق ما تم صياغته من خلال الفرضية العامة للدراسة مع عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية تسهم في دورة تؤدي إلى استمرار كليهما. معالجة هذه القضايا تتطلب نهجًا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار الأسباب الفورية والجذرية للعنف، ولقد رسمت لنا النظريات المساقة في لكل من ثنائية التهميش/ العنف أرضية خصبة لبحث وتقصي تمظهراتهما في الوسط الحضري والتفسيرات التي ساقها التراث النظري الكثيف لهذه الظواهر الاجتماعية رغم أنها قيلت في سياق زماني ومكاني غير الدراسة الراهنة. هذه الفئات الهامشية تقصى وتستبعد و ترفض من المجتمع المديني الفوقي، لتستقطب في ثقافات فرعية أخرى تسمى بالجانحة أو العنيفة التي لها تنظيم ونمط حياة معين يختلف تماما عن المجتمع الأول المتحضر، الذي يرفض هذه النماذج الفرعية و يهمشها وبالتالي تستمر هذه الحلقة المفرغة في دورتها المفرغة.

ومن خلال الإجراءات المنهجية، اختيار العينة، مجتمع البحث، أدوات الدراسة خاصة الاستمارة والمقابلة و الخرائط و الصور المُحَصَلة من داخل الحي؛ استطعنا أن نجمع كمية لا بأس بها من المعلومات و البيانات الكمية والكيفية التي لا شك سوف تسهم في التحقق من فرضيات الدراسة وعن تساؤلاتها.

1. عرض وتحليل مضامين المقابلات الخاصة بالتهميش الحضري

علاقة التهميش بالعنف وثيقة ومتعددة الأبعاد، وهي تعكس أكثر من أي أمر آخر التفاعل الحي بين الفرد و بيئته. وهذا ما لمسناه في فصل الدراسات السابقة، حيث لاحظنا أن النتائج الكثير من الأبحاث الامبريقية؛ تقر بأنه لم يعد هناك أي شك حول العلاقة المشار إليها آنفا، لكن الخلاف الذي مازال يثار على الدوام ويتمحور في أساسه حول؛ أشكال التهميش المنتجة للسلوكيات المنحرفة في سياقات اجتماعية و زمانية معينة . لذلك نحاول في هذا الفصل رسم صورة لظاهرة التهميش والعنف في إطارها الاجتماعي والثقافي بحي متخلف و فقير بمدينة سطيف

و تستند محاولتنا هذه على المعطيات التي تقدمها لنا المقابلات المنظمة او المقننة، التي أجريناها مع عشرة مبحوثين. و إذا كان هدا النوع من المقابلات يعتمد أساسا على عدد من الأساليب الاستقرائية منها (تحليل المحتوى الموضوعي أو التحليل السردي)و الاستنتاجية (تحديد الفئات ، إنشاء أطار للتعامل مع جمع البيانات) فإن الدراسة الراهنة تركز في أساسها على التحليل السردي ، سواء من حيث البحث عن الموضوعات المشتركة و اكتشاف الأنماط المتكررة لمظاهر التهميش و العنف؛ أو من حيث اعتماد الدراسة في جزء منها من هذا الفصل على التحليل الكمي، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية و الأسئلة ذات البدائل أو الاختيارات.

1.1. البيانات الديموغرافية و الاجتماعية لحالات المقابلة

قبل البدء في عرض مضامين المقبلات التي أجريناها مع مجموعة من القاطنين بالحي الفوضوي شوف لكداد، و من ثمة تحليل أهم الاستنتاجات المستخلصة من كل مقابلة، نود التأكيد على البعد المعرفي و الآفاق الأبستمولوجيا التي وفرتها لنا هذه الأداة المهمة في دراستنا الراهنة، فإن كانت الاستمارة و هي الأداة التي اعتمدنا عليها بنسبة 80 % في جمع المعلومات من مجتمع الدراسة ، السوسيوثقافية ، الاقتصادية، السياسية ، و الإيكولوجية بالحي؛ فإن المقابلات التي قمنا بإجرائها مع بعض من قاطني الحي، كانت بمثابة الدليل المادي لواقع عينة الدراسة اليومي داخل منازلهم و في تفاعلهم الدائم و كانت الفرصة سانحة لتقصي أخبارهم اليومية و طريقة تكيفهم مع محيطهم الرث، وما يقولونه في عن تأثيرات السكن في الحي الفوضوي الذي يعج بالمشاكلات الاجتماعية و نمط حياتهم الذي تغزوه الباثولوجيا الاجتماعية و خاصة العنف و الإجرام

و لعل اللافت للانتباه و نحن نجري هذه المقابلات مع ساكنة الحي؛ كمية المعلومات المستقات خاصة من العنصر النسوي القاطنات بالحي بمختلف حالاتهم، ربة المنزل، عازبة، مطلقة ، ذات مستوى علمي أو الأمية ، شكلت لنا هذه المجموعة مادة رمادية مهمة جدا نظرا لكمية و نوعية المعلومات المحصلة، ما جعلنا نستند على المؤشر الديموغرافي (نوع الجنس) نظرا لتجاوبه و صدق المعلومات المقدمة و التي جانبت التكتم أو التحفظ أو عدم الخوض في مواضيع تعبر طابوهات المجتمع الجزائري خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم الشرف و الدعارة و العنف الزوجي و الاغتصاب أين لمسنا في هذه الشريحة تصريحات مهمة دون أي تحيز أو تعتيم، خلافا للعنصر الذكوري الذين يحاولون في كل مرة التهرب من أسئلة العنف و الإجرام بالحي الذي يقطنون فيه أو كيف جاؤوا و ظروف سكنهم به و مشاكلهم اليومية في الحي

لذلك كان علينا توسيع دائرة المقابلات مع العنصر النسوي أكثر من العنصر الرجالي، حتى بعض الشباب المتعلم و ذوي الشهادات الجامعية لم نلحظ من خلال المقابلات معهم ذلك الشغف بالإجابة عن أسئلتنا و التهرب في كل مرة من الأسئلة المتعلقة بالعنف والاهتمامات السياسية لهم

و بناء على ذلك تم إجراء ثماني (8) مقابلات مع الإناث، و أربع (4) مقابلات من الذكور بالإضافة إلى مقابلة واحدة مع قائد فرقة الدرك الوطني 300 مسكن بسطيف و الذي يقع ضمن إقليم اختصاصه القضائي حي شوف لكداد الفوضوي

الحالة الأولى :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ، مطلقة ، عاملة
المكان	مسكن المعنية القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	13 جويلية 2024 13.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	30 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

دليلة : ربة منزل تبلغ من العمر 50 سنة مطلقة بـ خمس أولاد ، أربع إناث و ذكر واحد، أمية كانت تقيم بحي **فرماتو** بسطيف المحاذي لحي شوف لكداد، كانت تعيش مع أهلها و زوجها في منزل أحد الأقارب ، وبعد مدة طويلة تم طردهم منه و أصبحوا بلا مأوى هي و عائلتها و أهلها الذين توجهوا مباشرة للحي الفوضوي و بنوا كوخا يأويهم، أما هي فقد أجرت مع زوجا مسكنا لمدة عام ثم حدث

الطلاق بعد أن استحوذ زوجها على مجوهراتها (*ذهب بقيمة 60 مليون سنتيم*) تقول ***كنت مخبيتهم للشدة***، وكان يعنفها حسب قولها يوميا وبعد الطلاق، اقترح الأهل عليها تشييد كوخ هي الأخرى بجانبهم للسكن فيه مع أبنائها. وفدت دليلة إلى الحي الفوضوي سنة 2015 ، وبامتناع طليقها الإنفاق على أبنائه، اضطرت للعمل بشركة النقل بالسكة الحديدية كمنظفة بأجرة شهرية *23000 دج*. الكوخ أو (القوربي) **و** هو وصف للمسكن الذي شيدته دليلة بمخلفات و بقايا النفايات مساحته **13 م^2** فقط، ترنيت، طوب، قصدير، ألواح خشبية مبعثرة هنا وهناك ، باش و هو غطاء كبير من البلاستيك، لمنع التسرب، مع أول معاينة؛ القربي لا يصلح إطلاقا للسكن أو حياة البشر فيه، و الصور أدناه أبلغ من أي تعبير

لدى سؤال الحالة عن أبنائها و حياتها اليومية في الحي ، تجيب بحسرة ؛ بناتها الثلاثة على التوالي يدرسن و الكبرى تخرجت من الجامعة و تبحث عن عمل، الابن 21 سنة انقطع عن الدراسة بعد إعادة السنة أولى متوسط ، ثم توالت مشاكله في الحي مع الجيران و أولادهم ، ليتطور الأمر إلى التدخين ثم تناول المخدرات ثم ولوج ترويج المخدرات داخل الحي ، لتطيح به مصالح الأمن سنة 2023 و يدخل السجن ليقضي عقوبة ثلاث سنوات حبسا. تقول دليلة أنه نتيجة للفقر الشديد الذي تعاني منه، لا تجد ما تأخذه كزيارة لابنها في السجن إلا مبلغ 500 دج، رغم ذلك ، تقول أن ابنها جد مرتاح بالسجن على الأقل له مأوى لائق و وجبات منتظمة و حرفة يتعلمها، و نتيجة لافتقاد رجل بالبيت يقوم على حراسة و حماية العائلة (الصورة)؛ قامت دليلة بتربية كلب في عقر كوخها لحمايتها و بناتها من السرقة و الغرباء، ثم تنهدت و قالت *(منيش حاسة بالحياة، القوربي هذا كشغل قبر في الحياة)* كناية عن المساحة الضيقة جدا للكوخ الذي تسكنه و ظروف العيش المزرية كما توضحه الصور أدناه.

تقول دليلة أن الحشرات و الفئران و الجرذان تغزو منزلها خاصة في فصل الصيف مما أثر ذلك على صحتها النفسية و على حياة بناتها ، فهم يعانون يوميا من الصراصير و الحشرات الضارة و الزواحف و البعوض المنتشر بقوة في الصيف نتيجة مرور مجرى لصرف الفضلات أمام كوخها الذي يقع في منطقة الأكواخ القصديرية التي تعتبر المنطقة المتضررة بشدة في الحي الفوضوي خاصة أنها تقع تحت أسلاك الضغط العالي الكهربائية و التي تشكل خطرا داهما على صحة الأفراد هناك، و كم من مرة توجه شرطة سونلغاز لهم إعذارا بضرورة مغادرة المكان لوجود خطر كبير عليهم، كما اتجهت حتى لمقاضاتهم أمام العدالة نظرا لخطورة الأمر.

صورة لمسكن الحالة و بيتها و الحي القصديري الذي تقطن فيه











الحالة الثانية

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ، مطلقة ، تحترف الدعارة
المكان	مسكن المعنية القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	20 جويلية 2024 13.00 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	35 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

ب .ح :شابة مطلقة في العقد الثالث من عمرها(31 سنة)، سمراء البشرة قصيرة القامة، يبدو عليها معاله الغبن و الأسى و القهر، تدخن ، لها وشوم على الرقبة و الصدر عل شكل تاج و قلب مكسور، البيت الذي تسكنه جد متسخ وعفن ، الأواني المنزلية غير مغسولة، أكواب القهوة البلاستيكية مرمية على الأرض، الثياب مرمية على السرير الحديدي و على الأرض. تسكن الحي الفوضوي شوف لكداد منذ 2015، و تحديدا بالبيوت القصديرية القذرة جدا الواقعة تحت خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي، تزوجت مرتين و تطلقت بداية من سن 19 سنة في حي كعبوب بسطيف، و نتيجة الزواج الأول لديها بنتين و وولد، تطلقت من زوجها تحت ضغط مشاكل أهل الزوج حسب قولها، و انتقلت بعدها إلى العيش في بيت أهلها في شقة ضيقة من 3 غرف فقط، ونتيجة التنمر على أبنائها من طرف أبناء أخيها الذي يعيش في نفس الشقة و تحت ضغط المشاكل المتراكمة ؛ قررت الانتقال مع أبنائها الثلاثة للسكن بالحي الفوضوي شوف لكداد ، حيث استأجرت في البداية من امرأة أخرة كوخ من غرفة و مطبخ ، ثم تعرفت على رجل آخر من الحي الفوضوي يدعى *فرشيطة* (مسبوق قضائيا) تزوجت بعه عرفيا دون عقد رسمي (الفاتحة فقط)، أنجبت معه بنتين توأم لم تستطع تسجيلهما للتمدرس في المدرسة الواقعة بحي 950 مسكن لعدم وجود الوثائق الثبوتية (دفتر عائلي، شهادة ميلاد) و شهادة الإقامة إلا بعد مساعدة من أحد الجيران، الذي وثق لها الإقامة عنده، ليهجرها هذا الزوج بعد ثمان سنوات قضتها معه جحيما على حد تعبيرها جراء العنف اليومي الذي مارسه عليها، حيث قام بالهجرة السرية (الحرقة) إلى إيطاليا في أفريل2023، انقطعت أخباره تماما، لتدخل هي عالم الدعارة كمهنة للإنفاق على أبنائها الخمسة. امتهنت الدعارة التي لم تترد في التصريح بها لأنها تعتبر ذلك حسب قولها ملاذا أخيرا عندما أغلقت جميع الأبواب في وجهها سواء من العائلة أو الأقارب، و على حد تعبيرها "**المجتمع هذا ما يرحمش المطلقة و أنا شفت واش يخرج عليا** "، دون أي حرج و في تمرد و سخط كبير على المجتمع

و الواقع الذي آلت إليه، وعلى الدولة الحقارة كما تصفها **(بلادي بخلت عليا حتى بأربع حيوط يستروني)** رغم امتهانها للدعارة لكنها تتحدث عن الستر و العيب و الحرام في كلامها.

الحالة الثالثة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ، مطلقة ، خياطة
المكان	مسكن المعنية القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	13جويلية 2024 13.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	30 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

ن .ك : سيدة مطلقة في العقد الرابع من عمرها(42 سنة)، عصبية جدا، ذات مستوى جامعي، تقول ؛ كنت موظفة بأحد البلديات لكن الزوج أجبرها على المكوث بالبيت من باب الحرمة و الحشمة و أنه هو الرجل و هو المسؤول على الانفاق و القوامة و منعا للاختلاط حسب قوله، رزقت من هذا الزواج بأربعة أولاد بنتين و وولدين، تزوجت في بيت العائلة في حي 1014 بوسط مدينة سطيف ثم الانتقال لحي شوف لكداد الفوضوي سنة 2009، وبناء بيت قصديري مكون من غرفة واحدة و مطبخ بمساحة إجمالية تقدر ب 40 متر فقط، للعيش فيه نظرا لارتفاع تكاليف الكراء بمدينة سطيف التي أدناها 20.000 دج، ثم بدأ الزوج بالنفور من هذا الحي الفوضوي و يمكث جل وقته بحي 1014 في منزل أهله و يترك زوجته و أولاده طيلة النهار وحدهم، حيث كان يتحجج بقرب مكان عمله كحارس مدرسة من بيت الأهل، و مع مرور الوقت أصبح ينام في بيت أهله وتاركا عائلته وحدها دون حماية خاصة و أن الحي الفوضوي يعج بالإجرام و العنف، وبعد 10 سنوات زواج هجر الزوج بيته تماما و أصبح لا يأتي لمنزل الزوجية إطلاقا ، تحت ذريعة " **أنا ولد البلاد أي ولد المدينة ، منعيشش هنا** "، ليتم مباشرة إجراءات الطلاق نهائيا دون نفقة لأولادها بحجة قلة الدخل، و أكثر لوعة لمسنها في هذه السيدة الجامعية هي حسرتها على قبولها ترك عملها لتجد نفسها مطلقة بأربعة أولاد و دون دخل ثابت ودون معيل و دون منزل لائق و دون عمل .

حياتها اليوم مليئة بالمعاناة مع الأبناء الأربعة حيث أصبحت تشاغل على آلة خياطة جد قديمة من علامة " singer" لتكسب بعض النقود لإعالة أبنائها؛ حيث أن البنتين تعانيان من قصر النظر و الولدين الآخرين يعانيان من الحساسية و الربو ، المسكن جد متواضع و متهالك و غير آمن من ناحية

صحة بنائه، حيث أن الجدران مائلة و المطبخ نصف مغطى فقط كثيرا ما تغمره مياه الأمطار تقول السيدة أنها تستفيد اليوم من منحة البطالة على قلتها إلا أنها تسد عنها بعض الحاجيات.

الحالة الرابعة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ،عازبة ، تحترف التسول و الدعارة
المكان	مسكن المعنية القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	20 جويلية 2024 14.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	25 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

د.م : شابة عازبة في الثلاثينات من عمرها (35 سنة)، تزوجت بدركي لمدة سنتين، و نتيجة للسكن مع بيت عائلة الزوج كانت المشاكل و المناوشات بانتظارها صباح مساء، وبعد أخذ و رد تطلقت و عادت لبيت عائلتها الذي كان هو الآخر يشهد صراعا عنيفا بين أمها و أبيها حتى وقع الطلاق بينهما ، بعدها تقول الحالة اكتشفت حملها و أخبرت طليقها بذلك و أنها تتنازل عن حضانة الطفل له لأنها لا تستطيع تربيته، و بعد والولادة تم تسليم البنت إلى والدها، ومن جهة أخرى نتيجة طلاق أب و أم الحالة د.م، هاجرت أمها إلى فرنسا، وبقيت هذه الشابة وحدها بعد أن قرر الأب الزواج مرة أخرى، لكن الأم و من وراء البحر كانت على اتصال مع ابنتها و تحرضها على حرق بيت الأب حتى لا يتزوج ، و أنها سوف تأتي لاصطحابها إلى فرنسا لتعيش الرفاهية و الحرية، وبالفعل كان لها ذلك حيث أقدمت البنت على حرق البيت بما فيه و هي في سن 24 سنة، لكن الذي حدث أن الأم كانت فقط تريد الانتقام من طليقها عن طريق ابنتها و كان لها ذلك لتنقطع أخبار الأم نهائيا بعد حادثة حرق البيت، الأب و أمام سكان الحي الذي يعيش فيه تبرأ من ابنته و طردها نهائيا، و الشابة المسكينة وجدت نفسها تبيت في العراء دون أب أو أم أو مأوى أو مدخول، لتنتقل من العلمة إلى عاصمة الولاية سطيف دون أي معيل أو مأوى، وتفترش شوارع المدينة الباردة شتاء

تقول الحالة أنها تعرضت للتحرش و المساومات و المراودة من الكثير من الرجال يوميا كونها تبيت في العراء، حتى دخلت عالم الدعارة بعد أن صار ملاذها الأخير لكسب المال، ثم انتقلت سنة 2014 إلى شوف لكداد لتبني كوخا بمساحة 18 م^2 وهو عبارة عن غرفة و مطبخ من الطوب و سقف من الترنيت و القصدير يأويها على الأقل من خطر المبيت بالعراء كما هو مبين في الصورة

أدناه، وهناك تعرفت على مجموعة من النساء تسكنّ الحي الفوضوي تمارسن نشاط الدعارة فيه، وهنا امتهنت ممارسة الدعارة في مسكنها كما تنتقل أيضا إلى مدينة بجاية و برج بوعريريج لنفس الغرض، تقول الحالة أن ابنتها لا ترغب في رؤيتها أو لقاءها لأنها تحتقرها و تقول " **تحشم أني أمها و تكرهني و متحبش تشوفني** " **وكوني أسكن هذا الحي تقول لها " متحشميش عايشة في القصدير**" تقول الحالة أن هذه الكلمات تركت وقعا عميقا في نفسيتها، ولا تلوم ابنتها على ذلك لأنها لم تكن لها أما صالحة، و ما زاد انغماسها في ممارسة الدعارة كما تقول هو شوف لكداد المحيط الذي تتعامل معه من مثيلاتها اللواتي يتمتهن الرذيلة حتى بأبخس الأثمان، كما تقول " **الله غالب المعيشة غبنتني و بعت روحي على جال السكنة و الدراهم** " رغم أن ما تكسبه أسبوعيا لا يتجاوز 6000 دج .

الحالة الخامسة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ،متزوجة ، ماكثة بالبيت
المكان	مسكن المعنية الفوضوي جهة الشمال الغربي
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	20 جويلية 2024 15.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	36 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

ربة منزل عمرها 42 سنة استوطنت بحي شوف لكداد بداية من سنة 1994 أي أنها تكمل هذا العام سنتها الثلاثين بالحي الفوضوي، قادمة من مدينة رأس الوادي التابعة إداريا لولاية برج بوعريريج، تقول الحالة أن قمار الأب في وقت مضى أدى إلى خسارة الشقة التي كانت العائلة تملكها، مما استدعى لجوئها إلى الحي الفوضوي شوف لكداد هربا من الفضيحة أو كما تقول **(التبهديلة)** ، و بناء مسكن متواضع يأوي العائلة، ثم تزوجت الحالة في نفس الحي الفوضوي سنة 2007، ليُحكَم عليها أيضا بالعيش فيه إلى يومنا هذا، ونتيجة هذا الزواج لديها خمسة أبناء؛ بنتين و ثلاث ذكور كلهم متمدرسون، ما يثقل كاهل الزوج الذي كان يعمل حارس في إحدى الشركات الخاصة لكنه توفي مؤخرا تاركا لها فراغا و عبئا كبيرا خاصة في هذا الحي **(المنحوس)** كما تقول. المنزل المسكن الذي تزوجت فيه مساحته 38 م^2، ونظرا لأنه يقع في جهة الشمال الغربي من الحي فهو مربوط بشبكة الكهرباء و الغاز و الماء، في غياب الصرف الصحي، لكن الحالة الصحية لأبنائها تقول المعنية في تدهور مستمر نتيجة الربو و الحساسية و الأمراض الجلدية جراء الأوساخ و الفضلات المتراكمة في

الحي، حتى أنها مرضت نفسيا تقول جراء الضغوطات و الصعوبات اليومية للعيش في الحي، الغلاء المعيشي أثر على حياة الأسرة ككل خاصة أن منحة وفاة الزوج الشهرية 22000 دج لا تكفي ، المرافق الضرورية خاصة المدرسة تبعد عن المسكن بحوالي 2 كلم، والمعاكسات التي تتعرض لها بناتها من طرف بعض شباب الحي و الكلام الخادش للحياء، كلها أسباب تجعل الحالة في قلق و توتر دائم خوفا على مستقبل أولادها.

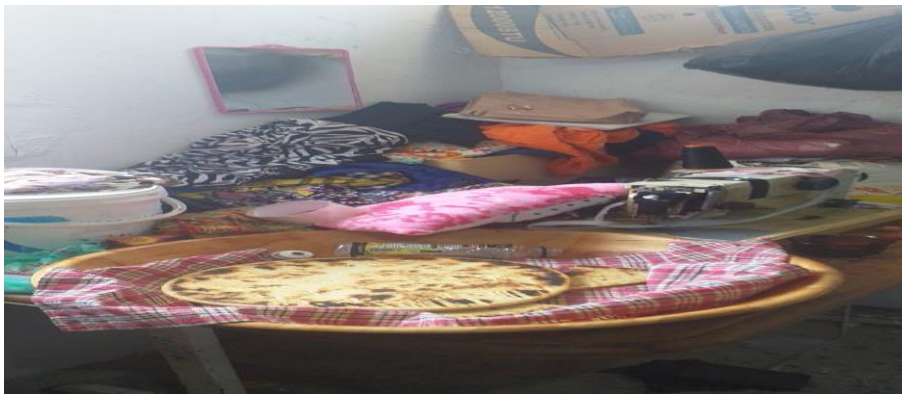
الحالة السادسة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	أنثى ، متزوجة ، ماكثة بالبيت
المكان	مسكن العائلة منصف الحي القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	24جويلية 2024 13.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	40 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

ح . د :الحالة هي ربة منزل في العقد السادس من عمرها (62 سنة) ، متزوجة عدد أفراد الأسرة 10 ، خمس إناث و خمس ذكور، ليس لديها مستوى تعليمي فهي أمية لا تقرأ و لا تكتب، لكنها تجيب ببعض الكلمات باللغة الفرنسية ، كانت تقطن مع زوجها في مسقط رأسهما بذراع القايد، التابعة إقليميا لولاية بجاية و هي بلدية حدودية مع ولاية سطيف، من جهة الشمال الغربي، قدمت إلى الحي الفوضوي سنة 1993 ، أي سكنت بالحي طيلة 31 سنة كاملة ، وأهم الأسباب التي دفعت العائلة إلى اللجوء لحي شوف لكداد الفوضوي هو عامل الإرهاب إبان العشرية السوداء، حيث تقول الحالة أنه لولا هروبهم من ذراع القايد في تلك الحقبة لكنا كما تقول **(كون راه ذبحنا الإرهاب و رمانا في الواد ça fait longtemps)** و هي كناية عن شدة بطش الجماعات الإرهابية في ذلك الوقت بالعائلات و السكان العزل، أيضا تقول أن شدة الفقر و انعدام شروط الحياة الكريمة في تلك البلدية النائية و المحرومة؛ عجل بقرار مغادرة مسقط رأسها و كانت الوجهة ولاية سطيف و بالضبط حي شوف لكداد الفوضوي.

الحالة تسكن مع زوجها و أولادها في مسكن مساحته 60 م^2 ، من غرفتين و مطبخ ، يعيش فيه ثلاث عائلات كاملة ، العائلة الأصل ، و عائلة ابنها و زوجته و أبنائه الثلاث، وعائلة ابنتها المتزوجة ، مصدر دخل العائلة هو المَعَاش الذي يتقاضاه الزوج الذي كان حارسا بأحد المدارس الابتدائية في ذراع القايد، و الذي لا يتجاوز 20.000 دج ، مما جعلها تلجأ إلى بيع الكسرة المصنوعة في بيتها (الصورة

أدناه) و بيعها في حي الباز القريب من الحي الفوضوي شوف لكداد، غالبية أبنائها غير متمدرسين أو انقطعوا عن الدراسة بسبب الفقر و عامل الإرهاب و بعد المدرسة عن المنزل آنذاك.



الحالة السابعة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	ذكر ، متزوج، بطال
المكان	مسكن العائلة منصف الحي القصديري
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	24 جويلية 2024 14.30 سا
المدة المستغرقة للمقابلة	45 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي عن طريق الهاتف الذكي

مراد ؛ شاب في سن 39 سنة ، من بلدية برهوم ولاية المسيلة، متزوج منذ و أب لأربع أبناء (توأم 4 سنوات، 7سنوات ، 8 سنوات) على التوالي اثنان منهم متمدرسين، تزوج سنة2010، ونتيجة العمل في مصنع البلاط في ولاية سطيف ، وانعدام السكن مع العائلة ، قرر الرحيل إلى عاصمة الولاية سنة 2012 للقرب من مكان العمل أين كان يعمل في مصنع للبلاط بأجرة شهرية 27.000 دج ، حيث قام بكراء شقة سنة واحدة بأحد الأحياء السكنية بسطيف لكن الكراء كان 14.000 دج للشهر الواحد، و نتيجة ارتفاع سعر إيجار الشقق الذي لا يقل عن هذا السعر، قرر اللجوء إلى السكن الفوضوي بحي شوف لكداد كونه الملاذ الأخير 2014، بعد نصيحة بعض بني عرشه المستوطنين أيضا بالحي، لكنه كما يقول منذ أن استوطن بالحي و المشاكل تتهاطل عليه من كل حدب و صوب ، حيث رفضت زوجته في بادئ الأمر السكن بهذا الحي فقابلها بالتعنيف و صب جام غضبه عليها ، ونتيجة ذلك هجرته مدة سنتين ، كانت كافية لدخوله السجن نتيجة تعاطي الحشيش (الزطلة) لمدة ستة أشهر ، حيث أفرج عنه بعد عفو رئاسي، لكنه خسر عمله، أعاد بعد ذلك زوجته للحي بعد تدخل بعض الحُكماء ، لكن كما يقول **(المرا**

مهناتنيش كل يوم المشاكل ولعياط معاها على السكنة)، ويحكي بألم معاناته مع عائلته في هذا المسكن الذي لا تتجاوز مساحته 25 م^2 ، غرفة و مطبخ صغير في ضيق شديد، و ظروف معيشية ضنكة، صيفا و شتاء، مما أثر على صحة أولاده، حيث أصيب ذو 8 سنوات بالربو، ونتيجة لانتشار البعوض الخطير من نوع (النمر) السام في فصل الصيف أدى لقرص إحدى ابنتيه التوأم حيث سبب لها التهابا حادا في رجلها استدعى نقلها إلى المستشفى الجامعي بسطيف لتمكث به أسبوعا كاملا للعلاج ، هذه الحادثة كما يقول أفاضت الكأس، حيث يقول أن زوجته خيرته بين الكراء في مسكن محترم أو الطلاق، يستطرد الزوج قائلا **(منكذبش عليك من حقها ، خايفة على وليداتها ، بصح منين نجيبلها)** يحكي و الدموع تتهاطل من مقلتيه، خاصة و أنه طرد من عمله ن وهو الآن يشتغل بالعتالة بحي الباطوار أين يوجد سوق الجملة للمواد الغذائية، حيث يكسب يوميا **1000 دج** فقط و أحيانا أقل، بالنظر إلى كمية التعب و الجهد العضلي الذي يبذله، يشهق شهقة كبيرة و **يقول (يارب و يزربو يرحلونا هذا الصيف قبل ما يرجعوا الأولاد للقرايا)** لأن السلطات حسب ما هو متداول في أروقة الولاية و بلدية سطيف تعكف على ترحيل الحي في أقرب وقت ممكن.

الحالة الثامنة:

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	ذكر ، مطلق، بطال
المكان	مقهى بحي الباز
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	25جويلية 2024 10.00سا
المدة المستغرقة للمقابلة	25 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	دفتر لكتابة المعلومات

سمير المدعو **(سينكو)** : شاب في عمر 37 سنة مطلق و له مع طليقته 3 أبناء ولدين و بنت، يقطن الحي في بيت ورثه عن والده المتوفى، يقول أن سنوات طفولته الأولى كان يسكن في بلدية عموشة، ونتيجة لرحيل والده إلى عاصمة الولاية و نظرا لظروف قاهرة استقر به المطاف بالحي الفوضوي شوف لكداد ابتداء من سنة 1999 حيث كان عمره 12 سنة، ويمضى عامه الخامس و العشرين بالحي الذي عاش فيه كما يقول **(غير الهّم و الغبينة)** وتحول ذلك الطفل ذات يوم من تلميذ في السنة السابعة أساسي (*أولى متوسط حاليا*) إلى متسرب من الدراسة بعد أن طرد منها بسبب ضربه للأستاذة التي نعتته **بولد الحرام** على حد قوله، يقول سمير أن هذه الحادثة كانت منعرجا بالنسبة لمسار حياته خاصة و أنه يقطن حي مهمش و فقير، أين أصبح يخالط يوميا من هم أكبر منه سنا من المتسكعين و الحيطيست

و البطالين و مدمني الكحول و الزطلة ، ليدخل عالم الانحراف ثم الإجرام خاصة بعد وفاة والده ، لكنه سرعان ما تدارك الأمر و رجع لجادة الصواب حيث عمل مع أخواله في التجارة ثم تزوج في 2014 و كوّن أسرة، لكن بعد مدة حصلت حادثة أخرى تمثلت في اختفاء مبلغ مالي كبير من محلات أخواله، ما جعل جل الأنظار تتجه إليه و تتهمه مباشرة بسرقته كونه كان ولدا طائشا، و رغم التبريرات و التوسلات بعدم طرده إلا أن الأمر كان مقضيا ليجد نفسه مرة أخرى تحت رحمة الشارع و هذه المرة مسؤولا عن 3 أولاد و زوجة، أين عانى الأمرين مع زوجته التي لم ترحم ضعفه حسب قوله، وطلبت الخلع وكان لها ذلك، ليتجه رأسا إلى المتاجرة بالمخدرات و الكحول طمعا في الربح السريع ، ثم يتوغل مع مجموعات أشرار بالحي و التي تحترف سرقة البيوت و الهواتف الذكية من زوار الحي و أقارب السكان، ليتم القبض عليه و يدخل السجن فيحكم عليه بخمس سنوات إلى غاية 2022. ورغم المدة الطويلة التي قضاها هناك إلا أنه قال لي " **الحبس أرحم من كركاصة القصدير اللي راني ساكنها على الأقل راني ساكن و ماكل شارب راقد** ".

يقول سمير وهو اليوم مسبوق قضائيا أنه لايزال يمارس بيع المخدرات و الحبوب المهلوسة داخل الحي، و هو المكان الخصب لمزاولة هذه التجارة غير المشروعة، بعيدا عن أنظار الدرك الوطني و كونه مكانا معزولا قلما يتم تمشيطه من طرف مصالح مكافحة المخدرات، كما أن الحي يضم شريحة واسعة من المتعاطين الذين يشكلون زبائن دائمين له، العائدات المالية من تجارة المخدرات حوالي 40000 شهريا كونه مجرد وسيط للبيع، غالبا ما ينفقه على ملذاته كما يرفض رفضا قاطعا أن يرسل لطليقته بعض الأموال لأنه حسب رأيه تعرض للخيانة و الغدر من زوجته التي تركته و بالتالي لا تستحق منه دينارا واحدا.

الحالة التاسعة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	ذكر ،متزوج، موظف
المكان	مسجد أبو هريرة
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	25 جويلية 2024 13.25سا
المدة المستغرقة للمقابلة	30 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	دفتر لكتابة المعلومات

السيد : مختار ، هكذا عرفت الحالة نفسها، رب أسرة يبلغ من العمر 58 سنة ، سكن بالحي الفوضوي سنة 2002 ، بعد أن كان يسكن في مدينة عين آزال في مسكن ملك لمغترب في فرنسا و

بعد وفاته تم طردهم من البيت من طرف الورثة، و بما أنه عامل في ولاية سطيف في مصنع البلاط ، براتب شهري يقدر ب 32000 دج، لم يجد بُدا من اللجوء إلى شوف لكداد و تشييد مسكن متواضع بمساحة 45 م^2 (غرفتين بمساحة كل واحدة 20 م^2، ومطبخ جد ضيق لا يتجاوز 5 م^2) ، يقول مختار أنه تزوج سنة 1994، له من زواجه 6 أولاد ولدين و أربع بنات، الولدين انقطعا عن الدراسة منذ مدة بعد أن رسبا عدة مرات في الطور المتوسط، أما البنات فالكبرى جامعية و الأخريين لا زالتا في طور الثانوي، و يقول أنه كان يعيش هنيا في مدينته و مسقط رأسه عين أزال ، لكن لظروف قاهرة أجبرته على الوفود للحي الفوضوي الذي عاش فيه أتعس أيامه مع أولاده و زوجته التي كثيرا تترك البيت حيث يقول " **في الأشهر الأولى كنت كل سمانة تغضب و تروح لدار والديها ونروح نرجعها و قريب طلقنا من هذا المشكل لولا ناس الخير**" ، ففي السابق لم يكن هناك كهرباء و لا ماء و لا غاز لا محلات ولا مستوصف و لا أدنى شروط الحياة، فقط أكواخ متراصة بعضها بجانب بعض، ويذكر كيف لدغت عقرب ابنته الكبرى ولولا لطف الله لكانت في عداد الأموات، حيث كانت هناك جبال من القمامة و القاذورات التي لا ترفع من طرف مصالح البلدية مما يفرز انتشار الروائح و الحشرات و الثعابين و العقارب و الجرذان ، حتى زوجته لم تسلم من الكلاب المتشردة حيث عضها كلب حين كانت مشغولة بنشر الغسيل في الخارج، أيضا يسرد مختار كيف اعتدت مجموعة أشرار على إبنه ذو العشرين عاما بعد أن كان يهم بالرجوع للبيت ليلا، و أخبرنا عن مدى معاناته مع أقاربه الذين يعيّرونه و أولاده بالسكن في الحي و يقولون لهم " **أنتوما صحاب الفوضوي** " في إهانة صارخة له و لأبنائه كونهم يعيشون هناك، حتى ابنته الكبرى كلما تقدم لخطبتها شاب ، بعد أيام يعتذر و السبب دائما هو الفوضوي، هي لعنة أو " **مصيبة تحطت علينا**" حتى ابنته صار لديها عقدة من الإفصاح عن مكان سكنها، رغم ذلك مختار ، الأب المكافح يسرد علينا درجة التضامن و التكافل بينه و بين جيرانه في الحي، و مدى تقاسمهم كل شيء حتى " **القضيان تع الدار**" الزوجة ترسل منه إلى الجارة، يقول مختار أنه ألف العيش في الحي الفوضوي، وصار البيت الذي يسكنه مع أسرته على الرغم من كبرها و كبر أبنائه، ولم تعد جدران البيت تسعهم، إلا أنه لم يعد يأمل في الترحيل مع الوعود الجادة هده المرة، بل يفكر و يحزن كثيرا على مستقبل أولاده خاصة البنات، للنظرة الدونية و الاحتقار للفقير ولحالتهم التي ليس لهم ذنب فيها، حتى الأقرباء لم يسلم منهم حيث قال في آخر المقابلة " **شوف يا وليدي أنا حياتي خلاصت و عشت الميزيرية و والفتها، راني نخمم على بناتي واش راه يستنى فيهم**" وهو ما يدل على فقدان الأمل و الرضوخ للأمر الواقع .

الحالة العاشرة :

الشخص الذي أجريت معه المقابلة	ذكر ، عازب ، طالب جامعي
المكان	جامعة سطيف2
تاريخ و وقت إجراء المقابلة	02جويلية 2024 11.00سا
المدة المستغرقة للمقابلة	30 دقيقة
الأجهزة و الوسائل المستعملة	تسجيل صوتي بالهاتف الذكي

رياض : شاب جامعي ذو الثلاثة و عشرون ربيعا، يدرس في كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية سنة أولى جذع مشترك علوم اجتماعية ، حيوي و نشيط و مبتسم دائما ، تم التعرف به صدفة في أروقة الكلية و لما علمت أنه يقطن الحي الفوضوي، اقترحت عليه إجراء مقابلة عن حياته في ذلك الحي الفوضوي فقبل.

تقول الحالة أنه ولد في ذات الحي سنة 2001 ، من أسرة جد فقيرة قادمة من حي طانجة الشعبي، الأم 55 سنة تعاني من مرض ضغط الدم و السكري، الأب60 سنة كان يعمل في مجمع رياض سطيف وهو مصنع لإنتاج الحبوب و مشتقاته (سميد ، عجائن، حبوب) ويقول رياض وهو يضحك؛ **(سماني الشيخ "رياض" لكي أكون فأل خير عليه في مصنع الرياض)**، لكن تم تسريحه عن العمل منذ **10** سنوات إثر حملة تخلي عن العمالة نتيجة أزمة مالية خانقة بالمركب، و الآن هو يجمع الخبز اليابس من المطاعم في عاصمة الولاية ويخزنها في أكياس كبيرة ليعيد بيعها، كذلك يجمع البلاستيك من مكب النفايات القريب من الحي (أنظر الصورة)، ليعيد بيعها إلى إحدى وشات إعادة التدوير، لرياض؛ 5 إخوة آخرين أخوه الأكبر30 سنة يقبع الآن بالسجن بتهمة سرقة هاتف نقال، و الأخت الكبرى 35 سنة متزوجة، تعيش هي الأخرى في الحي ملاصقة لهم ، أما أختيه الأخيرتين تزاولن دراستهن بالثانوية، يعيشون في مسكن مساحته 50 م^2، ثلاث غرف و مطبخ غير مغطى، يقول رياض أنه عانى كثيرا من العيش في هذا الحي المهمش و القذر لدرجة أنه يتمنى أن يضربه زلزال يقضي عليه تماما حتى يتحتم على السلطات ترحيلهم إلى سكنات لائقة.

ونظرا للفقر الشديد ؛ رياض يعمل حمالا للسلع (تفريغ و شحن) حاويات السلع في سوق الجملة للمواد الغذائية بحي الباطوار بسطيف، و يعمل أيضا في ورشات البناء المحاذية للحي الفوضوي لكسب مالا إضافيا حيث يجني رياض من خلال هذه الأعمال حوالي 35000 دج شهريا، الذي يصرف جله على حاجيات البيت و متطلبات الدراسة في الجامعة رغم أنه لا يحضر كثيرا للدراسة، بسبب العمل

المكثف الذي أثر على جسمه الهزيل و نفسيته المكرهة من واقعه البائس حيث يقول ؛ " **يعني دولة كاملة كيما الجزائر مقدرتش تعطينا سكنة محترمة** ".

عند سؤاله عن ظاهرة التهميش و العنف بالحي ، يقول رياض أن الأخير يعج بها **(وين ترمي عينك تلقى المشاكل و الهواش و السب و الشتم ، عنف زوجي ، مخدرات ...)** حيث تستوقفه حادثة ضرب زوج لزوجته خارج البيت و على مرأى كل الناس حتى تدخل الجيران لإنقاذها، بسبب أن أهلها جاؤوا لزيارتها دون علمه، ضربها ضربا مبرحا أمام كل الناس؟؟، أما الإجرام فالمخدرات و الحبوب المهلوسة من بين السلع الرائجة داخل الحي، و الحصول عليها أسهل من الحصول على **شكارة حليب** كما يقول، حتى أنه تلقى عدة عروض للانضمام إلى عصابات المتاجرة بالمخدرات و الحبوب لكنه دائما يرفض هذا المسار الخاطئ أو كما يقول " **هذا الميليو ما يخرجش**" لكن أسّر لي بكلام جد مؤثر فقال " **نقلك الصح خويا عندو الحق ملقاش واش ياكل سرق تيليفون**"، في إشارة إلى شدة اليأس التي تعصف أحيانا بشباب الحي و تلقي بهم في براثن الإجرام ومنها إلى غياهب السجون، لكنه في نفس الوقت يصف النظرة الدونية من الجيران و الأقارب خاصة لعائلته ونظرة الجيران لهم بأنهم عائلة منحرفة و تع حباس ، وهو الأمر الذي ساهم في قطع صلة الرحم مع بعض الأقارب. يأمل رياض أن يكمل دراسته و أن يحصل على وظيفة، أو أن يهاجر كحل أخير لإنقاذ مستقبله على حد قوله.

مكبات النفايات بالحي الفوضوي





جدول رقم : (20) *توزيع أفراد المقابلات حسب المتغيرات الديموغرافية*

المتغير / رقم المقابلة	الجنس	السن	الحالة العائلية	عدد الاولاد/ الأسرة	المهنة	الدخل	مدة الإقامة بالحي	النسبة
الحالة رقم 1	أنثى	50	مطلقة	5	منظفة	23000 دج	9 س	عدد المقابلات 5 تقابلها % 60
الحالة رقم 2	أنثى	31	مطلقة	3	عمل غير رسمي غير شرعي	20000 دج	9 س	
الحالة رقم 3	أنثى	42	مطلقة	4	خياطة	18000 دج	15 س	
الحالة رقم 4	أنثى	35	مطلقة	1	عمل غير رسمي غير شرعي	24000دج	10س	
الحالة رقم 5	أنثى	42	أرملة	6	ماكثة بالبيت	22000 دج	30 س	
الحالة رقم 6	أنثى	62	متزوجة	10	ماكثة بالبيت	0 دج	31 س	
الحالة رقم 7	ذكر	39	متزوج	4	عمل غير رسمي	30000 دج	10	عدد المقابلات 3 تقابلها % 30
الحالة رقم 8	ذكر	37	مطلق	3	عمل غير رسمي غير شرعي	40000 دج	25	
الحالة رقم 9	ذكر	58	متزوج	6	عامل في شركة	32000 دج	22 س	
الحالة رقم 10	ذكر	23	أعزب	7	عمل غير رسمي	35000 دج	23 س	عدد المقابلات 1 تقابلها %10
المجموع	6 إناث 4 ذكور	متوسط العمر 42 سنة		متوسط الأولاد 5	//	المتوسط 24000 دج	متوسط 18 سنة	10 % 100

المصدر : من إنجاز الباحث

2.1 تحليل سوسيوثقافي معمّق لمقابلات سكان حي شوف لكداد:

تكشف المعطيات المستخلصة من المقابلات المعمّقة مع سكان حي شوف لكداد عن شبكة معقّدة من التجارب الحياتية، تُعبر عن مظاهر متشابكة من التهميش، تتجلى في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية.

يُظهر معظم سكان الحي شعورًا قويًا بالنبذ الاجتماعي من قبل المجتمع الخارجي، حيث تتردد في أقوالهم تعبيرات من قبيل: *"يقولولنا سكان الفوضوي، يحقرونا كي يسمعوا وين نسكنو"*، وهو ما يعكس آليات تصنيف رمزي تحيل على ما وصفه بورديو بـ"العنف الرمزي". كما لوحظ تفاوت في إدراك الانتماء؛ فبينما يرى البعض أن الحي أصبح "وطنا" فرضه الواقع, يرى آخرون أنه مكان عبور أو "حي مؤقت للنجاة"، مما يعكس تعدد تمثلات الفضاء الاجتماعي.

تُظهر شهادات السكان كذلك نمطًا معيشيا يتسم بالهشاشة والدخل غير الثابت، حيث تنتشر أشكال العمل غير الرسمي والاقتصاد الهش كوسيلة للبقاء، مثل بيع الخبز المنزلي، جمع البلاستيك. هذا الوضع الاقتصادي الهش ساهم في ترسيخ ممارسات تكيفية مرنة، لكنها في الوقت ذاته عمّقت من هشاشة الأسر، وزادت من تبعية الشباب لأشكال غير رسمية من الكسب قد ترتبط بالانحراف والإجرام خاصة تجارة المخدرات وترويجها. عبّر السكان عن شعورٍ واسع بعدم الثقة في المؤسسات العمومية، مصحوب بإحساس بالإقصاء من دوائر القرار هذا الشعور بالاستبعاد السياسي يظهر أيضاً في ضعف الاستجابة للمطالب الاجتماعية والغياب شبه التام لممثلي الإدارة أو المنتخبين المحليين، مما يعزز نمطاً من "التمثيل الذاتي"، حيث يلجأ السكان لتدبير شؤونهم داخلياً، عبر ما يشبه الزعامات الأفقية أو التضامن العائلي والجيرة.

الفضاء العمراني لحي شوف لكداد ليس حيًّا منظمًا وفق تخطيط مدني رسمي، بل هو نتاج ما يمكن تسميته بـ "العمران التفاوضي"، حيث يشيد السكان مساكنهم عبر تراكم تجارب التكيف. تعكس الشهادات تصورًا سلبيًا عن البيئة المعيشية، بالإضافة إلى انعدام واضح للخدمات وتدهور الوضع الصحي والبيئي، وانتشار الأوساخ والقمامة وتحول الحي إلى مكب للقمامة

تكشف شهادات سكان الحي أن العنف ليس ظاهرة معزولة، بل هو نتاج مباشر لتراكم التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي. يتخذ هذا العنف أشكالاً متعددة، من العنف الرمزي واللفظي إلى الاعتداءات الجسدية والصراعات اليومية بين السكان، وتؤدي هذه الهشاشة إلى ترسيخ ثقافة العنف كآلية تنظيم غير رسمية للحياة اليومية، كما يعكس العنف بالحي تعبيرًا عن الإحباط جراء الإقصاء.

جدول رقم (21): *يبين التهميش السوسيوثقافي لحالات المقابلة*

الاستجابة / الحالة	السبب المباشر للسكن في الحي الفوضوي	المكان الذي أتيت منه إلى الحي	البعد عن مدينة سطيف	نوع السكن : فوضوي ، قصديري، قابل للتسوية	مساحة المسكن	الأدوات المستعملة في بناء المسكن	توفر فضاءات الترفيه و دور الحضانة والثقافة و جمعية الحي و الجمعيات الخيرية	المستوى التعليمي و المهني و المؤهلات العملية	علاقات الجيرة جيدة عادية متوترة	توفر الحاجات الأساسية و الخدمات و المرافق الضرورية	حالة العلاقة الزوجية جيدة عادية متوترة	حالة العلاقة الأسرية جيدة عادية متوترة	مستوى الشعور بالدونية و الإقصاء و الرفض الاجتماعي
الحالة 1	الطلاق الالتحاق بالأهل	حي فرمتو سطيف	2 كلم	قصديري قوربي	13 م^2	ترنيت الطوب بقايا القصدير و الخشب و البلاستيك	عدم وجود حياة ثقافية بالحي	ابتدائي	عادية	معدومة تقريبا	متوترة جدا	جيدة مع الأبناء	شعوردائم بالطبقية و الدونية و الإحساس بعدم الانتماء
الحالة 2	الطلاق مشاكل عائلية انعدام سكن	حي كعبوب سطيفل	2 كلم	قصديري قوربي	18 م^2	ترنيت طوب قصدير بقايا الخشب و البلاستيك	عدم وجود حياة ثقافية بالحي	ثانية متوسط	جد متوترة نتيجة شكاوي ومناوشات مع الجيران	معدومة تقريبا	قبل الطلاق كانت جد متوترة	متوترة في أغلب الاحوال	شعوردائم بالرفض و الدونية و الاحتقار من المجتمع بسبب الدعارة
الحالة 3	الطلاق الفقر مشاكل عائلية انعدام سكن	حي 1014 سطيف	2 كلم	فوضوي قوربي	40 م2	الطوب القصدير الحطب	عدم وجود حياة ثقافية بالحي	جامعي	عادية	معدومة تقريبا	عادية ثم تم الهجر و الطلاق	عادية	رفض واحتقار من طرف المجتمع
الحالة 4	الطلاق مشاكل عائلية حرق البيت انعدام السكن	بلدية العلمة سطيف	2 كلم	قصديري قوربي	18 م^2	ترنيت الطوب بقايا القصدير و الخشب و البلاستيك	عدم وجود حياة ثقافية بالحي	متوسط	جد متوترة نتيجة شكاوي ومناوشات مع الجيران	معدومة تقريبا	متوترة جدا	تبرأ الأب منها بعد حرق البيت و انقطاع العلاقة م الأم و الإبنة	الاحتقار و الرفض بسبب الدعارة و السكن بالقصدير
الحالة 5	القمار الفقر انعدام سكن	رأس الوادي برج بوعريريج	2.5 كلم	فوضوي	38 م^2	بناء عادي	عدم وجود حياة ثقافية	متوسط	جيدة	معدومة تقريبا	جيدة جدا	جيدة جدا	الخجل من من الناس من السكن في الفوضوي
الحالة 6	الإرهاب الفقر	ذراع القايد بجاية	2.5 كلم	فوضوي	60 م2	الطوب، الترنيت	عدم وجود حياة ثقافية	أمية	جيدة	معدومة تقريبا	جيدة جدا	جيدة جدا	بسبب الفوضوي نحن درجة رابعة

الحالة 7	القرب من العمل و الفقر انعدام السكن	برهوم المسيلة	2.5 كلم	فوضوي	25 م 2	الطوب و الترنيت و الحطب	عدم وجود حياة ثقافية	متوسط	عادية	يوجد الحد الأدنى فقط	متوترة جدا	أحيانا متوترة	الفوضوي جعلنا في مستوى منحط و أذلنا مع أسرنا
الحالة 8	انعدام السكن الفقر الإجرام	بلدية عموشة سطيف	2 كلم	فوضوي	30 م^2	بناء قصديري	عدم وجود حياة ثقافية	متوسط	متوترة جدا	معدومة تقريبا	جد متوترة	متوترة	أنتقم من المجتمع الظالم بطريقتي
الحالة 9	انعدام السكن الفقر	بلدية عين أزال سطيف	1.5 كلم	فوضوي	45 م ^{2}	الطوب، الترنيت	عدم وجود حياة ثقافية	ابتدائي	جيدة جدا	يوجد الحد الأدنى فقط	عادية و أحيانا متوترة	عادية و قلق على مستقبل الأبناء	لم أعد أهتم لكن أبنائي في ضغط و حرج دائم من الفوضوي
الحالة 10	الفقر و انعدام السكن	حي طانجة سطيف	1.5 كلم	فوضوي	50 م^2	الطوب و الترنيت و الحطب	عدم وجود حياة ثقافية	جامعي	متوترة غالبا	يوجد الحد الأدنى فقط	//	جيدة و متضامنة	أحس أن حقي في سكن غير موجود وكأني لاجئ أو معدوم الحقوق بسبب الفوضوي

يكشف تحليل المقابلات مع سكان حي شوف لكداد عن أن التهميش السوسيوثقافي في هذا الحي يتجلى في عدة أبعاد مترابطة، حيث يرتبط نشوء هذا الحي الفوضوي بمسارات اجتماعية مضطربة تعكس هشاشة الفئات التي لجأت إليه كخيار سكني اضطراري. فالمعطيات تشير إلى أن معظم الحالات انتقلت إلى الحي نتيجة الطلاق، الفقر، المشاكل العائلية، وانعدام السكن، وهي عوامل تعكس ضعف شبكات الحماية الاجتماعية، سواء من طرف الأسرة أو من المؤسسات الرسمية. إن وجود حالات نسائية وجدت نفسها في الحي بعد الطلاق أو الإقصاء العائلي يكشف عن هشاشة الوضع السكني للنساء في المجتمع، حيث يعزز غياب البدائل الرسمية لجوءهن إلى أحياء هامشية لا توفر الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم.

من حيث الامتداد الجغرافي، فإن الحي يستقطب ساكنين من مناطق قريبة، مثل أحياء سطيف القديمة، أو من مناطق أخرى كبرج بوعريريج، المسيلة، وبجاية، مما يعكس أن الهجرة نحو الحي لا تتحدد فقط بالعامل الجغرافي، بل ترتبط أساسًا بالمسار الاجتماعي للأفراد. فالأشخاص الذين عانوا من التهميش في مدنهم الأصلية وجدوا أنفسهم مضطرين للاستقرار في فضاء غير مهيكل، ما يعكس استمرار دينامية الإقصاء عبر انتقالهم من الهامش إلى هامش آخر أكثر هشاشة.

أما على مستوى السكن، فإن طبيعة البنايات الفوضوية تعكس مستوى متدنيًا من الاستقرار السكني، حيث يعتمد السكان على مواد بناء غير ملائمة كالقصدير، الترنيت، وبقايا الأخشاب، مما يجعل هذه المساكن عرضة لعوامل الطقس والتدهور السريع. هذا النمط من السكن لا يُترجم فقط في شكله المادي، بل يمتد ليعزز الشعور بالدونية لدى السكان، حيث عبّر العديد منهم عن شعورهم بالإقصاء الطبقي وعدم الانتماء إلى النسيج الحضري الرسمي. فالسكن القصديري أصبح وصمة اجتماعية تعيد إنتاج الهامشية داخل المدينة، حيث ينظر المجتمع إلى سكان الحي بوصفهم فئة دنيا، غير قادرة على الاندماج في الديناميات العمرانية والاقتصادية الرسمية.

يتجلى التهميش الثقافي بوضوح في غياب أي بنية تحتية ثقافية أو ترفيهية داخل الحي، حيث أظهرت المقابلات أن الحي يفتقر إلى دور الحضانة، المراكز الثقافية، والجمعيات الفاعلة، مما يعزز العزلة الثقافية للسكان ويحد من فرص الإدماج الاجتماعي، خاصة بالنسبة للأطفال والشباب. إن انعدام هذه الفضاءات يكرس حالة الركود الاجتماعي، حيث يجد السكان أنفسهم في بيئة مغلقة، تحكمها أنماط ثقافية تقليدية قد تعيق تطورهم المهني والتعليمي.

على مستوى العلاقات الاجتماعية، تعكس المقابلات أن التهميش لا يقتصر فقط على علاقة السكان بالمجتمع الخارجي، بل يمتد ليشمل علاقاتهم داخل الحي نفسه. فقد أظهرت عدة حالات أن العلاقات مع الجيران تتسم بالتوتر، حيث ترتبط هذه المناوشات غالبًا بالمشاكل اليومية الناتجة عن ضيق المساحات السكنية، ضعف الخدمات، والصراعات حول الموارد المحدودة. كما أن التوتر يظهر أيضًا في العلاقات الأسرية، حيث تعاني بعض العائلات من تفكك واضح، خاصة في الحالات التي مرت بتجارب الطلاق أو الهَجْر.

أما من حيث الشعور بالدونية، فقد عبرت غالبية الحالات عن إحساس دائم بالرفض والإقصاء، حيث ينظر إليهم المجتمع نظرة دونية بسبب طبيعة سكنهم الفوضوي. فالسكان لا يشعرون فقط بأنهم مهمشون على المستوى الاقتصادي، بل إنهم يعانون من وصم اجتماعي يُنظر إليهم من خلاله كفئة غير مرغوب فيها. هذا الشعور يتفاقم لدى بعض الفئات، مثل النساء المطلقات أو اللاتي تورطن في أنشطة غير قانونية، حيث يواجهن مستويات مضاعفة من الإقصاء الاجتماعي والأخلاقي.

بعض المستجوبين عبّروا عن استراتيجيات مختلفة لمواجهة هذا التهميش، حيث اختار البعض تجاهل نظرة المجتمع، بينما لجأ آخرون إلى أشكال من التمرد على النظام الاجتماعي السائد، مثل الانخراط في أنشطة غير مشروعة. فالحالة التي صرحت بأنها "تنتقم من المجتمع بطريقتها الخاصة" تعكس كيف يمكن أن يتحول الإقصاء إلى دافع للسلوكيات الانتقامية، وهو ما يعزز فرضية العلاقة بين التهميش الحضري وانتشار الجريمة في الأحياء الفوضوية.

وبناءً على هذه المعطيات؛ يمكن القول إن التهميش السوسيوثقافي في حي شوف لكداد هو نتاج لعدة عوامل متداخلة، تشمل هشاشة الوضع السكني، غياب البنى التحتية الثقافية، تفكك الروابط الاجتماعية، والإقصاء المؤسساتي. هذا التهميش لا يؤدي فقط إلى تعميق العزلة الاجتماعية للسكان، بل يساهم أيضًا في إعادة إنتاج ديناميات الفقر، العنف، والانحراف، مما يجعل من هذه الأحياء بؤرًا لمختلف أشكال الإقصاء الحضر

جدول (22): *يبين واقع التهميش الاقتصادي لحالات المقابلة*

الاستجابة / الحالة	ماهي الأعمال أو الوظائف التي تكسب منها قوت يومك عمل شرعي عمل غير رسمي عمل غير شرعي	ماهي التحديات الاقتصادية التي تواجهها يوميا	كيف توفر احتياجاتك الأساسية : من غذاء، لباس، صحة، تعليم، نقل	هل واجهتك ديون أو صعوبات مالية و كيف تتعامل معها	هل تعتقد أن هناك عدالة في توزيع الثروة في مجتمعك	ماهي أسباب تهميشك اقتصاديا: نقص تعليم انعدام كفاءة المهنية أسباب طبقية	ماهي الآثار الاقتصادية لتهميشك اقتصاديا؟ بطالة الطبقية انخفاض مستوى المعيشة إجرام	هل تعتقد أن تهميشك الاقتصادي يؤثر على مستقبلك و كيف ذلك ؟	ماهي في رأيك الأسباب التي يمكن أن تحد من التهميش الاقتصادي في الحي: إعطاء الأولوية للتكوين توفير فرص عمل دائمة الترحيل إلى سكنات محترمة
الحالة 1	عمل شرعي	قلة الدخل ارتفاع الأسعار كثرة المصاريف التسليف لا نفقة للأولاد	بصعوبة كبيرة : الضروريات فقط محاولة التكيف مع ظروف الحي بصعوبة بالغة	نعم هناك ديون وألجأ إلى الاستدانة في كل مرة أو ألجأ إلى ذوب البرو الإحسان	إطلاقا ، هنالك من يملك قصورا و نحن نعيش في جحور	العيش في حي فوضوي محدودية المستوى التعليمي	الطبقية انخفاض مستوى المعيشة إجرام الإبن	نعم حيث لم تتمكن بناتي من الدراسة بسبب البعد و الفقر و ابنتي لم تحصل على عمل لغياب الواسطة	الترحيل هو أول خطوة بعدها كلشي سهل
الحالة 2	عمل غير شرعي	مصاريف الأولاد قلة المدخول من عائدات الدعارة عدم وجود إعانات لا نفقة للأولاد	ظروف معيشية جد صعبة في غياب رجل البيت خاصة عند المرض، التعليم متعب ماديا ل خمسة أبناء	نعم ، وأحيانا أتنصل منها حتى أصبح لا يدينني أحد لأنني لا أجد من أين أرجع مبلغ الدين	ما جعلني ألجأ للدعارة سوى هذه الحقرة و التهميش حتى قفة رمضان لا أستحقها	انعدام الكفاءة و المستوى الدراسي	الطبقية الإجرام (الدعارة)	أنا بلا مستقبل فقدت الأمل في الحياة الكريمة	الترحيل إلى سكن لائق توفير فرص عمل
الحالة 3	عمل شرعي غير رسمي	قلة المدخول الدي يعتمد على مورد الخياطة مصاريف الأبناء في انعدام النفقة	ظروف مزرية خاصة مع مرض الأولاد بقصر النظر و الحساسية و الربو و انعدام المساعدة	الاستدانة من العائلة الاستعانة بمنحة البطالة	لا طبعا هناك أحياء تعيش رفاهية و نحن نعيش القرون الوسطى	أسباب طبقية	البطالة	أنا أعتبر نفسي طلابة (أي متسولة) لأنني أحتاج الناس لإعانتي ، بعد أن فقدت وظيفتي	الترحيل إلى سكن محترم توفير فرص العمل للقضاء على البطالة
الحالة 4	عمل غير شرعي	انعدام دخل ثابت انعدام المساعدات	الحي القصديري ملاذ للأمراض و الغبينة لا ماء لا نظافة لا احترام ، لا خصوصية لا غاز و لا صحة و لا تعليم	أحيانا أظل دون أكل ليوم كامل و ألجأ للجيران لطلب الطعام و المساعدة	أين العدالة أنا أقتات من المزابل أحيانا	نقص التعليم انعدام الكفاءة المهنية	بطالة الإجرام (الدعارة)	ليس لدي مستقبل أنتظر اليوم الذي أرحل فيه من الدنيا	الترحيل العمل

الحالة 5	ماكثة بالبيت	الغلاء و قلة مدخول الزوج	أغلب الراتب يذهب لعلاج الأبناء من الأمراض، و شراء المواد الأساسية فقط	نحن في ديون دائمة لكثرة المصاريف ، العمل في بيوت الأغنياء كخادمة	لا عدالة في شوف لكداد	ليس لدي مستوى دراسي محترم للعمل	الطبقية و الحقرة	الذل و الهوان أمام المجتمع لحاجتي للناس و اعمل عندهم	الترحيل
الحالة 6	عمل غير رسمي	تقاعد الزوج و كثرة المصاريف وكبر العائلة	العمل على بيع الكسرة المصنوعة في البيت	ليست هناك ديون إلا نادرا	لا عدالة اقتصادية و لا اجتماعية	نقص التعليم الطبقية	مستوى معيشي جد منخفض	مستقبلي انتهى أفكر في الجيل الصاعد كيف سيعيش في هذا الوضع البائس	توفير فرص عمل الترحيل
الحالة 7	عمل غير رسمي العتالة	غلاء المعيشة، مصاريف لا تنتهي	ما أكسبه أنفقه على الغذاء و العلاج	أنا في ضائقة مالية دائمة ولا أعرف كيف أخرج منها	أنا أعمل من السادسة إلى منتصف النهار حمال أين العدالة في هذا	انعدام المستوى الدراسي	الطبقية الإجرام	ليس لدي مستقبل في ظل انعدم تكفل من السلطات	الترحيل توفير فرص عمل
الحالة 8	عمل غير شرعي متاجرة بالمخدرات	انعدام دخل و رفض التوظيف بسبب السوابق	عائدات الممنوعات	العراك على عائدات الممنوعات مع الشركاء و العصابات	لو أن هناك عدالة ما قمت ببيع الممنوعات	انعدام الكفاءة المهنية انعدام المستوى الدراسي	الإجرام	لا يهمني مستقبل و لا منصب عمل	الترحيل
الحالة 9	موظف	قلة الراتب الشهري	توفير الحد الأدنى من المأكل و المشرب و العلاج و التعليم	دوما أستلف إلى نهاية الشهر لأن الراتب لا يكفي	ارتفاع الأسعار في مقابل راتب جد ضعيف	الطبقية	انخفاض مستوى المعيشة	نعم ، ليس هناك أفق أو أمل لتحسن الوضع	الترحيل
الحالة 10	عمل غير رسمي طالب جامعي	الفقر، وكثرة المتطلبات الحياتية كل شيء بالنقود	العمل في أي مجال بالإضافة إلى منحة الجامعة	غالبا لا أستلف إلا للضرورة	لوكان هناك عدالة لكنت أهتم بالدراسة بدل عناء الشانطي	هلكتني الوساطة و أصحاب النفوذ	الفقر البطالة	أتخوف من الحقرة و عدم الاحتكام إلى الكفاءة والنزاهة	الترحيل الأولوية للتكوين و المستوى الدراسي

3.1 التهميش الاقتصادي في شوف لكداد: واقع معيشة وأفق مسدود

يمثل التهميش الاقتصادي عائقًا جوهريًا أمام تحسين الظروف المعيشية للأفراد في الحي الفوضوي. وتُظهر البيانات أن مصادر الدخل تتنوع بين الأعمال الشرعية وغير الرسمية الشرعية و غير الشرعية، حيث يعتمد غالبية الأفراد على وظائف غير مستقرة وهشة، مما يجعلهم عرضة لمخاطر اقتصادية مستمرة. كما أن غياب البدائل الاقتصادية يدفع البعض إلى امتهان أنشطة غير قانونية كالدعارة أو الاتجار بالمخدرات. و تعاني معظم الحالات من ارتفاع الأسعار، ضعف الدخل، وانعدام الدعم الحكومي، ما يجعل الحياة اليومية أكثر صعوبة. كما تفتقر هذه الأحياء للخدمات الأساسية مثل الماء، الغاز، والصحة، مما يفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ويضطر البعض إلى الاستدانة أو طلب المساعدة لتغطية احتياجاتهم الضرورية مثل الغذاء والدواء.

تواجه الأسر صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتها الأساسية نظرًا لاعتمادها على مداخيل ضعيفة وغير ثابتة. وتزداد معاناة النساء المعيلات بسبب انعدام الدعم الأسري، مما يدفعهن للعمل في ظروف غير إنسانية، مثل العمل كخادمات في المنازل، فقط لضمان الحد الأدنى من العيش.

تمثل الديون مخرجًا رئيسيًا للأسر المهمشة التي تعاني من أزمات مالية متكررة. يعتمد الكثيرون على الاستدانة من الأقارب أو الجيران، لكن العجز المستمر عن السداد يؤدي إلى تراكم الديون، مما يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية على الأفراد.

تشعر الحالات المستجوبة بغياب العدالة الاقتصادية، حيث يعيش البعض في ظروف رفاهية بينما يعاني سكان الأحياء الفوضوية من غياب الخدمات الأساسية. هذا التفاوت يعزز الشعور بالتهميش الطبقي ويؤدي إلى تصاعد مشاعر الإحباط والاستياء.

ترتبط أسباب التهميش الاقتصادي بعوامل متعددة، منها نقص التعليم، غياب الكفاءة المهنية، والتمييز الطبقي، مما يقلل فرص دخول سوق العمل الرسمي. في ظل هذه الظروف، يضطر البعض إلى اللجوء إلى الأنشطة غير القانونية لضمان لقمة العيش.

يؤدي التهميش الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الفقر، وزيادة معدلات الجريمة مثل السرقة والمخدرات والدعارة. كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤثر سلبًا على المستوى المعيشي للأفراد، مما يدفع الكثيرين إلى فقدان الأمل في تحسين أوضاعهم. كما تسببت الظروف الاقتصادية المتدهورة في حرمان العديد من الشباب من مواصلة تعليمهم أو الحصول على وظائف مناسبة. كما أدى هذا الوضع إلى انعدام الأفق المستقبلي لدى كثير من الأفراد، مما يعمق دائرة الفقر والتهميش.

رأت الحالات المستجوبة أن الحل يكمن في الترحيل إلى سكنات لائقة، توفير فرص عمل دائمة، وإعطاء الأولوية للتكوين المهني لتحسين المهارات. كما أن توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية قد يكون خطوة أولى لمعالجة هذه الأوضاع.

عند تحليل شهادات الحالات المستجوبة، يتضح أن التهميش الاقتصادي ليس مجرد غياب للموارد، بل هو منظومة مركبة من الإقصاء الاجتماعي والحرمان البنيوي. فالأفراد لا يفتقرون فقط إلى فرص العمل، بل يعانون من هشاشة دائمة تحول دون الاستقرار الاقتصادي، مما يدفع البعض إلى تبني استراتيجيات البقاء غير المشروعة. كما أن غياب العدالة في توزيع الثروة والخدمات يرسّخ إحساسًا عميقًا باللاجدوى، حيث يصبح التكيف مع الفقر أمرًا مفروضًا وليس خيارًا. في ظل هذه المعطيات، لا يمكن النظر إلى الحلول الفردية كبدائل ناجعة، بل يتطلب الأمر تدخلًا هيكليًا يعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع المهمش، ويمنح هذه الفئات فرصًا حقيقية للاندماج في النسيج الاقتصادي الرسمي.

جدول رقم (23): *يبين واقع التهميش السياسي لحالات المقابلة*

الاستجابة / الحالة	هل تشعر أن صوتك مسموع في القرارات التي تؤثر على حيّك؟	هل تشارك في الانتخابات أو الأنشطة السياسية الأخرى؟ ولماذا؟	ما هي العقبات التي تحول دون مشاركتك في الحياة السياسية؟	هل تعتقد أن الأحزاب السياسية تهتم بمشاكل حيّك؟ ولماذا؟	هل تشعر أن الحكومة تهتم بتطوير حيّك؟	هل تتلقون الدعم الحكومي اللازم في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية؟	هل تشعر بأنك تتعرض للتمييز بسبب سكنك في حيّ عشوائي؟	هل تواجه صعوبات في الحصول على الوظائف أو الخدمات الحكومية بسبب مكان سكنك؟	هل هناك أي ممثلين عن حيّك في المجالس المحلية أو البرلمان؟ وهل يمثلون مصالحكم؟	ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة والمجتمع المدني في تطوير حيّك؟	ما هي السياسات الحكومية التي أسهمت في تعميق التهميش السياسي لهذه الأحياء؟
الحالة 1	غير مسموع تماما	لا أشارك لأنها لا تنفع و لا تضر الحي	ليس لدي ثقة في الحياة السياسية	لم نشهد أي حزب في الحي	ليس كثيرا فقط في المناسبات	كل شتاء نعاني و لا يوجد معونة	نعم من يسمع فقط شوف لكداد الفوضوي يتجنبنا	يتم احتقاري و توجيهي للأعمال الشاقة في العمل	يوجد عضو واحد لكن من حي 950 مسكن و يسعى أحيانا لصالح الحي	الترحيل و هدم المساكن الفوضوية	المعريفة و التمييز في الحصول على الامتيازات بين الأحياء
الحالة 2	أنا لا أتابع الشأن السياسي	لا أشارك لأن كل شيئ مخدوم من قبل	الانشغال بلقمة الع يش	يمثلون أنفسهم و يتحاشون حتى زيارة الحي	نحن نريد الترحيل و ليس تطوير الحي	نعاني في كل الفصول ولا أحد سامع بينا	حنا هوما أرذل القوم حسب المجتمع تاعنا	يحاولون تجنبنا و لا يعيروننا اهتمام بطريقة مذلة	لا يوجد حسب علمي	الترحيل إلى مساكن لانقة	التجاهل و التماطل
الحالة 3	في الكثير من الأحيان غير مسموع و مغيب	أشرك كلما سنحت الفرصة	نظرة المجتمع للمرأة التي تحتج على أنها ماشي محترمة	لم أشهد أي اهتمام و الدليل أكثر من نصف قرن و الحي موجود	لاتهتم بنا بل تهتم بالأحياء الر اقية في وسطي سطيف	لايجد دعم حنا قفة رمضان و نزعوها منا	نعم كثيرا خاصة نظرة المجتمع و الإدارة عندما تذهب لطلب كهرباء أو غاز أو هاتف	احد المتاجر رفض بيعي شريحه هاتف لأنني من الفوضوي	لا يوجد	الترحيل لا شيئ غيره	فساد الإدارة وتغيير المسؤولين كل مرة

الحالة 4	ليس لي علاقة بالسياسة	لا أشارك أبدا و لا أهتم بالسياسة لأنها مصدر للمشاكل	نحن نسعى للقمة ولم نجدها فكيف أهتم بالسياسة	لا أعرف الأحزاب و لا أحبهم	تهميش و نسيان منذ الاستقلال	لا دعم و لا معونة أسطوانة غاز نحملها لمسافة 2 كلم	تمييز عنصري كبير	لم أجرب التوظيف	يوجد ممثل واحد	الترحيل إلى سكنات محترمة	تغيير الوالي في كل مرة قبل أن يحل مشكل الفوضوي في شوف لكداد
الحالة 5	ليس لنا صوت في سطيف	نعم أشارك أحيانا	بالنسبة للمرأة عيب و حرام و مالازمش المرأة تخرج للشارع	يعرفوننا فقط وقت الانتخابات	لا تهتم بنا و كأننا غير موجودين أصلا	الدولة غائبة في أغلب الأوقات	نعم و يتم التصريح بالتمييز علانية بالقول *أنتم صحاب الفوضوي؟؟*	يعتبروننا مجرمين و عالة على المجتمع	نعم يوجد لكن لا صوت لهم	الالتفات إلى الحي بجدية و إرادة سياسية حقيقة و ليس وعود	فقدنا الثقة في الإدارة و مسؤولين الولاية
الحالة 6	أحيانا فقط	أشارك في كل الانتخابات	المجتمع ينفر من المرأة المتحزبة أو التي تسمع صوتها	وقت الانتخابات يظهرون الاهتمام الكاذب	لا تهتم و كأنه غير موجود خاصة و أنه بعيد عن المدينة	تهدم منزلنا إثر هبوب رياح قوية لكن لم تساعدنا الدولة في ترميمه لأنه فوضوي	الإدارة هنا تنفر من كلمة اسمها فوضوي شوف لكداد	نعتمد على أنفسنا في توفير قوت يومنا	لا أعلم لكن لا أحد يهتم بنا	الجدية في ترحيل الساكنة	الوعود الكاذبة و التهدئة في كل مرة
الحالة 7	لا صوت إلا في الانتخابات	لا أشارك لأنها لا تهمني	ليس لدي الوقت للسياسة	يهتمون بمصالحهم فقط	منذ سنوات لم نرى الدولة هنا نحن حي مهمش و منسي	حتى منحة البطالة و قفة رمضان محرومون منها فما بالط المساعدات الأخرى	من يسكن الحي الفوضوي محتوم عليه أن يعمل في الأشغال الشاقة	إذا ذكرت الفوضوي لا يشغلوني لأن الحي ذو سمعة سيئة	لا أعرفهم و لم ألتقهم يوما	لابد من إرادة حقيقية لترحيل السكان المتضررين و تحسين معيشة الآخرين	تعاقب المسؤولين شكل نقطة سوداء في ملف الترحيل

الحالة 8	أي صوت نحن عايشين تحت الأرض	لا أملك بطاقة و لا أرغب بها	السياسة نفاق و خداع للشعب	لا أعترف بهم	يقولون لنا ليس لديكم حق في السكن	أي دعم المعيشة قريب يقطعوها علينا	المسؤولون يقولون لنا ارجعو من حيث جئتم	تمييز كبير و نفور من ساكني الفوضوي	لا أهتم بهم نجيب حقي بذراعي	والفت السكن هنا في الفوضوي و عايش منو	كل مرة تحقيق جديد و إجراءات جديدة
الحالة 9	في كل مرة أحاول إيصال صوتي للسلطات عن طريق الجمعيات	أنتخب و أشارك في التجمعات الحزبية	لا توجد عقبات بل هناك سوء تسيير لملف الفوضوي في سطيف	الأحزاب تنحاز في كل مرة لقرار الإدارة لذلك لا تقدم في ملف الفوضوي سطيف	بصعوبة كبيرة خاصة النقل و الصحة و الخدمات الضرورية	يأخذن أسماءنا ولكن لا نرى شيئا خاصة في موسم الشتاء أين تشتد البرودة والثلوج	عانيت منه في عملي بشكل واضح وكأنن لست جزائري	دخلت إلى الوظيفة بعد واسطة أحد الأقرباء	يوجد ممثلين يحاولون تقديم يد العون لكن الملف ثقيل جدا بيد الحكومة	يجب أن يكون ملف الفوضوي في سطيف أحد الأوليات في الولاية	تغيير الولاة و إعادة التحقيق في كل مرة ، بناء أكواخ جديدة في كل مرة ساهم في تعطيل ملف الترحيل
الحالة10	لست مهتما كثيرا	لا أثق في الأحزاب و السياسة ككل	التزوير و الوعود الكاذبة	كلما طرحنا مشكلة الحي واجهنا ردود فعل باهت و غير مهتم بظروف الحي	الحي يجب أن يذهب إلى الازالة و ترحيل أصحابه	لم نتلقى أي دعم خاصى عند تهدم المساكل جراء أمطار طوفانية في الشتاء	نعم تميز و تهميش كبير لأبناء الحي بالمقارنة مع أقرانهم في أحياء أخرى	لحد الساعة أنا أعمل بشكل غير رسمي و لاقيت تحديات من هذا النوع	نعم يوجد مندوب البلدي المكلف بشؤون شوف لكداد	يجب أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقة للقضاء على السكن الهش و الأحياء الفوضوية	الرجوع في كل مرة إلى نقطة الصفر و عدم الفصل في ملف الترحيل بسبب تغيير الولاة

4.1 تحليل إجابات المقابلات حول التهميش السياسي :

من خلال تحليل المقابلات شامل للتهميش السياسي الذي يعاني منه سكان حي شوف لكداد، حيث ركزت على جوانب مختلفة من المشاركة السياسية والتمثيل والاستجابة من جانب الكيانات الحكومية لحاجات مجتمع شوف لكداد الفوضوي، تكشف النتائج عن وجود عوائق كبيرة أمام المشاركة السياسية، وشعور منتشر بالعزلة السياسية، ونظرة نقدية للاستجابة الحكومية والحزبية للتحديات الفريدة التي يواجهها سكان الحي. كما أن الفقر الضارب بأطنابه في ثنايا الحي أثر بشكل واضح في غياب الوعي السياسي لدى حالات المقابلة، فكيف يفكر في السياسة من لم يُشبِع بطنه خبزا .

- **الصوت والتمثيل**

الإحساس بالصوت في صنع القرار: كان موضوعاً شائعاً بين المشاركين في المقابلات هو الشعور بأن أصواتهم لم تسمع إلى حد كبير في القرارات التي تؤثر على حيهم. أعرب الكثيرون عن الإحباط من هياكل الحكم المحلي التي تبدو منفصلة عن واقعهم. يتماشى هذا مع الأدبيات المتعلقة بالغربة السياسية، التي تفترض أن المجتمعات الهامشية غالبًا ما تشعر بالاستبعاد من الخطاب السياسي.

المشاركة في الأنشطة السياسية: أشارت الردود إلى مستوى منخفض من المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية الأخرى. ذكر العديد من المشاركين في المقابلات شعورهم بخيبة الأمل من العملية الانتخابية، واعتبارها غير فعالة في معالجة احتياجاتهم. يعكس هذا اتجاهاً أوسع تم ملاحظته في المجتمعات الهامشية، حيث يمكن أن ينبع اللامبالاة تجاه العمليات السياسية الرسمية من تاريخ من الوعود غير المنفذة وعدم وجود نتائج ملموسة.

- **العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية**

حدد المشاركون في المقابلات العديد من العقبات التي تحول دون مشاركتهم السياسية، بما في ذلك التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم وجود معلومات عن العمليات السياسية، والشعور بعدم الكفاءة. تتسق هذه الحواجز مع النتائج في علم السياسة التي تسلط الضوء على كيفية إعاقة التفاوتات الهيكلية المشاركة المدنية.

كان الشعور العام بأن الأحزاب السياسية لا تهتم بقضايا الحي. شعر العديد من السكان بأن الأحزاب تعطي الأولوية لمصالح المناطق الأكثر ثراءً، مما يؤدي إلى تعميق تهميشهم. يسلط هذا التصور الضوء على الحاجة إلى أن تشارك الأحزاب السياسية بشكل أكثر فعالية مع المجتمعات الهامشية.

- **استجابة الحكومة**

كشفت المقابلات عن اعتقاد سائد بأن الحكومة لا تعطي الأولوية لتطوير حيهم. أعرب السكان عن شكوكهم في المبادرات الحكومية، مستشهدين بعدم متابعة الوعود التي تم تقديمها خلال دورات الانتخابات. يشير هذا الشك إلى عدم الثقة الأوسع في المؤسسات الحكومية، والتي غالبًا ما تفاقمها الإهمال التاريخي.

- **الدعم في حالات الطوارئ:**

عند سؤالهم عن الدعم الحكومي خلال حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية، أفاد العديد من المشاركين في المقابلات بعدم كفاية و محدودية المساعدة. إن عدم وجود هذا الدعم لا يعكس فقط الإخفاقات النظامية ولكن يساهم أيضًا في الشعور بالضعف و الإبعاد بين السكان، مما يؤدي إلى ابتعادهم عن العمليات السياسية.

- **التمييز والوصول إلى الخدمات**

صاغ العديد من المستجيبين مشاعر التمييز بناءً على وضع حيهم كحي عشوائي. يتجلى هذا التمييز في أشكال مختلفة، بما في ذلك وصم المجتمع وتقليل الوصول إلى الخدمات الأساسية. تتوافق هذه التجارب مع نظريات الاستبعاد الاجتماعي، التي تسلط الضوء على كيفية أن الهويات الهامشية يمكن أن تؤدي إلى معاملة تفاضلية في المجتمع.

- **الوظائف والخدمات:**

تم ذكر صعوبات في الحصول على الوظائف والخدمات الحكومية بشكل متكرر. لاحظ المشاركون في المقابلات أن سمعة حيهم أثرت سلبًا على فرصهم، مما عزز دوائر الفقر والتهميش. يدعم هذا الاكتشاف الأبحاث التي تشير إلى أن الموقع الجغرافي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الوصول إلى الفرص الاقتصادية، نتيجة لنبذهم و اعتبارهم خارجين عن القانون و معتدين على أملاك الدولة

- **التمثيل في المجالس النيابية**

كان عدم وجود ممثلين للسكان عن حيهم في المجالس المحلية أو البرلمان مصدر قلق كبير. أعرب المشاركون في المقابلات عن الشكوك حول ما إذا كان الممثلون الحاليون يدافعون عن مصالحهم بشكل حقيقي. يسلط هذا الانفصال الضوء على أهمية التمثيل الشامل في تعزيز المشاركة السياسية ومعالجة احتياجات المجتمع، رغم أن هناك مندوب بلدي مكلف بشؤون شوف لكداد

- **السياسات التي تساهم في التهميش**

حدد المشاركون في المقابلات العديد من السياسات الحكومية التي عمقت تهميشهم السياسي، بما في ذلك سياسة المماطلة و تغيير المسؤولين كل مرة و الوعود الكاذبة في كل مرة ، وعدم تحسين الخدمات العامة، كذلك تغيير الولاة و تغيير المجالس البلدية في كل مرة عرقل من تقدم ملف ترحيل شوف لكداد الترحيل المطلب الذي يتفق حوله جميع الساكنة مازال بعيد المنال حسبهم، هذه السياسات توسع دوائر الفقر و

تحد من قدرة السكان على الدفاع عن حقوقهم بفعالية وتجعلهم يستسلمون للأمر الواقع على أن هذا قدرهم و هكذا سوف ينهون حياتهم في علب متراصة لا ترقى لحياة الحيوانات حتى.

خلاصة :

يكشف تحليل مقابلات التهميش السياسي في حي شوف لكداد عن واقع شديد التعقيد، حيث يبدو هذا الحي، بوصفه فضاءً فوضويًا وغير مُهيكل إداريًا، خارج أي تخطيط سياسي أو إدماج مؤسسي حقيقي. وهنا تبرز إشكالية جوهرية: هل يمكن الحديث عن تهميش سياسي في فضاء لا تتوافر فيه أصلًا مقومات السياسة الرسمية من مؤسسات تمثيلية وآليات للمشاركة المدنية؟ أم أن الأمر يتعلق بنفي كامل للفعل السياسي داخل هذه الأحياء، مما يجعل سكانها "مجموعة اجتماعية غير مرئية" في نظر السلطة؟

إن المفارقة الكبرى تكمن في أن التهميش السياسي يُفترض أن يكون نتيجة لإقصاء فئة معينة من المجال السياسي، غير أن شوف لكداد، وغيره من الأحياء الفوضوية، يفتقر أصلًا إلى بنية سياسية رسمية حتى يكون هناك مجال للتهميش. فالتهميش هنا لا يعني فقط حرمان السكان من حقوقهم السياسية، بل يمتد ليشمل الإقصاء من السياسات العامة ومن دوائر اتخاذ القرار، وهو ما يتجلى في ضعف الخدمات العمومية، وانعدام التخطيط العمراني، وغياب المشاريع التنموية التي يمكن أن تُدمج سكان الحي في المنظومة الحضرية والاقتصادية.

وفقًا لما يطرحه بيير بورديو في مفهومه عن *"العنف الرمزي"*، فإن الإقصاء من الحقل السياسي لا يتم فقط من خلال الممارسات القانونية أو الإدارية، بل أيضًا عبر تكريس وضعية تجعل الفئات المهمشة ترى نفسها غير معنية بالسياسة، حيث يتم تطبيع غيابها عن المجال العام، ليصبح عدم مشاركتها أمرًا عاديًا أو حتى حتميًا. وهذا ما يظهر في شوف لكداد، حيث لا ينخرط السكان في الانتخابات، ولا يشاركون في النقاشات العامة، إما لاقتناعهم بعدم جدوى ذلك، أو لإحساسهم بأنهم غير محسوبين ضمن النسيج المدني الفاعل.

إذا كان التهميش السياسي يُنظر إليه غالبًا على أنه نتيجة لعوامل سياسية بحتة، فإن تحليل حالة شوف لكداد يكشف أن العامل الأساسي في هذا التهميش هو الهامشية الحضرية ذاتها. فالتهميش هنا ليس مجرد مسألة غياب التمثيل السياسي، بل هو انعكاس لتهميش اجتماعي واقتصادي يجعل سكان الحي خارج دوائر الاهتمام الحكومي والمؤسساتي. ويمكن تفسير هذا من خلال رؤية مانويل كاستلز حول "المدينة كمجال للصراع"، حيث يؤكد أن التوزيع غير العادل للموارد والخدمات يخلق فضاءات حضرية غير متكافئة، تتحول فيها بعض الأحياء إلى "مناطق غير سياسية"، بمعنى أنها لا تدخل في حسابات التنمية والتخطيط، مما يجعل سكانها عرضة للانفصال التام عن المجال السياسي الرسمي.

هذا النمط من التهميش مرتبط أيضًا بمفهوم هانا أرندت حول *"الحق في المدينة"* و*"الحق في السياسة"*، حيث ترى أن التفاعل السياسي ليس مجرد ممارسة انتخابية، بل هو تعبير عن الاعتراف المتبادل بين الفرد والدولة. وحين يُحرم الأفراد من البنية التحتية للمشاركة السياسية، فإنهم لا يفقدون فقط صوتهم

السياسي، بل يتم دفعهم إلى العيش خارج الفضاء المدني المنظم، مما يعزز لديهم شعورًا بالحرمان والإقصاء.

لكن السؤال الأهم هنا: هل يعني غياب السياسة الرسمية في الأحياء الفوضوية أنها خالية تمامًا من السياسة؟ الإجابة تتطلب فهمًا أوسع لمفهوم السياسة. فإذا اعتبرنا السياسة في معناها الضيق على أنها مشاركة في الانتخابات والمؤسسات، فإن شوف لكداد حيّ غير سياسي بامتياز. لكن إذا أخذنا المفهوم الأوسع الذي يتبناه ميشيل فوكو حول *"السياسة كشبكة من علاقات القوة"*، فإن الأحياء الفوضوية ليست خارج السياسة، بل تمارس نوعًا خاصًا منها، قائمًا على استراتيجيات التفاوض غير الرسمي، والصراع من أجل الموارد، وبناء شبكات التضامن الداخلي في غياب الدولة.

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن سكان الحي يعتمدون على أنماط بديلة من التنظيم الاجتماعي لمواجهة غياب الدولة، مثل الروابط العائلية، والمبادرات المجتمعية العشوائية، وأحيانًا حتى الجماعات غير الرسمية التي تلعب دور الوسيط بين السكان والسلطات. هذه الأشكال من الفعل السياسي الموازي تشكل "سياسة من الأسفل"، حيث يسعى السكان إلى فرض وجودهم في الفضاء العام بطرق غير تقليدية، مثل الاحتجاجات، أو اللجوء إلى الزبونية والوساطة للحصول على الخدمات الأساسية. من خلال تحليل واقع شوف لكداد، يتضح أن التهميش السياسي في الأحياء الفوضوية ليس مجرد غياب للمشاركة السياسية، بل هو نتيجة مباشرة للهامشية الحضرية التي تضع سكان هذه الأحياء في موقع خارج دائرة الاهتمام المؤسسي. في ظل هذا الوضع، يصبح السؤال حول "وجود سياسة في الأحياء الفوضوية" معقدًا، لأن السياسة الرسمية تكاد تكون غائبة، بينما تتشكل أشكال موازية من الفعل السياسي، تعكس استراتيجيات البقاء والتكيف مع بيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من التنظيم المدني.

إن التعامل مع هذه الإشكالية يتطلب إعادة النظر في مفهوم السياسة والتهميش، ليس فقط من زاوية الحقوق السياسية، بل من منظور أوسع يشمل الاعتراف الاجتماعي، وإدماج الأحياء الفوضوية في التخطيط الحضري، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمعات المهمشة. وكما أشار أنطونيو غرامشي، فإن *"السياسة ليست فقط من يصوّت، بل هي من يتحكم في فضاء العيش"*، وعليه فإن إنهاء التهميش السياسي لا يمكن أن يتم دون إصلاح شامل يعيد تعريف دور هذه الأحياء داخل المنظومة الحضرية والاقتصادية.

جدول رقم: (24) *يبين واقع التهميش الإيكولوجي لحالات المقابلة*

الاستجابة / الحالات	كيف تصف حالة منزلك؟ (تركيز على الجوانب المتعلقة بالتلف، النظافة، الحجم، الإضاءة، التهوية، الضجيج الغبار و الأتربة	كيف تصف حالة حيك؟ موقع الحي النظافة الحي حالة الطرقات فيه حالة الشوارع شكل المساكن المساحات الخضراء	أي من هذه الخدمات صعب الوصول إليها في حيك، الماء، الكهرباء، الغاز، البريد، الصرف الصحي، المستشفى بالترتيب	ما هي المشاكل البيئية التي تواجهونها في حيّكم؟ تلوث الهواء الروائح الكريهة الحشرات و الحيوانات الضالة	كيف تتخلصون من نفاياتكم المنزلية ؟ الرمي العشوائي حاويات مخصصة تركها أمام المنازل	ما هي السياسات الحكومية التي تساهم في تفاقم مشكلة التلوث في هذا الحي؟	هل تعرضتم إلى خطر تلوث الماء أو الغذاء ؟ و ما هو السبب ؟	كيف تقيم الحالة و العامة للحي الفوضوي؟ حي صحي غير صحي خطر على السكان يجب إزالته	ماهي الأوبئة و الامراض التي يعج بها الحي ؟ الربو الحساسية ضغط الدم الروماتيزم
الحالة 1	منزلي في حالة مزرية متهالك، مغبر طول الوقت، مظلم، دون تهوية، معرض دائما لضجيج السيارات و الشاحنات و	حالة متهالكة و لا يصلح لعيش البشر	الصرف الصحي هو العائق الكبير الذي لا يمكن التحكم و السيطرة عليه	الروائح الكريهة نتيجة المفرغة المجاورة و انتشار الحشرات و الحيوانات الضالة	غالبا الرمي العشوائي لانعدام مكان مخصص لرمي النفايات	عدم تنظيف الحي، انعدام حاويات النظافة و تراكم النفايات من مخلفات الورشات المنتشرة بالحي	كانت هنالك العديد من حالات تلوث الماء و التسمم الغذائي بالحي نتيجة التهاون في النظافة	الحي لابد أن يتم إزالته لأنه لايمكن إعادة تأهيله	اعاني من الربو و ضغط الدم
الحالة 2	أنا أعيش في كوخ معرض لخطر السقوط في أي لحظة لايتوفر على أدنى شروط الحياة	الحي عبارة عن مخيم للاجئين خاصة القصديري	الصرف الصحي ، الغاز	الحشرات و الروائح الكريهة أصابتنا بأمراض كثيرة	الرمي أمام المنزل	عدم اهتمام البلدية بنظافة الحي و عدم توفير حاويات القمامة	تسمم غذائي تلوث المياه التي يبيعها أصحاب صهاريج المياه	الحي الفوضوي خطير خاصة على الأطفال	الربو ثم الحساسية و ضغط الدم
الحالة 3	مسكني عبارة عن علبة اسمنتية مربعة لا تقي من برد الشتاء و لا من حر الصيف	الحي مقسم بعض المنازل مهيأة و بعضها متوسط الحالة و هناك القصديري الذي لايصلح	الصرف الصحي و الغاز	الحيوانات الضالة خطر على أطفالنا	الرمي على قارعة الطريق	آخر اهتمامات البلدية هو نظافة الحي أحيانا هناك حملات تطوعية للتنظيف	تسمم غذائي من مادة الجبن و الياوورت	غير صحي	الحساسية و ضغط الدم

الحالة 4	مسكن مهترئ عبارة عن كوخ للسترة فقط	الحي عبارة عن محتشد لمساكن متراصة في شكل عشش	الصرف الصحي و التزود بالماء و التزود بالغاز	التلوث ، الأوساخ في كل مكان ، الحيوانات الضالة و المواشي و نفاياتها	الرمي أمام المساكن لأنه لا توجد حاويات قريبة	ورشات البناء المجاورة، المفرغة من الجهة الشرقية، القمامة المنتشرة و قنوات الصرف في الهواء الطلق	تسمم غذائي تقريبا كل صيف، مياه ملوثة مما يحعلنا نعبء من حنفية الحي بالقوارير البلاستيكية	الحي غير صحي وخطر علينا	أمراض جلدية إكزيما ،
الحالة 5	مسكن مبني لا بأس به قابل للتسوية	الزقاق الذي أقطن به مهيأ إلى حد ما معبد و صالح للعيش	الماء الصالح للشرب المستشفى، ا	الروائح و الغبار الكثيف و تلوث الهواء و الضجيج المستمر	في الشارع المقابل	عدم المداولة على رفع القمامة بالنتظام قد تصل إلى شهر كامل	فساد الأغذية خاصة و التسممات الغذائية	عموما الحي غير صحي	أمراض جلدية الحساسية
الحالة 6	مسكن يفتقر للضوء و التهوية و معرض للسقوط	مجرد علبة اسمنتية مع بعض بقايا الصفائح الحديدية و الخشب	الماء الصالح للشرب، الغاز، الصرف الصحي	التلوث الهواء و الضجيج و الأوساخ و انتشار الحيوانات الضالة و أليفة	في أكياس و يتم رميها في الحاويات التي تقع أسف الحي	عدم المواضبة على نظافة الحي، وعدم تخصيص حاويات قمامة للحي	تسمم من الياوورت و الجبن ، نتيجة عدم احترام شروط الحفظ	هذا الحي لابد أن تتم إزالته لأنه لا يصلح لعيش البشر	ضغط الدم، فقر الدم الربو ،
الحالة 7	هو كوخ صغير من الصفيح، يسخن في الصيف ويبرد في الشتا، ويتسرب منه المطر ، الرطوبة و انعدام التهوية و قلة الإضاءة والغبار الكثيف	الطرقات كلها تراب وملأى بالحفر، والشوارع ضيقة ولايوجد إنارة. و لا أشجار و لا مرافق	الصرف الصحي، الغاز، الماء، الكهرباء، نعاني يوميا مع القدارة و الروائح المنتشرة من الصرف الصحي العشوائي	حرق المكبات المجاورة و القمامة يخلف روائح كريهة و دخان خانق حتى أصبنا بالأمراض المزمنة، الكلاب المتشردة طالما أرهبت أطفالنا	الرمي العشوائي لأنه لاتوجد أماكن مخصصة و إن وجدت فهي بعيدة عنا و غير موزعة على الحي بعقلانية	السلطات المحلية طالما تجاهلت الأحياء الفوضوية لأن الحي موبوء بأتم معنى الكلمة	خاصة التسممات الغذائية في محلات الأكل السريع بالحي لغياب الرقابة و فساد الأغذية المباعة خاصة الحليب و مستقاته	الحي لا يصلح للعيش البشري،	الأمراز الجلدية و الحساسية و الربو
الحالة 8	عندي كركاصة تع قصدير أي هيكل قصديري و ليس منزل	حي فقير و لا يصلح لعيش الناس المحترمين	الغاز ثم الصرف الصحي لأن الشتاء في الهذا الحي بارد جدا	لايوجد نظافة و النفايات و الروائح الكريهة للمجاري العشوائية للقاذورات	يوجد مكان واحد مخصص لرمي القمامة لكنه دائما مملوء و لا يتم رفع قمامته	عدم غلق المكبات المجاورة و عدم ارسال شاحنات القمامة	الماء الذي يباع في الصهاريج ملوث و لا ندري مصدره	حي قذر و لا يصلح إلا للإجرام	أصبت بحساسية المفرطة في العينين من جراء الروائح و دخان المزابل المجاورة
الحالة 9	كوخ صغير من الصفيح، لا بارد جدا شتاء و حار صيفا الجدران تملؤها الشقوق والرطوبة. لا يوجد عزل جيد، وكل شيء مفضوح	موقع بعيد عن المدينة، نعيش بين النفايات وأكوام الأتربة. الطرقات غير معبدة، ومليئة بالحفر، مما يجعل التنقل صعباً حتى على الأقدام. متراصة وبدون تصميم	الصرف الصحي و الغاز هما الضروريان و نتعب كثيرا لجلب أسطوانة غاز .	تلوث كبير في الحي خاصة بعد نزول المطر و في فصل الصيف تزداد الحشرات و الزواحف	لا توجد حاويات كافية لذلك نضطر أحيانًا إلى الرمي العشوائي أو ترك النفايات أمام المنازل، حيث يتم حرقها أحيانًا بشكل غير صحي للتخلص منها	هناك تجاهل واضح من الجهات المعنية، فهم يتجاهلون الأحياء الفوضوية كأنها ليست ضمن مسؤولياتهم	تتسرب مياه الصرف العشوائي وتلوث مياه الشرب أو المياه المستخدمة في المنازل	الحي ليس صحيًا على الإطلاق، إزالة هذه الأكواخ هي تكون الحل الوحيد	الروماتيزم و ضغط الدم أعاني منهما كثيرا

الحالة 10	المنزل مصنوع من الطوب و الأخشاب و القصدير و الترنيت كسقف للمنزل، المساحة محدودة، ولا توجد إضاءة طبيعية أو تهوية جيدة، مما يجعل الجو داخل المنزل خانقاً	الحي في منطقة مهمشة وبعيدة عن الخدمات. معظم السكان يعانون من ظروف معيشية صعبة، والمباني غير مستقرة ومعرضة للتلف السريع. الشوارع مليئة بالأوساخ والنفايات المتراكمة، وهي غير معبدة في الغالب. للأسف، لا توجد أي مساحات خضراء أو أماكن للترفيه	الماء متوفر ولكن بكميات قليلة، وأحياناً تنقطع الكهرباء في أوقات غير متوقعة. الربط بالغاز منعدم وغالباً ما يتطلب منا جلبه من أماكن بعيدة. أما الصرف الصحي فهو الخدمة الضرورية غير موجودة	تلوث الهواء الناجم عن حرق النفايات والأتربة المتناثرة في الشوارع، والتي تسبب مشاكل تنفسية لنا، بالإضافة إلى الروائح الكريهة التي تنتشر في الجو. كما أن وجود الحشرات والحيوانات الضالة مثل القطط والكلاب	يقوم البعض برمي النفايات في أماكن عشوائية، أو أمام المنازل للأسف، لا توجد حاويات كافية مما يفاقم الوضع البيئي بشكل مستمر	غياب الخدمات الأساسية وعدم تقديم الدعم للأحياء الفوضوية يجعل التلوث البيئي يتفاقم. لا توجد سياسات واضحة لتحسين الظروف هنا، وغالباً ما يتم تجاهلنا في خطط التنمية، مما يزيد من التحديات التي نواجهها.	دم وجود رقابة على المواد الغذائية التي تباع بالقرب من الأحياء يجعلنا نواجه خطرًا مستمرًا بتلوث الطعام	الحي غير صحي على الإطلاق. أرى أنه خطر على السكان، خصوصاً الأطفال وكبار السن و المرضى مرض مزمن مثل القصور الكلوي و السرطان	مراض مثل الربو شائعة هنا بسبب الغبار والتلوث، كما أن الحساسية منتشرة نتيجة الروائح والحشرات. الضغط النفسي يتسبب بارتفاع الضغط بين السكان، وهناك حالات من الروماتيزم بسبب البرد والرطوبة

إيكولوجيا الفوضوي في شوف لكداد: واقع مأزوم وتحديات مستمرة

التحليل وفق المقاربة النظرية الإيكولوجية

قدمت النظريات الإيكولوجية، منظورًا مهمًا لتحليل الأحياء الفوضوية على اعتبار أنها جزء من البيئة الاجتماعية الطبيعية، حيث تتوزع الفئات السكانية وتتكيف مع الظروف البيئية والمكانية المحيطة، و هو ما يدعم توجهنا إلى اعتناق هذه المقاربة كأساس نظري لدراستنا الحالية التي استندت وبشكل واضح على النظرية الإيكولوجية التي تخدمنا بشكل متكامل.

حيث وفقًا لهذه المقاربة؛ يعدّ التوزيع المكاني للأحياء الفوضوية جزءًا من بنية بيئية اقتصادية – اجتماعية أوسع. تشير إجابات المشاركين حول افتقار المساكن للتهوية والإضاءة و وجود الضجيج والتلوث؛ إلى أن البيئة المحيطة تشكل تحديات جسيمة يضطر السكان للتكيف معها، كما تدعم أيضًا فكرة أن البيئة الصحية المتدهورة تُسهم مباشرة في انتشار أمراض تنفسية وجلدية؛ و تدل الأجوبة المتعلقة بأمراض مثل الربو والحساسية وضغط الدم على أن البيئة المعيشية ذات تأثير كبير على صحة الأفراد. ورغم هذه التحديات نجد أن التهميش والضغط البيئي في هذه الأحياء أدى إلى نشوء **آليات بقاء وتكيف**، مثل التخلص العشوائي من النفايات وحرقها أحيانًا بجوار المنازل. هنا يمكن القول أن سلوكيات البقاء اليومية تنبثق من محاولات للتكيف مع بيئة يفتقر السكان فيها للخدمات الأساسية. كما ونؤكد في ذات السياق، على أن البيئة الحضرية مجال خصب لدراسة التفاعل بين السكان والبيئة الاجتماعية، تعزز فهم الأحياء الفوضوية بوصفها نتاجًا للتوسع الحضري السريع و المضطرب.

وجاءت دراستنا لتعطي هذه المقاربة النظرية الإيكولوجية الأولوية لتحليل التفاعلات الاجتماعية وكيفية تأثير بيئة المدينة على حياة الأفراد، و وفق مدرسة شيكاغو؛ تُعد هذه الأحياء نتاجًا للنزوح الريفي أو الهجرة الداخلية التي أدت إلى اكتظاظ المدن وعدم قدرة الأحياء الرسمية على استيعاب المزيد من السكان. الإجابات من خلال المقابلات التي تبرز انتشار المساكن القصديرية وتدهور الطرقات تشير إلى حالة من عدم التنظيم وغياب التخطيط الحضري، ما يدعم أفكار هذه المدرسة خاصة نظرية النوافذ المكسرة والدوائر المتراكزة التي تخدم و تفسر التهميش الإيكولوجي خاصة و معه الاقتصادي و السوسيوثقافي و السياسي، **تبرز** إجابات السكان حول كيفية التخلص من النفايات والرمي العشوائي أمام المنازل نتيجة انعدام الحاويات، مما يدل على تكيف جماعي مع واقعٍ مفروضٍ عليهم. مدرسة شيكاغو تركز على هذه الأحياء كأماكن لتشكّل أنماط سلوكية خاصة تتماشى مع سياقهم البيئي، ما يعزز شعورًا مشتركًا بالهامشية ويخلق روابط تضامن ضمنية بينهم ترسخ إلى ممارسة متماثلة بين كل الجيران في حياتهم اليومية، يدعم تكرار الشكاوى حول نقص الخدمات وغياب اهتمام السلطات بالحي؛ فكرة الإقصاء المكاني، حيث يُترك سكان هذه الأحياء خارج سياسات التنمية الرسمية، مما يعزز شعورهم بالعزلة ويفاقم من مشكلات التلوث ومعوقات الصحة العامة.

التحليل وفق نظرية ثقافة الفقر

تُعدُّ نظرية ثقافة الفقر التي قدمها أوسكار لويس، إحدى النظريات الرائدة التي حاولت تفسير الأنماط السلوكية والقيمية التي تتشكل في المجتمعات الهامشية نتيجةً للظروف الاقتصادية والاجتماعية و الإيكولوجية المحيطة بمجتمع الدراسة، ومن خلال المقابلات البحثية و الإجابات التي سجلناها نجد أن السكان يعانون من مشكلات تتعلق بسوء الحالة الصحية وعدم توفر الخدمات الأساسية، ما يؤدي إلى دائرة مغلقة تعيد إنتاج الفقر عبر الأجيال. فكرة عدم توفير البيئة الصحية، ونقص التعليم والفرص، يعزز ما يُعرف بثقافة الفقر، حيث تُصبح ظروف العيش دون المستوى سببًا رئيسيًا للاستمرار في نمط الحياة غير الصحي، بالتالي للتكيف مع الظروف يلجأ سكان الأحياء الفوضوية إلى سلوكيات غير رسمية، مثل الرمي العشوائي للنفايات أو الشراء من مصادر غير صحية، نتيجة انعدام البدائل، تخزين بعض لأطعمة التي لا يصح تخزينها، الاستعمال المكثف للقصدير و البقايا في بناء الأكواخ، تربية بعض الدواجن و حتى المواشي. وهنا تُشير نظرية ثقافة الفقر إلى أن السكان في الأحياء المهمشة يطورون أنماط حياة وتقاليد خاصة بهم للتكيف مع التهميش الذي يعانون منه، حيث تصبح هذه السلوكيات جزءًا من ثقافة فرعية يتبناها السكان، مشكلة قناعة مفادها بأن الحي عبارة عن بيئة فقيرة ميؤوس منها. و تعزز نظرية ثقافة الفقر فكرة أن هذا التهميش البيئي والاجتماعي يصبح جزءًا من الهوية الجُمَعية التي تتشكل لدى السكان، مما يؤدي إلى نوع من الرضا القسري بالوضع الراهن نتيجة الإحباط، الذي قد ينتج سلوكيات أخرى فيما بعد .

أوجه التشابه و الاختلاف بين إجابات المبحوثين من خلال المقابلات

أوجه التشابه في الإجابات :

✓ **سوء الأحوال السكنية:** غالبية المشاركين وصفوا مساكنهم بأنها متهالكة وغير صحية، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب.

نقص الخدمات الأساسية: جميع المشاركين أشاروا إلى نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي، الغاز، والنظافة العامة.

✓ **تلوث البيئة:** أجمع المشاركون على وجود تلوث بيئي كبير في أحيائهم، بما في ذلك تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بسبب النفايات، والمصبات العشوائية، والحيوانات الضالة.

✓ **انتشار الأمراض:** أشار العديد من المشاركين إلى معاناتهم من أمراض مختلفة مرتبطة بالتلوث البيئي وسوء الظروف المعيشية، مثل الربو، الحساسية، وأمراض الجهاز التنفسي.

عدم كفاية الخدمات الحكومية: اتفق المشاركون على أن الحكومة لا تقدم الخدمات الكافية للأحياء الفوضوية، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية والصحية.

أوجه الاختلاف في الإجابات :

حالة المساكن: على الرغم من أن جميع المشاركين وصفوا مساكنهم بأنها سيئة، إلا أن هناك اختلافات في درجة التدهور، حيث وصف بعضهم مساكنهم بأنها متهالكة بشكل كامل، بينما وصف آخرون مساكنهم بأنها قابلة للسكن ولكنها بحاجة إلى إصلاحات و البعض يسكنون بيوت قابلة للتسوية في ظل قانون08/15.

مستوى الخدمات: هناك اختلافات في مستوى الخدمات المتاحة في الأحياء المختلفة، حيث أشار بعض المشاركين إلى عدم توفر الكهرباء والماء بشكل كامل، بينما أشار آخرون إلى توفر هذه الخدمات بشكل متقطع أو بجودة رديئة.

أنواع التلوث: على الرغم من أن جميع المشاركين أشاروا إلى وجود تلوث، إلا أن أنواع التلوث ودرجته تختلف من حي لآخر.

الأمراض: تختلف الأمراض التي يعاني منها المشاركون من حي لآخر، ولكن هناك بعض الأمراض الشائعة مثل الربو والحساسية وأمراض الجهاز التنفسي و الامراض الجلدية وهناك من يعاني من الأمراض العصبية و النفسية بشكل أكبر من العضوية

المستوى الاجتماعي : ليس كل ساكنة الحي هم من الفقراء المعدمين، بل من بينهم ذوي الدخول الثابتة أو الذين لهم دخل معلوم لانخراطهم في القطاع غير الرسمي (عتالة، بيع البلاستيك ...)

المستوى الثقافي : مع وجود الامية و المستوى الدراسي جد المتدني لساكنة الحي، إلا أن هناك حالات تتمتع بمستوى ثقافي و دراسي لابأس به و أحيانا منهم الجامعيين وهو يعكس وجود طبقة مثقفة مهمشة في نفس الوقت

الواقع الاقتصادي لحالات المقابلة: لاحظنا من خلال المقابلات العشر التي قمنا بها تقاربا في المستوى المعيشي المتدني عموما لكن تختلف في مصدر الدخل بين الرسمي و غير الرسمي و غير الرسمي غير الشرعي، حسب كل حالة كما رأينا من خلال الجداول .

خلاصة:

توفر النظرية الإيكولوجية منظورًا موضوعيا لفهم العلاقة بين البيئة المادية للأحياء الفوضوية والمشاكل الصحية والنفسية الاجتماعية التي يواجهها السكان، ما يوضح تأثير الظاهر للعوامل البيئية على حياة هؤلاء المبحوثين الذين أجمعوا على التهميش المكاني للحي بكل تجلياته و تمظهراته و آثاره التي امتدت لتمس الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي و النفسي للساكنة، و رأينا كيف أن المدخل البيئي ساعد في تحليل التفاعل الاجتماعي والعلاقات بين السكان، وفهم كيفية نشوء التكيفات الاجتماعية وأشكال التضامن ضمن بيئة حضرية غير منظمة، خاصة من خلال ثقافة الفقر التي تبرز الآثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها سكان الأحياء الفوضوية، حيث يؤدي تكرار الفقر والتهميش إلى نشوء أنماط حياتية وسلوكية تعزز من فكرة "ثقافة الفقر" و سلوكيات التهميش، والتي يصعب الخروج منها في ظل غياب السياسات الداعمة.

يشكّل الفضاء الحضري، خاصة في سياق الأحياء الفوضوية التيس على شاكلة حي شوف لكداد، مجالًا لإنتاج وإعادة إنتاج أنماط متعددة من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، غير أن التفسير البيئي والإيكولوجي يبقى المدخل الأكثر إحكامًا في فهم طبيعة هذا التهميش ودوره في إنتاج العنف الحضري. فالمقاربة الإيكولوجية، التي أسّست لها مدرسة شيكاغو في بدايات القرن العشرين، تتيح رؤية عميقة للعلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته الحضرية، إذ تفترض أن المجال العمراني ليس مجرد إطار مكاني محايد، بل هو عامل بنيوي في تشكيل السلوكيات الاجتماعية، سواء في اتجاه الاندماج أو التوتر والصراع.

2.عرض و تحليل مضامين المقابلات الخاصة بالعنف الحضري

من خلال تحليل مضامين المقابلات التي أُجريت مع سكان الحي، يمكن الكشف عن كيفية تحول العنف من كونه ممارسة فردية إلى ظاهرة جماعية تُعبر عن أزمة الهوية والانتماء في وسط حضري يعاني من غياب العدالة الاجتماعية. وكما يرى عالم الجريمة روبرت ميرتون، فإن الجريمة والعنف غالبًا ما يكونان نتاجًا لفجوة بين الأهداف الاجتماعية والوسائل المتاحة لتحقيقها. هذه الفجوة تبدو جلية في حي شوف لكداد، حيث تُظهر المقابلات كيف يتحول الإحباط الناتج عن التهميش إلى سلوكيات عنيفة تُعبر عن رفض الواقع وغياب البدائل. و الهدف الذي من أجله تم عقد هذه المقابلات، هو الوقوف على تحليل الخطاب الاجتماعي للسكان لفهم كيفية تشكل العنف في هذا الفضاء الحضري المهمش، وكيف يُعاد إنتاجه كآلية دفاعية في مواجهة واقع مليء بالتحديات.

من خلال المقابلات العشر مع سكان الحي، تم الكشف عن مجموعة من المضامين العميقة التي تعكس طبيعة العنف الحضري في هذا الفضاء المهمش. أظهرت هذه المقابلات أن العنف ليس مجرد سلوك

فردي معزول، بل هو نتاج لسياق اجتماعي واقتصادي يتسم بالحرمان والتهميش، كما أشار عالم الاجتماع إيميل دوركهايم *إلى أن " الجريمة والعنف غالبًا ما تكونان انعكاسًا لاختلالات في النسق الاجتماعي".*

من خلال تحليل خطابات المبحوثين، تبيّن أن العنف في الحي يتجلى بأشكال متعددة، بدءًا من العنف الرمزي كالإحساس بالوصم الاجتماعي مثلا، وصولًا إلى العنف الجسدي الذي يظهر في الصراعات اليومية بين الشباب أو مع السلطات. وكما لاحظ عالم الجريمة ترافيس هيرشي؛ فإن غياب الفرص وعدم الاندماج الاجتماعي يدفعان الأفراد إلى تبني سلوكيات منحرفة كوسيلة للتكيف مع واقعهم.

كما أظهرت المقابلات أن العنف في الحي الفوضوي يعكس أزمة هوية وانتماء، حيث يعبر السكان عن شعورهم بالغربة داخل المدينة التي ترفضهم، وهو ما يتوافق مع تحليلات عالم الاجتماع لويس ويرث حول تأثير البيئة الحضرية على السلوكيات الاجتماعية. هذه المضامين تُبرز كيف أن العنف في الحي ليس مجرد ظاهرة إجرامية، بل هو تعبير عن صراع وجودي في فضاء يفتقر إلى العدالة والاعتراف.

1.2 : جدول تحليل العنف المادي (المباشر) لحالات المقابلة

تشكل لدينا على مدار الفصول السابقة قناعة مفادها ؛ أن الأحياء الفوضوية بيئة خصبة لتنامي مختلف أشكال العنف، سواء كان ذلك العنف المباشر والمادي أو العنف البنيوي غير المباشر. هذا النوع من البيئات، التي تفتقر إلى البنية التحتية الخدمية والاجتماعية، تشكل أرضية لتوليد الصراعات والتوترات، مما يؤدي إلى تفشي العنف وتأثيره السلبي على حياة السكان، ولقد خَبِرنا تجارب حالات المقابلة في الحي الفوضوي شوف لكداد حول مظاهر العنف في الحي و تم التوصل إلى مجموعة من الإجابات المختلفة التي سوف نعكف على تحليلها أدناه تحليلا كيفيا سرديا من خلال الجداول التي تلخص مجمل الاستجابات المحصلة من عينات المقابلة

بناءً على ذلك، فإن العنف المباشر في شوف لكداد ليس مجرد رد فعل آني، بل هو نتيجة لتراكمات اجتماعية واقتصادية معقدة، تتطلب فهمًا عميقًا للأسباب البنيوية التي تساهم في إعادة إنتاجه بشكل مستمر

جدول رقم :*(25) يوضح أشكال و أنماط العنف المادي المباشر حسب حالات المقابلة*

الاستجابة / حالات المقابلة	ماهي أهم أعمال العنف و الإجرام التي تنتشر بالحي الفوضوي شوف لكداد	هل يمكنك أن تحدد بالترتيب الجرائم واعمال العنف الأكثر مشاهدة و ممارسة في الحي الفوضوي	ماهي حالات العنف على الأشخاص الأكثر شيوعا بالحي (ضرب، جرح، قتل، اعتداء بالسلاح الأبيض انتهاك عرض، اغتصاب ...)	لماذا تنتشر هذه الاعمال العنيفة بالحي الفوضوي؟	هل مارست أو تعرضت لأي من هذه الاعمال ؟ و لماذا ؟	رغم فقر و هامشية الحي إلا أنه لوحظ انتشار جرائم السرقة بمختلف أنواعها، بما تفسر ذلك ؟	لوحظ حسب السكان انتشار كبير لتجارة و استهلاك المخدرات في الحي ما هو السبب؟ وماهي نتائج ذلك على شباب الحي؟	إلى ماذا يرجع انتشار ظاهرة الشجار بين الجيران و السب و الشتم اليومي بين شباب الحي؟
الحالة رقم 1	المشاجرات اليومية خاصة في الليل بين المدمنين و المخمورين السرقات خاصة السطو على المنازل ليلا	السرقة المشاجرات التحرش و المضايقات تعاطي المخدرات	الضرب و الجرح العمدي العنف الزوجي تعنيف الزوجة أمام الجيران عنف عصابات المخدرات	الفقر و غياب الأمن و انتشار المخدرات بالحي	نعم تعرضت لسرقة جهاز تلفاز لذلك جلبت كلبا للمنزل ، و السبب عدم وجود رجل بالبيت	غياب الأمن وعدم وجود مركز أمني قريب الدولة غايبة هنا بالحي	توفرها بكميات كبيرة و يتاجر بها الصغير قبل الكبير	الاختلافات الجهوية ، والظغوط النفسية التي يسببها الحي الفوضوي
الحالة رقم 2	السرقة و الدعارة و السب و الشتم و الضرب	السرقة ، الشجار، الضرب ، السب و الشتم	الضرب و الجرح	نقص المرافق الترفيه و اللعب و قضاء وقت الفراغ	أمارس الدعارة،	السرقة لأجل شراء المخدرات	تواجد عصابات لبيع المهرلوسات و المخدرات و بعد الرقابة الأمنية	الضيق في المنازل و الضغط النفسي الذي ينفجر في شكل أعمال عنف و شجار
الحالة رقم 3	السرقة، الشجارات اليومية، تجارة المخدرات، والاعتداءات الجسدية. صدامات بين الشباب. البعض يحمل الأسلحة البيضاء،	السرقة ، الكلام البذيئ حمل الأسلحة البيضاء الشجار الدائم بين الشباب، المخدرات، الدعارة	عصابات المخدرات و استعمال الأسلحة البيضاء، الضرب و الجرح **سرقات الهواتف والمنازل**خصوصاً في الأزقة الضيقة التي يصعب مراقبتها.	الفقر و غياب الأمن و السلطات الأمنية لا تقوم بدوريات لتامين الحي .	تعرض أبنائي للضرب و الاعتداء من طرف الجيران كوني مطلقة يجعلني عرضة للتحرش اللفظي، وأحياناً ينظر الناس إلي نظرة غير محترمة	الحاجة والبطالة هما السببان الرئيسيان. بعض الشباب لا يجدون ما يأكلونه، فيضطرون للسرقة. أيضاً، هناك من يرى في السرقة طريقاً سريعاً للحصول على ما لا يستطيعون توفيره بطرق مشروعة.	السبب الرئيسي هو غياب البدائل. الشباب لا يجدون فرصًا للتعليم أو العمل، فيغرقون في المخدرات للهروب من الواقع. تجار المخدرات يستغلون الوضع لزيادة أرباحهم.	القهر النفسي هو السبب الأساسي. يعيش الناس هنا في مساحات ضيقة، مما يولّد التوتر ،المشاكل البسيطة تتحول بسرعة إلى شجارات عنيفة الضغط اليومي والقلق المستمر أحيانًا، يكون مجرد نظرة أو كلمة كافية لإشعال نزاع.

الحالة رقم 4	الحي مليان مشاكل كل يوم، ما يمرش يوم بلا ما نسمعوا عن عنف ولا شجار. الشبان يتعاركوا على أتفه الحاجات،	- الشجارات - السرقات: خاصة الهواتف الذكية حتى في وضح النهار. - المخدرات: تباع وتتوزع بلا خوف. - الاعتداءات بالسلاح الأبيض	الضرب و الجرح و الشجارات بين شباب الحي خاصة ليلا و عصابات المخدرات باستعمال الكلاب و الشماريخ و السواطير	وقت اللي تكون جائع وما عندكش أمل، تعمل أي حاجة، حتى حاجة ، باش تهرب من واقعك مهما كان نتائجها	كنت ضحية سرقة، وحتى ضرب من زبائن ما يحبوش يدفعوا. تعيش دايماً خائف من اللي ممكن يصير، لكن الحياة صعيبة وما عنديش خيار.	ذلك راجع لعدم وجود بدائل سواء عمل أو كسب حلال مما يعزز فكرة السرقة هي أسهل طريقة لكسب بعض المال ولو كان سرقة باب حديد لبيعه كما حدث معي	المخدرات هنا متنفس. الناس تاخذها باش تهرب من الواقع و تنسى الهموم و القهر	الجهوية ، و الضغوطات النفسية و الغيرة بين الجيران و غياب الخصوصية لأن البيوت متلاصقة يجعل جميع الأسرار مفضوحة و يتم تسريبها بين الجيران
الحالة رقم 5	لمخدرات تُباع وتُستهلك على مرأى الجميع، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع بشكل أكبر. هناك أيضاً مشاكل التحرش والمعاكسات، وهذا يضايقني كثيرًا	- الكلام البذيئ - المعاكسات في الشارع - السرقة - المخدرات بيعا و استهلاكا	الضرب باستعمال السيوف و الكلاب و الهراوات خاصة بين الشباب	البطالة والفقر يُسببان حالة من اليأس بين الشباب، فتزداد لديهم الميول العنيفة.	أنا لم أمارس العنف، لكنني تعرضت له بشكل غير مباشر. كأم لبنات أعيش قلقًا دائمًا عليهن. بناتي يتعرضن للتحرش والمعاكسات بشكل مستمر، و حمايتهمن ليس سهلاً في هذا المجتمع العنيف. مرة واحدة، تعرضت لتهديد عندما حاولت الدفاع عن بناتي	الناس هنا محرومون، والفقر يجعل الشخص مستعدًا لفعل أي شيء للبقاء. السرقات هي أسهل وسيلة للحصول على المال في غياب العمل الشريف. بعض الشباب يرون في السرقة طريقة للعيش	السبب الرئيسي هو غياب الأمل والشعور بالضياع. المخدرات تصبح وسيلة للهروب من الواقع، و فيه شباب يعتبرونها مظهرا من مظاهر الرجلة و القفازة و ترهيب الخصوم	فقدان الاحترام و غياب النظام، يجعل الناس على استعداد للانفجار في وجه بعضهم البعض لأسباب بسيطة.
الحالة رقم 6	يا ولدي، الحي هذا صار مليء بالعنف من كل الأنواع. نشوف سرقات ، خاصة سرقة الهواتف والحقائب من النساء وحتى سرقة البيوت. شجارات لا تنتهي بين الشباب، لدرجة نخاف نخرج من بيوتنا. تجارة المخدرات صارت جزءًا من حياتنا	- السرقات - المخدرات - الكلام الفاحش	الاعتداءات الجسدية كثيرة و يومية تقريبا بين الشباب و الجيران القتل نادر الحدوث لكنه وقع مرات قليلة، وكل مرة تكون مأساة تهز الحي بكامله .	الظروف المعيشية الصعبة، . لا عمل للشباب، والفقر يخنقنا. لما ترى شباب بلا أمل ولا حلم، تتحول الأمور بسرعة للعنف. الناس تعبانة ومحبطة، والمخدرات تزيد الوضع سوءًا. الحكومة غائبة تماما عن الحي	، الحمد لله، لم أتعرض مباشرة، لكن بيتي لم يسلم من السرقات. قبل سنوات، دخلوا لسرقة بعض أغراضنا، و أخذوا تلفازا و دراجة هوائية و بعض الأحذية و خلاط كهربائي، وقد كنا في زيارة لأقربائنا في بجاية.	الشباب يرون أن السرقة هي أسرع وسيلة للحصول على المال دون تكبد عناء العمل في التحميل في الباطوار أو العمل في ورشات البناء	بسبب ضعف الرقابة، ولا أحد يهتم بنا. الشباب يلجؤون إليها للهروب من واقعهم الصعب، لكن النتيجة هي تدمير حياتهم وحياة عائلاتهم. ، ضاعوا في الإدمان وصاروا عنيفين وخطرين حتى على أهلهم.	الحياة هنا مليئة بالضغوط. الناس مكتئبة ومحبطة، وأي خلاف يتحول لصراع. البيوت صغيرة ومكتظة، والجميع يشعر بالاختناق. نعيش في خوف دائم، ولا توجد وسيلة لتخفيف التوتر، مما يجعل الناس سريعة الغضب، حتى لأتفه الأسباب.

الحالة رقم 7	السرقة بأنواعها من سرقة المنازل إلى سرقة الدراجات النارية، وتجارة المخدرات. كذلك، التحرش والانتهاكات ضد النساء	-تجارة واستهلاك المخدرات - السرقات - المعاكسات - الكلام البذيئ	- الضرب و الجرح خلال المشاجرات - الاعتداءات المسلحة على الأشخاص باستعمال الأسلحة البيضاء	السبب الأساسي هو الفقر المدقع، وقلة الفرص، إلى جانب انعدام الاستقرار	للأسف، تعرضت وتورطت في بعض هذه الأعمال إحباطات الحي الفوضوي والرفض من زوجتي للعيش هنا، جرني نحو المخدرات، تورطت في أعمال إجرامية، أدت بي للسجن.	الغضب من السلطات التي تعد بالترحيل في كل مرة واليأس يدفعان الشباب للسرقة في غياب بدائل وفرص عمل مشروعة لتحسين أوضاعهم.	بعد فرقة الدرك الوطني عن الحي ب 10 كلم، وبالتالي الفرصة مواتية لترويج المخدرات و استفحال استهلاكها هنا بين الشباب حتى المتعلم منهم	تكدس الأسر في مساحات ضيقة. كل شخص يعيش حالة غليان داخلي بسبب نقص العمل والخدمات أيضا أغلب المشاكل سببها مناوشات الأطفال تتطور للكبار
الحالة رقم 8	في شوف لكداد، العنف جزء من الحياة اليومية. تجارة المخدرات، السرقة، والخلافات التي تتطور بسرعة إلى مشاجرات دامية هي الأكثر انتشارًا. أحيانًا	- تجارة المخدرات - السرقات - السب و الشتم - الضرب و الجرح	السلاح الأبيض منتشر جدًا، لذلك الضرب والجرح هم الأكثر شيوعًا. القتل نادر لكنه موجود، خصوصًا لما تدخل الأموال الكبيرة أو يكون هناك انتقام بين العصابات	لما الناس تكون محرومة وما عندها شيء تخسره، العنف يصبح أسلوب حياة. إحنا في بيئة تفتقد الأمان ، والكل عايش تحت ضغط رهيب. وخليني أكون صريح، المخدرات تخلق الفوضى، تخلي أي واحد مستعد يقتل من أجلها	بيع المخدرات هو اللي يوفرلي مصروفي ، ولو إنه مليء بالمخاطر.، وجخلت السجن بسببها لكن أصبح الامر اعتياديا بالنسبة لي	الفقر والجوع هما اللي يخلقوا اللصوص. الناس تسرق لتأكل، خاصة لما ما يكون عندها دخل آخر. بعض الشباب يدخلون في السرقة لإثبات الذات وآخرين لأجل الحصول على المخدرات.	السبب بسيط: ما في فرص عمل ولا مستقبل. المخدرات صارت تدر أرباحا كبيرة، وسوق لا تحتاج فيها شهادة ولا تعليم.	عقلية البراوية أو أولاد الريف و المدينة سبب مباشر عقلية الانتقام أيضا موجودة؛ ما أحد يرضى يتنازل، واللغة الوحيدة اللي يفهمها الناس هنا هي القوة.
الحالة رقم 9	في شوف لكداد، كل شيء فيه ممكن. انتشار المشاجرات شيء معتاد، بسبب مشاكل صغيرة، لكن تنقلب بسرعة للعنف. تجارة المخدرات منتشرة، والسرقة أصبحت جزءًا من الواقع حتى تسرق أشياء بسيطة.	- السرقة - المخدرات - المشاجرات - المعاكسات - الكلام البذيئ	- سب و شتم الأشخاص - معاكسة الفتيات و النساء - الضرب و الجرح بين الشباب لأتفه الأسباب	سكان الحي يشعرون بالإهمال، ويتحول الغضب والإحباط إلى أعمال عنف. قلة التعليم وكثرة المخدرات وبعد السلطات الأمنية عن الحي و عدم وجود ردع من طرفهم	أنا ، لم أمارس هذه الأشياء، لكن رأيت وتعرضت للعنف بأشكاله. البيت تعرّض للسرقة مرات، وأولادي خرجوا للدفاع عن أنفسهم في شجارات عديدة. بناتي تعاني من المعاكسات، وهذا يجعلني أشعر بالعجز. لكن هكذا هي الحياة هنا، نتعلم كيف نتعايش ونتحمل.	الإحساس بالحرمان يجعل بعضهم لا يحترمون ممتلكات الآخرين، لأنهم يشعرون بأنهم مظلومون في هذه الدنيا. مهما كانت الممتلكات بسيطة فهي ذات ثمن معين في نظرهم	انعدام الأمن و انعدام الرقابة الأمنية تماما ، إلا في حالات قليلة جدا يقومون ببعض الدوريات، حتى عندما نشتكي من انعدام الامن لا يأتون إلا بعد انقضاء الحادثة	نقص المياه أو انقطاع الكهرباء يمكن أن يشعل خلافًا. الجيران يتقاسمون المآسي لكن أحيانًا يصعب ضبط النفس، والصوت العالي والسب والشتم صاروا جزءًا من يومياتنا. نتحمل بعضنا لأننا تعودنا على العيش معًا، رغم كل الصعوبات.

الحالة رقم 10	كل أعمال العنف يمكن أن تصادفك في الحي من الكلام القبيح و حتى القتل رغم أنه نادر الحدوث	السرقة وتجارة المخدرات و الكلام الفاحش و المعاكسات من اعمال العنف كثيرة المشاهدة والممارسة في الحي	الأكثر شيوعًا هو الضرب والجرح، خاصة بالسلاح الأبيض كدليل على الرجلة و القوة و الزعامة	الفقر يقتل الطموح، والتهميش يجعل العنف يبدو وكأنه وسيلة لإثبات الذات.	لم أمارس العنف، ، لكن تعرضت للسرقة و الاعتداء بالسيوف مرات عديدة. أحيانًا أشعر أن الحي يحاول كسر طموحي، لكن التعليم هو نافذتي للهرب من كل هذا.	ذلك راجع لغياب مركز أمني يتدخل لوضع حد لهذه السرقات، أيضا ثقافة التبليغ و الوعي غير موجود لدى ساكنة الحي رغم أن السارقين معروفون في الحي	دائما السبب هو الفقر و انعدام الرقابة الأمنية من السلطات، و الكثير من شباب الحي انتهى بهم الأمر في السجون و أحكام طويلة	عدم وجود أماكن للترفيه أو تفريغ الطاقات خاصة ملاعب كرة القدم، مرافق ثقافية يجعل السب والشجار بمثابة المتنفس الوحيد.

أ. أشكال وأنماط العنف المادي المباشر في حي شوف لكداد حسب المقابلات المُنجزة:

لتحليل البيانات المستخلصة من المقابلات حول العنف المادي المباشر في حي "شوف لكداد"، يمكننا تسليط الضوء على الاتجاهات والمظاهر المتكررة، وفهم ديناميكياتها من خلال كشف العوامل المسببة لها، ومقارنتها على مستوى المبحوثين

جدول رقم (26) : *يعرض أنواع العنف الأكثر شيوعًا من خلال أجوبة المبحوثين*

نوع العنف المصرح به من طرف المبحوثين المشاهد أو الممارس	النسبة المئوية لإجابات للمبحوثين
الشجارات اليومية	أشار 80% من المبحوثين إلى أن الشجارات تحدث بشكل يومي
السرقات	تعتبر الأكثر شيوعًا، حيث بلغت نسبتها 90%.
تعاطي المخدرات	ورد ذكرها بنسبة 70.%
التحرش والمعاكسات:	تم الإبلاغ عنها بنسبة 40.%
العنف بالسلاح الأبيض	أشار 60% من المبحوثين إلى وجوده في الحي

المصدر : من إنجاز الباحث

جدول رقم (27): يعرض *التجارب الشخصية للمبحوثين مع العنف*

التجارب الشخصية للمبحوثين مع العنف	النسبة المئوية لإجابات للمبحوثين
الخوف الدائم	يعاني 60% من المبحوثين من الشعور بالخوف المستمر في الحي.
تعرض للسرقة	40% :من المبحوثين تعرضوا للسرقة
تورط في العنف	30% ذكروا أنهم تورطوا في أعمال عنف
تحرش ومضايقات ومعاكسات	أجاب 30% عن تعرضهم للتحرش أو المضايقات.
تورط في العنف	30%ذكروا أنهم تورطوا في أعمال عنف.
لم يتعرض للعنف	فقط 20% قالوا إنهم لم يتعرضوا لأي نوع من العنف.

المصدر : من إنجاز الباحث

✓ **تجارب شخصية مع العنف**

من بين المبحوثين، بعضهم مارس العنف، خاصة أولئك المتورطين في المخدرات، في حين أن آخرين كانوا ضحايا، مثل من تعرضوا للسرقة أو التحرش. هناك حالات تشير إلى تعايش مستمر مع الخوف وعدم الأمان، خصوصًا بين النساء اللواتي يعانين من المعاكسات، وبالتالي الإجماع الكبير على أن الفقر وغياب الأمن هما المحركان الرئيسيان للعنف. الشكاوى المشتركة من الإحباط والشعور بالتهميش تعبر عن تجربة جماعية للحرمان، بينما يرى البعض أن العنف هو نتيجة "اضطرار"، يجد آخرون أن المخدرات هي العامل المحفز

الرئيسي. كما أن بعض المبحوثين عبروا عن رغبتهم في مغادرة الحي والهروب من هذا الواقع، في حين أن آخرين يظهرون تقبلًا أو حتى تبريرًا للعنف بسبب غياب البدائل.

✓ **أوجه التشابه بين المبحوثين**

انتشار العنف :جميع المبحوثين يتفقون على أن العنف في حي شوف لكداد شائع ومتكرر، ويتجلى في السرقات، المشاجرات، وتعاطي المخدرات. الضرب والجرح بالسلاح الأبيض من بين الأعمال العنيفة الأكثر شيوعًا.

أسباب العنف :معظم المبحوثين يشيرون إلى الفقر المدقع، غياب الأمن، وتفشي البطالة كعوامل رئيسية تساهم في انتشار العنف. الظروف المعيشية القاسية تُعتبر السبب الأساسي وراء تحول السلوكيات إلى أعمال عنف.

المخدرات :هناك إجماع على أن تجارة وتعاطي المخدرات لها تأثير كبير على شباب الحي، حيث تُستخدم كوسيلة للهروب من الواقع. المخدرات تُباع وتُستهلك بشكل علني، مما يفاقم المشكلات الأمنية والاجتماعية.

السرقة :السرقات، سواء كانت للمنازل أو الهواتف أو الحقائب، تُعد ظاهرة متكررة في الحي. المبحوثون يربطون بين هذه الجرائم والفقر واليأس الذي يعاني منه السكان.

الضغوط النفسية :جميع المبحوثين أشاروا إلى الضغوط النفسية التي يتعرض لها السكان نتيجة الاكتظاظ في المنازل الضيقة، مما يؤدي إلى شجارات ومشاكل يومية.

✓ **أوجه الاختلاف بين المبحوثين**

التجارب الشخصية مع العنف :تختلف تجارب المبحوثين؛ فالبعض منهم تعرّض للسرقة أو العنف المباشر، في حين أن آخرين لم يُمارسوا العنف لكنهم عايشوه بشكل غير مباشر. على سبيل المثال، أحد المبحوثين تعرضت بناته للتحرش، بينما آخر كان ضحية اعتداء جسدي.

ردود الفعل تجاه العنف :بعض المبحوثين لجأوا لحلول مثل جلب كلاب لحماية منازلهم، بينما حاول آخرون التعايش مع الخوف وعدم الأمان. هناك أيضًا من انخرطوا في أعمال إجرامية نتيجة الضغوط النفسية والعائلية، بينما غيرهم حاولوا الابتعاد عن هذه السلوكيات.

تفسير أسباب الجرائم :تتنوع تفسيرات المبحوثين لأسباب انتشار السرقة. البعض يرى أنها وسيلة للنجاة من الفقر والجوع، بينما يرى آخرون أن تجارة المخدرات وعدم الرقابة الأمنية تشجع الشباب على الإجرام.

المواقف من المخدرات :في حين أن جميعهم يتفقون على أن المخدرات تُفاقم مشاكل الحي، فإن بعض المبحوثين اعترفوا بتورطهم في بيع المخدرات لتأمين لقمة العيش، بينما آخرون يرون في المخدرات سببًا رئيسيًا لانحدار مستوى الأمان في الحي.

التعرض للعنف :هناك تفاوت في درجة التعرض للعنف؛ فبعض المبحوثين يشعرون بالعجز، خاصة النساء اللواتي يعشن في قلق مستمر بسبب المعاكسات، في حين أن هناك شبابًا انخرطوا في الشجارات أو الجرائم.

ب. نتائج التحليل :

تكشف المقابلات أن العنف الحضري في حي شوف لكداد ظاهرة متجذرة ترتبط بأبعاد اجتماعية، اقتصادية، وإيكولوجية، وهي انعكاس للهامشية المتعددة الأوجه التي يعيشها السكان. يمكن تصنيف أنماط العنف السائدة إلى ثلاث فئات رئيسية :**العنف المادي المباشر**)السرقة، الضرب، الاعتداءات بالسلاح الأبيض، القتل(، **العنف اللفظي والنفسي** (الشتم، التحرش، الإهانات المتكررة)، و**العنف المرتبط بالجريمة المنظمة**) تجارة المخدرات، الدعارة، السرقات الممنهجة.

من منظور علم الاجتماع الجريمة، تتوافق هذه الظواهر مع أطروحات مدرسة شيكاغو التي ترى أن البيئات الفوضوية والمناطق المهملة تتحول إلى بؤر إجرامية بسبب ضعف الاندماج الاجتماعي وانعدام المؤسسات الضابطة. يشير "روبرت بارك" و"إرنست برجس" إلى أن الأحياء الفوضوية، بسبب عزلتها الاقتصادية والاجتماعية، تتحول إلى بيئات حاضنة للجريمة والانحراف، حيث يتشكل نظام بديل من القيم والممارسات التي تعزز السلوك الإجرامي.

تُظهر البيانات أن **السرقة** تتصدر الجرائم الأكثر انتشارًا رغم الفقر، مما يؤكد فرضية أن الإحباط الاقتصادي يدفع الأفراد للجوء إلى وسائل غير شرعية للبقاء. كما أن انتشار **المخدرات** يعكس ديناميات الجريمة المنظمة، حيث يستغل المروجون حاجة الشباب للهروب من واقعهم، مما يعزز العنف الناتج عن النزاعات بين العصابات والمستهلكين.

يرتبط ارتفاع معدلات **الشجارات اليومية** بالازدحام العمراني والضغوط النفسية التي تنتج عن العيش في مساحات ضيقة، مما يدعم أطروحة "لويس ويرث" حول أنماط الحياة الحضرية التي تؤدي إلى تصدع العلاقات الاجتماعية وتراجع الضبط الاجتماعي غير الرسمي. كما أن غياب الأمن يُفاقم الوضع، حيث يشير السكان إلى ضعف تواجد الدولة، ما يخلق فراغًا تستغله الجماعات الإجرامية لبسط نفوذها.

بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص النتائج في ثلاثة محاور رئيسية:

1. **الهامشية الاقتصادية والاجتماعية** تدفع السكان نحو العنف والإجرام كوسيلة للبقاء.
2. **الافتقار إلى الأمن والخدمات** يساهم في جعل الحي بيئة مناسبة لازدهار الأنشطة الإجرامية.
3. **التوترات الاجتماعية والضغوط النفسية** الناتجة عن الاكتظاظ وقلة الموارد تزيد من قابلية الأفراد للانخراط في النزاعات العنيفة.

وما يعزز هذه النتائج هو الإحصائيات المتحصل عليها من طرف المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بسطيف، الفرقة الإقليمية للدرك الوطني 300 مسكن سطيف، أنظر *جدول رقم (28)*، حيث يشير إلى عدد القضايا المسجلة في حي شوف لكداد حسب الفئات العمرية خلال سنوات 2021،2022،2023 2020 و السداسي الأول من سنة 2024 .

جدول رقم : (28) *يمثل الإجرام على مستوى حي شوف لكداد من سنة 2020إلى 2024 حسب الفئات العمرية*

السنة	عدد القضايا المسجلة	تفصيل الفئات العمرية المعنية
2020	**47 قضية**	**- 07 قضايا أقل من 18 سنة** **- 30 قضية من 18 إلى 40 سنة** **- 10 قضايا أكثر من 40 سنة**
2021	**35 قضية**	**- 05 قضايا أقل من 18 سنة** **- 20 قضية من 18 إلى 40 سنة** **- 10 قضايا أكثر من 40 سنة**
2022	**82 قضية**	**- 09 قضايا أقل من 18 سنة** **- 60 قضية من 18 إلى 40 سنة** **- 13 قضية أكبر من 40 سنة**
2023	**65 قضية**	**- 07 قضايا أقل من 18 سنة** **- 50 قضية من 18 إلى 40 سنة** **- 08 قضايا أكبر من 40 سنة**
2024	**السداسي الأول** **09 قضايا**	**- 02 قضايا أقل من 18 سنة** **- 06 قضايا من 18 إلى 40 سنة** **- 01 قضايا أكبر من 40 سنة**
المجموع	**238 قضية**	

المصدر : الفرقة الإقليمية للدرك الوطني 300 مسكن سطيف

وهنا يكشف الجدول عن تباين في عدد القضايا الإجرامية المسجلة بحي شوف لكداد خلال الفترة الممتدة من (2020 إلى 2024)، حيث شهدت سنة (2022) الذروة بتسجيل (82) قضية، في حين انخفض العدد إلى (09) قضايا فقط خلال السداسي الأول من (2024). يتضح أن الفئة العمرية الأكثر تورطًا هي الشريحة الممتدة بين (18 و40 سنة)، إذ مثلت النسبة الكبرى في مختلف السنوات، مما يعكس الدور المركزي للعوامل الشبابية في الديناميات الإجرامية بالحي. أما الفئة الأقل من (18 سنة) فتظهر بمعدلات منخفضة نسبيًا، بينما الفئة الأكبر من (40 سنة) تبقى الأقل تورطًا، وهو ما قد يرتبط بتراجع النزعات الإجرامية مع التقدم في العمر

تتوافق هذه النتائج مع مقاربة إميل دوركايم للجريمة، حيث يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ترتفع في المجتمعات التي تعاني من اضطراب في التوازن الاجتماعي، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الجريمة لدى فئة الشباب نتيجة هشاشة الإندماج الاجتماعي. كما يدعم روبرت ميرتون ذلك من خلال مفهوم "الأنومي"، حيث يؤدي التفاوت بين الأهداف المجتمعية والوسائل المشروعة إلى دفع الشباب للجوء إلى الجريمة كاستراتيجية تعويضية. أما كلوارد وأوهلين فيؤكدان في نظرية "الفرصة التفاضلية" أن الفئة العمرية (18–40 سنة) هي الأكثر تورطًا في الجريمة بسبب توفر شبكات إجرامية تحتضنها، في حين يقل الانخراط لدى الفئات الأكبر سنًا نظرًا لازدياد التزاماتهم الاجتماعية وانخفاض ميلهم للمخاطرة.

الخلاصة :

يتفق المبحوثون على أن غياب السلطات الأمنية يعزز الجرائم ويمنح العصابات والشباب العاطلين حرية في ممارسة العنف.، ويمكننا الجزم أيضا أن **البنية الاجتماعية** للحي الفوضوي المتمايزة و اختلافات الجهوية والصراعات العائلية تبرز كعوامل إضافية تؤدي إلى تفاقم العنف، و على مستوى الإجرام يعتبر تعاطي المخدرات وسيلة للهروب من الفقر واليأس، في حين تتحول السرقات إلى وسيلة للبقاء و الاسترزاق، لا شك أن هذا مرده إلى عدم وجود بدائل اقتصادية حقيقية و غياب المرافق الترفيهية، ومحدودية الفرص التعليمية والمهنية، تجعل من العنف متنفسًا طبيعيًا لضغوط الحياة اليومية.

يبرز من هذا التحليل أن العنف في الحي الفوضوي شوف لكداد ليس مجرد ظاهرة منعزلة، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين الفقر، التهميش، وانعدام الأمن، مع اختلاف في كيفية تأثر الأفراد به وتفاعلهم معه، حسب بياناتهم الديموغرافية و مستوياتهم الثقافية و أصولهم الاجتماعية و طبعا تأتي أعمالهم الرسمية

و غير الرسمية و غير الشرعية أحيانا في مقدمة الأسباب و العوامل التي تدفع إلى زيادة أو تراجع مستوى العنف لديهم و بالتالي خلق نمط عنيف قد نسميه ثقافة العنف في الحي الفوضوي شوف لكداد.

2.2 العنف الهيكلي في الحي من خلال بيئة المبحوث وخبراته

العنف الهيكلي أحد أهم المفاهيم المركزية التي طورها يوهان غالتونغ ليصف الأوضاع التي تخلقها البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تعيق الأفراد عن تحقيق إمكاناتهم، دون الحاجة إلى ممارسة عنف مباشر، كما يتجلى هذا العنف في *الجدول رقم (29)* أدناه، من خلال غياب الخدمات الأساسية، التمييز في توزيع الموارد، وضعف آليات الإدماج الاجتماعي، مما يجعل السكان في حالة هشاشة دائمة، من جانب آخر، يوضح ديفيد هارفي عند تحليله للجغرافيا الحضرية أن الأحياء الفوضوية هي نتاج سياسات "التمييز المكاني"، حيث يتم دفع الفئات الهشة إلى أطراف المدن، بعيدًا عن مراكز القرار والفرص الاقتصادية، ما يخلق بيئة محكومة بالهشاشة والإقصاء. هذه الديناميات تجعل العنف ليس مجرد فعل فردي، بل هو "بنية" اجتماعية قائمة على توزيع غير عادل للموارد، حيث يُنتج الفقر والتهميش أنماطًا من العنف تمتد داخل الأسرة والمجتمع.

جدول رقم (29): *يمثل العنف الهيكلي و بيئة المبحوث و خبراته حسب حالات المقابلة*

الاستجابة / حالات المقابلة	هل عدم وجود مركز أمني بالحي الفوضوي و بعد مركز فرقة الدرك الوطني عن الحي يفسر على أنه نوع من أنواع العنف غير المباشر المسلط على الحي؟	إهمال السلطات لمشاكل الحي يفسر على أنه عنف سلطوي، برأيك لماذا تستمر السلطات في تجاهل الجانب الأمني للحي رغم أن هذا الأخير يعود لحقبة السبعينات ؟	كون الأمن حق من حقوق المواطن أينما حل و ارتحل، لماذا يستثنى حي شوف لكداد من التغطية الامنية؟	بحكم تجربتكم و إقامتكم بهذا الحي قلي من فضلك ، ماهي الأسباب الحقيقية للعنف في هذا الحي ؟	ماهي أجزاء الحي الأكثر تعرضا للعنف و لماذا؟	هل يمكنك إعطاء ارقام تقريبية عن معدل العنف المنتشر بالحي أسبوعيا، شهريا أو سنويا؟	هل لاحظتم وجود عصابات بالحي تمتهن تجارة المخدرات و سرقة المنازل مثلا ؟	هل يمكنك وصف حادثة عنف أو إجرام شاهدتها أو عشتها من حيث مكانها و أطرافها و نتائجها و تداعياتها ؟	ما مدى نجاعة وتدخلات الفرقة المتنقلة للدرك الوطني 300 مسكن بسطيف في الحي الفوضوي شوف لكداد؟
الحالة رقم 1	"والله يا بني، غياب الأمن هنا فقط إهمال، هذا عنف حقيقي علينا. كيف تتركنا السلطات بلا حماية؟ كلما حدث مشكل نستنى ساعة أو ساعتين باش يصلوا إلينا	كونه غير معترف به قانونا و لا يخضع للتخطيط العمراني المنظم هكذا تجيبنا البلدية و السلطات المحلية كلما قدنما احتجاج	السلطات حاطتنا في الهامش متع المدينة وكأننا مش مواطنين. ربي يهديهم، احنا مواطنين درجة تانية	العنف هنا سببه الفقر والبطالة والتهميش. الشباب قاعدين في الزنقة، وين ما تروح تلقى المشاكل.	وين ما تروح تلقى المشاكل. خاصة في الليل، الأزقة الضيقة والمظلمة خطيرة.	وين ما تروح تسمع على السرقات والمشاكل. في الشهر الفايت كان عندنا على الأقل 4 حوادث سرقة كبيرة. والمخدرات صارت ظاهرة يومية.	كاين عصابات معروفة، الكل يعرفهم لكن ولا واحد يقدر يحكي.	نحكيلك على واقعة صارتلي أنا شخصياً. كنت راجعة من االعمل في فصل الشتاء مع وقت المغرب، جاو زوج شباب على موتو وخطفولي الساك تاعي. رحت للدرك، وصلو بعد ساعتين. كتبو محضر وانتهى الأمر. ولا جديد بعد ذلك.	الدرك يجي من وقت لوقت، يدورو في الحي ويروحو. ما عندهمش فعالية حقيقية لأنهم بعاد وما يعرفوش المنطقة مليح. احنا محتاجين مركز أمن قريب، دوريات منتظمة، إنارة في الشوارع. لكن من يسمع
الحالة رقم2	بالفعل غياب التغطية الأمنية في الحي الفوضوي يمثل أحد أوجه العنف غير المباشر الذي تتعرض له ساكنته، يؤدي ذلك إلى تفشي الجريمة.	تجاهل السلطات لمشاكل الحي يعود إلى النظرة الإقصائية التي تعتبر الأحياء الفوضوية فضاءات خارجة عن السيطرة، وتتعامل معها بسياسات أمنية ظرفية ، انعدام الدعم الاجتماعي والاقتصادي جعلها ضحية مباشرة لهذا الإهمال، حيث لم تجد أي بدائل سوى اللجوء إلى عمل محفوف بالمخاطر لضمان قوتنا اليومي	لأن الحي يُنظر إليه كبؤرة إجرامية وليس كمنطقة تستحق الخدمات، مما زاد من فقر و تهميشنا الأمني والاجتماعي	الفقر، البطالة، التفكك الأسري، وغياب الأمن، مما يجعل العنف أمرًا يوميًا.	المناطق القصديرية التي أعيش فيها تحت أسلاك الضغط العالي، لانعدام البنية التحتية وانتشار الفقر والجريمة.	العنف شبه يومي، مع تسجيل ما لا يقل عن عشر حوادث أسبوعيًا بين سرقات واعتداءات.	نعم، هناك مجموعات تروج المخدرات وتستغل غياب الأمن للسرقة والابتزاز.	تعرضت لاعتداءات متكررة من شريكي السابق، وشهدت سرقة جارة داخل الحي.	ضعيفة جدًا، تأتي متأخرة ولا تردع الجريمة، مما يفاقم انعدام الأمن.

الحالة رقم 3	نعم، فذلك يجعل السكان يشعرون بأنهم متروكون لمصيرهم، خاصة النساء اللواتي يعشن دون حماية في بيئة مليئة بالمخاطر.	لأن الدولة لا تعتبر السكان هنا مواطنين كاملي الحقوق، بل تراهم جزءًا من مشكلة عمرانية واجتماعية لا تريد تحمل مسؤوليتها.	لأن السلطات تتعامل مع الأحياء الفوضوية كمناطق خارجة عن التنظيم الرسمي، وتفضل عدم التدخل إلا عند وقوع كوارث أو جرائم خطيرة.	الفقر، البطالة، تفكك الأسر، وانتشار الإدمان، كلها عوامل تدفع الشباب إلى العنف، خاصة مع غياب أي حلول بديلة.	المناطق القصديرية المعزولة، حيث يسهل على المنحرفين السيطرة عليها، وتكون النساء والأطفال أكثر عرضة للخطر.	السرقات والاعتداءات تحدث يوميًا تقريبًا، خاصة سرقة الهواتف والأمر يزداد سوءًا مع غياب أي ردع حقيقي من قبل السلطات.	ليست عصابات بالمعنى الحرفي و لكنهم مجموعة شبان منحرفين، معروفون حتى للأطفال، يسيطرون على بعض المناطق ويخلقون جوًا من الخوف والرعب بين السكان.	تعرضت لمحاولة سرقة أثناء عودتي للمنزل مساءً، لم أتمكن من الصراخ خوفًا على أبنائي، واضطررت لتقديم ما لدي حتى لا أتعرض للأذى.	نادراً ما يتدخلون، وعندما يحدث ذلك يكون بعد فوات الأوان، مما يجعل تدخلهم بلا جدوى حقيقية.
الحالة رقم 4	يعتبروننا كأننا حفنة من المنبوذين و المجرمين حتى ، و أحيانا يقولون لنا أحمدو ربي أنكم ساكنين هنا باطل؟	في نظرهم مادام الحي بعيد عن مركز المدينة فهو لا يشكل إحراج لهم أو إزعاج للآخرين	مادمنا ساكتين عن حقوقنا تتم معاملتنا بالتهميش و عدم الاهتمام،	الفقر، انعدام الحماية، انسداد الأفق، واللجوء إلى العنف أو الانحراف كوسائل وحيدة للبقاء	الأماكن النائية والمعزولة، حيث تتعرض النساء للاستغلال دون أن يجرؤ أحد على التدخل	العنف يحدث يوميًا تقريبًا، وبشكل أكبر ضد النساء والفقراء الذين لا يملكون سلطة أو حماية.	نعم، وتعمل العصابات على استغلال النساء أمثالي في الدعارة والمخدرات مقابل "الحماية" أو مبالغ معينة.	تعرضت للضرب من زبون رفض الدفع، ولم يكن هناك من يردعه أو يأبه لما حصل، في نظرهم أنا خارجة طريق طبعا .	نادرا ما أراهم بالحي إلا إذا كانت هناك كمية معتبرة من المخدرات قد دخلت للحي فهنا يتم محاصرتنا أحيانا ليلة كاملة لغاية انتهاء المهمة.
الحالة رقم 5	نعم، غياب الأمن يجعلنا نشعر بالخوف الدائم على بناتها من التحرش والمعاكسات التي يتعرضن لها يوميًا	لأن الحي لم يكن يومًا ضمن أولويات السلطات، واعتُبر دومًا مجرد مكان مؤقت للسكن غير الرسمي، رغم مرور العقود على إنشائه.	لأن السلطات ترى في ساكنيه مواطنين من الدرجة الثانية، ولا تعير اهتمامًا لمشاكلنا، خاصة في ظل غياب صوت قوي يدافع عنا.	الفقر، غياب الرقابة الأمنية، انعدام فرص العمل، ووجود شباب يعيشون بلا هدف ولا مستقبل، مما يجعلهم يلجؤون إلى الجريمة والمخدرات.	المناطق المعزولة حيث تكون السيطرة للعصابات، والشوارع التي تسلكها الفتيات عند ذهابهن إلى المدرسة، حيث يواجهن التحرش والمعاكسات.	العنف اليومي أصبح أمرًا مألوفًا، سواء من سرقات، مشاجرات، أو حالات تحرش متكررة، أستطيع القول هناك خمس إلى عشر حالات عنف يوميا بشتى أنواعها تحرش ، سب، شجار، ضرب، تهديد	نعم، هناك شباب معروفون بترويج المخدرات، وبعض البيوت تحولت إلى أوكار لتعاطي الممنوعات، مما يزيد الخطر على الأطفال والمراهقين.	هوجمت فتاة مراهقة من طرف مجموعة شباب كانوا في حالة سُكر، وحاولوا سحبها إلى أحد الأزقة، لكنها صرخت وهربت، لكن لا أحد تدخل لإنقاذها	نادراً ما يتدخلون، وعندما يحدث ذلك، يكون بشكل مؤقت فقط دون حلول جذرية، وكأن الأمر مجرد روتين لا أكثر.

الحالة رقم 6	نعم، غياب المركز الأمني يعكس نوعًا من التهميش المؤسساتي، حيث يترك الحي دون حماية كافية، مما يعزز الشعور بعدم الأمان بين السكان. .	ترى الحالة أن السبب هو النظرة الدونية لسكان الحي، حيث يعتبرونه منطقة غير نظامية وغير جديرة بالخدمات الأساسية، كما تعتقد أن غياب ضغوط حقيقية من السكان يجعل السلطات تتجاهل مطالبهم بسهولة.	الدولة لا تعير اهتمامًا بالمناطق الفوضوية، بل تعتبرها عبئًا يجب التخلص منه بدل تحسين ظروفه. كما أن الافتقار إلى ممثلين رسميين من الحي يعزز هذا التهميش.	أبرزها الفقر، البطالة، انتشار المخدرات، غياب الوعي، وانعدام الأمن. وتشير إلى أن بعض الشباب الذين نشؤوا في بيئة مضطربة أصبحوا أكثر ميلاً لاستخدام العنف.	الأزقة الضيقة تشهد أكبر نسبة من الجرائم، حيث يسهل على العصابات العمل فيها بعيدًا عن الأنظار. كما أن بعض الأماكن التي تفتقر إلى الإنارة الليلية تصبح خطرة جدًا.	العنف أصبح شبه يومي، فهناك سرقات تحدث كل يوم تقريبًا، ومشاجرات بين الشباب تحدث أسبوعيًا، أما الجرائم الخطيرة مثل الطعن أو الاعتداءات الجسدية فهي أقل تكرارًا لكنها تحدث.	تؤكد الحالة أن هناك مجموعات معروفة بتجارة المخدرات، حيث أصبح بعض الشباب يتعاطونها أمام الملأ. كما تشير إلى وقوع سرقات متكررة للمنازل، خاصة عندما تكون العائلات خارج المنزل.	تروي الحالة حادثة سرقة منزل في الحي، حيث اقتحم مجموعة من اللصوص منزلاً في وقت متأخر من الليل عندما كان أصحابه نائمين. سُرقت أموال وأغراض ثمينة، لكن السكان لم يجرؤوا على الإبلاغ خوفًا من انتقام الجناة.	تدخلات الدرك قليلة جدًا، وغالبًا ما تكون بعد وقوع الجريمة وليس للوقاية منها. وعند تدخلهم، يكون ذلك لفترة قصيرة دون متابعة حقيقية، مما يجعل تلك المجموعات تعاود نشاطها بعد مغادرتهم.
الحالة رقم 7	غياب مركز أمني بالحي يجعله عرضة للاعتداءات، مما يخلق بيئة غير آمنة تكرس العنف وتؤثر على حياة السكان اليومية.	تعتقد المستجوب أن السلطات لا ترى الحي ضمن أولوياتها بسبب طبيعته الفوضوية، كما أن عدم تحرك السكان بشكل جماعي للمطالبة بحقوقهم يجعل التجاهل مستمرًا.	الحي مستبعد من الخدمات الأمنية لأن السلطات تعتبره منطقة غير قانونية، وبالتالي لا تخصص له موارد كافية، رغم تزايد معدل الجريمة داخله.	يُرجع العنف إلى البطالة، ضيق المساكن، الفقر، انتشار المخدرات، والإحساس بالإقصاء، حيث يعيش السكان في ظروف تدفع بعضهم إلى سلوكيات عدوانية.	المناطق القريبة من الأسواق العشوائية والأزقة الضيقة هي الأكثر عرضة للعنف، حيث تحدث مشاجرات متكررة، وتكثر السرقات فيها بسبب غياب المراقبة الأمنية.	يقدّر المستجوب وقوع اعتداءات جسدية أسبوعية، وسرقات شبه يومية، بينما الجرائم الخطيرة مثل الطعن أو الاعتداء المسلح تحدث شهريًا أو عند وقوع نزاعات كبيرة.	نعم، يلاحظ أن هناك أفرادًا معروفين في الحي يتاجرون بالمخدرات ويسيطرون على أماكن معينة، كما أن المنازل المعزولة أو التي يغيب سكانها لفترات طويلة تتعرض للسرقة باستمرار.	يروي حادثة تتعلق بشاب اعتدى على جاره بسلاح أبيض بسبب خلاف حول المال، ما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة،	يرى أن تدخلات الدرك الوطني قليلة ومتأخرة، حيث لا تصل الدوريات إلا بعد تفاقم الأوضاع، مما يجعل السكان يعتمدون على أنفسهم في حل النزاعات أو تجنبها.
الحالة رقم 8	يرى أن غياب الأمن مقصود لإبقاء الحي في دائرة الفوضى والجريمة	يعتقد أن السلطات تتجاهل الحي عمدًا بسبب النظرة الدونية لسكانه واستغلال الوضع عند الحاجة.	يعتبر أن الدولة لا تستثمر في الأمن بالأحياء الفوضوية لأنها لا تراها مناطق تستحق الحماية.	يعود العنف إلى الفقر، البطالة، تفكك الأسر، غياب الأمن، وانتشار ثقافة الانتقام.	أكثر المناطق خطورة هي المناطق المظلمة، الأزقة المعزولة، والبيوت المهجورة	تحدث السرقات (10) مرات أسبوعيًا، الاعتداءات بأسلحة بيضاء شهريًا، وجرائم خطيرة سنويًا.	يؤكد وجود عصابات منظمة للسرقة وتجارة المخدرات مستغلة غياب الأمن، باعتباره مسبوق قضائيا يعرف بعضها.	يروي حادثة سرقة انتهت بطعن السارق لضحيته وعدم تدخل الأمن إلا بعد ساعات.	تدخلات الدرك نادرة، وموسمية، وغالبًا ما يتم تسريب معلوماتها مسبقًا للمنحرفين لأخذ الحيطة و التفرق قبل مجيء الدورية.

الحالة رقم 9	الأمن بالحي ضعيف جدًا والتدخلات غالبًا تكون متأخرة وغير فعالة	السلطات تتجاهل مشاكل الحي بسبب النظرة الدونية لسكانه	الدولة لا تهتم بالأمن في الأحياء الفوضوية لأنها لا تراها أولوية، فلديها أحياء راقية أخرى لتحرسها.	يعود العنف إلى الفقر، البطالة، التهميش، وغياب دور المؤسسات الأمنية والاجتماعية	أكثر المناطق خطورة هي الأزقة المعزولة، الأماكن المظلمة، والمناطق القريبة من مكبات النفايات	تحدث السرقات أسبوعيًا، والاعتداءات شهريًا، والجرائم الخطيرة نادرًا لكنها مروعة و درامية أحيانا.	يؤكد وجود مجموعات شباب تمارس السرقة، الاعتداء، وتجارة المخدرات داخل الحي.	يروي حادثة اعتداء على ابنه ليلاً من قبل منحرفين دون تدخل فعلي للأمن	تدخلات الدرك قليلة، وغالبًا لا تحقق نتائج ملموسة في الحد من العنف والجريمة
الحالة رقم 10	انتشار العنف في الحي مرتبط بغياب الأمن، حيث تحدث المشاجرات والاعتداءات يوميًا دون رادع	السلطات المحلية لا تتدخل بشكل جاد لتحسين الوضع، مما يجعل السكان يشعرون بالإهمال والتهميش	الفقر والبطالة يدفعان الكثير من الشباب إلى الانحراف أو البحث عن حلول غير قانونية لكسب لقمة العيش	المخدرات متوفرة بكثرة داخل الحي، مما يسهل وقوع الشباب في فخ الإدمان أو التورط في الاتجار بها	أكثر الأماكن خطورة هي الأزقة الضيقة والمناطق القريبة من مكب النفايات، حيث تنتشر الجريمة والمخاطر الصحية.	الجريمة تأخذ أشكالًا متعددة، من سرقة الهواتف إلى الاعتداءات الجسدية والعنف الأسري الذي أصبح مشهدًا معتادًا.	بعض العائلات في الحي تعاني من وصمة اجتماعية، حيث يتم نبذهم واتهامهم بالانحراف بسبب محيطهم السكني.	تعرضت للعديد من الإغراءات للانضمام إلى عصابات المخدرات لكنني رفضت، رغم إدراكي أن البعض قد لا يجدون خيارًا آخر.	لحل الوحيد للخروج من هذا الوضع هو الترحيل إلى سكن لائق أو الهجرة، لأن الواقع الحالي لا يبشر بالتغيير.

أ. العنف الهيكلي بين التهميش الحضري وإنتاج العنف

تكشف البيانات الميدانية عن تداخل العنف الهيكلي مع أنماط التهميش الحضري في حي شوف لكداد، حيث يتمظهر العنف كنتاج لسياسات حضرية غير عادلة أدت إلى عزلة اجتماعية واقتصادية لسكان الحي. يبرز التهميش في نقص الخدمات الأساسية، كغياب مرافق الصحة والتعليم، إضافة إلى محدودية فرص العمل، مما يعمق الإقصاء الاجتماعي ويخلق بيئة خصبة لنمو العنف. كما يعكس ضعف التمثيل السياسي والتهميش الإداري إحساسًا عامًا بانعدام العدالة، ما يؤدي إلى تزايد مشاعر الاغتراب والاحتجاج غير المنظم. هذه الأوضاع تعزز فرضية أن العنف في الأحياء الفوضوية ليس مجرد فعل فردي، بل هو امتداد لبنية اجتماعية مختلة، تنتج العنف كآلية دفاعية واستراتيجية بقاء.

ب. خبرات المبحوثين: العنف كحتمية معيشية

تعكس شهادات المبحوثين إدراكًا عميقًا لحتمية العنف في حياتهم اليومية، حيث يراه البعض وسيلة للحماية أو لفرض الاحترام في بيئة تفتقر للأمان القانوني. الشباب في الحي، الذين يعانون من التهميش الاقتصادي، يجدون أنفسهم أمام خيارات محدودة بين البطالة والانخراط في أنشطة غير مشروعة. كما أن النساء يعانين من العنف اللفظي والجسدي في الفضاءات العامة، ما يعزز إحساسهن بعدم الأمان. تشير هذه التجارب إلى أن العنف ليس مجرد انحراف فردي، بل هو انعكاس لهيكلة اجتماعية غير متكافئة، تُجبر الأفراد على التكيف مع واقعهم بطرق عنيفة. هذا يؤكد الطرح السوسيولوجي القائل بأن العنف الحضري هو نتاج مباشر لسياسات الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وليس مجرد ظاهرة منعزلة عن السياق العام.

خاتمة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تفكيك وتحليل معمق لمضامين المقابلات الميدانية. حيث يظهر جليا التهميش الحضري كتفاعل بين عوامل اقتصادية، سياسية، وإيكولوجية، مما يعزز عزلة السكان ويضعف اندماجهم في النسيج الحضري الرسمي. كما يكشف التحليل عن انتشار العنف المادي المباشر كنتيجة طبيعية للحرمان الاجتماعي، حيث تتجلى مظاهره في الاعتداءات، السرقات، والصراعات اليومية. إلى جانب ذلك، يعد العنف الهيكلي جزءًا أساسيًا من خبرات السكان، إذ يعكس استدامة التفاوتات المجتمعية التي تدفع بعض الأفراد إلى تبني العنف كآلية للبقاء. يبرز الفصل العلاقة الجدلية بين التهميش وإنتاج العنف، حيث يؤدي التهميش إلى بيئة حاضنة للعنف، مما يكرس استمرارية الدائرة المغلقة للهشاشة الاجتماعية. وعليه، فإن فهم هذه الظاهرة يستوجب مقاربة تحليلية تربط بين البنى السوسيواقتصادية والثقافية، مع التركيز على العوامل التي تغذي إعادة إنتاج العنف الحضري في الأحياء المهمشة.

وهنا يقول ويليام جوليوس ويلسون (William Julius Wilson) في كتابه "المحرومون حقا" – الذي ركّز فيه على تأثير التهميش الحضري في تكوين العنف داخل الأحياء الفقيرة – *" العزلة الاجتماعية والاقتصادية للأحياء الفقيرة تخلق بيئة يكون فيها العنف أكثر شيوعًا، ليس كنتيجة لطبيعة السكان، ولكن بسبب الظروف البنيوية التي تحاصرهم"* .

الفصل السابع : تحليل المعطيات الميدانية

تمهيد:

1. **التحليل الديموغرافي**
2. **الدلالات الامبريقية للتهميش الحضري**

1.2 البعد الأمبريقي للتهميش الاجتماعي

2.2 تجسدات التهميش الاقتصادي

3.2 الملامح الواقعية للتهميش السياسي

4.2 دلالات التهميش الإيكولوجي في ضوء المعطيات الميدانية

3 : التحليل الامبريقي للعنف الحضري

1.3 العنف الاجتماعي قراءة في ضوء البيانات الكمية

2.3 تمظهرات العنف الاقتصادي و تنوعه حسب المعطيات الواقعية

3.3 مدى الصدق الامبريقي للعنف السياسي

4.3 رؤية واقعية للعنف الإيكولوجي

خاتمة :

تمهيد :

يشكل هذا الفصل نقطة ارتكاز مهمة في بناء الأطروحة، إذ تنتقل فيه الدراسة من مستوى التحليل النظري والتأصيلي إلى مستوى الكشف الامبريقي عن طبيعة التفاعلات والتجاذبات القائمة بين الهامشية والعنف الحضري في حي شوف لكداد، من خلال تفكيك المعطيات الميدانية التي تم جمعها عبر أدوات البحث الكمية والكيفية. ويعكس هذا الفصل محاولة علمية لتجريب الفرضيات المطروحة واختبار صدق الروابط التي تنبأ بها الإطار النظري، عبر تحليل موضوعي للبيانات المجمعة حول تجليات التهميش بأنماطه الأربعة، ثم استكشاف أشكال العنف الحضري من خلال مؤشرات كمية وإشارات سلوكية تم رصدها ميدانيًا.

ويستهل الفصل بتحليل ديموغرافي دقيق، يرصد التركيبة السكانية للمبحوثين ويوضح الخصائص البنيوية التي من شأنها التأثير في تمثلهم لظواهر التهميش والعنف. ثم ينتقل إلى تحليل التجسدات الواقعية للهامشية في أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والإيكولوجية، قصد تفكيك البنية التحتية التي تغذي شعور التهميش لدى ساكني الحي. ومن جهة مقابلة، يسعى القسم الثاني من الفصل إلى قراءة أنماط العنف الحضري كنتاج سوسيولوجي معقد لحالة الإقصاء، سواء من خلال مؤشرات العنف الاجتماعي والاقتصادي أو عبر المسارات السياسية والبيئية التي تؤطر فعل العنف وتؤشر على عمقه البنيوي في السياق الحضري المحلي. بهذا المنظور، يشكل هذا الفصل محاولة لترجمة الإشكالية النظرية إلى تمثلات واقعية، حيث تتلاقى المفاهيم المجردة مع المؤشرات التجريبية في حقل ميداني زاخر بالدلالات.

تحليل الدراسة الميدانية:

يتجلى المنطلق الإبستيمولوجي لتحليل البيانات الميدانية في هذا الفصل من خلال استقراء الترابط الجدلي بين الديناميكيات السوسيو–مجالية والممارسات العُنفية في الفضاء الحضري الهامشي بحي شوف لكداد الفوضوي. وتتأسس المقاربة التحليلية على براديغم سوسيولوجي يستند إلى تفكيك البُنى الاجتماعية المنتجة للعنف في المجال الحضري، مع الأخذ بعين الاعتبار التمثلات الاجتماعية للفاعلين وآليات إنتاج وإعادة إنتاج الممارسات العنيفة. وقد أفضى التحليل السوسيولوجي للمعطيات الامبريقي إلى تأكيد الفرضيات البحثية المطروحة، مبرزاً التقاطعات بين الهامشية الحضرية كبنية اجتماعية–مجالية والعنف كممارسة اجتماعية مهيكلة. ويؤسس هذا التحليل لفهم معمق للديناميكيات السوسيو–مجالية المُؤطِرة لظاهرة العنف الحضري، مستنداً إلى مقاربة إيكولوجية تستجلي العلاقات السببية بين التهميش الحضري والسلوكيات العنيفة. كما يكشف التحليل عن الآليات السوسيولوجية الكامنة وراء تشكل وتطور ظاهرة العنف في الفضاءات الحضرية الهامشية، مقدماً إطاراً تفسيرياً يتجاوز المقاربات التقليدية في فهم العلاقة بين الهامشية والعنف الحضري

1- التحليل الديموغرافي :

تُعَدُّ البيانات الشخصية والديموغرافية للمجيبين عنصرًا أساسيًا في فهم هوية عينة البحث، حيث تتيح الإحاطة بخصائصهم العمرية، والجنسية، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية. تساعد هذه المعطيات في رسم صورة شاملة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمي إليه الأفراد، مما يسهم في تفسير سلوكياتهم وآرائهم. من خلال تحليل هذه البيانات، يمكن بناء قاعدة معرفية دقيقة تدعم استنتاجات الدراسة وتُعزز موثوقيتها.

جدول رقم (30): *يوضح جنس المبحوثين*					
الجنس / فئات المبحوثين			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
المبحوث	أرباب أسر	ت	120	0	120
		%	100%	0,0%	100%
	ربات أسر	ت	0	59	59
		%	0,0%	100%	100%
	الشباب	ت	37	22	59
		%	62,7%	37,3%	100%
المجموع		ت	157	81	238
		%	66,0%	34,0%	100%

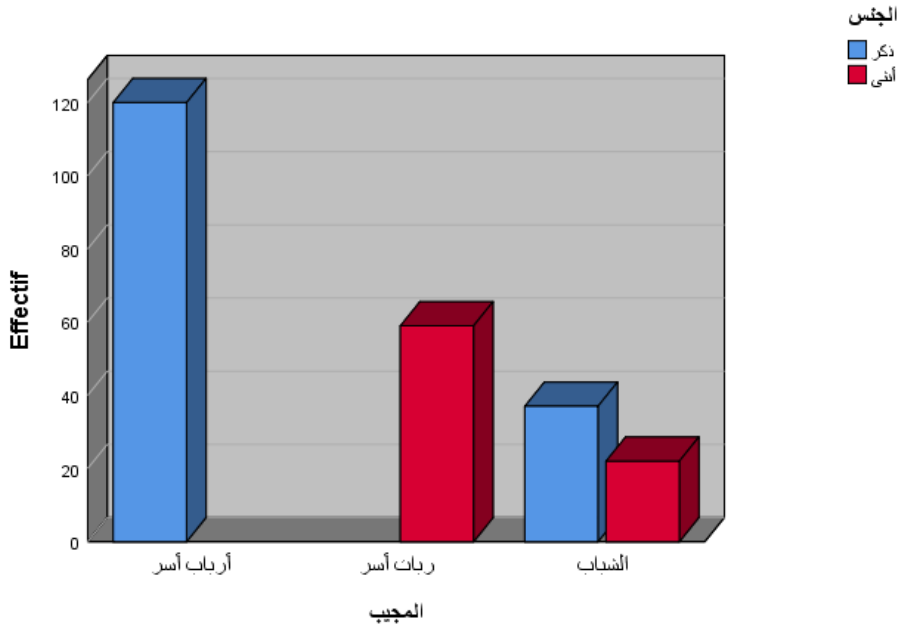
ضمن هذا الإطار تشير البيانات الرقمية الواردة في الجدول (30)، أن أكبر نسبة من المبحوثين ذكور وتقدر بـ(66,0%)، خاصة أرباب الأسر بنسبة (100%).

مقابل نسبة (34,0%) من الإناث، خاصة ربات الأسر بنسبة (100%) والشباب بنسبة (37,3%).

ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب ثلثي المبحوثين محل الدراسة الميدانية ذكور خاصة أرباب الأسر، ويعود ذلك إلى أن الذكور أكثر تواجدا وأكثر اتصالا و تفاعلا مع ظاهرة التهميش والعنف في الحي الفوضوي وأسهل تعاملا من العنصر النسوي، كما أن مجتمع الحي المنغلق والذكوري بامتياز، لا يحبذ تواصل نسائه مع الغرباء لذلك فرض علينا هذا التنميط.

والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم : (28) *جنس عينة الدراسة حسب مركزهم في أسرهم*



جدول رقم (31): *يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن*

فئات السن / الجنس			السن			المجموع
			19- 35سنة	36-52سنة	53-69سنة	
مفردات العينة	أرباب أسر	ت	45	60	15	120
		%	37,5%	50,0%	12,5%	100%
	ربات أسر	ت	20	30	9	59
		%	33,9%	50,8%	15,3%	100%
	الشباب	ت	59	0	0	59
		%	100%	0,0%	0,0%	100%
المجموع		ت	124	90	24	238
		%	52,1%	37,8%	10,1%	100%

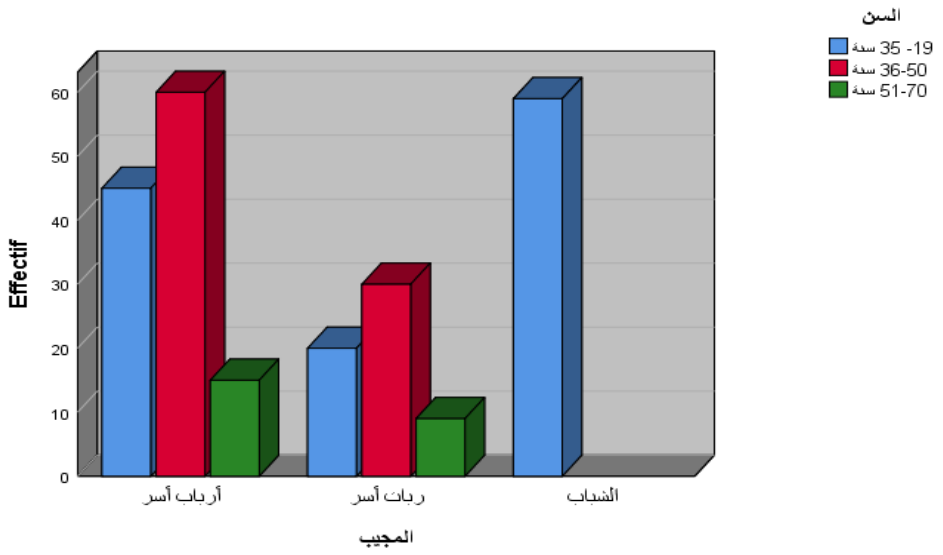
و فضلا عما سبق يوضح الجدول (31) أن أكبر نسبة من المبحوثين يتراوح سنهم من 19 إلى 35 سنة وتقدر بـ(52,1%)، خاصة الشباب بنسبة (100%).

في حين سجلت نسبة (37,8%) من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 36 إلى 52 سنة، خاصة أرباب الأسر وربات الأسر الشباب بنسبة (50,0%) لكل منهم.

أما نسبة (10,1%) من المبحوثين فتتراوح أعمارهم من 53 إلى 69 سنة، خاصة ربات الأسر بنسبة (15,3%) وأرباب الأسر بنسبة (12,5%).

ومما سبق يمكن القول أن: أكثر من نصف المبحوثين محل الدراسة الميدانية يتراوح سنهم من 19 إلى 35 سنة، ويعود ذلك إلى أن الفئة المعنية هي فئة الشباب اليافع و هي الأكثر تواجدا و نشاطا في الحي من الحيث التفاعل مع مختلف أحداث الحي سواء المعاناة اليومية مع ظروف و تحديات الحي و الفئة الأكثر تضررا من واقع الحي البئيس و الفئة التي تطلب باستمرار الموارد و الحاجيات بغية تلبيتها لأنها فئة في طور النمو التكوين، ما يفرض ضرورة استهدافها للأن الظاهرة محل الدراسة تستدعي الإحاطة بها لفاعليتها في حي شوف لكداد ، ثم تليها فئة المبحوثين الدين يتراوح سنهم من 36 إلى 50 سنة و هي الفئة النشطة الثانية نسبة و ترتيبا في الحي باعتبار انها فئة عادة ما تكون مسؤولة على أسرة وبالتالي ضرورة استهدافها في دراستنا للوقوف على عمق و تغلغل التهميش الحضري و العنف و مدى اقترابه من الفئة المعنية ؛ في حين مانت مثلت نسبة 10.1 % فئة الكهول و كبار السن الذين مازالوا يعيشون في الحي الفوضوي رغم تقدم سنهم و هذا لا يمنع من الاستناد على شهاداتهم و تجاربهم حول الظاهرة محل الدراسة هذا من جهة و منحه أخرى تنخفض النسبة وخاصة بين الرجال. قد يعكس هذا اليأس وعدم الاهتمام بقضايا الحي، أو قلة الوقت، أو اهتمامات مختلفة لدى هذه الفئة والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (29): *سن المبحوثين حسب عينة الدراسة*



و بسؤال أفراد العينة عن الفئات العمرية الأكثر ميلا لممارسة العنف بحيهم، جاءت إجاباتهم مطابقة مع الشواهد الواقعية و ما طرحته مختلف المقابلات، حيث دل التحليل الاحصائي كا^2 المحسوبة أكثر كا^2 الجدولية عند مستوى 0.01 بمعنى أن هناك فرق معنوي بعد هذا المستوى بين الذين يرون ارتباط انتهاك القيم و المعايير بالفئات العمرية الشابة الأقل من 30 سنة و بين الذين يرون غير ذلك، أنظر الجدول رقم (32)،

جدول رقم (32): الميل لانتهاك قيم و معايير المجتمع (ممارسة العنف)						
	الميل العالي جدا	الميل العالي	غير محدد	الميل المنخفض	الميل المنخفض جدا	المجموع
	91	72	25	23	27	238
الفرض الصفري = 238 ÷ 5 = 47.6						
	ك	ك/	ك – ك/	(ك– ك)^2	$\frac{2(ك - ك)}{ك/}$	
	91	47.6	43.4	1883.35	39.56	
	72	47.6	24.4	595.36	12.50	
	25	47.6	22.6–	514.76	10.73	
	23	47.6	24.6–	605.16	12.71	
	27	47.6	20.6–	424.36	8.91	
المجموع	238	238	/	/	كا^2 = 84.41	

- الفرض الصفري = 47.6
- درجة الحرية = 5–1 = 4
- كا2 المحسوبة = 84.41
- كا2 الجدولية عند مستوى 0.01 = 9.488
- دلالة الفروق بعد مستوى 0.01

جدول رقم (33): *يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة*

الحالة العائلية / فئات المبحوثين			الحالة العائلية				المجموع
			(ة) متزوج	(ة) عازب	(ة)مطلقة	(ة) أرمل	
مكونات العينة	أرباب أسر	ت	117	0	2	1	120
		%	97,5%	0,0%	1,7%	0,8%	100%
	ربات أسر	ت	45	0	9	5	59
		%	76,3%	0,0%	15,3%	8,5%	100%
	الشباب	ت	0	59	0	0	59
		%	0,0%	100%	0,0%	0,0%	100%
المجموع		ت	162	59	11	6	238
		%	68,1%	24,8%	4,6%	2,5%	100%

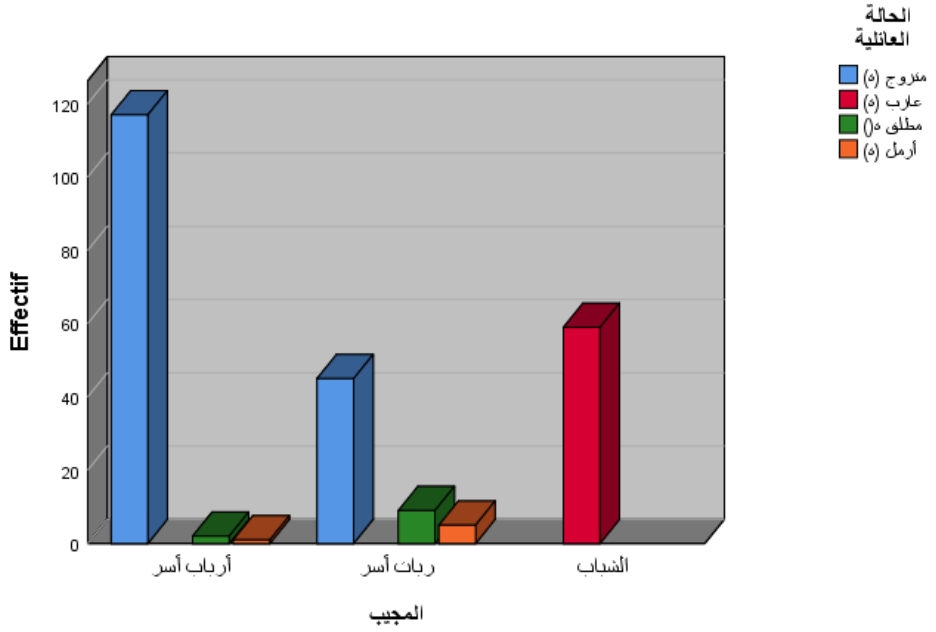
هذا الجدول (33) أن أكبر نسبة من المبحوثين متزوجين وتقدر بـ(68,1%)، خاصة أرباب الأسر بنسبة (97,5%) وربات الأسر بنسبة (76,3%)، في حين سجلت نسبة (24,8%) من المبحوثين العزاب، خاصة الشباب بنسبة (100%).

أما نسبة (4,6%) من المبحوثين فهم مطلقين، خاصة ربات الأسر بنسبة (15,3%)، وتليها نسبة (2,5%) من المبحوثين الأرامل، خاصة ربات الأسر بنسبة (8,5%).

ومما سبق يمكن القول أن: أكثر من ثلثي المبحوثين محل الدراسة الميدانية متزوجين، في حين أن أقل من الثلث هم من العزاب

وتكشف هذه النسب عن تباين في الاستقرار الأسري بين الفئات، مع وجود هشاشة اجتماعية واضحة لدى النساء (مطلقات وأرامل) مما يعكس عدم استقرار اجتماعي نسبي لدى ربات الأسر، في حين نسبة العزاب تعتبر ممثلة لمجتمع البحث الذي يجب أن يتنوع بين المتزوجين والعزاب لمعرفة اتجاهات الإجابة لدى هذه الفئة؛ والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (30): *يبين الحالة العائلية للمجيبين حسب عينة الدراسة*



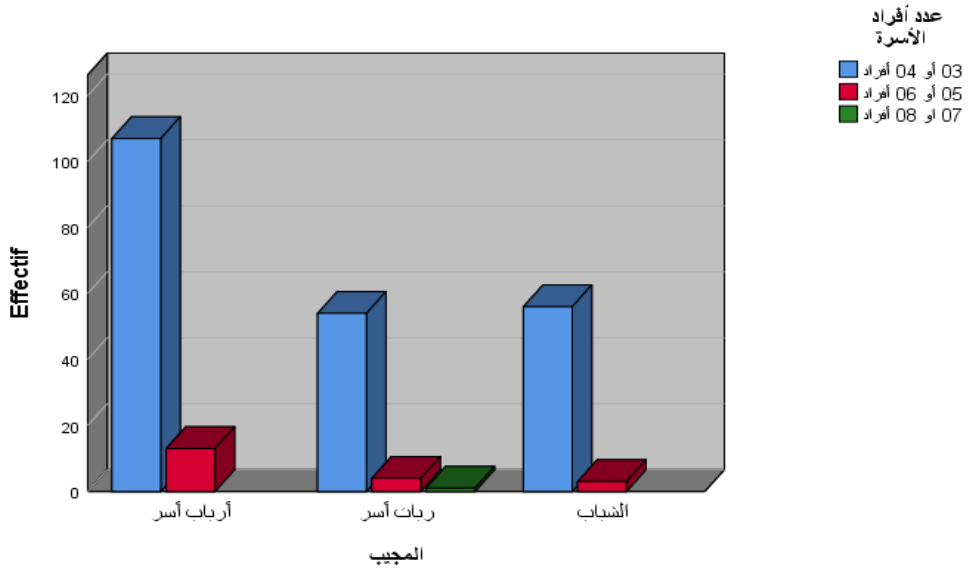
جدول رقم (34): *يوضح عدد أفراد الأسر المبحوثين*

الحجم			عدد أفراد الأسرة			المجموع
			03 أو 04 أفراد	05أو 06 أفراد	07او 08 أفراد	
المبحوث	أرباب أسر	ت	107	13	0	120
		%	89,2%	10,8%	0,0%	100%
	ربات أسر	ت	54	4	1	59
		%	91,5%	6,8%	1,7%	100%
	الشباب	ت	56	3	0	59
		%	94,9%	5,1%	0,0%	100%
المجموع		ت	217	20	1	238
		%	91,2%	8,4%	0,4%	100%

أما فيما يتعلق بحجم الأسرة، فتبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول (34) أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم يتراوح بين 03 أو 04 أفراد وتقدر بـ(91,2%)، خاصة الشباب بنسبة (94,9%) وربات الأسر بنسبة (91,5%) وأرباب الأسر بنسبة (89,2%). وتليها نسبة (8,4%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم يتراوح بين 05 أو 06 أفراد، خاصة أرباب الأسر بنسبة (10,8%) ثم ربات الأسر بنسبة (6,8%) والشباب بنسبة (5,1%). في حين سجلت نسبة (0,4%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم يتراوح بين 07 أو 08 أفراد، خاصة ربات الأسر بنسبة (1,7%)، في حين تنعدم هذه النسبة عند أرباب الأسر والشباب.

تعكس هذه النسب هيمنة الأسر الصغيرة (91,2%) بأكثر من ثلاثة أرباع؛ تحولاً سوسيو-اقتصادياً عميقاً في البنية الأسرية بحي شوف لكداد، حيث انتقلت من النمط التقليدي الممتد إلى النمط النووي المصغر، وذلك نتيجة تضافر عوامل التحضر السريع والضغوط الاقتصادية المعاصرة مع تغير المنظومة القيمية للأسرة الحضرية كذلك استمرار الإنجاب رغم الظروف المزرية في الحي دليل على تأثير القيم الثقافية التقليدية التي تشجع دوما على الانجاب رغم الصعوبات والظروف المزرية في الحي التي لا تشجع على ذلك. أما ضعف نسبة الأسر المتوسطة والكبيرة (8,4% و0,4%) فيؤشر على تراجع نموذج الأسرة الممتدة التقليدية لصالح نموذج الأسرة النووية الحديثة المتكيفة مع متطلبات الحياة الحضرية.

شكل رقم (31): *يبين عدد أفراد الأسرة حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (35): *يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين الذكور*

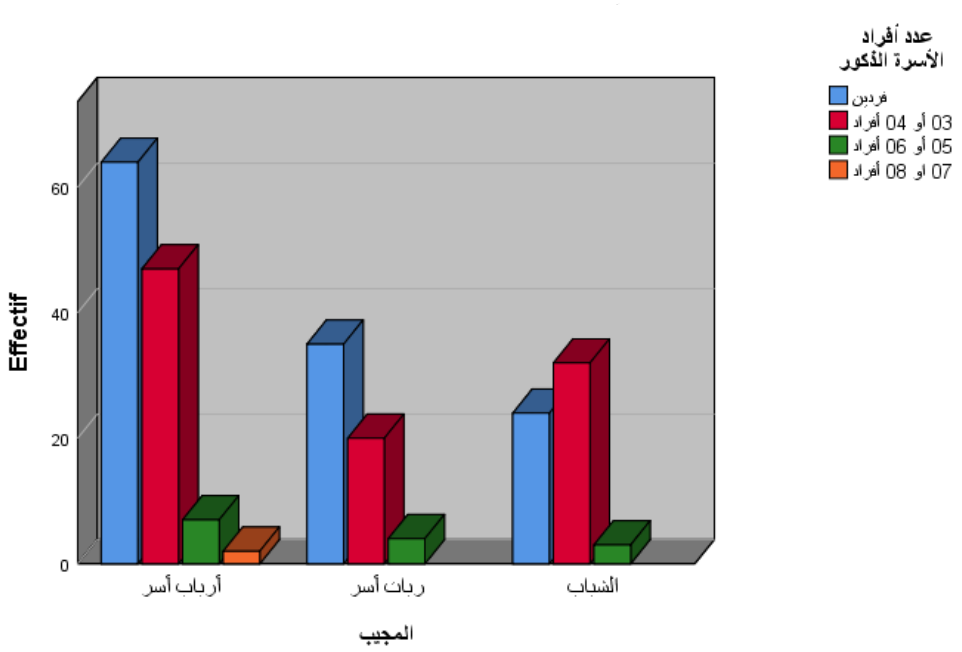
عدد الذكور / فئات العينة			عدد أفراد الأسرة الذكور				المجموع
			فردين	03أو 04 أفراد	05أو 06 أفراد	07او 08 أفراد	
المبحوث	أرباب أسر	ت	64	47	7	2	120
		%	53,3%	39,2%	5,8%	1,7%	100%
	ربات أسر	ت	35	20	4	0	59
		%	59,3%	33,9%	6,8%	0,0%	100%
	الشباب	ت	24	32	3	0	59
		%	40,7%	54,2%	5,1%	0,0%	100%
المجموع		ت	123	99	14	2	238
		%	51,7%	41,6%	5,9%	0,8%	100%

ومن ناحي أخرى توضح الشواهد الكمية المبينة في الجدول (35) أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الذكور فردين تقدر بـ(51,7%)، خاصة ربات الأسر بنسبة (59,3%) وأرباب الأسر بنسبة (53,3%) والشباب بنسبة (40,7%). وتليها نسبة (41,6%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الذكور يتراوح بين 03 أو 04 أفراد، خاصة الشباب بنسبة (54,2%) ثم أرباب الأسر بنسبة (39,2%) وربات الأسر بنسبة (33,9%).في حين سجلت نسبة (5,9%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الذكور يتراوح بين 05 أو 06 أفراد، خاصة ربات الأسر بنسبة (6,8%) ثم أرباب الأسر بنسبة (5,8%) والشباب بنسبة (5,1%).أما نسبة (0,8%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الذكور يتراوح بين 07 أو 08 أفراد، فتنحصر فقط في فئة أرباب الأسر بنسبة (1,7%)، في حين تنعدم هذه النسبة عند ربات الأسر والشباب.ومما سبق يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من تسعين بالمائة من المبحوثين ينتمون إلى أسر ذكورية (فردين إلى 4 أفراد).

ويعود ذلك إلى أن النسبة المرتفعة للذكور في عينة الدراسة إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فمن الناحية الديموغرافية، يُلاحظ أن الأسر في الأحياء الفوضوية تميل إلى

الطابع الذكوري، حيث تحظى إقامة الذكور بالأولوية، بينما تغادر الإناث الأسرة بعد الزواج. كما أن هذه الأحياء تُعد بيئة جذابة لفئة العمال الذكور، سواء كانوا شبابًا أو أرباب أسر، بسبب قربها من أماكن العمل أو كونها توفر خيارات سكنية بأسعار معقولة تناسب ظروفهم. بالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه النسبة تأثير التقاليد المحلية التي تشجع الذكور على البقاء ضمن الأسرة لفترة أطول، سواء لدعمها ماليًا أو لتأدية أدوار اجتماعية معينة. ومن جانب آخر، فإن الهجرة الداخلية التي يشهدها الحي قد تكون مدفوعة في الأساس بالذكور الباحثين عن فرص عمل، مما يزيد تمثيلهم داخل الأسرة مقارنة بالإناث. يُضاف إلى ذلك أن الوضع الاقتصادي للأسر يجعلها تعتمد بشكل أساسي على عمل الذكور، مما يعكس هذه النسبة المرتفعة. وربما أسهمت طريقة جمع البيانات التي تركزت على أرباب الأسر والشباب العاملين، وهم في الغالب من الذكور، في إظهار هذا التفاوت الواضح في النسب.

شكل رقم (32): *عدد أفراد الأسرة الذكور حسب عينة الدراسة*



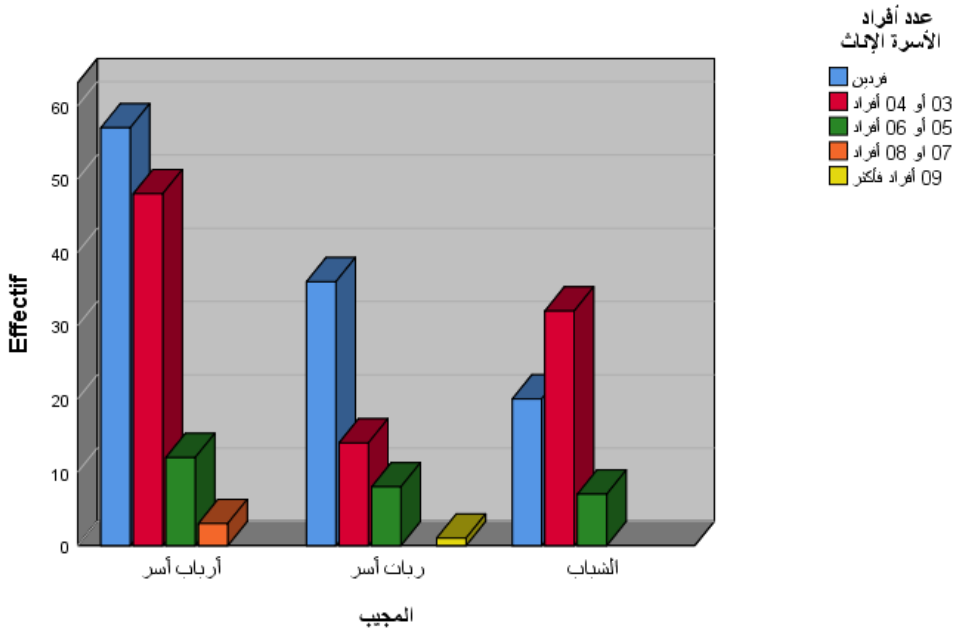
جدول رقم (36): *يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين الإناث*

عدد الإناث / فئات العينة			عدد أفراد الأسرة الإناث					المجموع
			فردين	03أو 04 أفراد	05أو 06 أفراد	07او 08 أفراد	09أفراد فأكثر	
الفئات المبحوثة	أرباب أسر	ت	57	48	12	3	0	120
		%	47,5%	40,0%	10,0%	2,5%	0,0%	100%
	ربات أسر	ت	36	14	8	0	1	59
		%	61,0%	23,7%	13,6%	0,0%	1,7%	100%
	الشباب	ت	20	32	7	0	0	59
		%	33,9%	54,2%	11,9%	0,0%	0,0%	100%
المجموع		ت	113	94	27	3	1	238
		%	47,5%	39,5%	11,3%	1,3%	0,4%	100%

و في المقابل تفيد البيانات الرقمية الواردة في الجدول (36)، أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الإناث فردين، وتقدر بـ(47,5%)، خاصة أرباب الأسر بنسبة (47,5%)، ربات الأسر بنسبة (61,0%)، والشباب بنسبة (33,9%).وتليها نسبة (39,5%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الإناث يتراوح بين 03 أو 04 أفراد، خاصة الشباب بنسبة (54,2%)، ثم أرباب الأسر بنسبة (40,0%)، وربات الأسر بنسبة (23,7%).في حين سجلت نسبة (11,3%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الإناث يتراوح بين 05 أو 06 أفراد، خاصة ربات الأسر بنسبة (13,6%)، ثم الشباب بنسبة (11,9%)، وأرباب الأسر بنسبة (10,0%).مقابل نسبة (1,3%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الإناث يتراوح بين 07 أو 08 أفراد، خاصة أرباب الأسر بنسبة (2,5%)، في حين تنعدم هذه النسبة عند ربات الأسر والشباب. أما نسبة (0,4%) من المبحوثين الذين يؤكدون على أن عدد أفراد أسرهم الإناث يتراوح بين 09 أفراد فأكثر، فتنحصر فقط في فئة ربات الأسر بنسبة (1,7%)، في حين تنعدم هذه النسبة عند أرباب الأسر والشباب. ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب أكثر من ثلاثة أرباع (87 %) من كل المبحوثين محل الدراسة الميدانية ينتمون إلى أسر تحتوي على عدد أقل من 4 أفراد إناث

يمكن تفسير تقارب نسب الإناث والذكور في الحي الفوضوي على ضوء عوامل اجتماعية واقتصادية تعكس طبيعة التهميش الاجتماعي الذي يطال الإناث ويحد من حركتهن مقارنة بالذكور. فالمجتمع داخل الأحياء الفوضوية قد يفرض على الإناث أنماط حياة تقليدية تُقيّد مشاركتهن في الفضاءات العامة أو فرص الهجرة، ما يجعل بقاءهن في الحي أكثر شيوعًا. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية الفرص الاقتصادية والتعليمية للإناث، سواء بسبب الأعراف الاجتماعية أو نقص الموارد، قد تؤدي إلى تقليل احتمالات انتقالهن إلى مناطق أخرى بحثًا عن فرص أفضل. في المقابل، قد تكون الهجرة بالنسبة للذكور خيارًا أكثر شيوعًا، خاصة مع توفر فرص العمل الموسمي أو غير الرسمي في المناطق الحضرية الأخرى. كما أن الزواج المبكر للإناث داخل الأحياء الفوضوية يُعزز من بقائهن في نفس المنطقة، إذ أن العديد منهن يتزوجن ضمن الحي أو بالقرب منه، مما يحد من خروجهن من هذا الفضاء. وبالتالي، فإن هذا الطرد الاجتماعي الممارس ضد الإناث، إلى جانب القيود الثقافية والتهميش الاقتصادي، يساهم في بقاء الإناث في الحي بنسبة تقارب الذكور، ما يعكس الأدوار الاجتماعية المهيمنة التي تُكرس استمرارية هذه الأنماط داخل هذه البيئات الهامشية.

شكل رقم (33): *عدد أفراد الأسرة الإناث حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (37): *يوضح المستوى التعليمي للمجيبين*

التعليم / فئات العينة			المستوى التعليمي					المجموع
			دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
المبحوث	أرباب أسر	ت	6	17	32	37	28	120
		%	5,0%	14,2%	26,7%	30,8%	23,3%	100%
	ربات أسر	ت	10	8	12	18	11	59
		%	16,9%	13,6%	20,3%	30,5%	18,6%	100%
	الشباب	ت	1	3	14	19	22	59
		%	1,7%	5,1%	23,7%	32,2%	37,3%	100%
المجموع		ت	17	28	58	74	61	238
		%	7,1%	11,8%	24,4%	31,1%	25,6%	100%

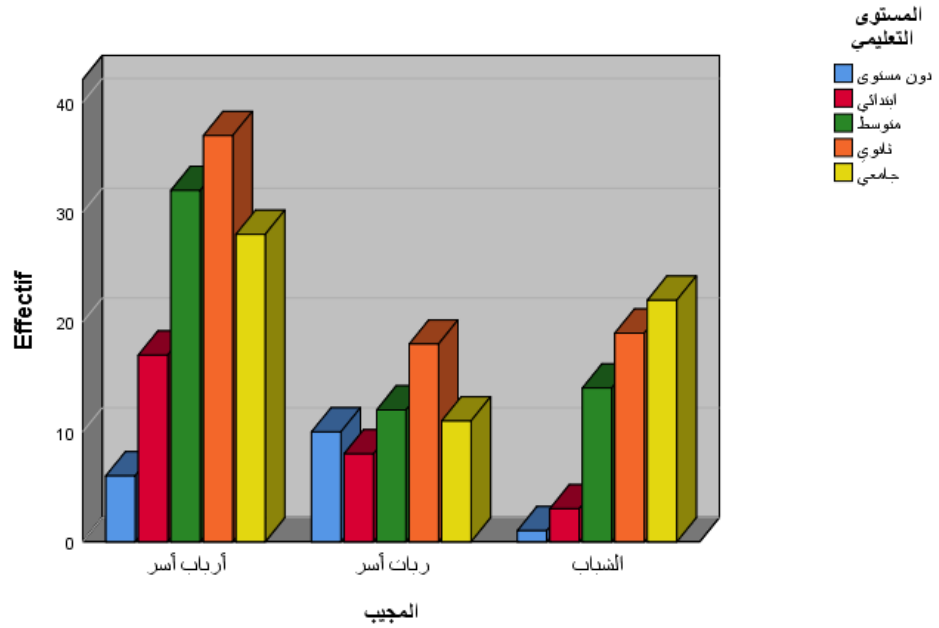
ومن المعلوم أيضا أن خاصية التعليم، تعتبر من العوامل الأساسية المحددة لمجتمع الدراسة و هذا ما يوضحه الجدول رقم (37)، أن أكبر نسبة من المبحوثين تؤكد أن مستواهم التعليمي ثانوي، حيث تبلغ (31,1%) من إجمالي العينة. يظهر هذا الاتجاه بشكل بارز لدى الشباب بنسبة (32,2%)، تليها ربات الأسر بنسبة (30,5%)، وأرباب الأسر بنسبة (30,8%).

وتأتي في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى أن مستواهم التعليمي جامعي، حيث تشكل (25,6%) من إجمالي العينة، ويظهر ذلك بشكل أكبر لدى فئة الشباب بنسبة (37,3%)، ثم أرباب الأسر بنسبة (23,3%)، وأخيرًا ربات الأسر بنسبة (18,6%). أما المستوى المتوسط، فقد سجل نسبة (24,4%)، وهو ثالث أكثر المستويات شيوعًا، حيث يتركز بشكل أكبر بين أرباب الأسر بنسبة (26,7%)، يليهم الشباب بنسبة (23,7%)، وأخيرًا ربات الأسر بنسبة (20,3%). في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى أن مستواهم التعليمي ابتدائي (11,8%)، مع تسجيل النسبة الأعلى بين أرباب الأسر بنسبة (14,2%)، ثم ربات الأسر بنسبة (13,6%)، وأقلها بين الشباب بنسبة (5,1%). أما المستوى التعليمي دون ابتدائي، فقد كان الأقل انتشارًا بين المبحوثين، حيث بلغ (7,1%) فقط، مع تسجيل النسبة الأكبر بين ربات الأسر بنسبة (16,9%)، يليها أرباب الأسر بنسبة (5,0%)، وأخيرًا الشباب بنسبة ضئيلة جدًا (1,7%). ومما سبق يمكن الاستنتاج أن حوالي ثلاثة أرباع المبحوثين محل

الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي يتراوح بين المتوسط والجامعي، مما يعكس وجود توجه عام نحو التحصيل التعليمي رغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بها الأحياء الفوضوية.

من جهة أخرى يمكن تفسير ارتفاع نسبة المبحوثين من ذوي المستوى التعليمي الثانوي (31,1%) والجامعي (25,6%) في الحي الفوضوي بشوف لكداد من خلال تأثير التحولات الاجتماعية التي عززت أهمية التعليم كوسيلة لتحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة لدى الشباب، الذين يمثلون الفئة الأكثر تحقيقًا للمستوى الجامعي بنسبة (37,3%). هذا التوجه يعكس إدراكًا متزايدًا بين السكان لدور التعليم في مواجهة التهميش وتحقيق فرص أفضل، رغم القيود الاقتصادية. كما أن قرب المؤسسات التعليمية وسهولة الوصول إليها قد ساهم في رفع هذه النسب، بالإضافة إلى الدعم الاجتماعي الذي يشجع على استمرار التحصيل الدراسي. هذه المعطيات تشير إلى أن التعليم أصبح أولوية استراتيجية للأسر في الأحياء الفوضوية، كبديل محتمل لتحسين ظروف العيش على المدى البعيد.

شكل رقم (34): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين حسب عينة الدراسة



جدول رقم (39): *يوضح مهنة المبحوثين*

أنماط المهن المسجلة / الفئات المدروسة			المهنة						المجموع
			بطال	متقاعد	عامل يومي	تاجر	عمل حر	موظف	
المبحوث	أرباب أسر	ت	29	10	38	7	18	18	120
		%	24,2%	8,3%	31,7%	5,8%	15,0%	15,0%	100%
	ربات أسر	ت	48	2	1	0	1	7	59
		%	81,4%	3,4%	1,7%	0,0%	1,7%	11,9%	100%
	الشباب	ت	28	3	12	1	10	5	59
		%	47,5%	5,1%	20,3%	1,7%	16,9%	8,5%	100%
المجموع		ت	105	15	51	8	29	30	238
		%	44,1%	6,3%	21,4%	3,4%	12,2%	12,6%	100%

و تأكيدا لما شبق فإن المهنة، تعد هي الأخرى ملمحا أساسيا من ملامح البحث. ةهذا ما يوضحه الجدول (38)، والذي يفيد أن النسبة الأعلى من المبحوثين هم البطالون، حيث بلغت (44,1%) من إجمالي العينة. هذه النسبة بارزة بشكل خاص بين ربات الأسر بنسبة (81,4%)، يليها الشباب بنسبة (47,5%)، وأرباب الأسر بنسبة (24,2%).

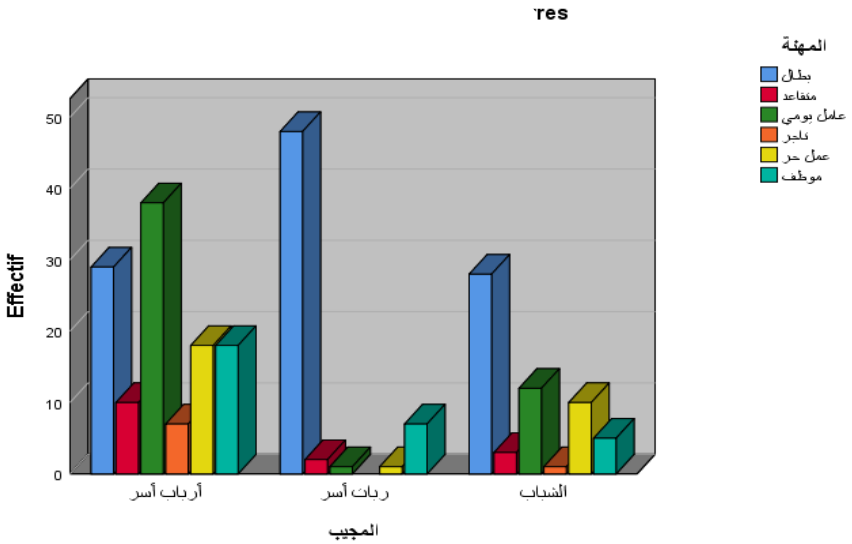
وتأتي في المرتبة الثانية فئة العمال اليوميين بنسبة (21,4%)، حيث تصدرت هذه الفئة أرباب الأسر بنسبة (31,7%)، يليهم الشباب بنسبة (20,3%)، بينما تنخفض بشكل ملحوظ بين ربات الأسر إلى (1,7%) فقط. أما فئة الموظفين فقد شكلت نسبة (12,6%) من المبحوثين، حيث تتوزع النسبة بشكل متقارب بين أرباب الأسر (15,0%)، والشباب (8,5%)، في حين بلغت (11,9%) لدى ربات الأسر. وتظهر فئة العمل الحر بنسبة (12,2%) من العينة الإجمالية، مع تسجيل أعلى نسبة بين الشباب (16,9%)، يليهم أرباب الأسر (15,0%)، بينما تتراجع النسبة بشكل واضح بين ربات الأسر (1,7%).أما المتقاعدون، فقد بلغت نسبتهم (6,3%) من إجمالي المبحوثين، حيث تظهر بشكل أكبر بين أرباب الأسر (8,3%)، ثم الشباب (5,1%)، بينما تنخفض بشكل ملحوظ بين ربات الأسر (3,4%). وأخيرًا، فئة التجار هي الأقل تمثيلًا، حيث لم تتجاوز (3,4%) من العينة، مع تسجيل أغلب هذه النسبة بين أرباب الأسر (5,8%)، بينما تراجعت النسبة بين الشباب إلى (1,7%)، وانعدمت تمامًا بين ربات الأسر.

ومما سبق يمكن القول أن: النسب المرتبطة بمهن المبحوثين في الحي الفوضوي تُظهر واقعًا يعكس تداخلًا معقدًا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي ساهمت في تشكيل بنية اقتصادية هشّة. إذ يتضح أن نسبة البطالة المرتفعة (44,1%) تهيمن على المشهد، وهي ناتجة عن انعدام فرص العمل المستدامة، وضعف السياسات العامة المعنية بتوفير فرص التوظيف في الأحياء الفقيرة. كما أن هذا الوضع يرتبط تاريخيًا بالنزوح الريفي خلال التسعينيات (الجانب الأمني وأزمة السكن...)، ما أدى إلى استقرار سكان ذوي مؤهلات محدودة وخلفيات اجتماعية متشابهة في مناطق تعاني التهميش المستمر. على الجانب الآخر، نجد أن نسبة العمالة اليومية (21,4%) تمثل انعكاسًا مباشرًا لغياب الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتمد السكان على الأعمال المؤقتة لتلبية احتياجاتهم اليومية، في حين تُظهر نسبة العاملين في الوظائف الرسمية (12,6%) أن فئة صغيرة فقط استطاعت الوصول إلى فرص عمل مستقرة، غالبًا عبر التعليم أو العلاقات الاجتماعية المحدودة.

أما العمل الحر (12,2%) فيبرز كحل بديل للشباب خصوصًا، الذين يسعون إلى تحقيق دخل مستقل في ظل انعدام الخيارات التقليدية. من جهة أخرى، تبقى نسبة التجار (3,4%) متواضعة جدًا، ما يُشير إلى ضعف القوة الشرائية للسكان وعدم ملاءمة البيئة لممارسة نشاط اقتصادي أو تجاري حقيقي، أما نسبة المتقاعدين (6,3%) تعكس وجود أجيال سابقة عملت في الاقتصاد الرسمي، لكنها تشكل استثناء في هذا السياق.

يمكن القول إن توزيع المهن في الحي هو نتيجة لعوامل هيكلية تشمل التهميش التاريخي للسكان، ، مما يجعل السكان محصورين في أنماط مهنية تتسم بعدم الاستقرار والهشاشة. هذا الواقع يُعمّق من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ويُكرّس الفقر كمعطى بنيوي يصعب التخلص منه، والرسم البياني أسفله يوضح ذلك بدقة.

شكل رقم (35): *يبين مهن المبحوثين حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (39): *يوضح دخل المبحوثين*

الدخل / فئات الدراسة			كم يقدر دخلك الشهري ؟						المجموع
			بدون مدخول	أقل من 10.000 دج	من 10.000 دج إلى 20000دج	من 20.000 دج إلى 30.000دج	من 30.000 دج إلى 40.000دج	أكثر من 40.000 دج	
المبحوث	أرباب أسر	ت	6	29	16	32	12	25	120
		%	5,0%	24,2%	13,3%	26,7%	10,0%	20,8%	100%
	ربات أسر	ت	21	28	2	4	2	2	59
		%	35,6%	47,5%	3,4%	6,8%	3,4%	3,4%	100%
	الشباب	ت	15	19	9	7	8	1	59
		%	25,4%	32,2%	15,3%	11,9%	13,6%	1,7%	100%
المجموع		ت	42	76	27	43	22	28	238
		%	17,6%	31,9%	11,3%	18,1%	9,2%	11,8%	100%

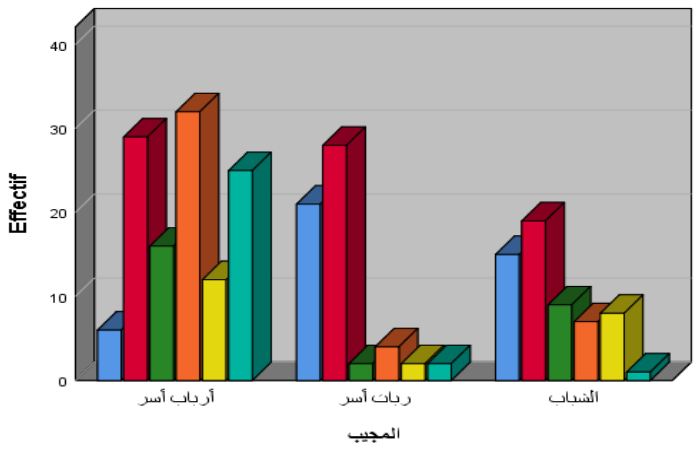
و غير خاف أن المهنة و الدخل مرتبطان على نحو لا ينفصم، المر الذي يمكن تلمسه من خلال التحليل الإحصائي للمعطيات الواردة في الجدول (39)، و التي تشير إلى تباين ملحوظ في مستويات الدخل بين فئات المبحوثين، حيث تُظهر أن الفئة الأكثر تمثيلًا هي التي تقل دخولها عن 10.000 دج شهريًا بنسبة (31,9%)، وهي تمثل جزءًا كبيرًا من ربات الأسر (47,5%)، يليهن الشباب (32,2%)، ثم أرباب الأسر (24,2%). هذه النسبة المرتفعة تُعبر عن عمق الفقر في حي شوف لكداد، والذي يُعد انعكاسًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها الأحياء الهامشية، مثل ضعف الفرص الاقتصادية وانعدام التكافؤ في توزيع الموارد.

من جهة أخرى، نجد أن الفئة التي يتراوح دخلها بين 20.00 و 30.000 دج تمثل (18,1%) من مجموع المبحوثين، وهي تميل إلى الارتفاع بين أرباب الأسر (26,7%)، مما يعكس ارتباطًا نسبيًا بين الاستقرار الأسري والعمل الثابت نسبيا، وإن كان الدخل لا يزال ضمن نطاق متواضع. أما الفئات ذات الدخل الأعلى (أكثر من 40.000 دج) فتشكل فقط (11,8%)، وتظهر بوضوح بين أرباب الأسر (20,8%)، مما يبرز محدودية الفرص الاقتصادية المجزية.

في المقابل، تظل نسبة المبحوثين الذين ليس لديهم أي دخل شهري مرتفعة نسبيًا (17,6%)، وهي موزعة بشكل أكبر بين ربات الأسر (35,6%) والشباب (25,4%). هذا يشير إلى إقصاء اقتصادي حاد تواجهه بعض الفئات، مثل النساء اللائي يعتمدن غالبًا على أزواجهن أو مساعدات غير رسمية، والشباب الذين يواجهون صعوبة في الحصول على فرص عمل.

والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (36): *يوضح دخل المبحوثين حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (40): *يوضح مكان الإقامة السابقة للمجيبين قبل الوفود إلى الحي الفوضوي*

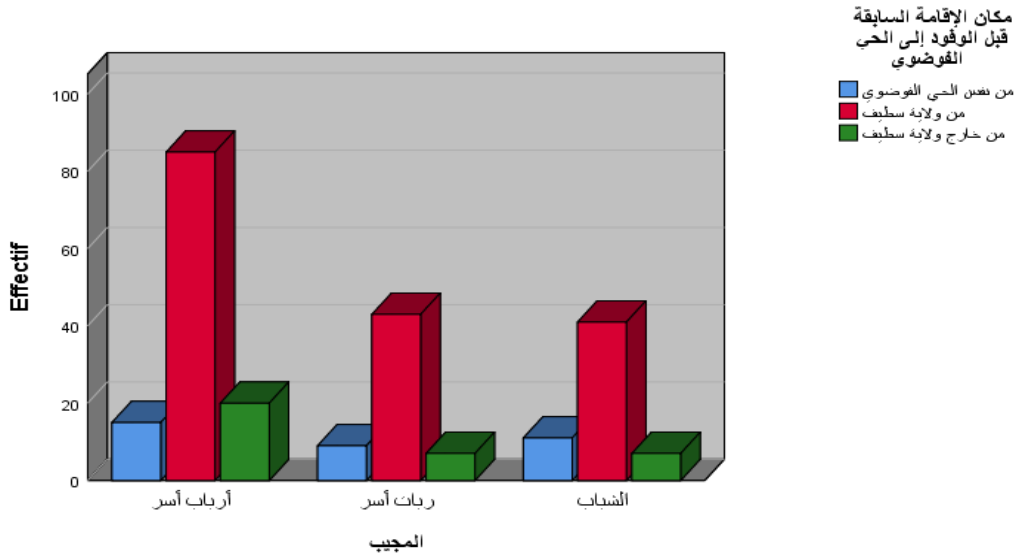
أقسام العينة / الإقامة السابقة			مكان الإقامة السابقة قبل الوفود إلى الحي الفوضوي			المجموع
			من نفس الحي الفوضوي	من ولاية سطيف	من خارج ولاية سطيف	
المبحوث	أرباب أسر	ت	15	85	20	120
		%	12,5%	70,8%	16,7%	100%
	ربات أسر	ت	9	43	7	59
		%	15,3%	72,9%	11,9%	100%
	الشباب	ت	11	41	7	59
		%	18,6%	69,5%	11,9%	100%
المجموع		ت	35	169	34	238
		%	14,7%	71,0%	14,3%	100%

و مما يساهم في إثراء معارفنا بالخصائص الديموغرافية لمجتمع البحث هو مكان الإقامة القبلي و هذا ما يوضحه الجدول (40) حيث أن النسبة الأكبر من المبحوثين يشيرون إلى أن مكان إقامتهم السابق كان داخل ولاية سطيف بنسبة (71,0%)، خاصة بين ربات الأسر بنسبة (72,9%) ثم أرباب الأسر بنسبة (70,8%)، وأخيرًا الشباب بنسبة (69,5%). تليها نسبة (14,7%) من المبحوثين الذين يؤكدون أن مكان إقامتهم السابق كان من نفس الحي الفوضوي، خاصة الشباب بنسبة (18,6%)، ثم ربات الأسر بنسبة (15,3%) وأرباب الأسر بنسبة (12,5%). أما نسبة (14,3%) من المبحوثين الذين يشيرون إلى أنهم وفدوا من خارج ولاية سطيف، فهي متقاربة بين أرباب الأسر بنسبة (16,7%) وربات الأسر والشباب بنسبة (11,9%) لكل منهما.

ومما سبق يمكن القول أنه: تقريبا ثلاثة أرباع من كل المبحوثين محل الدراسة الميدانية؛ هم من ولاية سطيف. هذه البيانات تعكس استقطاب الحي الفوضوي كمركز جذب داخلي نتيجة القرب الجغرافي وفرص السكن الرخيص، مع محدودية الوفود من خارج الولاية بسبب تكلفة التنقل وصعوبة الاندماج في بيئة جديدة تعاني أصلًا من التهميش، بالإضافة إلى أن هذه النشبة ترجع إلى حقبة العشرية و تعلقها بالجانب الأمني آنذاك.

والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (37): *مكان الإقامة السابقة للمبحوثين حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (41): *يوضح تاريخ سكن المبحوثين بالحي*

التاريخ / فئات البحث			تاريخ السكن بالحي					المجموع
			من 2020 إلى2024	من 2015 إلى2019	من 2010 إلى2014	من 2005 إلى2009	قبل 2005	
المبحوث	أرباب أسر	ت	6	4	7	9	94	120
		%	5,0%	3,3%	5,8%	7,5%	78,3%	100%
	ربات أسر	ت	2	8	6	9	34	59
		%	3,4%	13,6%	10,2%	15,3%	57,6%	100%
	الشباب	ت	15	5	9	3	27	59
		%	25,4%	8,5%	15,3%	5,1%	45,8%	100%
المجموع		ت	23	17	22	21	155	238
		%	9,7%	7,1%	9,2%	8,8%	65,1%	100%

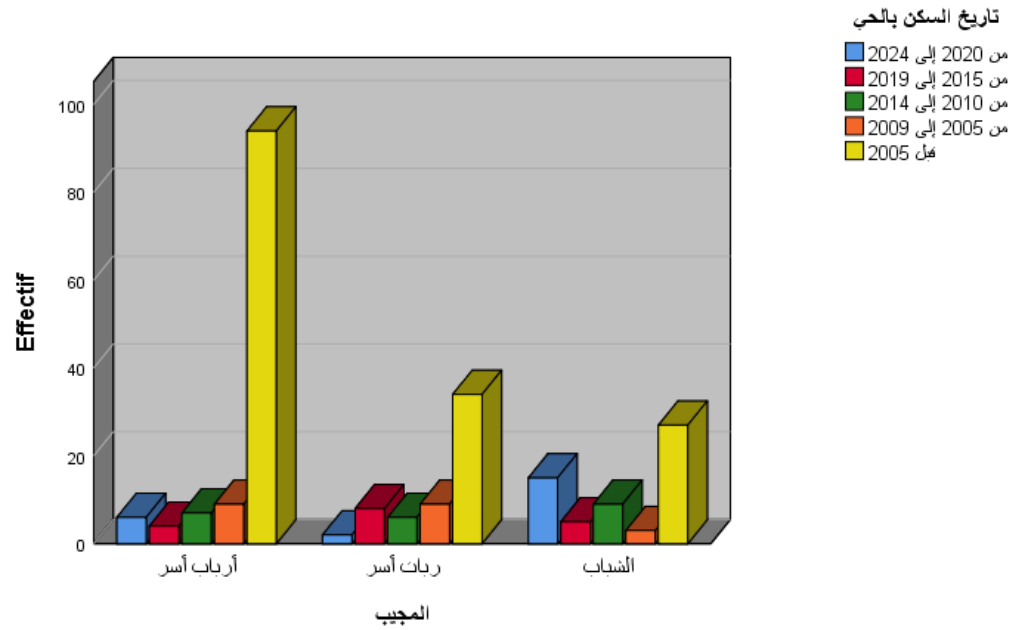
ومما يزيد أكثر في فهم مجتمع الدراسة هو تحليل أقدمية الإقامة بالحي الفوضوي، لأنها تحمل لدى المقيم الكثير من الخبرات و الدلالات، وفي هذا السياق يوضح الجدول أن النسبة الأكبر من المبحوثين يقيمون في الحي منذ فترة طويلة تمتد إلى ما قبل عام 2005 بنسبة (65,1%)، خاصة بين

أرباب الأسر بنسبة (78,3%)، يليهم ربات الأسر بنسبة (57,6%) وأخيرًا الشباب بنسبة (45,8%). تليها نسبة (9,7%) من المبحوثين الذين بدأوا السكن بين عامي 2020 و2024، مع ملاحظة ارتفاعها بين الشباب بنسبة (25,4%) مقارنة بأرباب الأسر بنسبة (5,0%) وربات الأسر بنسبة (3,4%). أما النسب الأخرى المتعلقة بالفترات بين 2005 و2019، فتتوزع بشكل أقل بين مختلف الفئات، مع ارتفاع طفيف لربات الأسر في الفترات (2015–2019) بنسبة (13,6%) مقارنة بالشباب وأرباب الأسر

ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب أكثر من نصف المبحوثين محل الدراسة الميدانية يقيمون بالحي قبل 2005 ما يعكس قدم الحي و طول مدة إقامة المبحوثين فيه و هيمنة الهامشية كواقع تاريخي للحي و هذا يؤكد صحة ما ذكرناه عن قدم الحي الذي يعود لسنوات السبعينات .

والرسم البياني الآتي يوضح ذلك بدقة :

شكل رقم (38): *يبين تاريخ سكن المبحوثين بالحي حسب عينة الدراسة*



جدول رقم (42): *يوضح مدة سكن المبحوثين بالحي*

الأقدمية / مفردات الدراسة			مدة السكن بالحي					المجموع
			أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 09سنوات	من 10 إلى 14سنة	من 15 إلى 19سنة	20سنة فأكثر	
المبحوث	أرباب أسر	ت	12	4	7	8	89	120
		%	10,0%	3,3%	5,8%	6,7%	74,2%	100%
	ربات أسر	ت	3	8	6	9	33	59
		%	5,1%	13,6%	10,2%	15,3%	55,9%	100%
	الشباب	ت	10	5	9	5	30	59
		%	16,9%	8,5%	15,3%	8,5%	50,8%	100%
المجموع		ت	25	17	22	22	152	238
		%	10,5%	7,1%	9,2%	9,2%	63,9%	100%

ومن الملاحظ أن المعطيات لمتعلقة بتاريخ السكن بالحي و مدة الإقامة، توضح مسألة واحدة الخبرة و الارتباط بالمكان أو النفور منه، و ضمن هذا المسعى؛ توضح معطيات الجدول (42) أن النسبة الأكبر من المبحوثين تقيم في الحي لمدة تزيد عن 20 سنة، حيث بلغت (63,9%)، خاصة أرباب الأسر بنسبة (74,2%)، يليهم ربات الأسر بنسبة (55,9%)، ثم الشباب بنسبة (50,8%). وتليها نسبة (10,5%) من المبحوثين الذين استقروا بالحي لمدة أقل من خمس سنوات، خاصة الشباب بنسبة (16,9%)، يليهم أرباب الأسر بنسبة (10,0%)، ثم ربات الأسر بنسبة (5,1%). أما نسبة (9,2%) من المبحوثين فتوزعت بالتساوي بين من قضوا 10 إلى 14 سنة، ومن قضوا 15 إلى 19 سنة في الحي. وفي كلتا الحالتين، جاءت النسبة الأعلى من ربات الأسر بـ(15,3%)، تليها فئة الشباب بنسبة (8,5%)، ثم أرباب الأسر بنسبة (6,7%).

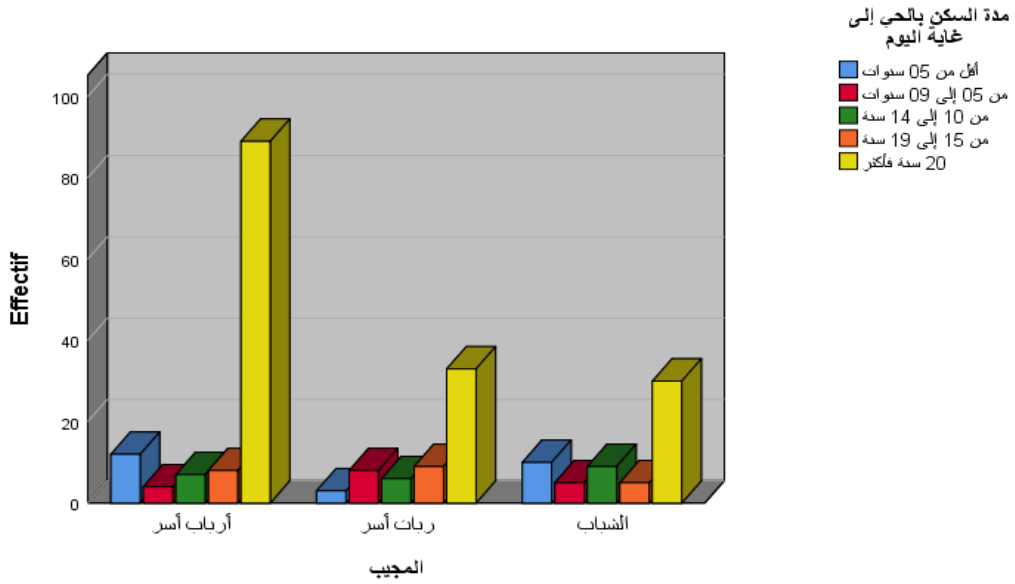
في حين شكلت نسبة (7,1%) من المبحوثين الذين سكنوا الحي ما بين 5 و9 سنوات، وكانت الغالبية بين ربات الأسر بنسبة (13,6%)، يليها الشباب بنسبة (8,5%)، وأخيرًا أرباب الأسر بنسبة (3,3%).ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب أكثر من نصف المبحوثين محل الدراسة الميدانية لديهم أكثر من عشرون سنة إقامة بالحي الفوضوي

تشير هذه النتائج إلى أن النسبة العالية من السكان الذين يقيمون في الحي لأكثر من 20 عامًا تعكس واقعًا يرتبط بعدم وجود سياسات ترحيل فعالة أو جهود لتحسين الظروف المعيشية من قبل

السلطات. هذا الاستقرار الإجباري قد ينجم عن الإهمال المؤسسي للأحياء الفوضوية، حيث تتجاهل السلطات في الغالب تحسين البنية التحتية أو توفير بدائل سكنية ملائمة، ما يؤدي إلى استدامة السكن في هذا النوع من الأحياء رغم التحديات البيئية والاجتماعية التي يعاني منها السكان.

؛ والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (39): *يبين مدة السكن للمبحوثين بالحي إلى غاية اليوم حسب عين الدراسة*



جدول رقم (43): يوضح نمط سكن المبحوثين

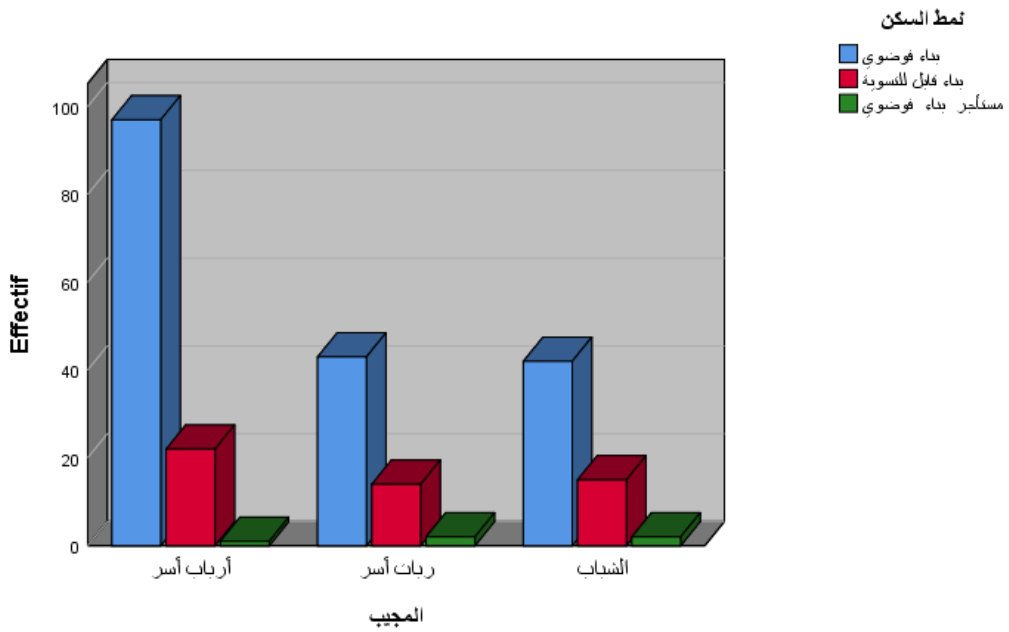
مفردات الدراسة / نمط السكن			نمط السكن			المجموع
			بناء فوضوي	بناء قابل للتسوية	مستأجر بناء فوضوي	
المبحوث	أرباب أسر	ت	97	22	1	120
		%	80,8%	18,3%	0,8%	100%
	ربات أسر	ت	43	14	2	59
		%	72,9%	23,7%	3,4%	100%
	الشباب	ت	42	15	2	59
		%	71,2%	25,4%	3,4%	100%
المجموع		ت	182	51	5	238
		%	76,5%	21,4%	2,1%	100%

و مما لاشك فيه أن نمط السكن يعد واحدا من الشواهد التي تعطينا صورة أولية عن التهميش و العنف، وفي هذه الحالة يبين الجدول (43) أن أغلب المبحوثين بنسبة 76.5%، يسكنون في البناء الفوضوي، خاصة أرباب الأسر بنسبة 80.8%، يليهم ربات الأسر 72.9%، والشباب 71.2%. وتأتي نسبة 21.4% للسكن في البناء القابل للتسوية، أعلى بين الشباب 25.4%، ثم ربات الأسر 23.7%، وأرباب الأسر 18.3%.

أما استئجار البناء الفوضوي، فسجل أقل نسبة بـ2.1%، مع تساوٍ بين الشباب وربات الأسر بـ3.4%، مقابل 0.8% لأرباب الأسر. ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب أكثر من ثلثي ثلاثة أرباع من كل المبحوثين محل الدراسة الميدانية يقيمون في بناء فوضوي

ويعود ذلك إلى...أن هذا النمط السكني الخيار الوحيد المتاح للأسر ذات الدخل المحدود في ظل ارتفاع تكاليف السكن الرسمي ، وعدم الترحيل. والرسم البياني الآتي يوضح ذلك:

شكل رقم (40): *يبين نمط سكن للمبحوثين بالحي إلى غاية اليوم حسب عين الدراسة*



ويتضح مما سبق أن التحليل الديمغرافي يتعلق بجمع و دراسة البيانات المتعلقة بخصائص العينة . و بالنظر إلى أهمية هذه البيانات، فإننا قد اوضحنا دورها في تحديد و تشكيل تصورات الأفراد نحو التهميش و العنف الحضري. فمثلا يمكن أن يؤثر العمر على مستوى نضج الفرد، و بالتالي تنميط السلوك و التفكير و رتابة المعيشة، كما أن العمر قد يؤثر على التعامل مع المواقف و الأحداث. و عليه ، يبدو جليا أن الخبرة الحياتية محدد و مكون أساسي في أي دراسة ترتكز على تحليل بيانات مأخوذة من عينة أو مقطع مجتمعي معين

2-الدلالات الامبريقية للتهميش الحضري

يهدف تحليل بيانات الدراسة الميدانية عن التهميش إلى فهم أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية من خلال استقراء هذه البيانات المستخلصة من العينة المدروسة. ويركز التحليل على إبراز الأنماط السائدة بين المبحوثين وتفسيرها في سياق الظروف المعيشية والسكنية، مع توضيح التفاوتات القائمة وتأثيرها على واقع الحي الفوضوي محل الدراسة. كما يسعى إلى تقديم رؤية شاملة للعوامل المؤثرة في ديناميات التهميش واستدامته.

1.2 البعد الامبريقي للتهميش الاجتماعي :

هدف تحليل معطيات التهميش الاجتماعي إلى استكشاف تأثير العوامل الاجتماعية على الفئات المهمشة في الأحياء الفوضوية، مع التركيز على اللامساواة في الوصول إلى الفرص والخدمات. يتم عرض البيانات لفهم أبعاد التفاوت الاجتماعي وكيفية تأثيره على الحياة اليومية لقاطني الحي الفوضوي المدروس و في هذا السياق، تفيد البيانات الرقمية الواردة في الجدول (44) أن أكبر نسبة من المبحوثين

جدول رقم (44): *يوضح الأسباب التي جعلت المبحوثين يسكنون في هذا الحي الفوضوي*								
الأسباب / أقسام العينة			الأسباب التي جعلتك تسكن في هذا الحي الفوضوي					المجموع
			الإرهاب والعامل الأمني	الحصول على سكن اجتماعي	الحصول على عمل	القرب من المدينة	الفقر	مشكلات عائلية	
المبحوث	أرباب أسر	ت	30	51	28	58	44	34	245
		%	12,2%	20,8%	11,4%	23,7%	18,0%	13,9%	100%
	ربات أسر	ت	13	29	4	18	31	21	116
		%	11,2%	25,0%	3,4%	15,5%	26,7%	18,1%	100%
	الشباب	ت	15	18	15	20	23	6	97
			15,5%	18,6%	15,5%	20,6%	23,7%	6,2%	100%
المجموع		ت	58	98	47	96	98	61	458
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة									

تسكن في هذا الحي الفوضوي بسبب القرب من المدينة، وتقدر بـ23.7% من المجموع الكلي، خاصة أرباب الأسر بنسبة 23.7%، يليهم الشباب بنسبة 20.6%، ثم ربات الأسر بنسبة 15.5%. وتليها نسبة 20.8% من المبحوثين الذين يسكنون الحي بسبب الحصول على سكن اجتماعي، خاصة ربات الأسر بنسبة 25%، ثم أرباب الأسر بنسبة 20.8%، والشباب بنسبة 18.6%. في حين سجلت نسبة 18% من المبحوثين الذين اختاروا السكن في هذا الحي بسبب الفقر، خاصة ربات الأسر بنسبة 26.7%، تليهم أرباب الأسر بنسبة 18%، والشباب بنسبة 23.7%.مقابل نسبة 11.4% من المبحوثين الذين يسكنون بسبب الحصول على عمل، خاصة الشباب بنسبة 15.5%، ثم أرباب الأسر بنسبة 11.4%، بينما كانت نسبة ربات الأسر 3.4%. أما نسبة الإرهاب والعامل الأمني، فقد كانت أقل، حيث سجلت 12.2% من المبحوثين، خاصة أرباب الأسر بنسبة 12.2%، ثم الشباب بنسبة 15.5%، و11.2% من ربات الأسر. وتليها نسبة مشكلات عائلية، حيث سجلت 13.9% من المبحوثين، خاصة أرباب الأسر بنسبة 13.9%، تليها ربات الأسر 18.1%، والشباب 6.2%.

و من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن القرب من المدينة والفقر هما من أبرز الأسباب التي دفعت المبحوثين للسكن في الحي الفوضوي، مع وجود تأثير للعوامل الأخرى مثل الحصول على سكن اجتماعي والعمل، بينما كانت أسباب مثل الإرهاب والعامل الأمني ومشكلات عائلية أقل تأثيرًا.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ0.05 وهي غير دالة عند درجات الحرية 5 ومستوى الخطأ 0.05 مما يعني أنه لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول الأسباب التي جعلتهم يسكنون في هذا الحي.

جدول رقم (45): يوضح المسافة بين المسكن الذي يقطنه المبحوثين وأقرب تجمع حضري (كلم^2)

المسافة / فئات العينة			ما هي المسافة بين المسكن الذي تقطنه وأقرب تجمع حضري) كلم(2؟ أقل من 03 كلم2	من 03 إلى 05 لكم2	من 06 إلى 10 كلم2	أكثر من 10 كلم2	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	75	30	12	3	120
		%	62,5%	25,0%	10,0%	2,5%	100%
	ربات أسر	ت	32	18	6	3	59
		%	54,2%	30,5%	10,2%	5,1%	100%
	الشباب	ت	42	5	5	7	59
		%	71,2%	8,5%	8,5%	11,9%	100%
المجموع		ت	149	53	23	13	238
		%	62,6%	22,3%	9,7%	5,5%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار	
15,083			06	0.020	0,05	دال (توجد فروق)	

ومن منظور آخر تبين المعطيات الميدانية الموضحة في *الجدول (45)* أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون أن المسافة بين مسكنهم وأقرب تجمع حضري هي أقل من 03 كلم2، وتقدر بـ62.6% من المجموع الكلي، خاصة أرباب الأسر بنسبة 62.5%، يليهم الشباب بنسبة 71.2%، ثم ربات الأسر بنسبة 54.2%.وتليها نسبة 22.3% من المبحوثين الذين تقع المسافة بين مسكنهم وأقرب تجمع حضري بين 03 إلى 05 كلم2، خاصة أرباب الأسر بنسبة 25%، ثم ربات الأسر بنسبة 30.5%، بينما كانت نسبة الشباب 8.5%.في حين سجلت نسبة 9.7% من المبحوثين الذين تقع المسافة بين مسكنهم وأقرب تجمع حضري بين 06 إلى 10 كلم2، خاصة أرباب الأسر بنسبة 10%، تليهم ربات الأسر بنسبة 10.2%، والشباب بنسبة 8.5%.مقابل نسبة 5.5% من المبحوثين الذين تقع المسافة بين مسكنهم

وأقرب تجمع حضري أكثر من 10 كلم2، خاصة ربات الأسر بنسبة 5.1%، تليهم الشباب بنسبة 11.9%، وأرباب الأسر بنسبة 2.5%.ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب ثلثي المبحوثين محل الدراسة الميدانية يؤكدون ان مسكنهم يبعد بأقل من 03 كلم عن أقرب تجمع حضري خاصة الشباب.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(15.08) وهي دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0.02)، مما يعني أنه توجد فروق في اجابات المبحوثين حول المسافة بين المسكن وأقرب تجمع حضري لصالح الشباب الذين يؤكدون أنه أقل من 03 كلم.

ويعود ذلك إلى أن المبحوثين الذين يسكنون بالقرب من التجمعات الحضرية أقرب إلى الخدمات الأساسية والعمل، حيث يسهم ذلك في تلبية احتياجاتهم اليومية وتوفير سبل العيش على ضآلتها.

جدول رقم (46): *يوضح مساحة المسكن الذي يسكنه المبحوثين*

مساحة السكن / وحدات الدراسة			ما هي مساحة المسكن الذي تسكنه؟				المجموع
			أقل من 50 م^2	من 50 إلى 99م^2	من 100 إلى 149م^2	من 150 إلى 199م^2	200م^2 فأكثر	
المبحوث	أرباب أسر	ت	21	44	33	13	9	120
		%	17,5%	36,7%	27,5%	10,8%	7,5%	100%
	ربات أسر	ت	24	11	16	2	6	59
		%	40,7%	18,6%	27,1%	3,4%	10,2%	100%
	الشباب	ت	16	14	10	18	1	59
		%	27,1%	23,7%	16,9%	30,5%	1,7%	100%
المجموع		ت	61	69	59	33	16	238
		%	25,6%	29,0%	24,8%	13,9%	6,7%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**		
36,107			**08**	**0.000**	**0,05**	**دال (توجد فروق)**		

ومن العوامل ذات الأهمية البالغة في حياة الفرد هو الفضاء الذي يعيش فيه. وهذا ما توضحه البيانات الإحصائية المبينة في الجدول (46) حيث تفيد أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤكدون أن مساحة مسكنهم تتراوح بين من 50 إلى 99 م2، وتقدر بـ 29% من المجموع الكلي، خاصة أرباب الأسر بنسبة 36.7%، تليهم الشباب بنسبة 23.7%، ثم ربات الأسر بنسبة 18.6%. وتليها نسبة 25.6% من المبحوثين الذين يسكنون في مسكن بمساحة أقل من 50 م2، خاصة ربات الأسر بنسبة 40.7%،

ثم الشباب بنسبة 27.1%، وأرباب الأسر بنسبة 17.5%.في حين سجلت نسبة 24.8% من المبحوثين الذين يسكنون في مسكن بمساحة من 100 إلى 149 م2، خاصة أرباب الأسر بنسبة 27.5%، تليهم ربات الأسر بنسبة 27.1%، والشباب بنسبة 16.9%.مقابل نسبة 13.9% من المبحوثين الذين يسكنون في مسكن بمساحة من 150 إلى 199 م2، خاصة الشباب بنسبة 30.5%، تليهم أرباب الأسر بنسبة 10.8%، ثم ربات الأسر بنسبة 3.4%.أما نسبة 6.7% من المبحوثين الذين يسكنون في مسكن بمساحة 200 م2 فأكثر، خاصة أرباب الأسر بنسبة 7.5%، تليهم ربات الأسر بنسبة 10.2%، والشباب بنسبة 1.7%. يمكن القول أن أكثر ربع المبحوثين يعيشون في مساكن تتراوح مساحتها بين 50 و99 م^2، بينما تقل المساحات تدريجيًا بالنسبة لبقية الفئات وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(36.10) وهي دالة عند درجات الحرية (08) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، مما يعني أنه توجد فروق في اجابات المبحوثين حول مساحة المسكن لصالح أرباب الأسر يؤكدون أن مساحة مساكنهم تتراوح من 55 إلى 99م^2.

والسبب في ذلك إما القدرة المالية المحدودة التي تجعلهم يختارون مساكن ذات مساحات أصغر تتناسب مع دخلهم، أو بسبب كون السكن مؤقتًا حيث يعمد البعض إلى اختيار مساحات أصغر لحين تحسن ظروفهم المعيشية أو تغيير مكان إقامتهم. في الأحياء الفوضوية، يمثل السكن المؤقت خيارًا لكثير من الأفراد الذين يواجهون تحديات اقتصادية أو اجتماعية تجعلهم يفضلون الإقامة في مساكن ذات تكلفة منخفضة ومساحات محدودة.

جدول رقم (47): *يوضح عدد غرف مسكن المبحوثين*

غرف المسكن / وحدات العينة			ما هو عدد غرف هذا المسكن؟				المجموع
			غرفة	غرفتين	ثلاثة غرف	أربعة غرف فأكثر	
المبحوث	أرباب أسر	ت	16	52	36	16	120
		%	13,3%	43,3%	30,0%	13,3%	100%
	ربات أسر	ت	11	25	10	13	59
		%	18,6%	42,4%	16,9%	22,0%	100%
	الشباب	ت	8	26	20	5	59
		%	13,6%	44,1%	33,9%	8,5%	100%
المجموع		ت	35	103	66	34	238
		%	14,7%	43,3%	27,7%	14,3%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
8,304			06	0.217	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	

و مما لاشك فيه أن عدد غرف المسكن تحمل العديد من الدلالات من حيث درجة التزاحم وانسياب الحياة الاجتماعية، و لعل الجدول رقم (47) يعبر عن هذه الوضعية التي تزداد سوءا في الأحياء الفوضوية، إذ تبين هذه المعطيات أن أكثر من (نصف المبحوثين) يقيمون في مساكن تحتوي على (غرفتين)، حيث بلغت نسبتهم الإجمالية (43,3%)، موزعة على أرباب الأسر بنسبة (43,3%) وربات الأسر بنسبة (42,4%) والشباب بنسبة (44,1%).تليهم نسبة المبحوثين الذين يقطنون مساكن بثلاث غرف، حيث بلغت النسبة الإجمالية (27,7%)، موزعة على أرباب الأسر بنسبة (30,0%) وربات الأسر بنسبة (16,9%) والشباب بنسبة (33,9%).أما المبحوثين الذين يعيشون في مساكن مكونة من غرفة واحدة فقد قدرت نسبتهم الإجمالية بـ(14,7%)، موزعة على أرباب الأسر بنسبة (13,3%) وربات الأسر بنسبة (18,6%) والشباب بنسبة (13,6%) في المقابل، نجد أن نسبة المبحوثين الذين يسكنون في مساكن مكونة من أربع غرف أو أكثر هي (14,3%)، توزعت بين أرباب الأسر بنسبة (13,3%) وربات الأسر بنسبة (22,0%) والشباب بنسبة (8,5%). ومما سبق يمكن القول أكثر من (نصف المبحوثين) يسكنون في مساكن ذات غرفتين، وهو ما يعكس محدودية المساحات السكنية في الأحياء الفوضوية.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(08.30) وهي غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0.21)، مما يعني أنه لا توجد فروق في اجابات المبحوثين حول عدد الغرف في المسكن، فمعظم المبحوثين بغض النظر عن صفتهم يؤكدون أن مساكنهم تحتوي على غرفتين.

يشير ذلك إلى عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة بين إجابات المبحوثين حول عدد غرف المسكن، مما يعني أن غالبية المبحوثين، بغض النظر عن صفتهم، أكدوا أن مساكنهم تحتوي على غرفتين، وهو ما يعكس التجانس النسبي في البنية السكنية داخل الحي الفوضوي.

جدول رقم (48): *يوضح وجود أكثر من أسرة مجتمعة بيت المبحوثين*

الاسر المتعايشة / فئات العينة			هل هناك أكثر من أسرة مجتمعة في البيت الذي تسكنه ؟ نعم	هل هناك أكثر من أسرة مجتمعة في البيت الذي تسكنه ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	46	74	120
		%	38,3%	61,7%	100%
	ربات أسر	ت	26	33	59
		%	44,1%	55,9%	100%
	الشباب	ت	16	43	59
		%	27,1%	72,9%	100%
المجموع		ت	88	150	238
		%	37,0%	63,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
3,828		02	0.147	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

و ما يمكن أن نثيره في هذا السياق هو التعايش الأسري في مسكن واحد حيث توضح بيانات الجدول (48) أن أكثر من نصف المبحوثين (63.0%) أشاروا إلى عدم وجود أكثر من أسرة مجتمعة في البيت الذي يسكنونه. وكانت النسب مرتفعة على التوالي لدى الشباب (72.9%)، تليهم أرباب الأسر (61.7%)، وأخيرًا ربات الأسر (55.9%). في المقابل، أقل من نصف المبحوثين (37.0%) أكدوا وجود أكثر من أسرة مجتمعة في نفس المسكن، حيث بلغت النسب (44.1%) لدى ربات الأسر، و(38.3%) لدى أرباب الأسر، و(27.1%) لدى الشباب.

ومما سبق يمكن القول أن: أكثر من نصف المبحوثين محل الدراسة أشاروا إلى عدم وجود أكثر من أسرة مجتمعة في البيت الذي يسكنونه.

يشير ذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين حول وجود أكثر من أسرة مجتمعة، مما يعكس أن هذا الوضع يظل استثناءً نسبيًا ولكنه قد يعبر عن ضغوط السكن في بعض الحالات

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(03.82) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0.14)، مما يعني أنه لا توجد فروق في اجابات المبحوثين حول وجود أكثر من أسرة مجتمعة في مسكن واحد، فمعظم المبحوثين بغض النظر عن صفتهم يؤكدون أن أسرهم نووية تحتوي على أسرة واحدة فقط في المسكن الواحد.

جدول رقم (49): *يوضح عدد الأسر المبحوثين في المسكن الواحد*

عدد الأسر في المسكن / مكونات العينة			في حالة الإجابة بنعم؛ كم عدد الأسر في المسكن الواحد				المجموع
			أسرتين	ثلاثة أسر	أربعة أسر	حمسة أسر فأكثر	
المبحوث	أرباب أسر	ت	17	18	9	2	46
		%	37,0%	39,1%	19,6%	4,3%	100%
	ربات أسر	ت	9	14	2	1	26
		%	34,6%	53,8%	7,7%	3,8%	100%
	الشباب	ت	7	8	1	0	16
		%	43,8%	50,0%	6,3%	0,0%	100%
المجموع		ت	33	40	12	3	88
		%	37,5%	45,5%	13,6%	3,4%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
4,287			06	,638	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	
المجموع أصغر من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع المبحوثين الذين أكدوا على وجود أكثر من أسرة تعيش في مسكن واحد							

ومما يزيد في تشخيص هذا الوضع هي المعطيات المبينة في الجدول (49) إذ يُظهِر التحليل الإحصائي لجدول "عدد الأسر في المسكن الواحد" أن غالبية المبحوثين يشيرون إلى أن هناك أسرًا متعددة تعيش في نفس المسكن. من بين أرباب الأسر، (37,5%) أكدوا أن هناك أسرتين في المسكن،

و(45,5%) ذكروا أن هناك ثلاثة أسر، بينما كانت النسب بالنسبة لربات الأسر والشباب أقل اختلافًا. ومع ذلك، بالنظر إلى قيمة كا² التي بلغت (4,287) مع درجة حرية (6) ومستوى دلالة (0,638)، نجد أن هذه النتيجة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0,05). هذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية بين الفئات المختلفة من حيث عدد الأسر في المسكن الواحد، وهو ما يشير إلى أن العوامل التي تؤثر على توزيع الأسر داخل المسكن لا تختلف بشكل ملحوظ بين أرباب الأسر، ربات الأسر، والشباب.

يمكن تفسير هذه النسب بناءً على الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها الأفراد في الأحياء الفوضوية، حيث يُحتمل أن تساهم تكاليف المعيشة المرتفعة، وصغر مساحة المساكن، والضغوط الاجتماعية في تكدس الأسر داخل نفس المسكن. هذا يشير إلى وجود تحولات اجتماعية تحد من إمكانية الاستقلالية بين الأسر بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

جدول رقم (50): *يوضح عدد الأسر في المسكن الواحد للمجيبين حسب حالتهم العائلية*

الأسر / مكونات العينة			في حالة الإجابة بنعم؛ (أي كم عدد الأسر في المسكن الواحد)				المجموع
			أسرتين	ثلاثة أسر	أربعة أسر	حمسة أسر فأكثر	
الحالة العائلية	متزوج (ة)	ت	22	30	10	3	65
		%	33,8%	46,2%	15,4%	4,6%	100%
	عازب (ة)	ت	7	8	1	0	16
		%	43,8%	50,0%	6,3%	0,0%	100%
	مطلق (ة)	ت	3	0	0	0	3
		%	100%	0,0%	0,0%	0,0%	100%
	أرمل (ة)	ت	1	2	1	0	4
		%	25,0%	50,0%	25,0%	0,0%	100%
المجموع		ت	33	40	12	3	88
		%	37,5%	45,5%	13,6%	3,4%	100%
قيمة كا²			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
7,787			09	0.556	0,05	**دال (توجد فروق)**	

المجموع أقل من حجم العينة لأنه تم التعامل مع المبحوثين الذين تحتوي عائلاتهم على عدة أسر في مسكن واحد فقط

و تأكيدا لما سبق تظهر اختلافات واضحة في توزيع الأسر حسب حالة المبحوثين العائلية. بالنسبة لأرباب الأسر، كانت النسبة الأكبر في وجود ثلاثة أسر في نفس المسكن (46,2%)، تليها أسرتين بنسبة (33,8%)، بينما كانت النسب المتبقية أقل بشكل كبير. أما بالنسبة للشباب المتزوجين، فكان توزيع الأسر بشكل مشابه مع (50%) من المبحوثين يشيرون إلى وجود ثلاث أسر في المسكن. بينما كانت النسب بالنسبة للأرامل والعازبين قليلة جدًا.

بالنسبة للاختبارات الإحصائية، نجد أن قيمة كا² (9,556) مع درجة حرية (9) ومستوى دلالة (0,05) تشير إلى أن النتيجة دالة إحصائيًا، مما يعني أن هناك فروقًا معنوية بين حالات المبحوثين العائلية من حيث عدد الأسر في المسكن الواحد.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يشير هذا إلى أن الفئات المختلفة من المبحوثين قد تواجه تحديات مختلفة في تكاليف المعيشة، حيث يزداد التكدس في الأسر حسب حالة المبحوث العائلية. على سبيل المثال، من المحتمل أن العائلات ذات الأوضاع الاقتصادية الأضعف، مثل الأرامل أو الأفراد العزاب، قد تكون أكثر عرضة للعيش مع أسر أخرى بسبب ضعف القدرة المالية على توفير مسكن مستقل.

جدول رقم (51): *يوضح تجهيز مساكن المبحوثين بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية*

تجهيز المسكن / وحدات الدراسة			هل المسكن الذي تقطن فيه مجهز بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية؟ نعم	هل المسكن الذي تقطن فيه مجهز بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	100	20	120
		%	83,3%	16,7%	100%
	ربات أسر	ت	47	12	59
		%	79,7%	20,3%	100%
	الشباب	ت	44	15	59
		%	74,6%	25,4%	100%
المجموع		ت	191	47	238
		%	80,3%	19,7%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,931		02	0.381	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

ويمكن أن نشير أيضا إلى ان الأرقام التي يتضمنها الجدول (51) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين من أرباب الأسر (حوالي 83,3%) ذكروا أن مساكنهم مجهزة بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية، في حين أن حوالي (16,7%) أفادوا بعدم تجهيز مساكنهم. بالنسبة لربات الأسر، أكثر من ثلاثة أرباعهن (حوالي 79,7%) أكدن أن مساكنهن مجهزة، بينما حوالي (20,3%) أفدن بالعكس. أما الشباب، فقد أشار حوالي (74,6%) منهم إلى أن مساكنهم مجهزة بالأثاث والأجهزة الكهرومنزلية، بينما أفاد (25,4%) بعدم تجهيزها.

على الرغم من أن نسبة (80,3%) من المبحوثين في المجمل يمتلكون تجهيزات منزلية، فإن النتيجة غير دالة إحصائيًا حسب قيمة كا² (1,931) ومستوى دلالة (0,381)، مما يعني أنه لا توجد فروق إحصائية بين المبحوثين وفقًا لحالتهم العائلية.

اجتماعيًا واقتصاديًا، تُظهر النسب المرتفعة أن غالبية الأسر، رغم الظروف المعيشية الصعبة، تمتلك تجهيزات منزلية أساسية، ما يعكس قدرًا من الاستقرار النسبي، لكن الواضح أن هذه الأجهزة اليوم أصبحت من ضروريات العصر، و لا يمكن الاستغناء عنها، البيوت اليوم تتكلم عن تجهيزات مثل التكييف المركزي والتدفئة المركزية والمطابخ الجاهزة وأجهزة كهرومنزلية ذكية تشتغل بالهاتف الذكي، حيث تبقى هذه الإجابات تعبر عن واقع ضيق للحي الفوضوي بالمقارنة مع المدينة الغنية سطيف.

جدول رقم (52): *يوضح عدد التجهيزات في مساكن المبحوثين*

عدد الأجهزة و المعدات المنزلية / الفئات التي تشملها الدراسة		في حالة الإجابة بنعم؛ عدد هذه المعدات المنزلية والأجهزة الكهرومنزلية			المجموع
		قل من خمسة أجهزة	من 05 إلى 09 أجهزة	10 أجهزة فأكثر	
المبحوث	أرباب أسر	ت 68	23	9	100
		% 68,0%	23,0%	9,0%	100%
	ربات أسر	ت 29	10	8	47
		% 61,7%	21,3%	17,0%	100%
	الشباب	ت 31	13	0	44
		% 70,5%	29,5%	0,0%	100%
المجموع		ت 128	46	17	191
		% 67,0%	24,1%	8,9%	100%
قيمة كا²		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
8,437		04	0.077	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

ويشكل عامل التجهيز المنزلي عاملا مساعدا على الحياة و الارتباط بالمكان، ولعل المعطيات المتضمنة في الجدول (52) أوضح دليل على ذلك ، حيث تؤكد البيانات الكمية أن أكثر من نصف المبحوثين يمتلكون أقل من خمسة أجهزة منزلية وكهرومنزلية في مساكنهم. حيث (68,0%) من أرباب الأسر، و(61,7%) من ربات الأسر، و(70,5%) من الشباب أشاروا إلى امتلاكهم لأقل من خمسة أجهزة. أما بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون من خمسة إلى تسعة أجهزة، فقد بلغت النسبة (23,0%) لدى أرباب الأسر، و(21,3%) لدى ربات الأسر، و(29,5%) لدى الشباب. بينما كانت نسبة المبحوثين الذين يمتلكون عشرة أجهزة أو أكثر منخفضة، حيث بلغت (9,0%) بين أرباب الأسر، و(17,0%) بين ربات الأسر، و(0%) بين الشباب. إجمالي البيانات يظهر أن أكثر من ثلثي المبحوثين يمتلكون أقل من خمسة أجهزة (67,0%)، بينما يمتلك حوالي ربع المبحوثين ما بين خمسة وتسعة أجهزة (24,1%)، ويملك أقل من عشرة بالمائة من المبحوثين عشرة أجهزة أو أكثر (8,9%).

من خلال قيمة كا² التي بلغت (0,077) ومستوى الدلالة (0,05)، نجد أن النتيجة غير دالة إحصائيًا، مما يعني أنه لا توجد فروق إحصائية بين المبحوثين في عدد الأجهزة المنزلية وفقًا لحالتهم العائلية. من منظور سوسيولوجي، هذه النسب تؤكد أن أغلب الأسر تعيش في ظروف اقتصادية صعبة تحد من قدرتها على شراء العديد من الأجهزة المنزلية، مما يشير إلى حالة فقر وتهميش اقتصادي قد تؤثر على مستوى الحياة وجودتها في هذا الحي.

جدول رقم (53): *يوضح الخدمات المتوفرة في مساكن المبحوثين*

مفردات الدراسة / الخدمات			الخدمات المتوفرة في المسكن					المجموع
			الكهرباء	غاز المدينة	المياه	الصرف الصحي	الإنترنت	
المبحوث	أرباب أسر	ت	109	74	94	89	22	388
		%	28,1%	19,1%	24,2%	22,9%	5,7%	100%
	ربات أسر	ت	56	34	44	41	6	181
		%	30,9%	18,8%	24,3%	22,7%	3,3%	100%
	الشباب	ت	56	44	50	48	29	227
		%	24,7%	19,4%	22,0%	21,1%	12,8%	100%
المجموع		ت	221	152	188	178	57	796
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		القرار	
					0,05		غير دال (لا توجد فروق)	
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة								

بالإضافة إلى ما تقدم تظهر المعطيات الكمية في الجدول (53) أن الكهرباء هي الخدمة الأكثر توفرًا في معظم المساكن، حيث تشير النسب إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (28,1% من أرباب الأسر، 30,9% من ربات الأسر، 24,7% من الشباب) يتوفر لديهم هذا المصدر. أما غاز المدينة، فتوفره كان بنسبة أقل مع (19,1%) بين أرباب الأسر، و(18,8%) بين ربات الأسر، و(19,4%) بين الشباب، وهي نسب تتقارب فيما بينها. المياه هي الخدمة التالية التي تتوفر في أكثر من ربع المساكن بنسبة (24,2%) بين أرباب الأسر، (24,3%) بين ربات الأسر، و(22,0%) بين الشباب. كما تم تسجيل توفر الصرف الصحي في أكثر من خمس المساكن بنسبة (22,9%) بين أرباب الأسر، و(22,7%) بين ربات الأسر، و(21,1%) بين الشباب. في المقابل، كانت نسبة توفر الإنترنت منخفضة بشكل كبير، حيث سجلت (5,7%) بين أرباب الأسر، و(3,3%) بين ربات الأسر، و(12,8%) بين الشباب، مما يشير إلى تفاوت واضح في توفر هذه الخدمة.

من حيث التوزيع العام، يمكن القول أن أكثر من نصف المبحوثين يتوفر لديهم الكهرباء (28,1%)، أما باقي الخدمات كغاز المدينة والمياه والصرف الصحي فهي متوفرة في نسب متفاوتة، لكنها تظل

منخفضة مقارنة بالكهرباء. الإنترنت هو الأكثر ندرة بين المبحوثين، حيث يتوفر فقط في (5,7%) من مساكن أرباب الأسر و(3,3%) من مساكن ربات الأسر.

تحليل كا² أظهر قيمة (0,05) مما يشير إلى أن النتيجة غير دالة إحصائيًا، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في توفر هذه الخدمات بناءً على حالتهم العائلية.

من منظور سوسيولوجي، توفر هذه الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي يشير إلى تحسين مستوى الحياة في الحي، بينما تظل بعض الخدمات مثل الإنترنت في مستويات منخفضة مما يعكس تباينًا في مستوى التحضر والتطور التكنولوجي بين الأسر في الحي.

جدول رقم (54): *يوضح الخدمات المتوفرة في حي المبحوثين*

الخدمات / الفئات			الخدمات المتوفرة في الحي									المجموع
			طرق معبدة	فضاءات للعب	محلات تجارية	قاعة علاج	مدارس	مكتب بريد	صيدلية	مركز أمن	فرع إداي	
المبحوث	أرباب أسر	ت	59	14	80	101	95	102	76	6	85	618
		%	9,5%	2,3%	12,9%	16,3%	15,4%	16,5%	12,3%	1,0%	13,8%	100%
	ربات أسر	ت	24	5	37	47	39	49	33	2	40	276
		%	8,7%	1,8%	13,4%	17,0%	14,1%	17,8%	12,0%	0,7%	14,5%	100%
	الشباب	ت	27	16	42	45	47	39	36	8	36	296
		%	9,1%	5,4%	14,2%	15,2%	15,9%	13,2%	12,2%	2,7%	12,2%	100%
المجموع		ت	110	35	159	193	181	190	145	16	161	1190
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا²			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار			
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)			
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة												

و تماشيا مع هذا الطرح نشير إلى ان الجدول (54) يعكس توزيعًا غير متوازن للخدمات الأساسية في الحي، حيث تتصدر قاعة العلاج (16,3%) والمدارس (15,4%) قائمة المرافق الأكثر توفرًا، بينما تبقى الفضاءات الترفيهية للأطفال والشباب الأقل حضورًا بنسبة (2,3%) فقط. هذا التوزيع يعكس توجهًا نحو توفير البنية التحتية الأساسية مع إغفال الجوانب الترفيهية والاجتماعية، مما قد يُسهم في تعزيز التهميش الاجتماعي عبر ترك الشباب دون فضاءات آمنة للأنشطة الترفيهية والرياضية. كما أن المحلات

التجارية، رغم أهميتها، تبقى دون مستوى الاحتياجات اليومية للأسر، حيث أشار إليها (12,9%) من أرباب الأسر، وهو ما قد يدفع السكان نحو التنقل خارج الحي بحثًا عن الاحتياجات الأساسية، مما يعمق الإقصاء الحضري.

على مستوى الفئات، يتضح أن ربات الأسر أكثر وعيًا بتوفر مكتب البريد (17,8%)، نظرًا لاعتمادهن عليه في التعاملات المالية والمساعدات الاجتماعية، في حين أن الشباب كانوا الأكثر إشارة إلى وجود فضاءات اللعب (5,4%)، وهي نسبة ضعيفة تكشف عن محدودية المساحات المخصصة لهم. كما أن نسبة الإشارة إلى توفر الصيدليات (12,3%) ومراكز الأمن (2,7%) تبقى غير كافية لضمان بيئة حضرية آمنة، مما قد يساهم في زيادة معدلات الشعور بعدم الأمان وانتشار السلوكيات المنحرفة داخل الحي. عدم وجود فروق إحصائية دالة بين الفئات في تقييمهم للخدمات، كما يبينه اختبار كا2، يشير إلى وجود إدراك مشترك لواقع الحي، حيث يجمع السكان بمختلف فئاتهم على أن الخدمات المتاحة تعاني من نقص واضح، لا سيما في الجوانب الأمنية والترفيهية.

تُظهر هذه النتائج أن التهميش في حي شوف لكداد ليس فقط نتيجة نقص الخدمات، بل هو جزء من دينامية حضرية تعزز الإقصاء الاجتماعي والجغرافي. غياب التخطيط السليم أدى إلى تراكم النقائص، مما جعل البيئة الحضرية في الحي غير مناسبة للإدماج الاجتماعي، بل مشجعة على إعادة إنتاج العنف الحضري والتهميش، وبناءً على قيمة كا² (0,05) ومن ثم، يمكن القول أنه لافروق بين المبحوثين في توفر الخدمات في الحي من عدمها فكلهم أجمعوا على ضآلة وضحالة الخدمات المتوفرة في الحي وفق الخيارات المطروحة لهم

إن التفاوت في توافر الخدمات بين الفئات المختلفة في الحي يعكس التحديات التي يواجهها السكان في الحصول على بعض الخدمات الأساسية. ومن أهم هذه الخدمات التي تبرز في الحي هي الطرق المعبدة والمحلات التجارية، بينما تبقى الخدمات الأمنية وفضاءات اللعب من الخدمات الأقل توفرًا، مما يسلط الضوء على نقاط ضعف في البنية التحتية والخدمات العامة في المنطقة.

جدول رقم (55): *يوضح المعالم والمراكز المتوفرة في حي المبحوثين*								
المراكز / مفردات الدراسة			المعالم والمراكز الموجودة في الحي					المجموع
			مسجد	جمعية دينية	مركز ثقافي	دار شباب	جمعية حي أو جمعية خيرية	جمعية رياضية أو نادي رياضي	
المبحوث	أرباب أسر	ت	110	23	0	3	43	14	193
		%	57,0%	11,9%	0,0%	1,6%	22,3%	7,3%	100%
	ربات أسر	ت	57	15	2	3	22	9	108
		%	52,8%	13,9%	1,9%	2,8%	20,4%	8,3%	100%
	الشباب	ت	53	10	2	6	16	8	95
		%	55,8%	10,5%	2,1%	6,3%	16,8%	8,4%	100%
المجموع		ت	220	48	4	12	81	31	396
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**		**مستوى الدلالة**		**مستوى الخطأ**	**القرار**	
							0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة									

و لعل البيانات الموضحة في الجدول (55) تحدد المراكز و الجمعيات المتوفرة في الحي، حيث توضح هذه المعطيات توزيع المعالم والمراكز المتوفرة في الحي المدروس حسب الفئات المختلفة. من حيث توفر المسجد، كانت النسبة الأعلى من بين أرباب الأسر (57%)، يليهم الشباب بنسبة 55,8%، بينما سجلت ربات الأسر نسبة أقل (52,8%). بالنسبة لجمعية دينية، كانت النسبة الأعلى أيضًا بين أرباب الأسر (11,9%)، تليها ربات الأسر (13,9%)، وأقل النسب كانت بين الشباب (10,5%).

فيما يتعلق بالمركز الثقافي، فإن أغلب المبحوثين من أرباب الأسر (0%) أشاروا إلى وجوده، في حين أبدى 2,1% من الشباب و1,9% من ربات الأسر توافره. بالنسبة لدار الشباب، أظهرت النسب تفاوتًا كبيرًا، حيث كانت النسبة الأعلى بين الشباب (6,3%)، بينما كانت متواضعة بين أرباب الأسر (1,6%) و ربات الأسر (2,8%). فيما يتعلق بجمعيات الحي أو الجمعيات الخيرية، كانت النسبة الأعلى بين أرباب الأسر (22,3%)، يليهم الشباب (16,8%)، ثم ربات الأسر (20,4%). أما بالنسبة للجمعيات الرياضية أو الأندية الرياضية، فقد كانت النسبة الأعلى بين أرباب الأسر (7,3%)، تليها ربات الأسر (8,3%)، والشباب بنسبة 8,4%. بناءً على هذا التحليل، نجد أن الحي يعاني من تفاوت

في توفر المرافق والمعالم، حيث تتراوح النسب بين الفئات المختلفة مما يعكس تنوعاً في مدى توفر الخدمات حسب الفئة السكانية. لكن التحليل الإحصائي أظهر عدم وجود فروق دالة بين الفئات المختلفة، مما يعني أن تأثير هذه الخدمات على الحياة في الحي متشابه تقريبًا بين جميع المجموعات.

جدول رقم (56): *يوضح المشكلات التي تعيق الحياة في حي المبحوثين*

			المشكلات التي تعيق الحياة في الحي								
			التلوث وانتشار الأمراض	عدم توفر الخدمات الصحية والإدارية والمرفقية	انعدام النقل	انعدام النظافة والأوساخ وتكاثر الزواحف والحشرات	انعدام الإنارة العمومية	الضجيج والضوضاء	التضاريس الوعرة للحي وعدم تعبيد الشوارع	انعدام الأمن	البعد عن المدينة وصعوبة الحصول على الحاجيات والمواد والخدمات	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	96	60	56	70	47	67	44	103	36	579
		%	16,6%	10,4%	9,7%	12,1%	8,1%	11,6%	7,6%	17,8%	6,2%	100%
	ربات أسر	ت	47	25	25	32	25	30	25	50	23	282
		%	16,7%	8,9%	8,9%	11,3%	8,9%	10,6%	8,9%	17,7%	8,2%	100%
	الشباب	ت	42	28	28	36	24	35	21	45	13	272
		%	15,4%	10,3%	10,3%	13,2%	8,8%	12,9%	7,7%	16,5%	4,8%	100%
المجموع		ت	185	113	109	138	96	132	90	198	72	1133
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار			
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)			

المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة

و من اللافت للنظر هو ما يعانيه الحي من مشكلات حيث توضح بيانات الجدول (56) أن أبرز المشكلات التي تعيق الحياة في الحي تتنوع بين التلوث وانتشار الأمراض، وعدم توفر الخدمات الأساسية مثل النقل والخدمات الصحية. أكثر من ربع المبحوثين من أرباب الأسر (16,6%) وربات الأسر (16,7%) أشاروا إلى التلوث كأهم مشكلة، بينما يشير حوالي العاشر من المبحوثين إلى عدم توفر النقل والخدمات الصحية (9,7% و10,3% على التوالي). فيما يتعلق بالمشاكل البيئية، مثل انعدام النظافة، فقد كانت هذه المشكلة ملحوظة لدى أكثر من 12% من أرباب الأسر (12,1%) والشباب (13,2%). أما عن قلة الإنارة العمومية، فكانت تؤرق 8% من المبحوثين، مع زيادة طفيف في نسبة الشباب (8,8%). مشكلات أخرى مثل الضجيج والضوضاء، وتضاريس الحي، وتعبيد الشوارع كانت أكثر ظهورًا لدى أرباب الأسر بنسبة 11,6% و7,6% على التوالي. في جانب آخر، انعدام الأمن كان نقطة قلق بارزة حيث أشار أكثر من ربع المبحوثين، وخاصة من أرباب الأسر (17,8%) وربات الأسر (17,7%) إلى هذه المشكلة، ما يعكس قلقًا مستمرًا حول الأمان في الحي. أخيرًا، كان البعد عن المدينة وصعوبة الحصول على الحاجيات أقل تأثيرًا، إذ أشار إليها حوالي 6% من المبحوثين. على الرغم من تنوع المشاكل التي يعاني منها سكان الحي، إلا أن التحليل الإحصائي أظهر عدم وجود فروق دالة بين المجموعات المختلفة في تأثير هذه المشكلات.

2.2 تجسدات التهميش الاقتصادي :

يمثل التهميش الاقتصادي أحد العوامل الأساسية التي تعزز الإقصاء الحضري، حيث يتجلى في ضعف الفرص الاقتصادية، وانتشار العمل غير الرسمي، وغياب السياسات الفعالة للإدماج المهني. في الأحياء الفوضوية، مثل حي شوف لكداد، حيث يشكل الاقتصاد غير المُهيكل مصدر الدخل الرئيسي للعديد من الأسر، مما يكرس حالة من الهشاشة المالية ويحد من قدرة السكان على تحسين أوضاعهم المعيشية. هذا الواقع يساهم في خلق دورة مستمرة من الفقر والتهميش، وتكريس اللامساواة الاجتماعية وتعزيز العنف الحضري داخل الأحياء الفوضوية، وهذا ما نحاول الوصول إليه من خلال تحليل بيانات أدناه لتوضيح مظاهره وآثاره المختلفة على ساكنة الحي.

جدول رقم (57): *يوضح الدخل الشهري للمجيبين*

الدخل(1) / الفئات			كم يقدر مدخولك الشهري ؟						المجموع
			بدون مدخول	أقل من 10.000 دج	من 10.000 دج إلى 20000دج	من 20.000 دج إلى 30.000دج	من 30.000 دج إلى 40.000دج	أكثر من 40.000 دج	
المبحوث	أرباب أسر	ت	6	29	16	32	12	25	120
		%	5,0%	24,2%	13,3%	26,7%	10,0%	20,8%	100%
	ربات أسر	ت	21	28	2	4	2	2	59
		%	35,6%	47,5%	3,4%	6,8%	3,4%	3,4%	100%
	الشباب	ت	15	19	9	7	8	1	59
		%	25,4%	32,2%	15,3%	11,9%	13,6%	1,7%	100%
المجموع		ت	42	76	27	43	22	28	238
		%	17,6%	31,9%	11,3%	18,1%	9,2%	11,8%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة	مستوى الخطأ		القرار	
65,662			10		0.000	0,05		دال (توجد فروق)	

و لتجسيد هذه الأوضاع المعيشية، نشير بادي ذي بدء إلى قيمة الدخل الشهري لدى عينة البحث حيث يوضح الجدول (57) أن أكبر نسبة من المبحوثين أشاروا إلى أن دخلهم الشهري يقل عن (10.000 دج)، حيث بلغت نسبتهم الإجمالية (31,9%)، ويتوزعون بين أرباب الأسر بنسبة

(24,2%)، وربات الأسر بنسبة (47,5%)، والشباب بنسبة.(32,2%) وتليها نسبة (18,1%) من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم الشهري بين (20000 دج إلى 30000 دج)، خاصة بين أرباب الأسر بنسبة (26,7%)، وربات الأسر بنسبة (6,8%)، والشباب بنسبة.(11,9%) في حين سجلت نسبة (17,6%) من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم بدون مدخول، موزعة بين أرباب الأسر بنسبة (5,0%)، وربات الأسر بنسبة (35,6%)، والشباب بنسبة.(25,4%) أما نسبة (11,8%) من المبحوثين فصرحوا بأن دخلهم الشهري يزيد عن (40.000 دج)، ويتوزعون بين أرباب الأسر بنسبة (20,8%)، وربات الأسر بنسبة (3,4%)، والشباب بنسبة.(1,7%) في المقابل، بلغت نسبة (11,3%) من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين (10.000 دج إلى 20000 دج)، موزعة بين أرباب الأسر بنسبة (13,3%)، وربات الأسر بنسبة (3,4%)، والشباب بنسبة .(15,3%)، وتليها نسبة (9,2%) من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين (30.000 دج إلى 40.000 دج)، خاصة بين أرباب الأسر بنسبة (10,0%)، وربات الأسر بنسبة (3,4%)، والشباب بنسبة .(13,6%)، ومما سبق، يمكن القول إن الدخل الشهري للمجيبين يتسم بالتفاوت، مع هيمنة واضحة لفئة ذوي الدخل المنخفض (أقل من 10.000 دج)، ما يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي لسكان الحي الفوضوي.

وما يؤكد ذلك هو قيمة $كا^2$ المقدرة بـ(65,662) والتي تعتبر دالة عند درجات الحرية (10) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,000)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الدخل الشهري بين أرباب الأسر وربات الأسر والشباب.

وتعود الفروق بين مستويات الدخل إلى اختلاف طبيعة العمل والفرص الاقتصادية المتاحة لكل فئة؛ حيث يتمتع أرباب الأسر بوظائف أكثر استقرارًا نسبيًا مقارنةً بربات الأسر اللواتي يعتمدن غالبًا على أعمال غير رسمية، في حين يعاني الشباب من بطالة مرتفعة أو أعمال موسمية بأجور منخفضة.

جدول رقم (58): *يوضح الدخل الشهري للمجيبين حسب سنهم*

الدخل(1) / العينة حسب السن			كم يقدر مدخولك الشهري ؟						المجموع
			بدون مدخول	أقل من 10.000 دج	من 10.000 دج إلى 20.000دج	من 20.000 دج إلى 30.000دج	من 30.000 دج إلى 40.000دج	أكثر من 40.000 دج	
السن	19-35 سنة	ت	26	41	13	23	14	7	124
		%	21,0%	33,1%	10,5%	18,5%	11,3%	5,6%	100%
	36-50 سنة	ت	15	26	9	14	7	19	90
		%	16,7%	28,9%	10,0%	15,6%	7,8%	21,1%	100%
	51-70 سنة	ت	1	9	5	6	1	2	24
		%	4,2%	37,5%	20,8%	25,0%	4,2%	8,3%	100%
المجموع		ت	42	76	27	43	22	28	238
		%	17,6%	31,9%	11,3%	18,1%	9,2%	11,8%	100%
قيمة كا²			**درجات الحرية**		**مستوى الدلالة**		**مستوى الخطأ**		**القرار**
19,247			10		0.037		0,05		**دال (توجد فروق)**

يوضـــح الجدول أن أكبر نســـبة من المبحوثين تندرج تحت فئة الدخل "أقل من 10.000 دج" بنســبة إجمالية بلغت (31,9%)، حيث كانت أعلى نســبة في الفئة العمرية (19-35 ســنة) بنســبة (33,1%)، تليها الفئة العمرية (51-70 ســنة) بنســبة (37,5%)، ثم الفئة العمرية (36-50 ســنة) بنسبة.(28,9%) وتأتي فئة الدخل "من 20.000 دج إلى 30.000 دج" في المرتبة الثانية بنسبة إجمالية بلغت (18,1%)، حيث ســجلت الفئة العمرية (51-70 ســنة) أعلى نســبة (25,0%)، تليها الفئة العمرية (19-35 ســـنة) بنســـبة (18,5%)، وأخيرًا الفئة العمرية (36-50 ســـنة) بنســـبة (15,6%).

أما فئة "بدون مدخول" فقد مثلت (17,6%) من إجمالي العينة، حيث ســجلت الفئة العمرية (19-35 سنة) أعلى نسبة (21,0%)، تليها الفئة العمرية (36-50 سنة) بنسبة (16,7%)، بينما كانت النسبة

الأدنى في الفئة العمرية (51-70 سنة) بنسبة (4,2%). في المقابل، فإن فئة الدخل "أكثر من 40.000 دج" سجلت أدنى نسبة (11,8%) من المبحوثين، مع تفوق واضح للفئة العمرية (36-50 سنة) بنسبة (21,1%)، مقارنة بـ(8,3%) في الفئة العمرية (51-70 سنة)، و(5,6%) فقط في الفئة العمرية (19-35 سنة).

من الواضح أن أكثر من ثلث المبحوثين يندرجون تحت فئة الدخل المنخفض "أقل من 10.000 دج"، خاصة بين الفئات العمرية الشابة والمتقدمة في العمر، مما يعكس تأثر الفئات الشابة بضعف الفرص الاقتصادية، وتأثر الفئات الأكبر سنًا بتراجع القدرة الإنتاجية أو التقاعد. كما أن نسبة المبحوثين الذين يندرجون ضمن فئات الدخل المرتفع تزداد في الفئة العمرية (36-50 سنة) نتيجة لاستقرارهم المهني والاقتصادي. وما يؤكد ذلك هو قيمة كا² المقدرة بـ(19,247) دالة عند مستوى خطأ (0,05) ودرجات حرية (10)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في توزيع الدخل الشهري. تعود هذه الفروق إلى ارتباط العمر بفرص العمل والخبرة؛ حيث تحقق الفئة (36-50 سنة) أعلى دخل نتيجة لاستقرارها المهني وخبرتها، بينما تعاني الفئات الشابة من ضعف الفرص، وتعتمد الفئات الأكبر سنًا على معاشات محدودة أو أعمال بسيطة.

جدول رقم (59): *يوضح كفاية الدخل الشهري في تسديد الحاجيات اليومية للمجيبين*

العينة \ كفاية الدخل			هل مدخولك الشهري يسد حاجياتك اليومية ؟ نعم	هل مدخولك الشهري يسد حاجياتك اليومية ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	37	83	120
		%	30,8%	69,2%	100%
	ربات أسر	ت	9	50	59
		%	15,3%	84,7%	100%
	الشباب	ت	7	52	59
		%	11,9%	88,1%	100%
المجموع		ت	53	185	238
		%	22,3%	77,7%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
10,452		02	0.005	0,05	**دال (توجد فروق)**

ومن الملاحظ أن دلالة الدخل الشهري، تقاس في المجمل بتلبية الحاجيات الأساسية، ويمكن تلمس ذلك في الجدول (59) الذي يشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (77.7%) أكدوا أن دخلهم الشهري غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم اليومية، ما يعكس واقعًا اقتصاديًا صعبًا يعاني منه السكان في هذه الأحياء. ويشمل ذلك (69.2%) من أرباب الأسر، و(84.7%) من ربات الأسر، و(88.1%) من الشباب، مما يشير إلى تفاوت نسبي بين الفئات، حيث تبدو معاناة ربات الأسر والشباب أشد وطأة.

من ناحية أخرى، فإن أقل من ربع المبحوثين (22.3%) أفادوا بأن دخلهم كافٍ، مع تمثيل أعلى نسبيًا لأرباب الأسر (30.8%) مقارنة بالفئات الأخرى.

تظهر الفروق الإحصائية بين الفئات كما أوضح اختبار كا^2 (مستوى الدلالة 0.005)، مما يعكس اختلافًا ملحوظًا في تقدير كفاية الدخل بين المبحوثين وفقًا لحالتهم الاجتماعية

تعكس النتيجة أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يعانون من عدم كفاية الدخل بسبب ضعف الدخل غير المستقر، وارتفاع تكاليف المعيشة في الأحياء الفوضوية. كما أن البطالة والعمل غير الرسمي يفاقمان الوضع، خاصة لدى الشباب وربات الأسر الذين يعتمدون على مصادر دخل محدودة

جدول رقم (60): *يوضح سد الدخل الشهري لاحتياجات اليومية المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم*

الدخل و الحاجات اليومية / العينة			هل مدخولك الشهري يسد حاجياتك اليومية؟ نعم	هل مدخولك الشهري يسد حاجياتك اليومية؟ لا	المجموع
عدد أفراد الأسرة	03أو 04 أفراد	ت	47	170	217
		%	21,7%	78,3%	100%
	05أو 06 أفراد	ت	6	14	20
		%	30,0%	70,0%	100%
	07او 08 أفراد	ت	0	1	1
		%	0,0%	100%	100%
المجموع		ت	53	185	238
		%	22,3%	77,7%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
1,024		02	0.599	0,05	دال (توجد فروق)

و ليس م المستبعد إمكانية قياس تأثيرات عدد أفراد الأسرة على مستوى المعيشة، حيث تشير بيانات الجدول(60) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (77,7%) أفادوا بعدم كفاية دخلهم الشهري لتغطية احتياجاتهم اليومية، في حين أفاد أقل من الربع (22,3%) بأن دخلهم يكفي. عند التفصيل حسب حجم الأسرة، نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المكونة من (3 إلى 4 أفراد) (78,3%) تعاني من عدم كفاية الدخل، وهي النسبة الأكبر بين الفئات. بالنسبة للأسر التي تتألف من (5 إلى 6 أفراد)، أفاد (70,0%) بعدم كفاية دخلهم، في حين أن جميع الأسر التي تضم (7 إلى 8 أفراد) أشارت إلى عدم كفاية دخلها.(100%)

ومما سبق يمكن القول أن: بالتقريب أكثر من ثلاثة أرباع من كل المبحوثين محل الدراسة الميدانية يؤكدون على عدم كفاية مدخولهم الشهري، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(1.024) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0.599)، مما يعني أنه توجد فروق في اجابات المبحوثين حول حجم الأسرة وكفاية الدخل الشهري،ويعود ذلك إلى أن تأثير عدد أفراد الأسرة قويًا بما فيه الكفاية لتفسير هذه المعطيات. استنادا إلى نظرية ثقافة الفقر التي تثبت أن الفقر يفرز ثقافة الانجاب بكثافة وهو ما نجده قد تحقق في هذا الجدول.

جدول رقم (61): *يوضح ملكية المبحوثين للسيارة*

العينة / الملكية			هل تملك سيارة ؟ نعم	هل تملك سيارة ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	35	85	120
		%	29,2%	70,8%	100%
	ربات أسر	ت	6	53	59
		%	10,2%	89,8%	100%
	الشباب	ت	12	47	59
		%	20,3%	79,7%	100%
المجموع		ت	53	185	238
		%	22,3%	77,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,415		02	0.015	0,05	**دال (توجد فروق)**

من منطلق آخر، توجد العديد من مؤشرات الرفاهية مثل ملكية سيارة و غيرها، وهذا ما تؤكده المعطيات الميدانية حيث يشير الجدول (61) إلى أن أقل من ربع المبحوثين (22.3%) يمتلكون سيارة، بينما أفاد أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (77.7%) بعدم امتلاكهم سيارة. عند التفصيل حسب فئات المبحوثين، نجد أن نسبة الذين يمتلكون سيارة هي الأكبر بين أرباب الأسر (29.2%)، تليها نسبة الشباب (20.3%)، بينما نسبة ربات الأسر التي تمتلك سيارة هي الأقل (10.2%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة (8.415) مع درجات حرية (02).عند مستوى الدلالة (0.015)، مما يعني أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا بين فئات المبحوثين فيما يتعلق بملكية السيارة.

النتائج تشير إلى أن هناك فروقًا واضحة بين الفئات من حيث ملكية السيارة. يُحتمل أن يكون أرباب الأسر أكثر قدرة على امتلاك سيارة مقارنةً بالآخرين، بينما قد تواجه ربات الأسر والشباب صعوبات أكبر في امتلاك سيارة بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية لأن امتلاك سيارة في المجتمع الجزائري هو حلم ليس فقط بالنسبة لساكنة حي شوف لكداد بل هي أزمة في المجتمع ككل.

وهكذا تدعم الشواهد الواقعية مدى صعوبة الحياة لدى أغلبية مفردات العينة .

جدول رقم (62): *يوضح ممارسة المبحوثين لبعض الأعمال الشاقة من أجل كسب المال*

الاعمال (1) / العينة			هل تمارس بعض الأعمال الشاقة لكسب المال ؟ نعم	هل تمارس بعض الأعمال الشاقة لكسب المال ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	44	76	120
		%	36,7%	63,3%	100%
	ربات أسر	ت	12	47	59
		%	20,3%	79,7%	100%
	الشباب	ت	27	32	59
		%	45,8%	54,2%	100%
المجموع		ت	83	155	238
		%	34,9%	65,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,738		02	0.013	0,05	**دال (توجد فروق)**

وبالنظر إلى بيانات الجدول (62)، يتضح أن أكثر من نصف المبحوثين (65,1%) أفادوا بعدم ممارستهم لبعض الأعمال الشاقة لكسب المال، بينما ذكر حوالي الثلث (34,9%) أنهم يمارسونها. وعند التفصيل حسب فئات المبحوثين، يتضح أن نسبة ممارسة الأعمال الشاقة كانت الأعلى بين الشباب، حيث أفاد حوالي نصفهم (45,8%) بذلك، يليهم أرباب الأسر بنسبة (36,7%)، بينما كانت النسبة الأقل بين ربات الأسر (20,3%). ومما سبق يمكن القول إن ممارسات الأعمال الشاقة تختلف باختلاف فئة المبحوث، حيث يبدو أن الشباب هم الأكثر انخراطًا في هذه الأعمال، يليهم أرباب الأسر.

تؤكد قيمة كا^2 البالغة (8,738) هذه النتيجة، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائيًا عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) ومستوى دلالة قدره (0,013). تعود هذه النتيجة إلى طبيعة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لكل فئة، حيث يُرجح أن الشباب ينخرطون في هذه الأعمال لتعويض ضعف الموارد، بينما قد تعيق العوامل الثقافية أو البدنية مشاركة ربات الأسر في مثل هذه الأنشطة.

جدول رقم (63): *يوضح ممارسة المبحوثين لبعض الأعمال الشاقة لكسب المال حسب مهنتهم*

العينة / الأعمال (2)			هل تمارس بعض الأعمال الشاقة لكسب المال ؟ نعم	هل تمارس بعض الأعمال الشاقة لكسب المال ؟ لا	المجموع
المهنة	بطال	ت	34	71	105
		%	32,4%	67,6%	100%
	متقاعد	ت	5	10	15
		%	33,3%	66,7%	100%
	عامل يومي	ت	24	27	51
		%	47,1%	52,9%	100%
	تاجر	ت	2	6	8
		%	25,0%	75,0%	100%
	عمل حر	ت	7	22	29
		%	24,1%	75,9%	100%
	موظف	ت	11	19	30
		%	36,7%	63,3%	100%
المجموع		ت	83	155	238
		%	34,9%	65,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,495		05	0.359	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

تتدعم هذه الشواهد بالمعطيات المُتَضَمَنة في الجدول (63) حيث يشير إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (65,1%) أفادوا بعدم ممارستهم لبعض الأعمال الشاقة لكسب المال، بينما ذكر حوالي الثلث (34,9%) أنهم يمارسونها. عند التفصيل حسب المهنة، يتضح أن نسبة ممارسة الأعمال الشاقة كانت الأعلى بين العاملين اليوميين، حيث بلغت (47,1%)، يليهم الموظفون بنسبة (36,7%)، و البطالون بنسبة قريبة (32,4%)، بينما كانت النسبة الأقل بين أصحاب العمل الحر (24,1%) والتجار (25,0%). ومما سبق يمكن القول إن طبيعة المهنة ترتبط بدرجة كبيرة بممارسة الأعمال الشاقة، حيث يبدو أن الأعمال اليومية تفرض على أصحابها مجهودًا أكبر مقارنة بالمهن الأخرى.

تظهر قيمة كا2 البالغة (5,495) أن الفروق بين الفئات المهنية ليست دالة إحصائيًا عند درجات الحرية (5) ومستوى الخطأ (0,05) ومستوى دلالة قدره (0,359).

تُعزى هذه النتيجة إلى طبيعة الأعمال التي تختلف بين المهن، حيث تميل بعض المهن إلى الشقاء البدني، بينما تقتصر مهن أخرى على أعمال أقل تطلبًا.

و إذا انتقلنا من ممارسة الأعمال الشاقة إلى الانخراط في الأنشطة غير الرسمية، نلاحظ ان البيانات الكمية المبينة في الجدول (64)،

جدول رقم (64): *يوضح ممارسة المبحوثين لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية*

البيع المتجول / العينة			هل تمارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية ؟ نعم	هل تمارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	13	107	120
		%	10,8%	89,2%	100%
	ربات أسر	ت	2	57	59
		%	3,4%	96,6%	100%
	الشباب	ت	4	55	59
		%	6,8%	93,2%	100%
المجموع		ت	19	219	238
		%	8,0%	92,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
3,138		02	0.208	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (92,0%) أفادوا بعدم ممارستهم لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية، بينما أقل من العشر (8,0%) فقط يمارسون هذا النشاط. عند التفصيل حسب الفئات، نجد أن أرباب الأسر كانوا الأكثر ممارسةً لهذا النشاط بنسبة تقارب (10,8%)، يليهم الشباب بنسبة (6,8%)، ثم ربات الأسر بنسبة.(3,4%)

وما يثبت ذلك قيمة كا2 البالغة (3,138) أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) ومستوى دلالة قدره.(0,208) حيث انه لا توجد فروق بين كل المبحوثين في عدم ممارسة هذه الأنشطة الاقتصادية

يمكن تفسير ذلك بضعف الدافع أو القدرة لدى المبحوثين على الانخراط في أنشطة البيع المتجول أو التجارة الموسمية، بسبب غياب رأس المال أو القيود الاجتماعية المرتبطة بهذه الأنشطة، وضعف الحالة الاقتصادية لساكنة الحي التي تجعل هذا النشاط غير مجدي وغير مكسب أصلا.

جدول رقم (65): *يوضح ممارسة المبحوثين لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية حسب مهنتهم*

البيع المتجول / العينة			هل تمارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية؟ نعم	هل تمارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية؟ لا	المجموع
المهنة	بطال	ت	6	99	105
		%	5,7%	94,3%	100%
	متقاعد	ت	1	14	15
		%	6,7%	93,3%	100%
	عامل يومي	ت	7	44	51
		%	13,7%	86,3%	100%
	تاجر	ت	1	7	8
		%	12,5%	87,5%	100%
	عمل حر	ت	1	28	29
		%	3,4%	96,6%	100%
	موظف	ت	3	27	30
		%	10,0%	90,0%	100%
المجموع		ت	19	219	238
		%	8,0%	92,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,261		05	0.513	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

و يمكن التدليل على ذلك من خلال التحليل الإحصائي للمعطيات المتعلقة بمقارنة الأنشطة الموسمية حسب المهنة، حيث تفيد بيانات الجدول (65) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (92,0%) لا يمارسون نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية كعمل إضافي، بينما أقل من العشر (8,0%) فقط يمارسون هذا النشاط. عند التفصيل حسب المهن، نجد أن العاملين اليوميين كانوا الأكثر ممارسةً لهذا النشاط بنسبة (13,7%)، يليهم التجار بنسبة (12,5%)، ثم الموظفين بنسبة (10,0%). أما الأقل ممارسةً فهم العاملون في المهن الحرة بنسبة (3,4%).

تُظهر قيمة كا^2 البالغة (4,261) لا فروق بين الفئات المهنية المبحوثة غير دالة إحصائيًا على وجود تفاوت بين المبحوثين عند درجات الحرية (5) ومستوى الخطأ (0,05) ومستوى دلالة قدره (0,513). يمكن تفسير ذلك بكون طبيعة المهن، خصوصًا المهن اليومية والتجارية، ترتبط بدرجة أعلى بالأنشطة غير المستقرة مثل البيع المتجول، بينما تقيّد المهن الحرة والوظيفية المشاركة في مثل هذه الأنشطة، و بالتالي محكوم على هده الفئات الفقيرة ضعيفة الدخل الاستسلام للواقع و عدم مباشرة اعمال ثانوية او إضافية لتحسين دخلها و إضافة موارد أخرى.

جدول رقم (66): *يوضح مواجهة المبحوثين مضايقات من رجال الشرطة والدرك خلال ممارستهم لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية*

المضايقات / العينة			هل تواجه خلال ممارستك لهذه الأنشطة مضايقات من رجال الشرطة والدرك؟ نعم	هل تواجه خلال ممارستك لهذه الأنشطة مضايقات من رجال الشرطة والدرك؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	7	6	13
		%	53,8%	46,2%	100%
	ربات أسر	ت	1	1	2
		%	50,0%	50,0%	100%
	الشباب	ت	1	3	4
		%	25,0%	75,0%	100%
المجموع		ت	9	10	19
		%	47,4%	52,6%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,027		02	,598	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**
المجموع أصغر من حجم العينة لأنه تم التعامل مع الممارسين لنشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية فقط					

ومن القضايا المثيرة و اللافتة للانتباه، هي مسألة المضايقات التي يتعرض لها ممارسو الأنشطة غير الرسمية. و بهذا الصدد تشير البيانات في الجدول (66) إلى أن أقل من نصف المبحوثين (47,4%) الذين يمارسون نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية أفادوا بتعرضهم لمضايقات من رجال الشرطة والدرك، بينما أكثر من نصفهم (52,6%) أشاروا إلى عدم تعرضهم لهذه المضايقات. عند التفصيل حسب الفئات، نجد أن أكثر من نصف أرباب الأسر (53,8%) واجهوا مضايقات، وهي النسبة الأعلى بين الفئات، في حين أظهرت فئة الشباب أقل نسبة مواجهة للمضايقات بلغت (25,0%).

تُظهر قيمة كا^2 البالغة (1,027) أنه لا توجد فروق بين المبحوثين عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) ومستوى دلالة قدره (0,598). لأن غالبيتهم لم يتعرضوا للمضايقات عند ممارستهم نشاط التجارة الموسمية أو البيع المتجول وهذا يثبت غيب الامن والتغطية الأمنية في الحي كما أشرنا إليه سابقا حول بعد فرقة الدرك الوطني عن الحي ب 10 كلم وهو ما يرهن الوضع الأمني بالحي.

من زاوية أخرى، يمكن القول ان المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية هي مطلب أساسي لتحقيق جودة الحياة واستقرار السكان.

جدول رقم (67): *يوضح تلقي عائلات المبحوثين للمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير*

المساعدات المالية (1) / مفردات العينة			هل تتلقى عائلتك أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	18	102	120
		%	15,0%	85,0%	100%
	ربات أسر	ت	21	38	59
		%	35,6%	64,4%	100%
	الشباب	ت	12	47	59
		%	20,3%	79,7%	100%
المجموع		ت	51	187	238
		%	21,4%	78,6%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
10,018		02	0.007	0,05	**دال (توجد فروق)**

في البداية نشير إلى إمكانية تلقي هذه المساعدات التي يمكن تلمسها من خلال التحليل الإحصائي بيانات الجدول (67) الذي يشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (78,6%) أكدوا أنهم لا يتلقون أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير، بينما أفاد أقل من الربع (21,4%) بتلقيهم هذه المساعدات. عند التفصيل حسب الفئات، نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع أرباب الأسر (85,0%) أشاروا إلى عدم تلقي المساعدات، في حين بلغت هذه النسبة بين الشباب (79,7%)، وكانت أقلها بين ربات الأسر (64,4%)، حيث أظهرت هذه الفئة أعلى نسبة تلقي للمساعدات (35,6%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 (10,018) دلالة إحصائية عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة (0,007)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للمجيبين بخصوص تلقي المساعدات.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن ربات الأسر أكثر اعتمادًا على المساعدات نتيجة طبيعة دورهن الأسري ومحدودية مصادر دخلهن، مقارنة ببقية الفئات التي قد تعتمد أكثر على الدخل الشخصي أو العمل. وهنا نثبت صحة ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم عرضها سابق حول ضعف التكافل و التضامن مع الحي الهامشي الفقير من طرف أقارب القاطنين بالحي أو السلطات العمومية أو حتى المحسنين و هو ما يؤكده مرة أخرى التهميش الاقتصادي الكبير الذي تعاني منه هذه الفئات المهمشة .

جدول رقم (68): *يوضح تلقي عائلات المبحوثين لمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير حسب عدد أفراد أسرهم*

المساعدات المالية (02) / مفردات العينة			هل تتلقى عائلتك أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير ؟ نعم	هل تتلقى عائلتك أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير ؟ لا	المجموع
عدد أفراد الأسرة	03أو 04 أفراد	ت	48	169	217
		%	22,1%	77,9%	100%
	05أو 06 أفراد	ت	3	17	20
		%	15,0%	85,0%	100%
	07او 08 أفراد	ت	0	1	1
		%	0,0%	100%	100%
المجموع		ت	51	187	238
		%	21,4%	78,6%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.825		02	0.662	0,05	**دال (توجد فروق)**

أشرنا آنفا إلى إمكانية تلقي المساعدات، و نحاول هنا تشخيصها حسب عدد أفراد الأسرة و هذا ما تظهره معطيات الجدول رقم (68) التي تشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (78,6%) أكدوا عدم تلقي عائلاتهم لأي مساعدات مالية أو غذائية أو خدماتية، بينما أفاد أقل من الربع (21,4%) بتلقيهم لهذه المساعدات. عند التفصيل حسب عدد أفراد الأسرة، نجد أن الأسر التي تتألف من (3 إلى 4 أفراد) تمثل النسبة الأكبر من متلقي المساعدات (22,1%)، بينما تنخفض النسبة إلى (15,0%) بين الأسر التي تتألف من (5 إلى 6 أفراد). أما الأسر التي تتكون من (7 إلى 8 أفراد)، فلم تتلق أي مساعدات (0,0%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 (0.825) دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة (0.662)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق بتلقي المساعدات حسب عدد أفراد الأسرة.

ترجع هذه الفروق الطفيفة بين المبحوثين، عن اختلاف الأولويات والاحتياجات الاقتصادية لكل أسرة وفقًا لحجمها، حيث تميل الأسر الصغيرة إلى طلب المساعدات بشكل أكبر نسبيًا بسبب مرونة ظروفها المالية مقارنة بالأسر الكبيرة التي قد تعتمد أكثر على مواردها الذاتية أو تتردد في طلب الدعم لأسباب اجتماعية، في المقابل نسبة 78,6% لا تطلب ولا تتلقى أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير مما يفسر التهميش الاقتصادي رغم كبر حجم العائلة وعدد أفرادها الذين يصل عدد أفرادها في الكثير من الأحيان إلى 8 أفراد وهو دليل على الحالة المعيشية المزرية و انتشار الإنجاب المكثف رغم قلة الموارد و مداخيل تلك الأسر.

جدول رقم (69): *يوضح تلقي عائلات المبحوثين لمساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير حسب حالتهم العائلية*

المساعدات المالية (03) / مفردات العينة			هل تتلقى عائلتك أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير؟		المجموع
			نعم	لا	
الحالة العائلية	متزوج (ة)	ت	33	129	162
		%	20,4%	79,6%	100%
	عازب (ة)	ت	12	47	59
		%	20,3%	79,7%	100%
	مطلق (ة)	ت	5	6	11
		%	45,5%	54,5%	100%
	أرمل (ة)	ت	1	5	6
		%	16,7%	83,3%	100%
المجموع		ت	51	187	238
		%	21,4%	78,6%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,002		03	0.261	0,05	**دال (توجد فروق)**

أما فيما يخص المساعدات حسب الحالة العائلية فتشير بيانات الجدول (69) إلى أن نسبة العائلات التي تتلقى المساعدات بين المتزوجين بلغت (20,4%)، مقابل (79,6%) لا يتلقون أي مساعدات. أما العازبون، فكانت النسبة قريبة جدًا، حيث يتلقى (20,3%) منهم المساعدات، بينما (79,7%) لا يتلقونها. بالنسبة للمطلقين، يظهر أن (45,5%) يتلقون المساعدات، وهي النسبة الأعلى مقارنة ببقية الفئات، مقابل (54,5%) لا يتلقون مساعدات. في المقابل، فإن (16,7%) من الأرامل يتلقون المساعدات، مقابل (83,3%) لا يتلقونها. وما يثبت وجود اختلافات بين الفئات هو قيمة كا^2 التي بلغت (4,002) بدرجات حرية (03) ومستوى دلالة (0.261)، مما يشير إلى أن الفروق ليست دالة إحصائيًا. تشير النتيجة إلى وجود فروق بين الفئات العائلية، حيث ترتفع نسبة تلقي المساعدات بين المطلقين مقارنة ببقية الفئات، وهو ما يمكن تفسيره اجتماعيًا بضعف الدعم الأسري لهم، واقتصاديًا بزيادة الأعباء المالية بعد الانفصال. أما الأرامل، فتظهر النسبة الأدنى بسبب اعتمادهم غالبًا على مصادر دعم أخرى أو التقاعد.

جدول رقم (70): *يوضح استفادة أسر المبحوثين من إعانة الدولة*					
الإعانة (1) / الفئات المعنية			هل تستفيد أسرتك من إعانة من الدولة؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	26	94	120
		%	21,7%	78,3%	100%
	ربات أسر	ت	18	41	59
		%	30,5%	69,5%	100%
	الشباب	ت	19	40	59
		%	32,2%	67,8%	100%
المجموع		ت	63	175	238
		%	26,5%	73,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,913		02	0.233	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من المفيد التذكير هنا، أن إعانات الدولة أصبحت متطلبا أساسيا من متطلبات الحياة، خاصة في لمناطق الفقيرة، وهذا ما تبرره بيانات الجدول رقم (70) التي تبين أن أكثر من خمس المبحوثين من أرباب الأسر (21,7%) يستفيدون من إعانة من الدولة، بينما أكثر من ثلثيهم (78,3%) لا يستفيدون. كما يُبين الجدول أن أكثر من ثلث المبحوثين من ربات الأسر (30,5%) يستفدن من إعانة من الدولة، بينما أكثر من ثلثيهن (69,5%) لا يستفدن. وأيضًا يُبين الجدول أن أكثر من ثلث المبحوثين من الشباب (32,2%) يستفيدون من إعانة من الدولة، بينما أكثر من ثلثيهم (67,8%) لا يستفيدون. وما يثبت ذلك قيمة كا2 هي 2,913، مع درجة حرية 2 ومستوى دلالة 0,233، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من 0,05 فهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق دالة بين المبحوثين. وهذا يعكس أن جميع الفئات المستجوبة تتفق في موقفها العام، حيث أن النسبة الكبرى من الأسر لا تستفيد من إعانة الدولة، مما يُظهر أن الوضع الاقتصادي للمجتمع يتسم بعدم التفاوت الكبير في استفادة الأسر من هذه الإعانات هذا من جهة و من جهة أخرى نثبت التهميش الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع موارد الدولة على هذه الفئات العشة والفقيرة و تركها تصارع معترك الحيات و تحديات المعيشة لوحدها دون أدنى مساعدة .

جدول رقم (71): يوضح استفادة أسر المبحوثين من إعانة الدولة حسب عدد أفراد أسرهم					
الإعانة (2) / مفردات العينة			هل تستفيد أسرتك من إعانة من الدولة ؟		المجموع
			نعم	لا	
عدد أفراد الأسرة	03أو 04 أفراد	ت	58	159	217
		%	26,7%	73,3%	100%
	05أو 06 أفراد	ت	5	15	20
		%	25,0%	75,0%	100%
	07او 08 أفراد	ت	0	1	1
		%	0,0%	100%	100%
المجموع		ت	63	175	238
		%	26,5%	73,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.390		02	0.823	0,05	**دال (توجد فروق)**

تزداد الصورة وضوحا عند تحليل المعطيات الامبريقية المعلقة بالمساعدات حسب عدد أفراد الأسرة، وتبرز هذه المعطيات الواردة في الجدول (71) أن أكثر من ربع المبحوثين من أصحاب الأسر التي تحتوي على 3 أو 4 أفراد (26,7%) استفادوا من إعانة الدولة، بينما كانت النسبة في الأسر التي تضم من 5 إلى 6 أفراد 25%، ولم تستفد أي أسرة تحتوي على 7 إلى 8 أفراد من إعانة الدولة

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 (0,390) عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0,823، مما يشير إلى وجود فروق دالة بين الفئات المختلفة من حيث استفادة الأسر من الإعانات.

ويمكن تفسير ذلك أنه مهما بلغ عدد أفراد الأسر يؤكد 73,5% من المبحوثين عدم استفادتهم من أي إعانة من الدولة وهو ما يعكس تهميشا كبيرا للعائلات وحرمانهم من الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية مما يثبت تعرض الأسر لتهميش اقتصادي واضح.

جدول رقم (72): *يوضح نوع استفادات أسر المبحوثين من إعانة الدولة*

نمط الاستفادة / فئات العينة			نوع استفادة الأسرة من إعانة من الدولة					المجموع
			قفة رمضان	منحة البطالة	منحة معوق أو عاجز	قفة رمضان ومنحة البطالة	قفة رمضان ومنحة معوق أو عاجز	
المبحوث	أرباب أسر	ت	14	5	1	4	2	26
		%	53,8%	19,2%	3,8%	15,4%	7,7%	100%
	ربات أسر	ت	9	4	0	5	0	18
		%	50,0%	22,2%	0,0%	27,8%	0,0%	100%
	الشباب	ت	11	2	1	5	0	19
		%	57,9%	10,5%	5,3%	26,3%	0,0%	100%
المجموع		ت	34	11	2	14	2	63
		%	54,0%	17,5%	3,2%	22,2%	3,2%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**		
5,566			08	0.696	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**		
المجموع أصغر من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع المستفيدين من اعانة الدولة فقط								

وإذا كانت الإعانة التي تقدمها الدولة تتخذ أشكالا متعددة، فإن التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (72) تبين أن أكثر من نصف المبحوثين (54,0%) أكدوا أن أسرهم تستفيد من قفة رمضان، بينما صرح أقل من الربع (22,2%) بأنهم يستفيدون من قفة رمضان ومنحة البطالة معًا، في حين سجلت أدنى النسب (3,2%) للاستفادة من منحة معوق أو عاجز أو منحة معوق وقفة رمضان. أما بالنسبة لتوزيع هذه الاستفادات حسب الفئات، فقد كانت نسبة أرباب الأسر المستفيدين من قفة رمضان (53,8%)، تليها ربات الأسر (50,0%)، وأخيرًا الشباب بنسبة (57,9%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المحسوبة (5,566) عند درجة الحرية (08) ومستوى الدلالة (0.696) التي تفوق (0,05)، مما يشير إلى أن الفروق بين المبحوثين غير دالة إحصائيًا.

وتعكس هذه النتيجة اتفاقًا واسعًا بين المبحوثين على أن نوع الاستفادة ولا توجد فروق بينهم في أن إعانة الدولة لا يتأثر بالفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها، مما يعكس تقارب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الأسر تستفيد من أنواع مشابهة من الإعانات.

جدول رقم (73): *يوضح شعور المبحوثين بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي يعانون منه*				
الشعور بالدونية / فئات العينة			هل تشعر بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي تعاني منه؟	المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	61	59	120
		%	50,8%	49,2%	100%
	ربات أسر	ت	35	24	59
		%	59,3%	40,7%	100%
	الشباب	ت	37	22	59
		%	62,7%	37,3%	100%
المجموع		ت	133	105	238
		%	55,9%	44,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,640		02	0.267	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

و لعل الشعور بالدونية يعتبر العنصر الأكثر تأثيرا على حياة الأفراد في الأحياء الفوضوية و الفقيرة. و عليه ترصد بيانات الجدول رقم (73) الشعور بالدونية بسبب الفقر و بهذا الصدد بيانات الجدول أعلاه أن أكثر من نصف المبحوثين (55,9%) يشعرون بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي يعانون منه، في حين أفاد أقل من النصف (44,1%) بعدم شعورهم بذلك. وعند تحليل هذه النسب حسب الفئات، نجد أن نسبة الشباب الذين يشعرون بالدونية والتهميش هي الأعلى (62,7%)، تليها ربات الأسر بنسبة (59,3%)، ثم أرباب الأسر بنسبة (50,8%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المحسوبة (2,640) عند درجة الحرية (02) ومستوى الدلالة (0,267) التي تفوق (0,05)، مما يعني أن الفروق بين المبحوثين غير دالة إحصائيًا.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المبحوثين متفقون بشكل عام على الشعور بالدونية والتهميش نتيجة الفقر، بغض النظر عن فئتهم الاجتماعية، مما يعكس واقعًا مشتركًا يعاني منه جميع أفراد المجتمع المدروس. زد على ذلك الشواهد الكمية التي تبرز اقتران التهميش و الدونية بالفقر حسب الجنس تفيد حسب الجدول (74)، أن أكثر من نصف المبحوثين (55,9%) يشعرون بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي يعانون منه.

جدول رقم (74): *يوضح شعور المبحوثين بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي تعاني منه حسب جنسهم*					
الشعور بالدونية (2) / فئات العينة			هل تشعر بالدونية والتهميش بسبب الفقر الذي تعاني منه ؟		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	82	75	157
		%	52,2%	47,8%	100%
	أنثى	ت	51	30	81
		%	63,0%	37,0%	100%
المجموع		ت	133	105	238
		%	55,9%	44,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,497		01	0.114	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

بينما أفاد أقل من النصف (44,1%) بعدم شعورهم بذلك. وعند توزيع الإجابات حسب الجنس، نجد أن نسبة الإناث اللواتي يشعرن بالدونية والتهميش بلغت (63,0%)، وهي أعلى مقارنة بنسبة الذكور التي بلغت (52,2%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المحسوبة (2,497) عند درجة الحرية (01) ومستوى الدلالة (0,114)، وهي أعلى من (0,05)، مما يشير إلى أن الفروق بين المبحوثين غير دالة إحصائيًا.

تشير هذه النتيجة إلى أن الشعور بالدونية والتهميش نتيجة الفقر يشترك فيه جميع المبحوثين باختلاف فئاتهم، مما يدل على توافق في الرؤية حول تأثير الفقر على الإحساس بالدونية والتهميش.

و من الأطروحات الرائجة في أدبيات التهميش الاقتصادي، هي تلك المتعلقة بالعمل و الدخل

جدول رقم (75): يوضح شعور المبحوثين بأنهم مهمشين اقتصاديا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت				
الشعور بالتهميش الاقتصادي / فئات العينة			هل تشعر أنك مهمش اقتصاديا بسبب عدم حصولك على عمل محترم ودخل ثابت؟	المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	53	67	120
		%	44,2%	55,8%	100%
	ربات أسر	ت	36	23	59
		%	61,0%	39,0%	100%
	الشباب	ت	37	22	59
		%	62,7%	37,3%	100%
المجموع		ت	126	112	238
		%	52,9%	47,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
7,514		02	0.023	0,05	دال (توجد فروق)

حيث تبرز المعطيات المبينة في الجدول (75) أن أكثر من نصف المبحوثين (52,9%) يشعرون بأنهم مهمشون اقتصاديًا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت، بينما أفاد أقل من النصف (47,1%) بعدم شعورهم بذلك. وعند توزيع الإجابات حسب فئات المبحوثين، نجد أن نسبة الشباب الذين يشعرون بالتهميش الاقتصادي هي الأعلى وبلغت (62,7%)، تليها نسبة ربات الأسر (61,0%)، في حين كانت النسبة الأقل بين أرباب الأسر (44,2%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المحسوبة (7,514) عند درجة الحرية (02) ومستوى الدلالة (0,023)، وهي أقل من (0,05)، مما يعني أن الفروق بين المبحوثين دالة إحصائيًا.

تشير هذه النتيجة إلى أن التهميش الاقتصادي يُعدّ أكثر شعورًا بين الشباب وربات الأسر، مما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية على الفئات التي تواجه تحديات في توفير الدخل الثابت أو الحصول على فرص عمل مستقرة، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز سياسات الإدماج الاقتصادي لهذه الفئات، عكس أرباب الأسر الذين تعايشوا مع واقعهم خاصة بعد السنوات الطوال التي قضوها في الحي وبالتالي أصبحوا راضين بالأمر الواقع.

جدول رقم (76): *يوضح شعور المبحوثين بأنهم مهمشين اقتصاديا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت ارتباطا بمستواهم التعليمي*

فئات العينة / ت الاقتصادي/ الدخل / التعليم			هل تشعر أنك مهمش اقتصاديا بسبب عدم حصولك على عمل محترم ودخل ثابت؟ نعم	هل تشعر أنك مهمش اقتصاديا بسبب عدم حصولك على عمل محترم ودخل ثابت؟ لا	المجموع
المستوى التعليمي	دون مستوى	ت	10	7	17
		%	58,8%	41,2%	100%
	ابتدائي	ت	18	10	28
		%	64,3%	35,7%	100%
	متوسط	ت	29	29	58
		%	50,0%	50,0%	100%
	ثانوي	ت	41	33	74
		%	55,4%	44,6%	100%
	جامعي	ت	28	33	61
		%	45,9%	54,1%	100%
المجموع		ت	126	112	238
		%	52,9%	47,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
3,278		04	0.512	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

في المقابل نجد الشواهد الكمية الواردة في الجدول (76) والمتعلقة بارتباط انعدام الدخل و العمل بالمستوى التعليمي، حيث تفيد أن أكثر من نصف المبحوثين (52,9%) يشعرون بأنهم مهمشون اقتصاديًا بسبب عدم حصولهم على عمل محترم ودخل ثابت، في حين أفاد أقل من النصف (47,1%) بعدم شعورهم بذلك. وعند توزيع الإجابات حسب المستوى التعليمي، نلاحظ أن النسبة الأعلى للشعور بالتهميش الاقتصادي كانت بين ذوي المستوى التعليمي الابتدائي (64,3%)، يليهم المبحوثون دون مستوى تعليمي (58,8%)، ثم المبحوثون ذوو المستوى الثانوي (55,4%)، بينما كانت النسبة أقل بين ذوي المستوى المتوسط (50,0%)، وأدناها بين الجامعيين (45,9%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المحسوبة (3,278) عند درجة الحرية (04) ومستوى الدلالة (0,512)مما يعني أن الفروق بين المبحوثين غير دالة إحصائيًا وبالتالي لا فروق بين المبحوثين .

تشير هذه النتيجة إلى أن الشعور بالتهميش الاقتصادي يُعد تجربة مشتركة بغض النظر عن المستوى التعليمي، مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية العامة على فرص العمل والدخل المستقر، ويعزز فرضية التوافق بين المبحوثين في رؤيتهم لدرجة تهميشهم الاقتصادي الواضح حسب إجاباتهم.

3.2 الملامح الواقعية للتهميش السياسي :

تفيد الدراسات السابقة التي سقناها من قبل أن التهميش السياسي يرتبط بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعكس الإقصاء الاقتصادي تداخلًا مباشرًا مع انخفاض المشاركة في الحياة العامة، مما يساهم في تعزيز الإحساس بعدم الانتماء واللامبالاة تجاه الشأن السياسي، وبالتالي سوف نحاول إثبات ذلك من خلال تحليل بيانات الجداول التي تم استخراجها من برنامج spss و التعليق على نتائجها .

جدول رقم (77): *يوضح اهتمام المبحوثين بالسياسة*

فئات العينة / السياسة			هل تهتم بالسياسة؟ نعم	هل تهتم بالسياسة؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	31	89	120
		%	25,8%	74,2%	100%
	ربات أسر	ت	10	49	59
		%	16,9%	83,1%	100%
	الشباب	ت	8	51	59
		%	13,6%	86,4%	100%
المجموع		ت	49	189	238
		%	20,6%	79,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,280		02	0.118	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

تُظهر إجابات المبحوثين ضعفًا ملحوظًا في الاهتمام بالشأن السياسي والمشاركة في الفعل الانتخابي، مما يعكس حالة من الاغتراب السياسي وفقدان الثقة في جدوى الانخراط في المنظومة السياسية، وهذا ما يعبر عنه الجدول (77) بوضوح، حيث يبين أن أقل من ربع المبحوثين (20,6%) يهتمون بالسياسة، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباعهم (79,4%) لا يهتمون بها. وعند توزيع الإجابات

حسب فئات المبحوثين، نجد أن أرباب الأسر هم الأكثر اهتمامًا بالسياسة بنسبة (25,8%)، يليهم ربات الأسر بنسبة (16,9%)، في حين سجل الشباب أقل نسبة اهتمام بالسياسة (13,6%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(4,280) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,118)، مما يعني أنه لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول اهتمامهم بالسياسة، ويعود ذلك إلى ضعف الاهتمام العام بالسياسة، وهو ما قد يكون مرتبطًا بالإحباط أو انعدام الثقة في العمل السياسي كمحرك للتغيير واقع الحي الفوضوي.

جدول رقم (78): *يوضح اهتمام المبحوثين بالسياسة حسب سنهم*

الاهتمام بالسياسة / فئات العينة			هل تهتم بالسياسة؟ نعم	هل تهتم بالسياسة؟ لا	المجموع
السن	19- 35سنة	ت	25	99	124
		%	20,2%	79,8%	100%
	36-50سنة	ت	16	74	90
		%	17,8%	82,2%	100%
	51-70سنة	ت	8	16	24
		%	33,3%	66,7%	100%
المجموع		ت	49	189	238
		%	20,6%	79,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,833		02	0.243	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

نلاحظ من خلال الجدول أن أقل من ربع المبحوثين (20,6%) يهتمون بالسياسة، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباعهم (79,4%) لا يهتمون بها. وعند توزيع الإجابات حسب الفئات العمرية، نجد أن المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين (51-70 سنة) هم الأكثر اهتمامًا بالسياسة بنسبة (33,3%)، يليهم المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم بين (19-35 سنة) بنسبة (20,2%)، بينما سجل المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم بين (36-50 سنة) أدنى نسبة اهتمام بالسياسة (17,8%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,833) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,243)، مما يعني أنه لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول اهتمامهم بالسياسة حسب سنهم.

ويعود ذلك إلى التشابه في توجهات الفئات العمرية المختلفة نحو السياسة، وهو ما قد يعكس نظرة عامة تتسم بالإحباط أو عدم الثقة بجدوى الانخراط السياسي.

جدول رقم (79): *يوضح ملك المبحوثين لبطاقة الناخب*

بطاقة الانتخاب / الفئات المعنية			هل تملك بطاقة الناخب؟ نعم	هل تملك بطاقة الناخب؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	75	45	120
		%	62,5%	37,5%	100%
	ربات أسر	ت	33	26	59
		%	55,9%	44,1%	100%
	الشباب	ت	23	36	59
		%	39,0%	61,0%	100%
المجموع		ت	131	107	238
		%	55,0%	45,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,865		02	0.012	0,05	**دال (توجد فروق)**

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (55,0%) يملكون بطاقة الناخب، بينما أفاد (45,0%) بعدم امتلاكهم لها. وعند توزيع الإجابات حسب فئات المبحوثين، نجد أن أرباب الأسر هم الأكثر امتلاكًا لبطاقة الناخب بنسبة (62,5%)، يليهم ربات الأسر بنسبة (55,9%)، في حين سجل الشباب أدنى نسبة امتلاك لبطاقة الناخب بلغت.(39,0%)

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(8,865) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,012)، مما يعني أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول امتلاك بطاقة الناخب حسب فئاتهم.

ويعود ذلك إلى التباين في أهمية التصويت والانخراط السياسي بين الفئات المختلفة، حيث يُرجح أن أرباب الأسر يحرصون أكثر على امتلاك بطاقة الناخب لدوافع اقتصادية أو اجتماعية، بينما قد يعكس عزوف الشباب نظرتهم السلبية تجاه جدوى العملية الانتخابية.

جدول رقم (80): *يوضح امتلاك المبحوثين لبطاقة الناخب حسب السن*

فئات العينة / بطاقة الانتخاب			هل تملك بطاقة الناخب؟ نعم	هل تملك بطاقة الناخب؟ لا	المجموع
السن	19- 35سنة	ت	61	63	124
		%	49,2%	50,8%	100%
	36-50سنة	ت	54	36	90
		%	60,0%	40,0%	100%
	51-70سنة	ت	16	8	24
		%	66,7%	33,3%	100%
المجموع		ت	131	107	238
		%	55,0%	45,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
3,919		02	0.141	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (55,0%) يملكون بطاقة الناخب، بينما أفاد (45,0%) بعدم امتلاكهم لها وعند توزيع الإجابات حسب الفئات العمرية، يتبين أن الفئة العمرية (51-70 سنة) هي الأكثر امتلاكًا لبطاقة الناخب بنسبة (66,7%)، تليها الفئة (36-50 سنة) بنسبة (60,0%)، في حين سجلت الفئة العمرية (19-35 سنة) أدنى نسبة امتلاك لبطاقة الناخب بلغت (49,2%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(3,919) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,141)، مما يعني أنه لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول امتلاك بطاقة الناخب حسب أعمارهم.

ويعود ذلك إلى أن التوجه نحو امتلاك بطاقة الناخب قد يكون مشتركًا نسبيًا بين مختلف الفئات العمرية لارتباطات الحصول على سكن خاصة، مع احتمالية تأثر الفروق الطفيفة بالدوافع الاجتماعية أو الاقتصادية المرتبطة بكل فئة.

جدول رقم (81): *يوضح انتخاب المبحوثين من قبل*					
الانتخاب / الفئات المعنية			هل انتخبت خلال حياتك؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	67	8	75
		%	89,3%	10,7%	100%
	ربات أسر	ت	30	3	33
		%	90,9%	9,1%	100%
	الشباب	ت	16	7	23
		%	69,6%	30,4%	100%
المجموع		ت	113	18	131
		%	86,3%	13,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
6,608		02	0.037	0,05	**دال (توجد فروق)**

يبين الجدول أن غالبية المبحوثين (86,3%) أفادوا بأنهم انتخبوا خلال حياتهم، مقابل (13,7%) ذكروا أنهم لم يشاركوا في الانتخابات من قبل. وعند توزيع الإجابات حسب فئات المبحوثين، نجد أن ربات الأسر سجلن النسبة الأعلى من حيث المشاركة في الانتخابات بنسبة (90,9%)، تليهن أرباب الأسر بنسبة (89,3%)، بينما سجل الشباب أدنى نسبة مشاركة بلغت (69,6%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(6,608) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,037)، مما يعني أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول انتخابهم خلال حياتهم. ويعود ذلك إلى التباين في التجربة الانتخابية بين الفئات المختلفة، حيث يبدو أن الفئات الأكبر سنًا والأكثر استقرارًا اجتماعيًا قد تكون أكثر انخراطًا في العملية الانتخابية مقارنة بالشباب، الذين قد تتأثر مشاركتهم بعوامل مثل ضعف الثقة في النظام السياسي أو قلة الاهتمام بالمشاركة السياسية.

جدول رقم (82): *يوضح انتخاب المبحوثين من قبل حسب سنهم*				
الانتخاب حسب السن / فئات العينة			هل انتخبت خلال حياتك؟		المجموع
			نعم	لا	
السن	19- 35سنة	ت	48	13	61
		%	78,7%	21,3%	100%
	36-50سنة	ت	49	5	54
		%	90,7%	9,3%	100%
	51-70سنة	ت	16	0	16
		%	100%	0,0%	100%
المجموع		ت	113	18	131
		%	86,3%	13,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
6,414		02	0.040	0,05	**دال (توجد فروق)**

ومن القضايا التي تثار في الحي الفوضوي هو الفئات العمرية التي تهتم بالسياسة و جدوى المشاركة فيها، حيث يثبت الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (86,3%) ذكروا أنهم سبق لهم الانتخاب خلال حياتهم، بينما أفاد (13,7%) بعدم مشاركتهم في الانتخابات. وعند توزيع الإجابات حسب الفئات العمرية، نجد أن فئة (51-70 سنة) سجلت أعلى نسبة مشاركة بلغت (100%)، تليها فئة (36-50 سنة) بنسبة (90,7%)، بينما سجلت فئة (19-35 سنة) أدنى نسبة مشاركة بلغت (78,7%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(6,414) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,040)، مما يعني أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول انتخابهم خلال حياتهم.

ويعود ذلك إلى أن الفئات الأكبر سنًا تكون أكثر انخراطًا في العملية الانتخابية نظرًا لاستقرارها الاجتماعي ووعيها و / أو خوفها السياسي من الحرمان من السكن أو الاقصاء منه لأي سبب إداري، في حين قد تتأثر مشاركة الشباب بعوامل مثل قلة الخبرة السياسية أو التردد في الانخراط في الشأن العام.

جدول رقم (83): *يوضح انضمام المبحوثين لحزب سياسي*				
فئات العينة / التحزب			هل أنت مُنْظَم لحزب سياسي؟ نعم	هل أنت مُنْظَم لحزب سياسي؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	13	107	120
		%	10,8%	89,2%	100%
	ربات أسر	ت	2	57	59
		%	3,4%	96,6%	100%
	الشباب	ت	0	59	59
		%	0,0%	100%	100%
المجموع		ت	15	223	238
		%	6,3%	93,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,988		02	0.011	0,05	**دال (توجد فروق)**

تشير المعطيات خلال الجدول (83) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (93,7%) أفادوا بعدم انضمامهم إلى أي حزب سياسي، بينما انتمى فقط أقل من عشرة بالمئة (6,3%) إلى حزب سياسي. وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين ينتمون إلى حزب سياسي بلغت (10,8%)، في حين أن نسبة ربات الأسر كانت أقل بكثير، حيث بلغت (3,4%)، بينما لم يُسجل أي من الشباب انتماءً لحزب سياسي.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(8,988) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,011)، مما يعني أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول عدم انتمائهم لحزب سياسي.

ويعود ذلك إلى أن فئة الشباب في هذه العينة تفتقر إلى الانخراط في العمل السياسي، بينما يظهر أن أرباب الأسر أكثر اهتمامًا بالحياة السياسية مقارنة بربات الأسر لكن النتيجة النهائية توصلنا إلى عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية وهو ما يعكس أو يؤكد مرة أخرى على التهميش السياسي ورفض المشاركة السياسية من ساكنة الحي الفوضوي.

جدول رقم (84): *يوضح انضمام المبحوثين لحزب سياسي حسب سنهم*					
التحزب حسب السن / فئات العينة			هل أنت مُنْظَم لحزب سياسي؟		المجموع
			نعم	لا	
السن	19- 35سنة	ت	8	116	124
		%	6,5%	93,5%	100%
	36-50سنة	ت	3	87	90
		%	3,3%	96,7%	100%
	51-70سنة	ت	4	20	24
		%	16,7%	83,3%	100%
المجموع		ت	15	223	238
		%	6,3%	93,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,714		02	0.057	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يبين الجدول (84) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (93,7%) أفادوا بعدم انضمامهم إلى أي حزب سياسي، بينما انتمى فقط أقل من عشرة بالمئة (6,3%) إلى حزب سياسي. وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة المبحوثين من فئة (19-35 سنة) الذين ينتمون إلى حزب سياسي بلغت (6,5%)، بينما كانت النسبة في فئة (36-50 سنة) أقل، حيث بلغت (3,3%)، أما في فئة (51-70 سنة)، فقد كانت النسبة (16,7%).

ويؤكد ذلك أن قيمة كا^2 المقدرة بـ(5,714) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,057)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين حول انتمائهم لحزب سياسي.

لا توجد فروق بين المبحوثين في اتفاقهم على عدم تحزبهم السياسي وهو ما يؤكد أن لقمة العيش والبحث عن مأوى في ظل ظروف العيش المزرية التي يعاني منها سكان الحي الفوضوي، تبقيهم في معزل عن التفكير في الانضواء تحت غطاء سياسي، وبالأحرى من له قابلية للعمل السياسي والتحزب في ظل السكن الفوضوي،

جدول رقم (85): *يوضح المبحوثين هل تقوم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية؟*

الطلبات / فئات العينة			هل تقوم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية؟ نعم	هل تقوم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	28	92	120
		%	23,3%	76,7%	100%
	ربات أسر	ت	10	49	59
		%	16,9%	83,1%	100%
	الشباب	ت	8	51	59
		%	13,6%	86,4%	100%
المجموع		ت	46	192	238
		%	19,3%	80,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,708		02	0.258	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

بالرغم من أن الحي الفوضوي يعاني من مشكلات متعددة على جميع المستويات إلا أن الجدول رقم (85) يبين أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين (80,7%) أفادوا بعدم قيامهم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية، بينما أفاد (19,3%) فقط بأنهم يقومون بذلك. وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين يقومون بذلك بلغت (23,3%)، في حين كانت النسبة في فئة ربات الأسر (16,9%)، بينما كانت أقل في فئة الشباب، حيث بلغت (13,6%).

ويؤكد ذلك أن قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,708) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,258)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين حول قيامهم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية.

ويعود ذلك إلى أن غالبية المبحوثين لا يشاركون في نقل مطالب سكان الحي للسلطات المحلية، وهو ما يعكس ضعف التواصل بين السكان والسلطات المحلية في هذه المناطق، وهو ما أثبتناه من خلال المقابلات التي عقدناها مع ساكنة الحي التي كانت كلها توضح تضييق قنوات التحاور والتواصل بين السلطات وساكنة الحي الفوضوي

جدول رقم (86): *يوضح تتبع المبحوثين للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي*

السياسة و التواصل الاجتماعي / فئات العينة			هل تتابع القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟ نعم	هل تتابع القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	59	61	120
		%	49,2%	50,8%	100%
	ربات أسر	ت	21	38	59
		%	35,6%	64,4%	100%
	الشباب	ت	22	37	59
		%	37,3%	62,7%	100%
المجموع		ت	102	136	238
		%	42,9%	57,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
3,969		02	0.137	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

الاهتمام بالشؤون السياسية ومتابعة قضايا الحي على منصات لتواصل الاجتماعي يعكس مدى الاهتمام بقضايا المجتمع و هذا ما أورده الجدول رقم (86) حيث بين أن أكثر من نصف المبحوثين (57,1%) أفادوا بعدم متابعتهم للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بينما أفاد (42,9%) فقط بأنهم يتابعون هذه القضايا. وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين يتابعون هذه القضايا بلغت (49,2%)، في حين كانت النسبة في فئة ربات الأسر (35,6%)، بينما كانت النسبة في فئة الشباب (37,3%).

ويؤكد ذلك أن قيمة كا^2 المقدرة بـ(3,969) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,137)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين حول متابعة القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

ويعود ذلك إلى أن متابعي القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في هذه العينة لا يظهرون فروقًا دالة بين الفئات المختلفة، مما يشير إلى انتشار هذه الظاهرة بين جميع الفئات بشكل متقارب.

جدول رقم (87): *يوضح متابعة المبحوثين للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي حسب مستواهم التعليمي*

السياسية والمستوى التعليمي / فئات العينة			هل تتابع القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي ؟		المجموع
			نعم	لا	
المستوى التعليمي	دون مستوى	ت	6	11	17
		%	35,3%	64,7%	100%
	ابتدائي	ت	6	22	28
		%	21,4%	78,6%	100%
	متوسط	ت	28	30	58
		%	48,3%	51,7%	100%
	ثانوي	ت	32	42	74
		%	43,2%	56,8%	100%
	جامعي	ت	30	31	61
		%	49,2%	50,8%	100%
المجموع		ت	102	136	238
		%	42,9%	57,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
7,343		04	0.119	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

من المسلم به أن متابعة القضايا السياسية مرهون بالمستوى التعليمي وهذا ما يبينه الجدول رقم (87) حيث يشير إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (57,1%) أفادوا بعدم متابعتهم للقضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بينما أفاد (42,9%) فقط بأنهم يتابعون هذه القضايا. وعند توزيع الإجابات حسب المستوى التعليمي، نجد أن نسبة المتابعين من أصحاب المستوى التعليمي الجامعي بلغت (49,2%)، تليها نسبة المتابعين من أصحاب المستوى الثانوي (43,2%)، بينما كانت نسبة المتابعين من أصحاب المستوى المتوسط (48,3%)، ثم نسبة المتابعين من أصحاب المستوى الابتدائي (21,4%)، وأخيرًا نسبة المتابعين من أصحاب المستوى دون المستوى (35,3%).

و ما يؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(7,343) وهي غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,119)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين

حول متابعة القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بناءً على المستوى التعليمي.

ويعود ذلك إلى أن متابعة القضايا السياسية والأخبار على الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي تنتشر بين مختلف الفئات التعليمية بشكل متقارب، مما يشير إلى أن هذا النشاط ليس مرتبطًا بشكل قوي بالمستوى التعليمي.

جدول رقم (88): *يوضح وجود جمعيات في حي المبحوثين*

الجمعيات (01) / فئات العينة			هل يوجد في الحي جمعية؟ نعم	لا	لا أدري	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	51	59	10	120
		%	42,5%	49,2%	8,3%	100%
	ربات أسر	ت	25	31	3	59
		%	42,4%	52,5%	5,1%	100%
	الشباب	ت	28	28	3	59
		%	47,5%	47,5%	5,1%	100%
المجموع		ت	104	118	16	238
		%	43,7%	49,6%	6,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
1,350		04	0.853	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	

تمثل الجمعيات دليلا واضحا على مدى الانخراط في المجتمع وقضاياه ومن خلال الجدول رقم (88) تَبَيَنَ أن نسبة (49,6%) أفادوا بعدم وجود جمعيات في حيهم، بينما أفاد (43,7%) بوجود جمعيات، و(6,7%) لم يكونوا متأكدين من وجودها. وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين أفادوا بوجود جمعيات بلغت (42,5%)، بينما كانت نسبة ربات الأسر (42,4%)، أما الشباب فقد كانت نسبة الذين أفادوا بوجود جمعيات (47,5%).

ويؤكد ذلك أن قيمة كا^2 المقدرة بـ(1,350) وهي غير دالة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,853)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين حول وجود جمعيات في حيهم.

ويعود ذلك إلى أن وجود الجمعيات في الحي لا يختلف بشكل ملحوظ بين الفئات المختلفة من حيث النوع أو الفئة العمرية، مما يشير إلى أن هذه المسألة لا اختلاف فيها بين مجموع المبحوثين.

جدول رقم (89): *يوضح نوع الجمعيات الموجودة في حي المبحوثين*

الجمعيات (02) / العينة			نوع جمعيات الحي				المجموع
			جمعيات الحي	جمعيات خيرية	جمعيات ثقافية	جمعية الحي وجمعيات ثقافية	
المبحوث	أرباب أسر	ت	21	12	5	13	51
		%	41,2%	23,5%	9,8%	25,5%	100%
	ربات أسر	ت	12	6	2	5	25
		%	48,0%	24,0%	8,0%	20,0%	100%
	الشباب	ت	9	15	2	2	28
		%	32,1%	53,6%	7,1%	7,1%	100%
المجموع		ت	42	33	9	20	104
		%	40,4%	31,7%	8,7%	19,2%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
9,938			06	0.127	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	
المجموع أقل من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع المؤكدين على وجود جمعيات في الحي فقط							

تواجد الجمعيات و تنوع اهتماماتها يدل على الوعي المجتمعي بضرورة العمل الجمعوي لإيصال صوت الساكنة في الحي، ومن الجدول (89) لاحظنا أن (40,4%) أفادوا بوجود جمعيات حي، بينما كانت نسبة من أشاروا إلى وجود جمعيات خيرية (31,7%)، و(19,2%) أفادوا بوجود جمعيات خيرية وثقافية معًا، أما نسبة الذين ذكروا وجود جمعيات ثقافية فقط فقد كانت (8,7%).

وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين أفادوا بوجود جمعيات حي كانت (41,2%)، بينما كانت نسبة ربات الأسر (48,0%)، أما الشباب فقد كانت نسبة الذين أفادوا بوجود جمعيات حي (32,1%).

ويؤكد ذلك أن قيمة كا^2 المقدرة بـ(9,938) وهي غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,127)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في إجابات المبحوثين حول نوع الجمعيات الموجودة في حيهم. ويعود ذلك إلى أن وجود الجمعيات في الحي لا يختلف بشكل

ملحوظ بين الفئات المختلفة من حيث النوع أو الفئة العمرية، مما يشير إلى أن هذه المسألة لا ترتبط بشكل قوي مع الفئة المبحوثة.

جدول رقم (90): *يوضح انخراط المبحوثين في جمعيات الحي*					
				هل أنت منخرط أو عضو فيها؟	المجموع
				نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت		7	44	51
		%		13,7%	86,3%	100%
	ربات أسر	ت		3	22	25
		%		12,0%	88,0%	100%
	الشباب	ت		0	28	28
		%		0,0%	100%	100%
المجموع		ت		10	94	104
		%		9,6%	90,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**		**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,134		02		0.127	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**
المجموع أقل من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع المؤكدين على وجود جمعيات في الحي فقط						

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (90,4%) أفادوا بعدم انخراطهم أو عضويتهم في جمعيات الحي، بينما كانت نسبة المنخرطين أو الأعضاء (9,6%) فقط.

وعند توزيع الإجابات حسب الفئة المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين أفادوا بانخراطهم في الجمعيات بلغت (13,7%)، تليها نسبة ربات الأسر التي بلغت (12,0%)، في حين لم يُسجل أي انخراط بين الشباب، حيث بلغت النسبة (0,0%).

وما يؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(4,134) والتي جاءت غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,127)، أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في انخراط المبحوثين في جمعيات الحي.

ويعود ذلك إلى ضعف الحافز للانخراط في العمل الجمعوي لدى جميع الفئات المبحوثة، مما يعكس ربما غياب الوعي بأهمية العمل الجمعوي أو ضعف أداء الجمعيات في الحي الفوضوي الذي يشغل الساكنة عن الانخراط في العمل الجمعوي.

جدول رقم (91): *يوضح مشاركة المبحوثين في تجمع سياسي أو حزبي*				
المشاركة السياسية / فئات العينة			هل تشارك أو شاركت مرة في تجمع سياسي أو حزبي؟	المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	8	112	120
		%	6,7%	93,3%	100%
	ربات أسر	ت	3	56	59
		%	5,1%	94,9%	100%
	الشباب	ت	1	58	59
		%	1,7%	98,3%	100%
المجموع		ت	12	226	238
		%	5,0%	95,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,042		02	0.360	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

المشاركة في التجمعات الحزبية تدل على الانخراط في العمل السياسي و الهتمام به، لكن الجدول (91) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (95,0%) أفادوا بعدم مشاركتهم في أي تجمع سياسي أو حزبي، بينما بلغت نسبة المشاركين (5,0%) فقط. وعند توزيع الإجابات حسب الفئات المبحوثة، نجد أن نسبة أرباب الأسر الذين شاركوا في تجمع سياسي أو حزبي بلغت (6,7%)، تلتها ربات الأسر بنسبة (5,1%)، في حين كانت نسبة الشباب هي الأدنى حيث بلغت (1,7%).

وما يؤكد ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,042)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,360)، مما يعني عدم وجود فروق بين المبحوثين في إجاباتهم حول المشاركة في تجمع سياسي أو حزبي.

تشير هذه النتائج إلى ضعف المشاركة السياسية بين جميع الفئات المبحوثة، حيث يُعزى هذا التوجه إلى عوامل محتملة مثل انعدام الثقة في الأحزاب السياسية، غياب الوعي، أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تُعيق الانخراط في مثل هذه الأنشطة وعدم وجود وقت لممارسة العمل السياسي والحزبي.

جدول رقم (92): *يوضح تتبع المبحوثين لقضايا الحي الذي يقطنون فيه ومشاركتهم مع السكان في الوقفات الاحتجاجية*

الوقفات الاحتجاجية (1) / فئات العينة			هل تتابع قضايا الحي الذي تقطن به وتشارك مع السكان في الوقفات الاحتجاجية؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	49	71	120
		%	40,8%	59,2%	100%
	ربات أسر	ت	25	34	59
		%	42,4%	57,6%	100%
	الشباب	ت	29	30	59
		%	49,2%	50,8%	100%
المجموع		ت	103	135	238
		%	43,3%	56,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,141		02	0.565	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

من مظاهر الاهتمام بالحي و شؤونه و متابعة انشغالات الحي هو الوقفات الاحتجاجية التي تدل على الرفض للواقع المزري ، و من خلال الجدول (92) توصلنا إلى أن نسبة المبحوثين الذين يتابعون قضايا الحي ويشاركون في الوقفات الاحتجاجية بلغت (43,3%) من العينة الإجمالية. من بين هذه النسبة، تميزت فئة الشباب بأعلى نسبة متابعة ومشاركة وصلت إلى (49,2%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (40,8%)، وأخيرًا ربات الأسر بنسبة (42,4%).

وفيما يخص الفئة "لا" (الذين لا يتابعون أو يشاركون في الوقفات الاحتجاجية)، نجد أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى هذه الفئة بنسبة (56,7%) من الإجمالي. فئة أرباب الأسر سجلت أعلى نسبة في هذه الفئة بـ (59,2%)، تليها ربات الأسر بنسبة (57,6%)، وأخيرًا الشباب بنسبة (50,8%).

ورغم وجود تباين في النسب بين الفئات، فإن قيمة كا^2 التي تقدر بـ (1,141) عند درجات حرية (02) ومستوى دلالة (0,565) تشير إلى أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات في تتبع قضايا الحي والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية، وهو ما يعكس أن المواقف والمشاركة في هذه الأنشطة لا تتأثر بشكل كبير بالمجموعة الاجتماعية أو الفئوية للمجيبين.

جدول رقم (93): *يوضح متابعة المبحوثين لقضايا الحي الذي يقطنون به ومشاركتهم مع السكان في الوقفات الاحتجاجية حسب مدة سكنهم بالحي*

الوقفات الاحتجاجية (2) / فئات العينة			هل تتابع قضايا الحي الذي تقطن به وتشارك مع السكان في الوقفات الاحتجاجية؟		المجموع
			نعم	لا	
مدة السكن بالحي	أقل من 05 سنوات	ت	10	15	25
		%	40,0%	60,0%	100%
	من 05 إلى 09 سنوات	ت	5	12	17
		%	29,4%	70,6%	100%
	من 10 إلى 14 سنة	ت	8	14	22
		%	36,4%	63,6%	100%
	من 15 إلى 19 سنة	ت	10	12	22
		%	45,5%	54,5%	100%
	20سنة فأكثر	ت	70	82	152
		%	46,1%	53,9%	100%
المجموع		ت	103	135	238
		%	43,3%	56,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,389		04	0.665	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يُظهر الجدول (93) توزيع المبحوثين حسب مدة سكنهم في الحي ومدى متابعتهم لقضايا الحي ومشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية. تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين، وهي (43,3%)، يؤكدون متابعتهم لقضايا الحي والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية بغض النظر عن مدة سكنهم.

فيما يتعلق بمدة السكن، نلاحظ أن أكثر من نصف المبحوثين (56.7%)، الذين سكنوا في الحي لمدة 20 سنة أو أكثر يشاركون في الوقفات الاحتجاجية بنسبة (46,1%)، بينما كانت النسبة أقل بالنسبة لمن سكنوا في الحي لمدة أقل من 5 سنوات (40,0%)، ومن 5 إلى 9 سنوات.(29,4%)

أما قيمة كا^2 المقدرة بـ (2,389) عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,665)، فإنها غير دالة، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة لدى المبحوثين بين مدة السكن في الحي والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن المشاركة في الوقفات الاحتجاجية لا تتأثر بشكل كبير بمدة السكن في الحي، بل إن مدة السكن الطويلة في الحي تفرز مع مرور الوقت الرضى بالواقع و التكيف مع الوضع الفوضوي للحي .

جدول رقم (94): *يوضح تعرض المبحوثين للإقصاء من قوائم الترشح للانتخابات*

الانتخابات / فئات العينة			هل تعرضت للإقصاء من قوائم الترشح للانتخابات؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	4	116	120
		%	3,3%	96,7%	100%
	ربات أسر	ت	0	59	59
		%	0,0%	100%	100%
	الشباب	ت	2	57	59
		%	3,4%	96,6%	100%
المجموع		ت	6	232	238
		%	2,5%	97,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,029		02	0.363	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

من مظاهر التهميش السياسي هو الاقصاء من المشاركة السياسية خاصة الإبعاد القصدي عن المشاركة في الانتخابات سواء كناخب أو كمترشح و الجدول رقم (94) يؤكد أن (97,5%) من المبحوثين لم يتعرضوا للإقصاء من قوائم الترشح للانتخابات، مما يعكس ظاهرة نادرة للغاية. بالنسبة للفئات المختلفة، نجد أن أكثر من (96%) من أرباب الأسر والشباب لم يتعرضوا لهذا الإقصاء، مما يعزز الاستنتاج بأن هذه الظاهرة غير شائعة.

أما فيما يتعلق بالفئة الوحيدة التي تعرضت للإقصاء، فقد تمثل نسبة صغيرة جداً (2,5%) من المبحوثين. من خلال القيمة كا^2 التي بلغت (2,029)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى

الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,363)، يمكننا استنتاج أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات المختلفة في تعرضهم للإقصاء.

إذن، يمكن القول أن هذه النتيجة تدل على أن الإقصاء السياسي ليس مشكلة مطروحة بالحي لأن الساكنة أصلا لا يمارسون النشاط السياسي كما أسلفنا وبالتالي هذا ينم عن عدم الاهتمام أصلا بموضوع السياسة، ولا توجد فروق جوهرية بين الفئات المختلفة في هذا الشأن.

جدول رقم (95): *يوضح اعتقاد المبحوثين أنهم مهمشين سياسيا*

التهميش السياسي / فئات العينة			هل تعتقد أنك مهمش سياسيا؟ نعم	هل تعتقد أنك مهمش سياسيا؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	41	79	120
		%	34,2%	65,8%	100%
	ربات أسر	ت	19	40	59
		%	32,2%	67,8%	100%
	الشباب	ت	15	44	59
		%	25,4%	74,6%	100%
المجموع		ت	75	163	238
		%	31,5%	68,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,418		02	0.492	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

تؤكد المعطيات الكمية في محور التهميش السياسي أن سكان الحي لا يهتمون بالسياسة وطبعا هذا جد طبيعي بالنظر لاهتمامات أخرى تسيطر على حياتهم اليومية خاصة السكن و الترحيل من الحي الفوضوي و هذا ما نلحظه بشكل جلي في الجدول (95) حيث أن أكثر من (ثلثي المبحوثين) لا يعتقدون أنهم مهمشون سياسيًا، حيث كانت النسبة الإجمالية (68,5%). على مستوى الفئات، نجد أن (65,8%) من أرباب الأسر و(67,8%) من ربات الأسر لا يشعرون بالتهميش السياسي، بينما كانت النسبة أعلى بين الشباب حيث بلغت (74,6%).

أما بالنسبة لمن يشعرون بالتهميش السياسي، فقد كانت النسبة الإجمالية (31,5%)، حيث عبرت (34,2%) من أرباب الأسر و(32,2%) من ربات الأسر عن شعورهم بالتهميش السياسي، فيما كانت النسبة أقل بين الشباب حيث بلغت (25,4%).

وتؤكد القيمة كا2 (1,418) التي هي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,492) أن هناك توافقًا في الآراء بين الفئات المختلفة ولا توجد فروق دالة في شعورهم بالتهميش السياسي.

يمكن القول ان عدم الشعور بالتهميش السياسي لدى المبحوثين مرده أنهم غير مهتمين أصلا بالعملية السياسية وغير واثقين فيها من أساسها، لأنها لا تشكل عندهم المطلب المنشود، وبالنسبة لهم السياسة ليست لعبتهم بل هناك ما هو أهم منها وهو لقمة العيش اليومية والبحث عن سكن ملائم لذلك نفسر هذه النسبة العالية للإجابة بعدم التهميش السياسي.

جدول رقم (96): *يوضح السماح للمجيبين بالإدلاء برأيهم والتعبير عن انشغالاتهم بكل حرية أمام السلطات المحلية*

التعبير عن الرأي / فئات العينة			هل مسموح لك بالإدلاء برأيك والتعبير عن انشغالاتك بكل حرية أمام السلطات المحلية؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	58	62	120
		%	48,3%	51,7%	100%
	ربات أسر	ت	24	35	59
		%	40,7%	59,3%	100%
	الشباب	ت	28	31	59
		%	47,5%	52,5%	100%
المجموع		ت	110	128	238
		%	46,2%	53,8%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.981		02	0.612	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

وبالعودة إلى مشكلة التعبير عن مشاكل الحي تؤكد عينة الدراسة من خلال الجدول (96) أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة (53,8%) يؤكدون عدم السماح لهم بالإدلاء برأيهم والتعبير عن انشغالاتهم بكل حرية أمام السلطات المحلية. على مستوى الفئات، نجد أن (51,7%) من أرباب الأسر و(59,3%) من ربات الأسر يعبرون عن عدم السماح لهم بذلك، بينما كانت النسبة أقل بين الشباب حيث بلغت (52,5%). أما بالنسبة للمجيبين الذين يعتقدون أنه مسموح لهم بالإدلاء برأيهم والتعبير عن انشغالاتهم، فقد كانت النسبة الإجمالية (46,2%)، حيث عبر (48,3%) من أرباب الأسر و(40,7%) من ربات الأسر عن السماح لهم بذلك، في حين كانت النسبة بين الشباب (47,5%).

وتؤكد القيمة كا^2 (0,981) التي هي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,612) أن هناك توافقًا في الآراء بين الفئات المختلفة ولا توجد فروق دالة في السماح لهم بالإدلاء برأيهم والتعبير عن انشغالاتهم أمام السلطات المحلية.

وبالتالي هذا يشكل لدى الساكنة هاجسا كبيرا بينهم وبين وصول صوتهم للسلطات المحلية فيما يتعلق بالشؤون اليومية للحي، فليس هناك قنوات حوار وتواصل بين الساكنة والسلطات المحلية خاصة وهو ما يعكس تهميشا سياسيا للحي الفوضوي شوف لكداد.

جدول رقم (97): *يوضح شعور المبحوثين أنهم مهمشين أو محقورين سياسيا لأنهم يقطنون في الحي الفوضوي*

الحقرة / العينة			هل تشعر أنك مهمش أو محقور (سياسيا لأنك تقطن في الحي الفوضوي؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	78	42	120
		%	65,0%	35,0%	100%
	ربات أسر	ت	44	15	59
		%	74,6%	25,4%	100%
	الشباب	ت	45	14	59
		%	76,3%	23,7%	100%
المجموع		ت	167	71	238
		%	70,2%	29,8%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
3,129		02	0.209	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

يعبر مصطلح الحقرة في المجتمعات التقليدية عن عمق الاضطهاد ومصادرة الرأي وكل مظاهر الاقصاء وإلغاء الوجود تماما وحتى العنصرية أحيانا تجاه قاطني الحي الفوضوي، وقد بينت المعطيات الكمية بشكل دامغ ذلك من خلال الجدول (97) الذي بيّن أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة (70,2%) يشعرون أنهم مهمشين أو (محقورين) سياسيًا بسبب سكنهم في الحي الفوضوي. حيث سجلت النسبة بين أرباب الأسر (65,0%)، وبين ربات الأسر (74,6%)، بينما كانت النسبة أعلى لدى الشباب حيث بلغت (76,3%). أما النسبة التي لا تشعر بذلك، فقد كانت (29,8%) على مستوى الإجمالي، حيث عبر (35,0%) من أرباب الأسر و(25,4%) من ربات الأسر و(23,7%) من الشباب عن عدم شعورهم بالتهميش أو الازدراء السياسي.

وتؤكد القيمة كا^2 (3,129) التي هي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,209) أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات المختلفة في شعورهم بالتهميش أو الازدراء السياسي بسبب سكنهم في الحي الفوضوي.

يمكن القول أن هذه النتيجة تفسر أن سكان الحي الفوضوي شوف لكداد، يُنظر إليهم على أنهم أقل قيمة أو أقل أهمية من سكان الأحياء المنظمة، مما يعزز شعورهم بالتمييز السياسي والاجتماعي. كما أن ضعف البنية التحتية والخدمات في هذه الأحياء قد يزيد من شعورهم بالإقصاء وعدم المساواة.

جدول رقم (98): *يوضح استجابة السلطات للمجيبين عند إبداء أو طرح انشغالاتهم*

الاستجابة للانشغالات / العينة			هل تستجيب لكم السلطات عند إبداء أو طرح انشغالاتكم؟ نعم	هل تستجيب لكم السلطات عند إبداء أو طرح انشغالاتكم؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	39	81	120
		%	32,5%	67,5%	100%
	ربات أسر	ت	9	50	59
		%	15,3%	84,7%	100%
	الشباب	ت	14	45	59
		%	23,7%	76,3%	100%
المجموع		ت	62	176	238
		%	26,1%	73,9%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
6,326		02	0.042	0,05	دال (توجد فروق)

الاستجابة لانشغالات الساكنة من عدمه هو معيار أساسي في الحكم على العلاقي بين الأفراد و السلطة ومن خلال الجدول (98) يتضح بجلاء أن غالبية المبحوثين لم يتلقوا استجابة من السلطات عند طرح انشغالاتهم، حيث أظهر أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (73,9%) أنهم لم يحصلوا على أي رد من الجهات المعنية. في المقابل، لم تتجاوز نسبة الذين حصلوا على استجابة 26,1%. وعند التعمق في التحليل التفصيلي، نلاحظ أن نسبة الاستجابة كانت أعلى بين أرباب الأسر (32,5%) مقارنة بربات الأسر التي كانت نسبة استجابتهن أقل (15,3%)، بينما كانت نسبة استجابة الشباب (23,7%) أقل من أرباب الأسر ولكن أعلى من ربات الأسر.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 التي بلغت (6,326) والتي تمثل درجة الاختلاف بين الفئات المختلفة. كما أن مستوى الدلالة الذي بلغ (0,042) وهو أقل من مستوى الخطأ (0,05) يثبت أن الفروق بين الفئات دالة إحصائيًا. وهذا يشير إلى أن استجابة السلطات تختلف بشكل ملحوظ بين الفئات.

وهذا يعكس عدم اهتمام أو تجاهل لاحتياجات المواطنين، خصوصًا في الأحياء الفوضوية، حيث تزداد الفجوة بين المواطنين والسلطات بسبب التهميش الاجتماعي والسياسي. كما أن هذا يعكس ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية وضعف قنوات التواصل بين المواطنين والسلطات المحلية.

جدول رقم (99): *يوضح استشارة المبحوثين في القضايا المهمة في الحي*

العينة \ الاستشارة			هل يتم استشارتكم في القضايا المهمة في الحي؟ نعم	هل يتم استشارتكم في القضايا المهمة في الحي؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	23	97	120
		%	19,2%	80,8%	100%
	ربات أسر	ت	6	53	59
		%	10,2%	89,8%	100%
	الشباب	ت	11	48	59
		%	18,6%	81,4%	100%
المجموع		ت	40	198	238
		%	16,8%	83,2%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,479		02	0.289	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من المظاهر الدالة على عمق التهميش السياسي في الحي هو عدم إيلاء الاهتمام بما يطرحه الساكنة من آراء أو مطالب أو اقتراحات وعدم الرجوع إليهم في قضايا تهمهم، وبالتالي نسجل غياب شبه كلي لإشراك الساكنة في قضايا الحي المهمة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (98) حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع (83,2%) المبحوثين لم يتم استشارتهم في القضايا المهمة في الحي في مقابل (16,8%) فقط تم استشارتهم.

حيث أن أرباب الأسر، يشكلون نسبة (80,8%) من الذين لم يتم استشارتهم، بينما (19,2%) فقط تم استشارتهم. بالنسبة لـ ربات الأسر، نجد أن النسبة الأكبر (89,8%) لم يتم استشارتهن، بينما فقط (10,2%) تم استشارتهن. أما الشباب، فتُظهر النتائج أن (81,4%) منهم لم يتم استشارتهم، في حين أن (18,6%) فقط تم استشارتهم.

وما يثبت ذلك اختبار كا^2 الذي أظهر أن الفروق بين الفئات غير دالة، حيث كانت قيمة كا2 (2,479) مع درجة دلالة (0,289) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين هذه الفئات فيما يتعلق بمستوى الاستشارة في القضايا المهمة. وبالتالي،

يمكن الاستنتاج أن الجميع يتقاسمون نفس الحالة من حيث عدم الاستشارة في قضايا الحي المهمة، مما يعكس تهميشًا سياسيا واجتماعيا للحي الفوضوي شوف لكداد.

4.2. دلالات التهميش الإيكولوجي في ضوء المعطيات الميدانية:

تُعَدُّ البيئة الإيكولوجية عاملاً حاسمًا في فهم أبعاد التهميش في الأحياء الفوضوية، حيث تسهم الظروف البيئية غير الملائمة في تعميق مشكلات السكن والخدمات الأساسية، ونحاول من خلال تحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالجانب الإيكولوجي للتهميش، قياس مدى تأثيره تأثيراته على حياة السكان اليومية في الحي الفوضوي، ودوره في تعزيز الفوارق الاجتماعية داخل هذه الأحياء. وبالتالي إثبات صدق الفرضية التي تقول بأن المحيط الإيكولوجي للحي يساهم في تكريس التهميش.

جدول رقم (100): *يوضح الأسباب التي دفعت المبحوثين لبناء مسكنهم في ذلك المكان*

دوافع بناء المسكن / العينة			ما هي الأسباب التي دفعتك لبناء مسكنك في هذا المكان؟			المجموع
			أسباب موضوعية	أسباب ذاتية	دون إجابة	
المبحوث	أرباب أسر	ت	68	27	25	120
		%	56,7%	22,5%	20,8%	100%
	ربات أسر	ت	34	17	8	59
		%	57,6%	28,8%	13,6%	100%
	الشباب	ت	27	21	11	59
		%	45,8%	35,6%	18,6%	100%
المجموع		ت	129	65	44	238
		%	54,2%	27,3%	18,5%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار	
4,718		04	0.317	0,05	غير دال (لا توجد فروق)	

لاشك أن دوافع بناء سكن بالأحياء الفوضوية مرده دوما لأسباب موضوعية مثل القرب من مكان العمل التكاليف الباهظة للحصول أو كراء سكن، حيث يثبت الجدول رقم (100) أن أكثر من نصف المبحوثين (54,2%) يؤكدون أن بناء مسكنهم في ذلك المكان كان بدافع أسباب موضوعية، وتبرز هذه النسبة بشكل أكبر بين أرباب الأسر (56,7%) تليها ربات الأسر (57,6%). أما الشباب، فقد سجلت لديهم أدنى نسبة (45,8%) ضمن هذه الفئة.

وفيما يخص الأسباب الذاتية، فقد جاءت بنسبة (27,3%) من إجمالي المبحوثين، حيث سجل الشباب أعلى نسبة (35,6%) مقارنة بربات الأسر (28,8%) وأرباب الأسر.(22,5%)

أما بالنسبة للمجيبين الذين لم يقدموا إجابة، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (18,5%)، حيث جاءت أعلى النسب بين أرباب الأسر (20,8%)، تليها الشباب (18,6%)، وأخيرًا ربات الأسر.(13,6%)

تشير هذه البيانات إلى أن أكثر من نصف المبحوثين يؤكدون أن الأسباب الموضوعية كانت العامل الأساسي في اختيار مكان بناء مسكنهم، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية.

وما يعزز هذا التوجه هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(4,718)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (4) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,317)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات المختلفة من حيث الأسباب التي دفعتهم لاختيار هذا المكان.

يمكن تفسير هذه النتيجة بكون الظروف الموضوعية (مثل القرب من مكان العمل أو التكاليف المناسبة) تمثل العامل الأساسي بغض النظر عن الفئة الاجتماعية. أما الأسباب الذاتية، فقد تكون مرتبطة بالاعتبارات الشخصية، مثل القرب من الأهل أو العادات والتقاليد، وهي عوامل تختلف حسب الأولويات الفردية.

جدول رقم (101): *يوضح تأثير العيش في الحي الفوضوي على حياة المبحوثين وعائلاتهم*

تأثير السكن / العينة			هل يؤثر العيش في هذا الحي على حياتك وعائلتك؟ نعم	هل يؤثر العيش في هذا الحي على حياتك وعائلتك؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	74	46	120
		%	61,7%	38,3%	100%
	ربات أسر	ت	49	10	59
		%	83,1%	16,9%	100%
	الشباب	ت	41	18	59
		%	69,5%	30,5%	100%
المجموع		ت	164	74	238
		%	68,9%	31,1%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,454		02	0.015	0,05	**دال (توجد فروق)**

البيئة الرثة لا شك تؤثر على ساكنيها الذين يتلونون بلونها و يضررون بواقعها و من خلال الجدول رقم (101) تؤكد المعطيات الكمية أن أكثر من نصف المبحوثين (68,9%) يعتقدون أن العيش في الحي الفوضوي يؤثر على حياتهم وحياة عائلاتهم، وتزداد هذه النسبة بشكل ملحوظ بين ربات الأسر (83,1%) مقارنة بأرباب الأسر (61,7%)، في حين أن الشباب سجلوا نسبة (69,5%) في نفس الاتجاه.

وفيما يخص المبحوثين الذين لا يرون أن العيش في هذا الحي يؤثر على حياتهم، فإن النسبة الإجمالية تبلغ (31,1%)، حيث سجلت ربات الأسر أدنى نسبة (16,9%) مقارنة بأرباب الأسر (38,3%) والشباب (30,5%). تشير هذه البيانات إلى أن أكثر من ثلثي المبحوثين يؤكدون أن العيش في الحي الفوضوي يؤثر سلبًا على حياتهم وحياة عائلاتهم، مع اختلاف واضح بين الفئات، حيث كانت ربات الأسر الأكثر تأثراً.

وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(8,454)، وهي دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,015)، مما يشير إلى وجود فروق دالة بين الفئات في تأثير العيش في الحي الفوضوي على حياتهم.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن ربات الأسر يشعرن بشكل أكبر بتأثير العيش في الحي الفوضوي، بسبب مسؤولياتهن في تربية الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل، ما يجعلهن أكثر تأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة. في المقابل، قد يكون أرباب الأسر والشباب أقل تأثراً بالظروف نفسها لأسباب تتعلق بمرونتهم أو أدوارهم المختلفة في الأسرة.

جدول رقم (102): *يوضح وجود في حي المبحوثين موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة*

النقل بالحي / العينة			هل يوجد بالحي موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة؟ نعم	هل يوجد بالحي موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	58	62	120
		%	48,3%	51,7%	100%
	ربات أسر	ت	25	34	59
		%	42,4%	57,6%	100%
	الشباب	ت	30	29	59
		%	50,8%	49,2%	100%
المجموع		ت	113	125	238
		%	47,5%	52,5%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
0.920		02	0.631	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

من المعروف أن الأحياء غير المربوطة بشبكة النقل باختلاف أشكاله يشير إلى عزلة الحي و سكانه و الجدول رقم (102) يبرز هذا الخلل في جانب النقل بالحي، حيث أشار (47,5%) إلى وجودها، بينما (52,5%) أفادوا بعدم وجودها. وتختلف النسب بين الفئات الاجتماعية، حيث سجل أرباب الأسر نسبة (48,3%) في إجابتهم بنعم، مقابل (51,7%) لا. أما ربات الأسر فقد كانت نسبة الإجابة بنعم (42,4%)، بينما كانت نسبة الإجابة بلا (57,6%). وأخيرًا، بين الشباب، كانت النسبة متقاربة إلى حد كبير (50,8%) مع وجود موقف، و(49,2%) مع عدم وجوده.

تشير البيانات إلى أنه لا توجد فروق كبيرة بين الفئات حول وجود موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة في الحي.

وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(0,920)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,631)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات فيما يتعلق بوجود هذا المرفق في الحي.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن توافر أو عدم توافر المواقف في الحي لا يعتمد بشكل كبير على الفئة الاجتماعية أو الوضع الأسري، بل قد يكون مرتبطًا أكثر بالعوامل المحلية أو التخطيط العمراني للحي نفسه.

جدول رقم (103): *يوضح المسافة بين مساكن المبحوثين وأقرب تجمع حضري (كلم^2)*

البعد عن المدينة / العينة			ما هي المسافة بين المسكن الذي تقطنه وأقرب تجمع حضري) كلم(2؟				المجموع
			أقل من 03 كلم2	من 03 إلى 05 لكم2	من 06 إلى 10 كلم2	أكثر من 10 كلم2	
المبحوث	أرباب أسر	ت	78	25	14	3	120
		%	65,0%	20,8%	11,7%	2,5%	100%
	ربات أسر	ت	37	14	6	2	59
		%	62,7%	23,7%	10,2%	3,4%	100%
	الشباب	ت	41	9	3	6	59
		%	69,5%	15,3%	5,1%	10,2%	100%
المجموع		ت	156	48	23	11	238
		%	65,5%	20,2%	9,7%	4,6%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
8,407			06	0.210	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**	

البعد عن المدينة يمثل انفصالا جغرافيا و اجتماعيا عن الوسط الحضري خاصة في غياب وسائل النقل و الجدول رقم (103) أن أكثر من نصف المبحوثين (65,5%) يعيشون في مسافة أقل من 03 كلم^2 عن أقرب تجمع حضري. هذه النسبة تبرز بشكل أكبر بين الشباب (69,5%)، تليهم أرباب الأسر (65,0%)، ثم ربات الأسر (62,7%). أما بالنسبة للمسافة من 03 إلى 05 كلم^2، فقد سجلت النسبة

الإجمالية (20,2%)، حيث كانت هذه النسبة الأعلى بين ربات الأسر (23,7%)، تليها أرباب الأسر (20,8%)، وأخيرًا الشباب (15,3%).

وفيما يخص المسافات الأكبر، نجد أن (9,7%) من المبحوثين يعيشون بين 06 إلى 10 كلم2 عن أقرب تجمع حضري، وتصل هذه النسبة إلى (4,6%) بالنسبة لأولئك الذين يعيشون على مسافة تزيد عن 10 كلم^2، حيث كان الشباب أكثر من يعاني من المسافة البعيدة، إذ بلغت نسبتهم (10,2%).

تشير البيانات إلى أن أكثر من نصف المبحوثين يعيشون في مسافة قريبة (أقل من 03 كلم^2) من أقرب تجمع حضري، دون وجود فروق ملحوظة بين الفئات المختلفة.

وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(8,407)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (6) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,210)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات فيما يتعلق بالمسافة من التجمعات الحضرية.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المسافة إلى أقرب تجمع حضري لا تتأثر بشكل كبير بالفئة الاجتماعية أو العمرية، وربما يكون هذا الأمر مرتبطًا أكثر بالواقع الجغرافي والتخطيط العمراني في المنطقة التي يسكن فيها الأفراد.

جدول رقم (104): *يوضح إعاقة بعد المسافة على المدينة اندماج المبحوثين فيها*

الاندماج / العينة			هل بعد المسافة على المدينة يعيق اندماجك فيها ؟ نعم	هل بعد المسافة على المدينة يعيق اندماجك فيها ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	57	63	120
		%	47,5%	52,5%	100%
	ربات أسر	ت	43	16	59
		%	72,9%	27,1%	100%
	الشباب	ت	30	29	59
		%	50,8%	49,2%	100%
المجموع		ت	130	108	238
		%	54,6%	45,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
10,731		02	0.005	0,05	**دال (توجد فروق)**

تقاس نسبة اندماج الأفراد في المجتمع بمدى قربهم من المراكز الحيوية في المدينة و التكميم الموضح في الجدول رقم (104) يوضح أن أكثر من نصف المبحوثين (54,6%) يعتقدون أن بعد المسافة عن المدينة يعيق اندماجهم فيها. وتختلف النسب بين الفئات، حيث سجل أرباب الأسر نسبة (47,5%) يعتقدون أن بعد المسافة يعيق اندماجهم، مقابل (52,5%) لا يرون ذلك. أما ربات الأسر فقد كانت نسبة الذين يعتقدون أن المسافة تعيق اندماجهم (72,9%)، بينما كانت نسبة الذين لا يرون ذلك (27,1%). وأخيرًا، بين الشباب، كانت النسبة متقاربة (50,8%) من الذين يعتقدون أن المسافة تعيقهم، و(49,2%) لا يرون ذلك. تشير البيانات إلى وجود فروق بين الفئات فيما يتعلق بتأثير بعد المسافة على الاندماج في المدينة، حيث كانت الفروق دالة.

وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(10,731)، وهي دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,005)، مما يعني أن هناك فروقًا دالة بين الفئات حول تأثير المسافة على الاندماج في المدينة. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن فئة ربات الأسر أكثر تأثرًا بموضوع المسافة على الاندماج في المدينة، وربما يكون ذلك بسبب التزاماتهن الأسرية والعملية التي قد تجعل التنقل أو الاندماج في الأنشطة الحضرية أكثر صعوبة مقارنة بالفئات الأخرى.

جدول رقم (105): *يوضح احتقار المبحوثين للحي الفوضوي الذي تقطنون فيه*

احتقار الحي / العينة			هل تحتقر هذا الحي الفوضوي الذي تقطن فيه ؟ نعم	هل تحتقر هذا الحي الفوضوي الذي تقطن فيه ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	67	53	120
		%	55,8%	44,2%	100%
	ربات أسر	ت	44	15	59
		%	74,6%	25,4%	100%
	الشباب	ت	37	22	59
		%	62,7%	37,3%	100%
المجموع		ت	148	90	238
		%	62,2%	37,8%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,918		02	0.052	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

كلما كان المسكن لا يوفر الراحة الجسدية و النفسية لقاطنه كان مبعثا للاحتقار و النفور منه الجدول رقم (105) يشير أن أكثر من نصف المبحوثين (62,2%) يعترفون باحتقارهم للحي الفوضوي الذي يقطنون فيه. حيث كانت النسبة بين أرباب الأسر (55,8%)، وبين ربات الأسر (74,6%)، بينما كانت النسبة بين الشباب (62,7%). أما بالنسبة للذين لا يحتقرون الحي، فقد كانت النسبة الإجمالية (37,8%)، حيث كانت النسبة بين أرباب الأسر (44,2%)، وبين ربات الأسر (25,4%)، وبين الشباب (37,3%).

تشير البيانات إلى أن الاحتقار للحي الفوضوي شائع بين أكثر من نصف المبحوثين، لكن لا توجد فروق دالة بين الفئات المختلفة. وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(5,918)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,052)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات حول احتقارهم للحي الفوضوي.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاحتقار للحي الفوضوي هو ظاهرة عامة لدى جميع الفئات، ولا يختلف بشكل كبير حسب الفئة الاجتماعية أو العمرية، ربما بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تفرضها طبيعة الأحياء الفوضوية.

جدول رقم (106): *يوضح احتقار المبحوثين للحي الفوضوي الذي يقطنون فيه حسب نمط سكنهم*

الاحتقار (2) / العينة			هل تحتقر هذا الحي الفوضوي الذي تقطن فيه ؟ نعم	هل تحتقر هذا الحي الفوضوي الذي تقطن فيه ؟ لا	المجموع
نمط السكن	بناء فوضوي	ت	120	62	182
		%	65,9%	34,1%	100%
	بناء قابل للتسوية	ت	23	28	51
		%	45,1%	54,9%	100%
	مستأجر بناء فوضوي	ت	5	0	5
		%	100%	0,0%	100%
المجموع		ت	148	90	238
		%	62,2%	37,8%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
10,460		02	0.005	0,05	دال (توجد فروق)

من خلال المعطيات الكمية في الجدول (106) يتبين جليا أن أكثر من نصف المبحوثين (62,2%) يعترفون باحتقارهم للحي الفوضوي الذي يقطنون فيه. حيث سجلت فئة سكان البناء الفوضوي أعلى نسبة (65,9%) من الذين يحتقرون الحي، بينما كانت نسبة سكان البناء القابل للتسوية (45,1%)، أما المستأجرون في البناء الفوضوي فلم يسجلوا إلا نسبة (100%) في الاحتقار.

أما بالنسبة لأولئك الذين لا يحتقرون الحي، فقد كانت النسبة الإجمالية (37,8%)، حيث كانت النسبة بين سكان البناء الفوضوي (34,1%)، وبين سكان البناء القابل للتسوية (54,9%)، وبين المستأجرين في البناء الفوضوي (0,0%). تشير البيانات إلى أن هناك فروقًا دالة بين أنماط السكن في ما يتعلق بالاحتقار للحي الفوضوي. وتؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(10,460)، وهي دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,005)، مما يعني أن هناك فروقًا دالة بين الفئات حول احتقارهم للحي الفوضوي حسب نمط سكنهم. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن سكان البناء الفوضوي يظهرون احتقارًا أكبر للحي مقارنة ببقية الفئات، مما قد يرجع إلى أن هؤلاء الأشخاص يشعرون بأكبر درجة من التهميش بسبب ظروف سكنهم. بينما سكان البناء القابل للتسوية يظهرون تسامحًا أكبر بسبب تحسن وضعهم السكني نسبيًا، فيما يظل المستأجرون في البناء الفوضوي أكثر عرضة للاحتقار بسبب ضعف وضعهم المستمر في هذا النوع من السكن.

جدول رقم (107): *يوضح معاناة احد أفراد أسر المبحوثين من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي يقطنون فيه*

الأمراض المزمنة (1) / فئات العينة			هل يعاني أحد أفراد أسرتك من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي تقطنون فيه ؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	55	65	120
		%	45,8%	54,2%	100%
	ربات أسر	ت	33	26	59
		%	55,9%	44,1%	100%
	الشباب	ت	26	33	59
		%	44,1%	55,9%	100%
المجموع		ت	114	124	238
		%	47,9%	52,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
2,078		02	0.354	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

المسكن السيئ الذي يفتقر للمتطلبات الصحية و أدنى ضرورات الحياة من نظافة و جاهزية و وقاية ضد الحر و القر لا شك سيكون وكرا للأمراض و الأوبئة و الجدول رقم (107) يؤكد أن ما نسبته (47,9%) أكدوا أن أحد أفراد أسرهم يعاني من الأمراض المزمنة بسبب المسكن الذي يقطنون فيه. وكانت النسبة الأعلى بين ربات الأسر (55,9%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (45,8%)، وأخيرًا فئة الشباب بنسبة.(44,1%)

أما بالنسبة لأولئك الذين نفوا وجود معاناة من الأمراض المزمنة بسبب المسكن، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (52,1%)، حيث سجلت فئة الشباب أعلى نسبة (55,9%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (54,2%)، وأخيرًا ربات الأسر بنسبة.(44,1%)

تشير البيانات إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الفئات فيما يتعلق بمعاناة أحد أفراد الأسرة من الأمراض المزمنة بسبب المسكن. وقد بلغت قيمة كا² (2,078) بدرجات حرية (2) ومستوى دلالة (0,354)، وهي غير دالة عند مستوى الخطأ.(0,05)

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معاناة الأسر من الأمراض المزمنة لا ترتبط بشكل كبير بفئة المبحوث بحد ذاته، وإنما قد تكون نتيجة لعوامل بيئية أو صحية عامة في الحي الفوضوي تؤثر على الجميع بنسب متقاربة. وقد تكون هذه الظروف مرتبطة بنوعية السكن أو نقص الخدمات الصحية الأساسية في المنطقة.

جدول رقم (108): *يوضح معاناة أحد أفراد أسر المبحوثين من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي يقطنون فيه حسب نمط سكنهم*

الأمراض المزمنة (2) / العينة			هل يعاني أحد أفراد أسرتك من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي تقطنون فيه ؟		المجموع
			نعم	لا	
نمط السكن	بناء فوضوي	ت	96	86	182
		%	52,7%	47,3%	100%
	بناء قابل للتسوية	ت	15	36	51
		%	29,4%	70,6%	100%
	مستأجر بناء فوضوي	ت	3	2	5
		%	60,0%	40,0%	100%
المجموع		ت	114	124	238
		%	47,9%	52,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,992		02	0.011	0,05	دال (توجد فروق)

يعتبر المسكن الرث و المهترئ و غير الصحي من بين الأسباب الرئيسية في تفاقم حدة الامراض المنتشرة في الحي خاصة المزمنة منها و، وقد لفت انتباهنا معاناة ساكنة الحي من أمراض كثيرة مثل الربو و الحساسية الفرطة الضغط الدموي و الروماتيزم و حتى التيفوئيد ، جراء الوسط الملوث و التهديد الصحي اليومي داخل الحي الذي لا يصلح للعيش البشري و من خلال المعطيات المحصلة في الجدول رقم (108) تبين لنا أن أقل من نصف المبحوثين (47,9%) أشاروا إلى معاناة أحد أفراد أسرهم من الأمراض المزمنة بسبب المسكن الذي يقطنون فيه. وكانت أعلى النسب بين مستأجري البناء الفوضوي (60,0%)، تليها فئة سكان البناء الفوضوي بنسبة (52,7%)، وأخيرًا فئة سكان البناء القابل للتسوية بنسبة (29,4%). أما بالنسبة لأولئك الذين نفوا وجود معاناة من الأمراض المزمنة، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (52,1%)، وكانت النسبة الأعلى بين سكان البناء القابل للتسوية (70,6%)، تليها فئة سكان البناء الفوضوي بنسبة (47,3%)، وأخيرًا مستأجرو البناء الفوضوي بنسبة (40,0%).

تشير البيانات إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين أنماط السكن فيما يتعلق بمعاناة أحد أفراد الأسرة من الأمراض المزمنة بسبب المسكن. وقد بلغت قيمة كا² (8,992) بدرجات حرية (2) ومستوى دلالة (0,011)، وهي دالة عند مستوى الخطأ (0,05).

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن سكان البناء الفوضوي والمستأجرين فيه يعانون بشكل أكبر من الأمراض المزمنة بسبب المسكن، نظرًا لتردي ظروف السكن في هذه الأنماط التي قد تفتقر إلى التهوية الجيدة والخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي. في المقابل، يظهر سكان البناء القابل للتسوية معاناة أقل، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في جودة مساكنهم، والتي قد تكون أكثر ملاءمة للصحة العامة.

جدول رقم (109): *يوضح شعور المبحوثين بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي*

الخجل من واقع الحي / فئات العينة			هل تشعر بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	66	54	120
		%	55,0%	45,0%	100%
	ربات أسر	ت	41	18	59
		%	69,5%	30,5%	100%
	الشباب	ت	31	28	59
		%	52,5%	47,5%	100%
المجموع		ت	138	100	238
		%	58,0%	42,0%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,363		02	0.113	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

بين الجدول (109) أن أكثر من نصف المبحوثين (58,0%) يشعرون بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي. وكانت النسبة الأعلى بين ربات الأسر (69,5%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (55,0%)، وأخيرًا فئة الشباب بنسبة (52,5%). أما بالنسبة لأولئك الذين لا يشعرون بالخجل أو الدونية من العيش في حي فوضوي، فقد كانت النسبة الإجمالية (42,0%)، حيث كانت النسبة بين ربات الأسر (30,5%)، وبين أرباب الأسر (45,0%)، وبين الشباب (47,5%).

تشير البيانات إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الفئات فيما يتعلق بالشعور بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي. وقد بلغت قيمة كا² (4,363) بدرجات حرية (2) ومستوى دلالة (0,113)، وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0,05).

من خلال هذه النتيجة، يمكن القول أن الشعور بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي لا يختلف بشكل كبير بين الفئات المختلفة، فغالبيتهم يشعرون بالخجل والتهميش والدونية والتفرقة الاجتماعية وهم متفقون في ذلك.

3 . التحليل الامبريقي للعنف الحضري :

تحليل بيانات العنف الحضري في حي شوف لكداد يمثل خطوة حاسمة لفهم ديناميات العنف في الأحياء الفوضوية، حيث توفر هذه البيانات رؤية دقيقة حول مصادر العنف وأسبابه، مثل الفقر، البطالة، وغياب الأمن

سنسعى لإثبات صدق الفرضيات التي تشير إلى أن المحيط الإيكولوجي هو الآخر يسهم بشكل مباشر في زيادة مستويات العنف في حي شوف لكداد.

1.3 العنف الاجتماعي قراءة في ضوء البيانات الكمية :

جدول رقم (110): *يوضح وجود مظاهر للعنف في حي المبحوثين*

العنف / فئات العينة			هل يوجد مظاهر للعنف في الحي ؟ نعم	هل يوجد مظاهر للعنف في الحي ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	83	37	120
		%	69,2%	30,8%	100%
	ربات أسر	ت	50	9	59
		%	84,7%	15,3%	100%
	الشباب	ت	45	14	59
		%	76,3%	23,7%	100%
المجموع		ت	178	60	238
		%	74,8%	25,2%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,183		02	0.075	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من مظاهر التردي والتهميش والعزلة في الأحياء الفوضوية انتشار العنف وتفسير مظاهره السب، الشتم الصراخ والمناوشات والمشاجرات اليومية وغيرها من السلوكيات التي تواجه الأفراد يوميا في كل حين و الجدول (110) يشير بوضوح إلى أن من ثلاثة أرباع المبحوثين (74,8%) يعتقدون أن هناك مظاهر للعنف في الحي. وقد سجلت فئة ربات الأسر أعلى نسبة (84,7%) في الاعتقاد بوجود مظاهر للعنف، بينما كانت النسبة بين أرباب الأسر (69,2%)، وبين الشباب (76,3%)، أما بالنسبة لأولئك الذين لا يعتقدون بوجود مظاهر للعنف في الحي، فقد كانت النسبة الإجمالية (25,2%)، حيث كانت النسبة بين أرباب الأسر (30,8%)، وبين ربات الأسر (15,3%)، وبين الشباب (23,7%).

تشير البيانات إلى أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات فيما يتعلق بوجود مظاهر للعنف في الحي. وتؤكد ذلك قيمة كا² المقدرة بـ(5,183)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,075)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات حول وجود مظاهر للعنف في الحي.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جميع الفئات تقريبًا تشترك في الإحساس بوجود مظاهر للعنف في الحي، سواء كانوا أرباب أسر أو ربات أسر أو شباب. هذا يشير إلى أن العنف في الأحياء الفوضوية يشكل ظاهرة مشتركة تؤثر على جميع السكان بشكل شبه متساوٍ، ولا توجد فروق كبيرة في تقدير هذه الظاهرة بين الفئات المختلفة.

جدول رقم (111): *يوضح شعور المبحوثين بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي*

الأمان / الفئات المعنية			هل تشعر بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي؟ نعم	هل تشعر بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	75	45	120
		%	62,5%	37,5%	100%
	ربات أسر	ت	45	14	59
		%	76,3%	23,7%	100%
	الشباب	ت	44	15	59
		%	74,6%	25,4%	100%
المجموع		ت	164	74	238
		%	68,9%	31,1%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,678		02	0.096	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

انتشار العنف و سيادته في الحي مبعث على عدم الشعور بالأمان والقلق المستمر من الغد و انتظار المصائب في كل حين لأن الواقع المعاش غير مستقر و غير محمي، و الجدول رقم (111) يبين أن أكثر من ثلثي المبحوثين (68,9%) يشعرون بعدم الأمان في الحي الفوضوي. وقد سجلت فئة ربات الأسر أعلى نسبة (76,3%) في الشعور بعدم الأمان، بينما كانت النسبة بين أرباب الأسر (62,5%)، وبين الشباب (74,6%).

أما بالنسبة لأولئك الذين لا يشعرون بعدم الأمان في الحي، فقد كانت النسبة الإجمالية (31,1%)، حيث كانت النسبة بين أرباب الأسر (37,5%)، وبين ربات الأسر (23,7%)، وبين الشباب (25,4%). تشير البيانات إلى أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات فيما يتعلق بشعورهم بعدم الأمان في الحي الفوضوي.

وتؤكد ذلك قيمة كا² المقدرة بـ(4,678)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,096)، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات حول شعورهم بعدم الأمان في الحي.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جميع الفئات تقريبًا تشعر بعدم الأمان في الحي الفوضوي، سواء كانوا أرباب أسر أو ربات أسر أو شباب. هذه النتيجة تشير إلى أن الشعور بعدم الأمان هو سمة مشتركة بين السكان في الأحياء الفوضوية، ولا توجد فروق كبيرة بين الفئات في هذا الشعور.

جدول رقم (112): *يوضح شعور المبحوثين بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي حسب مدة سكنهم بالحي*

مدة السكن والأمان / فئات العينة			هل تشعر بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي؟ نعم	هل تشعر بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي؟ لا	المجموع
مدة السكن بالحي	أقل من 05 سنوات	ت	14	11	25
		%	56,0%	44,0%	100%
	من 05 إلى 09 سنوات	ت	16	1	17
		%	94,1%	5,9%	100%
	من 10 إلى 14 سنة	ت	17	5	22
		%	77,3%	22,7%	100%
	من 15 إلى 19 سنة	ت	18	4	22
		%	81,8%	18,2%	100%
	20سنة فأكثر	ت	99	53	152
		%	65,1%	34,9%	100%
المجموع		ت	164	74	238
		%	68,9%	31,1%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
10,429		04	0.034	0,05	**دال (توجد فروق)**

يبين الجدول أن أكثر من ثلثي المبحوثين (68,9%) يشعرون بعدم الأمان في الحي الفوضوي، حيث كانت أعلى نسبة بين من سكنوا الحي من 5 إلى 9 سنوات (94,1%)، ومن 10 إلى 14 سنة (77,3%)، ومن 15 إلى 19 سنة (81,8%)، بينما كانت أقل نسبة بين من سكنوا الحي لأقل من 5 سنوات (56,0%) ومن سكنوا أكثر من 20 سنة (65,1%). تشير نتائج التحليل إلى وجود فروق دالة بين مدة السكن في الحي وشعور الأفراد بعدم الأمان

وتؤكد ذلك قيمة كا² المقدرة بـ(10,429)، وهي دالة عند درجات الحرية (4) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,034)، مما يعني أن هناك فروقًا دالة بين الفئات في شعورهم بعدم الأمان في الحي حسب مدة سكنهم.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المدة الزمنية التي قضاها المبحوثون في الحي تؤثر على شعورهم بالأمان. فالفئات التي سكنت الحي لفترات طويلة (مثل "من 05 إلى 09 سنوات" و من (10 إلى 14 سنة) أبدت شعورًا أكبر بعدم الأمان، في حين أن الفئة التي سكنت أقل من 5 سنوات كانت نسبة شعورها بعدم الأمان أقل. هذه الفروق قد تكون مرتبطة بتكيف الأفراد مع ظروف الحي وتزايد الشعور بعدم الأمان مع مرور الوقت.

جدول رقم (113): *يوضح طبيعة العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم*

الجيرة / فئات العينة			كيف هي علاقة الجيرة بينك وبين جيرانك ؟			المجموع
			جيدة	عادية	متوترة	
المبحوث	أرباب أسر	ت	49	51	20	120
		%	40,8%	42,5%	16,7%	100%
	ربات أسر	ت	15	31	13	59
		%	25,4%	52,5%	22,0%	100%
	الشباب	ت	19	35	5	59
		%	32,2%	59,3%	8,5%	100%
المجموع		ت	83	117	38	238
		%	34,9%	49,2%	16,0%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار	
8,784		04	0.067	0,05	غير دال (لا توجد فروق)	

علاقات الجيرة بين قاطني الحي الفوضوي أحد المؤشرات التي تمكننا من قياس مدى التوافق والانسجام بين الأفراد ونوع العلاقات التي تربطهم، حيث يشير الجدول (113)، أن العلاقة بين المبحوثين وجيرانهم تتفاوت بين "جيدة"، "عادية" و"متوترة". حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (49,2%) يصفون علاقتهم بجيرانهم بالعادية، بينما كانت نسبة من يصفونها بالعلاقة الجيدة (34,9%)، فيما سجلت فئة الذين يصفون العلاقة بالمتوترة نسبة أقل.(16,0%) بالنسبة للفئات المختلفة، نجد أن نسبة الذين وصفوا علاقتهم بالجيرة بأنها "جيدة" كانت في فئة أرباب الأسر (40,8%)، وفي فئة ربات الأسر (25,4%)، وفي فئة الشباب (32,2%). أما من وصفوا العلاقة بالعادية، فكانت أعلى نسبة في فئة الشباب (59,3%)، تليها فئة أرباب الأسر (42,5%)، ثم فئة ربات الأسر (52,5%). فيما كانت

نسبة الذين وصفوا العلاقة بالمتوترة أعلى بين ربات الأسر (22,0%)، ثم فئة أرباب الأسر (16,7%)، بينما كانت أقل بين الشباب.(8,5%)

تشير البيانات إلى أنه ليس هناك فروقًا دالة بين الفئات حول طبيعة العلاقة مع الجيران.

وتؤكد ذلك قيمة كا² المقدرة بـ(0,067)، وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0,05)، بمستوى دلالة قدره 0.067 مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الفئات فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الجيران.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن العلاقات بين المبحوثين وجيرانهم تبدو متشابهة إلى حد كبير، ما يعكس استقرارًا نسبيًا في العلاقات الاجتماعية بين أفراد الحي الفوضوي، على الرغم من الاختلافات في الفئات.

جدول رقم (114): *يوضح طبيعة علاقة المبحوثين بجيرانهم حسب مدة سكنهم بالحي*

مدة السكن و الجيرة / فئات العينة			كيف هي علاقة الجيرة بينك وبين جيرانك؟			المجموع
			جيدة	عادية	متوترة	
مدة السكن بالحي	أقل من 05 سنوات	ت	12	12	1	25
		%	48,0%	48,0%	4,0%	100%
	من 05 إلى 09 سنوات	ت	3	12	2	17
		%	17,6%	70,6%	11,8%	100%
	من 10 إلى 14 سنة	ت	10	9	3	22
		%	45,5%	40,9%	13,6%	100%
	من 15 إلى 19 سنة	ت	4	9	9	22
		%	18,2%	40,9%	40,9%	100%
	20سنة فأكثر	ت	54	75	23	152
		%	35,5%	49,3%	15,1%	100%
المجموع		ت	83	117	38	238
		%	34,9%	49,2%	16,0%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**	
18,513		08	0.018	0,05	**دال (توجد فروق)**	

من خلال الجدول (114) يتبين أن طبيعة علاقة المبحوثين بجيرانهم تختلف حسب مدة سكنهم بالحي. بشكل عام، كانت نسبة الذين وصفوا علاقتهم بالجيرة بأنها "عادية" هي الأعلى بين المبحوثين (49,2%)، بينما كانت نسبة من وصفوا العلاقة بأنها "جيدة" (34,9%)، ومن وصفوها بـ "متوترة" (16,0%).

بالنسبة للفئات المختلفة حسب مدة السكن، نجد أن أكثر من نصف المبحوثين الذين سكنوا أقل من 5 سنوات وصفوا العلاقة بأنها "عادية" (48,0%)، بينما كانت نسبة من وصفوها بـ "جيدة" (48,0%). في فئة من سكنوا من 5 إلى 9 سنوات، كانت العلاقة "عادية" أيضًا هي الأكثر شيوعًا (70,6%)، بينما كانت نسبة من وصفوها بـ "جيدة" منخفضة (17,6%). أما في فئة من سكنوا 10 إلى 14 سنة، كانت النسب متقاربة بين "جيدة" (45,5%) و"عادية" (40,9%). بالنسبة لمن سكنوا من 15 إلى 19 سنة، كانت العلاقة "متوترة" أكثر شيوعًا (40,9%)، مع انخفاض ملحوظ في النسب التي تصف العلاقة بـ "جيدة" (18,2%). في فئة من سكنوا 20 سنة فأكثر، كانت العلاقة "عادية" هي الأكثر شيوعًا (49,3%)، بينما سجلت نسبة الذين وصفوا العلاقة بـ "جيدة" (35,5%) و"متوترة" (15,1%).

تشير البيانات إلى أن هناك فروقًا دالة بين مدة السكن وطبيعة العلاقة مع الجيران.

وتؤكد ذلك قيمة كا² المقدرة بـ(18,513)، وهي دالة عند مستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,018)، مما يعني أن مدة السكن تؤثر على طبيعة العلاقة مع الجيران.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المبحوثين الذين سكنوا فترة أطول في الحي يميلون إلى وصف العلاقة مع جيرانهم بأنها "عادية"، في حين أن من سكنوا لفترات قصيرة قد يواجهون تحديات في التكيف مع بيئة الحي، مما ينعكس على تقييمهم لعلاقتهم مع الجيران.

جدول رقم (115): *يوضح تعرض المبحوثين لفعل عنف من طرف شخص آخر*

التعرض للعنف / فئات العينة			هل تعرضت لفعل عنف من طرف شخص آخر ؟ نعم	هل تعرضت لفعل عنف من طرف شخص آخر ؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	39	81	120
		%	32,5%	67,5%	100%
	ربات أسر	ت	26	33	59
		%	44,1%	55,9%	100%
	الشباب	ت	20	39	59
		%	33,9%	66,1%	100%
المجموع		ت	85	153	238
		%	35,7%	64,3%	100%
قيمة كا²		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,418		02	0.299	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من بين الشواهد الواقعية التي تثبت انتشار العنف و سيادته في المجتمع الفوضوي هو التعرض لإحدى أفعال العنف التي ينتهجها الساكنة سواء مادية أو رمزية و يشير الجدول (115) إلى أن نسبة التعرض للعنف بين المبحوثين تختلف بين الفئات، حيث بلغت (32,5%) بين أرباب الأسر، و(44,1%) بين ربات الأسر، و(33,9%) بين الشباب، بينما تراوحت نسبة الذين لم يتعرضوا للعنف بين (55,9%) و(67,5%). إجمالًا، صرّح (35,7%) من المبحوثين بتعرضهم للعنف، مقارنة بـ(64,3%) ممن لم يتعرضوا له. ومع ذلك، تُظهر قيمة كا^2 البالغة (2,418) بدرجات حرية (2) ومستوى دلالة (0,299) أن الفروق بين الفئات ليست دالة إحصائيًا، مما يعكس تشابهًا في تجارب المبحوثين مع العنف بغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها.

تشير هذه النتائج إلى أن تعرض المبحوثين للعنف لا يتأثر بشكل كبير بخصائصهم الديموغرافية مثل كونهم أرباب أسر، ربات أسر، أو شبابًا. يعكس ذلك أن العنف في هذا السياق ليس محصورًا بفئة اجتماعية محددة، بل هو ظاهرة عامة قد ترتبط بعوامل بيئية أو اجتماعية مشتركة تؤثر على جميع سكان الحي بشكل متساوٍ، مثل نقص الأمن أو سيادة التوترات الاجتماعية ويمكن القول ان نسبة لا بأس بها عبرت عن تعرضها للعنف باختلاف فئاتهم وهو ما يؤكد شيوع العنف الحضري بالحي الفوضوي.

جدول رقم (116): *يوضح تعرض المبحوثين لفعل عنف من طرف أشخاص آخرين حسب جنسهم*

العنف حسب الجنس / فئات العينة			هل تعرضت لفعل عنف من طرف شخص آخر؟		المجموع
			نعم	لا	
الجنس	ذكر	ت	51	106	157
		%	32,5%	67,5%	100%
	أنثى	ت	34	47	81
		%	42,0%	58,0%	100%
المجموع		ت	85	153	238
		%	35,7%	64,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,097		01	0.096	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

رغم أن المعطيات الكمية يبينفي الجدول (116) أن نسبة عدم التعرض للعنف أكبر، إلا أن ذلك لا ينفي السلوك العنيف الذي يتجلى بوضوح خاصة المسلط على الإناث حيث نشير إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين تعرضوا لفعل عنف من طرف أشخاص آخرين هم الإناث بنسبة (42,0%)، مقارنة بالذكور الذين سجلوا نسبة أقل بلغت (32,5%).

في حين أن أغلب المبحوثين الذين لم يتعرضوا لفعل عنف هم من الذكور بنسبة (67,5%)، مقابل الإناث بنسبة (58,0%).

أما إجمالي النسب في العينة، فإن نسبة المبحوثين الذين تعرضوا للعنف تقدر بـ(35,7%)، بينما نسبة الذين لم يتعرضوا للعنف بلغت (64,3%).

ومما سبق يمكن القول إن هناك تباينًا في نسب التعرض للعنف بين الذكور والإناث، حيث تميل النسب الأعلى للتعرض للعنف نحو الإناث، بينما الذكور أكثر تواجدًا في فئة من لم يتعرضوا للعنف. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,097)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,096)، مما يعني أنه لا توجد فروق جوهرية في التعرض لفعل عنف من طرف أشخاص آخرين حسب الجنس.

ويعود ذلك إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي تجعل الإناث أكثر عرضة للعنف بسبب الأدوار التقليدية التي تضعهن في مواقع ضعف. بينما الذكور، رغم أنهم أقل تعرضًا للعنف، بسبب التخوف من التعرض للذكور خوفا من النتائج غير المحتملة عكس الإناث اللاتي يستسلمن لأي تهديد.

جدول رقم (117): *يوضح نوع العنف الذي تعرض إليه المبحوثين من طرف أشخاص آخرين*									
نوع العنف / فئات العينة			نوع العنف الذي تعرضت إليه من طرف شخص آخر؟						المجموع
			جسدي	لفضي	معنوي	جسدي ولفضي	جسدي ومعنوي	لفظي ومعنوي	جسدي ولفضي ومعنوي	
المبحوث	أرباب أسر	ت	7	8	2	0	2	4	16	39
		%	17,9%	20,5%	5,1%	0,0%	5,1%	10,3%	41,0%	100%
	ربات أسر	ت	2	5	1	3	0	5	10	26
		%	7,7%	19,2%	3,8%	11,5%	0,0%	19,2%	38,5%	100%
	الشباب	ت	1	4	2	3	0	3	7	20
		%	5,0%	20,0%	10,0%	15,0%	0,0%	15,0%	35,0%	100%
المجموع		ت	10	17	5	6	2	12	33	85
		%	11,8%	20,0%	5,9%	7,1%	2,4%	14,1%	38,8%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**		**مستوى الدلالة**		**مستوى الخطأ**		**القرار**	
11,890			12		0.455		0,05		**غير دال (لا توجد فروق)**	
المجموع أصغر من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع المتعرضين للعنف فقط										

باستقصاء الجدول رقم (117) يوضح هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين تعرضوا للعنف الجسدي واللفظي والمعنوي معًا، حيث بلغت النسبة (38,8%)، خاصة من فئة أرباب الأسر بنسبة (41,0%). يليها تعرض المبحوثين للعنف اللفظي بنسبة (20,0%)، خاصة من فئة أرباب الأسر بنسبة (20,5%) والشباب بنسبة (20,0%). كما سجلت نسبة (14,1%) من المبحوثين تعرضهم للعنف اللفظي والمعنوي معًا، خاصة من فئة الشباب بنسبة (15,0%).تعتبر النسب الأخرى أقل تأثيرًا مثل العنف الجسدي بنسبة (11,8%) والعنف المعنوي بنسبة (5,9%). أما بالنسبة لفئة ربات الأسر، فكانت النسبة الأبرز في العنف الجسدي واللفظي معًا بنسبة (38,5%).

وتعكس قيمة كا^2 المقدرة بـ(11,890) أنها غير دالة عند درجات الحرية (12) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,455)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوع العنف الذي تعرض له المبحوثون بناءً على فئاتهم.

تكشف النتائج أن العنف، سواء كان جسديًا أو لفظيًا أو معنويًا، يتوزع بشكل شبه متساوٍ بين المبحوثين من مختلف الفئات الاجتماعية (أرباب الأسر، ربات الأسر، والشباب). ورغم تنوع أنواع العنف المبلغ عنها، إلا أن القيمة غير الدالة (كا^2 = 11,890) تشير إلى أن هذه الأنواع من العنف لا ترتبط بشكل واضح بالفئة الاجتماعية أو الجنس. هذا يعكس أن العنف في الأحياء الفوضوية ناتجً عن ظروف اجتماعية واقتصادية عامة تؤثر على الجميع، مثل الفقر، التهميش، والضغط الاجتماعي، مما يجعل الجميع عرضة للتعرض لهذا العنف. بمعنى آخر، يمكن اعتبار أن العنف هنا ظاهرة هيكلية ناتجة عن المأزق الاجتماعي والتهميش، وليس عن عوامل فردية مرتبطة بالجنس أو الوضع الاجتماعي فقط.

جدول رقم (118): *يوضح وجود سوابق قضائية للمجيبين*

السوابق القضائية / فئات العينة			هل أنت من أصحاب السوابق القضائية؟ نعم	هل أنت من أصحاب السوابق القضائية؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	16	104	120
		%	13,3%	86,7%	100%
	ربات أسر	ت	3	56	59
		%	5,1%	94,9%	100%
	الشباب	ت	7	52	59
		%	11,9%	88,1%	100%
المجموع		ت	26	212	238
		%	10,9%	89,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,837		02	0.242	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من خلال اتصالنا بفئات الحي الفوضوي تبين لنا أن أصحاب السوابق القضائية في الحي المدروس موجودون بكثرة لكن لا يصرحون بذلك إلا القلة التي تم توثيقها في الجدول رقم (118) حيث يشير أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين لديهم سوابق قضائية هي من فئة "أرباب الأسر" بنسبة (13,3%)، تليها فئة "الشباب" بنسبة (11,9%)، بينما سجلت فئة "ربات الأسر" أقل نسبة بـ(5,1%). كما أن (89,1%) من المبحوثين لا يمتلكون سوابق قضائية.

وتؤكد قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,837) مع درجات الحرية (2) ومستوى الدلالة (0,242) أن النتيجة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0,05)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الفئات المختلفة في نسبة وجود السوابق القضائية.

النتائج تشير إلى أن هناك تشابهًا في التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة فيما يتعلق بالسوابق القضائية، حيث لا توجد فروق واضحة أو دالة بين "أرباب الأسر"، "ربات الأسر"، و"الشباب". قد يكون ذلك نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مشابهة تؤثر على هذه الفئات بنفس الشكل. بالنسبة لـ"أرباب الأسر" والشباب، قد يكون تأثير البطالة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتأزم عاملًا مشتركًا يعزز السلوكيات المنحرفة. أما بالنسبة لـ «ربات الأسر"، يعكس عدم وجود سوابق قضائية لهن المجتمع المغلق والتضييق على المرأة وعدم إعطائها الحرية في فعل ما تشاء لذلك نجد نوعا من الانغلاق الذي تفرضه الأسرة أو المجتمع على المرأة، أو محدودية تعرضهن لمواقف قانونية.

وهو ما يعكس هذا التحليل غياب التباين الكبير بين الفئات الاجتماعية المدروسة في قضية السوابق القضائية،

جدول رقم (119): *يوضح وجود السوابق القضائية للمجيبين حسب سنهم*

السوابق حسب السن / فئات العينة		هل أنت من أصحاب السوابق القضائية؟		المجموع
		نعم	لا	
السن	19- 35سنة	ت 15	109	124
		% 12,1%	87,9%	100%
	36-50سنة	ت 8	82	90
		% 8,9%	91,1%	100%
	51-70سنة	ت 3	21	24
		% 12,5%	87,5%	100%
المجموع		ت 26	212	238
		% 10,9%	89,1%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.620		02	0.734	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

من خلال الجدول (119) يتبين أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين لديهم سوابق قضائية هي من فئة "19-35 سنة" بنسبة (12,1%)، تليها فئة "51-70 سنة" بنسبة (12,5%)، بينما سجلت فئة "36-50 سنة" أقل نسبة بـ(8,9%). كما أن (89,1%) من المبحوثين لا يمتلكون سوابق قضائية.

وتؤكد قيمة كا^2 المقدرة بـ(0,620) مع درجات الحرية (2) ومستوى الدلالة (0,734) أن النتيجة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0,05)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الفئات العمرية المختلفة في نسبة وجود السوابق القضائية.

تشير النتائج إلى أن العمر ليس عاملًا مؤثرًا بشكل كبير في وجود السوابق القضائية بين الفئات العمرية المدروسة. هذا يشير إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية قد تكون أكثر تأثيرًا من العمر في تشكيل السلوكيات المرتبطة بالسوابق القضائية. فالعوامل مثل البطالة، الفقر، والتهميش الاجتماعي هي المحركات الرئيسية وراء هذه السلوكيات بغض النظر عن العمر. الفئة العمرية "51-70 سنة" على الرغم من كونها فئة مسنّة، سجلت نسبة سوابق قضائية مشابهة لفئة "19-35 سنة"، مما قد يشير إلى أن السوابق القضائية لا ترتبط فقط بالعمر بل بتراكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها الأفراد.

جدول رقم (120): *يوضح رأي المبحوثين حول غضب السكان من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي*

الغضب / فئات العينة			هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ نعم	هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ لا	المجموع
المبحوث	أرباب أسر	ت	103	17	120
		%	85,8%	14,2%	100%
	ربات أسر	ت	51	8	59
		%	86,4%	13,6%	100%
	الشباب	ت	47	12	59
		%	79,7%	20,3%	100%
المجموع		ت	201	37	238
		%	84,5%	15,5%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
1,384		02	0.501	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

يبين الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (84.5%) أكدوا غضب السكان من واقعهم البئيس في الحي الفوضوي، وكانت النسبة الأعلى بين ربات الأسر بنسبة (86.4%)، تليها أرباب الأسر بنسبة (85.8%)، في حين سجلت فئة الشباب نسبة أقل بلغت (79.7%). أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (15.5%)، وكانت الأعلى بين الشباب بنسبة (20.3%).

تشير قيمة كا^2 المقدرة بـ(1.384) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.501) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يدل على توافق آراء المبحوثين حول غضب السكان من واقعهم، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية.

يمكن تفسير هذه النتيجة بكون سكان الحي الفوضوي يعيشون ظروفًا متشابهة من حيث التهميش الاجتماعي، والبيئة السكنية المتردية، وغياب الخدمات الأساسية، مما يجعل شعورهم بالغضب من واقعهم تجربة جماعية لا تتأثر بالفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

جدول رقم (121): *يوضح حمل المبحوثين حقدا وانتقاما لسكان الحي بسبب سوابقهم القضائية*

الحقد والانتقام / فئات العينة			هل تحمل حقدا وانتقاما لسكان الحي بسبب سوابقك القضائية؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	11	5	16
		%	68,8%	31,3%	100%
	ربات أسر	ت	2	1	3
		%	66,7%	33,3%	100%
	الشباب	ت	5	2	7
		%	71,4%	28,6%	100%
المجموع		ت	18	8	26
		%	69,2%	30,8%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.027		02	0.987	0,05	غير دال (لا توجد فروق)
المجموع أصغر من حجم العينة لأنه يتم التعامل مع الذين لديهم سوابق قضائية فقط					

يمثل الانتقام من المجتمع أحد السبل التي ينتهجها المسبوقون قضائيا للتعبير عن غضبهم و نكرانهم لبيئتهم الرثة التي نشأوا فيها و كانت سببا في تهميشهم بسبب ماضيهم، ويبين الجدول (121) أن أكثر من ثلثي المبحوثين (69.2%) أكدوا أنهم يحملون حقدًا وانتقامًا لسكان الحي بسبب سوابقهم القضائية، وكانت النسبة الأعلى بين الشباب بنسبة (71.4%)، تليها أرباب الأسر بنسبة (68.8%)، بينما سجلت ربات الأسر أقل نسبة بلغت (66.7%). أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (30.8%)، وكانت الأقل بين الشباب بنسبة (28.6%).

تشير قيمة كا^2 المقدرة بـ(0.027) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.987) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يدل على توافق آراء المبحوثين حول حملهم الحقد والانتقام من سكان الحي بسبب سوابقهم القضائية، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال التأثيرات الثقافية والاجتماعية العميقة التي تتشكل في المجتمعات المهمشة. يعيش أفراد الحي الفوضوي في بيئة تتميز بالتهميش والإقصاء، حيث تؤدي سوابقهم القضائية إلى تعزيز الشعور بالاغتراب الاجتماعي. هؤلاء الأفراد، سواء كانوا من أرباب الأسر أو الشباب، يتشاركون في تجارب اجتماعية جماعية، مما يعمق مشاعر الحقد والانتقام التي قد تكون استجابة غير مباشرة لهذه الهويات الموصومة. ويعكس ذلك تكوّن روابط اجتماعية تؤدي إلى انحياز متبادل بين السكان، حيث تصبح مشاعر الحقد جزءًا من نسيج اجتماعي يتسم بالرفض الجماعي والميل للانتقام نتيجة للتجربة المعيشية المشتركة في الحي الفوضوي.

جدول رقم (122): *يوضح رأي المبحوثين في وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية*					
العنف ضد السلطات / فئات العينة			هل هناك أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	23	97	120
		%	19,2%	80,8%	100%
	ربات أسر	ت	13	46	59
		%	22,0%	78,0%	100%
	الشباب	ت	6	53	59
		%	10,2%	89,8%	100%
المجموع		ت	42	196	238
		%	17,6%	82,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
3,242		02	0.198	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يبين الجدول (122) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (82.4%) أكدوا أنه لا توجد أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية، وكانت النسبة الأعلى بين الشباب بنسبة (89.8%)، تليها ربات الأسر بنسبة (78.0%)، في حين سجلت فئة أرباب الأسر نسبة أقل بلغت (80.8%). أما الذين أجابوا بـ «نعم"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (17.6%)، وكانت الأعلى بين ربات الأسر بنسبة (22.0%)، بينما سجلت فئة الشباب أقل نسبة بلغت (10.2%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(3.242) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.198) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يدل على توافق آراء المبحوثين حول وجود أعمال عنف تجاه السلطات المحلية، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

يمكن تفسير هذه النتيجة بالظروف الاجتماعية المستمرة التي تعيشها الفئات المختلفة في الأحياء الفوضوية. حيث أن غياب أعمال العنف تجاه السلطات المحلية ناتج عن شعور بعدم الجدوى أو الأمل في تغيير الوضع من خلال العنف والخوف من السجن والعقوبات، بالإضافة إلى سلطة الردع التي قد تحد من قدرة السكان على اتخاذ إجراءات مماثلة. وبالتالي، يظل التوتر بين السكان والسلطات موجودًا على مستوى الوعي الجماعي دون أن يُترجم إلى أعمال عنف فعلية.

2.3 تمظهرات العنف الاقتصادي و تنوعه حسب المعطيات الواقعية :

جدول رقم (123): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام*

الفقر والاجرام / فئات العينة			هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	97	23	120
		%	80,8%	19,2%	100%
	ربات أسر	ت	51	8	59
		%	86,4%	13,6%	100%
	الشباب	ت	56	3	59
		%	94,9%	5,1%	100%
المجموع		ت	204	34	238
		%	85,7%	14,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
6,439		02	0.040	0,05	**دال (توجد فروق)**

تشير المعطيات الكمية الواردة من الحي أن الفقر أحد أهم دوافع الإجرام و هذا ما يبينه الجدول (123) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (85.7%) يعتقدون أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام، وكانت النسبة الأعلى بين الشباب بنسبة (94.9%)، تليها ربات الأسر بنسبة (86.4%)، في حين سجلت فئة أرباب الأسر نسبة أقل بلغت (80.8%). أما الذين أجابوا بـ «لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (14.3%)، وكانت الأعلى بين أرباب الأسر بنسبة (19.2%)، بينما سجلت فئة الشباب أقل نسبة بلغت (5.1%).

ما يؤكد ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(6.439)، وهي دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.040)، مما يعني وجود فروق بين المبحوثين في إجاباتهم حول تأثير الفقر على ارتكاب الجرائم.

يعكس الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يرون أن الفقر المنتشر في الحي يؤدي إلى زيادة السرقات والاعتداءات، وهو ما يبرز تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على السلوكيات الفردية والجماعية.

إن ارتفاع نسبة الاعتقاد بأن الفقر يشكل عاملاً رئيسيًا في تفشي الجرائم بين الشباب (94.9%)، يتماشى مع فرضية أن الفقر لا يؤدي فقط إلى شعور بالعوز والحرمان، بل أيضًا إلى تراكم الإحباطات الاجتماعية والنفسية، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية كآلية للتكيف مع الوضع القاسي، أما الفئات الأخرى مثل ربات الأسر وأرباب الأسر، فيبدو أن تجاربهم مع الفقر، رغم تأثيرها، لم تؤد إلى نفس الشعور الحاد كما هو الحال مع الشباب، مما يشير إلى تأثير العوامل الثقافية، مثل دور الأسرة ومسؤولياتها، في تشكيل التصورات المختلفة حول الفقر والجريمة.

هذا الاختلاف بين الفئات الاجتماعية قد يعكس التفاوت في مستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد في الحي، وهو ما يعزز فكرة أن الفقر ليس العامل الوحيد في ظهور الجرائم، بل يتداخل مع عناصر أخرى مثل النشأة الاجتماعية، والدور الأسري، والتعليم، والفرص الاقتصادية.

جدول رقم (124): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب مهنتهم*

الفقر والسرقة / فئات العينة			هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام؟		المجموع
			نعم	لا	
المهنة	بطال	ت	92	13	105
		%	87,6%	12,4%	100%
	متقاعد	ت	11	4	15
		%	73,3%	26,7%	100%
	عامل يومي	ت	44	7	51
		%	86,3%	13,7%	100%
	تاجر	ت	5	3	8
		%	62,5%	37,5%	100%
	عمل حر	ت	26	3	29
		%	89,7%	10,3%	100%
	موظف	ت	26	4	30
		%	86,7%	13,3%	100%
المجموع		ت	204	34	238
		%	85,7%	14,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
6,113		05	0.295	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

هناك شبه إجماع من المبحوثين أن الفقر هو أحد أبرز الدوافع التي تؤدي إلى احتراف السرقة و الإجرام بصفة عامة في الحي، و الجدول رقم (124) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (85.7%) يعتقدون أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام، حيث تتفاوت النسب بين المهن المختلفة. أعلى نسبة كانت بين فئة "بطال" بنسبة (87.6%)، تليها فئة "عامل يومي" بنسبة (86.3%)، ثم "موظف" بنسبة (86.7%)، بينما كانت النسبة الأدنى بين فئة "تاجر" بنسبة (62.5%).

أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (14.3%)، وكانت الأعلى بين فئة "تاجر" بنسبة (37.5%)، تليها فئة "متقاعد" بنسبة (26.7%).

تشير قيمة كا^2 المقدرة بـ(6,113) عند درجات حرية (5) ومستوى دلالة (0.295) إلى أن الفروق بين المهن غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في إجاباتهم حول علاقة الفقر بالجرائم حسب المهنة.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن الفقر كظاهرة اجتماعية يؤثر على جميع فئات المجتمع بشكل مشابه، بغض النظر عن المهنة، حيث أن الظروف الاقتصادية الصعبة تدفع الأفراد إلى نفس السلوكيات المترتبة على الإحباط الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، فإن تصور الأفراد حول علاقة الفقر بالجريمة قد يكون مشتركًا بينهم، ويتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة التي يعيشونها.

جدول رقم (125): *يوضح رأي المبحوثين في كون بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام فيه*

البعد عن مقرات الأمن / فئات العينة			هل بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	95	25	120
		%	79,2%	20,8%	100%
	ربات أسر	ت	47	12	59
		%	79,7%	20,3%	100%
	الشباب	ت	51	8	59
		%	86,4%	13,6%	100%
المجموع		ت	193	45	238
		%	81,1%	18,9%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,470		02	0.480	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

متى كان الحي بعيدا عن المراقبة الأمنية و دوريات التفقد و مكافحة الجريمة بمختلف أنواعها استفحل الإجرام و هنا يبين الجدول (125) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (81.1%) يعتقدون أن بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي. وقد سجلت أعلى نسبة بين فئة الشباب بنسبة (86.4%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (79.2%)، وفئة ربات الأسر بنسبة (79.7%). أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (18.9%)، وكانت الأقل بين الشباب بنسبة (13.6%). وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(1,470) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.480) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في إجاباتهم حول تأثير بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك على انتشار الإجرام.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن شعور المبحوثين بأن بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى زيادة الإجرام هو رأي مشترك بين مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع. فبغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها، يتفق العديد من الأفراد على أن غياب أو بعد الجهات الأمنية قد يسهم في تزايد معدلات الإجرام، مما يعكس انعدام الأمان أو ضعف الرقابة في بعض الشوارع والمناطق.

جدول رقم (126): *يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي*

الاعتداء على الأملاك العمومية 1 / فئات العينة			هل تم ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	33	87	120
		%	27,5%	72,5%	100%
	ربات أسر	ت	21	38	59
		%	35,6%	64,4%	100%
	الشباب	ت	18	41	59
		%	30,5%	69,5%	100%
المجموع		ت	72	166	238
		%	30,3%	69,7%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
1,230		02	0.541	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

إن السخط الذي يعتري ساكنة الحي جراء مكوثهم رهن المعاناة و الضنك من واقعهم البئيس، حيث تعكس معطيات الجدول رقم (126) أن حوالي ثلث المبحوثين (30.3%) يعتقدون أن السكان قد ارتكبوا اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرًا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي. وقد سجلت أعلى نسبة بين ربات الأسر بنسبة (35.6%)، تليها فئة الشباب بنسبة (30.5%)، في حين كانت النسبة الأقل بين أرباب الأسر بنسبة (27.5%). أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (69.7%)، وكانت النسبة الأعلى بين فئة الشباب بنسبة (69.5%).

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(1,230) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.541) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في إجاباتهم حول ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن الشعور بالرفض والسخط تجاه واقع السكن الفوضوي قد يكون مشتركًا بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولكنه لا يصل إلى درجة تدفعهم إلى اتخاذ إجراءات عنيفة مثل الاعتداء على الأملاك العمومية. السبب في ذلك هو إدراكهم بأن هذه الأفعال لن تؤدي إلى تحسين وضعهم الاجتماعي أو المعيشي، خاصة مع زيادة نسبية الوعي الاجتماعي وتوفر طرق الاحتجاج السلمي وجمعيات الحي التي تضغط لتلبية بعض مطالب الحي الفوضوي من جهة وتهدئة الجماعات الغاضبة من جهة أخرى وضرورة انتهاج التحاور والضغط كبديل للعنف.

جدول رقم (127): *يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي حسب نمط سكنهم*

الاعتداء على الأملاك العمومية 2 / فئات العينة			هل تم ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي؟		المجموع
			نعم	لا	
نمط السكن	بناء فوضوي	ت	58	124	182
		%	31,9%	68,1%	100%
	بناء قابل للتسوية	ت	12	39	51
		%	23,5%	76,5%	100%
	مستأجر بناء فوضوي	ت	2	3	5
		%	40,0%	60,0%	100%
المجموع		ت	72	166	238
		%	30,3%	69,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,543		02	0.462	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

نمط السكن الفوضوي بين القصديري والقابل للتسوية يعكس مدى الاختلاف في السلوكيات المنتهجة من طرف الساكنة حيث يبين الجدول (127) أن حوالي ثلث المبحوثين (30.3%) يعتقدون أن السكان قد ارتكبوا اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرًا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي. وكانت النسبة الأعلى بين سكان البناء الفوضوي بنسبة (31.9%)، تليها فئة المستأجرين في البناء الفوضوي بنسبة (40.0%)، في حين كانت النسبة الأقل بين سكان البناء القابل للتسوية بنسبة (23.5%). أما الذين أجابوا بـ"لا"، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية (69.7%)، وكانت النسبة الأعلى بين سكان البناء القابل للتسوية بنسبة (76.5%).

تشير قيمة كا^2 المقدرة بـ(1,543) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.462) إلى أن الفروق بين الفئات غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في إجاباتهم حول ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية بناءً على نمط سكنهم.

ويمكن تفسير ذلك أن، الأفراد مع الوقت يعتادون على التعايش مع الصعوبات دون اللجوء إلى العنف أو تدمير الممتلكات العامة، حيث يتم التعبير عن السخط بطرق غير مباشرة. كما أن هناك قيودًا ثقافية وأخلاقية تمنع التصرفات العنيفة، فالثقافة السائدة في هذه الأحياء تميل إلى تفضيل السلوكيات التي تتجنب التصعيد المباشر مع السلطات رغم وجودها أحيانا، فالسكان يعانون من ضغوطات اقتصادية واجتماعية تجعلهم يركزون على بقاء الوضع مستقرًا قدر الإمكان. هذا الاستقرار النسبي يعزز فكرة "التكيف" مع الفقر، التي تقتضي تجنب التصرفات التي قد تؤدي إلى عواقب سلبية إضافية، مثل الاعتقالات أو ردود الفعل العنيفة من السلطات

جدول رقم (128): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) في الحي*

جرائم الأموال / العينة			العنف الاقتصادي) جرائم واقعة على الأموال						المجموع
			المتاجرة بالمخدرات والخمور	السرقة	السطو على المنازل	تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام	التهريب وتجارة الممنوعات	الدعارة	
المبحوث	أرباب أسر	ت	102	98	93	11	40	55	399
		%	25,6%	24,6%	23,3%	2,8%	10,0%	13,8%	100%
	ربات أسر	ت	50	53	45	5	20	29	202
		%	24,8%	26,2%	22,3%	2,5%	9,9%	14,4%	100%
	الشباب	ت	53	50	40	11	27	28	209
		%	25,4%	23,9%	19,1%	5,3%	12,9%	13,4%	100%
المجموع		ت	205	201	178	27	87	112	810
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**		**مستوى الخطأ**		**القرار**	
						0,05		**غير دال (لا توجد فروق)**	
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة									

الجدول (128) يعرض توزيع آراء المبحوثين حول انتشار العنف الاقتصادي في الحي من خلال تصنيفات متعددة للجرائم المرتكبة ضد الأموال، مثل المتاجرة بالمخدرات والخمور، السرقة، السطو على المنازل، تزوير العملة، التهريب، والدعارة.

تشير النتائج إلى أن أكثر من ربع المبحوثين من أرباب الأسر والشباب يعتقدون أن المتاجرة بالمخدرات والخمور هي الظاهرة الأكثر شيوعًا (25.6% و25.4% على التوالي)، تليها السرقة بنسبة (24.6% و23.9%)، والسطو على المنازل بنسبة (23.3% و19.1%). أما تزوير العملة أو المحررات الرسمية فقد كانت النسبة الأقل في جميع الفئات (2.8% بين أرباب الأسر و5.3% بين الشباب). وبشكل عام، يلاحظ أن هناك توافقًا نسبيًا بين مختلف الفئات الاجتماعية في ترتيب هذه الأنواع من الجرائم، مع تركيز أكبر على المتاجرة بالمخدرات والسرقة.

من الناحية السوسيواقتصادية، تعكس نتائج الجدول انتشار العنف الاقتصادي في الحي كنتيجة مباشرة للوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه سكان الحي. يُظهر أن المتاجرة بالمخدرات والخمور والسرقة تعد من أبرز الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي يلجأ إليها الأفراد في بيئات فقيرة ومهمشة مثل حي شوف لكداد، حيث تعاني هذه الأحياء من نقص الفرص الاقتصادية المشروعة.

النسبة المرتفعة للمتاجرة بالمخدرات والخمور (25.6% بين أرباب الأسر و25.4% بين الشباب) تشير إلى أن هذا النشاط أصبح يشكل جزءًا من الاقتصاد غير الرسمي غير الشرعي، الذي يتطور في بيئة تفتقر إلى الدعم الحكومي والفرص الاقتصادية. وبالمثل، تشير نتائج السرقة والسطو على المنازل إلى محاولات الأفراد لتلبية احتياجاتهم المالية الأساسية في غياب مصادر دخل قانونية، مما يعكس أزمة اقتصادية هيكلية تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى سلوكيات غير قانونية لتحقيق مكاسب اقتصادية، كما أن ظاهرة التهريب وتجارة الممنوعات تعكس هي الأخرى حالة من الاقتصاد الموازي الذي يعتمد على استغلال الثغرات في النظام الرسمي لتوفير دخل بديل في ظل غياب فرص العمل الرسمية.

جدول رقم (129): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم الاقتصادية (جرائم واقعة ضد الأموال) حسب مستواهم التعليمي*

المستوى التعليمي وجرائم الاموال / فئات العينة		العنف الاقتصادي) جرائم واقعة على الأموال						المجموع
		المتاجرة بالمخدرات والخمور	السرقة	السطو على المنازل	تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام	التهريب وتجارة الممنوعات	الدعارة	
المستوى التعليمي	دون مستوى	ت	14	16	13	3	8	11	65
		%	21,5%	24,6%	20,0%	4,6%	12,3%	16,9%	100%
	ابتدائي	ت	25	24	22	3	6	14	94
		%	26,6%	25,5%	23,4%	3,2%	6,4%	14,9%	100%
	متوسط	ت	51	48	45	6	22	31	203
		%	25,1%	23,6%	22,2%	3,0%	10,8%	15,3%	100%
	ثانوي	ت	62	61	58	6	26	32	245
		%	25,3%	24,9%	23,7%	2,4%	10,6%	13,1%	100%
	جامعي	ت	53	52	40	9	25	24	203
		%	26,1%	25,6%	19,7%	4,4%	12,3%	11,8%	100%
المجموع		ت	205	201	178	27	87	112	810
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار
						0,05		غير دال (لا توجد فروق)
المجموع أكبر من حجم العينة لان هناك من المبحوثين من اختار أكثر من اجابة								

تظهر المعطيات الكمية في الجدول (129) توزيعًا متقاربًا للآراء حول انتشار الجرائم الاقتصادية عبر المستويات التعليمية المختلفة. بالنسبة للمتاجرة بالمخدرات والخمور، سجلت فئات التعليم "دون مستوى" و"جامعي" أعلى النسب (21.5% و26.1%)، مما يشير إلى أن هذه الجريمة منتشرة بين جميع المستويات التعليمية بشكل متقارب. في السرقة، كانت النسب متقاربة بين الفئات التعليمية المختلفة، حيث تراوحت بين (24.6% و25.6%)، مما يعكس انتشار هذه الجريمة بين الأفراد بمختلف مستوياتهم التعليمية.

أما في السطو على المنازل، فقد سجلت فئة "دون مستوى" (20.0%) و"ثانوي" (23.7%) أعلى النسب، ما يعكس انتشار السطو في الفئات التعليمية ذات المستوى المحدود. فيما يتعلق بـ تزوير العملة أو المحررات الرسمية، كانت النسب أقل بين جميع الفئات التعليمية، حيث تراوحت بين (2.4% و5.3%)، ما يشير إلى أن هذه الجريمة أقل انتشارًا عبر جميع المستويات التعليمية. في التهريب وتجارة الممنوعات، كانت النسب أكثر ارتفاعًا بين فئات "دون مستوى" (12.3%) و"جامعي" (12.3%)، مما يعكس انتشار هذا النوع من الجرائم بين الأفراد ذوي التعليم المحدود وكذلك بين الأفراد الجامعيين. أخيرًا، بالنسبة لـ الدعارة، كانت النسب مرتفعة نسبيًا في فئات "دون مستوى" (16.9%) و"ابتدائي" (14.9%)، مع تراجع نسبي في فئات "ثانوي" (13.1%) و"جامعي" (11.8%). هذه النسب تشير إلى أن الجرائم الاقتصادية منتشرة بشكل متساوٍ تقريبًا بين جميع الفئات التعليمية، مما يعكس أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا أكبر في انتشار هذه الجرائم مقارنة بمستوى التعليم، ما يعزز ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(0.532) عند درجات حرية (5) ومستوى دلالة (0.987) إلى أن الفروق بين المجموعات التعليمية غير دالة إحصائيًا عند مستوى الخطأ (0.05). وبالتالي، لا توجد فروق ذات دلالة بين المبحوثين في إجاباتهم حول انتشار الجرائم الاقتصادية بناءً على مستوى تعليمهم.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن انتشار الجرائم الاقتصادية في الأحياء الفوضوية ليس محصورًا فقط في فئة معينة من التعليم، بل يرتبط بشكل أكبر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الجميع، بغض النظر عن مستواهم التعليمي. فالافتقار إلى الفرص الاقتصادية والمهنية يمكن أن يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الأنشطة غير القانونية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

جدول رقم (130): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف ضد الأفراد (جرائم واقعة على الأشخاص) في الحي*

جرائم الأشخاص / العينة			جرائم واقعة على الأشخاص (العنف ضد الأفراد)							المجموع
			الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح)	السب والشتم والكلام النابي	تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي)	جرائم القتل	جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...)	العنف الزوجي	التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات	
المبحوث	أرباب أسر	ت	80	98	62	43	31	40	42	396
		%	20,2%	24,7%	15,7%	10,9%	7,8%	10,1%	10,6%	100%
	ربات أسر	ت	37	50	35	21	24	23	19	209
		%	17,7%	23,9%	16,7%	10,0%	11,5%	11,0%	9,1%	100%
	الشباب	ت	44	48	31	23	19	19	15	199
		%	22,1%	24,1%	15,6%	11,6%	9,5%	9,5%	7,5%	100%
المجموع		ت	161	196	128	87	74	82	76	804
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا²			**درجات الحرية**		مستوى الدلالة	**مستوى الخطأ**		**القرار**		
						0,05		**غير دال (لا توجد فروق)**		

المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة

المعطى الإحصائي لجرائم الاعتداء على الأفراد من خلال للجدول رقم (130)؛ يبين أن أكبر نسبة من المبحوثين تشير إلى السب والشتم والكلام النابي، حيث بلغت النسبة بين أرباب الأسر (24,7%)، وبين ربات الأسر (23,9%)، وبين الشباب (24,1%). يليه مباشرة الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح)، حيث سجلت النسبة بين أرباب الأسر (20,2%)، وبين ربات الأسر (17,7%)، وبين الشباب (22,1%). أما تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي)، فقد سجلت نسبة (15,7%) بين أرباب الأسر، (16,7%) بين ربات الأسر، و(15,6%) بين الشباب. فيما سجلت جرائم القتل نسبة (10,9%) بين أرباب الأسر، (10,0%) بين ربات الأسر، و(11,6%) بين الشباب. كما سجلت جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...) نسبة (7,8%) بين أرباب الأسر، (11,5%) بين ربات الأسر، و(9,5%) بين الشباب.

أما بالنسبة لـ العنف الزوجي، فقد تراوحت نسبته بين (10,1%) بين أرباب الأسر، (11,0%) بين ربات الأسر، و(9,5%) بين الشباب. وأخيرًا، التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات سجلت النسبة الأقل بين جميع الفئات المدروسة، حيث بلغت (10,6%) بين أرباب الأسر، (9,1%) بين ربات الأسر، و(7,5%) بين الشباب.

من خلال هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن السب والشتم والكلام النابي يعتبر الأكثر انتشارًا بين جميع المبحوثين، ويليه الاعتداءات الجسدية. أما التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات فقد سجلت النسبة الأقل انتشارًا بين جميع الفئات.

مما يعني أنه لا توجد فروق دالة في إجابات المبحوثين حول انتشار العنف ضد الأفراد في الحي. وهذا يشير إلى توافق الآراء بين الفئات المختلفة، مما يعكس توافر وعي مشترك حول انتشار العنف اللفظي والجسدي في الحي.

النتائج تشير إلى أن هناك توافقًا عامًا بين مختلف الفئات في الحي حول انتشار العنف، سواء كان لفظيًا أو جسديًا. الفروق غير دالة إحصائيًا، مما يعني أن التوجهات نحو العنف في الحي متشابهة عبر المجموعات المختلفة. يفسر ذلك أن العنف ضد الأفراد أصبح ظاهرة مشتركة بين مختلف الفئات السكانية في الحي، مع تزايد واضح في العنف اللفظي والجسدي مقارنة بالجرائم الأخرى.

جدول رقم (131): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم ضد الأفراد (جرائم واقعة على الأشخاص) حسب جنسهم*

نوع الجرائم / العينة			العنف ضد الأفراد) جرائم واقعة على الأشخاص							المجموع
			الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح)	السب والشتم والكلام النابي	تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي)	جرائم القتل	جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...)	العنف الزوجي	التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات	
الجنس	ذكر	ت	110	130	85	57	45	49	52	528
		%	20,8%	24,6%	16,1%	10,8%	8,5%	9,3%	9,8%	100%
	أنثى	ت	51	66	43	30	29	33	24	276
		%	18,5%	23,9%	15,6%	10,9%	10,5%	12,0%	8,7%	100%
المجموع		ت	161	196	128	87	74	82	76	804
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار	
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)	
المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من اجابة										

يبين الجدول (131) أن أكبر نسبة من الذكور تشير إلى السب والشتم والكلام النابي بنسبة (24,6%)، تليها الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح) بنسبة (20,8%). بينما كانت أعلى نسبة بين الإناث أيضًا في السب والشتم والكلام النابي بنسبة (23,9%)، تليها العنف الزوجي بنسبة (12,0%). أما بالنسبة لبقية الجرائم، نلاحظ أن الذكور أشاروا إلى تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي) بنسبة (16,1%)، جرائم القتل بنسبة (10,8%)، جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...) بنسبة (8,5%)، والتجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات بنسبة (9,8%). بينما أظهرت الإناث نسبًا أقل في تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي) بنسبة (15,6%)، جرائم القتل بنسبة (10,9%)، جرائم الأطفال بنسبة (10,5%)، والتجمهر والاعتصامات بنسبة (8,7%). بالمقارنة بين الجنسين، نلاحظ أن الذكور يبرزون بشكل أكبر في بعض الجرائم مثل السب والشتم وتشكيل العصابات، بينما تظهر الإناث حضورا أكبر في العنف الزوجي مقارنة بالذكور.

مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين الذكور والإناث في إجاباتهم حول انتشار الجرائم ضد الأفراد في الحي. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تشير إلى أن تفضيلات وآراء الذكور والإناث متقاربة بشأن نوعية الجرائم المنتشرة في الحي.

النتائج تشير إلى أن الذكور والإناث يشتركون في الرأي حول انتشار الجرائم في الحي بشكل عام، لكن بعض الجرائم مثل العنف الزوجي تظهر بشكل أكبر لدى الإناث، بينما يظهر الذكور ميلاً أكبر للإشارة إلى السب والشتم وتشكيل العصابات. الفروق غير دالة إحصائيًا، مما يعني أن الجنس لا يشكل عاملًا فارقًا في تفضيلات المبحوثين حول انتشار الجرائم في الحي.

جدول رقم (132): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار الجرائم ضد الأفراد (جرائم واقعة ضد الأشخاص) حسب مستواهم التعليمي*

الإجرام و المستوى التعليمي / العينة			العنف ضد الأفراد) جرائم واقعة على الأشخاص							المجموع
			الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح)	السب والشتم والكلام النابي	تشكيل مجموعة أشرار)عصابة الحي)	جرائم القتل	جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...)	العنف الزوجي	التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات	
المستوى التعليمي	دون مستوى	ت	11	15	9	9	9	10	9	72
		%	15,3%	20,8%	12,5%	12,5%	12,5%	13,9%	12,5%	100%
	ابتدائي	ت	23	24	15	13	13	9	7	104
		%	22,1%	23,1%	14,4%	12,5%	12,5%	8,7%	6,7%	100%
	متوسط	ت	37	47	29	21	21	22	21	198
		%	18,7%	23,7%	14,6%	10,6%	10,6%	11,1%	10,6%	100%
	ثانوي	ت	45	58	43	23	17	21	25	232
		%	19,4%	25,0%	18,5%	9,9%	7,3%	9,1%	10,8%	100%
	جامعي	ت	45	52	32	21	14	20	14	198
		%	22,7%	26,3%	16,2%	10,6%	7,1%	10,1%	7,1%	100%
المجموع		ت	161	196	128	87	74	82	76	804
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			**درجات الحرية**		**مستوى الدلالة**		**مستوى الخطأ**		**القرار**	
							0,05		**غير دال (لا توجد فروق)**	

المجموع أكبر من حجم العينة لان هناك من المبحوثين من اختار أكثر من اجابة

يمكن دوما طرح مدى تأثير المستوى التعليمي في السلوك الإجرامي زيادة أو نقصانا و من خلال الجدول رقم (132)، أظهرت النتائج أن أكثر من ربع المبحوثين من حملة الشهادات الجامعية (22,7%)، وكذلك من ذوي المستوى الثانوي (19,4%)، أشاروا إلى الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح)، بينما كانت النسبة أقل في المجموعات الأخرى. فيما يتعلق بالسب والشتم والكلام النابي، كانت النسبة الأعلى بين المبحوثين من حملة الشهادات الجامعية (26,3%)، تليها فئة المستوى الثانوي (25,0%). أما بالنسبة لتشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي)، فقد كانت النسبة الأعلى بين المبحوثين من ذوي المستوى الثانوي (18,5%)، تليها فئة حملة الشهادات الجامعية (16,2%). بالنسبة لجرائم القتل، كانت النسب متقاربة بين جميع الفئات التعليمية، مع ارتفاع طفيف في فئة ذوي المستوى الثانوي (9,9%). في جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي)، تميزت فئة "دون مستوى" بنسبة (12,5%)، تليها فئة الابتدائي. أما العنف الزوجي، فقد سجلت فئة المستوى الجامعي نسبة (10,1%)، بينما كانت النسبة في الفئات الأخرى أقل. وأخيرًا، كانت نسبة التجمهر والاعتصامات وغلق الطرقات منخفضة عبر جميع الفئات التعليمية، مع أعلى نسبة في فئة المستوى الثانوي (10,8%). وبالنظر إلى نتائج اختبار كا 2، فإن القيمة كانت غير دالة (أكبر من 0,05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات التعليم المختلفة في ما يتعلق بانتشار هذه الجرائم. وبذلك، يمكن الاستنتاج أن مستوى التعليم لا يؤثر بشكل كبير على تعرض الأفراد للجرائم ضد الأشخاص في الحي، مما يدل على أن العوامل الأخرى قد تكون أكثر تأثيرًا في هذا الصدد.

تشير نتائج التحليل إلى أنه لا توجد فروق دالة بين المبحوثين من مختلف مستويات التعليم فيما يتعلق بانتشار الجرائم ضد الأفراد في الحي، مما يعني أن مستوى التعليم لا يؤثر بشكل كبير على تباين الآراء حول هذه الجرائم. بالنظر إلى النسب التي تمثل توزيع المبحوثين حسب مستويات التعليم، نلاحظ أن التوزيع كان متقاربًا بين الفئات المختلفة في معظم الجرائم المذكورة، ما يشير إلى أن الجرائم المرتكبة في الحي قد لا تكون مرتبطة بشكل واضح بمستوى التعليم، بل قد تتأثر بعوامل أخرى مثل البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية.

جدول رقم (133): *يوضح رأي المبحوثين في انتشار العنف الزوجي في الحي حسب حالتهم العائلية*					
العنف الزوجي / العينة			العنف الزوجي		المجموع
			نعم	لا	
الحالة العائلية	متزوج (ة)	ت	52	110	162
		%	32,1%	67,9%	100%
	عازب(ة)	ت	19	40	59
		%	32,2%	67,8%	100%
	مطلق (ة)	ت	8	3	11
		%	72,7%	27,3%	100%
	أرمل(ة)	ت	3	3	6
		%	50,0%	50,0%	100%
المجموع		ت	82	156	238
		%	34,5%	65,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,307		03	0.040	0,05	**دال (توجد فروق)**

يشكل العنف الزوجي دليلا واضحا على التذمر من الحالة المعيشية المزرية و تفاقم المشاكل الزوجية جراء صعوبات الحياة و هذا ما يؤثر على العلاقات الزوجية في الحي، حيث يشير الجدول (133) تباينًا واضحًا في النسب بين الفئات المختلفة. بالنسبة للمتزوجين، أكّد (32,1%) منهم وجود العنف الزوجي في الحي، بينما (67,9%) نفوا وجوده. أما العزاب، فكانت النسبة مشابهة للمتزوجين، حيث بلغت (32,2%) ممن أقروا بوجود العنف الزوجي، مقابل (67,8%) نفوا ذلك. في حين أن نسبة المطلقين الذين أكدوا وجود العنف الزوجي كانت مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث بلغت (72,7%)، بينما كانت نسبة الذين نفوا وجوده (27,3%). بالنسبة للأرامل، كانت النسبة متساوية بين من أكدوا ومن نفوا وجود العنف الزوجي، حيث بلغت (50,0%) لكل منهما.

تشير هذه النتائج إلى أن العنف الزوجي أكثر انتشارًا بين المطلقين مقارنة بالفئات الأخرى، حيث تُعدّ نسبة المطلقين الذين أشاروا إلى وجود العنف الزوجي هي الأعلى (72,7%) وهو ما وهو ما أكدناه سابق مع المقابلات التي عرضت بعض حالات المقابلة التي تعرضت للعنف الزوجي خاصة المطلقات

منهن . بينما تُظهر الفئات الأخرى مثل المتزوجين والعزاب تباينًا أقل في النسب، ما يشير إلى تقارب في آرائهم حول هذه القضية.

وما يثبت ذلك قيمة كا2 (8,307) مع درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0,040)، وهو ما يعني أن هناك فروقًا دالة بين المجموعات المختلفة في حالة وجود العنف الزوجي. وهذا يشير إلى أن الحالة العائلية تؤثر بشكل ملحوظ على انتشار العنف الزوجي في الحي، حيث يزداد في حالة المطلقين مقارنة ببقية الفئات.

تشير النتائج إلى أن العنف الزوجي في الحي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحالة العائلية للأفراد. على وجه الخصوص، يُلاحظ أن المطلقين هم الأكثر تأكيدًا على وجود العنف الزوجي بنسبة (72,7%)، مما قد يعكس تجارب شخصية سابقة أو مشاهدات لهم حول هذه الظاهرة في محيطهم. قد يكون العنف الزوجي أكثر انتشارًا في حالات الطلاق بسبب الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها الأفراد بعد انفصالهم، وهو ما يساهم في تزايد هذه الظاهرة في هذه الفئة. في المقابل، تكون نسبة المتزوجين والعزاب الذين أشاروا إلى وجود العنف الزوجي أقل، ما قد يدل على أن هؤلاء الأفراد لم يواجهوا هذه الظاهرة بنفس الحجم أو لم يلاحظوها بنفس الطريقة.

هذا التحليل يؤكد على أن الحالة العائلية لها تأثير كبير في انتشار العنف الزوجي في الحي، حيث أن المطلقين قد يكونون أكثر عرضة لتجارب العنف أو لديهم وعي أكبر بانتشاره مقارنة بالفئات الأخرى.

جدول رقم (134): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة*

العنف و البطالة و الفقر (1) / فئات العينة			هل تعتقد أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	104	16	120
		%	86,7%	13,3%	100%
	ربات أسر	ت	50	9	59
		%	84,7%	15,3%	100%
	الشباب	ت	57	2	59
		%	96,6%	3,4%	100%
المجموع		ت	211	27	238
		%	88,7%	11,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,081		02	0.079	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

حسب التكميم الاحصائي في الجدول (134) فإن العنف المنتشر يجب إيعازه دوما للمستوى المادي الرديء و المزري الذي يسهم مباشرة في زيادة معدلات الإجرام حيث نشير إلى أن أغلب المبحوثين يعتقدون أن العنف والإجرام المرتكب في الحي الفوضوي بهدف الحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة، حيث بلغت نسبتهم (88,7%)، خاصة بين فئة الشباب بنسبة (96,6%)، تليها فئة أرباب الأسر بنسبة (86,7%)، ثم ربات الأسر بنسبة.(84,7%) ، في حين سجلت نسبة (11,3%) من المبحوثين الذين لا يعتقدون أن الفقر والحرمان والبطالة هي السبب وراء العنف والإجرام في الحي الفوضوي، حيث كانت النسبة أقل بين الشباب (3,4%)، تليها أرباب الأسر بنسبة (13,3%)، وأخيرًا ربات الأسر بنسبة.(15,3%) ، ومما سبق يمكن القول أن: أغلبية المبحوثين محل الدراسة الميدانية يتفقون على أن الفقر والحرمان والبطالة هي الأسباب الرئيسية للعنف والإجرام المرتكب في الحي الفوضوي، خاصة بين الشباب وأرباب الأسر.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(5,081) وهي غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى

الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,079)، مما يعني عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول ارتباط الفقر والحرمان والبطالة بالعنف والإجرام.

ويمكن تفسير ذلك أن العنف في الأحياء الفوضوية بالبنية الثقافية التي تعيد إنتاج سلوكيات قائمة على الفقر والحرمان. أما سوسيولوجيًا، فيعكس العنف واقع التهميش الاجتماعي وغياب الفرص، مما يدفع الأفراد، خاصة الشباب، إلى سلوكيات منحرفة بسبب الإقصاء. كما يبرز الفقر والبطالة كعوامل رئيسية تدفع الأفراد نحو الإجرام كوسيلة لتلبية احتياجاتهم. تعكس هذه الظاهرة تأثير الاقتصاد غير الرسمي وضعف الدعم الاجتماعي في الأحياء الفوضوية.

جدول رقم (135): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة حسب مهنتهم*

العنف و البطالة و الفقر (2) / العينة			هل تعتقد أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة؟		المجموع
			نعم	لا	
المهنة	بطال	ت	94	11	105
		%	89,5%	10,5%	100%
	متقاعد	ت	14	1	15
		%	93,3%	6,7%	100%
	عامل يومي	ت	43	8	51
		%	84,3%	15,7%	100%
	تاجر	ت	7	1	8
		%	87,5%	12,5%	100%
	عمل حر	ت	28	1	29
		%	96,6%	3,4%	100%
	موظف	ت	25	5	30
		%	83,3%	16,7%	100%
المجموع		ت	211	27	238
		%	88,7%	11,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
4,014		05	0.547	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يوضح الجدول رقم (135) أن معظم المبحوثين يعتقدون أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة بنسبة (88,7%)، ويتصدرهم العاملون في الأعمال الحرة بنسبة (96,6%)، يليهم المتقاعدون بنسبة (93,3%)، ثم البطالون بنسبة (89,5%) في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يعتقدون بذلك (11,3%)، وكانت أعلى نسبة بينهم لدى الموظفين بنسبة (16,7%)، تلاهم العمال اليوميون بنسبة (15,7%). ومما سبق يمكن القول إن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يرون أن الفقر والحرمان والبطالة هي الأسباب الرئيسية للعنف والإجرام في الأحياء الفوضوية، خاصة لدى العاملين في الأعمال الحرة والمتقاعدين والبطالين.

وما يؤكد ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(4,014)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,547)، مما يعني أن المبحوثين متفقون حول ارتباط الفقر والبطالة بانتشار العنف والإجرام

ويعود ذلك إلى أن الفقر والحرمان والبطالة في الأحياء الفوضوية تشكل بيئة خصبة لظهور العنف والإجرام، حيث تدفع الظروف المعيشية القاسية الأفراد إلى تبني سلوكيات عدوانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن غياب فرص العمل المستقرة يفاقم من الإحساس بالتهميش الاجتماعي، مما يعزز الشعور بالإحباط ويدفع البعض للجوء إلى الإجرام كوسيلة للحصول على المال. بالإضافة إلى ذلك، يُبرز هذا السياق ضعف شبكات الدعم الاجتماعي وانعدام التكافل المجتمعي، مما يترك الأفراد عرضة للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (136): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي*

أنماط العنف و التهميش / فئات العينة			هل تعتقد أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	111	9	120
		%	92,5%	7,5%	100%
	ربات أسر	ت	50	9	59
		%	84,7%	15,3%	100%
	الشباب	ت	52	7	59
		%	88,1%	11,9%	100%
المجموع		ت	213	25	238
		%	89,5%	10,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,684		02	0.261	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

تثبت المعطيات الإحصائية تفوق الجانب الاجتماعي و تأثيره السلبي في الأحياء متى كان المحيط رثا و بئيسا، و الجدول رقم (135) يبين أن غالبية المبحوثين يعتقدون أن العنف والإجرام في المجتمع، بما في ذلك ضرب الزوجة، التحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات، وتشكيل عصابات الأحياء، سببه التهميش الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بـ "نعم" (89,5%)، خاصة أرباب الأسر بنسبة (92,5%)، يليهم الشباب بنسبة (88,1%)، ثم ربات الأسر بنسبة (84,7%). بينما يرى (10,5%) من المبحوثين أن التهميش الاجتماعي ليس سببًا لهذه الظواهر.

ومما سبق، يمكن القول إن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين يربطون انتشار العنف والإجرام بالتهميش الاجتماعي، خاصة أرباب الأسر والشباب.

وما يؤكد ذلك، قيمة كا^2 المقدرة بـ (2,684) والتي تعد غير دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين المبحوثين حول اعتقادهم هذا.

مما سبق يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين التهميش الاجتماعي وتفاقم العنف والإجرام في المجتمع. فالتهميش يخلق بيئة تُضعف الروابط الاجتماعية وتقلل من فرص الاندماج، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالإقصاء والظلم، خاصة بين الفئات التي تعاني من الفقر أو غياب الدعم المؤسسي.

يمكن تفسير ذلك في انهيار نظم القيم التقليدية التي كانت تحكم العلاقات الاجتماعية وتُقيّد العنف. كذلك فإن ضعف السياسات التنموية والتوزيع غير العادل للموارد يؤدي إلى الإقصاء الهيكلي، ما يدفع الأفراد نحو سلوكيات منحرفة كوسيلة للتعبير عن الغضب أو لتحقيق مكانة مفقودة. اقتصاديًا، يساهم غياب فرص العمل وتردي الظروف المعيشية في جعل العنف وسيلة بديلة للحصول على الموارد أو فرض النفوذ في الأحياء الفقيرة.

جدول رقم (137): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي حسب عدد أفراد أسرهم*

أنماط العنف و عدد أفراد الأسرة / العينة			هل تعتقد أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي؟ نعم	هل تعتقد أن العنف والإجرام في المجتمع كضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي؟ لا	المجموع
عدد أفراد الأسرة	03أو 04 أفراد	ت	193	24	217
		%	88,9%	11,1%	100%
	05أو 06 أفراد	ت	19	1	20
		%	95,0%	5,0%	100%
	07او 08 أفراد	ت	1	0	1
		%	100%	0,0%	100%
المجموع		ت	213	25	238
		%	89,5%	10,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.833		02	0.659	0,05	دال (توجد فروق)

تثبت المعطيات الإحصائية أن عدد أفراد الأسرة يشكل معيارا لمدى وجود سلوك إجرامي، و الجدول رقم (137) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (89,5%) يعتقدون أن العنف والإجرام في المجتمع، مثل ضرب الزوجة والتحرش بالأطفال، استهلاك وبيع المخدرات، وعصابات الأحياء، يعود إلى التهميش الاجتماعي. حيث تقدر نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذا الرأي بـ(89,5%)، بينما تقدر نسبة الذين يرفضون هذا الرأي بـ(10,5%).

أما بالنسبة لتوزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة، فإن النسبة الأعلى من المبحوثين الذين يعتقدون أن التهميش الاجتماعي هو السبب تكمن بين الأسر التي تضم (03 أو 04 أفراد) بنسبة (88,9%)، تليها الأسر التي تضم (05 أو 06 أفراد) بنسبة (95,0%)، ثم الأسر التي تضم (07 أو 08 أفراد) بنسبة (100%).

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(0,833) وهي دالة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,659)، مما يعني أن هناك فروقًا في إجابات المبحوثين حول تأثير التهميش الاجتماعي على العنف والإجرام في المجتمع حسب عدد أفراد الأسرة.

ويعود ذلك إلى أن التهميش الاجتماعي يلعب دورًا أساسيا في انتشار العنف والإجرام في المجتمع، كما انه يضعف الروابط الاجتماعية داخل الأسرة، مما يفاقم الظواهر الإجرامية في الأحياء الفوضوية.

3.3 عرض وتحليل بيانات العنف السياسي (التمرد):

جدول رقم (138): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير*

العنف السياسي / فئات العينة			هل تعتقد أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	102	18	120
		%	85,0%	15,0%	100%
	ربات أسر	ت	45	14	59
		%	76,3%	23,7%	100%
	الشباب	ت	51	8	59
		%	86,4%	13,6%	100%
المجموع		ت	198	40	238
		%	83,2%	16,8%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,747		02	0.253	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

متى مورس الإقصاء و تمت مصادرة حرية التعبير فانتظر العنف و التمرد، و الجدول رقم (137) لم يشذ عن القاعدة حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (حوالي 83,2%) يعتقدون أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية يعودان إلى التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير. كما تشير هذه النتيجة إلى أن هناك اتفاقًا عامًا بين مختلف الفئات الاجتماعية حول العلاقة بين التهميش السياسي وظهور العنف والإقصاء السياسي. ومع ذلك، فإن قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,747) عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) تشير إلى أن هذه الفروق غير دالة، مما يعني أنه لا توجد فروق معنوية في إجابات المبحوثين حول تأثير التهميش السياسي على العنف والإقصاء السياسي بين الفئات المختلفة من المبحوثين

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(2,747) عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05)، فهي غير دالة، حيث أن مستوى الدلالة (0,253) أكبر من مستوى الخطأ (0,05). وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المبحوثين

يمكن القول أن العنف السياسي (الإقصاء من الحياة السياسية، وتغييب المشاركة السياسية ...) سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير، وهو نتيجة لهيكل اجتماعي يعاني من قمع وتهميش مستمر. هذا التهميش يؤدي إلى حالة من الاحتقان الاجتماعي، وبالتالي يتجسد العنف السياسي كنتيجة لذلك التهميش، وبالتالي مصادرة حرية التعبير والتهميش السياسي يخلق شعورًا بالظلم وعدم العدالة بين الأفراد، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن رفضهم للنظام القائم.

4.3 رؤية واقعية للعنف الإيكولوجي :

جدول رقم (139): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)*

العنف و التهميش / فئات العينة			هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟		المجموع
			نعم	لا	
المبحوث	أرباب أسر	ت	101	19	120
		%	84,2%	15,8%	100%
	ربات أسر	ت	46	13	59
		%	78,0%	22,0%	100%
	الشباب	ت	53	6	59
		%	89,8%	10,2%	100%
المجموع		ت	200	38	238
		%	84,0%	16,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
3,098		02	0.212	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يتفق المبحوثين في أن التهميش المكاني الإيكولوجي ينتج و لا ريب الانحراف و العنف ، و هذا ما نَتَلَمَسُه من خلال الجدول (139) الذي يعرض أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (84,0%) يعتقدون أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع هي نتيجة للتهميش الإيكولوجي (المكاني)، بينما أبدى 16,0% منهم رأيًا مختلفًا. وبالنسبة للفئات المختلفة، نجد أن 84,2% من أرباب الأسر، 78,0% من ربات الأسر، و89,8% من الشباب يتفقون على أن التهميش الإيكولوجي هو سبب هذه الظواهر.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(3,098) عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,212) حول عدم وجود فروق دالة، مما يشير إلى أن التهميش الإيكولوجي يُعتبر من الأسباب الرئيسية للعنف الحضري حسب الاعتقاد المشترك للمجيبين.

حسب اعتقاد الباحث فإن التهميش الإيكولوجي (المكاني) يُعتبر سببًا رئيسيًا للانحراف الاجتماعي والعنف. ويعكس هذا التصور العلاقة بين البيئة المكانية السيئة والتهميش الذي يعاني منه السكان في المناطق الفقيرة أو المهمشة. فالظروف البيئية السيئة، مثل الازدحام السكاني، نقص المرافق الأساسية، والظروف المعيشية القاسية، تؤدي إلى تعزيز الانحرافات السلوكية في هذه المجتمعات. كما أن غياب فرص التنمية والمشاركة الفعّالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يسهم في تعزيز الإحساس بالعزلة الاجتماعية، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للسلوكيات العنيفة والمخالفات القانونية. وهو ما أكدته نظرية الدوائر المتراكزة وأطروحة روبيرت بارك وأرنست برجيس حول انتشار الإجرام والعنف في مدينة شيكاغو التي كان سببها الأول هو التهميش الإيكولوجي.

جدول رقم (140): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب نمط سكنهم*

نمط السكن و العنف / مكونات العينة			هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟ نعم	هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟ لا	المجموع
نمط السكن	بناء فوضوي	ت	153	29	182
		%	84,1%	15,9%	100%
	بناء قابل للتسوية	ت	42	9	51
		%	82,4%	17,6%	100%
	مستأجر بناء فوضوي	ت	5	0	5
		%	100%	0,0%	100%
المجموع		ت	200	38	238
		%	84,0%	16,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,058		02	0.589	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يتفق قاطني الحي على اختلاف أنماط سكنهم حول الإقرار بأن الانحراف و العنف الحاصل يوميا مرده إلى العزلة الإيكولوجية المكانية ، من خلال الجدول (140) أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع يرجع إلى التهميش الإيكولوجي (المكاني)، حيث بلغت النسبة الإجمالية (84%) من المبحوثين. بين الفئات السكانية المختلفة، نجد أن أكثر من 84% من المبحوثين في السكنات الفوضوية يعتقدون ذلك، بينما كانت النسبة أقل قليلاً في البناء القابل للتسوية (82,4%)، مع نسبة (100%) في فئة المستأجرين في البناء الفوضوي، وهو ما يعكس شعورًا قويًا بارتباط البيئة المعيشية السيئة بتعزيز السلوكيات المنحرفة. ومع ذلك،

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ (1,058) عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0,05) تشير إلى أن هذه الفروق غير دالة، مما يعني أنه لا توجد فروق كبيرة بين الفئات المختلفة في إجاباتهم حول تأثير التهميش الإيكولوجي على الانحراف الاجتماعي، بغض النظر عن نمط سكنهم، يتفق الباحث في أن التهميش الإيكولوجي (المكاني) له دور في زيادة مظاهر العنف والانحراف الاجتماعي. وعلى

الرغم من أن نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أن البيئة المعيشية السيئة تؤثر سلبًا على السلوكيات المنحرفة مرتفعة، إلا أن عدم وجود فروق دالة بين الفئات المختلفة (حسب نمط السكن) يعكس توافقًا عامًا في الآراء. وهذا يشير إلى أن التهميش الإيكولوجي يعد عاملاً مشتركًا يؤثر على الجميع في المجتمع، سواء كانوا يعيشون في بناء فوضوي أو بناء قابل للتسوية أو حتى في سكنات مستأجرة في الأحياء الفوضوية.

خاتمـــــــة:

بناءً على التحليل الدقيق للمعطيات الميدانية، يتبيّن أن مظاهر التهميش الحضري في حي شوف لكداد لا تُعد مجرد أوضاع معيشية ظرفية، بل هي تعبيرات بنيوية عن اختلالات عميقة في النسق الحضري والاجتماعي. فقد كشفت المؤشرات الكمية والكيفية عن تجذر الهشاشة في أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والإيكولوجية، بما يعمّق الإحساس بالإقصاء ويغذي مفاعيل العنف.

كما بيّن التحليل الامبريقي للعنف الحضري أن السلوك العنيف ليس مجرد رد فعل فردي، بل هو نتاج منظومة اجتماعية غير عادلة تكرّس اللامساواة وتهمّش فئات بأكملها. وبهذا، يظهر تداخل العنف والهامشية كتعبيرين متكاملين عن خلل وظيفي وهيكلي في بنية المدينة، ما يستدعي مساءلة السياسات الحضرية القائمة وإعادة بناء الفضاءات الحضرية وفق منطق الإدماج والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثامن : تحليل النتائج

تمهيد

1 : عرض نتائج الدراسة في ضوء فروضها

1.1 الفرضية الأولى: العزلة الاجتماعية و الانحراف

2.1 الفرضية الثانية : ندرة الموارد و الجريمة الاقتصادية

3.1 ا لفرضية الثالثة : الاقصاء السياسي و التمرد

4.1 الفرضية الرابعة : تفكك البنية العمرانية ، الخدماتية و تفكك البنية الاجتماعية

5.1 الفرضية العامة : التهميش و العنف الحضري أية علاقة

2. الصدق الإمبريقي لفرضايات الدراسة

1.2 الارتباط بين أنماط التهميش و أشكال العنف

2.2 الارتباط بين العزلة الاجتماعية و تنامي معدلات الانحراف

3.2 الارتباط بين ندرة الموارد و تنامي الجريمة الاقتصادية

4.2 الارتباط بين الاقصاء السياسي و التمرد

5.2 الارتباط بين التهميش الإيكولوجي و التفكك

3. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاجتماعية

5. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات الأهداف

6. القضايا التي تثيرها الدراسة

خاتمـــة

تمهيد :

في ضوء ما تم عرضه وتحليله من معطيات ميدانية في الفصل السابق، يأتي هذا الفصل الثامن ليسجّل لحظة مفصلية في بناء المسار التحليلي للدراسة، من خلال الانتقال من التوصيف التجريبي للواقع إلى تأويل النتائج في ضوء البناء الفرضي والنظري للدراسة. إذ يتم فيه اختبار مدى صدقية الفرضيات المطروحة من خلال استعراض العلاقة بين التهميش بأبعاده المتعددة والعنف الحضري بأشكاله المختلفة، وذلك انطلاقًا من المعطيات الكمية والنوعية المتوفرة. ويمكّن هذا الفصل من تقديم قراءة تركيبية للروابط السببية والتفاعلات المتبادلة بين متغيرات الدراسة، عبر مناقشة الفرضية العامة والفرعيات المنبثقة عنها، كما يهدف إلى إبراز مدى تماهي النتائج المتوصل إليها مع الأدبيات والدراسات السابقة، والوقوف على حدودها التفسيرية.

إلى جانب ذلك، يشكّل هذا الفصل فضاءً لتحليل صدق الارتباطات الامبريقية التي تم التوصل إليها، ومحاولة فهمها في ضوء النظرية الاجتماعية، لاسيما تلك التي تناولت العنف بوصفه نتاجًا لبنيات الإقصاء واللامساواة والاختلالات البنيوية. وعليه، فإن هذا الفصل يتجه نحو تعميق النظر في القضايا الجوهرية التي تثيرها الدراسة، والتي لها امتدادات مفهومية وتطبيقية تمس بنية المدينة، وعدالة توزيع الموارد، وأشكال إنتاج الفعل الاجتماعي العنيف في فضاءات التهميش.

1- عرض نتائج الدراسة في ضوء فروضها:

لا شك أن تحليل بيانات الفرضيات الأربع المتعلقة بدراستنا الراهنة حول الهامشية الحضرية، تعد مدخلًا لفهم الأبعاد السوسيولوجية العميقة للعنف الحضري، حيث تتشابك تأثيرات التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي لتفرز مظاهر الانحراف الجريمة الاقتصادية، التمرد والتفكك. وتُبرز هذه المعطيات توافقًا بين المبحوثين يعكس تجاربهم المشتركة في مواجهة الإقصاء والحرمان. من هذا المنطلق، يشكل التحليل السوسيولوجي أداة لفهم ديناميكيات هذه الظواهر وتفكيك علاقتها بالبنى الديموغرافية المؤثرة فيه.

1.1 الفرضية الأولى: العزلة الاجتماعية و الانحراف

تُعدّ العزلة أو التهميش الاجتماعي أحد أبرز المؤشرات التي تعكس واقع التهميش في البيئات الحضرية، حيث تفقد الفئات المقصاة شبكات الدعم والتواصل الاجتماعي، ما يُفضي إلى ضعف في الاندماج داخل النسق المجتمعي العام. وفي هذا السياق، تطرح العديد من المقاربات السوسيولوجية وجود ارتباط وثيق بين تنامي العزلة وشيوع سلوكيات الانحراف، باعتبار أن تفكك الروابط الاجتماعية يعزّز مشاعر الإقصاء وفقدان الانتماء، ويفتح المجال أمام ظهور أنماط سلوكية خارجة عن القواعد والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها. وعليه، فإن تحليل هذا الارتباط يُعدّ مدخلاً أساسياً لفهم آليات التحول من التهميش إلى الانحراف في أوساط الفئات المهمشة.

جدول رقم (141): *يوضح رأي المبحوثين في وجود مظاهر العنف في الحي حسب طبيعة المشكلات التي تعيق الحياة في الحي*

مظاهر العنف / المشكلات			هل يوجد مظاهر للعنف في الحي ؟ نعم	هل يوجد مظاهر للعنف في الحي ؟ لا	المجموع
المشكلات التي تعيق الحياة في الحي	التلوث وانتشار الأمراض	ت	147	38	185
		%	79,5%	20,5%	100%
	عدم توفر الخدمات الصحية والإدارية والمرفقية	ت	83	30	113
		%	73,5%	26,5%	100%
	انعدام النقل	ت	78	31	109
		%	71,6%	28,4%	100%
	انعدام النظافة والأوساخ وتكاثر الزواحف والحشرات	ت	106	32	138
		%	76,8%	23,2%	100%
	انعدام الإنارة العمومية	ت	73	23	96
		%	76,0%	24,0%	100%
	الضجيج والضوضاء	ت	97	35	132
		%	73,5%	26,5%	100%
	التضاريس الوعرة للحي وعدم تعبيد الشوارع	ت	69	21	90
		%	76,7%	23,3%	100%
	انعدام الأمن	ت	155	43	198
		%	78,3%	21,7%	100%
	البعد عن المدينة وصعوبة الحصول على الحاجيات والمواد والخدمات	ت	53	19	72
		%	73,6%	26,4%	100%
المجموع		ت	861	272	1133
		%	100%	100%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
				0,05	غير دال (لا توجد فروق)

الجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من اجابة

و ما يؤكد الطرح السابق أن البيانات في الجدول رقم (141) أشارت إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين الذين اعتبروا أن التلوث وانتشار الأمراض تعيق الحياة في الحي قد أكدوا وجود مظاهر للعنف في الحي بنسبة (79,5%). تلتها المشكلات المتعلقة بانعدام الأمن بنسبة (78,3%)، ثم انعدام النظافة وتكاثر الزواحف والحشرات بنسبة (76,8%). أما مشكلة التضاريس الوعرة وعدم تعبيد الشوارع فجاءت بنسبة (76,7%)، وانعدام الإنارة العمومية بنسبة (76,0%). بينما أظهرت أقل النسب لدى المشكلات المتعلقة بالبعد عن المدينة وصعوبة الحصول على الحاجيات والخدمات بنسبة (73,6%)، والضجيج والضوضاء وعدم توفر الخدمات الصحية والإدارية والمرفقية بنسبة متساوية بلغت (73,5%)، وأخيرًا انعدام النقل بنسبة (71,6%). و تُظهر النتائج اتفاقًا واسعًا بين المبحوثين على ارتباط مظاهر العنف في الحي بمختلف المشكلات التي تعيق الحياة اليومية، وهو ما يعكس دور التهميش الإيكولوجي كعامل بنيوي في صياغة واقع الحي. فالتلوث، انعدام الأمن، وتدهور الخدمات الأساسية تمثل مكونات هيكلية للبيئة المكانية، تسهم في إنتاج العنف كظاهرة اجتماعية مركبة. كما أن غياب الاستقرار البيئي والخدمي يعزز من الإحساس بالحرمان الجماعي، مما يُفضي إلى تصاعد أشكال العنف كرد فعل على ظروف العيش المتردية. تشير هذه النتائج إلى أن مظاهر العنف لا ترتبط فقط بالسلوك الفردي، بل هي نتاج شروط اجتماعية ومكانية تعيد إنتاج التهميش بطرق متعددة، وتُسهم في تفاقم الهشاشة الاجتماعية داخل الأحياء المهمشة.

جدول رقم (142): *يوضح طبيعة علاقات المبحوثين بجيرانهم حسب عدد الأسر في المسكن الواحد*					
علاقة الجيرة / حالة الأسر			كيف هي علاقة الجيرة بينك وبين جيرانك؟		المجموع
			جيدة	عادية	متوترة	
عدد الأسر في المسكن الواحد	أسرتين	ت	14	15	4	33
		%	42,4%	45,5%	12,1%	100%
	ثلاثة أسر	ت	15	23	2	40
		%	37,5%	57,5%	5,0%	100%
	أربعة أسر	ت	3	8	1	12
		%	25,0%	66,7%	8,3%	100%
	خمسة أسر فأكثر	ت	2	0	1	3
		%	66,7%	0,0%	33,3%	100%
المجموع		ت	34	46	8	88
		%	38,6%	52,3%	9,1%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار	
6,887		06	0.331	0,05	غير دال (لا توجد فروق)	
المجموع أقل من حجم العينة لأنه تم التعامل مع المبحوثين الذين تحتوي عائلاتهم على عدة أسر في مسكن واحد فقط						

يُظهر الجدول رقم (142) أن علاقات الجيرة بين المبحوثين وجيرانهم تختلف حسب عدد الأسر التي تقطن في المسكن الواحد. فقد اعتبر (38,6%) من المبحوثين أن علاقاتهم بالجيران جيدة، بينما وصفها (52,3%) بأنها عادية، و(9,1%) بأنها متوترة. يلاحظ أن نسبة العلاقات الجيدة تتراجع مع زيادة عدد الأسر في المسكن الواحد، حيث بلغت أعلى نسبة للعلاقات الجيدة بين الأسر التي تضم أسرتين (42,4%)، وانخفضت تدريجيًا بين الأسر التي تضم أربعة أسر (25,0%)، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى (66,7%) لدى المساكن التي تضم خمسة أسر فأكثر، وهو ما قد يعكس نمطًا من التضامن القسري في ظل ظروف معيشية أكثر ازدحامًا. أما العلاقات المتوترة، فقد كانت أكثر وضوحًا في المساكن التي تضم خمسة أسر فأكثر (33,3%)، مما يشير إلى تأثير الازدحام المكاني على تفاقم الخلافات الاجتماعية. العلاقات العادية هي الأكثر شيوعًا بشكل عام، حيث تمثل أكثر من نصف الحالات، مما يعكس حالة من التعايش اليومي دون تجاوز كبير نحو الإيجابية أو السلبية.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(6,887) عند درجات الحرية (6) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,331)، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا. وهذا يشير إلى أن طبيعة علاقات الجيرة بين المبحوثين ليست مرتبطة بعدد الأسر في المسكن الواحد، بل تعكس مستوىً من التفاعل الاجتماعي المتقارب في ظل ظروف السكن المشترك.

النتائج تعكس حالة من التعايش الإجباري داخل الأحياء المكتظة، حيث يؤثر التكدس المكاني بشكل متفاوت على طبيعة العلاقات الاجتماعية. العلاقات الجيدة تعبر عن محاولات للتكيف، في حين تعكس العلاقات المتوترة التحديات الناتجة عن الازدحام وضغط الموارد. تشير هذه النتائج إلى أن التهميش المكاني في الأحياء المزدحمة يعيد تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية، مع تأثيرات متفاوتة حسب مستوى التكدس.

جدول رقم (143): *يوضح رأي المبحوثين في كون بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي حسب توفر مركز أمن في الحي*

الإجرام / مدى توفر الأمن		هل بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي؟ نعم	هل بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي؟ لا	المجموع
توفر مركز أمن في الحي	نعم	13	3	16
		81,3%	18,8%	100%
	لا	180	42	222
		81,1%	18,9%	100%
المجموع		193	45	238
		81,1%	18,9%	100%
قيمة كا^2	**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.001	01	0.643	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

يثبت الجدول أعلاه أن غياب مركز أمني بالحي يؤثر بشكل واضح في زيادة معدل الإجرام حسب تصريح قاطني الحي حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (81,1%) يرون أن بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي، في حين أن نسبة صغيرة فقط (18,9%) لا يتفقون مع هذا الرأي

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(0,001) عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,643)، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء المبحوثين بشأن تأثير بعد الحي عن مراكز الشرطة والدرك على انتشار الإجرام في الحي، بغض النظر عن توفر مركز أمن في الحي.

ويمكن الاستنتاج أن المراكز الأمنية وسلطات الضبط التي تكون قريبة من الاحياء تشكل فارقا كبيرا في زيادة أو نقض العنف الحضري، وهو ما تعكسه الإحصائيات السابقة عن حالة الإجرام في حي شوف لكداد والفئات العمرية المرتبطة به جدول رقم (28)

وبالتالي بعد مقر فرقة الدرك الوطني عن الحي الفوضوي لمسافة 10 كلم شكلت نقطة ضعف لانتشار العنف والجريمة، ونقطة قوة للمجرمين والنصابين والمعتدين الذي يمارسون العنف والإجرام بكل سهولة

2.1 الفرضية الثانية : ندرة الموارد و الجريمة الاقتصادية

يُعد التهميش الاقتصادي أحد المحددات الرئيسة للعنف الحضري، حيث يُنتج واقعًا اجتماعيًا هشًا تتعطل فيه آليات الإدماج الرسمي، ما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير مشروعة لضمان البقاء. فغياب فرص العمل المستقر، وضعف الحماية الاجتماعية، واتساع الفجوة الطبقية، يساهم في بروز أشكال جديدة من الصراع على الموارد، تتجسد غالبًا في العنف المادي والرمزي داخل المجال الحضري. وتُظهر الدراسات الميدانية أن الأحياء الفوضوية تشكل بيئة مثالية لنمو "اقتصاد الظل"، حيث تنتشر التجارة غير الرسمية والأنشطة الإجرامية كآليات تعويضية لغياب الإدماج الاقتصادي الرسمي. كما أن الشعور بالإقصاء يولّد إحساسًا بالحرمان النسبي، وهو ما يدفع بعض الأفراد إلى ممارسة العنف كوسيلة لإعادة التوازن الرمزي داخل الفضاء الحضري. وبذلك، يتشابك التهميش الاقتصادي مع العنف الحضري في علاقة تبادلية تعزز استدامة هذه الظاهرة، مما يتطلب حلولًا جذرية تقوم على إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية المحلية وإدماج الفئات المهمشة ضمن استراتيجيات تنموية شاملة.

جدول رقم (144): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب دخلهم الشهري*

فئات الدخل الشهري / الفقر و الإجرام			هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام؟		المجموع
			نعم	لا	
الدخل الشهري	بدون مدخول	ت	38	4	42
		%	90,5%	9,5%	100%
	أقل من 10.000 دج	ت	64	12	76
		%	84,2%	15,8%	100%
	من 10.000 دج إلى 20.000 دج	ت	23	4	27
		%	85,2%	14,8%	100%
	من 20.000 دج إلى 30.000دج	ت	35	8	43
		%	81,4%	18,6%	100%
	من 30.000 دج إلى 40.000دج	ت	20	2	22
		%	90,9%	9,1%	100%
	أكثر من 40.000 دج	ت	24	4	28
		%	85,7%	14,3%	100%
المجموع		ت	204	34	238
		%	85,7%	14,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
2,064		05	0.840	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

يُظهر الجدول رقم (144) اعتقاد المبحوثين حول العلاقة بين الفقر المنتشر بين سكان الحي وارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام، وذلك حسب مستويات دخلهم الشهري. النتائج تشير إلى أن 85.7% من المبحوثين يعتقدون أن الفقر يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، بينما يعتقد 14.3% أن الفقر ليس له تأثير مباشر على الجريمة. هذه النسبة المرتفعة تعكس إدراكًا مجتمعيًا قويًا للعلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي، وهو ما يتوافق مع النظريات السوسيولوجية التي تربط بين الحرمان الاقتصادي وزيادة معدلات الجريمة التي تم عرضها في الفصل النظري.

عند تحليل البيانات حسب فئات الدخل، نلاحظ أن الفئة الأكثر تأييدًا لهذا الاعتقاد هي الأشخاص بدون مدخول، حيث بلغت نسبة الموافقين 90.5%، تليها الفئة التي يتراوح دخلها بين 30.000 دج و35.000 دج بنسبة 90.9%. هذه النسب المرتفعة قد تعكس تجارب مباشرة مع الفقر أو قرب هذه الفئات من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات غير قانونية. من ناحية أخرى، الفئة الأقل تأييدًا لهذا الاعتقاد هي تلك التي يتراوح دخلها بين 20.000 دج و30.000 دج، حيث بلغت نسبة الموافقين 81.4%، وهي نسبة تظل مرتفعة مقارنة بمن يعتقدون العكس.

من الناحية السوسيولوجية، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظريات الحرمان النسبي والضغوط الاجتماعية، حيث يدفع الفقر الأفراد إلى الشعور بالظلم والحرمان، مما قد يزيد من احتمالية تبني سلوكيات إجرامية كوسيلة للبقاء أو تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاعتقاد إدراكًا مجتمعيًا قويًا لتأثيرات الفقر على السلوك الفردي، خاصة في المناطق الهامشية مثل حي شوف لكداد، حيث تكون الظروف الاقتصادية أكثر صعوبة.

من المنظور الأنثروبولوجي، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحلية والإدراك الاجتماعي السائد في الحي. في مجتمعات تعاني من الفقر والتفاوت الطبقي، غالبًا ما يتم ربط الجريمة بالظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعكس وعيًا جماعيًا بتأثيرات الفقر على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد قد يكون نتاجًا لتجارب مجتمعية متكررة مع الجريمة والفقر، مما يعزز فكرة أن الفقر هو المحرك الرئيسي للسلوك الإجرامي.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ 2.064 غير دالة إحصائيًا عند مستوى خطأ 0.05 ودرجة الحرية 5، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حسب مستويات دخلهم. هذا يشير إلى الاعتقاد بأن الفقر يؤدي إلى الجريمة منتشر بشكل متساوٍ بين جميع فئات الدخل المختلفة،

ونستنتج بذلك أنه يمكن تفسير ذلك بأن الفقر يُنظر إليه كظاهرة عامة تؤثر على الجميع، بغض النظر عن مستوى الدخل، مما يعكس طبيعة المجتمع الذي يَرْبِط بشكل قوي بين الفقر والجريمة.

جدول رقم (145): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام حسب كفاية دخلهم الشهري*

الفقر و ارتكاب الجريمة / الدخل			هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام؟ نعم	هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات والاعتداء والإجرام؟ لا	المجموع
كفاية الدخل الشهري	نعم	ت	39	14	53
		%	73,6%	26,4%	100%
	لا	ت	165	20	185
		%	89,2%	10,8%	100%
المجموع		ت	204	34	238
		%	85,7%	14,3%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
8,192		01	0.006	0,05	**دال (توجد فروق)**

ضعف الدخل الشهري يساهم في تفجير ديناميات الانحراف وتجليات العنف الحضري داخل النسيج السكني للحي الفوضوي خاصة والمعطيات الكمية في الجدول (145) تشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين أن 85.7% من المبحوثين يعتقدون أن الفقر يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، بينما يعتقد 14.3% أن الفقر ليس له تأثير مباشر على الجريمة. هذه النسبة المرتفعة تعكس إدراكًا مجتمعيًا قويًا للعلاقة بين الفقر والسلوك الإجرامي، وهو ما يتوافق مع النظريات السوسيولوجية التي تربط بين الحرمان الاقتصادي وزيادة معدلات الجريمة.

عند تحليل البيانات حسب كفاية الدخل الشهري، نلاحظ أن 89.2% من المبحوثين الذين يعتبرون دخلهم غير كافٍ يؤكدون أن الفقر يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 73.6% لدى المبحوثين الذين يعتبرون دخلهم كافيًا. هذا التباين الكبير يعكس أن الأفراد الذين يعانون من نقص في الدخل هم الأكثر إدراكًا لتأثيرات الفقر على السلوك الإجرامي، وذلك بسبب تجاربهم المباشرة مع الظروف الاقتصادية الصعبة. من ناحية أخرى، فإن المبحوثين الذين يعتبرون دخلهم كافيًا، وإن كانوا يؤيدون هذا الاعتقاد بنسبة مرتفعة أيضًا، إلا أنهم أقل تأييدًا مقارنة بالفئة الأولى، مما قد يعكس انخفاض مستوى تأثرهم المباشر بظروف الفقر.

من الناحية السوسيولوجية، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظريات الحرمان النسبي والضغوط الاجتماعية، حيث يدفع الفقر الأفراد إلى الشعور بالظلم والحرمان، مما قد يزيد من احتمالية تبني سلوكيات إجرامية كوسيلة للبقاء أو تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاعتقاد إدراكًا مجتمعيًا قويًا لتأثيرات الفقر على السلوك الفردي، خاصة في المناطق الهامشية مثل حي شوف لكداد، حيث تكون الظروف الاقتصادية أكثر صعوبة.

من المنظور الأنثروبولوجي، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحلية والإدراك الاجتماعي السائد في الحي. في مجتمعات تعاني من الفقر والتفاوت الطبقي، غالبًا ما يتم ربط الجريمة بالظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعكس وعيًا جماعيًا بتأثيرات الفقر على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد قد يكون نتاجًا لتجارب مجتمعية متكررة مع الجريمة والفقر، مما يعزز فكرة أن الفقر هو المحرك الرئيسي للسلوك الإجرامي.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2 المقدرة بـ(8.192) عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,006)،

مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حسب كفاية الدخل الشهري. هذا يشير إلى أن الاعتقاد بأن الفقر يؤدي إلى الجريمة يختلف بشكل كبير بين الفئات التي تعتبر دخلها كافيًا وتلك التي تعتبر دخلها غير كافٍ. يمكن تفسير ذلك بأن الأفراد الذين يعانون من نقص في الدخل هم الأكثر تأثرًا بظروف الفقر، وبالتالي هم الأكثر إدراكًا لتأثيراته على السلوك الإجرامي.

هذا الاعتقاد يختلف بشكل كبير بين الفئات التي تعتبر دخلها كافيًا وتلك التي تعتبر دخلها غير كافٍ، مما يعكس تأثير التجارب المباشرة مع الفقر على الإدراك المجتمعي لتأثيراته على الجريمة.

جدول رقم (146): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة حسب شعورهم بالدونية والتهميش بسبب الفقر*

العنف و الفقر / الدونية و التهميش			هل تعتقد أن العنف والإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر والحرمان والبطالة؟		المجموع
			نعم	لا	
الشعور بالدونية والتهميش بسبب الفقر	نعم	ت	120	13	133
		%	90,2%	9,8%	100%
	لا	ت	91	14	105
		%	86,7%	13,3%	100%
المجموع		ت	211	27	238
		%	88,7%	11,3%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
0.739		01	0.416	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

يعرض الجدول (146) تصورات المبحوثين بخصوص العلاقة بين شعورهم بالدونية والتهميش الناتجين عن الفقر والبطالة، وبين انخراط بعض سكان الحي الفوضوي في ممارسات العنف والإجرام سعياً وراء المال، حيث يشير إلى أن (88.7%) من المبحوثين يعتقدون أن العنف والإجرام سببه الفقر والحرمان والبطالة، بينما يعتقد (11.3%) أن هذه العوامل ليست السبب الرئيسي. هذه النسبة المرتفعة تعكس إدراكًا مجتمعيًا قويًا للعلاقة بين الظروف الاقتصادية الصعبة والسلوك الإجرامي، وهو ما يتوافق مع النظريات السوسيولوجية التي تربط بين الحرمان الاقتصادي وزيادة معدلات الجريمة.

عند تحليل البيانات حسب شعور المبحوثين بالدونية والتهميش بسبب الفقر، نلاحظ أن (90.2%) من المبحوثين الذين يشعرون بالدونية والتهميش يؤكدون أن الفقر والحرمان والبطالة هي أسباب العنف والإجرام، بينما تنخفض هذه النسبة إلى (86.7%) لدى المبحوثين الذين لا يشعرون بهذا الشعور. هذا التباين الطفيف يعكس أن الشعور بالدونية والتهميش قد يعزز الاعتقاد بأن الفقر هو المحرك الرئيسي للسلوك الإجرامي، ولكن هذا التأثير ليس كبيرًا بما يكفي لخلق فروق ذات دلالة إحصائية.

نظريا يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظريات الحرمان النسبي والضغوط الاجتماعية، حيث يدفع الفقر والحرمان الأفراد إلى الشعور بالظلم والحرمان، مما قد يزيد من احتمالية تبني سلوكيات

إجرامية كوسيلة للبقاء أو تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاعتقاد إدراكًا مجتمعيًا قويًا لتأثيرات الفقر على السلوك الفردي، خاصة في المناطق الهامشية مثل الحي الفوضوي، حيث تكون الظروف الاقتصادية أكثر صعوبة، هذا من جهة من جهة أخرى يؤكد الباحث على تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحلية والإدراك الاجتماعي السائد في الحي. الذي تعاني من الفقر والتفاوت الطبقي، غالبًا ما يتم ربط الجريمة بالظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعكس وعيًا جماعيًا بتأثيرات الفقر على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد قد يكون نتاجًا لتجارب مجتمعية متكررة مع الجريمة والفقر، مما يعزز فكرة أن الفقر هو المحرك الرئيسي للسلوك الإجرامي.

عند تحليل النتائج الإحصائية، نلاحظ أن قيمة كا^2 المقدرة بـ (0.739) غير دالة إحصائيًا عند مستوى خطأ (0.05) ودرجات حرية (1)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حسب شعورهم بالدونية والتهميش بسبب الفقر. هذا يشير إلى أن الاعتقاد بأن الفقر والحرمان والبطالة هي أسباب العنف والإجرام منتشر بشكل متساوٍ بين المبحوثين، بغض النظر عن شعورهم بالدونية والتهميش. يمكن تفسير ذلك بأن الفقر يُنظر إليه كظاهرة عامة تؤثر على الجميع، مما يعكس طبيعة المجتمع الذي يربط بشكل قوي بين الفقر والجريمة.

وعليه يمكن القول إن النتائج تُظهر إجماعًا مجتمعيًا قويًا على أن الفقر والحرمان والبطالة هي أسباب رئيسية للعنف والإجرام في الحي الفوضوي شوف لكداد، وهو ما يعكس تأثيرات الظروف الاقتصادية الصعبة على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد منتشر بشكل متساوٍ بين المبحوثين، بغض النظر عن شعورهم بالدونية والتهميش، مما يعكس إدراكًا مجتمعيًا قويًا لتأثيرات الفقر على السلوك الإجرامي.

جدول رقم (147): *يوضح رأي المبحوثين في انتشر العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) حسب ممارستهم للأعمال الشاقة*

العنف الاقتصادي / الأعمال الشاقة			العنف الاقتصادي و الجرائم الواقعة على الأموال						المجموع
			المتاجرة بالمخدرات والخمور	السرقة	السطو على المنازل	تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام	التهريب وتجارة الممنوعات	الدعارة	
ممارسة بعض الأعمال الشاقة لكسب المال	نعم	ت	73	73	65	17	40	48	316
		%	23,1%	23,1%	20,6%	5,4%	12,7%	15,2%	100%
	لا	ت	132	128	113	10	47	64	494
		%	26,7%	25,9%	22,9%	2,0%	9,5%	13,0%	100%
المجموع		ت	205	201	178	27	87	112	810
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)

الجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة

يظهر الجدول رقم (147) رأي المبحوثين حول انتشار العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) مثل المتاجرة بالمخدرات والخمور، السرقة، السطو على المنازل، تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام، التهريب وتجارة الممنوعات، والدعارة، وذلك حسب ممارستهم للأعمال الشاقة لكسب المال. النتائج تشير إلى أن المبحوثين، سواء كانوا يمارسون أعمالًا شاقة أم لا، يرون أن هذه الجرائم منتشرة في الحي، بالنسبة المبحوثين الذين يمارسون أعمالًا شاقة، نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للمتاجرة بالمخدرات والخمور بنسبة (23.1%)، تليها السرقة بنسبة (23.1%)، ثم السطو على المنازل بنسبة (20.6%). أما بالنسبة المبحوثين الذين لا يمارسون أعمالًا شاقة، فقد كانت أعلى نسبة أيضًا للمتاجرة بالمخدرات والخمور بنسبة (26.7%)، تليها السرقة بنسبة (25.9%)، ثم السطو على المنازل بنسبة (22.9%). هذه النتائج تعكس أن الجرائم الاقتصادية مثل المتاجرة بالمخدرات والخمور والسرقة هي الأكثر انتشارًا في الحي، بغض النظر عن ممارسة الأعمال الشاقة.

يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظريات الحرمان النسبي والفرص غير المتكافئة، حيث يدفع الفقر والحرمان الأفراد إلى تبني سلوكيات إجرامية كوسيلة للبقاء أو تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاعتقاد إدراكًا مجتمعيًا قويًا لتأثيرات الظروف الاقتصادية الصعبة على السلوك الفردي، خاصة في المناطق الهامشية حيث تكون الظروف الاقتصادية أكثر صعوبة، كما يمكن أيضا تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحلية والإدراك الاجتماعي السائد في الحي. في مجتمعات تعاني من الفقر والتفاوت الطبقي، غالبًا ما يتم ربط الجريمة بالظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعكس وعيًا جماعيًا بتأثيرات الفقر على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد قد يكون نتاجًا لتجارب مجتمعية متكررة مع الجريمة والفقر، مما يعزز فكرة أن الفقر هو المحرك الرئيسي للسلوك الإجرامي.

عند تحليل النتائج الإحصائية، نلاحظ أن قيمة كا^2 غير دالة إحصائيًا عند مستوى خطأ (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حسب ممارستهم للأعمال الشاقة. هذا يشير إلى أن انتشار العنف الاقتصادي يُنظر إليه بشكل متساوٍ بين المبحوثين، بغض النظر عن ممارستهم لأعمال شاقة. يمكن تفسير ذلك بأن الجرائم الاقتصادية تُعتبر ظاهرة عامة تؤثر على الجميع، مما يعكس طبيعة المجتمع الذي يربط بشكل قوي بين الفقر والجريمة.

يمكن القول إن النتائج تُظهر إجماعًا قويًا على أن العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) منتشر في الحي، وهو ما يعكس تأثيرات الظروف الاقتصادية الصعبة على السلوك الفردي. هذا الاعتقاد منتشر بشكل متساوٍ بين المبحوثين، بغض النظر عن ممارستهم لأعمال شاقة، مما يعكس إدراكًا قويًا لتأثيرات الفقر على السلوك الإجرامي

جدول رقم (148): *يوضح رأي المبحوثين في انتشر العنف الاقتصادي (جرائم واقعة على الأموال) حسب ممارسة نشاط البيع المتجول أو التجارة الموازية*

العنف الاقتصادي / النشاط غير الرسمي			جرائم واقعة على الأموال (العنف الاقتصادي)						المجموع
			المتاجرة بالمخدرات والخمور	السرقة	السطو على المنازل	تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام	التهريب وتجارة الممنوعات	الدعارة	
ممارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية	نعم	ت	17	15	14	1	4	8	59
		%	28,8%	25,4%	23,7%	1,7%	6,8%	13,6%	100%
	لا	ت	188	186	164	26	83	104	751
		%	25,0%	24,8%	21,8%	3,5%	11,1%	13,8%	100%
المجموع		ت	205	201	178	27	87	112	810
		%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
قيمة كا^2			درجات الحرية		مستوى الدلالة		مستوى الخطأ		القرار
							0,05		غير دال (لا توجد فروق)
الجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة									

الجدول (148) يبرز بوضوح أن نسبة المبحوثين الذين يمارسون نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية ويرون أن المتاجرة بالمخدرات والخمور هي أكثر الجرائم الاقتصادية انتشارًا بلغت (28.8%)، تليها جريمة السرقة بنسبة (25.4%)، ثم السطو على المنازل بنسبة (23.7%). أما جرائم التزوير فقد حصلت على نسبة أقل بلغت (1.7%)، في حين أن جرائم التهريب وتجارة الممنوعات سجلت (6.8%)، وجريمة الدعارة بنسبة (13.6%).

أما بالنسبة المبحوثين الذين لا يمارسون نشاط البيع المتجول، فقد رأوا أن جريمة المتاجرة بالمخدرات والخمور تمثل (25.0%)، وجريمة السرقة (24.8%)، تليها السطو على المنازل بنسبة (21.8%). وسجلت جرائم التزوير نسبة (3.5%)، بينما التهريب وتجارة الممنوعات بلغت (11.1%)، وجريمة الدعارة (13.8%).

وما يؤكد ذلك هو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين حسب ممارسة نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية هو قيمة كا^2 التي جاءت غير دالة، ولا توجد فروق بين المبحوثين فكلهم متفقون على

نستنتج من هذا أن انتشار العنف الاقتصادي في الأحياء الفوضوية يتجاوز الفوارق بين ممارسي نشاط البيع المتجول وغيرهم، مما يعكس بنية ثقافية تتميز بتقبل الأنشطة غير الرسمية كجزء من اقتصاد الظل السائد. تعكس الجرائم مثل المتاجرة بالمخدرات والخمور أو السرقة ثقافة فرعية للتكيف مع ظروف العيش الصعبة، حيث يتم تبرير هذه الممارسات في ظل غياب الفرص الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الأحياء الفوضوية غالبًا ما تفتقر إلى أنظمة ضبط اجتماعي فعّالة، ما يسمح بانتشار ثقافة العنف واللامبالاة تجاه القوانين. يعكس ذلك دور الثقافة الفرعية في تشكيل أنماط السلوك الاقتصادي والجرمي ضمن سياقات الهامشية والحرمان.

3.1 الفرضية الثالثة : الاقصاء السياسي و التمرد

يؤكد الباحث أن العلاقة بين التهميش السياسي والعنف الحضري من الفرضيات الفرعية التي تسلط الضوء على تأثير الإقصاء السياسي على استقرار المجتمعات الهامشية. فالتهميش السياسي، بوصفه شكلاً من أشكال اللامساواة، يعمق الإحساس بالظلم ويفاقم مشاعر السخط لدى ساكنة الحي الفوضوي، مما قد يؤدي إلى أشكال متعددة من التمرد الحضري، لكن وبالنظر أن لكل بيئة اجتماعية خصوصياتها الاجتماعية وثقافتها الفرعية فإن الدراسة الراهنة أظهرت عدم وجود هذه العلاقة،

جدول رقم (149): *يوضح رأي المبحوثين في وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية حسب تتبعهم لقضايا الحي ومشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية*

العنف السياسي / المشاركة			هل هناك أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية؟ نعم	هل هناك أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية؟ لا	المجموع
متابعة قضايا الحي والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية	نعم	ت	15	88	103
		%	14,6%	85,4%	100%
	لا	ت	27	108	135
		%	20,0%	80,0%	100%
المجموع		ت	42	196	238
		%	17,6%	82,4%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
1,188		01	0.307	0,05	**غير دال (لا توجد فروق)**

الجدول رقم (149) يشير إلى أن نسبة (17,6%) من المبحوثين أكدوا وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية، في حين نفى (82,4%) ذلك. وعند التفصيل حسب متابعة قضايا الحي والمشاركة في الوقفات الاحتجاجية، نجد أن الذين يتابعون قضايا الحي ويشاركون في الوقفات الاحتجاجية أقر (14,6%) منهم بوجود أعمال عنف، مقابل (85,4%) نفوا ذلك. أما من لا يتابعون قضايا الحي ولا يشاركون في الوقفات، فقد أقر (20,0%) منهم بوجود أعمال عنف، بينما نفى (80,0%) ذلك.

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(1,188) وهي غير دالة عند درجات الحرية (1) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,307)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بخصوص وجود أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية بناءً على متابعتهم لقضايا الحي ومشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية فكلهم متفقون في ذلك

يمكن تفسير ذلك بأن معظم المبحوثين ينفون وجود أعمال عنف تجاه السلطات المحلية، مما يعكس وجود درجة من القبول النسبي أو اللجوء إلى وسائل احتجاجية غير عنيفة للتعبير عن مطالبهم. ومن جهة أخرى، عدم دلالة الفروق يشير إلى أن المشاركة في الوقفات الاحتجاجية ليست بالضرورة عاملاً مؤثراً في تغيير نظرة الأفراد إلى العنف كوسيلة للتعبير عن السخط. يمكن تفسير ذلك بسياقات ثقافية

محلية تحبذ التسويات السلمية أو بسبب ضعف ثقة السكان بجدوى العنف في تحقيق مطالبهم أو الخوف من مآلات العنف ضد السلطات الذي غالبا ما ينتهي باعتقالات وقضايا ومحاكم هم في غنى عنها.

جدول رقم (150): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير حسب شعورهم بالتهميش والحقرة السياسية*

العنف السياسي / التهميش والحقرة			هل تعتقد أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير؟ نعم	هل تعتقد أن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير؟ لا	المجموع
الشعور بالتهميش والحقرة السياسية	نعم	ت	145	22	167
		%	86,8%	13,2%	100%
	لا	ت	53	18	71
		%	74,6%	25,4%	100%
المجموع		ت	198	40	238
		%	83,2%	16,8%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
5,285		01	0.036	0,05	دال (توجد فروق)

التهميش السياسي أحد أشكال المصادرة لحق الأفراد في المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، مما يؤدي إلى تحفيز مشاعر الغبن والعنف، ومن خلال الجدول رقم(150) تبين أن(86,8%) ممن يشعرون بالتهميش والحقرة السياسية يرون أن التهميش ومصادرة حرية التعبير هما السبب الرئيسي للعنف السياسي والإقصاء، مقارنة بـ(74,6%) من الذين لا يشعرون بذلك. في المقابل، كانت نسبة الذين لا يعتقدون بوجود هذه العلاقة (13,2%) لدى الفئة الأولى و(25,4%) لدى الفئة الثانية. وما يؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(5,285) عند درجة حرية (1) ومستوى خطأ (0,05) كانت دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,036)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين بناءً على شعورهم بالتهميش والحقرة السياسية، ويعود ذلك إلى أن الشعور بالتهميش والحقرة السياسية يمثل عاملاً محفزًا لاعتقاد السكان بأن العنف السياسي والإقصاء من الحياة السياسية هما نتيجة مباشرة للتهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير. يعبر هذا اف رأيينا عن إحساس جماعي بعدم العدالة والإقصاء من مراكز القرار. هذا الإقصاء يؤدي إلى نشوء أنماط مقاومة تتخذ أحيانًا طابعًا عنيفًا، كطريقة للتعبير عن الرفض. يعكس هذا السلوك

الإرث التاريخي للاحتجاجات، حيث تُستخدم أدوات العنف الرمزي أو المادي كآليات لإيصال الصوت في ظل غياب قنوات رسمية للحوار السياسي.

جدول رقم (151): *يوضح رأي المبحوثين في ارتكاب السكان لاعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي حسب استجابة السلطات لانشغالات سكان الحي*

الاعتداء على الممتلكات / الاستجابة			هل تم ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي؟		المجموع
			نعم	لا	
استجابة السلطات لانشغالات السكان	نعم	ت	19	43	62
		%	30,6%	69,4%	100%
	لا	ت	53	123	176
		%	30,1%	69,9%	100%
المجموع		ت	72	166	238
		%	30,3%	69,7%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
0.006		01	0.938	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

يشير الجدول رقم (151) أن توزيع الإجابات حول ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية كنوع من التعبير عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي يظهر أن (30,3%) من المبحوثين أكدوا أنهم ارتكبوا اعتداءات على الأملاك العمومية، بينما (69,7%) نفوا ذلك. يمكن تفسير ذلك بأن الاعتداءات على الأملاك العمومية تُعتبر ظاهرة عامة لا ترتبط بشكل مباشر باستجابة السلطات، مما يعكس طبيعة المجتمع الذي يربط بشكل قوي بين السخط وعدم الرضا العام.

وما يثبت ذلك هو قيمة كا^2، نجد أنها تساوي (0,006)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (1) ومستوى الخطأ (0,05)، حيث أن مستوى الدلالة (0,938)

يمكن القول إن النتائج تُظهر أن الغالبية العظمى من السكان لا يرون أن الاعتداءات على الأملاك العمومية هي وسيلة للتعبير عن السخط ورفض واقع السكن الفوضوي. هذا الاعتقاد منتشر بشكل متساوٍ بين المبحوثين، بغض النظر عن استجابة السلطات لانشغالاتهم، مما يعكس عدم وجود علاقة قوية بين استجابة السلطات وارتكاب الاعتداءات، ويعكس أن الاعتداءات ليست وسيلة شائعة للتعبير عن السخط في الحي الفوضوي شوف لكداد، فانخفاض نسبة العنف السياسي وعدم تبني سلوكيات إجرامية،

مرده إلى تجنب المواجهة مع السلطات والخوف من الإقصاء من قائمة السكن، ويعتقد الباحث أن هذا قد يتحول إلى تزايد الشعور باليأس أو العزلة الاجتماعية بدلًا من العنف.

4.1 الفرضية الرابعة : تفكك البنية العمرانية، الخدماتية و تفكك البنية الاجتماعية

تُعَدُّ العلاقة بين التهميش الإيكولوجي والعنف الحضري في حي "شوف لكداد" محورًا لفهم الديناميات الاجتماعية والبيئية التي تُنتج العنف كاستجابة لواقع معيشي مُهمَّش. تنطلق الفرضية الرابعة من أن التهميش الإيكولوجي، بما يشمله من انعدام المرافق الأساسية، ورداءة البيئة العمرانية، وضيق الفضاءات العامة، يُفضي إلى تفاقم مظاهر العنف الحضري باعتباره شكلاً من أشكال الاحتجاج على هذا التردي. من خلال تحليل الجداول التي تربط بين التهميش الإيكولوجي والعنف الحضري، يحاول الباحث أن يكشف عن مدى ارتباط تدهور البيئة المعيشية وارتفاع مستويات العنف، في سعي لإثبات مصداقية هذه الفرضية وإبراز التأثير العميق للإقصاء الإيكولوجي على التماسك الاجتماعي والسلوك الجماعي.

جدول رقم (152): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب الأسباب التي دفعتهم لبناء مساكنهم في هذا الحي*

الانحراف الاجتماعي / التهميش الايكولوجي			هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟ نعم	هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟ لا	المجموع
أسباب بناء المسكن في هذا المكان	أسباب موضوعية	ت	108	21	129
		%	83,7%	16,3%	100%
	أسباب ذاتية	ت	56	9	65
		%	86,2%	13,8%	100%
	دون إجابة	ت	36	8	44
		%	81,8%	18,2%	100%
المجموع		ت	200	38	238
		%	84,0%	16,0%	100%
قيمة كا^2		درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الخطأ	القرار
0.388		02	0.824	0,05	غير دال (لا توجد فروق)

انطلاقا من أن البيئة الحضرية المتدهورة تشكل بيئة حاضنة لانحراف الأفراد وتفشي العنف. تشير بيانات الجدول رقم (152) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببها التهميش الإيكولوجي (المكاني)، حيث بلغت نسبة من يعتقدون بذلك (84,0%). وقد توزعت هذه النسبة بين المبحوثين الذين أشاروا إلى أسباب موضوعية لبناء مساكنهم في هذا الحي بنسبة (83,7%)، وأولئك الذين أرجعوا ذلك لأسباب ذاتية بنسبة (86,2%)، في حين بلغت نسبة الموافقين بين من لم يقدموا إجابة (81,8%). بالمقابل، أبدى (16,0%) من المبحوثين رأيًا مخالفًا. وما يؤكد توافق آراء المبحوثين هو قيمة كا2 المقدرة بـ(0,388)، وهي غير دالة عند درجات الحرية (2) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,824)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين وفق الأسباب التي دفعتهم إلى بناء مساكنهم في هذا الحي. تعكس هذه النتائج انسجامًا عامًا في آراء المبحوثين حول التأثير السلبي للتهميش الإيكولوجي في تعزيز مظاهر العنف والإجرام، بغض النظر عن دوافعهم الخاصة للسكن في هذا الموقع.

تعكس النتائج ارتباطًا واضحًا بين التهميش الإيكولوجي (المكاني) وتنامي مظاهر الانحراف والعنف في المجتمع، حيث أن سوء الظروف البيئية والمكانية يؤثر بشكل مباشر على السلوكيات، مما يولد شعورًا بالإقصاء والانفصال الاجتماعي. في هذا السياق، يُمكن اعتبار التهميش المكاني عاملاً هيكليًا يغذي الانحراف والعنف في حي شوف لكداد الفوضوي، وهي ما أكدته النظريات المساقة من قبل خاصة الدوائر المتراكزة والنوافذ المكسرة التي تعبر أن العنف يرتبط بالمكان المتداعي والبناء القصديري والهش أين تنمو الباثولوجيا الاجتماعية وتتكاثر في بيئة كهذه.

جدول رقم (153): *يوضح اعتقاد المبحوثين أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) حسب تأثير العيش في الحي على حياتهم وعائلاتهم*

الانحراف الاجتماعي / تأثير العيش في الحي			هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني) ؟		المجموع
			نعم	لا	
تأثير العيش في هذا الحي على حياتهم وعائلتهم	نعم	ت	148	16	164
		%	90,2%	9,8%	100%
	لا	ت	52	22	74
		%	70,3%	29,7%	100%
المجموع		ت	200	38	238
		%	84,0%	16,0%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
15,162		01	0.000	0,05	**دال (توجد فروق)**

حين تفشل المدينة في احتواء سكانها ضمن أنساقها النظامية، تتوسع هوامشها ويُولد الانحراف من رحم الإقصاء المكاني، و هذا ما يظهره الجدول رقم (153) الذي يشير أن أكثر من (90,2%) من المبحوثين أشاروا إلى أن العيش في الحي أثر سلبًا على حياتهم وعائلاتهم يعتقدون أن التهميش الإيكولوجي (المكاني) هو السبب الرئيسي وراء الانحراف الاجتماعي ومظاهر الإجرام والعنف، مقارنةً بـ (70,3%) من الذين لم يعترفوا بوجود تأثير سلبي. وبذلك فإن أكثر من ثلثي المبحوثين في كلا الفئتين يربطون بين التهميش المكاني والانحراف،

وما يؤكد هذه الفروق هي قيمة كا^2 المقدرة بـ(15,162) وهي دالة عند درجة حرية (1) ومستوى خطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,000)، مما يعني أن هناك فروقًا جوهرية بين الفئتين.

تشير هذه النتائج إلى أن التهميش المكاني يترك تأثيرًا عميقًا على الشعور بالاستقرار النفسي والاجتماعي، حيث يعزز الظروف السلبية التي تُنتج الانحراف والعنف. السكان الذين يشعرون بتأثير سلبي للعيش في الحي غالبًا ما يعانون من تدهور الحياة والفرص، مما يفاقم مشاعر الإقصاء ويغذي الاتجاهات الإجرامية كنتيجة مباشرة للضغوط المكانية والبيئية. وهو ما بينته نظرية الفوضى الاجتماعية التي أوردناها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، حيث تسهم إيكولوجيا الحي الفوضوي بكل مثالبه في تهيئة بيئة غير مستقرة تدعم العنف كاستجابة لضغوط الواقع، وتغذي الانحراف الاجتماعي ككل.

جدول رقم (154): *يوضح رأي المبحوثين في غضب سكان الحي من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي حسب احتقارهم لحيهم*

الغضب من واقع الحي / احتقار الحي			هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ نعم	هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ لا	المجموع
احتقار الحي الفوضوي الذي يقيمون فيه	نعم	ت	135	13	148
		%	91,2%	8,8%	100%
	لا	ت	66	24	90
		%	73,3%	26,7%	100%
المجموع		ت	201	37	238
		%	84,5%	15,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
13,632		01	0.000	0,05	**دال (توجد فروق)**

باعتبار أن الحي الفوضوي يتحول مع الوقت إلى جرح مفتوح في المدينة، فإن معطيات الجدول رقم (154) تشير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين الذين يحتقرون الحي الفوضوي الذي يقيمون فيه يرون أن سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس، حيث بلغت نسبتهم (91,2%). في المقابل، أكثر من ثلثي المبحوثين الذين لا يشعرون بالاحتقار تجاه الحي يعتبرون أن سكان الحي غير غاضبين، بنسبة موافقة بلغت (73,3%). على مستوى المجموع، يظهر أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين (84,5%) يرون أن سكان الحي يعبرون عن غضبهم من واقعهم، ما يعكس انطباعًا عامًا بالغضب الجماعي تجاه الظروف السكنية.

وما يثبت ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(13,632) دالة إحصائيًا عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0,05)، بمستوى دلالة قدره (0,000)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة بين الفئات المدروسة.

تظهر هذه النتائج أن الشعور بالغضب يتضاعف بين السكان الذين يحتقرون الحي، مما يعكس تأثير البيئة الفوضوية على الوعي الجماعي بالمظلومية والتهميش. كما يمكن القول أن الاحتقار يعبر عن فقدان الروابط الثقافية والاجتماعية مع المكان، ما يؤدي إلى تعبيرات جماعية عن الغضب، تؤكد هذه النتائج أن الظروف البيئية الرديئة تسهم في إنتاج مشاعر الإقصاء والرفض، ما يجعل هذه الأحياء مساحات للتوتر والاحتجاج المستمر على الواقع القائم.

جدول رقم (155): *يوضح رأي المبحوثين في غضب سكان الحي من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي حسب شعورهم بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي*

الغضب و الواقع البئيس / الشعور بالخجل			هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ نعم	هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ لا	المجموع
الشعور بالخجل والدونية من العيش في حي فوضوي	نعم	ت	128	10	138
		%	92,8%	7,2%	100%
	لا	ت	73	27	100
		%	73,0%	27,0%	100%
المجموع		ت	201	37	238
		%	84,5%	15,5%	100%
قيمة كا^2		**درجات الحرية**	**مستوى الدلالة**	**مستوى الخطأ**	**القرار**
17,233		01	0.000	0,05	**دال (توجد فروق)**

يشير الجدول إلى أن الذين يشعرون بالخجل والدونية من العيش في الحي الفوضوي؛ يعتقدون أن سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس، حيث بلغت نسبتهم (92,8%). كذلك أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين الذين لا يشعرون بالخجل والدونية؛ يرون أن سكان الحي غاضبون أيضًا، بنسبة (73,0%). أما بالنسبة للذين يعتقدون أن سكان الحي ليسوا غاضبين، فقد بلغت نسبتهم (7,2%) بين من يشعرون بالخجل والدونية، و(27,0%) بين من لا يشعرون بذلك. على مستوى المجموع، يظهر أن أكثر من (84,5%) يعتقدون أن سكان الحي يعبرون عن غضبهم من واقعهم، مقابل (15,5%) لا يعتقدون ذلك.

وما يؤكد ذلك قيمة كا^2 المقدرة بـ(17,233) دالة إحصائيًا عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0,05)، بمستوى دلالة قدره (0,000)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة بين الفئات المدروسة،

تعكس هذه النتائج أن الشعور بالخجل والدونية يؤثر على تشكيل وعي السكان بواقعهم البائس. سوسيولوجيًا، يرتبط هذا الشعور بوصمة العيش في فضاء هامشي، وهنا نؤكد على نظرية الوصم أو البصمة التي تنطبع على كل من يعيش بالحي الفوضوي على أنه يحتمل لجوءه للعنف والإجرام، ما يعزز من مشاعر الغضب الجماعي تجاه التهميش. كما يؤكد الباحث من خلال المقابلات التي عقدت وأنجزت مع العينات المختارة كشفت الخجل عن فقدان الهوية والانتماء للمكان الموبوء والمرفوض من

طرفهم، مما يؤدي إلى رفض الظروف المكانية. توضح هذه النتائج أن البيئات الفوضوية مرة أخرى تعزز من مشاعر الدونية وتدفع إلى سلوكيات تعبيرية عن السخط والغضب، ما يفاقم من حدة العنف الحضري

5.1 الفرضية العامة : التهميش و العنف الحضري أية علاقة

اتساقا مع الشواهد الكمية المشار إليها آنفا والمتعلقة بفرضيات الدراسة، يمكننا في هذه الحالة الانتقال من الكل إلى الجزء، أي من البرهنة على الفرضية العامة إلى التحقق من الصدق الامبريقي للفرضيات الجزئية، ولقد طرحنا هذه الطريقة استجابة للقوالب المنهجية المطبقة في عملية تحليل البيانات الكمية. تشكل الفرضية العامة هنا حجر الزاوية التي تنبثق منها الفرضيات الفرعية الأخرى، وفي محاولة لمعرفة رأي أفراد العينة عن دلالة التهميش في إنتاج العنف، حاولنا في الجدول رقم (156) تفحص الفروق والدلالات بالاستناد إلى المعطيات الامبريقية

جدول رقم (156): *يوضح درجة التهميش في إنتاج العنف (كا²)*

درجة التهميش	عالية جدا	عالية	ليس له رأي	ضعيفة جدا	ضعيفة	المجموع
التكرار	54	71	13	68	32	238
الفرض الصفري	• الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ • درجة الحرية = 5−1 = 4					
ك (التكرار التجريبي)	ك/ (التكرار النظري)	ك –ك/	(ك –ك/)²	$\frac{(ك - ك/)^2}{ك/}$		
54	47.6	6.4	40.96	0.86		
71	47.6	23.4	547.56	11.50		
13	47.6	34.6 −	1197.16	25.15		
68	47.6	20.4	416.16	8.74		
32	47.6	15.6 −	234.36	5.11		
المجموع	238	/	/	51.36		

ثم نقوم بعد ذلك بالبحث عن قيمة كا^2 = 51.36 تحت درجة حرية 4 عند مستوى 0.05 و 0.01، فنجد أن القيمة المقابلة تحت مستوى 0.05 = 9.488 وعند مستوى 0.01 = 13.277، بمعنى أن هناك فرق معنوي بعد هذا المستوى بين الذين يرون ان التهميش يؤدي إلى العنف و انتهاك النسيج القيمي، والذين يرون غير ذلك.

2- الصدق الامبريقي لفرضيات الدراسة :

أظهرت النتائج المستخلصة من تحليل البيانات الميدانية في حي "شوف لكداد" وجود ارتباطات جوهرية بين التهميش بأبعاده المختلفة وبين تصاعد العنف الحضري. هذه النتائج تتسق مع الفرضية العامة للدراسة، التي تشير إلى أن التهميش، باعتباره عملية اجتماعية متعددة الأبعاد، يمثل أساساً لتحليل أسباب تنامي معدلات العنف الحضري. وتبرز هذه العلاقة في التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي، الذي يُعزز من شعور الإقصاء ويؤدي إلى تصعيد التوترات الاجتماعية.

1.2 الارتباط بين أنماط التهميش وأشكال العنف:

للتحقق أكثر من الناحية الامبريقية حول الارتباطات القائمة بين التهميش والعنف، قمنا بحساب معامل الارتباط الذي يشمل أنماط التهميش وأشكال العنف، لكن نشير هنا أن معطيات العنف جاءت مضخمة لتعدد الاختيارات، أما بيانات التهميش فكان الاختيار لنمط واحد. وبعد التحليل الاحصائي تبن أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة جاءت قوية مما يؤكد الطروحات النظرية والامبريقية وكذا فرضية الدراسة المركزية. والملاحظ أن هذا الارتباط يعزز العلاقة بين أنماط التهميش وأشكال العنف حسب ما يظهره الجدول رقم (157) أدناه، هذا من جهة .

و من جهة أخرى تشير دراستنا الراهنة إلى الارتباط الوثيق بين التهميش و التراكمات التاريخية بحي شوف لكداد بمدينة سطيف، فالتهميش البنيوي الذي يعيشه السكان هو نتيجة مسارات تاريخية امتدت عبر مراحل متعددة، ولم يكن ظاهرة عرضية أو طارئة. فمنذ الحقبة الاستعمارية، تعرضت مناطق الأرياف الجزائرية لعمليات نزع الأراضي الزراعية من الأهالي لصالح المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى نزوح واسع نحو المدن الكبرى ومحيطها بحثًا عن فرص عمل محدودة وغير مستقرة. وقد وثقت الإحصائيات الاستعمارية لسنة 1954 أن حوالي (72%) من سكان سطيف الكبرى كانوا يعيشون في

ظروف سكنية غير ملائمة، وهو ما شكّل الأرضية الأولى لظهور الأحياء العشوائية مثل حي شوف لكداد.

بعد الاستقلال، ومع تسارع حركة التعمير العشوائي في المدن، سجلت الإحصاءات الوطنية لسنة 1977 أن حوالي (18%) من سكان سطيف كانوا يقطنون في أحياء غير مهيكلة تشكل حي شوف لكداد تدريجيًا كفضاء إيواء للفئات الفقيرة، حيث تركزت به العائلات التي نزحت من الأرياف المجاورة (العلمة، عين آرنات، أولاد صابر...)، واستقرت في بناءات غير مطابقة للمواصفات الهندسية ولا تحترم أدنى شروط التخطيط الحضري، وهو ما جعل الحي يتصف منذ نشأته بطابع التهميش المكاني والاجتماعي. و مع الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر خلال الثمانينات، والتي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الخام، زاد تدفق العمال العاطلين والنازحين من القرى المجاورة نحو شوف لكداد، ثم تفاقم الوضع خلال العشرية السوداء (1992–2002)، عندما أصبح شوف لكداد ملاذًا آمنا للنازحين من القرى المهددة بالإرهاب. ساهمت هذه التراكمات في تفكيك شبكة العلاقات التقليدية، حيث أظهرت استماراتنا الميدانية أن (62%) من المبحوثين يقرون بضعف التضامن الاجتماعي، و(58%) يؤكدون تزايد السلوكيات العنيفة في محيطهم السكني. يتضح بناءً على معطيات الدراسة أن العلاقة بين اختلال الفضاء المادي والتفكك الاجتماعي علاقة عضوية، تتماشى مع ما طرحته المدرسة الإيكولوجية لشيكاغو، خصوصًا أطروحة كل من بارك وبورجس حول أن الأحياء الحضرية الهامشية تتحول إلى بيئات مولدة لأنماط انحرافية كوسيلة دفاعية ضد الإقصاء.

حي شوف لكداد يمثل نموذجًا صارخًا لهذه الدينامية؛ إذ أفضى غياب البنى التحتية، كالصرف الصحي والانقطاعات المتكررة للمياه والكهرباء، إلى تآكل رأس المال الاجتماعي. كما أن معدلات البطالة المرتفعة، ساهمت في تغذية مشاعر الغبن والإقصاء، وبالتالي في تنامي الاجرام كرد فعل احتجاجي على الوضع القائم.

بناءً عليه، يتأكد أن التهميش الذي يعيشه سكان حي شوف لكداد ليس ظاهرة عابرة بل هو نتيجة مباشرة لتاريخ طويل من الإقصاء الاجتماعي الاقتصادي والسياسي و المكاني ، وهو تراكم تاريخي يعيد إنتاج نفسه من خلال هشاشة الظروف البيئية والاجتماعية، ويدفع نحو إعادة تشكيل مظاهر العنف الحضري والانحراف الاجتماعي بشكل دوري. هذه المعطيات تفرض، من منظور سوسيولوجي إعادة قراءة التخطيط الحضري على ضوء مفاهيم العدالة الاجتماعية والحق في المدينة كما طورها هنري

لوفيفر، مع إدماج الأحياء الفوضوية في استراتيجيات الإدماج المستدام بدل الإبقاء عليها كخزانات هامشية قابلة للانفجار في كل لحظة.

جدول رقم (157): *يوضح الارتباط بين أنماط التهميش و أشكال العنف*

أنماط التهميش	قيم س	أشكال العنف	قيم ص	ح س	ح ص	ح س ح ص	ح $س^2$	ح $ص^2$
الاجتماعي	86	الانحراف	104	26.5+	21.5	563.12	702.25	451.56
الاقتصادي	61	الجريمة	84	1.5+	1.25	1.87	2.25	1.56
الإيكولوجي	57	التفكك	80	2.5−	2.75	6.87	6.25	7.56
السياسي	34	التمرد	63	25.5−	19.75	503.62	650.25	390.06
المجموع	238	/	331	28+ 28−	22.5+ 22.5−	1075.48	1361	850.75

- **متوسط قيم س** = $\frac{238}{4}$ = **59.5**
- **متوسط قيم ص** = $\frac{331}{4}$ = **82.75**

⇐ **تطبيق معادلة معامل الارتباط** ر = $\frac{\text{مج ح س ح ص}}{\sqrt{(\text{ح س})^2 (\text{ح ص})^2}}$

⇐ ر = $\frac{1075.48}{\sqrt{850.74 \times 1361}}$ = $\frac{1075.48}{\sqrt{1157857.1}}$

0.9 = $\frac{1075.48}{1076.02}$ = $\frac{1075.48}{\sqrt{850.74 \times 1361}}$ =

معامل الارتباط (ر) يساوي (0.9)، وهو قريب جدًا من (1)، مما يعني:

وجود علاقة ارتباط قوية جدًا وموجبة بين أنماط التهميش وأشكال العنف وبمعنى آخر، كلما ازداد التهميش (الاجتماعي، الاقتصادي، الإيكولوجي، السياسي)، كلما تصاعدت مظاهر العنف (الانحراف، الجريمة، التفكك، التمرد) و يشير هذا إلى أن التهميش يلعب دورًا حاسمًا في تفسير سلوكيات العنف في الأحياء محل الدراسة.

العلاقة موجبة: أي أن العلاقة تسير في نفس الاتجاه؛ مع زيادة التهميش، يزداد العنف.

يمكن تفسير هذه العلاقة القوية بالقول إن التهميش بمختلف أشكاله ينتج بيئات اجتماعية واقتصادية هشة، مما يهيئ الظروف لظهور مظاهر العنف بأشكال متعددة مثل الانحراف والجريمة والتمرد، بسبب الشعور بالظلم، وانعدام العدالة الاجتماعية، وغياب الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

2.2 الارتباط بين العزلة الاجتماعية و تنامي معدلات الانحراف :

في ضوء البيانات الرقمية السابقة المتعلقة بالفرضية الأولى ، تفيد المعطيات الامبريقية الواردة في الجدول (158) أن زيادة الشعور بالعزبة الاجتماعية يرتبط بتنامي معدلات الانحراف بأشكاله المختلفة الموضحة آنفا

جدول رقم (158): *يوضح الارتباط بين زيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية وتنامي معدلات الانحراف*

درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	ضعيفة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	61	72	11	40	54	238
الفرض الصفري	• الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ • درجة الحرية = 5−1 = 4					
ك (التكرار التجريبي)	ك/ (التكرار النظري)	ك –ك/	(ك –ك/)^2	$\frac{(ك - ك/)^2}{ك/}$		
61	47.6	13.4	179.56	0.54		
72	47.6	24.4	595.36	12.50		
11	47.6	36.6 –	1339.56	18.14		
40	47.6	07.6–	57.76	2.21		
54	47.6	6.4	40.96	0.86		
المجموع	238	/	/	33.25		

- كا^2 الجدولية تحت 0.05 = 9.488

13.277 = 0.01

- كا^2 المحسوبة = 33.25
- وبالمقارنة بين كا^2 الجدولية و المحسوبة يتضح ان كا^2 المحسوبة 33.25 > كا^2 الجدولية

وبناء على هذه النتائج الرقمية يتضح أنه عند مستوى 0.05 و0.01 توجد فروق ذات معنى بين الذين يرون وجود ارتباط بين الشعور بالعزلة و زيادة الانحراف، وبين أولئك الذين يتخذون موقفا مغايرا

3.2 الارتباط بين ندرة الموارد وتنامي الجريمة الاقتصادية:

على المستوى الاقتصادي، أظهرت النتائج أن معدلات البطالة المرتفعة وغياب الفرص الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في زيادة الجريمة الاقتصادية، خاصة الشباب، يلجؤون إلى الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة غير القانونية كبديل لتأمين سبل العيش. هذا الواقع يُبرز علاقة مباشرة بين التهميش الاقتصادي وتفاقم الجريمة، بما في ذلك تجارة المخدرات والسرقة والدعارة والنشل والاعتداءات المتكررة بغرض الحصول على الأموال، مما يدعم الفرضية الجزئية الثانية.

الأوضاع الاقتصادية في "شوف لكداد" حسب ما تدلي به الفرضية الثانية تُبرز بوضوح العلاقة العضوية بين الفقر، انعدام الدخل أحيانا والجريمة. ومن خلال المقابلات مع السكان، يتضح أن غياب فرص العمل ونقص الموارد وانعدام التنمية والخدمات الأساسية يزيد من شعور السكان بعدم المساواة، مما يولد إحباطاً اجتماعياً يدفع نحو السلوكيات الإجرامية، وهذا ما يمكن تلمسه في الجدول (159) .

جدول رقم (159): العلاقة بين *ندرة الموارد و تنامي معدلات الجريمة الاقتصادية*						
درجة التهميش والعنف	**عالية جدا**	**عالية**	**غير محدد**	**منخفضة جدا**	**منخفضة**	المجموع
التكرار	71	59	08	45	55	238
الفرض الصفري	• الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ • درجة الحرية = 5−1 = 4					
ك (التكرار التجريبي)	**ك/ (التكرار النظري)**	**ك −ك/**	**(ك −ك/)²**	$\frac{\text{(ك – ك/)}^2}{\text{ك/}}$		
71	47.6	23.4	547.56	11.50		
59	47.6	03.4	11.56	0.24		
08	47.6	39.6 -	1568.16	32.94		
45	47.6	02.6-	06.76	0.14		
55	47.6	07.4	45.76	1.15		
المجموع	238	/	/	45.97		

- كا^2 الجدولية عند مستوى 0.01 = 13.277
- كا^2 المحسوبة = 45.97

وهذا يعني أن ندرة الموارد تؤثر على مستوى الجريمة الاقتصادية إي أن هناك فرق معنوي بعد هذا المستوى (0.01 » 13.277) بين أفراد العينة في تأثير الندرة من عدمها على معدلات الجريمة بالحي المدروس

4.2 الارتباط بين الاقصاء السياسي و التمرد :

وفق منظور **روبرت ميرتون**، فإن عدم وجود علاقة قوية بين التهميش السياسي والتمرد قد يفسر بأن الأفراد – حتى في وضع التهميش – يحاولون التكيف عبر سلوك الامتثال أو الابتكار بدلًا من التمرد الصريح.

إن الإقصاء السياسي في السياق المدروس لم يتحول إلى عامل رئيسي لانتهاك الوسائل والأهداف الجمعية، بل على العكس، يبدو أن شريحة واسعة من المبحوثين تميل إلى الحفاظ على نسق التقبل أو البحث عن بدائل فردية داخل نفس النظام الرمزي القائم، لا إلى كسره أو رفضه.

جدول رقم (160): العلاقة بين *الإقصاء السياسي و التمرد*

درجة التهميش والعنف	**عالية جدا**	**عالية**	**غير محدد**	**منخفضة جدا**	**منخفضة**	المجموع
التكرار	54	49	40	43	52	238
الفرض الصفري	• الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ • درجة الحرية = 5−1 = 4					
ك (التكرار التجريبي)	ك/ **(التكرار النظري)**	ك –ك/	**(ك –ك/)²**	$\frac{(ك - ك/)^2}{ك/}$		
54	47.6	06.4	40.96	0.86		
49	47.6	01.4	01.96	0.04		
40	47.6	07.6 –	57.75	01.21		
43	47.6	04.6–	21.16	0.44		
52	47.6	11.4	129.96	02.73		
المجموع	238	/	/	05.28		

- كا^2 الجدولية عند مستوى 0.05 = 9.488
- كا^2 المحسوبة = 5.28
- النتيجة: الإقصاء أو التهميش السياسي لا يؤثر على انتهاك القيم والمعايير أي رفض وسائل وأهداف المجتمع

وحسب الجدول رقم (160) لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستويات التهميش السياسي المختلفة في علاقتها بالتمرد، وبالتالي نقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة بين الإقصاء السياسي والتمرد.

5.2 الارتباط بين التهميش الإيكولوجي والتفكك :

الفرضية الرابعة تقول أنه كلما اختل الفضاء المادي، تضاعفت هشاشة النسيج الاجتماعي وارتفعت معدلات السلوك العنيف، و المناطق التي تشهد تدهورًا عمرانيا هي نفسها التي تعرف أعلى نسب التفكك الأسري والجنوح والجريمة"، أي أن الفضاء المادي المنهار يُنتج تفككًا اجتماعيًا متزايدًا

جدول رقم (161): العلاقة بين تفكك البنية العمراني – الخدماتية وتفكك البنية الاجتماعية

درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	منخفضة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	73	65	29	31	40	238
الفرض الصفري	• الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ • درجة الحرية = 5−1 = 4					

ك (التكرار التجريبي)	ك/ (التكرار النظري)	ك –ك/	(ك –ك/)^2	$\frac{(ك - ك/)^2}{ك/}$
73	47.6	25.4	645.16	13.55
65	47.6	17.4	302.76	06.36
29	47.6	18.6 −	345.96	07.26
31	47.6	16.6−	275.56	05.78
40	47.6	07.6 −	309.76	06.50
المجموع	238	/	/	39.45

- قيمة كا^2 الجدولية عند مستوى 0.01 = 13.277
- قيمة كا^2 المحسوبة = 39.45
- **هناك فرق معنوي بعد مستوى** (0.01 » 13.277)

- و كنتيجة هناك ارتباط قوي بين تفكك البيئة العمرانية – الخدماتية–البيئية–بتفكك البنية الاجتماعية (التفكك الاجتماعي)

كا² المحسوبة (39.45) أكبر بكثير من كا² الجدولية (13.277)،

النتيجة الإحصائية: يتم رفض الفرض الصفري (H0)، ونقبل الفرض البديل بوجود فروق دالة إحصائيًا بين مستويات التهميش الإيكولوجي ومستويات التفكك الاجتماعي. ونكون أما معادلة مفادها

إذا (كا^2 المحسوبة > كا^2 الجدولية) ← نرفض H0 ← التهميش الإيكولوجي= تفكك اجتماعي دال

يكشف التحليل في الجدول رقم (161) أن تدهور البيئة العمرانية والخدماتية ينعكس بوضوح على البنية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية وتصاعد مظاهر التفكك، مما يؤكد صحة التصورات الإيكولوجية التي ترى أن اختلال الفضاء المادي يحفز على انحلال الفضاء الاجتماعي

3. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة :

تُبيّن نتائج الدراسة الميدانية المنجزة بحي "شوف لكداد" أن التهميش الحضري يلعب دوراً حاسماً في توليد أشكال متنوعة من العنف والانحراف، وهي نتائج تتقاطع بدرجة كبيرة مع أدبيات بحثية سابقة تناولت علاقة الهامشية بالعنف الحضري. فالدراسات السابقة، سواء التي تناولت الأحياء الفوضوية أو أنماط السكن غير المنظم في المدن النامية، قد أكدت بشكل واضح على أن البيئة الحضرية المتدهورة تشكّل بيئة حاضنة للعنف. بالمقارنة مع هذه الأدبيات، تبرز نتائجنا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحدها لا تفسر الظاهرة، بل يُضاف إليها بُعدٌ إيكولوجي مرتبط بتدهور البنية الأساسية وغياب التخطيط الحضري السليم، مما يعطي الدراسة طابعاً أكثر تركيبية من العديد من الدراسات التقليدية. فعند استحضار دراسة أوسكار لويس حول "ثقافة الفقر"، نجد أن ما لاحظه لويس من تشكل ثقافات فرعية تعيد إنتاج الفقر والانحراف، يظهر بوضوح في "شوف لكداد"، حيث أصبح الانخراط في أنشطة غير قانونية، خاصة بين الشباب، نمط حياة مكرس اجتماعياً. غير أن دراستنا تضيف إلى هذا التفسير الكلاسيكي أبعاداً بيئية ملموسة لم يتطرق لها لويس بنفس الحدة، مثل غياب قنوات صرف المياه، تدهور الطرقات، وانعدام المساحات الخضراء، وهي كلها عوامل تغذي الإحساس بالعزلة وتعمّق الشعور بالهامشية. من جهة أخرى، تتماشى نتائجنا مع طرح الأستاذ ڤيرة إسماعيل الذي بيّن أن الهامشية الحضرية تنبع أساساً من فشل السياسات العمرانية، وهو ما يتجلى بوضوح في حالة "شوف لكداد" الذي بقي معزولاً عن الديناميات الاقتصادية الكبرى بالمدينة. العزلة المكانية التي لاحظها ڤيرة نجدها معززة في دراستنا ليس فقط بانعدام

الفرص الاقتصادية، بل أيضاً بتحول الحي إلى فضاء منغلق اجتماعياً تنتشر فيه اقتصاديات غير رسمية، ما يزيد من قابلية السكان للانخراط في سلوكيات هامشية. أما دراسة بلمعلم صليحة التي ربطت بين تدهور المحيط الفيزيائي وارتفاع مؤشرات العنف، فإنها تلتقي مع نتائجنا، حيث يبرز المبحوثون أن غياب الإنارة العمومية، وتردي الطرق، وندرة المرافق العامة تشكل مصدراً دائمًا للتوترات والمشاجرات. إلا أن ما أضافته دراستنا هو الربط بين هذه الظروف المادية وبين تشكل وعي جماعي بالإقصاء لدى الشباب، بما يغذي نزعات العنف كتعبير احتجاجي ضد وضعية يَعتبرونها غير عادلة.

وفي قراءة مقارنة لدراسة جلال معوض التي سلطت الضوء على دور التنمية في تقليص التهميش، يتضح أن الفجوة التنموية في "شوف لكداد" لم تُردم بعد، بل إن غياب التخطيط المستدام والفشل في تنفيذ برامج الإدماج الحضري ساهم في تفاقم الظاهرة، ما يجعل الحالة المدروسة مثالاً صارخاً على غياب الرؤية التنموية الشاملة التي أشار إليها معوض كشرط للحد من العنف الحضري.

انطلاقاً من هذه المقارنات، يمكن رصد فجوة بحثية واضحة تميز دراستنا عن الدراسات السابقة. فبينما ركزت أغلب الأدبيات على العلاقة الثنائية بين الفقر والعنف الحضري، أو بين التخطيط الفاشل والانعزال الاجتماعي، جاءت دراستنا محاولة لرسم صورة أكثر شمولاً للحالة المدروسة. لقد سعينا في هذه الدراسة إلى الإلمام بجميع الجوانب المؤثرة في إنتاج الهامشية والعنف الحضري، من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تناولت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية، مع تركيز خاص على البعد الإيكولوجي بوصفه عاملاً مستقلاً ومؤثراً لم يُعالج بالقدر الكافي في الدراسات السابقة. بذلك، تهدف دراستنا إلى بناء تصور علمي متكامل ومترابط حول الظاهرة، بخلاف كثير من الدراسات السابقة التي انصب تركيزها غالباً على بعد واحد فقط، سواء كان البعد السياسي أو الاقتصادي بمعزل عن بقية العوامل المترابطة. وقد أبرزنا ضمن هذا الإطار أن العوامل البيئية – مثل تدهور المجال الطبيعي، ورداءة البيئة الحضرية، وغياب المرافق الأساسية – لا تُعد مجرد نتائج للفقر، بل تشكل بدورها محركات مباشرة للعنف والانحراف الاجتماعي. كما كشفت دراستنا أن الإقصاء الإيكولوجي ينتج ديناميات عنف جماعي أكثر تركيباً، ما يشكل إسهاماً علمياً نوعياً في توسيع فهم آليات إنتاج العنف الحضري داخل الأحياء الهامشية.

بناءً على ما سبق، تُقدم دراستنا مساهمة جديدة ضمن الحقل السوسيولوجي للهامشية الحضرية، حيث تؤكد من جهة كثيراً من الطروحات السابقة، لكنها من جهة ثانية تدعو إلى إعادة التفكير في

منهجيات مقاربة الظاهرة، عبر تبني منظور تكاملي يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية ضمن قراءة واحدة متماسكة

4. نتائج الدراسة في ضوء الأهداف :

استطاعت الدراسة الراهنة في اعتقادنا تحقيق أهدافها النظرية والتطبيقية المعلنة سابقا، حيث أكدت نتائج البحث العلاقة الوثيقة بين التهميش والعنف الحضري، وذلك في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المدن الجزائرية المعاصرة. فقد نجحت الدراسة في إعادة ترتيب التراث السوسيولوجي المرتبط بالظاهرة البحثية، وعكست بشكل واضح كيف يمكن للمفاهيم السوسيولوجية التقليدية أن تُطبَّق على خصوصيات الواقع الجزائري، خاصة في الأحياء الهامشية مثل "شوف لكداد". من خلال ذلك، تم استكشاف الأدلة النظرية التي تثبت وجود علاقة جدلية بين التهميش بأنواعه والعنف الحضري، وهو ما يتماشى مع الفرضيات النظرية التي تستند إلى فهم الظواهر الاجتماعية كعلاقات تفاعلية تتأثر بالبنى الاقتصادية والسياسية والثقافية.

أما على صعيد الأهداف التطبيقية، فقد سعت الدراسة إلى تحديد أبعاد وتجسدات الهامشية الحضرية في "شوف لكداد"، حيث تبيّن أن الظاهرة لا تقتصر فقط على الحرمان المادي، بل تشمل أيضًا العزلة الاجتماعية، الفقر المستمر، والتمييز الرمزي الذي يُمارس ضد سكان هذه الأحياء. ومن خلال المعاينة الميدانية، كان من الواضح أن العنف الحضري لا يقتصر على العنف المادي فحسب، بل يتخذ أيضًا أشكالًا رمزية ولفظية، مما يؤكد على أهمية فحص هذا العنف في سياق متعدّد الأبعاد. كما أظهرت النتائج العلاقة المعقدة بين مكونات التهميش والعنف، إذ يمكن أن يُفهم العنف الحضري على أنه نتاج تفاعل لعدد من العوامل البنيوية والاجتماعية، وليس مجرد رد فعل فردي على الظروف القاسية. وفي هذا السياق، كان من الممكن الاستفادة من المقاربة الرياضية للتعبير عن هذه التفاعلات المعقدة، حيث أن العنف الحضري يمكن اعتباره دالة متغيرة وفقًا لعدد من المتغيرات مثل الفقر، البطالة، والتهميش المكاني. لقد أظهرت الدراسة أن العنف الحضري يعد مؤشرًا اجتماعيًا دالًا على شدة التهميش، وأن هذا الأخير لا يعد فقط حالة من "الحرمان" بل هو نتاج لأوضاع هيكلية عميقة تتجلى في استبعاد سكان الأحياء الهامشية من عمليات اتخاذ القرار، وعدم تمتعهم بالفرص التي توفرها المدينة للأفراد الأكثر امتيازًا. وبذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد على أن العنف ليس مجرد حدث منفصل بل هو جزء من منظومة اجتماعية معقدة تتغذى من الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة.

من خلال هذه المعطيات، يتضح أن التهميش والعنف الحضري يشكلان تحديًا مركبًا يتطلب استجابة شاملة ومتكاملة على مستويات متعددة: سياسية، اجتماعية، واقتصادية. وهذا ما يعزز أهمية استخدام الأطر السوسيولوجية المختلفة في تحليل الظواهر الحضرية المعقدة، وإعادة التفكير في السياسات العمومية اللازمة للحد من هذا العنف، بالإضافة إلى ضرورة تعديل الخطط التنموية بحيث تشمل كل الأبعاد التي تساهم في التهميش. في هذا السياق، تعتبر هذه الدراسة خطوة مهمة نحو فهم آليات العنف الحضري في الجزائر، وتفتح المجال لمزيد من البحث حول سبل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأحياء المهمشة.

5- نتائج الدراسة في ضوء النظرية الاجتماعية:

تؤكد نتائج دراستنا حول التهميش والعنف الحضري في حي "شوف لكداد" على أهمية الأطر النظرية الاجتماعية في تفسير ديناميكيات الهامشية الحضرية. فمن خلال استحضار النظريات الاجتماعية المعتمدة في دراستنا، يتضح أن الظاهرة المدروسة هي نتاج تفاعل معقد بين البنى السوسيوثقافية، الاقتصادية والبيئية والسياسية وحتى التاريخية.

في السياق الإيكولوجي، تبرز أهمية التحليل المكاني للبيئة الحضرية. فالاقتراب من حي "شوف لكداد" بوصفه منطقة انتقالية، وفق التصور الذي أرساه رواد مدرسة شيكاغو يفسر تدهور العلاقات الاجتماعية وانتشار العنف في ظل بيئة مادية متداعية تفتقر للتخطيط والخدمات الأساسية. إن النسيج العمراني غير المنتظم، وغياب البنية التحتية، وانتشار المباني العشوائية، كلها عوامل إيكولوجية ساهمت في تعزيز أشكال متعددة من الانحراف الاجتماعي، بما يتماشى مع فرضيات "نظرية النوافذ المحطمة" التي تربط بين الإهمال البيئي وتفشي السلوكيات الإجرامية. أما من منظور الثقافة الفرعية، فإن دراستنا كشفت عن ميل سكان الحي إلى تطوير أنماط ثقافية فرعية منفصلة عن القيم المجتمعية الرسمية. وهذا الانفصال الثقافي، الذي أشارت إليه نظرية "ثقافة الفقر" لأوسكار لويس، يُسهم في تكريس سلوكيات الانحراف بوصفها آليات للتكيف مع واقع اجتماعي واقتصادي قاسٍ. تظهر الثقافة الفرعية هنا كنسق قيمي يعيد إنتاج أنماط الفقر والعنف عبر الأجيال خاصة و أن الحي ذو تاريخ قديم جدا.

وتقدم نظرية التوتر الاجتماعي، كما صاغها روبرت ميرتون، إطاراً إضافياً لفهم هذه الظواهر؛ إذ تبيّن أن سكان "شوف لكداد" يعيشون في ظل فجوة حادة بين الأهداف الثقافية المشروعة والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها. هذا التوتر البنيوي يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى استراتيجيات غير شرعية

كبدائل للبقاء وتحقيق الذات، مما يفسر انتشار أشكال الجريمة الاقتصادية. وفي ضوء نظرية الصراع، تتجلى الميكانيزمات البنيوية للتهميش السياسي والاجتماعي؛ إذ يكرّس توزيع السلطة والثروة غياب التمثيل السياسي لسكان الحي وتجاهل مطالبهم، مما يؤدي إلى تغذية مشاعر الإحباط، والنفور من المؤسسات الرسمية، وتبني أنماط تمرد حضري كمظهر من مظاهر الاحتجاج الرمزي على الإقصاء والتهميش.

إن ما يميز دراستنا الراهنة هو محاولتها الجمع بين مختلف هذه الأطر النظرية عبر تبني مقاربة شمولية تتجاوز الاختزال النظري الذي ميز بعض الأدبيات السابقة، والتي غالباً ما اقتصرت على تفسير التهميش من منظور بعد أحادي. في المقابل، سعت دراستنا إلى الإلمام بجميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والثقافية والتاريخية، مع تركيز خاص على البُعد الإيكولوجي بوصفه عاملاً مركزياً في فهم إنتاج الهامشية وإعادة إنتاجها في السياقات الحضرية العشوائية.

كما وتؤكد نتائج دراستنا انسجامها مع الطروحات الكبرى للنظرية الاجتماعية حول التهميش والعنف الحضري، لكنها تدعو في الآن ذاته إلى إعادة الاعتبار للمقاربات الإيكولوجية، باعتبارها مدخلاً تفسيرياً حاسماً لفهم الأحياء الفوضوية، وما تنطوي عليه من تعقيدات اجتماعية، ثقافية، واقتصادية متشابكة.

6. القضايا التي تثيرها الدراسة:

في ضوء التقصي المنتظم لطبيعة العلاقة بين ظاهرتي التهميش والعنف، وبالاستناد إلى مقولة معرفية مفادها أن إشكالية بحث ما، هي التعبير الدائم عن استمرارية الأسئلة والاختلاف؛ فإن الدراسة الراهنة كشفت عن جوانب كثيرة من هذه العلاقة، وفيس نفس الوقت أشارت إلى جوانب الغموض والتناقض التي تحكم مختلف المعالجات لهذا الموضوع الذي يطرح في الواقع العديد من الإشكاليات التي مازالت محل جدل ونقاش في مختلف الدوائر العلمية.

ورغم توصل الدراسة إلى إجابات محددة وواضحة عن العلاقة التي تحكم التهميش والعنف، إلا أنها في نس الوقت تطرح التساؤلات التالية كمجالات بحثية مستقبلية ومكملة لتقديم فهم شامل لهذا الموضوع المتغير على نحو مستمر:

1. كيف يمكن للمدن تعزيز قدرتها على التكيف مع العنف في طل النمو الحضري السريع
2. كيف يرتبك تهميش المناطق الحضرية بخطر العنف؟
3. ما العوامل التي تشكل مخاطر العنف الحضري في المدينة الجزائرية المعاصرة

4. بأي طرق يمكن أن تؤثر البيئة العمرانية على قدرة المدينة في التكيف مع العنف
5. إلى أي مدى يشكل التهميش قنبلة اجتماعية يمكن ان تنفجر في أي لحظة
6. مع استمرار التهميش، كيف يمكن التحكم في أعمال الشغب، التمردات، الانتفاضات، التظاهرات ...إلخ
7. هل التهميش حالة او ظاهرة عارضة، أم انها متأصلة في البنية الاجتماعية للمجتمع.

خاتمـــــــة:

فصول هذا العمل العلمي المتحور حول " التهميش والعنف الحضري" جملة من القضايا المتعلقة بأبعاد التهميش وأشكال العنف الممارس في حي فوضوي بمدينة سطيف التي تشهد نموا حضريا مذهلا، أدى إلى خلق اختلالات وفجوات بين العرض والطلب في مجالي العمل والإسكان. أظف إلى ذلك تزايد معدلات الفقر والحرمان وعدم المساواة وكلها عوامل تدفع إلى اتخاذ مواقف سلبيو، وتكريس مبدأ الشك والريبة في جدوى البرامج التنموية وما يشاع حول تغيير أوضاع المهمشين والمحرومين

وبالانتقال من التصورات النظرية والمقاربات المنهجية والمعطيات الميدانية؛ تشكل لدينا تصور مفاده أن العلاقة بين التهميش والعنف هي علاقة متغيرة بفعل الظروف التاريخية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة والمعبرة عن طبيعة البناء الاجتماعي، وما ينطوي عليه من تناقضات ومشكلات. وهذا ما تجسده المعطيات الامبريقية التي تؤكد أن علينا فهم العنف كتعبير عن الإحباط من الوضع الذي يعيشه سكان حي شوف لكداد بسطيف. وهذا يعني أن العنف في عملنا هذا يمكن فهمه كلغة تعبر عن خلل في المجتمع، وفضلا عما سبق

كشفت الدراسة عن ترابط معقد بين ثنائية التهميش والعنف الحضري من خلال حي "شوف لكداد" بسطيف، حيث أثبتت النتائج الإحصائية أن غالبية سكانه يرون في انعدام الروابط الاجتماعية سببًا رئيسيًا للانحراف، بينما أظهرت أن التدهور الإيكولوجي يساهم في التفكك الاجتماعي و يعمل على مع مرور الوقت على الاصطباغ بلون البيئة الهشة و المتداعية، و لا شك أن هذا الواقع له ديناميكيات هامشية متجذرة تاريخيًا، غذّتها سياسات الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، مما أنتج ثقافة فرعية تستند إلى أنماط غير رسمية للبقاء و الاسترزاق و العيش على غرار امتهان السرقة و الدعارة و تجارة المخدرات. وقد بين التهميش السياسي هو الآخر أن غياب التمثيل السياسي يعزز التمرد، وهو ما يتجلى في ضعف ثقة السكان بالمؤسسات واستبعادهم تماما المعادلة السياسية كسبيل لتحسين الأوضاع والخروج من براثن الحي الفوضوي. هذه التفاعلات تُبرز أهمية إعادة التفكير في استراتيجيات الإدماج الحضري، ليس فقط كأداة لمعالجة التهميش، بل كمدخل أساسي لبناء بيئة حضرية مستدامة ومتوازنة.

تبرز هذه الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة التهميش باعتبارها واحدة من القضايا الاجتماعية الملحة التي تؤثر على استقرار المجتمعات الحضرية. يُعد الموضوع حيويًا لفهم التحولات السوسيولوجية التي يشهدها العالم المعاصر، لا سيما في الأحياء الفوضوية التي تشكل بيئة خصبة للعنف والجريمة. كما تسهم الدراسة في تعزيز النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين التهميش والإقصاء الاجتماعي من جهة، وتنامي الانحراف والإجرام من جهة أخرى. ومن خلال هذا الإطار التحليلي، تقدم الدراسة مقترحات واقعية يمكن أن تدعم صانعي القرار في تصميم سياسات شاملة تهدف إلى الحد من آثار التهميش وإعادة بناء النسيج الحضري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. المعاجم والموسوعات باللغة العربية:

1. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار المعارف، القاهرة، دون سنة.
2. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005
3. مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008

ب. الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.
2. إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر، قسنطينة، 2004.
3. إسماعيل قيرة: نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، منشورات مخر البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2012.
4. إسماعيل محمد الزيود: العنف المجتمعي إطلالة نظرية، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان – الاردن، 2012.
5. إسماعيل قيرة وآخرون: التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، منشورات مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة
6. إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين: التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوريع، عين مليلة.
7. إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
8. أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فائز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005
9. باربرا ويتمر: الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2007
10. بلقاسم سلاطنية وإسماعيل قيرة: عصر المشكلات، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015
11. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2008.
12. بيار بورديو: العنف الرمزي بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1994.
13. جلال معوض: الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر، مكتبة التنمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1998.
14. جمال معتوق: مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، ط1، دار الكتاب الحديث،القاهرة، 2012.
15. جون هيلر وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة الكويت، 344، 2007.

16. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت 1982.
17. حنّة أرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس،الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت.
18. دوغلاس سي نورث وآخرون: في ظل العنف، السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2016.
19. ديفيد هارفي: مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.
20. سعيد سبعون: الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، الطبعة الثانية الجزائر، دار القصبة للنشر، 2012.
21. السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1997.
22. السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992.
23. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري مداخل نظرية، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية
24. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة.
25. عبد الرحمان المالكي: مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب،2016.
26. عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري قضايا وإشكالات، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2003.
27. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
28. غوستاف لوبون: سيكولوجيا الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، لبنان، 1999.
29. فادية عبد الفتاح محمد: علم الاجتماع الريفي والحضري (دراسة سوسيولوجية لتفاعل الإنساني)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
30. فضيل دليو وعلي غربي: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة جامعة منتوري قسنطينة، مطبعة دار الفائز، 2012.
31. فيليب بيرنو وآخرون، المجتمع والعنف، ترجمة الأب زحلاوي، طبعة1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر دمشق، 1985
32. مايك ديغيز: كوكب العشوائيات، ترجمة وحيد وهبة، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
33. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
34. مصطفى محمود: العشوائيات وثقافة الفقر دور الدولة آليات المجابهة، الطبعة الثانية، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2014.
35. مال طنطاوي: المهمشون في صعيد مصر، آليات السيطرة والخضوع، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012.
36. منى يونس بحري، نازك عبد الحليم قطيشات: العنف الأسري، الطبعة الاولى، دار فاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2011.

37. موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية :تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر،2013.

38. نادية عيشور وآخرون: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، قسنطينة، حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع 2017.

ت. المجلات العربية:

1. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي، التهميش: الدلالات والمضامين – قراءات مفاهيمية، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الأول العدد الثاني، 2022.

2. إسماعيل قيرة : نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، منشورات مخر البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2012.

3. إسماعيل قيرة: الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع، مجلة المستقبل العربي، العدد 241، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

4. إسماعيل قيرة: "الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 153، 1991.

5. سامي مقلاتي: تفسير ظاهرة العنف في الجامعات الجزائرية من طرف هيئة التدريس دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أطروحة دكتوراه، العربي بن مهيدي أم البواقي، قسم العلوم الاجتماعية، 2017.

6. سامية قطوش: ظاهرة الجريمة، قراءة في الأبعاد والتحديات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد7 العدد11، البليدة، 2014.

7. خالد علي أحمد ضو: قراءة سوسيولجية لمفهوم العنف وبعض المفاهيم المرتبطة به، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، طرابلس، مجلد1، عدد21.

8. سميرة قوندي: مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري، إشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

9. سهيل مقدم: من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد الثامن، 2012.

10. عبد القادر بن يحي، إسماعيل قيرة : تطور الجريمة في الوسط الحضري: قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 7، العدد2، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2023.

11. عبد القادر بوكابوس: المسنون بين العنف والرعاية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 10، العدد الاول، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية، 2022.

12. عبد الهادي حموي، التهميش الحضري، مفهوم معقد ومتشعب، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05 العدد 2، 2021.

13. علي باسم خريسان: العنف البنيوي، دراسة في نظرية جوهان غالتونغ، مجلة العلوم السياسية المجلد 2018، العدد 55، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2018.

14. عمر الزعفوري: التهميش والمهمشون في المدينة العربية المعاصرة، رؤية تحليلية من منظور بنيوي، مجلة عالم الفكر، العدد 4، الكويت. 2008.

15. فـؤاد غربـالي: سوسـيولوجيا المعانـاة مـن خـلال المعـيش اليـومي لشـباب الأحيـاء الشـعبية شـباب أحيـاء مدينـة صفاقس مثالا، مجلة عمران، العدد 16، المجلد الرابع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

16. مصـطفى خـواص: العنـف السياسـي فـي الجزائـر، سلسـلة علـم الاجتمـاع، عـدد 31، مركـز الدراسـات والبحـوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ص 119.

17. مليكة بن زيان: العنف والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة الخلدونية، العدد 12، جامعة تيارت، 2020.

18. نـديرة بـوقبس: الأحيـاء الفوضـوية فـي الجزائـر وإشـكالية التهمـيش الحضـري دراسـة حالـة مدينـة قسـنطينة، مجلـة علوم وتكنولوجيا: الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، العدد 42، 2015.

19. نـوال بوطرفـة: عـن الإقصـاء الاجتمـاعي والمقصـيين الاجتمـاعين، مجلـة آفـاق للعلـوم، العـدد 16، المجلـد 4 2019.

20. ياسـمينة غضـابنة وعليمـة لمطـيش: العنـف الحضـري كمحصـلة لمظـاهر الحيـاة فـي المدينـة وطـرق مجابهتهـا مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، قسنطينة، 2017.

21. يمينـة مـدوري وسـارة زغـدودي: التنمـر الإلكترونـي الشـكل الحـديث للعنـف، مجلـة ضـياء للبحـوث النفسـية والتربوية، جامعة 20 أوت سكيكدة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سكيكدة، 2020.

ث. أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

1. أسـماء إبـراهيم عبـد الله الموسـى: تصـور مقتـرح لتفعيـل البحـث الكيفـي فـي تخصـص أصـول التربيـة بالجامعـات السـعودية فـي ضـوء الخبـرات العـالمي المعاصـرة، رسـالة دكتـوراه، كليـة العلـوم الاجتماعيـة قسـم أصـول التربيـة، جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2018.

2. أسـماء إبـراهيم عبـد الله الموسـى: تصـور مقتـرح لتفعيـل البحـث الكيفـي فـي تخصـص أصـول التربيـة بالجامعـات السـعودية فـي ضـوء الخبـرات العـالمي المعاصـرة، رسـالة دكتـوراه، كليـة العلـوم الاجتماعيـة قسـم أصـول التربيـة، جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2018

3. أمـال رداف: أشـكال العنـف فـي مدينـة قسـنطينة دراسـة ميدانيـة بالمدينـة الجديـدة علـي منجلـي، مـذكرة ماجسـتير فـي علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2007.

4. الزهـرة بـن شـرقية : التغيـرات الأسـرية والعنـف فـي الوسـط الحضـري دراسـة ميدانيـة مدينـة بـرج بـوعريريج، أطروحـة دكتوراه، تخصص ديموغرافيا حضرية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2024.

5. سـامي مقلاتـي: تفسـير ظـاهرة العنـف فـي الجامعـات الجزائريـة مـن طـرف هيئـة التـدريس دراسـة ميدانيـة بجامعـة العربي بن مهيدي أم البواقي، أطروحة دكتوراه، ، قسم العلوم الاجتماعية، 2017.

6. صـليحة مقاوسـي: الفقـر الحضـري أسـبابه وأنماطـه دراسـة ميدانيـة بمدينـة باتنـة، أطروحـة دكتـوراه، جامعـة منتـوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2008.

7. ليلـى بلعيفـة : خريطـة العنـف الحضـري بمدينـة سـطيف، اطروحـة دكتـوراه، جامعـة محمـد لمـين دبـاغين سـطيف2 قسم علم الاجتماع، 2022.

8. نجيـب بـو المـاين: الجريمـة والمسـألة السوسـيولوجية دراسـة بأبعادهـا السوسـيوثقافية والقانونيـة، أطروحـة دكتـوراه جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

9. يسلي نبيلة: العنف ضد المرأة بين واقع التربية والرجلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع 2009.

ج. القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 11 يونيو 1966

ح. التقارير والمستندات:

1. إيتين ج كروغ ورفاقه: التقرير العالمي حول العنف والصحة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة، 2002.

2. تقرير البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

3. التقرير العالمي حول العنف والصحة، 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Abed Charef: **Algérie Le grand dérapage**, Editions de l'Aube, 1994.

2. Alain Bauer, Christophe Soullez : **La Criminologie**, edition First grund, paris, 2012.

3. Anthony Boanada-Fuchs: **The challenge of slums – an overview of past approaches to tackle it** (report), Cities Alliance, Brussels,2021

4. Bandy X. Lee: Structural Violence in Violence: **An Interdisciplinary Approach to Causes, Consequences, and Cures,** John Wiley & Sons, In, 2019.

5. Bernhard Bogerts: **Alcohol, Drugs and Violence**, in: Where Does Violence Come From?, Springer, Cham, 2021.

6. Emile Durkheim, **de la division du travail social**,Quartrige,presses universitaire de france,2eme edition, paris 1991

7. Frederic.M.Thrasher : **The Gang:** A Study of 1313 Gangs in Chicago, th university of chicago press, abridged edition, Chicago, 1963.

8. Guy Rocher, **La marginalité sociale. Un réservoir de contestation**, Les Éditions Hurtubise HMH ltée, 1971

9. Hardyns, W., Pauwels, L: **The Chicago School and Criminology. In Handbook of the History and Philosophy of Criminology** , Wiley-Blackwell, 2017.

10. Howard S.Backer**: OUTSIDERS studies in the sociology of deviance**,th Free Press, New York, 1966

11. J. von Braun and F.W. Gatzweiler: **Marginality Addressing the Nexus of Poverty**, Exclusion and Ecology, hardcover, 2014.

12. Madeleine GRAWITZ: **lexique des sciences sociales**, 8 ème édition, EDITION DALLOZ, Paris, 2004

13. Manuel Castells: **La question urbaine**, Librairie François Maspero, paris,1981

14. Oscar Lewis, **Five Families Mexican Case Studies In The Culture Of Poverty**, Basic books.INK, New York,1959

15. Pierre Bourdieu, **Langue et pouvoir symbolique**, Oxford, Polity Press, 1992

16. Pierre Bourdieu **: la domination masculine**, 1 ère publication, edition de Seuil, Paris , 1998

17. Rachid Sidi Boumedine : **Bétonvilles contre bidonvilles. Cent ans de bidonvilles à Alger** , ,Algérie, APIC éditions, 2016.

18. Robert.K.Merton: **Social Theory and Social Structure**, The Free Press, New York, 1968.

19. Robert E. Park and Ernest W. Burgess : **The City Suggestions for Investigation of Human Behavior in the Urban Environment**, The University of Chicago Press,Chicago, 1984.

20. Robert.K.Merton: **Social Theory and Social Structure**, The Free Press, New York, 1968.

21. Roel Smeets : **CONFLICT in Character Constellations**, Leuven University Press, 2021.

22. Russil Durrant: **Socio cultural Theories of Violence, in Encyclopedia of Evolutionary Psychological Science**, edition 1, Springer Cham, Switzerland, 2021.

23. SEAN ASHLEY: **The Chicago School in "introduction to criminology"**, Kwantlen Polytechnic University, 2023.

24. Smruti Bulsari: **Violence and Victimization: Gender Inequality, in Reduced Inequalities, Reduced Inequalities, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals**, Springer Nature Switzerland AG, 2021

25. Ted Robert Gurr, **why men rebel**, Fortieth Anniversary Paperback Edition,Routledge, New York, 2016

26. Webster (1984**). Webster's New Dictionary of Synonyms Merriam**. Webster. inc. Publishers, 1984

ب. المذكرات و الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية

1. MADANI Said: **Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif**, Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif Institut d'architecture et des sciences de la Terre Département d'architecture, 2012

2. Michel parazelli: **pratiques de «socialisation marginalisée" et espace urbain: le cas des jeunes de la rue à Montréal (1985-1995),** thèse du doctorat, université du québec, montréal, 1997

ت. المجلات باللغة الأجنبية :

1. Aaron Antonovsky : **Toward a Refinement of the "Marginal Man" Concept**, Social Forces Journal, Vol. 35, No. 1, JSTOR, Oxford University Press, 1956.

2. Adam Schaff: **Marxist Theory on Revolution and Violence**, Journal of the History of Ideas, Vol. 34, No. 2, University of Pennsylvania Press, 1973.

3. Alexis Sierra, Jérôme Tadié :**La ville face à ses marges**, Revue de sciences sociale au sud **Autrepar***t*, n° 45, 2008

4. Ali Khodja Mehdi : **Configuration spatiale et formes d'usage dans un quartier informel. Cas de Chouf Lekdad à Sétif**, Fabriques Urbaines, Volume 2, Numéro 2, 2022.

5. Andrea Pavoni: **What is urban violence?, Progress in Human Geography**, Vol. 44(1), Sage, 2020.

6. Anthony Boanada-Fuchs: **The challenge of slums – an overview of past approaches to tackle it (report**), Cities Alliance, Brussels,2021.

7. Barbara J. Costello1 ,John H. Laub: Social Control Theory: **The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency,** Annual Review of Criminology, Vol. 3, 2020.

8. Bencheikh, Farid: **Comprendre pour combattre : salafisme armé, les fondamentaux. L'apport de la criminologie à la compréhension du fondamentalisme salafiste**, Sécurité globale, vol. 7, no. 3, 2016.

9. Benjamin Higgins: **The "Dualistic Theory" of Underdeveloped Areas, Economic Development and Cultural Change**, Vol. 4, No. 2, The University of Chicago Press.

10. Benjamin Marx, Thomas Stoker and Tavneet Suri: **The Economics of Slums in the Developing World**, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 27, No. 4, 2013.

11. Bernier, Bernard: **Culture de La Pauvreté et Analyse Des Classes." Anthropologica**, JSTOR, vol. 16, no. 1, 1974.

12. Bryan R. Roberts and Yu Chen**: Drugs, Violence, and the State, :** Annual Review of Sociology , Vol. 39, University of Texas, 2013

13. Diafat, Abderrahmane &Madani, Said: **strategic and comprehensive approach integrating the marginal chouf lekdad settlements into setif** – Alegria, n-aerus xii / Madrid, 2011.

14. Dipak Mazumdar: **The urban informal sector, World Development**, Volume 4, Issue 8, 1976.

15. Edwin H. Sutherland: **Social Pathology**, American Journal of Sociology, Vol. 50, No. 6, The University of Chicago Press, 1945.

16. Francis Cherunilam: **The Urban Informal Sector**, Indian Journal of Industrial Relation, Vol. 17, No. 1, 1981.

17. George Owusu, Samuel Agyei-Mensah & Ragnhild Lund ,**Slums of hope and slums of despair: Mobility and livelihoods in Nima, Accra**, Norsk Geografisk Tidsskrift - Norwegian Journal of Geography, Vol. 62, 2008.

18. HERBERT WERLIN: **The Slums of Nairobi: Explaining Urban Misery, World Affairs** , Summer 2006, Vol. 169, No. 1, 2006.

19. HOWE LEO**: where is the culture in the 'culture of poverty'?,** Cambridge Anthropology, JSTOR, vol. 20, no. 1/2, 1998.

20. J. von Braun and F.W. Gatzweiler: **Marginality Addressing the Nexus of Poverty, Exclusion and Ecology,** hardcover, 2014.

21. John Friesen, Hannes Taubenböck, Michael Wurm & Peter F. Pelz: **Size distributions of slums across the globe using different data and classification methods**, European Journal of Remote Sensing, 2019.

22. Johan Galtung: **Violence,** Peace, and Peace Research, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3, Sage Publications, Ltd, 1969.

23. Johan Galtung : **Cultural Violence**, Journal of Peace Research, Vol. 27, No. 3, Sage Publications, Ltd, 1990.

24. Julien Freund**: La violence dans la société actuelle,** Revue européenne des sciences socials, T. 30, No. 94, 1992.

25. Kanwal Zahra and outhers**, Marginality and social exclusion in Punjab, Pakistan: A threat to urban sustainability ,sustainable cities and society review**, volume 37, Elsevier, 2018.

26. Keith Hart : **the informal economy**, The Cambridge Journal of Anthropology, Vol. 10, No, Berghahn Books, 1985.

27. Lahouari Addi: **Islam politique et démocratisation en Algérie,** Editions Esprit, No. 184 (8/9), 1992.

28. Lahouari Addi: **Violence symbolique et statut du politique dans l'oeuvre dePierre Bourdieu**, Revue française de science politique Vol. 51, Éditions Presses de Sciences Po, 2001.

29. Lawrence E. Cohen and Marcus Felson: **Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach**, American Sociological Review , 1979, Vol. 44, No. 4, American Sociological Association, 1979

30. Loic J. D. Wacquant: **Rise of Advanced Marginality: Notes on its Nature and Implications**, Acta Sociologica, Vol 39 No 2, Sage Publications, Ltd, 1996.

31. Loïc Wacquant: **Urban Marginality in the Coming Millennium**, Urban Studies Journal, Vol. 36, No. 10, Sage Publications, Ltd, London, 1999

32. Louis Wirth**,"Urbanism as a Way of Life",** The American Journal of Sociology, Vol. 44, No. 1 (1938)

33. Marie Skubak Tillye, John E. Eck: Getting a handle on crime: **A further extension of routine activities theory**, Security Journal Vol. 24, 2, Macmillan Publishers Ltd, , University of Texas, 2010.

34. MICHAŁ NOWOSIELSKI: **Challenging Urban Exclusion? Theory and Practice,** Polish Sociological Review , 2012, No. 179 ,2012.

35. Moorhead Wright : **Reflections on Injustice and International Politics,** Review of International Studie**s** , Vol. 12, No. 1, Cambridge University Press, London,1986.

36. Najat Maalla M'jid: **Global status of violence against children and how implementation of SDGs must consider this issue, in Child Abuse & Neglect**, Volume 110, Part 1, 2020.

37. Neil Gilbert : **European Measures of Poverty and "Social Exclusion": Material Deprivation, Consumption, and Life Satisfaction, Journal of Policy Analysis and Management** , Vol. 28, No. 4, Wiley on behalf of Association for Public Policy Analysis and Management, 2009.

38. Nouri Achichi: **The role of the family and school in standing in the way of drug abuse**, EL MESBAH Journal, Volum03,Number01, University Mohammed Boudiaf of M'sila, Faculty of Humanities and Social Sciences,2023

39. Omrane, Mustapha**: Youth civic and political participation in Algeria: Issues and challenges. Youth at the Margins, Perspectives on Arab Mediterranean Youth**, London: Routledge 2019.

40. Ray Bromley and Tamar Diana Wilson, **the urban informal economy revisited**, Latin American Perspectives, January 2018.

41. Reginald Herbold Green: **Redistribution with Growth— and/or Transition to Socialist Development: Some Jottings on Tanzania 1961-74, IDS BULLETIN**, volume 7 number 2, 1975.

42. Robert E. Park: **Human Migration and the Marginal Man,** American Journal of Sociology, Vol. 33, No. 6, The University of Chicago Press, 1928

43. Robert J. Sampson and W. Byron Groves: **Community Structure and Crime: Testing Social-Disorganization Theory**, The American Journal of Sociology, Vol. 94, No. 4, The University of Chicago Press, 1989

44. Russil Durrant: **Socio cultural Theories of Violence**, in Encyclopedia of Evolutionary Psychological Science, edition 1, Springer Cham, Switzerland, 2021

45. Saibal Kar, Sugata Marjit : **Urban informal sector and poverty**, International Review of Economics & Finance, Volume 18, Issue 4, 2009.

46. Saïd Belguidoum, Najet Mouaziz-Bouchentouf. **L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne : politiques urbaines et légitimité sociale**. Espaces et sociétés (Paris, France), 2010.

47. Saira Habib: Slums: **Prevalence, prevention and solutions**, WALIA journal 35(1), 2019.

48. Tamar Diana Wilson:**Approaches To The Informal Economy**, Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development, Vol. 40, No. 3/4, 2011

49. Tanya Zakrison and outhers : **Gun Violence, Structural Violence, and Social Justic, in : Why We Are Losing the War on Gun Violence in the United States**, springer, 2020.

50. TOURAINE, ALAIN. **"La Marginalité Urbaine**." Boletín de Estudios Latinoamericanos y De**l Caribe**, JSTOR, 1977.

51. Victor S. D'souza: **socio-cultural marginality : a theory of urban slums and poverty in india,** Sociological Bulletin, Vol. 28, No. 1/2, 1979.

ث. مو اقع الانترنت

1. https://survivingeconomicabuse.org/wp-content/uploads/2022/08/ARABIC__What-is-economic-abuse_.pdf

2. وكالة الأنباء الجزائريةhttps://www.aps.dz/ar/economie/136840-2022

3. https://www.un.org/ar/un75/new-era-conflict-and-violence. 21.07.2023 اطلع عليه بتاريخ

4. https://www.interpol.inthttps://journals.openedition.org/anneemaghreb/1254 تم الاطلاع عليه بتاريخ 28.08.2023

5. https://interieur.gov.dz/index.php/fr/commune-%C3%A0-la-une/1185-commune-de setif https://www.interpol.int

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

استمارة بحث في إطار انجاز أطروحة دكتوراه

نموذج استمارة بحث حول :

الهامشية و العنف الحضري
دراسة ميدانية بحي شوف لكداد بسطيف

من إعداد الطالب : بن يحي عبد القادر

إشراف الأستاذ الدكتور: إسماعيل قيرة

ملاحظة : بيانات هذه الاستمارة سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

السنة الجامعية 2024/2023

أسئلة الاستمارة

ضع علامة × في الخانة المناسبة لك و أجب عن الأسئلة المطروحة.

المحور الأول : البيانات الشخصية لمجتمع البحث :

1. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن : 19- 35 سنة ☐ 36- 52 سنة ☐ 53- 69 سنة ☐
3. الحالة العائلية : متزوج (ة) : ☐ أعزب (ة): ☐ مطلق (ة): ☐ أرمل (ة): ☐
4. عدد أفراد الأسرة : ..... منهم..... إناث، و..... و ذكور
5. المستوى التعليمي : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
6. المهنة أو العمل : بطال ☐ متقاعد ☐ عامل يومي ☐ تاجر ☐ عمل حر ☐ موظف ☐
7. مكان الإقامة السابقة قبل الوفود إلى الحي الفوضوي : .....
8. تاريخ السكن بالحي : .....
9. مدة السكن بالحي إلى غاية اليوم :.....
10. نمط السكن الذي تسكنه : بناء فوضوي ☐ بناء قابل للتسوية ☐ مستأجر بناء فوضوي ☐
11. ماهي الفئات العمرية الأكثر ميلا لممارسة العنف بحيكم ؟

الميل العالي جدا ☐ الميل العالي ☐ غير محدد ☐ الميل المنخفض ☐ الميل المنخفض جدا ☐

المحور الثاني : التهميش الحضري

أولا : الجانب الاجتماعي في التهميش

12. ما هي الأسباب التي جعلتك تسكن في هذا الحي الفوضوي؟:

الإرهاب و العامل الأمني ☐ الحصول على سكن اجتماعي ☐ الحصول على عمل ☐

القرب من المدينة ☐ الفقر ☐ مشاكل عائلية ☐

أسباب أخرى، أشر إليها : .....

13. ما هي المسافة بين المسكن الذي تقطنه و أقرب تجمع حضري؟ : .....
14. ما هي مساحة المسكن الذي تسكنه؟ : .....م^2
15. ما هو عدد غرف هذا المسكن؟ : غرفة واحدة ☐ غرفتين ☐ ثلاث غرف ☐ أكثر من 3 ☐
16. هل هناك أكثر من أسرة مجتمعة في **البيت** الذي تسكنه ؟ نعم ☐ لا ☐، في حالة الإجابة **بنعم** (أي كم عدد الأسر في **المسكن الواحد**): .....
17. هل المسكن الذي تقطن فيه مجهز بالأثاث و الأجهزة الكهرومنزلية؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم عدد هذه المعدات المنزلية و الأجهزة الكهرومنزلية :

.....

18. هل يوجد بالسكن كهرباء؟ : نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة لا

أذكر السبب:.....

19. هل يوجد بالسكن غاز المدينة؟ : نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة **لا**

أذكر السبب:.....

20. هل المسكن مربوط بشبكة المياه؟ : نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة **لا**

أذكر السبب:.....

21. هل المسكن مربوط بشبكة الصرف الصحي : نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة **لا**

أذكر السبب:.....

22. هل المسكن مربوط بشبكة الإنترنت (الجيل الرابع أو الكابل)؟ : نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة **لا**

أذكر السبب:.....

23. هل الطرق المحاذية لمسكنكم معبدة؟ : نعم ☐ لا ☐

24. هل هناك فضاءات للعب مخصصة للأطفال أو الشباب؛ملاعب رياضية،ألعاب و تسلية ؟: نعم ☐ ☐

25. هل يحتوي الحي الذي تقطن فيه على محلات تجارية لشراء الحاجيات اليومية ؟ : نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ، هل تفي بالغرض و توفر كل المتطلبات الضرورية : .....

.....

26. هل يوجد بالحي مستوصف أو قاعة علاج : نعم ☐ لا ☐

27. هل يوجد بالحي مدرسة أو متوسطة أو ثانوية : نعم ☐ لا ☐

28. هل يوجد بالحي مكتب بريد ؟ : نعم ☐ لا ☐

29. هل يوجد بالحي صيدلية ؟ : نعم ☐ لا ☐

30. هل يوجد بالحي مركز أمن (شرطة، درك وطني) ؟ : نعم ☐ لا ☐

31. هل يوجد بالحي فرع إداي ؟ : نعم ☐ لا ☐

32. ما هو نوع النشاط أو المعلم الثقافي أو الديني الموجود بالحي ؟ :

- مسجد ☐
- جمعية دينية ☐
- مركز ثقافي ☐
- دار شباب ☐
- جمعية حي أو جمعية خيرية ☐ إذا كانت موجودة كم عددها ؟ : .....
- جمعية رياضية أو نادي رياضي ☐
- نشاط آخر أذكره :.....

33. ما هي المشاكل اليومية التي تعيق الحياة في الحي الفوضوي ؟

- التلوث و انتشار الأمراض ☐ - عدم توفر الخدمات الصحية و الإدارية و المرفقية ☐
- انعدام النقل ☐ - انعدام النظافة و الأوساخ و تكاثر الزواحف و الحشرات ☐
- انعدام الإنارة العمومية ☐ - الضجيج و الضوضاء ☐

- التضاريس الوعرة للحي وعدم تعبيد الشوارع ☐ - انعدام الأمن ☐
- البعد عن المدينة و صعوبة الحصول على الحاجيات و المواد و الخدمات ☐

34- هل أن زيادة درجة الشعور بالعزلة الاجتماعية يؤدي إلى تنامي معدلات الانحراف

درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐ غير محدد ☐ درجة منخفضة ☐ درجة منخفضة جدا ☐

35 – بحكم معايشتكم لواقع هذا الحي إلى أي مدى ترون أن التهميش يقود إلى العنف

درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐ غير محدد ☐ درجة منخفضة ☐ درجة منخفضة جدا ☐

<u>ثانيا الجانب الاقتصادي في التهميش</u>

36. كم يقدر مدخولك الشهري ؟ : ☐

- بدون مدخول (أعيش على الإعانات و صدقات المحسنين م☐كان الحي و الأقارب) ☐
- أقل من 15000 دج ☐
- من 15000 دج إلى 20000 دج ☐
- من 20.000 دج إلى 30.000 دج ☐
- من 30.000 إلى 35.000 دج ☐
- أكثر من 35.000 دج ☐

37. هل مدخولك الشهري يسد حاجياتك اليومية ؟ : **نعم** ☐ **لا** ☐ إذا كان الجواب **لا** أذكر **السبب :**

38. هل تملك سيارة ؟ : نعم ☐ لا ☐

39. هل تمارس بعض الأعمال الشاقة لكسب المال ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة الإجابة بنعم ماهي هذه الأعمال : .....

40. هل تمارس نشاط البيع المتجول أو التجارة الموسمية ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم ماهي أنواع و أشكال هذه التجارة : .....

41. هل تواجه خلال ممارستك لهذه الأنشطة مضايقات من رجال الشرطة و الدرك؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم أذكر نوع هذه المضايقات (غرامة، حجز سلعة...): .....

.....

42. هل تتلقى عائلتك أي نوع من المساعدات المالية أو الغذائية أو الخدماتية من الغير ؟ نعم ☐ ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكر ها وبين مصدرها (من الأقرباء، الجيران...) : .....

43. هل تستفيد أسرتك من إعانة من الدولة ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم حدد نوعها

قفة رمضان ☐ منحة البطالة ☐ منحة معوق أو عاجز ☐ أخرى أذكرها: .....

.....

44. هل تشعر بالدونية و التهميش بسبب الفقر الذي تعاني منه ؟ نعم ☐ ☐

إذا كان الجواب بنعم ، أذكر كيف : .....

.....

45. هل تشعر أنك مهمش اقتصاديا بسبب عدم حصولك على عمل محترم و دخل ثابت ؟ نعم ☐ ☐

إذا كان الجواب بنعم ، أذكر كيف : .....

46. هل ان ارتفاع درجة ندرة الموارد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة الاقتصادية

. درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐ غير محدد ☐ درجة منخفضة ☐ درجة منخفضة جدا ☐

رابعا : الجانب السياسي في التهميش

47. هل تهتم بالسياسة؟ : نعم ☐ لا ☐

48. هل تملك بطاقة الناخب ؟ نعم ☐ لا ☐

49.هل انتخبت خلال حياتك ؟ نعم ☐ لا ☐

50. هل أنت مُنْظَم لحزب سياسي ؟: نعم ☐ لا

51. هل تقوم بإسماع طلبات ساكنة الحي للسلطات المحلية؟ : نعم ☐ لا ☐

52. هل تتابع القضايا السياسية و الأخبار على الإنترنت و منصات التواصل الاجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

53. هل يوجد في الحي جمعية ؟ نعم ☐ ☐إذا كان الجواب بنعم أذكر نوعها ؛

جمعية حي ☐ جمعية خيرية ☐ جمعية سياسية ☐ جمعية ثقافية ☐

54. هل أنت منخرط أو عضو فيها؟، نعم ☐ لا ☐ ، هل لك دور محدد فيها؟ أذكره :

.....

.....

55. هل تشارك أو شاركت مرة في تجمع سياسي أو حزبي ؟ نعم ☐ لا ☐

56. هل تتابع قضايا الحي الذي تقطن به و تشارك مع السكان في الوقفات الاحتجاجية ؟ نعم ☐

لا ☐ في كلتا الحالتين أذكر السبب: .....

.....

57. هل تعرضت للإقصاء من قوائم الترشح للانتخابات ؟ نعم ☐ ☐

58. هل تعتقد أنك مهمش سياسيا نعم ☐ لا ☐

59. هل مسموح لك بالإدلاء برأيك و التعبير عن انشغالاتك بكل حرية أمام السلطات المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

60. هل تشعر أنك مهمش أو **(محقور)** سياسيا لأنك تقطن في الحي الفوضوي ؟ نعم ☐ لا ☐

61. هل تستجيب لكم السلطات عند إبداء أو طرح انشغالاتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ كان الجواب لا

أذر بعض الانشغالات التي لم تستجب لها السلطات : .....

.....

62 . هل يتم استشارتكم في القضايا المهمة في الحي ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم أذكر أمثلة على ذلك : .....

63. هل إن زيادة درجة الاقصاء السياسي يزيد من انتهاك قيم و معايير المجتمع

درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐ غير محدد ☐ درجة منخفضة ☐ درجة منخفضة جدا ☐

خامسا : الجانب الإيكولوجي في التهميش:

64. ما هي الأسباب التي دفعتك لبناء مسكنك في هذا المكان ؟

.....

.....

65. هل يؤثر العيش في هذا الحي على حياتك وعائلتك ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم أذكر كيف ذلك : .....

.....

66. هل يوجد بالحي موقف أو محطة للحافلات أو سيارات الأجرة ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم أذكر الصعوبات التي تواجهك يوميا مع المواصلات : .....

.....

67. ما هي المسافة بين المسكن الذي تقطنه و أقرب تجمع حضري : .....

68. هل بعد المسافة على المدينة يعيق اندماجك فيها ؟ نعم ☐ لا ☐

69. هل تحتقر هذا الحي الفوضوي الذي تقطن فيه ؟ نعم ☐ لا ☐

70. هل يعاني أحد أفراد أسرتك من الأمراض المزمنة جراء المسكن الذي تقطنون فيه ؟ نعم ☐ ☐

إذا كان الجواب بنعم أذكر نوع المرض : .....

71. هل تشعر بالخجل و الدونية من العيش في حي فوضوي ؟ نعم ☐ ☐ إذا كان الجواب بنعم أذكرك الأسباب : .....

.....

72. هل أن ارتفاع درجة تفكك البيئة العمرانية الخدماتية يزيد من تفكك البيئة الاجتماعية؟

درجة عالية جدا ☐ درجة عالية ☐ غير محدد ☐ درجة منخفضة ☐ درجة منخفضة جدا ☐

المحور الثالث : العنف الحضري

73. هل يوجد مظاهر للعنف في الحي ؟ نعم ☐ ☐ ،إذا كان الجواب نعم أذكر أكثر مظاهر العنف انتشارا في الحي : .....

.....

74. هل تشعر بعدم الأمان في هذا الحي الفوضوي ؟ نعم ☐ لا ☐

75. كيف هي علاقة الجيرة بينك و بين جيرانك ؟ جيدة ☐ عادية ☐ رة ☐

76. هل تعرضت لفعل عنف من طرف شخص آخر ؟ نعم ☐ لا ☐ ، إذا كان الجواب بنعم

ما نوعه ؟ : **أ.جسدي** (ضرب، جرح، اعتداء بالسلاح الأبيض،مناوشات باليد...) ☐

ب.لفظي (سب، شتم، كلام بذيء) ☐

ج. **معنوي** (إهانة، استهزاء ، احتقار، تمييز، إذلال حركات غير أخلاقية) ☐

77. هل أنت من أصحاب السوابق القضائية ؟ نعم ☐ لا ☐ ، إذا كان الجواب نعم ما هي الجريمة التي توبعت بها؟ : .....

78. هل سكان الحي غاضبون من واقعهم البئيس من العيش في الحي الفوضوي؟ نعم ☐ لا ☐

79. هل تحمل حقدا و انتقاما لسكان الحي بسبب سوابقك القضائية ؟ نعم ☐ لا ☐

80. هل هناك أعمال عنف يقوم بها السكان تجاه السلطات المحلية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب نعم ما هي أشكال العنف التي يقوم بها السكان ؟: .....

81. هل تعتقد أن الفقر المنتشر بين سكان الحي يؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقات و الاعتداء و الإجرام؟

نعم ☐ لا ☐ ، إذا كان هناك أسباب أخرى أذكرها : .....

.....

82. هل بعد الحي عن مراكز الشرطة و الدرك يؤدي إلى انتشار الإجرام في الحي؟ نعم ☐ لا ☐

83. هل تم ارتكاب اعتداءات على الأملاك العمومية تعبيرا عن السخط و رفض واقع السكن الفوضوي؟
نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم أذكر بعض أحداث العنف وقعت في الحي:

.....

.....

84. ما هي أشكال العنف و الإجرام الموجودة بالحي ؟

العنف الاقتصادي (الجرائم الواقعة على الأموال)	العنف ضد الأفراد (الجرائم الواقعة على الأشخاص)
- المتاجرة بالمخدرات والخمور ☐	- الاعتداءات الجسدية (ضرب، جرح) ☐
- السرقة ☐	- السب و الشتم و الكلام النابي ☐
- السطو على المنازل ☐	- تشكيل مجموعة أشرار (عصابة الحي) ☐
- تزوير العملة أو المحررات الرسمية أو تقليد الأختام ☐	- جرائم القتل ☐
- التهريب و تجارة الممنوعات ☐	- جرائم الأطفال (اختطاف، استغلال، اعتداء جنسي...) ☐
- الدعارة ☐	- العنف الزوجي ☐
	- التجمهر و الاعتصامات و غلق الطرقات ☐

85. هل تعتقد أن العنف و الإجرام الذي يرتكب في الحي الفوضوي للحصول على المال سببه الفقر و الحرمان و البطالة؟ نعم ☐ لا ☐

86. هل تعتقد أن العنف و الإجرام في المجتمع كضرب الزوجة و التحرش بالأطفال، استهلاك و بيع المخدرات عصابات الأحياء سببه التهميش الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐

87. هل تعتقد أن العنف السياسي و الإقصاء من الحياة السياسية سببه التهميش السياسي ومصادرة حرية التعبير؟ نعم ☐ لا ☐

88. هل تعتقد أن الانحراف الاجتماعي و مظاهر الإجرام و العنف في المجتمع سببه التهميش الإيكولوجي (المكاني)؟
نعم ☐ لا ☐.

شكرا على تعاونكم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطـــــني

قيادة الدرك الوطنـــــي

القيادة الجهوية الخامســـــة

للدرك الوطني بقسنطينـــــة

المجموعة الإقليمية للـــــدرك

الوطني..... بسطيف

جامعة سطيف - 2 -
مديرية الجامعة
المصلحة الواردة
التاريخ 2024 14
رقم ..... 172 .....

رقم: 2024/ 147 /2/ف ت/م إ ت/مج إ /دو بسطيف

بسطيف في : 2024/04/13

قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ببسطيف

إلـــى

السيد مدير جامعة محمد لمين دباغين بسطيف (2)

الموضوع: الموافقة على طلب تمكين الطالبين بن يحي عبد القادر و قاسم شريف بالحصول على معطيات و بيانات تخص بحثهما.

المرجع: مراسلة صادرة بتاريخ: 2024/03/21 .

مراسلة صادرة بتاريخ: 2023/12/20 .

تبعا للمراسلتين المرجعيتين، الصادرتين عن مدير جامعة محمد لمين دباغين بسطيف (2) (قسم علم الإجتماع)، المتضمنتين تمكين الطالبين بن يحي عبد القادر و قاسم شريف المسجلين بالدكتوراه بقسم علم الإجتماع بذات الجامعة، من الحصول على معطيات و بيانات تخص بحثهما، الأول المعنون " الهامشية و العنف الحضري – دراسة ميدانية بحي شوف لكداد بسطيف "، الثاني المعنون " الممارسات الثقافية في المناطق الحضرية العشوائية – دراسة فوتوغرافية بحي شوف لكداد بسطيف "، لنا الشرف أن نعلمكم، تقرر الموافقة على منح الطالبين المعطيات و البيانات التي تخص بحثهما، التفضل بتوجيه المعنيان إلى مقر الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بسطيف الكائن مقرها بحي 300 مسكن بسطيف.

قائد المجموعة

رئيس الأركان

إمضاء المقدم
حسين طيب

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2).
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع.

السيد المحترم / رئيس بلدية سطيف

الموضوع: طلب ترخيص

تحية طيبة وبعد /

يسعدني أن ألتمس منكم التكرم بتمكين الطلب (ة) : بن يحي عبد القادر المسجل بالدكتوراه بقسم علم الاجتماع جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2) ، من الحصول على معطيات وبيانات تخص بحثه حول موضوع : الهامشية والعنف الحضري- دراسة ميدانية بحي شوف لكداد- سطيف ونتعهد بأن المعطيات المستقاة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي،

ونحن إذا نشكركم على حسن تعاونكم. تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

البريد الصادر
رقم .....
تاريخ .....30.....نوفمبر.....2023

Scanné avec CamScanner

بلدية سطيف

بطاقة متابعة

FICHE DE SUIVI

DESTINATAIRE الموجه إليه

DPAT

SP/PRC

A FAIRE ما يجب فعله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2).

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع.

السيد المحترم / رئيس بلدية سطيف

الموضوع: طلب ترخيص

تحية طيبة وبعد /

يسعدني أن ألتمس منكم التكرم بتمكين الطلب (ة) : بن يحي عبد القادر المسجل بالدكتوراه بقسم علم الاجتماع جامعة محمد لمين دباغين سطيف (2) ، من الحصول على معطيات وبيانات تخص بحثه حول موضوع : **الهامشية والعنف الحضري- دراسة ميدانية بحي شوف لكداد- سطيف** ونتعهد بأن المعطيات المستقاة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي،

ونحن إذا نشكركم على حسن تعاونكم. تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الجريدة الصوراء

رقم 13905

تاريخ 30 نوفمبر 2023

مديرية المستخدمين والتكوين

سطيف في 04 ديسمبر 2023

رقم 296

Scanné avec CamScanner

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

Ministère de L'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 55 SKIKDA
Faculté des Sciences Sociales et des Sciences Humaines
Département des Sciences Sociales

جامعة 20 أوت

سكيكدة في: 2021/11/16

إلى السيد: مدير السكن لولاية سطيف

ترخيص بإجراء بحث ميداني

يشهد رئيس قسم العلوم الاجتماعية بأن الطالب(ة):

الإسم: عبد الصمد ..... اللقب: بن تجيني .....

تاريخ ومكان الميلاد: 28/08/1994 بئر العاتر .....

الشعبة: علم الاجتماع ..... التخصص: علم الاجتماع الحراك والتنمية

تاريخ أول تسجيل في الدكتوراه: 2021 .....

بصدد إنجاز بحث تحت عنوان: العاصمة والعنف الحضري دراسة

ميدانية بحي السوفي بلدية سطيف .....

.....

وعليه يرجى من سيادتكم تسهيل مهامه (ا) البحثية وتمكينه(ا) من الاطلاع على مختلف الوثائق والمراجع والمعلومات وإجراء المقابلات التي يتطلبها البحث.

رئيس القسم

بن سلامة زهير

نائب رئيس قسم العلوم الإجتماعية

مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

جامعة 20 أوت 1955 قسم العلوم الاجتماعية

Scanné avec CamScanner

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

Ministère de L'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 55 SKIKDA
Faculté des Sciences Sociales et des Sciences Humaines
Département des Sciences Sociales

سكيكدة في: 2021/09/16

إلى السيد: مدير الميناء والمحيط لولاية سكيكدة.

ترخيص بإجراء بحث ميداني

يشهد رئيس قسم العلوم الاجتماعية بأن الطالب(ة):

الإسم: عبد القادر ..... اللقب: بن عيسى .....

تاريخ ومكان الميلاد: 28/03/1984 بني عمران .....

الشعبة: علم اجتماع تنمية الموارد البشرية التخصص: علم اجتماع تنمية الموارد البشرية .....

تاريخ أول تسجيل في الدكتوراه: 2021 .....

بصدد إنجاز بحث تحت عنوان: الحماية الجنائية للمحيط في ظل التشريع الجزائري لحماية البيئة في مجال التلوث بالمحروقات سكيكدة نموذجا .....

.....

وعليه يرجى من سيادتكم تسهيل مهامه (ا) البحثية وتمكينه(ا) من الاطلاع على مختلف الوثائق والمراجع والمعلومات وإجراء المقابلات التي يتطلبها البحث.

رئيس القسم
بن سلامة زهية
نائب رئيس قسم العلوم الإجتماعية
مكلف بالتدريس و التعليم في التدرج

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
قسم العلوم الاجتماعية

Scanné avec CamScanner

صور عامة لحي شوف لكداد الفوضوي اعتمادا على GOOGE MAPS







الواقع الإيكولوجي الرث والملوث للحي الفوضوي شوف لكداد



















أسلاك التوتر العالي المارة فوق البيوت القصديرية لحي شوف لكداد







بعص المرافق الموجودة بحي شوف لكداد الفوضوي











العدد 44
السّنة الخامسة والأربعون

الأحد أوّل شعبان عام 1429 هـ
الموافق 3 غشت سنة 2008 م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة KG 68 060.300.0007
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

فهرس

قوانين

قانون رقم 08 – 13 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، يعدل و يتمم القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها..... 3

قانون رقم 08 – 14 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية..... 10

قانون رقم 08 – 15 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها..... 19

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 239 مؤرخ في 26 رجب عام 1429 الموافق 29 يوليو سنة 2008، يحدد صلاحيات اللجنة الوطنية للتنسيق ما بين القطاعات من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية وتشكيلها وسيرها..... 30

مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام نائبة مدير في المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل..... 33

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان إنهاء مهام قضاة..... 33

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الماليّة.... 34

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير الضرائب ببئر مراد رايس (ولاية الجزائر)..... 34

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان إنهاء مهام بعنوان وزارة الطاقة والمناجم..... 34

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير المناجم والصّناعة في ولاية سيدي بلعباس..... 34

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية..... 35

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مديرين للتعمير والبناء في ولايتين..... 35

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن تعيين مديرة دراسات في المفتشية العامة لوزارة العدل..... 35

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن التعيين بعنوان وزارة الطاقة والمناجم..... 35

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان تعيين مديرين للمناجم والصّناعة في ولايتين..... 35

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة الماليّة

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 22 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 26 يونيو سنة 2008 ، يتعلّق بتنصيب مراكز الجمارك للحراسة..... 36

قوانين

قانون رقم 08 – 13 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، يعدل و يتمم القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 54 و 119 و122 و 126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 89 – 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 27 المؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996،

– وبمقتضى القانون رقم 2000 – 06 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000 والمتضمن قانون المالية لسنة 2001،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 11 المؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها،

– وبمقتضى الأمر رقم 07 – 01 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 والمتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

المادة 2 : يعدّل عنوان الباب الخامس من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"الباب الخامس
المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية".

المادة 3 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 169 من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادة 169 : يقصد بالمواد الصيدلانية، في مفهوم هذا القانون :

– الأدوية،

– الكواشف البيولوجية،

– المواد الكيميائية الخاصة بالصيدليات،

– المنتجات الغلينية،

– مواد التضميد،

– النوكليد الإشعاعي وهو النظير الإشعاعي،

– الإضمامة وهي كل مستحضر ناتج عن إعادة تشكيل أو تركيب مع نوكليدات إشعاعية في المنتوج الصيدلاني النهائي،

– السلف وهو كل نوكليد إشعاعي يسمح بالوسم المشع لمادة أخرى قبل تقديمه للإنسان،

– كل المواد الأخرى الضرورية للطب البشري".

المادة 4 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 170 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 170 :* يقصد بالدواء، في مفهوم هذا القانون :

– كل مادة أو تركيب يعرض لكونه يحتوي على خاصيات علاجية أو وقائية من الأمراض البشرية أو الحيوانية وكل المواد التي يمكن وصفها للإنسان أو للحيوان قصد القيام بتشخيص طبي أو استعادة وظائفه العضوية أو تصحيحها وتعديلها،

– كل مستحضر وصفي يحضّر فوريا في صيدلية تنفيذا لوصفة طبية،

– كل مستحضر استشفائي محضّر بناء على وصفة طبية وحسب بيانات دستور الأدوية بسبب غياب اختصاص صيدلاني أو دواء جنيس متوفر أو ملائم في صيدلية مؤسسة صحية والموجه لوصفه لمريض أو عدة مرضى،

– كل مستحضر صيدلاني لدواء محضّر في الصيدلية حسب بيانات دستور الأدوية أو السجل الوطني للأدوية والموجه لتقديمه مباشرة للمريض،

– كل مادة صيدلانية مقسّمة معرّفة بكونها كل عقار بسيط أو كل منتوج كيميائي أو كل مستحضر ثابت وارد في دستور الأدوية والمحضر سلفا من قبل مؤسسة صيدلانية والتي تضمن تقسيمه بنفس الصفة التي تقوم بها الصيدلية أو الصيدلية الاستشفائية،

– كل اختصاص صيدلاني يحضر مسبقا ويقدم وفق توضيب خاص ويتميّز بتسمية خاصة،

– كل دواء جنيس يتوفر على نفس التركيبة النوعية والكمية من المبدإ (المبادئ) الفاعل (الفاعلة) ونفس الشكل الصيدلاني دون دواعي استعمال جديدة والمتعاوض مع المنتوج المرجعي نظرا لتكافئه البيولوجي المثبت بدراسات ملائمة للتوفر البيولوجي،

– كل كاشف الحساسية وهو كل منتوج موجه لتحديد أو إحداث تعديل خاص ومكتسب للرد المناعي على عامل مثير للحساسية،

– كل لقاح أو سميّن أو مصل وهو كل عامل موجه للاستعمال لدى الإنسان قصد إحداث مناعة فاعلة أو سلبية أو قصد تشخيص حالة المناعة،

– كل منتوج صيدلاني إشعاعي جاهز للاستعمال لدى الإنسان والذي يحتوي على نوكليد إشعاعي أو عدة نوكليدات إشعاعية،

– كل منتوج ثابت مشتق من الدم،

– كل مركّز تصفية الكلى أو محاليل التصفية الصفاقية،

– الغازات الطبية".

المادة 5 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 171 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 171 :* تكون مماثلة للأدوية، أيضا :

– ..... (بدون تغيير) .....

– منتجات التغذية الحميوية التي تحتوي على مواد غير غذائية تمنحها خاصيات مفيدة للصحة البشرية،

– الجسيمات المعدلة وراثيا أو جسيمات تعرضت لتعديل غير طبيعي طرأ على خصائصها الأولية بإضافة جين واحد على الأقل أو حذفه أو تعويضه والتي تستعمل في العلاج أو إنتاج الأدوية أو اللقاحات".

المادة 6 : تعدّل أحكام المادة 173 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 173 :* يقصد بمستلزم طبي، في مفهوم هذا القانون، كل تجهيز أو جهاز أو أداة أو منتوج باستثناء

المنتجات ذات الأصل البشري أو مادة أخرى مستعملة وحدها أو بالاشتراك، بما في ذلك الملحقات والبرمجيات التي تدخل في سيره والموجه للاستعمال لدى الإنسان للأغراض الآتية :

– تشخيص مرض أو الوقاية منه أو مراقبته أو معالجته أو التخفيف منه أو تعويض جرح أو إعاقة،

– دراسة تشريح أو عملية فيزيولوجية أو تعويضها أو تعديلها،

– التحكم في المساعدة الطبية للإنجاب".

المادة 7 : تتمّم أحكام الباب الخامس من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، بفصل أول مكرر عنوانه "الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري" يتضمن المواد من 173– 1 إلى 173 – 10 ، تحرر كما يأتي :

"المادة 173 – 1 : تنشأ وكالة وطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري والمسماة أدناه "الوكالة".

الوكالة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يحدد تنظيم الوكالة وسيرها وكذا القانون الأساسي لمستخدميها عن طريق التنظيم".

"المادة 173 – 2 : تنشأ لدى الوكالة اللجان المتخصصة الآتية :

– لجنة تسجيل الأدوية،

– لجنة المصادقة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– لجنة مراقبة الإعلام الطبي والعلمي والإشهار،

– لجنة دراسة أسعار المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 173 – 3 : تضطلع الوكالة، في إطار السياسة الوطنية في مجال المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، بالمهام الرئيسية الآتية :

– السهر على تشجيع الإنتاج الوطني في مجال المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– السهر على سلامة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وفعاليتها ونوعيتها ومراقبتها،

– السهر على الحصول على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– ضمان ضبط سوق المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– السهر على احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بأنشطة الصيدلة والمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 173 – 4 : تكلف الوكالة، في إطار المهام العامة المنصوص عليها في المادة 173– 3 أعلاه، بما يأتي :

– تسجيل الأدوية والمصادقة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– تسليم تأشيرات استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– تحديد أسعار المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري عند الإنتاج والاستيراد بعد رأي اللجنة المكلفة بدراسة الأسعار والمنشأة لدى الوكالة حين التسجيل أو المصادقة، وفقا للأحكام والإجراءات التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما،

– المشاركة في إعداد قائمة المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري القابلة للتعويض،

– تقييم الفوائد والأخطار المرتبطة باستعمال المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– السهر على السير الحسن لمنظومات اليقظة،

– اتخاذ و/أو طلب من السلطات المختصة اتخاذ التدابير الضرورية في حالة وجود خطر على الصحة العمومية،

– المشاركة في الخبرة وكل مراقبة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري التي تدخل ضمن مجال اختصاصها،

– مراقبة الإشهار والسهر على إعلام طبي موثوق به خاص بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري،

– تكوين بنك للمعطيات العلمية والتقنية الضرورية لتأدية مهمتها وتتلقى لهذا الغرض كل معلومة طبية وعلمية،

– جمع وتقييم المعلومات حول الإفراط في استعمال الدواء والتبعية له التي قد تتسبب فيها مواد مؤثرة نفسيا،

– القيام بكل الدراسات والأبحاث وأنشطة التكوين أو الإعلام في مجالات اختصاصها، والمساهمة في تشجيع وتحفيز البحث العلمي في مجال المواد الصيدلانية.

– توقيف كل اختبار أو إنتاج أو تحضير أو استيراد أو استغلال أو توزيع أو توضيب أو حفظ أو وضع في السوق، مجانا أو بمقابل، أو حيازة لغرض البيع أو التوزيع مجانا أو إشهار أو استعمال أو تسليم أو وصف دواء خاضع أو غير خاضع لتسجيل إذا ما شكل هذا المنتوج أو قد يشكل خطرا على الصحة البشرية في ظروف استعمال عادية،

– إبداء رأيها حول كل المسائل المرتبطة بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وكذا حول فائدة كل منتوج جديد،

– المشاركة في إعداد استراتيجيات وسياسات تنمية قطاع الصيدلة واقتراح العناصر التي تساعد على ذلك،

– إبداء رأيها في كل مشروع نص ذي طابع تشريعي أو تنظيمي يسير مجال الصيدلة والمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وتقديم كل اقتراح يرمي إلى تحسين الأحكام المعيارية المعمول بها في هذا المجال،

– إعداد تقرير سنوي ترسله إلى الوزير المكلف بالصحة حول وضعية سوق المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وتطورها،

– إعداد حصيلة سنوية عن نشاطاتها ترسل إلى الوزير المكلف بالصحة،

تعد الوكالة نظامها الداخلي وتصادق عليه".

"المادة 173 – 5 : تشمل الموارد المالية للوكالة ما يأتي :

– الموارد الخاصة، لاسيما تلك المتأتية من الحقوق والرسوم المتعلقة بالتسجيل والمصادقة والإشهار الخاصة بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ذات الاستعمال البشري،

– مداخيل الخدمات المقدمة،

– الهبات والوصايا،

– كل الموارد الأخرى ذات الصلة بنشاطاتها".

"المادة 173 – 6 : تشمل نفقات الوكالة ما يأتي :

– نفقات التسيير،

– نفقات التجهيز،

– كل نفقة أخرى ضرورية لإنجاز مهامها".

"المادة 173 – 7 : قصد الانطلاق في عملها، تضع الخزينة العمومية تسبيقا قابلا للتعويض تحت تصرف الوكالة لتمكينها من ممارسة نشاطاتها.

تحدد كيفيات تحرير وتعويض هذا التسبيق بموجب اتفاقية تبرم بين الخزينة العمومية والوكالة".

"المادة 173 – 8 : تسجل عند الحاجة الاعتمادات الإضافية الضرورية للوكالة لتمكينها من أداء مهامها في الميزانية العامة للدولة طبقا للإجراءات المعمول بها".

"المادة 173 – 9 : تمسك محاسبة الوكالة حسب الشكل التجاري".

"المادة 173 – 10 : يضمن محافظ حسابات المراقبة المالية للوكالة".

المادة 8 : يعدّل عنوان الفصل الثاني من الباب الخامس من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه كما يأتي :

"الفصل الثاني

التسجيل والمصادقة والمدونات الوطنية والاستشفائية"

المادة 9 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 174 من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادة 174 : قصد حماية صحة المواطنين أو استعادتها وضمان تنفيذ البرامج والحملات الوقائية وتشخيص ومعالجة المرضى وحماية السكان من استعمال المواد غير المرخص بها، لا يجوز للممارسين الطبيين أن يصفوا أو يستعملوا إلا الأدوية المسجلة والمواد الصيدلانية المصادق عليها المستعملة في

الطب البشري والواردة في المدونات الوطنية الخاصة بها أو الأدوية التي كانت محل ترخيص مؤقت للاستعمال".

المادة 10 : تعدّل أحكام المادة 175 من القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 175 :* يجب أن يكون كل دواء مستعمل في الطب البشري والجاهز للاستعمال والمنتج صناعيا أو المستورد أو المصدر، قبل تسويقه مجانا أو بمقابل، محل مقرر تسجيل تمنحه الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، المذكورة في المادة 173 – 1 أعلاه، بعد أخذ رأي لجنة تسجيل الأدوية المنشأة لدى هذه الوكالة.

تحدّد مهام لجنة تسجيل الأدوية وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها وكيفيات تسجيل الأدوية المستعملة في الطب البشري وشروط منح مقرّر التسجيل وتجديده وسحبه وكذا شروط التنازل عن التسجيل وتحويله عن طريق التنظيم".

المادة 11 : تتمّم أحكام القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، بمادتين 175 مكرر و 175 مكرر1 تحرران كما يأتي :

"*المادة 175 مكرر :* المدونات الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري هي مصنفات المواد المسجلة أو المصادق عليها.

تنبثق مدونات المواد الصيدلانية ذات الاستعمال الاستشفائي من المدونات الوطنية المذكورة في الفقرة أعلاه.

تحدد كيفيات إعداد المدونات الوطنية والاستشفائية وتحيينها عن طريق التنظيم".

"*المادة 175 مكرّر 1 :* يمكن الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري أن تمنح ولمدة محدّدة ترخيصا مؤقتا لاستعمال الأدوية غير المسجلة في الجزائر عندما توصف في إطار التكفل بأمراض خطيرة و/ أو نادرة لا يوجد علاج مناسب لها في الجزائر وتكون لها منفعة علاجية جدّ مفترضة.

تحدّد كيفيات منح ترخيص الاستعمال المؤقت للأدوية المذكورة في الفقرة أعلاه وشروطه عن طريق التنظيم".

المادة 12 : تعدّل أحكام المادة 176 من القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 176 :* لا يمكن استيراد ولا تسليم للجمهور في التراب الوطني إلا الأدوية المسجلة أو المرخص بها والمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المصادق عليها المستعملة في الطب البشري".

المادة 13 : تعدّل أحكام المادة 178 من القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 178 :* يمنع تجريب الأدوية والمواد البيولوجية والمستلزمات الطبية الموجهة للاستعمال في الطب البشري على الإنسان دون ترخيص من الوزير المكلف بالصحة".

المادة 14 : يعدّل عنوان الفصل الثالث من الباب الخامس من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"الفصل الثالث

اقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية"

المادة 15 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 180 من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 180 :* يجب أن تسلم مجانا الأدوية ذات الاستعمال الاستشفائي الواردة في المدونات المنصوص عليها في المادة 175 مكرر أعلاه والتي يصفها الممارسون الطبيون للمؤسسات الاستشفائية العمومية للمرضى المقيمين بها أو الخاضعين لعلاج لا يستدعي الإقامة بالمستشفى".

المادة 16 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 184 من القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 184 :* تتولى مؤسسات صيدلانية عمومية ومؤسسات صيدلانية خاصة معتمدة، بصفة حصرية، صناعة واستيراد وتصدير المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري باستثناء المستحضرات المنصوص عليها في المادة 187 أدناه.

يتولى صيدلي مدير تقني الإدارة التقنية لمؤسسات صناعة واستيراد وتصدير المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري.

تتولى مؤسسات عمومية وكذا مؤسسات خاصة معتمدة صناعة واستيراد وتوزيع وتصدير المستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري والمذكورة في المادة 173 من هذا القانون.

تحدّد شروط اعتماد المؤسسات الخاصة المذكورة في الفقرتين الأولى و 3 أعلاه عن طريق التنظيم".

المادة 17 : تتمّم أحكام القانون رقم 85 -05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، بالمادة 184 مكرر تحرر كما يأتي :

"*المادة 184 مكرر :* يسند إلى مؤسسات عمومية تحضير الفيروسات المخففة وغير المخففة وأمصال المداواة والسميّنات المعدلة أو غير المعدلة وعلى العموم مختلف المواد ذات الأصل الجرثومي والتي يمكن استعمالها بأي شكل كان في التشخيص أو الوقاية أو المداواة وكذلك كواشف الحساسية واستيرادها وتوزيعها، حسب كيفيات وشروط تحدد عن طريق التنظيم".

المادة 18 : تعدّل أحكام المادة 185 من القانون رقم 85 -05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 185 :* يحدد الوزير المكلف بالصحة الشروط الملزمة للممارسات الحسنة لصناعة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

المادة 19 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 186 من القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 186 :* تتولى التوزيع بالجملة للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، بصفة حصرية، مؤسسات عمومية وكذا مؤسسات خاصة معتمدة.

يتولى صيدلي مدير تقني الإدارة التقنية لمؤسسات التوزيع بالجملة للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري".

المادة 20 : تعدّل أحكام المادة 187 من القانون رقم 85 -05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 187 :* تعد المستحضرات الصيدلانية والمستحضرات الوصفية والمستحضرات الاستشفائية في الصيدليات والصيدليات الاستشفائية".

المادة 21 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 188 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 188 :* تتولى التوزيع بالتجزئة للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري صيدليات توضع تحت مسؤولية صيدلي.

يجب أن يكون الصيدلي هو المالك الوحيد والمسيّر الوحيد للمحل التجاري للصيدلية فيما يخص الصيدليات الخاصة.

يجب أن يتمثل النشاط الرئيسي للصيدليات في توزيع المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري. ويمكنها وبشكل ثانوي القيام بتوزيع المواد شبه الصيدلانية ".

المادة 22 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 189 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 189 :* يمكن الصيادلة إجراء بعض التحاليل البيولوجية بصيدلياتهم حسب كيفيات وشروط تحدّد عن طريق التنظيم".

المادة 23 : تعدّل وتتمّم أحكام المادة 193 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 193 :* يجب أن تخضع بعض المواد الصيدلانية وكذا المستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري، قبل تسويقها مجانا أو بمقابل، لمقرر مصادقة تمنحه الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري بعد أخذ رأي لجنة المصادقة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري المنشأة لدى هذه الوكالة.

تحدّد الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري قائمة المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري الخاضعة للمصادقة والمذكورة في الفقرة أعلاه.

تحدّد مهام لجنة المصادقة وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها وكيفيات المصادقة على هذه المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وكذا شروط منح مقرّر المصادقة وتجديده وسحبه عن طريق التنظيم".

المادة 24 : تتمّم أحكام الباب الخامس من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، بفصل سادس مكرّر عنوانه "المراقبة واليقظة" يتضمن المواد 193 مكرّر و 193 مكرّر 1 و193 مكرّر 2، تحرر كما يأتي :

"المادة 193 مكرر : تخضع المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري إلى مراقبة النوعية والمطابقة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ".

"المادة 193 مكرر 1 : لا يمكن تسويق أي مادة صيدلانية جاهزة للاستعمال وكذا المستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري ما لم يتم مسبقا مراقبتها والتصديق على مطابقتها لعناصر ملف التسجيل أو المصادقة".

"المادة 193 مكرر 2 : تضمن مراقبة نوعية المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري والخبرة وضمان اليقظة بشأنها، لا سيما اليقظة بخصوص الأدوية والعتاد والدم والسموم المؤسسات المختصة في هذا المجال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

تقدم المؤسسات المذكورة في الفقرة أعلاه مساهمتها للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري".

المادة 25 : تعدّل وتتمّم أحكام الفصل السابع من الباب الخامس من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"الفصل السابع

الإعلام الطبي والعلمي والإشهار"

"المادة 194 : الإعلام الطبي والعلمي بشأن المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري إلزامي. يجب أن يكون الإعلام دقيقا وقابلا للتحقق منه ومطابقا لأحدث معطيات البحث الطبي والعلمي حين نشره.

يقوم المنتجون وكل متعامل آخر متخصص في الترقية الطبية بالإعلام الطبي والعلمي وكذا الإشهار الخاص بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري والمسجلة أو المصادق عليها بصفة قانونية.

يمكن الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري الترخيص بالإشهار لبعض المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري والمسجلة أو المصادق عليها قانونا وغير القابلة للتعويض.

تخضع كل عملية إشهار تخص المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري المذكورة في الفقرة أعلاه مسبقا إلى تأشيرة إشهار تسلمها الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري بعد أخذ رأي اللجنة المكلفة بمراقبة الإعلام الطبي والعلمي والإشهار المنشأة لدى هذه الوكالة.

تحدّد مهام لجنة مراقبة الإعلام الطبي والعلمي والإشهار وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها وكذا محتوى الإعلام الطبي والعلمي والإشهار وتنظيمهما ومراقبتهما عن طريق التنظيم".

المادة 26 : تعدّل أحكام المادة 211 من القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادة 211 : ..... (بدون تغيير) .....

يمكن تحديد حد أقصى لتسعيرات الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية الخاصة وفقا لكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 27 : تعدّل وتتمّم أحكام الفصل الثاني من الباب الثامن من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"الفصل الثاني

أحكام جزائية خاصة بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية"

"المادة 260 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 20.000 دج إلى 50.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالعناصر المشعة الاصطناعية".

"المادة 261 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 10.000 دج إلى 50.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالمستخلصات التي تستخدم في المشروبات الكحولية".

"المادة 262 : يعاقب كل من يخالف الأحكام المتعلقة بمواد الإجهاض بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات".

"المادة 263 : يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من يتاجر بالدم البشري أو مصله أو مشتقاته قصد الربح".

"المادة 264 : يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات و بغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالإعلام الخاص بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 265 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالإشهار الخاص بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 265 مكرّر 1 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بتسجيل الأدوية والمصادقة على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 265 مكرّر 2 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة باستيراد وتصدير المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري ومراقبتها".

"المادة 265 مكرّر 3 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بصنع المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري وتوزيعها بالجملة".

"المادة 265 مكرّر 4 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج ، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالتوزيع بالتجزئة للمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري".

"المادة 265 مكرّر 5 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، كل من يخالف الأحكام المتعلقة بتجربة الأدوية والمواد البيولوجية والمستلزمات الطبية المستعملة في الطب البشري على الإنسان".

"المادة 265 مكرّر 6 : يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى المخالفات المذكورة أعلاه بغرامة تساوي خمس (5) مرات الحد الأقصى المنصوص عليه بالنسبة للشخص الطبيعي".

"المادة 265 مكرّر 7 : يمكن أن يعاقب، علاوة على ذلك، كل من يرتكب إحدى المخالفات المذكورة أعلاه، بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات".

المادة 28 : تستمر الهياكل المكلفة حاليا بالمهام المسندة للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري بموجب أحكام هذا القانون في ممارسة هذه المهام إلى غاية تنصيب الوكالة المذكورة.

المادة 29 : تلغى كل الأحكام المخالفة، لاسيما أحكام المادتين 172 و 177 من القانون رقم 85 –05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمذكور أعلاه.

المادة 30 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

★

قانون رقم 08 – 14 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008 ، يعدل ويتمم القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 17 و 18 و 119 و 120 و 122 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 35 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 25 ديسمبر سنة 1990والمتعلق بالأمن والسلامة والاستعمال والحفاظ في استغلال النقل بالسكك الحديدية،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 02 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتضمن تنظيم مهنة محافظي البيع بالمزايدة،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 2000 – 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 07 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالصيد،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 11 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 الموافق 30 غشت سنة 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

المادة 2 : تعدل المادة 2 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 2 :* تشتمل الأملاك الوطنية على مجموع الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 3 : تعدل المادة 3 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 3 :* تطبيقا للمادة 12 من هذا القانون، تمثل الأملاك الوطنية العمومية الأملاك المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه والتي لا يمكن أن تكون محل ملكية خاصة بحكم طبيعتها أو غرضها.

أما الأملاك الوطنية الأخرى.....(الباقي بدون تغيير).....".

المادة 4 : تعدل وتتمم المادة 4 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 4 :* الأملاك الوطنية العمومية غير قابلة للتصرف فيها ولا للتقادم ولا للحجز. ويخضع تسييرها لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأحكام الواردة في النصوص التشريعية الخاصة.

الأملاك الوطنية الخاصة غير قابلة للتقادم ولا للحجز ما عدا المساهمات المخصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وتخضع إدارة الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة والتصرف فيها لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأحكام الواردة في النصوص التشريعية الأخرى".

المادة 5 : تعدل المادة 5 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 5 :* تسيَّر الأملاك الوطنية وتستغل وتستصلح، بحكم طبيعتها وغرضها أو استعمالها لتحقيق الأهداف المسطرة لها، إما مباشرة من قبل هيئات الدولة والجماعات العمومية الأخرى المالكة، وإما بموجب رخصة أو عقد، من قبل أشخاص معنويين تابعين للقانون العام أو القانون الخاص أو أشخاص طبيعيين.

ولهذا الغرض، يتعين عليها السهر على حماية الأملاك الوطنية وتوابعها والمحافظة عليها".

المادة 6 : تعدل وتتمم المادة 12 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 12 :* تتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل إما مباشرة وإما بواسطة مرفق عام شريطة أن تكيف في هذه الحالة، بحكم طبيعتها أو تهيئتها الخاصة، تكييفا مطلقا أو أساسيا مع الهدف الخاص لهذا المرفق.

تدخل أيضا ضمن الأملاك الوطنية العمومية، الثروات والموارد الطبيعية المعرفة في المادة 15 من هذا القانون".

المادة 7 : تعدل وتتمم المادة 16 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 16 :* تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية، خصوصا، على ما يأتي :

– الأراضي المعزولة اصطناعيا عن تأثير الأمواج،

– السكك الحديدية وتوابعها الضرورية لاستغلالها،

– الموانئ المدنية والعسكرية وتوابعها المخصصة لحركة المرور البحرية،

– الموانئ الجوية والمطارات المدنية والعسكرية وتوابعها المبنية أو غير المبنية المخصصة لفائدة الملاحة الجوية،

– الطرق العادية والسريعة وتوابعها،

– المنشآت الفنية الكبرى والمنشآت الأخرى وتوابعها المنجزة لغرض المنفعة العمومية،

– الآثار العمومية والمتاحف والأماكن والحظائر الأثرية،

– الحدائق المهيأة،

– البساتين العمومية،

– الأشياء والأعمال الفنية المكونة لمجموعات التحف المصنفة،

– المنشآت الأساسية الثقافية والرياضية،

– المحفوظات الوطنية،

– حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية الآيلة إلى الأملاك الوطنية العمومية،

– المباني العمومية التي تأوي المؤسسات الوطنية وكذلك العمارات الإدارية المصممة أو المهيأة لإنجاز مرفق عام،

– المنشآت ووسائل الدفاع المخصصة لحماية التراب الوطني برا وبحرا وجوا،

– المعطيات المترتبة عن أعمال التنقيب والبحث المتعلقة بالأملاك المنجمية للمحروقات".

المادة 8 : تعدل المادة 32 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 32 : لا يترتب عن قرارات التصنيف الإدارية ذاتها، التي بهدف المصلحة العامة، تضع الأملاك التي تتعلق بها تحت التبعات في إطار القواعد الإدارية الخاصة المنصوص عليها في مجال رعاية هذه الأملاك وحمايتها والمحافظة عليها واستصلاحها، خضوعها قانونا لنظام الأملاك الوطنية العمومية.

وتدخل في هذا النوع من الأعمال الخارجة عن مضمون أحكام المادة 31 من هذا القانون، قرارات التصنيف الإدارية الصادرة خصوصا فيما يأتي :

– الأملاك أو الأشياء المنقولة والعقارية وأماكن الحفريات، والتنقيب، والنصب التذكارية، والمواقع التاريخية والطبيعية ذات الأهمية الوطنية في مجال التاريخ والفن وعلم الآثار طبقا للتشريع المعمول به،

– المؤسسات الخاضعة للتنظيم المطبق في ميدان الأمن والوقاية من أخطار الحريق والفزع طبقا للتشريع المعمول به،

– المناظر الطبيعية الخلابة والأماكن التابعة للبلديات التي جعلتها محطات مصنفة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– المساحات المحمية وفقا للتشريع المعمول به."

المادة 9 : تعدل المادة 33 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 33 : تنشأ الملكية العمومية الاصطناعية بجعل الملك يضطلع بمهمة ذات مصلحة عامة أو تخصيصه لها، ولا يسري مفعوله إلا بعد تهيئة خاصة للمنشأة واستلامها، بالنظر إلى وجهته.

ويدرج الملك في الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية بعد استكمال عملية التهيئة وإصدار العقد القانوني للتصنيف حسب مفهوم المادة 31 من هذا القانون، من طرف الوزير المكلف بالمالية أو الوالي المختص، بعد مداولة المجلس الشعبي المعني.

تتم عمليات الإدراج والتصنيف ضمن الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية وفق الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم".

المادة 10 : تعدل المادة 35 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 35 : تتكون الثروات الطبيعية كما تعرفها المادة 15 من هذا القانون ، ويحددها .....(الباقي بدون تغيير)....."

المادة 11 : تعدل المادة 37 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 37 : تلحق بالأملاك الوطنية العمومية، الغابات والثروات الغابية التي تملكها الدولة بمفهوم التشريع المتضمن النظام العام للغابات.

كما تدرج في الأملاك الوطنية العمومية، الغابات والأراضي الغابية أو ذات الوجهة الغابية الناتجة عن أشغال التهيئة والاستصلاح وإعادة تكوين المساحات الغابية المنجزة في إطار مخططات وبرامج التنمية الغابية لحساب الدولة أو الجماعات الإقليمية".

المادة 12 : تعدل المادة 39 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 39 : تشكل أيضا طرق تكوين الأملاك الخاصة للدولة زيادة على ما نصت عليه المادة 26 من هذا القانون، ما يأتي :

- الهبات والوصايا التي تقدم للدولة أو لمؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري،

- أيلولة الأملاك الشاغرة والأملاك التي لا صاحب لها وكذا التركات التي لاوارث لها، إلى الدولة.

.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادة 13 : تعدل الفقرة 2 من المادة 44 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 44 :..... (بدون تغيير) ..... .

وتخضع التبرعات التي تقدم للمؤسسات والهيئات العمومية التابعة للدولة غير الوارد ذكرها في الفقرة السابقة، للرخصة المشتركة نفسها عندما تكون مثقلة بأعباء وشروط أو مقيدة بتخصيص خاص بعد إجراء مداولة طبقا للقانون الأساسي للمؤسسة والهيئة المعنية."

المادة 14 : تعدل المادة 52 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 52 : تطالب الدولة أمام الجهة القضائية المختصة التي تقع التركة في دائرة اختصاصها، حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في القانون، بالأملاك المنقولة الآتية من تركة تعود إلى الخزينة العمومية بسبب انعدام الوارث طبقا للأحكام المتعلقة بها والمنصوص عليها في قانون الأسرة".

المادة 15 : يدرج في الفصل الثالث، الباب الثاني، الجزء الأول من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، قسم ثالث مكرر عنوانه "الأراضي الصحراوية التي ليس لها سند ملكية" يشمل المادتين 54 مكررو 54 مكرر1، ويحرر كما يأتي :

"القسم الثالث مكرر
الأراضي الصحراوية التي ليس لها سند ملكية "

"المادة 54 مكرر : الأراضي الصحراوية، في مفهوم التشريع المعمول به، التي ليس لها سند ملكية ولم تكن محل حيازة هادئة ومستمرة ودون التباس، منذ خمس عشرة (15) سنة على الأقل عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، هي ملك للدولة".

"المادة 54 مكرر1 : توضح، عند الاقتضاء، الشروط والأشكال والكيفيات الخاصة بإنشاء المسح العام للأراضي الصحراوية وترقيمها في السجل العقاري، عن طريق التنظيم".

المادة 16 : تعدل المادة 59 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 59 : تتمتع السلطات الإدارية المكلفة بتسيير الأملاك الوطنية العمومية، بمقتضى التشريع أو التنظيم، كل واحدة في حدود اختصاصها، بسلطة اتخاذ الإجراءات الخاصة بإدارة الأملاك الوطنية العمومية قصد ضمان حمايتها وحفظها.

ويمكن هذه السلطات أن تأذن، حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المطبقين في هذا المجال، بالشغل المؤقت للملحقات الأملاك الوطنية العمومية التي تتكفل بها".

المادة 17 : تعدل الفقرة 2 من المادة 63 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 63 : ..... (بدون تغيير).....

ويكتسي الشغل الخاص إما شكل رخصة، و إما الطابع التعاقدي".

المادة 18 : تعدل الفقرة الأخيرة من المادة 64 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 64 : ..... (بدون تغيير).....

ويتعين على المستفيد من رخصة الطريق عندما تطلب منه السلطة المختصة ذلك، أن يقوم على نفقته، بتغيير مواقع قنوات الماء والغاز والكهرباء أو الهاتف، بسبب متطلبات تقنية أو أمنية أو لدعم الطريق العمومي.

غير أنه، إذا كان الغرض من هذه الأشغال هو تغيير الطريق أو إنجاز عمليات التجميل، فإن ذلك يخول لصاحب رخصة الطريق حق الاستفادة من التعويض نتيجة تغيير مواقع القنوات المذكورة".

المادة 19 : تدرج في القسم الأول، الفصل الأول، الباب الأول، الجزء الثاني من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، مادتان 64 مكرر و 64 مكرر 1 تحرران كما يأتي :

"*المادة 64 مكرر :* يشكل منح امتياز استعمال الأملاك الوطنية العمومية، المنصوص عليه في هذا القانون والأحكام التشريعية المعمول بها، العقد الذي تقوم بموجبه الجماعة العمومية صاحبة الملك، المسماة السلطة صاحبة حق الامتياز، بمنح شخص معنوي أو طبيعي، يسمى صاحب الامتياز، حق استغلال ملحق الملك العمومي الطبيعي أو تمويل أو بناء و/أو استغلال منشأة عمومية لغرض خدمة عمومية لمدة معينة، تعود عند نهايتها المنشأة أو التجهيز، محل منح الامتياز إلى السلطة صاحبة حق الإمتياز.

تحدد الاتفاقية أو الاتفاقيات النموذجية ودفاتر الشروط النموذجية المتعلقة بمنح الامتياز عن طريق التنظيم.

يحدد دفتر الشروط المتعلق بمنح الامتياز الشروط الخاصة التي يجب أن تتوفر لأخذ متطلبات الخدمة العمومية، بعين الاعتبار.

في حالة استغلال منشأة عمومية لغرض خدمة عمومية، يحصل صاحب الامتياز من أجل تغطية تكاليف الاستثمار والتسيير وكسب أجرته، على أتاوى يدفعها مستعملو المنشأة والخدمة وفق تعريفات أو أسعار قصوى يجب أن تبين في ملحق دفتر شروط منح الامتياز".

"*المادة 64 مكرر 1 :* ينتج عن منح الامتياز دفع صاحب الامتياز إتاوة سنوية على أساس القيمة الإيجارية للحق الملك العمومي الممنوح له و/أو نتائج استغلال هذا الملحق، تحصّل لفائدة ميزانية الجماعة العمومية المالكة.

توضح طريقة حساب هذه الإتاوة في إطار دفتر الشروط المتعلق بمنح الامتياز.

ويمكن، عند الاقتضاء، إذا نصت على ذلك أحكام تشريعية خاصة،إخضاع صاحب الامتياز، مقابل قيمة حق الاستغلال الذي منح له، لدفع حق دخول أو حق ترخيص".

المادة 20 : تعدل المادة 65 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 65 :* يستفيد مسير المرفق العمومي أو صاحب الامتياز، مع مراعاة أحكام المادة 64 مكرر أعلاه والمادة 69 مكرر أدناه، من حق استعمال.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادة 21 : تعدل الفقرة 3 من المادة 66 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرركما يأتي :

"*المادة 66 :* .....(بدون تغيير).....

غير أن تأسيس حقوق عينية حسب الشروط والحدود المبينة في المواد من 69 مكرر إلى 69 مكرر5 أدناه، يمكن منحه من الأملاك الوطنية العمومية وكذا الارتفاقات التي تتوافق مع تخصيص الملك المعني".

المادة 22 : يدرج في الفصل الأول، الباب الأول، الجزء الثاني من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، قسم ثان مكرر عنوانه "الشغل الخاص للأملاك الوطنية العمومية المنشئ لحقوق عينية" يتضمن المواد من 69 مكرر إلى 69 مكرر 5، يُحرر كما يأتي :

" القسم الثاني مكرر
الشغل الخاص للأملاك الوطنية
العمومية المنشىء لحقوق عينية "

"*المادة 69 مكرر :* لصاحب رخصة الشغل الخاص للأملاك الوطنية العمومية بموجب عقد أو اتفاقية من أي نوع، ما لم ينص سنده على خلاف ذلك، حق عيني على المنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري التي ينجزها من أجل ممارسة نشاط مرخص له بموجب هذا السند.

يخول هذا الحق لصاحبه، خلال مدة الرخصة، وحسب الشروط والحدود المبينة في هذا القسم، صلاحيات وواجبات المالك.

يحدد السند مدة الرخصة حسب طبيعة النشاط والمنشآت المرخصة وبالنظر لأهمية هذه الأخيرة بدون إمكانية تجاوز هذه المدة خمسا وستين (65) سنة.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

"المادة 69 مكرر 1 : إذا كانت المنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري المراد إنجازها، ضرورية لاستمرار الخدمة العمومية التي خصص لأجلها الملك العمومي المعني، فإن أحكام المادة 69 مكرر أعلاه لا تطبق عليها إلا بقرار يصدره، حسب الجماعة العمومية التي يتبع لها ملحق الملك العمومي، الوزير المكلف بالمالية والوزير المعني أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

"المادة 69 مكرر2 : يمكن التنازل عن الحقوق والمنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري أو تحويلها في إطار نقل الملكية بين الأحياء أو اندماج أو إدماج أو انفصال شركات، بالنسبة لمدة صلاحية السند المتبقية بما في ذلك في حالة تحقيق الضمان المنشأ على تلك الحقوق والأملاك وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 69 مكرر 3 أدناه، لشخص مرخص له من طرف السلطة المختصة، شريطة استعمال يوافق تخصيص الملك العمومي المشغول.

عند وفاة شخص طبيعي حائز سند شغل منشئ لحقوق عينية، ينتقل السند حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلى الورثة بشرط أن يقدم المستفيد، المعين بناء على اتفاق بينهم، إلى موافقة السلطة المختصة في أجل ستة (6) أشهر من تاريخ الوفاة.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

"المادة 69 مكرر 3 : لا يمكن رهن الحقوق والمنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري إلا لضمان القروض التي يتحصل عليها صاحب الرخصة من أجل تمويل إنجاز أو تعديل أو توسيع الأملاك الواقعة على ملحق الملك العمومي المشغول.

لا يمكن الدائنين العاديين غير أولئك الذين نشأ حقهم نتيجة تنفيذ الأعمال المذكورة في الفقرة السابقة، ممارسة إجراءات تحفظية أو تدابير التنفيذ الجبري على الحقوق والأملاك المذكورة في هذه المادة.

تنقضي الرهون على الحقوق والأملاك المذكورة في أجل أقصاه انقضاء سندات الشغل المسلمة طبقا للمادة 69 مكرر أعلاه مهما كانت الظروف والأسباب.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

"المادة 69 مكرر 4 : يجب إبقاء المنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري الكائنة على ملحق الملك العمومي المشغول على حالها عند انقضاء أجل سند الشغل، إلا إذا نص هذا السند على تهديمها إما من طرف صاحب الرخصة وإما على عاتقه.

تصبح المنشآت والبنايات والتجهيزات ذات الطابع العقاري التي تم الإبقاء عليها، ملكا للجماعة العمومية التي يتبع لها الملك العمومي المعني بقوة القانون وبدون مقابل، خالصة وحرة من كل الامتيازات والرهون.

غير أنه، في حالة سحب الرخصة قبل الأجل المنصوص عليه، بسبب آخر غير عدم الوفاء ببنود وشروط الرخصة، يتم تعويض صاحب الرخصة عن الضرر المباشر المادي و الأكيد الناشئ عن النزع المسبق للحيازة. توضح قواعد تحديد التعويض ضمن سند الشغل.

تنقل حقوق الدائنين المسجلين بصفة قانونية عند تاريخ السحب المسبق للرخصة على حساب هذا التعويض.

في حالة سحب الرخصة لعدم الوفاء ببنودها وشروطها، يعلم الدائنون المقيدون بصفة قانونية، على الأقل شهرين (2) قبل تبليغها، بنوايا السلطة المختصة، لكل غاية مفيدة، لتمكينهم لا سيما من اقتراح شخص آخر لاستبدال صاحب الحق المقصر.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

" المادة 69 مكرر 5 : لا تطبق أحكام هذا القسم على :

- الأملاك العمومية الطبيعية البحرية،
- الأملاك العمومية الطبيعية المائية،
- الأملاك العمومية الطبيعية الغابية ".

المادة 23 : تعدل المادة 75 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 75 : تخضع الموارد المائية ..... (بدون تغيير حتى) وفقا للتشريع المعمول به".

المادة 24 : تعدل الفقرة الأخيرة من المادة 82 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، و تحرر كما يأتي :

"المادة 82 : ..... (بدون تغيير) .....

ويمكن أيضا أن تخصص الدولة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية والهيئات الإدارية المستقلة، بعنوان التجهيز، العقارات التابعة لأملاكها الخاصة وفق القواعد والإجراءات المقررة وطبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ".

المادة 25 : تعدل الفقرة الأخيرة من المادة 86 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 86 : ..... (بدون تغيير) .....

باستثناء الحالات المبينة في الفقرات السابقة، يكون التخصيص بمقابل مالي عندما تقوم به جماعة عمومية لفائدة حاجات جماعة عمومية أخرى، أو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لجماعة عمومية أخرى أو مؤسسة أو هيئة عمومية تمسك محاسبتها بالشكل التجاري".

المادة 26 : تعدل وتتمم المادة 89 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 89 : يمكن التنازل أو تأجير الأملاك العقارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والجماعات الإقليمية، غير المخصصة أو التي ألغي تخصيصها، إذا ورد احتمال عدم قابليتها لتأدية وظيفتها في عمل المصالح والمؤسسات العمومية، عن طريق المزاد العلني، مع احترام المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، ومراعاة الأحكام الواردة في النصوص التشريعية الأخرى.

ويمكن، بصفة استثنائية مبررة قانونا، التنازل أو التأجير بالتراضي على أساس القيمة التجارية أو الإيجارية الحقيقية للأملاك المعنية لأجل عمليات تحقق فائدة أكيدة للجماعة الوطنية.

ويجب أن تكرس المبيعات والتأجيرات المحققة تطبيقا للأحكام السابقة بموجب عقود تحدد نماذجها عن طريق التنظيم.

وينبغي أن يكون الإيجار بمدة تتماشى واهتلاك الاستثمارات المزمع إنجازها، ويمكن أن يكون مؤسسا لحقوق عينية وفق نفس الشروط والحدود المبينة في المواد 69 مكرر، و69 مكرر2 و69 مكرر3 أعلاه. ويمكن أيضا أن يتضمن شرطا آخر يسمح بتحويل الإيجار إلى تنازل وفق شروط توضح في دفتر الشروط.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 27 : تعدل الفقرة الأولى من المادة 90 من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 90 : يتم تأجير الأملاك العقارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ذات الاستعمال الرئيسي كسكن بالقيمة الإيجارية الحقيقية، مع مراعاة الأحكام التشريعية أو التنظيمية الخاصة، إما مباشرة من طرف مصالح أملاك الدولة، وإما بتفويض في إطار تعاقدي، من طرف هيئات عمومية أو خاصة متخصصة، مؤهلة في هذا المجال ووفق الشروط والأشكال المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما".

المادة 28 : تعدل المادة 91 من القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 91 : تتم عمليات شراء العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية وكذلك عمليات الاستئجار من قبل مصالح الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة، وفقا للأحكام المنصوص عليها في المواد من 91 مكرر إلى 91 مكرر 2 أدناه.

تخضع المصالح ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 29 : تدرج ضمن القسم الأول من الفصل الثاني، الباب الثاني، الجزء الثاني من القانون رقم 90–30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، المواد من 91 مكرر إلى 91 مكرر2 وتحرر كما يأتي :

"المادة 91 مكرر : لا يجوز القيام بالعمليات الآتية، إلا بعد أخذ رأي الإدارة المكلفة بالأملاك الوطنية فيما يخص طلبات البائع أو المؤجر، ووفق الشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم :

– شراء العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية محل متابعة من طرف مصالح الدولة أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لها،

– الإيجار والاتفاقات بالتراضي وأية اتفاقية أخرى تستهدف إيجار العقارات بشتى أنواعها من طرف مصالح الدولة أو المؤسسات العمومية التابعة لها".

"*المادة 91 مكرر 1 :* تختص الإدارة المكلفة بأملاك الدولة بعملية تركيز ومراقبة كل العناصر المخصصة لتحديد القيمة التجارية أو القيمة الإيجارية للعقارات المتوقع شراؤها أو إيجارها من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية المذكورة في المادة السابقة.

وعلى الإدارات المالية التابعة للدولة أن تبلغ الإدارة المكلفة بأملاك الدولة كل المعلومات والوثائق التي تحوزها بشأن الخواص لكي تمكنها من تحديد القيمة المذكورة في الفقرة السابقة".

"*المادة 91 مكرر 2 :* تختص الإدارة المكلفة بأملاك الدولة وحدها بوضع العقود المثبتة لشراء أو إيجار العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية التي تعنى بها المصالح العمومية للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. كما تختص بوضع الملحقات المتضمنة مراجعة الإيجار.

وينتج عن أعمال الشراء التخصيص بقوة القانون إلى المصلحة العمومية للدولة أو الهيئة أو المؤسسة التي ينبغي أن يمثلها لهذا الغرض ممثل في إبرام العقد.

غير أنه لا تطبق أحكام هذه المادة على عمليات الشراء التي تعيد طرح نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية عندما يجب تحديد التعويض من طرف الجهة القضائية المختصة".

المادة 30 : تعدل المادة 98 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 98 :* يمكن الدولة أن تتنازل عن حقوقها الشائعة في ملكية الشيوع أو تأجيرها لفائدة شركائها في الشيوع إذا كانت هناك عقارات مختلفة الأنواع تحوزها على الشيوع مع أشخاص طبيعيين أو معنويين آخرين وتستحيل قسمتها، على أن لا يتعارض ذلك مع المصلحة العامة. إذا رفض أحد الشركاء في ملكية الشيوع أو عدة شركاء شراء أو استئجار هذه الحقوق لأي سبب كان، تباشر الدولة بيع حصتها في الشيوع اعتمادا على الوسائل القانونية وبأية طريقة تعتمد المنافسة".

المادة 31 : تعدل المادة 106 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 106 :* تستفيد المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية والهيئات الإدارية المستقلة في إطار الأهداف المسطرة لها، وبمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها، اعتمادا على مهمتها باعتبارها مرافق عمومية أو ذات منفعة عامة، من حق الملكية أو من حق استعمال الأملاك المقدمة لها من قبل الدولة أو الجماعات الإقليمية.

تكون الأملاك التي تزود بها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو مراكز البحث والتنمية أو الهيئات الإدارية المستقلة أو التي تقتنيها أو تنجزها بأموالها الخاصة تابعة لها كما تكون ضمانا لالتزاماته.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 32 : تعدل المادة 109 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 109 :* لا يمكن التصرف في الأملاك العقارية إلا طبقا لهذا القانون، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الأخرى، وحسب الإجراءات المطبقة تبعا لطبيعة هذه الأملاك".

المادة 33 : تعدل المادة 110 من القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 110 :* عندما يتقرر التنازل بالتراضي عن عقارات من الأملاك الوطنية بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى نصوص تشريعية معمول بها، يحدد الثمن ويتم التنازل وفقا للإجراءات المقررة ".

المادة 34 : تستبدل عبارة "أعوان التنفيذ في كتابات الضبط لدى المحاكم" المنصوص عليها في المادتين 100 و114 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، بعبارة "محافظو البيع بالمزايدة".

المادة 35 : تعدل المادة 115 من القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 115 :* يتم التنازل عن الأملاك المنقولة التي تملكها الهيئات والمؤسسات العمومية غير الخاضعة للقانون الإداري طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها والقوانين الأساسية الخاضعة لها".

المادة 36 : تعدل الفقرة 2 من المادة 123 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 123 : ..... (بدون تغيير).....

وتدفع المبالغ المحصلة على هذا النحو والتي لا يمكن أن تؤدي إلى تسوية شغل بدون سند، حسب الحالة، إما للخزينة العمومية، و إما لميزانية الجماعة الإقليمية المعنية، وإما إلى المصلحة أو الهيئة العمومية المعنية إن كانت تتمتع بالاستقلال المالي".

المادة 37 : تعدل المادة 131 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 131 : تمارس المؤسسات الوطنية وهيئات التصفية الإدارية وأسلاك الموظفين، ومؤسسات المراقبة، كل فيما يخصه، رقابة استعمال الأملاك التابعة للأملاك الوطنية وفقا للقوانين والتنظيمات التي تحدد اختصاصاتهم".

المادة 38 : تتمم المادة 134 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، بفقرتين تحرران كما يأتي :

"المادة 134 : ..... (بدون تغيير).....

تمارس الرقابة، من طرف أعوان ذوي كفاءة ومحلفين حائزين رتبة مفتش على الأقل.

يجب على المصالح المستفيدة من التخصيص أو الحائزة أملاك تابعة للدولة الامتثال لكل استدعاء يوجه لها في إطار ممارسة حق الرقابة المذكور".

المادة 39 : تعدل المادة 137 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 137 : علاوة على ذلك، تبقى سارية المفعول الأحكام الجزائية المنصوص عليها في القوانين التي تحكم تنظيم وسير المصالح العمومية والمؤسسات والهيئات العمومية وكذا أحكام التشريع الخاص بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الذي يعاقب على المساس بالأملاك التي تتكون منها الأملاك الوطنية في مفهوم هذا القانون ".

المادة 40 : تلغى المادة 107 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادة 41 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

★

قانون رقم 08 - 15 مؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و120 و122 و 126 و127 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتضمن قانون البلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتضمن قانون الولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 – 07 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1414 الموافق 18 مايو سنة 1994 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 03 المؤرخ في16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 06 – 02 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنظيم مهنة الموثق،

– وبمقتضى القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

– وبمقتضى القانون رقم 07 – 02 المؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير سنة 2007 والمتضمن تأسيس إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 07 – 06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها،

– وبمقتضى القانون رقم 08 – 09 المؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

ويهدف على الخصوص، إلى مايأتي :

– وضع حد لحالات عدم إنهاء البنايات،

– تحقيق مطابقة البنايات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز قبل صدور هذا القانون،

– تحديد شروط شغل و/أو استغلال البنايات،

– ترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي ومهيّأ بانسجام،

– تأسيس تدابير ردعية في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير.

الفصل الأول
أحكام عامة
القسم الأول
تعاريف

المادّة 2 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

البناء : كل بناية أو منشأة يوجه استعمالها للسكن أو التجهيز أو النشاط التجاري أو الإنتاج الصناعي والتقليدي أو الإنتاج الفلاحي أو الخدمات.

تدخل البنايات والمنشآت والتجهيزات العمومية في إطار تعريف هذه المادة.

الشغل : كل استعمال أو استغلال لبناية طبقا للوجهة المخصصة لها.

الاستغلال : ممارسة نشاط تجاري أو خدماتي أو سياحي أو صناعي أو خاص بالصناعة التقليدية.

إتمام إنجاز البناية : الإنجاز التام للهيكل والواجهات والشبكات والتهيئات التابعة لها.

تحقيق المطابقة : الوثيقة الإدارية التي يتم من خلالها تسوية كل بناية تم إنجازها أو لم يتم، بالنظر للتشريع والتنظيم المتعلق بشغل الأراضي وقواعد التعمير.

الإطار المبني : مجموعة بنايات ومساحات خارجية عمومية، منظمة طبقا لأحكام أدوات التعمير.

المظهر الجمالي : انسجام الأشكال ونوعية واجهات البناية بما فيها تلك المتعلقة بالمساحات الخارجية.

التجزئة : القسمة من أجل البيع أو الإيجار أو تقسيم ملكية عقارية إلى قطعتين أو إلى عدة قطع مخصصة للبناء من أجل استعمال مطابق لأحكام مخطط التعمير.

مجموعة سكنية : تشكل مجموعة من السكنات والبنايات الفردية أو الجماعية التي تستعمل للسكن، وشيدت على قطعة واحدة أو على عدة قطع متلاصقة أو متجاورة في آن واحد أو بصفة متتالية من طرف المالك أو الملاك المشتركين في قطعة الأرض أو القطع المعنية.

شبكات : طرق السيارات وطرق الراجلين وملحقاتها وشبكات التزويد بالماء الشروب وشبكة إخماد النار وقنوات التطهير وقنوات وتجهيزات الكهرباء والغاز والاتصالات التي تزود البنايات.

التهيئة : أشغال معالجة سطح الأراضي وتدعيم المنحدرات وغرس الأشجار ووضع أثاث حضري وإنجاز المساحات الخضراء وتشييد السياج.

المساحة المبنية : مساحة الأرض المبنية تضاف إليها مسالك الدخول ومساحات التبعية الخارجية.

رخصة إتمام الإنجاز : وثيقة التعمير الضرورية لإتمام إنجاز بناية قبل شغلها أو استغلالها.

القسم الثاني
مبادئ عامة

المادّة 3 : يمنع إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية قبل الحصول المسبق على رخصة التجزئة مسلمة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يمنع أيضا تشييد كل بناية في أي تجزئة غير مرخصة.

المادّة 4 : يمنع تشييد كل بناية في أي تجزئة أنشئت وفقا لأحكام أدوات التعمير، إذا لم تنته بها أشغال الشبكات والتهيئة المنصوص عليها في رخصة التجزئة.

يمكن تحديد إنجاز أشغال الربط بشبكات خاصة بأجزاء متباينة في رخصة التجزئة بطلب من صاحب التجزئة.

يجب أن يرفق ملف طلب رخصة البناء بشهادة الربط بالشبكات والتهيئة، تسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وتثبت إتمام هذه الأشغال.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 5 : يجب على مالكي القطع الأرضية الموجودة داخل التجزئة التي انتهت بها الأشغال وفقا لأحكام المادة 4 أعلاه، أن ينجزوا بناياتهم في الآجال المحددة في رخصة البناء.

المادّة 6 : يمنع القيام بتشييد أي بناية، مهما كانت طبيعتها، دون الحصول المسبق على رخصة بناء مسلمة من السلطة المختصة في الآجال المحددة قانونا.

تصبح رخصة البناء غير صالحة إذا لم يشرع في البناء في أجل سنة (1) ابتداء من تاريخ تسليمها.

المادّة 7 : يعد إلزاميا إتمام أشغال إنجاز أي بناية مشيدة وتحقيق مطابقتها، ويفرض على كل مالكي وأصحاب المشاريع أو كل متدخل مؤهل اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

المادّة 8 : لا يمكن أي مالك أو صاحب مشروع شغل أو استغلال بناية، قبل إتمام إنجازها وفقا لأحكام المادة 2 أعلاه.

المادّة 9 : يثبت تحقيق مطابقة البنايات عن طريق الحصول على شهادة مطابقة مسلمة في إطار احترام أحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه، ونصوصه التطبيقية.

المادّة 10 : يمنع شغل أو استغلال أي بناية إلا بعد الحصول على شهادة المطابقة المنصوص عليها في هذا القانون.

المادّة 11 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في هذا الميدان، يمكن تسليم رخصة بناء قصد إنجاز بناية أو عدة بنايات على شكل حصة أو عدة حصص.

في هذه الحالة، يمكن أن تسلم شهادة المطابقة حسب الحصة المنجزة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 12 : يعتبر المظهر الجمالي للإطار المبني من الصالح العام. ولهذا الغرض، يستلزم المحافظة عليه وترقيته.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 13 : لا تخضع لأحكام هذا القانون، شروط إنجاز وتهيئة واستغلال البنايات العسكرية التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني أو التي تتم لحسابها.

الفصل الثاني
تحقيق مطابقة البنايات

المادّة 14 : يمكن تحقيق مطابقة البنايات التي انتهت بها أشغال البناء أو هي في طور الإتمام قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، إذا توفرت فيها الشروط المحددة في هذا القانون.

القسم الأول
تحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها

المادّة 15 : يشمل تحقيق المطابقة، في مفهوم أحكام هذا القانون :

– البنايات غير المتممة التي تحصل صاحبها على رخصة البناء،

– البنايات التي تحصل صاحبها على رخصة البناء وهي غير مطابقة لأحكام الرخصة المسلمة،

– البنايات المتممة والتي لم يتحصل صاحبها على رخصة البناء،

– البنايات غير المتممة التي لم يتحصل صاحبها على رخصة البناء.

المادّة 16 : لا تكون قابلة لتحقيق المطابقة، في إطار أحكام هذا القانون، البنايات الآتية :

– البنايات المشيدة في قطع أرضية مخصصة للارتفاقات ويمنع البناء عليها،

– البنايات المتواجدة بصفة اعتيادية بالمواقع والمناطق المحمية المنصوص عليها في التشريع المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع والمعالم التاريخية والأثرية، وبحماية البيئة والساحل بما فيها مواقع الموانئ والمطارات وكذا مناطق الارتفاقات المرتبطة بها،

– البنايات المشيدة على الأراضي الفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي أو الغابية أو ذات الطابع الغابي باستثناء تلك التي يمكن إدماجها في المحيط العمراني،

– البنايات المشيدة خرقا لقواعد الأمن أوالتي تشوه بشكل خطير البيئة والمنظر العام للموقع،

– البنايات التي تكون عائقا لتشييد بنايات ذات منفعة عامة أو مضرة لها والتي يستحيل نقلها.

المادّة 17 : يجب أن تكون البنايات المذكورة في المادة 16 أعلاه، بعد معاينتها من طرف الأعوان المؤهلين، موضوع هدم طبقا لأحكام المادة 76 مكرر 4 من القانون رقم 90– 29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه.

تقع أعباء عملية الهدم على عاتق المخالف.

المادّة 18 : يتم تحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، حسب وضعية حالة كل بناية، مع الأخذ بعين الاعتبار :

– الطبيعة القانونية للوعاء العقاري،

– احترام قواعد التعمير ومقاييس البناء،

– تخصيصها أو استعمالها،

– موقع تواجد البناء وربطه بالشبكات.

المادّة 19 : عند انتهاء الأجل الممنوح، يمكن صاحب البناية غير المتممة والمتحصل على رخصة البناء، أن يستفيد من رخصة إتمام الإنجاز وفقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادّة 20 : دون الإخلال بأحكام القانون رقم 90–29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه، يمكن أن يستفيد صاحب البناية المتممة والمتحصل على رخصة البناء ولكنها غير مطابقة لأحكام هذه الأخيرة من شهادة المطابقة حسب الكيفيات المحددة في هذا القانون.

المادّة 21 : يمكن أن يستفيد من رخصة بناء على سبيل التسوية وحسب الكيفيات المحددة في هذا القانون صاحب البناية المتممة والذي لم يتحصل من قبل على رخصة للبناء.

المادّة 22 : يمكن أن يستفيد من رخصة إتمام الإنجاز، على سبيل التسوية، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون، صاحب البناية غير المتممة والذي لم يتحصل على رخصة البناء من قبل.

القسم الثاني
كيفيات تحقيق مطابقة البنايات

المادّة 23 : يجب على ملاك البنايات غير المتممة وأصحاب المشاريع أو كل متدخل مؤهل أن يتمموا بناياتهم، ضمن الشروط والآجال المحددة في هذا القانون.

من أجل تحقيق مطابقة البنايات المتممة أوالتي هي في طور الإنجاز، يلزم مالكو وأصحاب المشاريع أو كل متدخل مؤهل بتقديم طلب في هذا الشأن إلى السلطات المعنية.

المادّة 24 : تخضع البنايات المذكورة في المواد 19 و20 و21 و22 أعلاه لتصريح يقدم إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يتم إعداد التصريح في خمس (5) نسخ طبقا لاستمارة.

في حالة عدم إتمام أشغال البناء أو إذا كانت البناية غير مطابقة لرخصة البناء المسلمة، يجب على صاحب التصريح أن يوقف الأشغال فورا ويبلغ رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني الذي يسلم له شهادة توقيف الأشغال من أجل تحقيق المطابقة.

تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، يمنع استئناف الأشغال قبل تحقيق مطابقة البناية.

إذا لم يتم الامتثال للالتزامات المنصوص عليها أعلاه، يقوم الأعوان المعينون لهذا الغرض بالمعاينة وغلق الورشة المعنية مع تحرير محضر عدم المطابقة، وهذا دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 25 : يجب أن يذكر في هذا التصريح كما هو محرر ما يأتي :

– اسم ولقب المالك أو القائم أو اسم الشركة لصاحب المشروع،

– طلب تحقيق مطابقة البناية أو رخصة إتمام الإنجاز،

– عنوان البناية وحالة تقدم الأشغال بها،

– مراجع رخصة البناء المسلمة وتاريخ انتهاء صلاحيتها، إن وجدت،

– الطبيعة القانونية للوعاء العقاري، بالنسبة للمباني المشيدة بدون رخصة البناء،

– تاريخ بداية الأشغال وإتمامها، عند الاقتضاء،

يجب أن يرفق التصريح بملف يحتوي على كل الوثائق الثبوتية المكتوبة والبيانية الضرورية للتكفل بالبناء في إطار هذا القانون.

يحدد محتوى الملف المرفق بالتصريح عن طريق التنظيم.

المادّة 26 : يجب أن يدون التصريح في سجل خاص، يرقم ويؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

يمنح وصل استلام للمصرح.

المادّة 27 : يلزم أعوان الدولة وأعوان البلدية المكلفون بالتعمير بالقيام بزيارة الأماكن ومعاينة حالة عدم مطابقة البنايات، في مفهوم أحكام هذا القانون، على أساس المعلومات المقدمة من صاحب التصريح.

يترتب على معاينة عدم المطابقة، في جميع الحالات، تحرير محضر عدم المطابقة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 28 : يرسل التصريح المرفق بالملف المنصوص عليه في المادة 25 أعلاه والرأي المعلل لمصالح التعمير التابعة للبلدية خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لإيداعه، إلى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.

تقوم مصالح الدولة المكلفة بالتعمير بجمع الموافقات والآراء من الإدارات والمصالح والهيئات المؤهلة، التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم. وفي جميع الحالات، تقوم هذه الأخيرة بإبداء رأيها المعلل في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطارها.

المادّة 29 : يقيّم الأجل الذي يمنح في رخصة إتمام الإنجاز من طرف مهندس معماري معتمد بالنسبة للبنايات غير المتممة في مفهوم المادتين 19 و22 أعلاه، وهذا حسب حجم الأشغال الباقي إنجازها.

غير أنه، لا يمكن في أية حالة أن يتجاوز هذا الأجل، المدة الآتية :

– أربعة وعشرين (24) شهرا بالنسبة للبناية ذات الاستعمال السكني،

– اثني عشر (12) شهرا، بالنسبة للبناية ذات الاستعمال التجاري أو الخدماتي أو الحرفي،

– أربعة وعشرين (24) شهرا بالنسبة للبناية ذات الاستعمال المزدوج السكني والتجاري أو الخدماتي،

– أربعة وعشرين (24) شهرا، بالنسبة للبناية الخاصة بتجهيز عمومي.

ويسري حساب الآجال المذكورة أعلاه ابتداء من تاريخ تبليغ المعني بها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

توضح أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 30 : تكوّن مصالح الدولة المكلفة بالتعمير ملفا لكل تصريح، يحتوي على :

– التصريح كما تقدم به المصرح،

– الرأي المعلل لمصالح التعمير للبلدية،

– الرأي المعلل للإدارات والمصالح والهيئات التي تمت استشارتها،

– رأي مصالح الدولة المكلفة بالتعمير.

يجب أن يحمل الملف رقما ترتيبيا تبرر فهرسته في سجل خاص ينشأ لدى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير.

المادّة 31 : يودع الملف لدى الأمانة التقنية للجنة الدائرة المنشأة طبقا للمادة 32 أدناه، في أجل شهر (1) ابتداء من تاريخ إخطار مصالح الدولة المكلفة بالتعمير.

المادّة 32 : تنشأ لجنة بالدائرة تكلف بالبت في تحقيق مطابقة البنايات، بمفهوم أحكام هذا القانون.

تحدد تشكيلة هذه اللجنة وسيرها عن طريق التنظيم.

المادّة 33 : يجب أن تبت لجنة الدائرة في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ إخطارها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي فى مدى قابلية الحق في طلب تحقيق المطابقة بالنظر للمعلومات المقدمة من صاحب التصريح والآراء المعللة للأعوان والإدارات والمصالح والهيئات التي تمت استشارتها.

لجنة الدائرة مؤهلة لأن تأمر مصالح الدولة أو البلدية المكلفة بالتعمير بالقيام بالخبرة التي تقررها.

يمكن لجنة الدائرة في إطار مهامها، أن تستعين بأي شخص طبيعي أو معنوي يساعدها في إطار أشغالها.

المادّة 34 : يجب أن تأخذ لجنة الدائرة بعين الاعتبار أحكام المادة 16 أعلاه، عند دراسة التصريح.

المادّة 35 : عندما يكون لمالك الوعاء العقاري أو لصاحب مشروع مالك لوعاء عقاري، الذي شيدت عليه البناية، عقد ملكية، أو شهادة حيازة، أو أي عقد رسمي آخر، وعند مصادقة لجنة الدائرة على طلبه، ترسل هذه الأخيرة الملف إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، قصد إعداد إما رخصة بناء على سبيل التسوية أو رخصة لإتمام إنجاز البناية أو شهادة تحقيق المطابقة، وفقا لأحكام المواد 20 و21 و22 أعلاه.

في هذه الحالة، يطلب رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني من صاحب التصريح استيفاء الملف طبقا للأحكام المذكورة أعلاه والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

المادّة 36 : عندما يكون صاحب المشروع أو من يقوم بالبناء حائزا وثيقة إدارية سلمت من طرف جماعة إقليمية، ورخصة للبناء، وفي حالة ما إذا شيدت البناية في إطار تجزئة دون غيرها، تأمر لجنة الدائرة بتحقيق عقاري لتحديد الطبيعة القانونية للعقار.

على إثر التحقيق الذي تجريه المصالح المكلفة بالأملاك الوطنية، وما لم تكن هذه البنايات ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة 16 أعلاه، تقوم لجنة الدائرة بإخطار السلطات المعنية قصد تسوية وضعية الوعاء العقاري في إطار أحكام المادة 38 أدناه.

بعد تسوية وضعية الوعاء العقاري، وإذا كانت البناية متممة في مفهوم أحكام هذا القانون، يجب على المالك أو صاحب المشروع أن يودع ملفا للحصول على شهادة المطابقة.

بعد تسوية وضعية الوعاء العقاري، وإذا كانت البناية غير تامة الانجاز في مفهوم أحكام هذا القانون، يجب على المالك أو صاحب المشروع أن يودع ملفا للحصول على رخصة إتمام الإنجاز.

المادّة 37 : لا تكون البناية المشيدة دون رخصة بناء على قطعة أرض تابعة للأملاك الوطنية العمومية، باستثناء تلك التي يمكن إعادة تصنيفها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، موضوع تحقيق المطابقة في مفهوم أحكام هذا القانون مع مراعاة الشروط المحددة في المادتين 16 و36 أعلاه.

المادّة 38 : في إطار أحكام المادة 37 أعلاه، تأمر لجنة الدائرة بتحقيق عقاري لتحديد وضعية قطعة الأرض في مفهوم المادة 18 أعلاه.

على إثر التحقيق الذي تجريه المصالح المكلفة بأملاك الدولة، تقوم لجنة الدائرة بإخطار، حسب الحالة :

– إما الوالي من أجل تسوية وضعية شغل الأرض عن طريق تسليم عقد، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وفي هذه الحالة، يجب على صاحب التصريح أن يتقدم بطلب رخصة البناء على سبيل التسوية أو رخصة إتمام الإنجاز إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني،

– وإما رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، من أجل القيام بهدم البناية، تطبيقا لأحكام المادة 76 مكرر 4 من القانون رقم 90–29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 39 : لا يمكن تحقيق المطابقة في مفهوم أحكام هذا القانون لأي بناية مشيدة مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول على قطعة أرض تابعة لمستثمرة فلاحية عمومية أو خاصة.

في هذه الحالة، يجب على لجنة الدائرة أن تقدم إعذارا لصاحب البناء غير الشرعي، لإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية في الأجل الذي تحدده.

وفي حالة عدم امتثال صاحب البناء، تسري أحكام المادة 76 مكرر4 من القانون رقم 90–29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 40 : إذا شيدت البناية المتممة أو غير المتممة مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، على قطعة أرض تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الولاية أو البلدية، يمكن لجنة الدائرة أن تقرر بالاتفاق مع السلطات المعنية ومع مراعاة أحكام المادتين 16 و37 أعلاه، تسوية وضعية الوعاء العقاري عن طريق التنازل بالتراضي وفقا للتشريع المعمول به.

يتم هذا التنازل بسعر القيمة التجارية للملك المتنازل عنه كما هو محدد بتقييم من الإدارة المكلفة بأملاك الدولة.

يجب أن تتناسب مساحة قطعة الأرض المعنية بالتنازل مع المساحة المبنية، بمفهوم المادة 3 من هذا القانون.

توجه الموافقة على التسوية إلى إدارة أملاك الدولة من أجل إعداد عقد التنازل.

وفي هذه الحالة، وفي أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ إعداد العقد، يجب على صاحب التصريح الذي تمت تسوية وضعيته، إيداع حسب الحالة طلب إما رخصة البناء على سبيل التسوية أو رخصة لإتمام الإنجاز.

وإذا لم يقم صاحب التصريح بالإجراءات المنصوص عليها أعلاه في الأجل المحدد، تطبق عليه أحكام المادة 87 أدناه.

المادّة 41 : تفصل لجنة الدائرة، في نهاية أعمالها، بإصدار قرار الموافقة أو قرار الموافقة المقيدة بشروط أو بالرفض.

المادّة 42 : ترسل قرارات لجنة الدائرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

المادّة 43 : يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا لصاحب التصريح، حسب الحالة،إما رخصة البناء على سبيل التسوية أو رخصة إتمام الإنجاز أو شهادة مطابقة.

يخطر رئيس المجلس الشعبي البلدي بالغرض المطلوب السلطات الأخرى، إذا كان تسليم هذه الوثيقة من اختصاصها.

المادّة 44 : في حالة الموافقة المقيدة بشروط، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، في الأسبوع الذي يلي إخطاره من لجنة الدائرة، بتبليغ الشروط المسبقة لتسليم عقد تحقيق المطابقة للمصرح، ويطلب منه رفع التحفظات الصادرة عن لجنة الدائرة في أجل يحدده له.

وفي حالة رفع التحفظات الصادرة عن لجنة الدائرة، تسلم السلطة المعنية وثيقة تحقيق المطابقة وتعلم لجنة الدائرة بذلك.

المادّة 45 : في حالة الرفض، وبعد استلامها لنتائج التحقيق والقرارات المتخذة بشأن البناية موضوع التصريح، تقوم لجنة الدائرة بإرسالها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني في أجل شهر واحد.

يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي تبليغ المصرح برفض لجنة الدائرة المعلل، في أجل خمسة عشر (15) يوما بعد استلامه.

المادّة 46 : يمكن المصرح أن يودع طعنا مكتوبا لدى لجنة الطعن المنشأة بموجب المادة 47 أدناه، في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغه قرار الرفض.

المادّة 47 : تنشأ لجنة للطعن تكلف بالبت في طلبات الطعن، يرأسها الوالي المختص إقليميا.

تحدد تشكيلة لجنة الطعن وسيرها عن طريق التنظيم.

المادّة 48 : يودع الطعن مرفقا بتبريرات قرار لجنة الدائرة لدى لجنة الطعن.

يسلم وصل استلام لطالب الطعن.

المادّة 49 : تلزم لجنة الطعن بالبت في الطعن المعروض عليها في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ الإيداع.

يمكن لجنة الطعن القيام بكل التحقيقات التي تراها مفيدة لاتخاذ القرار النهائي الذي يؤكد أو يعدل قرار لجنة الدائرة.

المادّة 50 : عند نهاية أعمال التحقيق ودراسة طلبات الطعن والمعلومات والوثائق المقدمة فيها، تبلغ لجنة الطعن قراراتها إلى لجنة الدائرة.

المادّة 51 : على أساس قرار لجنة الطعن، تفصل لجنة الدائرة بصفة نهائية في طلب تحقيق المطابقة وتبلغ المعني.

المادّة 52 : تختص المحاكم الإدارية المحلية المختصة إقليميا بالفصل في الطعون المرفوعة أمامها خلال الشهر الموالي لتبليغ قرار لجنة الطعن الولائية.

المادّة 53 : يلزم المستفيد من رخصة البناء على سبيل التسوية أو من رخصة إتمام الإنجاز، تحت طائلة سحبها منه في الآجال المحددة في الرخصة المسلمة، بإيداع طلب شهادة المطابقة.

يسجل تاريخ سحب الرخصة على عقد التعمير الموافق عليه.

المادّة 54 : تسمح رخصة البناء المتحصل عليها على سبيل التسوية، أو رخصة إتمام الإنجاز بربط البناية بصفة مؤقتة بشبكات الانتفاع العمومية للفترة المذكورة في وثيقة التعمير، طبقا لأحكام المادة 30 أعلاه.

يودع طلب الربط لدى المصالح والهيئات المؤهلة.

في هذا الإطار، يمنع الربط المخالف لأحكام هذه المادة.

المادّة 55 : تحدد شروط وكيفيات تنفيذ أحكام هذا القسم، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

القسم الثالث

كيفيات استئناف إتمام أشغال الإنجاز

المادّة 56 : يشترط إيداع طلب فتح الورشة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا من طرف المالك أو صاحب المشروع، لاستئناف الأشغال لإتمام إنجاز البناية.

وفي حالة قبول الطلب، تسلم رخصة فتح الورشة، في أجل مدته ثمانية (8) أيام.

يجب أن تجسد الورشة عن طريق إقامة سياج الحماية ووضع لافتة تدل على أشغال إتمام الإنجاز.

المادّة 57 : يجب على المالك أو صاحب المشروع أن ينطلق في أشغال إتمام الإنجاز في أجل ثلاثة (3) أشهر، ابتداء من تاريخ تسليم رخصة إتمام الإنجاز.

المادّة 58 : يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، خلال المدة المحددة في رخصة إتمام الإنجاز، القيام شخصيا أو عن طريق الأعوان المذكورين في المادة 27 أعلاه، بالمراقبة التي يعلم بها المعني أو الفجائية من أجل معاينة انطلاق أشغال إتمام الإنجاز وتجسيدها.

المادّة 59 : يجب على المالك أو صاحب المشروع أن يحافظ على النظافة الدائمة للورشة ويسهر على تصريف الفضلات والحصى والردوم ونقلها إلى المفرغة العمومية عند إتمام إنجاز البناية.

يتعين عليه كذلك حفظ الجوار من جميع أشكال التلوث والأذى.

المادّة 60 : يلزم المالك أو صاحب المشروع بطلب تسليمه شهادة المطابقة عند إتمام الأشغال.

يجب أن يودع طلب شهادة المطابقة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر ابتداء من التاريخ المحدد في رخصة إتمام إنجاز البناية.

المادّة 61 : يمنح الحصول على شهادة المطابقة حق الربط بالطرق وشبكات الانتفاع العمومية.

يمنع كل ربط يتم خارج أحكام الفقرة الأولى أعلاه.

تحدد أصناف الطرقات وشبكات الانتفاع وكيفيات التكفل بها عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

أحكام جزائية

القسم الأول

معاينة المخالفات

المادّة 62 : علاوة على الضباط وأعوان الشرطة القضائية والمستخدمين المنصوص عليهم في المادة 76 مكرر من القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يؤهل الأعوان المذكورون في المادة 68 أدناه، للبحث ومعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون.

يؤهل هؤلاء الأعوان أيضا :

- لزيارة ورشات التجزئات والمجموعات السكنية والبنايات،

- للقيام بالفحص والتحقيقات،

- لاستصدار الوثائق التقنية المكتوبة والبيانية الخاصة بها،

- لغلق الورشات غير القانونية.

المادّة 63 : تتم المراقبة والتحقيق في إطار أحكام المادة 62 أعلاه، وفق رزنامة الزيارات التي تعد من طرف :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة لأعوان البلدية،

- مدير التعمير والبناء، بالنسبة للمفتشين والأعوان المؤهلين التابعين لمصالح الدولة المكلفة بالتعمير.

المادّة 64 : في إطار أحكام المادة 63 أعلاه، تمسك سجلات متابعة الأشغال من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي والمدير المكلف بالتعمير والبناء المختصين إقليميا.

المادّة 65 : يتم تحرير محضر عن المخالفة المعاينة يدون فيه العون المؤهل قانونا وقائع المخالفة والتصريحات التي تلقاها.

المادّة 66 : يوقع المحضر من طرف العون المكلف بالمعاينة ومرتكب المخالفة.

في حالة رفض المخالف التوقيع على المحضر، يبقى هذا الأخير صحيحا إلى أن يثبت العكس.

يرسل المحضر خلال اثنتي وسبعين (72) ساعة الموالية إلى الجهة القضائية المختصة.

ترسل نسخة من المحضر، حسب الحالة، إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المدير المكلف بالتعمير والبناء المختصين إقليميا في أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ معاينة المخالفة.

المادّة 67 : يمكن أن يستعين أعوان الدولة والبلديات المذكورون في المادة 62 أعلاه، في حالة عرقلة مهامهم، بالقوة العمومية لإيقاف الأعمال و/أو غلق الورشات.

المادّة 68 : تنشأ لدى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير ومصالح البلدية، فرق أعوان مكلفين بالمتابعة والتحري حول إنشاء التجزئات أو المجموعات السكنية أو ورشات إنجاز البنايات كما هي معرفة في هذا القانون.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 69 : تسخّر الدولة والجماعات الإقليمية جميع الوسائل لتسهيل عمل الأعوان المؤهلين والحفاظ على كرامتهم.

المادّة 70 : في إطار تأدية مهامهم، يمنح للأعوان المؤهلين تكليف مهني يسلمه لهم، حسب الحالة، الوزير المكلف بالتعمير أو الوالي المختص إقليميا، ويلزمون باستظهاره أثناء أداء مهمة المراقبة.

يسحب هذا التكليف المهني في حالة توقف الأعوان عن العمل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 71 : تحمي الدولة الأعوان المؤهلين، في إطار تأدية مهمتهم، من كل ضغط أو تدخل أيّا كان شكله من شأنه أن يضر بتأدية مهامهم أو يمس سلامتهم.

المادّة 72 : لا يؤهل الأعوان المذكورون أعلاه بدراسة ملفات التجزئة أو المجموعات السكنية أو البنايات التي تكون ملكا لأقاربهم حتى الدرجة الرابعة.

المادّة 73 : يجب أن توقف بموجب أمر من الوالي أو بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، الأشغال التي تهدف إلى إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية، دون رخصة تجزئة، فوق الأملاك الوطنية العمومية أو فوق ملكية خاصة لم تخصص للبناء طبقا لأحكام مخططات التعمير السارية المفعول.

في هذه الحالة، يأمر الوالي المخالف بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية وهدم البنايات المشيدة في الأجل الذي يحدده.

إذا لم يمتثل المخالف، يأمر الوالي بعد تجاوز الأجل المحدد بالقيام بأشغال الهدم، ويتحمل المخالف المصاريف.

لا يعفي توقيف الورشة، وهدم البنايات، وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية، المخالف من المتابعة القضائية.

القسم الثاني
العقوبات

المادّة 74 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) ، كل من ينشئ تجزئة أو مجموعة سكنية دون رخصة تجزئة.

وفي حالة العود، تضاعف العقوبة.

المادّة 75 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، كل من يشيد بناية داخل تجزئة لم يتحصل لها على رخصة تجزئة.

وفي حالة العود، تضاعف الغرامة.

المادّة 76 : تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 74 و75 أعلاه، على المقاول الذي أنجز الأشغال والمهندس المعماري والمهندس والطوبوغرافي أو كل صاحب دراسة أعطى أوامر تسببت في المخالفة.

المادّة 77 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) أو بإحدى العقوبتين، كل من يبيع قطعاً أرضية من تجزئة أو مجموعة سكنية إذا كانت هذه التجزئة أو المجموعة السكنية غير مرخصة أو لم يتم بها الاستلام المؤقت لأشغال الانتفاع.

وفي حالة العود، يمكن أن يحكم عليه بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات، وتضاعف الغرامة.

المادّة 78 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل من لا ينجز البناية في الأجل المحدد في رخصة البناء.

المادّة 79 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل من يشيد أو يحاول تشييد بناية دون رخصة البناء.

وفي حالة العود، يعاقب المخالف بالحبس لمدة ستة (6) أشهر إلى سنة (1) ، وتضاعف الغرامة.

المادّة 80 : يتعرض المالك أو صاحب المشروع الذي لم يتمم أشغال الإنجاز في الأجل المحدد في رخصة إتمام الإنجاز، إلى تسديد غرامة من عشرين ألف دينار (20.000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50.000 دج).

المادّة 81 : يعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى عشرين ألف دينار (20.000 دج)، كل من لا يقوم بتحقيق مطابقة البناية في الأجل المحدد.

المادّة 82 : يعاقب بغرامة من عشرين ألف دينار (20.000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50.000 دج)، كل من يشغل أو يستغل بناية قبل تحقيق مطابقتها التي تثبت بشهادة المطابقة.

يمكن الجهة القضائية أن تأمر بإخلاء الأماكن فورا.

في حالة عدم امتثال المخالف، يمكن أن يصدر ضده حكم بعقوبة الحبس لمدة ستة (6) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا، وتضاعف الغرامة.

المادّة 83 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) كل من لا يصرح ببناية غير متممة أو تتطلب تحقيق المطابقة في مفهوم هذا القانون.

وفي حالة عدم امتثال المخالف، يمكن الأمر بهدم البناية والمصاريف على عاتق المخالف.

المادّة 84 : يعاقب وفقا لأحكام قانون العقوبات، كل من يدلي بتصريح كاذب يتعلق بإتمام إنجاز الأشغال.

المادّة 85 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل من يستأنف أشغال بناء قبل تحقيق مطابقتها.

وفي حالة العود، تضاعف الغرامة.

المادّة 86 : يعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى عشرين ألف دينار (20.000 دج) وبغلق الورشة، كل من لم يوقف فورا الأشغال تطبيقا لأحكام هذا القانون.

المادّة 87 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل مصرح تمت تسوية وضعيته، ولم يودع طلب إتمام إنجاز الأشغال أو طلب رخصة البناء على سبيل التسوية في الأجل المحدد.

المادّة 88 : يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج)، كل من يقوم بالربط المؤقت أو النهائي للبناية غير القانوني بشبكات الانتفاع العمومي دون الحصول المسبق، على التوالي، على رخصة البناء أو شهادة المطابقة.

تطبق نفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه على المقاول الذي أنجز أشغال الربط أو عون المؤسسة الذي رخص بذلك.

وفي حالة العود، تضاعف الغرامة.

يمكن أن تصدر الجهة القضائية أمرا للمخالف بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية ويتحمل هذا الأخير المصاريف.

المادّة 89 : يعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى عشرة آلاف دينار (10.000 دج)، كل من يقوم بفتح ورشة إتمام الإنجاز دون ترخيص مسبق أو كل من لا يقوم بوضع سياج الحماية للورشة أو لافتة تدل على أشغال إتمام الإنجاز.

وفي حالة العود تضاعف الغرامة.

المادّة 90 : يعاقب بغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000 دج) إلى ثلاثين ألف دينار (30.000 دج)، كل من لم يشرع في أشغال البناء في الأجل المحدد في رخصة إتمام الإنجاز.

المادّة 91 : يعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى عشرين ألف دينار (20.000 دج)، كل من يضع مواد البناء أو الحصى أو الفضلات على الطريق العمومي.

وفي حالة العود، تضاعف الغرامة.

المادّة 92 : يعاقب بغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50.000 دج)، كل من لم يقدم طلب شهادة مطابقة بعد إتمام الأشغال، في الأجل الذي يحدده هذا القانون.

وفي حالة العود، تضاعف الغرامة.

الفصل الرابع
أحكام ختامية

المادّة 93 : تؤسس لدى الوزير المكلف بالتعمير، بطاقية وطنية تسجل فيها عقود التعمير المسلمة تطبيقا لأحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه وأحكام هذا القانون، وكذا المخالفات المتعلقة بها.

لهذا الغرض يجب على البلديات والولايات وإذا اقتضى الأمر الجهات القضائية، إفادة الوزير المكلف بقطاع التعمير بكل المعلومات والمعطيات المذكورة أعلاه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 94 : ينتهي مفعول إجراءات تحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها كما تنص عليها أحكام هذا القانون في أجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

غير أن أحكام هذه المادة لا تعني أحكام المواد 2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و10 و11 و12 و54 و61 و68 و93 من هذا القانون التي تبقى سارية المفعول.

المادّة 95 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 239 مؤرخ في 26 رجب عام 1429 الموافق 29 يوليو سنة 2008، يحدد صلاحيات اللجنة الوطنية للتنسيق ما بين القطاعات من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية وتشكيلها وسيرها.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير الشباب والرياضة،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية ، المتمم ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 10 المؤرخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالتربية البدنية والرياضة، لاسيما المادة 65 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 64 – 118 المؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1383 الموافق 4 أبريل سنة 1964 والمتعلق بالحفاظ على الأمن في الملاعب الرياضية ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 76 – 36 المؤرخ في20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالحماية من أخطار الحريق والفزع في المؤسسات الخاصة باستقبال الجمهور،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 373 المؤرخ في15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983 الذي يحدد سلطات الوالي في ميدان الأمن والمحافظة على النظام العام،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 155 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن تطبيق المادة 68 من قانون المرور المتعلقة بالتظاهرات الرياضية التي تجري في الطريق العمومي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 231 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1405 الموافق 25 غشت سنة 1985 الذي يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، كما يحدد كيفيات ذلك،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 232 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1405 الموافق 25 غشت سنة 1985 والمتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل ،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة ،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 138 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1414 الموافق 5 يونيو سنة 1994 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية للتنسيق ما بين القطاعات للوقاية من العنف في الأماكن الرياضية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 –405 المؤرخ في 14 رمضان عام 1426 الموافق 17 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد كيفيات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 –410 المؤرخ في 16 رمضان عام 1426 الموافق 19 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الشباب والرياضة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 –492 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 الموافق 22 ديسمبر سنة 2005 والمتضمن تعديل القانون الأساسي لدواوين المركبات المتعددة الرياضات ،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05– 501 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد القانون الأساسي لمستخدمي التحكيم و لجان التحكيم ،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 –502 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق 29 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد القانون الأساسي للمسيرين الرياضيين المتطوعين المنتخبين،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 65 من القانون رقم 04–10 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالتربية البدنية والرياضة ، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات اللجنة الوطنية للتنسيق ما بين القطاعات من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية وتشكيلها وسيرها والتي تدعى في صلب النص " اللجنة " .

الفصل الأول

اللجنة الوطنية للتنسيق ما بين القطاعات من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية

المادة 2 : اللجنة جهاز استشاري يوضع لدى الوزير المكلف بالرياضة.

المادة 3 : تكلف اللجنة، دون المساس بصلاحيات الهياكل والمصالح المختصة، بما يأتي :

– اقتراح العناصر التي تساعد على تحديد استراتيجية وطنية للوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومتابعتها وتقييم تنفيذها ،

– دراسة واقتراح كل التدابير التي تساهم في الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية بكل أنواعها ومتابعتها وتقييم تطبيقها،

– إعداد برنامج أنشطتها،

– اقتراح، بالاتصال مع القطاعات المعنية، التدابير والشروط التي تساهم في السير الحسن للتظاهرات والمنافسات الرياضية،

– تنسيق نشاطات الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية، بالاتصال مع القطاعات المعنية،

– تنسيق تدابير وشروط السير الحسن للتظاهرات والمنافسات الرياضية ، بالاتصال مع القطاعات المعنية،

– العمل على التشاور بين القطاعات في مجال الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومحاربته ،

– متابعة نشاطات اللجان الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف داخل المنشآت الرياضية وتنسيقها ،

– اقتراح كل التدابير والنشاطات الرامية إلى إستئصال ظاهرة العنف داخل المنشآت الرياضية،

– إعداد نشرة الاتصال للجنة وضمان توزيعها على كل القطاعات المعنية بنشاط اللجنة ،

– إعداد التقرير السنوي لأنشطتها.

المادة 4 : تتشكل اللجنة التي يرأسها الوزير المكلف بالرياضة أو ممثله من الأعضاء الآتين :

– ممثل وزير الدفاع الوطني،

– ممثل وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– ممثل وزير العدل، حافظ الأختام،

– ممثل وزير المالية،

– ممثل وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

– ممثل وزير النقل،

– ممثل وزير التربية الوطنية،

– ممثل وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

– ممثل وزير الاتصال،

– ممثل وزير التكوين والتعليم المهنيين،

– ممثل قيادة الدرك الوطني،

– ممثل المديرية العامة للأمن الوطني،

– ممثل المديرية العامة للحماية المدنية،

– ممثل اللجنة الوطنية الأولمبية الجزائرية،

– ممثل المرصد الوطني للرياضة،

– رئيسي (2) اتحاديتين رياضيتين يعينهما الوزير المكلف بالرياضة ،

– رئيسي (2) ناديين رياضيين يعينهما الوزير المكلف بالرياضة ،

– ممثلين (2) عن مستخدمي التحكيم يعينهما الوزير المكلف بالرياضة بناء على اقتراح الاتحادية أو الاتحاديات المعنية ،

– خبيرين (2) ذوي الاختصاص في المجالات ذات الصلة بمهام اللجنة يعينهما الوزير المكلف بالرياضة،

– ثلاثة (3) ممثلين عن جمعيات ناشطة في المجالات ذات الصلة بمهام اللجنة يعينهم الوزير المكلف بالرياضة .

يمكن اللجنة أن تستدعي كل شخص من شأنه مساعدتها في أشغالها.

المادة 5 : يجب أن تكون لممثلي الوزراء المذكورين في المادة 4 أعلاه، رتبة نائب مدير في الإدارة المركزية على الأقل.

المادة 6 : يعين أعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالرياضة، بناء على اقتراح السلطات والمنظمات التابعين لها، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد .

وفي حالة انقطاع عهدة أحد أعضاء اللجنة ، يتم تعويضه حسب نفس الأشكال و يستخلفه العضو الجديد المعين إلى غاية نهاية العهدة.

المادة 7 : تجتمع اللجنة في دورة عادية مرة واحدة (1) كل شهرين باستدعاء من رئيسها.

ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك باستدعاء من رئيسها.

المادة 8 : تضمن أمانة اللجنة مصالح وزارة الشباب والرياضة.

المادة 9 : تعد اللجنة نظامها الداخلي وتصادق عليه خلال اجتماعها الأول.

المادة 10 : قصد تنفيذ ومتابعة صلاحياتها على المستوى المحلي، تتوفر اللجنة على لجان ولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية .

الفصل الثاني

اللجان الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية

المادة 11 : اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية جهاز استشاري يوضع لدى الوالي .

المادة 12 : تكلف اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية، دون المساس بصلاحيات الهياكل والمصالح المختصة، بمتابعة النشاطات والتدابير المتخذة في مجال الوقاية من العنف داخل المنشآت الرياضية وتقييمها على المستوى المحلي.

وبهذه الصفة، تكلف بالمهام الآتية :

– تنفيذ النشاطات الناجمة عن برنامج نشاطات اللجنة الوطنية،

– دراسة وتحليل التدابير الخاصة بالوقاية من العنف داخل المنشآت الرياضية والسهر على متابعتها،

– اقتراح، بالاتصال مع القطاعات المعنية، التدابير والشروط التي تسمح بالسير الحسن للتظاهرات والمنافسات الرياضية،

– تقييم اللقاءات الرياضية بعد إجراء المنافسات وإعلام اللجنة الوطنية ،

– إعداد الإحصائيات المرتبطة بميدان أنشطتها والسهر على تحيينها ،

– إرسال تقرير عن نشاطاتها إلى اللجنة الوطنية كل شهر وكلما اقتضت الوضعية ذلك.

المادة 13 : تتشكل اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية التي يرأسها الوالي أو ممثله من الأعضاء الآتي ذكرهم :

– مدير التنظيم والشؤون العامة للولاية أو ممثله،

– مدير الشباب والرياضة للولاية،

– ممثل مديرية النقل للولاية،

– ممثل مديرية الصحة والسكان للولاية،

– ممثل مديرية الحماية المدنية للولاية،

– ممثل الدرك الوطني على مستوى الولاية،

– ممثل الأمن الوطني على مستوى الولاية،

– مدير ديوان المركب المتعدد الرياضات للولاية،

– ممثل عن المجلس الشعبي البلدي لمقر الولاية يعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي،

– ثلاثة (3) ممثلين عن الرابطات الرياضية يعينهم مدير الشباب والرياضة ،

– ممثلان (2) عن الأندية الرياضية يعينهما مدير الشباب والرياضة،

– ممثلان (2) عن مستخدمي التحكيم يعينهما مدير الشباب والرياضة بناء على إقتراح الرابطة أو الرابطات الرياضية المعنية،

– ممثل عن لجان الأنصار للنوادي الرياضية يعينه مدير الشباب والرياضة ،

– ممثل رابطة أنشطة الشباب يعينه مدير الشباب والرياضة.

يمكن اللجنة أن تستدعي كل شخص أو هيكل أو جهاز بإمكانه أن يساعدها في أشغالها.

المادة 14 : تضمن مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية المعنية أمانة اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية .

المادة 15 : يعين أعضاء اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية بقرار من الوالي، بناء على اقتراح السلطات والمنظمات التابعين لها، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

وفي حالة انقطاع عهدة أحد أعضاء اللجنة يتم تعويضه حسب نفس الأشكال ويستخلفه العضو الجديد المعين إلى غاية نهاية العهدة.

المادة 16 : تجتمع اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية مرة واحدة (1) في الشهر في دورة عادية باستدعاء من رئيسها.

ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت الظروف ذلك باستدعاء من رئيسها.

المادة 17 : تعد اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية نظامها الداخلي وتصادق عليه طبقا لنظام داخلي نموذجي يحدده الوزير المكلف بالرياضة بناء على اقتراح اللجنة الوطنية.

المادة 18 : يمكن اللجنة الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية إنشاء لجان تنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية على مستوى البلدية أو الدائرة بعد موافقة اللجنة الوطنية.

المادة 19 : تزود اللجنة الوطنية واللجان الولائية للتنسيق من أجل الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية بالوسائل البشرية والمالية والمادية.

وتسجل نفقات تسيير هذه اللجان على التوالي في ميزانية الدولة وميزانية الولاية .

المادة 20 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94 – 138 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1414 الموافق 5 يونيو سنة 1994 والمذكور أعلاه .

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 26 رجب عام 1429 الموافق 29 يوليو سنة 2008.

أحمد أويحيى

مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام نائبة مدير في المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيدة ليلى عبدو، زوجة ديلمي، بصفتها نائبة مدير للبحث العقابي في المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل، لتكليفها بوظيفة أخرى.

★

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان إنهاء مهام قضاة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيدة والسّادة الآتية أسماؤهم بصفتهم قضاة :

– أحمد بن حميمي، بمحكمة القل،

– سليم تيفوتي،

– حمزة عمرو، بمحكمة عمي موسى،

– سعيدة بن عيسى،

– فتحي جدي،

– بشير شاوي،

– أحمد سعدون، في محكمة بوسعادة،

– محمد جمعون، وكيلا للجمهوريّة مساعدا لدى محكمة دلس،

– العيد بلجيلالي،

– فضيل العيش،

– عمر قمري،

– أنور السادات عمران، بمحكمة نقاوس.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيدين الآتي اسماهما بصفتهما قاضيين، لإحالتهما على التقاعد :

– عبد القادر سلطيوني، بمحكمة المحمدية،

– عثمان قبلاوي، بمحكمة الوادي.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الماليّة.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى، ابتداء من 28 نوفمبر سنة 2007، مهام السّيد محمد سالمي، بصفته نائب مدير للوسائل العامة والمحفوظات بالمديرية العامة للضرائب بوزارة الماليّة، بسبب إلغاء الهيكل.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير الضرائب ببئر مراد رايس (ولاية الجزائر).

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيد بوجلطية جازولي، بصفته مديرا للضرائب ببئر مراد رايس (ولاية الجزائر).

★

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان إنهاء مهام بعنوان وزارة الطاقة والمناجم.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيدات والسّادة الآتية أسماؤهم بعنوان وزارة الطاقة والمناجم، لتكليفهم بوظائف أخرى :

– عبد العزيز ناتوري، بصفته مديرا للكهرباء في المديرية العامة لتوزيع المنتوجات الطاقوية،

– سامية قنافدي، زوجة ماسوت، بصفتها نائبة مدير للمنشآت الأساسية والنقل،

– حسين شريفي، بصفته نائب مدير لتسيير الأملاك الوطنية شبه المنجمية بالمديرية العامة للمناجم،

– غنية سمروني، بصفتها نائبة مدير لترقية الطاقات الجديدة والمتجددة،

– رشيد بوخاوي، بصفته نائب مدير للبتروكيمياء،

– سجية أونعيج، بصفتها نائبة مدير للدراسات القانونية والتنظيم العام،

– عقيلة عميراش، زوجة عزيرو، بصفتها نائبة مدير لتسيير الأملاك الوطنية المنجمية للمحروقات،

– نورة ولداش، زوجة دهنون، بصفتها نائبة مدير للتنظيم الخاص بالمحروقات والمناجم،

– فتيحة طلبولة، زوجة حباش، بصفتها رئيسة دراسات بالمديرية العامة للمحروقات،

– عبد النور طويلب، بصفته رئيسا للدراسات بالمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤ سسة،

– فتيحة لوكيل، زوجة راليمي، بصفتها رئيسة دراسات بمديرية الدراسات والتقديرات في المديرية العامة لتوزيع المنتوجات الطاقوية.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى، ابتداء من 9 سبتمبر سنة 2007، مهام السّيدين الآتي اسماهما بصفتهما نائبي مدير بوزارة الطاقة والمناجم، بسبب إلغاء الهيكل :

– العربي لحرش، نائب مدير التقويم والتحاليل الاقتصادية،

– يوسف بوسهلة، نائب مدير التكرير ومعالجة الغاز.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير المناجم والصّناعة في ولاية سيدي بلعباس.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيد عبد العزيز حراث، بصفته مديرا للمناجم والصّناعة في ولاية سيدي بلعباس، لتكليفه بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مدير المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيد طه حسين زرقيني، بصفته مديرا للمركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن إنهاء مهام مديرين للتعمير والبناء في ولايتين.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تنهى مهام السّيدين الآتي اسماهما بصفتهما مديرين للتعمير والبناء في الولايتين الآتيتين :

– صالح زين، في ولاية الأغواط،

– جمال تشيكو، في ولاية الطارف.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن تعيين مديرة دراسات في المفتشية العامة لوزارة العدل.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تعيّن السّيدة ليلى عبدو، زوجة ديلمي، مديرة للدراسات في المفتشية العامة لوزارة العدل.

★

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّن التعيين بعنوان وزارة الطاقة والمناجم.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 تعيّن السّيدات والسّادة الآتية أسماؤهم بعنوان وزارة الطاقة والمناجم :

– عبد النور طويلب، مكلّفا بالدراسات والتلخيص، مكلّفا بتسيير المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة،

– غنية سمروني، رئيسة دراسات بالمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤ سسة،

– عبد العزيز ناتوري، مفتشا،

– حسين شريفي، نائب مدير للنشاطات شبه المنجمية،

– فتيحة طلبولة، زوجة حباش، نائبة مدير للنقل والخدمات البترولية،

– سامية قنافدي، زوجة ماسوت، نائبة مدير لتحويل المحروقات،

– فتيحة لوكيل، زوجة راليمي، نائبة مدير لمتابعة الاستثمارات،

– نورة ولداش، زوجة دهنون، نائبة مدير للتنظيم الخاص بالطاقة والمناجم،

– سجية أونعيج، نائبة مدير للتنظيم العام،

– عقيلة عميراش، زوجة عزيرو، نائبة مدير للدراسات الاقتصادية والتقديرات،

– دليلة لدرم، زوجة خالدي، نائبة مدير للوثائق والأرشيف،

– رشيد بوخاوي، نائب مدير للاتصال.

★

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008، يتضمّنان تعيين مديرين للمناجم والصّناعة في ولايتين.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 يعيّن السّيد عبد العزيز حراث، مديرا للمناجم والصّناعة في ولاية سوق أهراس.

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 يوليو سنة 2008 يعيّن السّيد اليزيد زنوش، مديرا للمناجم والصّناعة في ولاية النعامة.

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة الماليّة

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 22 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 26 يونيو سنة 2008 ، يتعلّق بتنصيب مراكز الجمارك للحراسة.

إنّ وزير الماليّة،

ووزير الدّفاع الوطني،

– بمقتضى القانون رقم 79 – 07 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمّن قانون الجمارك، المعدّل والمتمّم، لا سيّما المواد 31 إلى 34 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 05 – 06 المؤرّخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلّق بمكافحة التهريب، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 05 – 162 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1426 الموافق 2 مايو سنة 2005 الذي يحدّد مهام الوزير المنتدب لدى وزير الدّفاع الوطني وصلاحياته،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 07 – 173 المؤرّخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 91 – 76 المؤرّخ في 29 شعبان عام 1411 الموافق 16 مارس سنة 1991 والمتعلّق بتنظيم المصالح الخارجيّة لإدارة الجمارك وعملها، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 95 – 54 المؤرّخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الّذي يحدّد صلاحيات وزير الماليّة،

يقرّران ما يأتي :

المادّة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تنصيب مراكز الجمارك للحراسة وطرق التعاون مع وحدات الدرك الوطني العاملة في المناطق الحدودية.

المادّة 2 : تنصّب المراكز المنصوص عليها في المادّة الأولى أعلاه، على مستوى الحدود البرية.

يجب أن يأخذ إقامتها بعين الاعتبار إقامة وحدات حراس الحدود للدرك الوطني.

المادّة 3 : تقام على المستوى الجهوي لجان مختلطة "درك وطني – جمارك"، تكلّف باختيار مواقع إقامة المراكز.

يعيّن أعضاء اللّجان المختلطة بمقرّرات صادرة عن المؤسسات المعنيّة.

يمكن توسيع اللّجان إلى كل شخص من شأنه أن يساهم بصفة فعلية في اختيار مواقع الإقامة.

المادّة 4 : تمارس مراكز الجمارك للحراسة المهام المنوطة بها بالتعاون الوطيد مع وحدات الدرك الوطني.

المادّة 5 : يحدّد التعاون والتكامل بين مراكز الجمارك للحراسة ووحدات الدرك الوطني بتعليمة مشتركة بين قيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للجمارك.

تعالج هذه التعليمة، علاوة على تنفيذ الدوريات المختلطة "درك وطني – جمارك"، جوانب أخرى ذات صلة بما يأتي :

– تحديد صلاحيات الكيانات العملياتية الفاعلة،

– الكيفيات التطبيقية للتعاون وتنسيق النشاطات،

– تنفيذ برتوكول تبادل المعلومات وسيرها،

– تساوي المسؤوليات في تنفيذ هذه العمليات المشتركة.

المادّة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 22 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 26 يونيو سنة 2008.

وزير المالية
كريم جودي

عن وزير الدفاع الوطني
الوزير المنتدب
عبد المالك قنايزية